# إرشاد السالك
## إلى
# حل ألفية ابن مالك

تأليف
الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب
ابن قيم الجوزية
المتوفى ٧٦٧ هـ

ومعه

# تمرين الطلاب
# في صناعة الإعراب

تأليف
الشيخ زين الدين خالد بن عبد الله الأزهري
المتوفى ٩٠٥ هـ

تحقيق
محمود نصار

الجزء الثاني

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية



الطبعة الأولى
٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

رمل الظريف - شارع البحتري - بناية ملكارت
الإدارة العامة: عرمون - القبة - مبنى دار الكتب العلمية
هاتف وفاكس: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢/١٣ (٥ ٩٦١+)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

**Dar Al-Kotob Al-ilmiyah**
Beirut - Lebanon
Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor
**Head office**
Aramoun - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

**Dar Al-Kutub Al-ilmiyah**
Beyrouth - Liban
Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Étage
**Administration général**
Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.P: 11-9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3816-2
9782745138163 90000>

http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

# إرشاد السالك

إلى

# حل ألفية ابن مالك

# بسم الله الرحمن الرحيم

## إعمال اسم الفاعل

### الشرح

وهو ما دلّ على الحُدوث والحدث، وفاعله جاريًا على فعله باطراد.

فما دلَّ على الحدث حبس يشمل المصدر، وما اشتق منه، ويقيده بالدلالة على الحدوث للتصدر، والدلالة على الفاعل: مخرج للفعل، واسم المفعول، وجريانه على فعله باطراد مخرج للصفة المشبهة، فإنها لا تطرد، ألا ترى أن فعل مثلاً يأتي الوصف منهُ تارة على فعل كحسن، وتارة على فعل كنجس، وتارة على فعيل كجميل.

**كَفِعْلِه اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّه بِمَعْزِلِ**

**وَوَلِيَ اسْتِفْهامًا أوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْيًا أوْ جَا صِفَةً أَو مُسْنَدَا**

**الإعراب:**

«**كفعله**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

«**اسم**» مبتدأ مؤخر.

«**فاعل**» مضاف إليه.

و«**في العمل**» في موضع الحال من الضمير المنتقل إلى الظرف، وقال المكودي «متعلق بالاستقرار الذي في موضع الخبر».

و«**إن**» حرف شرط.

و«**كان**» فعل الشرط، واسمها مستتر فيها يعود إلى اسم الفاعل.

و«**عن مضيه**» متعلق بمعزل، والضمير في مضيه يعود إلى اسم الفاعل وجواب الشرط محذوف.

و«**بمعزل**» قال المكودي: «الباء في بمعزل ظرفية بمعنى في والمجرور خبر كان» ا.هـ.

«**وولي**» يحتمل أن يكون معطوفًا على كان، ويحتمل أن تكون الواو

للحال وبعدها قد مضمرة، والجملة حال من اسم كان.

و«**استفهاما**» مفعول ولي.

«**أو حرف ندا أو نفيًا**» معطوفان على استفهامًا.

و«**أو جا**» معطوف على ولي باحتمالية.

و«**صفة**» حال من فاعل جا.

و«**أو مسندًا**» معطوف على صفة.

**الشرح:**

اسم الفاعل يعمل عمل فعله الملاقي له في المصدر؛ فإن كان الفعل لازمًا اقتصر اسم الفاعل على رفع فاعله، وإن كان متعديًا إلى واحدٍ أو إلى اثنين، أو إلى ثلاثة جرى اسم الفاعل مجراه نحو:

مررت برجُل قائم أبوه، وبرجُل ضاربٍ أبوه عمرًا، ومعطٍ عمرًا درهمًا، وظانٍّ زيدًا منطلقًا، ومعلم أخاك عمرًا قائمًا.

ولا يعمل إلا بشرطين:

**أحدهما**: أن يكون بمعزل عن المضي بأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: أنت ضارب زيدًا الآن أو غدًا. ولا حُجَّة لمجيء إعماله بمعنى المضي في قوله: ﴿**وكلبهم باسط**﴾[1] لأنه محمول على حكاية الحال بدليل: ﴿**ونقلبهم**﴾[2].

**الثاني**: أن يعتمد على شيء واحد من الأشياء الخمسة التي ذكرها المصنف وهي:

**١- الاستفهام**: نحو: أمكرم أنت زيدًا؟

**٢-والنفي**: ما مكرم أبوك زيدًا.

**٣- وحرف النداء**: نحو: يا طالِعا جَبَلاً.

ولا أعرف أحدًا سبق المصنف إلى حد حرف النداء في مسوغات عمل

---

(١) سورة الكهف آية (١٨)

(٢) سورة الكهف آية (١٨)

اسم الفاعل، ولا وجه له من جهة النظر، فإن حرف النداء من خصائص الاسم، فكيف يكون مقربًا من الفعل، وإنما ساغ: يا طالعًا جبلاً لأنه صفة لمحذوف.

تقديره: يا رجلاً طالعًا.

وكونه نعتًا نحو: مررت برجُلٍ ضارب أبوه زيدًا، أو كونه مسندًا إلى مبتدأ نحو: زيد ضاربٌ أبوه عمرًا.

**وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ      فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ**

**الإعراب:**

«**وقد**» حرف تقليل.

و«**يكون**» مضارع كان الناقصة، واسمها مستتر فيها يعود إلى اسم الفاعل.

و«**نعت**» خبرها.

و«**محذوف**» مضاف إليه.

وجملة «**عرف**» بالبناء للمفعول نعت لمحذوف.

«**فيستحق**» معطوف على يكون.

و«**العمل**» مفعول يستحق.

و«**الذي**» نعت للعمل.

وجملة «**وصف**» بالبناء للمفعول صلة الذي.

**الشرح:**

أي قد يكون اسم الفاعل نعتًا لموصوف محذوف فيكفي اعتماده عليه، ومنه:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُقْلِعَهَا[1]      ..........................

---

(١) عجزه: فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل.
قائله: أبو بصير الأعشى: ميمون بن قيس.
البحر: البسيط.
الشاهد: تقدم.

تقديره: كوعل[1] ناطح.

**وَإِنْ يَكُنْ صلَةَ أَلْ فَفِي الْمُضِي وَغَيْرِه إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

و«**يكن**» فعل الشرط، واسمها مستتر فيها.

و«**صلة**» خبرها.

و«**أل**» مضاف إليه.

و«**ففي المضي**» متعلق بارتُضي.

و«**غيره**» بالجر معطوف على المضي.

و«**إعماله**» مبتدأ ومضاف إليه.

وجملة «**قد ارتُضي**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ.

وجملة «**المبتدأ والخبر**» جواب الشرط، وكان حق الفاء أن تدخل على المبتدأ، لكنه لما قدم معمول الخبر الذي لا يجوز تقديمه على المبتدأ للضرورة دخلت عليه مراعاة لتصدرها.

**الشرح:**

إذا كان اسم الفاعل صلة للألف واللام لم يشترط في إعماله كونه بمعنى الحال والاستقبال بل تعمل بمعناهما، وبمعنى المضي أيضًا لأن صلة «أل» تغني عن الجملة الفعلية، ولازمة التأويل بها فبعدت عن الاسمية.

**فَعَّـالٌ أَوْ مِفْعَـالٌ أَوْ فَعُـولُ فِي كَثْرَة عَـنْ فَاعِـلٍ بَدِيـلُ**

**فَيستَحِقُّ مَـالَهُ مـن عَـمَلِ وفـي فَعِيـلٍ قَـلَّ ذَا وَفَعِـلِ**

**الإعراب:**

«**فعال**» مبتدأ، وسوغ ذلك كونه علمًا على مثال خاص.

و«**أو مفعال أو فعول**» معطوفان على فعال.

---

(١) الوعل: تيس الجبل.

و«**في كثرة عن فاعل**» متعلقان ببديل.

و«**بديل**» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وأفرد الخبر إما على حد قوله تعالى: ﴿**والملائكة بعد ذلك ظهير**﴾[1] وإما مراعاة للعطف بأو.

«**فيستحق**» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه يعود إلى أحد المتعاطفات بأو.

و«**ما**» اسم موصول في محل نصب على المفعولية ليستحق.

و«**له**» في موضع صلة ما.

و«**من عمل**» قال المكودي: «متعلق بالاستقرار المتعلق به الخبر» ا. هـ والصواب المتعلق به الصلة.

«**وفي فعيل**» متعلق بقل.

و«**قل**» فعل ماض.

و«**ذا**» فاعله وتابعه محذوف.

«**وفعل**» بفتح الفاء وكسر العين معطوف على فعيل، والتقدير: وقل هذا العمل في فعيل وفعل.

**الشرح:**

إذا تحول اسم الفاعل إلى أبنية المبالغة فيبقى على عمل اسم الفاعل في ثلاثة منها بكثرة، وهي «فَعَّال» كقوله:

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا لِباسها[2] .................. .[3]

---

(١) سورة التحريم آية (٤).

(٢) في رواية بدلاً من لباسها و«جلالها».

(٣) عجزه:

.................................. وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الخَوالِفِ أَعْقَلاَ

قائله: القلاخ – بقاف مضمومة، وفي آخره خاء معجمة – ابن حزن بن جناب.

البحر: الطويل.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٥٧/١)، المقتضب (١١٣/٢)، التصريح (٦٨/٢)، =

و«مفعال» كقولهم: «إِنّا لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا»[(١)].

و«فعول» كقوله[(٢)]:

ضَرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا[(٣)] ......................

---

شذور الذهب (٣٩٢)، شرح شذور الذهب (ص ٤٦٨)، رقم (٢٠٧)، المقاصد النحوية (٣/٥٣٥)، الدرر اللوامع (٢/١٢٩)، منهج السالك (٢/٢٩٦)، شرح المفصل لابن يعيش (٦/٧)، أوضح المسالك رقم (٣٧٢)، شرح ابن عقيل رقم (٢٥٥).

اللغة: «ولاج» كثير الولوج، وهو الدخول. «الخوالف» جمع خالفة، وأصلها عمود الخيمة، وأراد بها ههنا الخيمة نفسها، من باب إطلاق اسم الجزء على الكل.

الشاهد فيه: قوله: «لباسًا لباسها» حيث أعمل صيغة المبالغة، وهو قوله «لباسًا» عمل الفعل، فرفع بها الفاعل، وهو الضمير المستتر فيه، ونصب بها المفعول، وهو قوله لباسها. ملحوظة: الشاهد تقدم.

(١) قال ابن عقيل في شرحه على الألفية (٢/٨٦): «ومن إعمال مفعال قول العرب.. وذكره». ثم قال: (فـ «بوائكها»: منصوب بـ «منحار»).

وانظر: التصريح (٢/٦٨)، لسان العرب (١/٣٨٩) بوك. بوك: ناقة بائكة: سمينة خيار فتية حسنة، والجمع بوائك.

(٢) قائله: أبو طالب عم النبي ﷺ في مرثية ختنه أمية بن المغيرة المخزومي.

(٣) عجزه:

........................ إذَا عَدِمُوا زَادًا فإِنَّكَ عَاقِرٌ.

البحر: الطويل.

المصادر: التصريح (٢/٦٨)، الكتاب (١/٥٧)، المقتضب (٢/١٤)، الجمل للزجاجي (١٠٤)، أمالي ابن الشجري (٢/١٠٦)، شرح المفصل لابن يعيش (٦/٦٩، ٧٠)، الخزانة (٢/١٧٥، ٣/٤٤٦)، الدرر اللوامع (٢/١٣)، منهج السالك (٢/٢٩٧)، ديوانه (١١)، المقاصد النحوية (٣/٥٣٩)، قطر الندى رقم (١٣٠)، أوضح المسالك رقم (٢٧٣)، شرح شذور الذهب ص (٤٧٠) رقم (٢٠٨).

اللغة: «سوق» جمع ساق.«سمان» جمع سمينة. يريد: أنه ينحر للأضياف السمين من إبله، ويضرب سوقها بسيفه.

الإعراب: «ضروب» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو ضروب، أو أنت ضروب ونحو ذلك. «بنصل» جار ومجرور متعلق بضروب، ونصل مضاف، و«السيف» مضاف إليه. «سوق» مفعول به لضروب، وسوق مضاف وسمان من «سمانها» مضاف إليه، =

وفي اثنين منها بقلة وهما فعيل كقولهم: ((**إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ**))[1].
وفَعِل كقوله:
حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيرُ، وآمِنٌ        مَا لَيْسَ مُنْجِيَةُ مِنَ الأَقْدَارِ [2]

---

= وسمان مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه. ((إذا)) ظرف تضمن معنى الشرط. ((عدموا)) فعل وفاعل. ((زادًا)) مفعول به لعدموا. والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها. ((فإنك)) الفاء واقعة في جواب إذا. إن: حرف توكيد ونصب، وضمير المخاطب اسمه. ((عاقر)) خبر إن. والجملة من إن واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا لأن إذا؛ وإن تضمنت معنى الشرط غير عاملة الجزم في الجواب.
الشاهد فيه: قوله: ((ضروب سوق سمانها)) حيث أعمل صيغة المبالغة، وهي قوله: ((ضروب)) عمل الفعل، فرفع بها الفاعل وهو الضمير المستتر فيه. ونصب بها المفعول، وهو قوله: سوق سمانها. ومثل هذا البيت قول الراعي النميري:
عَشِيَّةً سُعْدَى لَوْ تَرَاءتْ لِرَاهِبٍ        بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهَا وحَجِيجُ
فلاَ دِينَهُ، وَاْهتَاجَ للِشَّوْقِ، إِنَّهَا        عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ
والاستشهاد في قوله: ((إخوان العزاء هيوج)) حيث أعمل قوله: ((هيوج)) وهو من صيغ المبالغة عمل الفعل، فنصب به المفعول وهو قوله: ((إخوان العزاء)). وهو معتمد على المسند الذي هو اسم إن. وفي هذا البيت دليل على جواز تقدم معمول صيغة المبالغة عليها، كما يتقدم على الفعل. ومن شواهد إعمال فعول أيضًا قول ذي الرمة ((غيلان بن عقبة)) وأنشده سيبويه، وصاحب اللسان (هـــ ج م).
هَجُومٌ عَلَيْهَا نفسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ        مَتَى يُرْمَ في عَيْنَيهِ بالشَّبْحِ يَنْهَضِ
(١) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/٨٨) قبل الشاهد رقم (٢٥٧).
(٢) البيت مما صنعه أبو يحيى اللاحقي ونسبه للعرب، قال المازني: زعم أبو يحيى أن سيبويه سأله: هل تُعدي العرب فعلاً؟
قال: فوضعت له هذا البيت ونسبته للعرب، وأثبته في كتابه.
مصادره: الكتاب (١/٥٨) بولاق، (١/١١٣هارون)، المقتضب (٢/١١٦)، الجمل للزجاجي (١٥٥)، أمالي ابن الشجري (٢/٥٤٣، ١٠٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٦، ٢/٣٧)، معجم الأدباء (١٣/٢٠٠)،إنباه الرواة (٢/٢٧٠،٢٦٩)، خزانة الأدب (٢/٢٧٢)، معجم البكري ((الربذة))، مغني اللبيب (٢٩٢).
=

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ     فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُما عَمِلْ

**الإعراب:**

«**وما**» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء.

و«**سوى**» صلتها.

و«**المفرد**» مضاف إليه.

و«**مثله**» مفعول ثان بـــ «جعل» مقدم عليه.

و«**جعل**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مفعوله الأول مستتر فيه.

و«**في الحكم**» متعلق بجعل.

«**والشروط**» معطوف على الحكم.

و«**حيثما**» قال المكودي: «متعلق بجعل» وعلى هذا ما زائدة، وجملة «**عمل**» في موضع جر بإضافة حيث إليها، وجملة جعل وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو «ما» أول البيت، ويحتمل أن يكون حيثما اسم شرط متعلقًا بعمل وعمل فعل الشرط والجواب محذوف.

والتقدير: حيثما عمل ما سوى المفرد فهو قد جعل مثل المفرد في

---

= البحر: الكامل.

الشاهد فيه: قال الأستاذ عبد السلام محمد هارون – رحمه الله– في حاشية الكتاب لسيبويه (١/١١٣)، وإعمال فعل وفعيل مذهب لسيبويه، لأنهما عنده محولان من «فاعل» المتعدي لإرادة المبالغة، فيعملان عمله قياسًا على فعول وفعال. وعُورضَ سيبويه في إعمالهما لأنهما بناءان لما لا يتعدى. كَبطر وأشَر وكريم ولئيم.

الإعراب: «حذر» خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو حذر، أو نحوه، وفيه ضمير مستتر فاعل. «أمورًا» مفعول لحذر. «لا» نافية بها. «تضير» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر. والجملة في محل نصب صفة لأمور. و«آمن» معطوف على حذر، وفيه ضمير مستتر فاعل. «ما» اسم موصول مفعول لآمن. «ليس» فعل ماض ناقص. واسمه ضمير مستتر. «منجيه» خبر ليس، والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. «من الأقدار» جار ومجرور متعلق بمنج. وجملة «ليس» واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الحكم والشروط.

**الشرح:**

إذا ثُني اسمُ الفاعل، أو جُمع لم يخرجه ذلك عن جواز إعماله.

بل يكون حكمه في العمل حكم المفرد فيعمل بالشروط المذكورة في المفرد نحو: ما هُمَا ضَارِبينِ زَيْدًا.

ولا فرق في الجمع بين أن يكون لمذكر أو لمؤنث جمع تصحيح، أو جمع تكسير نحو: ﴿**والحافظين فروجهم**﴾ [١]. ﴿**هل هن كاشفاتٌ ضره**﴾[٢].

﴿**خشعًا أبصارهم**﴾ [٣]. وقوله [٤]:

---

(١) سورة الأحزاب آية (٣٥).

(٢) سورة الزمر آية (٣٨).

(٣) سورة القمر آية (٧).

(٤) قائله: أبو كبير الهذلي.

من قصيدة عدتها سبعة وأربعون بيتًا. أوردها أبو سعيد السكري في كتابه: «شرح أشعار الهذليين». واقتصر منها أبو تمام على أبيات أوردها في «الحماسة». وكذلك اقتصر عليها ابن قتيبة في كتاب «الشعر والشعراء».

مصادر البيت: الكتاب لسيبويه (٥٦/١)، الشعراء (٦٧١)، الكامل (٧٩)، الإنصاف (٤٨٩/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٦)، المغني (٦٨٦)، العيني (٥٥٨)، الأشموني (٢٩٩/٢)، الحماسة (٨٥)، الحماسة بشرح المرزوقي (٨٤/١)، ديوان الهذليين (٩٢/٢). موضع الشاهد على أن «حبك النطاق» مفعول لعواقد، وهو جمع عاقدة. وقوله: «وهن عواقدٌ حُبك» بتنوين عواقد. واستشهد به ابن الأنباري على أن الأصل في الأسماء عند البصريين الصرف، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل، و لم يعتبر تلك الأسباب العارضة، كما صرف عواقد في البيت، وهو جمع عاقدة. وأعمله في حُبُك حكاية للحال، وإن كان ذلك فيما مضى.

اللغة: النطاق: إزار تحتبك به المرأة في وسطها وتُرسل أعلاه على أسفله تقيمه مقام السراويل. «وحُبُك النطاق» مشدُّه، واحدها حباك، وهي من حبكت الشيء إذا شددته وأحكمته. «المهبل» الثقيل، ويقال هو الذي يُدعى عليه بالهبل، فيقال هبِلَته أمه أي: فقدته. خزانة الأدب (١٩٢/٨)، الشاهد رقم (٦٠٨).

مِمَّنْ حَملنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبكَ النِّطاقِ فشبَّ غيرَ مهبَّل

وفي أبنية المبالغة. أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي(١).

وقوله (٢).

---

(١) عجزه:

........................ جِحَاشُ الْكرمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

البحر: الوافر.
قائله: زيد الخيل.
المصادر: شرح شذور الذهب ص(٤٧١)، رقم (٢٠٩)، أوضح المسالك رقم (٣٧٥)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٢/٨٨) رقم (٢٥٨)، المقرب لابن عصفور (٢٤).
اللغة: «جحاش» جمع جحش، وهو الحمار الصغير. «الكرملين» بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة تثنية كرمل، وهو اسم ماء بجبل من جبال طيئ. «فديد» صوت.
المعنى: يقول: بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدح، وإنهم عندي بمترلة الجحاش التي ترد ماء الكرملين، وهي تصيح وتصوت. يريد أنه لا يعبأ بهم، ولا يكترث لما يقولونه: لأن كلامهم يشبه أصوات صغار الحمير.
الإعراب: «أتاني» أتى فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به. «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبين اسم أن. «مزقون» خبر أن، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، لأنه جمع مذكر سالم. «عرضي» عرض مفعول به لمزقون، وعرض مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه. «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. «فديد» مبتدأ مؤخر. وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه جحاش الكرملين الواقع خبرًا.
الشاهد فيه: قوله: «مزقون عرضي» حيث أعمل صيغة المبالغة، وهو قوله مزقون الذي هو جمع مزق- بفتح الميم وكسر الزاي- عمل الفعل، فنصب به المفعول به. وهو قوله: عرضي- على ما تبين في الإعراب. وفي البيت دليل على أن جمع صيغة المبالغة يعمل كعمل مفردها، وهو ظاهر. ومن قول لبيد بن ربيعة العامري الصحابي رضي الله عنه، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب.

أَوْ مِسْحلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحجٍ بِسَرَاتِه نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ

وقول الآخر:

حَذِرٌ أُمُورًا لاَ تَضِيرُ وآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجيَه مِنَ الأقْدَارِ

(٢) قائله: طرفة بن العبد البكري:
مطلع القصيدة:

=

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ    غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُجر

**وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ    وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي**

**الإعراب:**

((**وانصب**)) فعل أمر.

و((**بذي**)) متعلق به.

و((**الإعمال**)) بكسر الهمزة مضاف إليه.

و((**تلوا**)) مفعول انصب.

((**واخفض**)) فعل أمر معطوف على انصب وحذف معموله ومتعلقه المماثلان لمعمولي انصب.

والتقدير: واخفض بذي الإعمال تلواً ويجوز على قول أبي علي الفارسي أن يقال: ((إن انصب واخفض تنازعاهما لأنه يجيز أن يتنازع

---

= أَصَحَوْتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرْ    وَمِنَ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ

البحر: الرمل.

وفي رواية بدلا من ((فجر)): ((فخر)).

المصادر: الكتاب لسيبويه (١/٥٨)، الجمل للزجاجي (١٠٦)، شرح المفصل لابن يعيش (٦/٧٤، ٧٥)، خزانة الأدب (٣/٣٦٤)، المقاصد النحوية (٣/٤٥٨)، التصريح (٢/٦٩)، ديوانه (٦٨)، همع الهوامع (٢/٩٧)، الدرر اللوامع (٢/١٣١)، منهج السالك (٢/٢٩٩).

اللغة: ((غفر)) جمع غفور. ((فخر)) جمع فخور، مأخوذ من الفخر. وهو المباهاة بالمكارم والمآثر والمناقب.

الإعراب: ((زادوا)) فعل وفاعل. ((أنهم)) حرف توكيد ونصب. والضمير اسمه ((في قومهم)) متعلق بزادوا. ((غفر)) خبر أن، وفيه ضمير مستتر فاعل. ((ذنبهم)) مفعول لغفر والضمير مضاف إليه. و((أن)) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول لزادوا. والتقدير: ثم زادوا غفراهم ذنوب قومهم. ((غير)) خبر ثان لأن فخر أو فجر مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: ((غفر ذنبهم)) حيث أعمل قوله: ((غفر)) الذي هو جمع غفور الذي هو صيغة مبالغة، إعمال الفعل: فنصب به المفعول، وهو قول: ((ذنبهم)).

العاملان معمولاً توسطهما))، وتقدم أن مذهب الناظم خلافه.

((**وهو**)) مبتدأ.

و((**لنصب**)) متعلق بمقتضى.

و((**ما**)) موصول اسمي مضاف إليه.

و((**سواه**)) صلة ما.

و((**مقتضي**)) خبر المبتدأ.

وهو مقتضٍ لنصب الذي استقر سواه.

**الشرح:**

ما صلح للإعمال من أسماء الفاعلين لاستيفائه للشروط فلك أن تنصب به مفعوله، ولك أن تخفضه بإضافته إليه نحو: ﴿**هل هن كاشفاتٌ ضرَّه**﴾ [1].

و ﴿**كاشفات ضُرِه**﴾.

و ﴿**إن الله بالغٌ أمرَه**﴾ [2].

و ﴿**بالغُ أمرِه**﴾

فإن تعدى الفعل إلى اثنين فأضيف اسم الفاعل إلى أحدهما وجب نصب الثاني نحو: ﴿**وجاعلُ الليلِ سكنًا**﴾ [3].

أما ما لا يجوز إعماله لعدم استيفاء شروطه فإنه يجب إضافته إلى معموله.

**وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ ... كَـ مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ**

**الإعراب:**

((**واجرر أو انصب**)) فعلا أمر تنازعا.

((**تابع**)) فعمل فيه انصب ((لقربه))، وعمل اجرر في ضميره ثم حذف لأنه فضلة.

---

(١) سورة الزمر آية (٣٨).

(٢) سورة الطلاق آية (٣).

(٣) سورة الأنعام آية (٩٦).

و«**الذي**» مضاف إليه.

وجملة «**انخفض**» صلة الذي.

و«**كمبتغي**» الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف ومبتغي اسم فاعل مرفوع بضمة مقدرة على أنه خبر مقدم وفاعله ضمير مستتر فيه.

و«**جاه**» مضاف إليه من إضافة الوصف إلى معموله فمحله النصب.

«**ومالا**» منصوب بإضمار وصف منون أو فعل أو هو معطوف على محل جاه.

و«**من**» بفتح الميم اسم موصول محله الرفع على أنه مبتدأ مؤخر.

وجملة «**نهض**» صلة من.

والتقدير: وذلك كقولك: «الذي نهض مبتغي جاه ومالا».

**الشرح:**

إذا عطفت ما أضيف إليه اسم الفاعل مع صلاحيته للعمل فيه. فالأعرف جرُّ المعطوف اتباعًا للفظ المعطوف عليه نحو: هذا ضارب زيدٍ وعمرو.

ويجوز نصبه نحو: أَنْتَ مُبْتغي تِجَارةً وَمَالاً.

ثم هل النصب عطفًا على المحل أو بعاملٍ مُقدّر؟ على قولين.

وإذا قدر عامل، فهل يقدر فعلاً لأنه الأصل في الفعل لا وصف منون لأجل المطابقة؟ على قولين.

**وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْم فَاعِلِ يُعْطَى اسْم مَفْعُول بلاَ تَفَاضُلِ**
**فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَـ المُعْطَى كَفَافًا يكْتَفِي.**

**الإعراب:**

«**وكل**» مبتدأ.

و«**ما**» نكرة ناقصة أو معرفة ناقصة مضاف إليه.

و«**قرر**» بالبناء للمفعول صفة لما، أو صلة لها.

و«**لاسم**» متعلقًا بقرر.

و«**فاعل**» مضاف إليه.

و«**يعطى**» بالبناء للمفعول مضارع أعطى المتعدي لاثنين ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى كل.

و«**اسم**» مفعوله الثاني.

و«**مفعول**» مضاف إليه.

و«**بلا تفاضل**» متعلق بيعطى، وجملة يعطى وما بعدها في موضع رفع خبر لكل، والعائد من جملة الخبر إلى المبتدأ الضمير المستتر في يعطى.

«**فهو**» مبتدأ.

و«**كفعل**» خبر.

و«**صيغ**» بالبناء للمفعول نعت فعل.

و«**للمفعول**» متعلق بصيغ.

و«**في معناه**» قال الشاطبي: «خبر بعد خبر»، وقال المكودي: «في موضع الحال من الضمير في صيغ، أي: صيغ للمفعول في حال كونه موافقًا له في المعنى» ا.هـ.

ويجوز أن يكون متعلقًا بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على رأي من أجاز تعلق الظروف بحروف المعاني قال في المغني: «وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في قوله: [كأن قلوب الطير رطبًا ويابسًا] مع أن الحال شبيهة بالمفعول به فعمله في الظرف أجدر ا.هـ.

و«**كالمعطي**» الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع لمبتدأ محذوف والمعطي اسم مفعول من أعطى يتعدى لاثنين، و«أل» في المعطى موصول اسمي مبتدأ نقل إعرابه إلى ما بعده لكونه على صورة الحروف، وفي المعطى

ضمير مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى أل وهو المفعول الأول.

و«**كفافًا**» المفعول الثاني.

وجملة «**يكتفي**» في موضع رفع خبر المبتدأ.

والتقدير: وذلك كقولك الذي يعطي كفافًا يكتفي، قال الشاطبي: «والكفاف ما يكفي الإنسان من غير إسراف».

**الشرح:**

اسم المفعول: هو ما دل على الحدث ومفعوله، فيفيد الدلالة على المفعول؛ فخرج المصدر، وكل ما اشتق منه سوى اسم المفعول.

ويعمل بالشروط المقررة لاسم الفاعل مثل الاعتماد على ما ذكر، وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال إن لم يكن صلة لـ «أل»، ومطلقًا إن كان صلة لها، ويجري مثله في الأحكام السابقة فيعمل غير المفرد منه مثل المفرد.

ويجوز جر معموله بإضافته إليه مع استيفاء الشروط إلا أنه في العمل بمنزلة فعل صيغ للمفعول. فإن كان متعديًا إلى واحد اقْتُصِر عليه، نائبًا عن فاعله نحو: مررت برجل مضروب غلمانه.

قال تعالى: ﴿**ذلك يوم مجموع له الناس**﴾[1].

وإن تعدى إلى اثنين عمل في الأول منهما الرفع لنيابته عن الفاعل، وبقي الثاني على نصبه نحو: هَذا المعطى كفافًا.

فالنائب عن الفاعل مستتر تقديره: المعطى هو.

**وَقَدْ يُضَافُ ذَا إلى اسْمٍ مُرْتَفِعْ ... مَعنىً كَـ مَحْمُودُ المَقَاصِدِ الْوَرِعْ**

**الإعراب:**

«**وقد**» حرف تقليل.

---

(١) سورة هود آية (١٠٣).

و«**يضاف**» فعل مضارع مبني للمفعول.

و«**ذا**» اسم إشارة إلى المفعول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل.

و«**إلى اسم**» متعلق بيضاف.

و«**مرتفع**» نعت لاسم ومتعلقه محذوف.

و«**معنى**» منصوب على نزع الخافض.

والتقدير: وقد يضاف هذا -أي اسم المفعول- إلى اسم مرتفع به في المعنى.

و«**كمحمود**» الكاف جارة لقولٍ محذوف في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، ومحمود خبر مقدم.

و«**المقاصد**» مضاف إليه من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير يرجع إلى الموصوف باسم المفعول، ونصب الاسم على التشبيه بالمفعول به.

و«**الورع**» مبتدأ مؤخر، والأصل: الورع محمود مقاصده بالرفع، ثم محمود المقاصد بالنصب، ثم محمود المقاصد بالخفض، والأصل فيها الرفع، ويتفرع عنه النصب، ويتفرع عن النصب الخفض.

**الشرح:**

يختص اسم المفعول بجواز إضافته إلى اسم هو مرتفع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع إلى الموصوف، ونصبه على التشبيه بالمفعول به نحو: زيدٌ محمودٌ المقاصدِ وَمُروّعُ القَلْبُ،

والأصل فيهما: محمودٌ مقاصُده ومروّعٌ قلبُه.

ثم قيل: محمود المقاصد ومُروع القلب ثم أضيفَ.

## أبنية المصادر

**الشرح:**

أبنية المصادر موضوعة عليها بطريق الأصالة لا محول عن غيرها لما تقرر من أن المصدر أصل للفعل وفرعه.

**فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْـــدَرِ المُعَـــدَّى مِــنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَــ رَدَّ رَدًّا**

«**فعل**» بفتح الفاء وسكون العين مبتدأ، وهذا الوزن من قبيل الأعلام.

و«**قياس**» خبر المبتدأ، هذا هو الأولى، ويجوز العكس.

«**مصدر**» مضاف إليه.

و«**المعدى**» نعت لمحذوف مجرور بإضافة مصدر إليه.

و«**من ذي**» قال المكودي «في موضع الحال من مصدر» ا.هـ والظاهر أنه حال من الفعل المعدى.

و«**ثلاثة**» مضاف إليه.

و«**كرد**» خبر لمبتدأ محذوف.

و«**ردًا**» مفعول مطلق مؤكد لعامله.

**الشرح:**

الفعل الثلاثي مصادره كثيرة، ولم يطرد منها شيء، ولكن غلب في بعضها أبنية أشار المصنف إليها، ومراده بالقياس قياس الغلبة لا قياس الاطراد فمن ذلك: «فَعْل» مَفتوُح الفاء ساكن العين، ويغلب في المتعدي منها سواء كان على فَعلَ، وهو الأكثر كأكل أكلاً، وضرب ضربًا، وردَّ ردًّا، وعلى فَعِلَ: كَفَهِمَ فَهْمًا، وشتِمَ شَتْمًا.

وجاء مصدر الأول على فِعْلٍ كذكر، وعلى فُعْلٍ كشُكْرٍ.

وعلى فعلان بتثليث فائه كشكران وعرفان ولَبَّان.. وغيرها.

ومن مصادر الثلاثي: فِعْلٍ كعِلمٍ، وبضم الفاء كشُرْب.

وفعول كقُبول.

وبضم الفاء كركوب، ومنها كراهية وسآمة.

**وَفِعــلُ اللاَّزِمُ بَابُــهُ فَعَــلْ كَفَــرَحٍ وكَجَــوىً وكَشَــلَلْ**

**الإعراب:**

«**وفعل**» بكسر العين مبتدأ أول.

و«**اللازم**» نعته.

و«**بابه**» مبتدأ ثان.

و«**فعل**» بفتح العين خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول، والرابط بينهما الهاء من بابه.

و«**كفرح**» خبر لمبتدأ محذوف.

و«**كجوى وكشلل**» معطوفان على كفرح.

**الشرح:**

يغلب مجيء مصدر الثلاثي المفتوح الفاء المكسور العين على فَعَل بفتحها كفرح فرحًا، وجوي جوىً إذا ألمه الحبُّ، وشُلَّت يده شللا إذ أصله شللت، وجاء من مصادره على غير ذلك شبع زيد أمه، وحَزِنٌ، وهُزالٌ، ورَغَبَ ورَغبة، ورهبوتٌ.

**وَفَعَــلَ اللاَّزِمُ مِثْــلَ قَعَــدَا لَــهُ فُعُــول بِاطِّــرَادٍ كَغَدَا**

**الإعراب:**

«**وفعل**» بفتح العين مبتدأ أول.

و«**اللازم**» نعته.

و«**مثل**» بالنصب على الحال من الضمير المستتر في اللازم، قال المكودي: «أو مفعول بفعل محذوف» ا.هـ.

و «**قعدا**» مضاف إليه والألف للإطلاق.

و«**له**» خبر مقدم.

و«**فعول**» بضم الفاء والعين مبتدأ مؤخر وجملة له فعول خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الهاء من له.

و«**باطراد**» قال المكودي: «في موضع الحال من فعول»، والأولى أن يكون حالاً من الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور، لأن الأصح أن عامل الحال وصاحبها واحد، والابتداء ضعيف لا يعمل في شيئين من جهة واحدة فكيف من جهتين مختلفتين؟! وأيضًا لا يعمل في الحال إلا الفعل أو شبهه أو معناه، ونقل عن سيبويه جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبها.

و«**كغدا**» بالغين المعجمة والدال المهملة بمعنى راح خبر لمبتدأ محذوف.

## الشرح:

إذا كان الثلاثي اللازم مفتوح الفاء والعين غلبت على مصدره الفُعول كالقعُود، والغُدوّ، والجُلُوس، والدخول والخروج.

**مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالا … أَوْ فَعَلانًا فَادْرِ أَوْ فُعَالاَ**
**فَأَوَّلٌ لِـــذِي امْتِـــنَاعٍ كَأَبَـــى … والثَّانِ لِّلذي اقْتَضَى تَقَلُّبَا**
**للدَّا فُعَال أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمِلْ … سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهَلْ**

## الإعراب:

«**ما**» ظرفية مصدرية.

و«**لم**» حرف نفي وجزم.

و«**يكن**» مجزوم بلم واسمها مستتر فيها يعود إلى الفعل اللازم.

و«**مستوجبًا**» خبر يكن وفاعله مستتر فيه.

و«**فعالاً**» بكسر الفاء مفعوله.

«**أو فعلانًا**» بفتح الفاء والعين.

و«**فادر**» فعل أمر وفاعله جملة معترضة بين المتعاطفين وقال الشاطبي: «توكيد لمعنى الكلام».

و«**أو فُعالاً**» بضم الفاء معطوفان على «فعالا».

«**فأَول**» مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه نعتًا لمحذوف، وتقديره: ففعال أول.

و«**لذي**» بكسر اللام جار ومجرور خبر المبتدأ، وذي بمعنى صاحب.

و«**امتناع**» مضاف إليه.

و«**كأبى**» خبر لمبتدأ محذوف.

«**والثاني للذي**» مبتدأ وخبر وحذف الياء من الثان اكتفاء بالكسرة.

و«**اقتضى**» فعل وفاعل.

و«**تقلبا**» مفعول اقتضى، والجملة صلة الذي.

«**للدا**» بالقصر للضرورة خبر مقدم.

و«**فُعال**» بضم الفاء مبتدأ مؤخر.

و«**أو لصوت**» معطوف على للدا.

«**وشمل**» بفتح الميم لغة، والأفصح كسرها، فعل ماض.

و«**سيرا**» مفعول شمل مقدم على فاعله.

«**وصوتًا**» معطوف على سيرًا.

و«**الفعيل**» بفتح الفاء وكسر العين فاعل شمل.

و«**كصهل**» بفتح الهاء خبر لمبتدأ محذوف.

**الشرح:**

خرج عن مستحق الفعول أربعة مصادر:

**الأول**: ما دل فعله على امتناع كأبى إباء.

**الثاني**: الذي استحق القلب كـــ «لدا» لدودًا على وزن فعولاً وعدا

عدوا إلا أنه على تقلب كغلى غليانًا ونَزَى نَزَوَانًا، وجَالَ جَولانًا.

وليس بلازم فيه أيضًا لمجيء العكس والهيام والطواف.

**الثالث**: ما استحق فُعالاً وهو شيئان:

**أحدهما**: ما دلَّ على داء كالسُّعال، والزُّكام، والمشاء: وهو جريان البطن.

**وثانيهما**: ما دلَّ على صوت. كالبكاء والصُّراخِ والنُياحِ.

وليس بلازم فيه لمجيء الفعيل منه.

**الرابع**: ما استحق فعيلا وهو أيضًا شيئان:

**أحدهما**: ما دلَّ على سير كالرحيل، والذميل.

وَلَيْسَ بِلازم فيه لمجيء الرّمل [1] والوخد[2].

**وثانيهما**: ما دلَّ على صَوت كالعجيج والضجيج.

ومما غلبَ من مصادر فَعَل اللازم فَعْل لما كان فعله معتل العين نحو صَام صَوْمًا، ونام نومًا، وسَارَ سيرًا وليسَ بلازم لمجيء الغيبة، والقيام، وعَور العين.

**فُعُـــولَةٌ فَعَالَـــــة لِفَعُـــــلاَ كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلاَ**

**الإعراب:**

«**فعولة**» بضم الفاء والعين مبتدأ.

و«**فعالة**» –بفتحها– معطوف على فعولة بإسقاط العاطف.

و«**لفعلا**» –بفتح الفاء وضم العين– خبر فعولة وما عطف عليه.

و«**كسهل**» –بضم الهاء– فعل ماض.

و«**الأمر**» فاعل، والجملة مقولة لمحذوف مجرور بالكاف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف كما مر.

والتقدير: وذلك كقولك سهل الأمر.

---

(١) ضربٌ من السير.

(٢) كذا بالأصل.

«**وزيد**» مبتدأ.

و«**جَزُلا**» بفتح الجيم وضم الزاي خبر المبتدأ وجملة المبتدأ، والخبر معطوفة على سهل الأمر.

**الشرح:**

ما كان من الثلاثي على فعُل – بفتح الفاء، وضم العين– فالغالبُ في مَصْدَره:

١- الفُعولة: كالسهُولة، والعُذُوبة، والمُلوحة.

٢- والفعالة: كالجزالة، والبلاغة، والفصاحة.

٣- وجاء من مصادره على غير ذلك الحسن والجمال، والغلظ.

- وذكر ابن عصفور أن الفعل منه قياس كالقُبح والجُبن.

**ومَا أتى مخالفًا لِمَا مَضَى فَبَابُه النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَا**

**الإعراب:**

«**وما**» اسم شرط في موضع رفع على الابتداء.

و«**أتى**» فعل الشرط في محل جزم، وهو وفاعله في موضع رفع خبر عن ما.

و«**مخالفًا**» حال من فاعل أتى.

و«**لما**» متعلق بمخالفًا وما موصول اسمي.

وجملة «**مضى**» صلة ما.

وجملة «**فبابه النقل**» من المبتدأ والخبر في محل جزم على أنها جواب الشرط، ويحتمل أن تكون ما موصولاً اسميًا في موضع رفع على الابتداء، وجملة «أتى مخالفًا لما مضى» صلتها، وجملة «فبابه النقل» خبر عنها؛ وإنما دخلت الفاء في الخبر لأن ما الموصولة تشبه ما الشرطية في عمومها وإبهامها؛ فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب.

و«**كسخط**» بضم السين وسكون الخاء المعجمة خبر لمبتدأ محذوف.

«**ورضا**» بكسر الراء معطوف على كسخط.

**الشرح:**

قياس السخط سخطًا – بفتح الفاء والعين– وهي لغة فيه، لأن مصدر فعل اللازم كفرح، وكذلك رضي لأنه مصدر رضى.

وقد تقدم عدّ جمله مما خرج عن القياس:–

ومنها: حكم حكمًا، وجحد جحودًا، وشبَّ شبيبةً، وشاخ شيخوخةً، وسأل سُؤالاً ومسألةً.

**وغَيْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ مقيسُ     مَصْدَرِه كَقُدِّسَ التَّقْديسُ**
**وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً وَ أَجْملاَ     إجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاَ تَجَمَّلاَ**
**واسْتَعِذِ اسْتِعّاذَةً ثُمَّ أَقِمْ     إِقَامَةً وَغَالَبًا ذَا التَّا لَزِمْ**

**الإعراب:**

«**وغير**» مبتدأ.

و«**ذي**» مضاف إليه.

و«**ثلاثة**» مجرور بإضافة ذي إليه.

و«**مقيس**» اسم مفعول خبر المبتدأ.

و«**مصدره**» مرفوع بالنيابة عن الفاعل بمقيس لا فاعل خلافًا لمن وهم في ذلك، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرا، ومقيس خبرًا مقدمًا، والجملة خبر غير والرابط بينهما الضمير في مصدره.

والتقدير: وغير ذي ثلاثة مصدره مقيس.

و«**كقدس**» الكاف جارة لقول محذوف، وقدس فعل ماض مبني للمفعول.

و«**التقديس**» نائب الفاعل وصح إقامة المصدر مقام الفاعل لاقترانه بـــ «أل» الدال على العهد، والتقديس: التطهير.

«**وزكه**» بكسر الكاف أمر من زكى، وفاعله مستتر فيه، والهاء مفعوله.

و«**تزكية**» مفعول مطلق، والتزكية: إخراج زكاة المال والمدحة والتطهير.

«**وأجملا**» فعل أمر من أجمل، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

و«**إجمال**» مفعول مطلق مبين للنوع.

و«**من**» بفتح الميم اسم موصول مضاف إليه.

و«**تجمُّلا**» بضم الميم والتنوين مصدر مقدم على عامله.

و«**تجمَّلا**» بفتح الميم فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى من الموصولة، والألف فيه للإطلاق، وجملة تجملا وفاعله صلة من.

والتقدير: وأجمل إجمال الذي تجمل تجملاً.

«**واستعذ**» فعل أمر وفاعل، وهو بالذال المعجمة من استعاذ بالله إذا التجأ إليه.

و«**استعاذة**» مفعول مطلق مؤكد لعامله.

و«**ثم**» بضم الثاء المثلثة حرف عطف.

و«**أقم**» بقطع الهمزة المفتوحة أمر من أقام بالمكان إقامة لزمه، وأقام الصلاة أيضًا أداها لأوقاتها.

و«**إقامة**» مفعول مطلق مؤكد لعامله.

«**وغالبًا**» حال من الضمير في لزم.

و«**ذا**» مبتدأ أول وهو إشارة إلى المصدر المحذوف منه الحرف.

و«**التا**» مبتدأ ثان.

وجملة «**لزم**» خبر المبتدأ الثاني، والعائد منها الضمير المستتر في لزم، وهو وخبره خبر الأول والعائد إليه محذوف.

والتقدير: وهذا المصدر التاء لزمته غالبًا، وقال المكودي: «وذا مبتدأ ولزم خبره والتاء مفعول مقدم بلزم، ويجوز أن تكون التاء مبتدأ ولزم خبره

وذا مفعول مقدم بلزم» ا.هـ.

**الشرح:**

كل فعل زاد على ثلاثة أحرف فله مصدر مقيس. وقد اشتمل النظم على خمسة من الأفعال الحاوية لثلاثة.

**الأول:** «فعَّل» وينقسم إلى:

أ- صحيح: كقدّس، وقطّع، وفهّم، فمصدره التفهيم.

ب- وإلى معتلٍ: كزكّى، وولّى، ووفّى، فمصدره تفعلة.

**الثاني:** «أفعل» صحيح العين، وقياس مصدره الإفعال كالإجمال، والإعطاء، والإكرام.

**الثالث:** «تفعل» وما كان على وزنه من تفعلل وتفيعل، وتمفعل، وقياس مصدره أن يُترك على حاله، ويضم رابعه كتجمُلا، وتدحرُجا، وتشيطُنا، وتمسكُنا.

**الرابع:** «استفعل» معتل العين. كاستعاذ، واستقام، واستزاد، فيطرد فيها: استعاذة، واستقامة، واستزادة، وأصلها استفعال، مثل: مصدر الصحيح العين منه كالاستخراج، فأصل استعاذة استعواذًا انقلبت حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم قلبت ألفًا لانفتاح ما قبلها مع أصالة حركتها، ثم حذفت ألف الاستفعال، وعوّض عنها بتاء التأنيث فوزنه استفعلة.

**الخامس:** أفعل المعتل العين كأقام، وأعان، فقياس المصدر: قيامًا، وإعانة، وأصلهما أفعال: كمصدر الصحيح العين منه، وعمل فيه كما عمل في الذي قبله فوزُنه أفعلة، وتلزمه التاء غالبًا كما مُثِّلَ.

وقد يحذف كقوله تعالى: ﴿**وإقام الصلاة**﴾ (١).

ولا حاجة إلى تأويل من جعل حذف التاء لأجل الإضافة، مثل الحذف

---

(١) سورة البقرة الآية (١٧٧).

في: «**وأخْلَفُوكَ عَدَا الأمرِ الَّذي وَعَدُوا**».

إلا أنه قد سمع من كلامهم: آراهُ أراء، وَأَجَاب [1] إجابًا.

**وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَ وَافْتَحَا ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّان ممَّا افْتُتِحَا**
**بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ في أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا**

**الإعراب:**

«**وما**» موصول اسمي في محل نصب على أنه مفعول مقدم بمد.

وجملة «**يلي الآخر**» من الفعل والفاعل صلة ما، والعائد عليها محذوف.

و«**مد**» فعل أمر.

«**وافتحا**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفًا، ومفعوله محذوف مماثل لمفعول مد من قبيل الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، وليس من التنازع على الأصح لتقدم المعمول على العاملين.

و«**مع**» متعلق بمد، قاله المكودي.

و«**كسر**» مضاف إليه.

و«**تلو**» مجرور بإضافة كسر إليه.

و«**الثان**» بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مجرور بإضافة تلو إليه.

و«**مما**» قال المكودي: متعلق بمد أيضًا وما موصولة.

وجملة «**افتتحا**» بالبناء للمفعول صلة ما، والألف فيه للإطلاق.

و«**همز**» متعلق بافتتح.

و«**وصل**» مضاف إليه.

---

(١) قال سيبويه:
أجاب: من الأفعال التي استغنى فيها بما أفعل فعله، وهو أفعل فعلا عما أفعله، وعن هو أفعل منك، فيقولون: ما أَجْودَ جَوَابَهُ، وهو أَجْوَدُ جَوَابًا.
ولا يقال: مَا أَجْوَبَهُ، ولا هو أَجْوَبُ مِنْكَ، وكذلك يقولون: أَجوِدْ بِجَوابِهِ، ولا هو أجوب منك [لسان العرب (١/ ٧١٦) جوب]

و«**كاصطفى**» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير القول بين الكاف ومدخولها، والتقدير: وذلك كقولك اصطفى.

«**وضم**» فعل أمر.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بضم، والمنعوت بها محذوف.

وجملة «**يربع**» صلة ما.

والتقدير: وضم الحرف الذي يرع أي يصير الثلاثة أربعة من «ربعت القوم أربعهم» إذا صيرتهم أربعة.

و«**في أمثال**» متعلق بضم.

و«**قد تلملما**» مضاف إليه، وألف تلملما للإطلاق، والتلملم أصله الاجتماع، يقال: «كتيبة ململمة» وملمومة أي: مجتمعة مضموم بعضها إلى بعض.

**الشرح:**

قياس المصدر مما افتتح بهمزة الوصل من الأفعال نحو: انطلق، واقتدر، واستخرج.

أن يكسر تلو الثاني منه، وهو ثالثه، ويمدُّ ما قبل آخره بزيادة ألف عليه فيصير مصدرًا نحو: اقْتِدَارًا، وانْطِلاقًا، واسْتِخْرَاجًا.

فإن كان معتلاً كاصطفى، واستلقى مدّت الألف التي في آخره من أجل اجتماعها مع الألف المزيدة.

وقياس مصدر تفعلل كتدحرج، وتلملم أن يضم رابعه فيصير مصدرًا كما سبق.

**فِعْـلاَلٌ أوْ فَعْـلَلَةٌ لِفَعْـلَلاَ وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لاَ أَوَّلا**

**الإعراب:**

«**فعلال**» بكسر الفاء وسكون العين مبتدأ، وتقدم أنه معرفة.

و«**أو فعللة**» بفتح الفاء وسكون العين معطوف على فعلال.

«**لفعللا**» بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى في موضع رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.

«**واجعل**» فعل أمر متعد لاثنين.

و«**مقيسًا**» مفعوله الثاني مقدم على الأول.

و«**ثانيًا**» مفعوله الأول.

و«**لا**» حرف عطف.

و«**أولا**» معطوف على ثانيًا.

**الشرح:**

قياس مصدر فعلل فعللة، كدحرج دحرجة، ودمدمة ودكدكة.

وجاء مصدرهُ على فعلال بكسر أوله: كزلزال وسرهاف وليسا بمقيسين.

وذكر بعضهم أن المضاعف منهُ مقيس: كالزلزال، ويختص بجواز فتحه، والأعرفُ أن يُرادَ بالمفتوح منهُ اسم الفاعل نحو: ﴿**من شر الوسواس**﴾[1].

﴿**ولقد خلقنا الإنسان من صلصال**﴾[2].

**لِفَاعَـــلَ الْفِعَـــالُ وَالْمُـــفاعَلَهْ ... وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ**

**الإعراب:**

«**لفاعل**» بفتح العين خبر مقدم.

و«**الفعال**» بكسر الفاء مبتدأ مؤخر.

«**والمفاعلة**» بضم الميم وفتح العين معطوف على الفعال.

«**وغير**» مبتدأ أول.

و«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه.

---

(١) سورة الناس آية (٤).

(٢) سورة الحجر آية (٢٦).

وجملة «مر» من الفعل الماضي، وفاعله صلة ما.

و«**السماع**» مبتدأ ثان.

وجملة «**عادله**» من الفعل والفاعل والمفعول في موضع رفع خبر المبتدأ الثاني، والرابط بينهما الضمير المستتر في عادله المرفوع على الفاعلية، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، والرابط بينهما الهاء من عادله المنصوبة على المفعولية، قال الشاطبي: «ومعنى عادله: كان له عديلاً ونظيرًا في أنه لا يقدم عليه إلا بالنقل ولا مجال للقياس فيه وأصله من قولهم عادلت كذا بكذا أي: وازنته به وجعلته عديلاً له، والعديل هو الذي يعادلك في الوزن والقدر، ومنه سمي العدل عدلاً لأنه يعادل أخاه» ا.هـ.

**الشرح:**

قياس مصدر فاعل:

١- إما فِعَال: كالضراب، والقِتَال، والخِصَام، والجِدَال.

٢- وإما مفاعله: كالمضاربة، والمقابلة.

ولا يجيء الأول فيما فاؤه ياء كياسَر، ويامنَ [1] إلا شذوذًا.

كقولهم: يَا وَمَهُ يَوَاما [2] إذا هاياه حقه بالأيام.

وغير ما تقدم من مصادر الأوزان المذكورة فيقتصر فيه على السماع، ولا يقاس على الوارد منه: فمنه: كَذَّبَ كِذَّابا. وَنَزّى تَنْزِيًا [3]، وأَجْمَلَ

---

(١) فلا يقال: ياسره يسار، ولا يامنه بـ«يمان»، لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم: إنه لم يوجد منه إلا الييسار لغة في اليسار، وإلا الييعار جمع يعرو وهو الجدي، وإنما يقال: مياسرة وميامنه. [التصريح (٢/ ٧٦)].

(٢) حكاه ابن سيده، وحكى مياومة على القياس [التصريح (٢/ ٧٦)].

(٣) النزو: الوثبان. ومنه نَزْوُ التّيسِ، ولا يُقال إلا للشاء والدواب والبقر في معنى السفاد. وقال الفراء: الإنزاء حركات التيوس عند السِّفاد، ويقال للفحل: إنه كثير النزاء أي النزو. قال: وحكى الكسائي النُّزاءُ بالكسر. (لسان العرب ٦/ ٤٤٠٢ نزا).

تَجمالا، وتجبر جبروتًا، وتكبر كبرياء، وترامى القوم رميا، وقهقر قهقرى، وقرفص قرفصاء، حَوقل حيقالا، وقشعر قشعريرةً.

**وَفَعْـلَةٌ لِمَـرَّةٍ كَجَلْـسَهْ وَفِعْـلَةٌ لِهَيْئَـةٍ كَجِلْسَـهْ**

**الإعراب:**

«**وفعلة**» بفتح الفاء وسكون العين مبتدأ.

و«**لمرة**» خبره.

و«**كجلسة**» بفتح الجيم خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كجلسة.

«**وفعلة**» بكسر الفاء مبتدأ.

و«**لهيئة**» خبره.

و«**كجلسة**» بكسر الجيم خبر لمبتدأ محذوف كما مر، وهو من جملة الأبيات التي تساوى صدرها وعجزها في الإعراب.

**الشرح:**

يُبنى من مصادر الفعل الثلاثي فَعْلة، فتدل على المرة بفتح أوّله كَجلْسة، وأكلَة وركْبَة. فإن كان بناء المصدر عليها كرحمة، قيل في دلالتها على المرة: رحمةً واحدة.

ويدل فيها على الهيئة بكسر أوّله كجِلسَة والرِكْبة والقِبْلة.

فإن كان بناء المصدر عليها أُتي عند إرادة الهيئة بالوصف نحو: نشد الضالة نشْدةً عظيمة.

**فِي غَيْرِ ذِي الثَّلاَثِ بِالتَّا الْمَرَّه وَشَذَّ فِيهِ هَيَئَةٌ كَالْخِمْرَهْ**

**الإعراب:**

«**في غير**» قال المكودي: «متعلق بالاستقرار العامل في الخبر، أو في موضع الحال من الفاعل في الاستقرار، إلا أنه عبر بقوله وفي الثلاث متعلق بكذا والصواب في غير كما قلنا».

و«**ذي**» بمعنى صاحب مضاف إليه، والمنعوت بها محذوف.

و«**الثلاث**» مجرور بإضافة ذي إليه، وحذف التاء من الثلاث مراعاة لتأنيث الحرف.

و«**بالتا**» خبر مقدم.

و«**المره**» مبتدأ مؤخر، والتقدير: والمرة كائنة بالتا حال كونها كائنة في غير الفعل صاحب الأحرف الثلاثة، فقدم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وهو نادر.

«**وشذ**» فعل ماض.

و«**فيه**» متعلق بشذ والضمير في فيه يعود إلى غير ذي الثلاث.

و«**هيئة**» فاعل شذ.

و«**كالخِمرة**» بكسر الخاء المعجمة خبر مبتدأ محذوف كما مرَّ.

**الشرح:**

إذا أريد بالمصدر من غير الثلاثي الدلالة على المرة زيد عليه تاء التأنيث نحو: سبَّح تَسْبِيحَةً، وأفْرَغَ إفْراغةً، واستخرج استخراجةً، وانطلق انطلاقةً.

فإن كان المصدر مختتمًا بالتاء دل على المرة منه بالوصف، كتزكية واحدة، واستعانة واحدة، ومخاصمة واحدة.

ولا تستعمل الهيئة من غير الثلاثي إلا شذوذًا كخمرة المرأة ونقبتها، وَعمة الرجل قمصتها[1].

---

(١) كذا بالأصل، والصواب: «وقمصته» .

## أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

**الشرح:**

تختلف أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين باختلاف عدد حروف الفعل، وهو الأكثر كما يأتي، وقد يختلف باختلاف صيغته أو معناه نحو: حسن، وسعيد، وفرح ونحوها. مما دلَّ على الفاعل.

وقتيلٍ، ونهب، وقبض ونحوها مما دلَّ على المفعول فيكون صفَة مُشبهة.

**كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إذَا ۞ مِنْ ذِي ثَلاَثةٍ يَكُونُ كَغَذَا**

**الإعراب:**

((**كفاعل**)) قال الشاطبي: ((في موضع الحال من اسم فاعل))، وقال المكودي ((متعلق بصغ)).

و((**صغ**)) فعل أمر من صاغ يصوغ إذا اشتق.

و((**اسم**)) مفعول صغ.

و((**فاعل**)) مضاف إليه على معنى اللام.

و((**إذا**)) ظرف مضمن معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه، وقول المكودي ((متعلق بصغ)) مبني على تجردها عن معنى الشرط؛ لأن إذا الشرطُية لا يعمل فيها ما قبلها.

و((**من ذي ثلاثة**)) قال المكودي: ((متعلق بيكون، و((**يكون**)) الظاهر أنها تامة بمعنى يوجد)) ا.هـ وقال الشاطبي: ((من ذي ثلاثة خبر يكون واسمها مضمر فيها عائد على اسم فاعل، وذي صفة لمحذوف وهو الفعل الممثل بغذا)) التقدير: ((صغ اسم فاعل مشبهًا بفاعل إذا يكون اسم فاعل من ذي ثلاثة أحرف كغذا)) ا. هـ وجملة يكون في موضع جر بإضافة إذا إليها،ودخول إذا على الفعل المضارع قليل، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

و((**كغذا**)) بالغين والذال المعجمتين خبر لمبتدأ محذوف، قال المكودي: ((وغذا يحتمل أن يكون من غذوت الصبي باللبن إذا ربيته به فيكون متعديًا،

ويحتمل أن يكون بمعنى غذا الماء أي سال فيكون لازمًا» ا. هـ ومنه غذا البول إذا انقطع وغذا الشيء إذا أسرع.

**الشرح:**

اسم الفاعل من الثلاثي المجرد المفتوح العين يطرد فيه صيغة فاعل سواء كان لازمًا كقعد أو متعديًا كضرب، وتمثيل المصنف يحتملهما.

فإنك تقول: غذا وَلده بالطعام، غذا الجُرحُ، إذا سَالَ منْهُ الدَّمَ.

**وَهُوَ قَلْيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ**
**وَأَفْعَلٌ فَعْـلاَنُ نَحْوُ أَشِرِ وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْو الأجهَرِ**

**الإعراب:**

«**وهو قليل**» مبتدأ وخبر والضمير عائد إلى فاعل.

و«**في فعلت**» بضم العين متعلق بقليل.

«**وفَعِل**» بكسر العين معطوف على فعلت.

و«**غير**» حال من فعل.

و«**معدى**» مضاف إليه.

و«**بل**» حرف انتقال هنا.

و«**قياسه**» مبتدأ ومضاف إليه ضمير يعود إلى الوصف.

و«**فَعِل**» بكسر العين خبر قياسه.

«**وأفعل فعلان**» معطوفان على فعل بإسقاط العاطف من الثاني.

و«**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف.

و«**أشر**» بكسر الشين مضاف إليه، وهو من أشر يأشر أشرًا: إذا لم يحمد النعمة والعافية.

«**ونحو**» معطوف على نحو.

و«**صديان**» مضاف إليه، وهو من صدى يصدى صدى إذا عطش.

«ونحو» معطوف على نحو.

و«الأجهر» مضاف إليه، وهو من جهر يجهر جهرًا: إذا لم يبصر في الشمس.

**الشرح:**

يقل مجيء اسم الوصف الدال على الفاعل بوزن فاعل من فَعُل المضموم العين، ولا يكون إلا لازمًا، وفي فَعِل المكسُور العَيْن إن كان لازمًا.

فمن الأوّل: طاهر، وناعم من نَعُم، ومالك ، وحامل.

ومن الثاني: سالم ، وعاطب، ونادم، وضامر، وهو أكثر من الذي قبله.

وقياس فعل اللازم ثلاثة أبنية:-

أحدها: «**فَعِل**» نحو: فَرِحَ، وجَشِعَ، وأَشِرَ، وبَطِرَ.

**الثاني:** «أَفْعَل» .

ويغلب في العاهات كأجْهَرَ، وَأَعْوَرَ، وَأَخْرَسَ.

ولا يختص بها لمجيء أكحل وأدعج.

**الثالث:** «فَعْلان. مثلث العين، كصديان، وسَكران، وشبعَان، وجيعان، وعُريانَ.

ومما شذّ فيه: مريض، وكهل.

أما المتعدي منه فالوصفُ مِنهُ على فاعل: كالمفتوحِ العَين، نحو: عالم، وراحم، وشارب.

**وَفَعْلٌ اوْلَى وَفَعِيل بِفَعُلْ   كَالضخْمِ وَالْجَميلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ**

**الإعراب:**

«**وَفَعْلٌ**» بسكون العين مبتدأ.

و«**أولى**» خبره.

و«**فعيل**» بفتح الفاء وكسر العين معطوف على فعل.

و«**بفعُل**» بضم العين متعلق بأولى.

و«**كالضخم**» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كالضخم.

«**والجميل**» معطوف على الضخم، والضخم والضخام بمعنى: الغليظ، والجميل الذي تم حسنه وكمل.

«**والفِعل**» بكسر الفاء مبتدأ.

و«**جمُل**» بضم الميم خبره، وأما جمل بفتح الميم نحو قولهم: جملت الشحم إذا أذبته فإن فعيلاً منه بمعنى المفعول لا بمعنى الفاعل، قاله الشاطبي، فعلى هذا قوله: «والفعل جمل جملة حالية من الجميل».

**الشرح:**

الأكثر في وصف فعل المضموم العين:

أ- إما فَعْل: كضخْم، وغدْر، وسهْل، وصعْب.

ب- وإما فعيل: كجميل، وشريف، وظريف، وكريم.

**وَأفْعَــلٌ فِيــهِ قَلِيــلُ وَفَعَــلْ ... وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ**

**الإعراب:**

«**وأفعَلُ**» بفتح العين مبتدأ.

و«**فيه**» متعلق بقليل، والضمير لفعل المضموم العين.

و«**قليل**» خبر المبتدأ.

و«**فعل**» بفتح العين معطوف على أفعل.

«**وبسوى**» متعلق بيغنى.

و«**الفاعل**» مضاف إليه.

و«**قد**» حرف تقليل.

و«**يغنى**» مضارع غنى يغنى كفرح يفرح.

و«**فعل**» بفتح العين فاعل يغنى والمعنى: قد يستغنى فعل بسوى الفاعل.

**الشرح:**

نقل في وصف فعُل المضموم العين أفعل، نحو: علم فهو أعلم، وخَطُبَ

فهو أخطبُ إذا احمرَّ لونه في كدرة.

ونقل فيه أيضًا فَعُل كحسن، وبطل.

ومِمَّا قل منه فعال – بفتح الفاء وضمها – كجبان، وشجاع،

وفعَل: كجبن.

وقد يأتي الوصف منه على غير زنة فاعل نحو: سيدٍ، وشيخ، وحفيف، وأشيب، وكل هذه صفات مشبهة الأفاعل.

**وَزِنَةُ الْمُضَــارِعِ اسْــمُ فَاعِلِ ... مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاَثِ كالمُوَاصِلِ**

**مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ مُطْلَقًا ... وَضَمِّ مِيــمٍ زَائِــدٍ قَدْ سَبَــقَا**

**الإعراب:**

«**وزنة**» خبر مقدم.

و«**المضارع**» مضاف إليه.

و«**اسم**» مبتدأ مؤخر، قاله الشاطبي.

و«**فاعل**» مضاف إليه، وقال المكودي: «وزنة المضارع مبتدأ، وهو على حذف مضاف، واسم فاعل خبره، والتقدير: وصاحب زنة المضارع اسم فاعل، ويحتمل أن يكون اسم فاعل مبتدأ، وزنة خبر مقدم.

و«**من غير**» متعلق بزنة. ا. هــ وقال الشاطبي: «من غير في موضع الحال من اسم فاعل» ا. هــ.

و«**ذي**» مضاف إليه.

و«**الثلاث**» مجرور بإضافة ذي إليه.

و«**كالمواصل**» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كالمواصل.

و«**مع**» قال المكودي: «في موضع الحال من المضارع» ا.هــ.

و«**كسر**» مضاف إليه.

و«**متلو**» مجرور بإضافة كسر إليه.

و«**الأخير**» مجرور بإضافة متلو إليه.

و«**مطلقًا**» قال المكودي: «حال من كسر».

«**وضم**» معطوف على كسر.

و«**ميم**» مضاف إليه.

و«**زائد**» نعت لميم.

وجملة «**قد سبقا**» نعت بعد نعت، وألف سبقا للإطلاق.

**الشرح:**

بنية اسم الفاعل من غير الثلاثي يزن المضارع منه في عدد الحروف والحركات، إلا أنك تضمّ أوله، ويكسر ما قبل آخره مطلقًا، أي سواء كان مكسُورًا في المضارع نحو مُكرم، ومُنطلق ومقتدر وموصل ومستخرج، أو مفتوحًا كمتعلم.

**وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

و«**فتحت**» فعل الشرط.

و«**منه**» متعلق بفتحت، قال المكودي: «والضمير في منه عائد على اسم الفاعل»، وقال الشاطبي: «عائد إلى ما زاد على الثلاثة» ا. هـ.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بفتحت، والمنعوت بها محذوف.

و«**كان**» فعل ماض ناقص، واسمها مستتر فيها يعود إلى ما.

وجملة «**انكسر**» خبرها، وجملة كان ومعمولها صلة ما.

و«**صار**» فعل ماض ناقص في محل جزم على أنه جواب الشرط، واسم صار مستتر فيها يعود إلى ما عاد إليه ضمير منه.

و«**اسم**» خبر صار.

و«**مفعول**» مضاف إليه.

والتقدير: وإن فتحت من اسم الفاعل الحرف الذي كان انكسر صار اسم مفعول.

و«**كمثل**» الكاف زائدة، ومثل في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف.

و«**المنتظر**» مضاف إليه.

**الشرح:**

بنية اسم المفعول من غير الثلاثي كبنية اسم الفاعل إلا أنك تفتح ما قبل آخره كمنتظر ومستخرج ومحبوب من حبّ الثلاثي لا من أحب.

**وفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلاثِيِّ اطَّرَدْ زَنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ**

**الإعراب:**

«**وفي اسم**» متعلق باطرد.

و«**مفعول**» مضاف إليه.

و«**الثلاثي**» مجرور بإضافة مفعول إليه.

و«**اطرد زنة**» فعل وفاعل.

و«**مفعول**» مضاف إليه.

و«**كآت**» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير: حذف موصوف.

و«**من**» بكسر الميم حرف جر متعلق بآت.

«**قصد**» فعل ماض على تقدير: مضاف مجرور بمن.

والتقدير: واطرد زنة مفعول في اسم مفعول الفعل الثلاثي، وذلك كوزن مفعول آت من مصدر قصد.

**الشرح:**

قياس اسم المفعول من الثلاثي مفعول، سواء كان متعديًا كقصد به فهو مقصود أو لازمًا كرَغُبَ عنه فهو مَرغوبٌ عنهُ، وسواء كانَ قياسُ اسم

الفاعل منهُ على فاعل كما مُثل أو على غيره كمنُوح به، ومحزون عليه، ونحو مقول ومبيع، ومرمي على القياس إلا أن الأوّل نقلت حركة واوه إلى ما قبلها، ثم حذفت لملاقاتها الساكن بعدها.

**والثاني**: كذلك إلا أنه حُذفتْ منهُ الواو.

**والثالث**: أدغمت الواو منه في الياء.

**وَنَـابَ نَقْلاً عَنْـهُ ذُو فَعِيـلِ ... نَحْـوُ فَتَـاةِ أَوْ فَتَـىً كَحِيلِ**

**الإعراب:**

«**وناب**» فعل ماض.

و«**نقلا**» قال المكودي: «مصدر في موضع الحال من ذو».

و«**عنه**» متعلق بناب.

و«**ذو**» بمعنى صاحب فاعل ناب.

و«**فعيل**» بفتح الفاء وكسر العين مضاف إليه.

و«**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف.

و«**فتاة**» مضاف إليه.

و«**أو فتى**» معطوف على فتاة.

و«**كحيل**» نعت لفتاة وفتى، وأفرد النعت مراعاة للعطف بأو؛ لأن فعيلاً ينعت به أكثر من واحد.

**الشرح:**

ينوب فعيل عن مفعول في مجيئه دالاً على اسم المفعول من الثلاثي، نحو: قتيل وجَريح، ودَهِين، وكَحِيل.

ويجري على المؤنث كما يجري على المذكر بغير هاء نحو: فتاة كحيل، وفتىً كحيل، إلا أنه يقتصر في الوارد منه على السماع، ولا يقاسُ.

وقد ينوب فعيل عن فاعل، مثل كريم، وعليم، وعن مفعل، كقوله:

أَمِنْ رَيحانَة الدَّاعي السَّميعُ[1]. ........................

وعن مُفعَل كعقيد من أعقدت العسل.

## الصفة المشبهة باسم الفاعل

**الشرح:**

وهي كل بنية تقدمت في اسم فاعل ثلاثي، إلا فاعلاً وفاعلٌ ومفعول إذا أضيفا إلى ما هو مرفوع في المعنى كطاهر القلب، ومحمود المقاصد.

وزنته من غير الثاني نحو: مستقيم العمل، ومعتدل القامة، ومُنطلق البطن.

**صِفَــةُ اسْتُحْسِنَ جَــرُّ فَاعِــلِ مَعْنىً بِهَا الْمُشْبِهة اســم الفَاعِلِ**

**الإعراب:**

«**صفة**» قال المكودي: «مبتدأ».

---

(١) عجزه:

........................ يُؤرِّقُني وَأَصْحَابِي هُجُوعُ

قائله: عمرو بن معد يكرب.

البحر: الوافر.

المصادر: الشعر والشعراء (٣٣٢، ٣٣٤)، أمالي ابن الشجري (١/ ٦٤، ٢/ ١٠٦)، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٧٣)، خزانة الأدب (٣/ ٤٦٠ بولاق)، (٨/ ١٧٨ هارون) رقم (٦٠٦) الأصمعيات (١٧٢)، الأغاني (١٤/ ٣١)، الكامل (١٤٤) ليبسك.

الشاهد فيه: على أنَّ فعيلاً قد جاء لمبالغة مُفعِلٍ على رأيٍ، وهو رأى الجمهور، منهم ابن الأعرابي في «نوادره» ، ومنهم أبو العبَاس المبرد في «الكامل» ، ومنهم أبو إسحاق الزجاج في تفسيره عند ذكر الآية (١٠) من سورة البقرة، والبيضاوي في تفسيره عند ذكر الآية (١١٧)، من سورة البقرة، والآية (١٠١) من سورة الأنعام.

الإعراب: «أمن ريحانة» الخ: الهمزة للاستفهام، ومن للتعليل متعلق، بقوله يؤرقني. و«ريحانة» اسم أخت عمرو. والداعي: مبتدأ بتقدير موصوف، والتقدير: الشوق الداعي. و«السَّميع» صفة الداعي. وجملة «يؤرقني» خبر المبتدأ. وجملة «وأصحابي هجوع» حالٌ من الياء، وهجوع: جمع هاجع، أي نائم، كقعود جمع قاعد. راجع: خزانة الأدب (١٧٨/٨ وما بعدها) الشاهد رقم (٦٠٦).

و«**استحسن**» صفته.

و«**جر**» مرفوع باستحسن على أنه نائب عن الفاعل.

و«**فاعل**» مضاف إليه.

و«**معنى**» منصوب على إسقاط الخافض.

و«**بها**» متعلق بجر.

و«**المشبهة**» خبر المبتدأ.

و«**اسم الفاعل**» يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة، وبالكسر على أنه مضاف إليه، ويجوز أن يكون المشبهة مبتدأ، وصفة خبره انتهى وفي تجويزه كسر اسم الفاعل على أنه مضاف إليه نظر؛ لأن الوصف المقرون بأل يقبح إضافته إلى غير ما فيه أل، ثم الأظهر كما قال المرادي: «أن يكون المشبهة مبتدأ، وصفة خبره».

وتقدير البيت عليه: الصفة المشبهة اسم الفاعل صفة استحسن جر فاعل في المعنى بها، فحذف الموصوف بالمشبهة، وقدم التعريف على المعرف.

**الشرح:**

تعرف الصفة المشبهة بأن يحسن إضافتها إلى ما هو فاعل في المعنى بعد تقدير تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، فالأحسن في حسن الوجه [1] حسنٌ وجهه، ثم قُدر تحويل الإسناد إلى الموصوف، فقل: زيد حسن الوجه بإسناد الحسن إلى ضمير زيد، ونصب الوجه على التشبيه بالمفعول به، ثم

---

(١) انظر علل النحو للوراق بتحقيقي آخر باب الصفة، وقال ابن برهان في [شرح اللمع (١/ ٢٥١)].

ولك في النكرة خمسة أوجه:-

١- مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ. ٢- و: برَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهُ. ٣- و: بَرجُلٍ حَسَنِ الَوَجْه. ٤- و: بَرجُلٍ حَسَنٍ وَجْه. ٥- و: برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا؛ تنصبه على التمييز، وقال غير أَبي علي الفارسيَ: وتنصبه تشبيهًا بالمفعول به، كماً قلت: بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهَ.

أضيف، والذي أوجب لهم ذلك أمران:

**أحدهما:** الفرار من إضافة الشيء إلى نفسه إذ الموصوف والصفة شيء واحد.

**الثاني:** أن العربَ تُؤنث العربَ في نحو: هند كريهة الأب. فدل على أن الصفة مسندة إلى ضمير هند، وصح إسنَادُ الحسن المختص بالوجه إلى جملة زيد مجازًا. فلو امتنع جر الفاعل المعنى بالصفة لخوف اللبس نحو: ضاربُ الأبِ، أو لم يستحسن نحو: كاتب الأب، لم يكن من هذا الباب، إذ الأوّل ممتنع لإلباسه الإضافة إلى المفعول.

**والثاني:** لا لبس فيه إلا أنه غير مستحسن لما تقدم من تقدير تحويل الإسناد إلى الموصوف، ولا يصحُّ ذلك فيه؛ لأن من كتب أبوه لا يحسن إسنَاد وصف الكتابة إليه، إلا لمجاز بعيد، فعلم أن حسن الإضافة إلى الفاعل موقوف على النظر في المعنى لا على معرفة كونها صفة مشبهة فلا دَورَ.

**وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ          كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ**

**الإعراب:**

«**وصوغها**» قال المكودي: «مبتدأ ومضاف إليه».

و«**من لازم لحاضر**» متعلقان بصوغها، والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه، وتقديره: واجب، ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما خبرًا عن صوغها لعدم الفائدة، ولا يجوز أن يكون معطوفًا على جر فاعل؛ لأن جر الفاعل بها مستحسن، وصوغها مما ذكر واجب. ا. هـ.

ويحتمل أن يكون معطوفًا على صفة تقدير كونها خبرًا مقدمًا، والتقدير: الصفة المشبهة صفة استحسن جر فاعلها بها في المعنى، ومصوغه من فعل لازم لزمن حاضر، فأطلق المصدر وأراد اسم المفعول وحذف موصوفي متعلقيه اختصارًا.

و«**كطاهر**» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كطاهر.

و«**القلب**» مضاف إليه من إضافة الصفة إلى مرفوعها في المعنى، والأصل طاهر القلب بالرفع فحول الإسناد إلى ضمير الموصوف؛ فانتصب الاسم بعدها على التشبيه بالمفعول ثم خفض بإضافة الصفة إليه، فالأصل الرفع، ويتفرع عنه النصب، ويتفرع عن النصب الخفض، هذا من جهة اللفظ، وأما من جهة المعنى فالرفع وإن كان أصلاً فهو دون النصب والخفض؛ إذ الإسناد في الرفع إلى بعض الجملة، وفي النصب والخفض إلى كلها.

و«**جميل الظاهر**» معطوف على طاهر القلب بإسقاط العاطف، والكلام فيه كالكلام فيما قبله، إلا أن الأول مجار لفعله، والثاني غير مجار وهو الغالب في الصفة المشبهة.

**الشرح:**

صيغة هذه الصفة مفارقة لصيغة اسم الفاعل في حكمين:

**أحدهما:** أنها لا تصاغ قياسًا إلا من اللازم كصوغ طاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن، فأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع كما سبق.

**الثاني:** أنها لا تكون إلا للزمان الحاضر الدائم دون الماضي الذي انقطع، والمستقبل الذي لم يأتِ.

وتفارقه أيضًا في عدم الجريان على لفظ المضارع، نحو: حسن وضخم، بخلاف اسم الفاعل فإنه لا يكون إلا جاريًا على لفظ المضارع في الحركات، والسكنات، وعدد الحروف إلا ما استثني من كسر ما قبل الآخر في غير الثلاثي للفرق بينه وبين اسم المفعول.

**وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى ... لَهَا عَلَى الحدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا**

**الإعراب:**

«**وعمل**» مبتدأ.

و«**اسم**» مضاف إليه.

و«**فاعل**» مجرور بإضافة اسم إليه.

و«**المعَّدى**» بفتح الدال نعت لمحذوف، ومتعلقه محذوف ايضًا.

و«**لها**» في موضع خبر المبتدأ.

و«**على الحد**» قال المكودي: «متعلق بعمل، أو بالاستقرار الذي تعلق به الخبر، أو في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار الذي تعلق به الخبر» ا. هـــ فقوله أولا متعلق بعمل يلزم منه أن المصدر يعمل مفصولاً من معموله بأجنبي، وذلك لأن قوله ثانيًا متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر صريح بأن لها متعلق بمحذوف لا يعمل فيكون أجنبيا منه، ولا يعمل المصدر مفصولاً من معموله بأجنبي؛ ولهذا ردوا على من قال في ﴿**يوم تبلى السرائر**﴾ [1] إنه معمول لرجعه لأنه قد فصل بينهما بالخبر، وقوله ثالثًا أو في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار الذي تعلق به الخبر تخريج على مرجوح؛ إذ الصحيح أن الضمير انتقل من الاستقرار وسكن في الظرف كقوله: «**فَإِنَّ فُؤادي عِندَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعَا**» .

و«**الذي**» نعت للحدا، أو بدل منه، وهو أولى لأن النعت لا يكون أعرف من المنعوت.

وجملة «**قد حدا**» بالبناء للمفعول صلة الذي، والألف في حدا للإطلاق.

وتقدير البيت: وعمل اسم فاعل الفعل المعدى لواحد ثابت لها حال كونه على الحد الذي قد حد.

**الشرح:**

تعمل هذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدّي إلى واحد فترفع فاعلاً، وتنصب اسمًا على التشبيه بالمفعول به مع كون أصلها لا يكون إلا لازمًا.

**وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ يُجْتَنَبْ      وَكَوْنُــهُ ذَا سَبَبِيَّــةٍ وَجَــبْ**

---

(١) سورة الطارق آية (٩).

**الإعراب:**

«**وسبق**» مبتدأ.

و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.

وجملة «**تعمل**» صلة ما.

و«**فيه**» متعلق بتعمل، والضمير المجرور بفي هو العائد إلى الموصول.

و«**يجتنب**» بالبناء للمفعول قال المكودي: «في موضع خبر المبتدأ» ا. هـ وفي بعض النسخ مجتنب بصيغة اسم المفعول ولا فرق في المعنى.

«**وكونه**» مبتدأ، وهو مصدر كان الناقصة مضاف إلى اسمه، وهو ضمير يرجع إلى الموصول.

و«**ذا**» بمعنى صاحب خبره من حيث نقصانه.

و«**سببية**» مضاف إليه.

وجملة «**وجب**» خبره من حيث ابتدائيته.

**الشرح:**

إعمال هذه الصفة يخالف اسم الفاعل في حكمين:

**أحدهما**: أنه لا يجوز تقدم معمولها عليها، فلا يقال: رأيت رجُلاً حسنًا الوجه بخلاف اسم الفاعل، فإن تقديم معُمولها عليه جائز نحو: زيد أنا الضاربُ.

**الثاني**: إن معمولها لا يكون إلا سببيًا، ومعناهُ أن يتصل به رابط يرْبطهُ بالموصوف.

وإما ظاهرًا نحو: مررتُ بالرجل الحسن وجهه، والحسن وجه أبيه.

وإما مقدرًا نحو: مررتُ بالرجل الحسن الوَجه على قول من قدره منه، والصحيح أن «أل» خلف من الضمير.

وإما نحو: الحسن وجهًا فمنصوب على التمييز، والتمييز عن الأسماء

الجامدة كما سبق.

والمشروط فيه السببية إنما هو معمولها الذي اقتضته نحو الشبه باسم الفاعل.

ولذلك كان إيراد «زيد بك فرح» فاسدًا، لأن العامل في الجار والمجرور إنما هو معنى الفعل لا الشبه باسم الفاعل.

**فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ ومَا اتَّصلْ**
**بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلاَ تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُمًا مِنْ أَلْ خَلاَ**
**وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا**

**الإعراب:**

«**فارفع**» فعل أمر.

و«**بها**» متعلق بارفع.

و«**انصب وجر**» فعلا أمر معطوفان على ارفع، وحذف متعلقهما استغناء عنه بذكره أولاً، وليس من باب التنازع في المتوسط خلافًا للفارسي.

و«**مع**» في موضع الحال من الهاء في بها.

و«**أل**» مضاف إليه.

و«**دون**» معطوف على مع.

و«**أل**» مضاف إليه.

و«**مصحوب**» منصوب بجر لقربه منه، وهو مطلوب أيضًا من جهة المعنى لارفع وانصب على سبيل التنازع.

و«**أل**» مضاف إليه.

و«**ما**» اسم موصول معطوف على مصحوب.

وجملة «**اتصل**» صلة ما.

و«**بها**» متعلق باتصل.

و«**مضافًا**» حال من الضمير في اتصل.

و«**أو مجردًا**» قال المكودي: «معطوف على ما اتصل وأو بمعنى الواو، والتقدير: فارفع مصحوب أل وما اتصل بها مضافًا أو مجردًا، ويحتمل أن يكون معطوفًا على مضافًا، وأو على هذا على بابها من التقسيم، والتقدير: فارفع مصحوب أل وما اتصل بها مضافًا أو مجردًا، فقسم المتصل بالصفة إلى مضاف ومجرد ا. هـ.

و«**لا**» ناهية.

و«**تجرر**» مجزوم بلا.

و«**بها**» متعلق بتجرر.

و«**مع**» في موضع الحال من الهاء في بها العائدة إلى الصفة.

و«**أل**» مضاف إليه.

و«**سما**» بضم السين والقصر لغة في الاسم، وتقدم مثله منصوب بتجرر بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوبًا بفتحة ظاهرة على أن أصله سم من غير قصر كما تقول في يد رأيت يدًا.

و«**من أل**» متعلق بخلا.

وجملة «**خلا**» نعت اسما.

«**ومن إضافة**» معطوف على من أل.

و«**لتاليها**» متعلق بإضافة.

والتقدير: ولا تجرر بالصفة حال كونها مع أل اسمًا خاليًا من أل ومن إضافة لتاليها.

«**وما**» اسم شرط في محل رفع بالابتداء.

و«**لم يخل**» جازم ومجزوم خبر المبتدأ، ومتعلق يخل محذوف لفهمه مما قبله.

و«**فهو**» مبتدأ.

«**بالجوان**» متعلق وسما.

وجملة «**وسما**» بالبناء للمفعول في موضع رفع خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره في موضع جزم جواب الشرط، ولذلك اقترنت بالفاء، ويجوز أن يكون ما موصولاً اسميًا في محل رفع على الابتداء، وجملة فهو بالجواز وسما خبر المبتدأ، والفاء تدخل في خبر الموصول إذا كانت صلته فعلاً أو ظرفًا، والوسم العلامة.

**الشرح:**

عمل هذه الصفة إما رفع على الفاعلية، وإما نصب على التشبيه بالمفعول به إن كان المعمول معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، وإما جرٌّ على الإضافة.

والصفة في كل واحد من الأحوال الثلاثة: إما متلبسة بأل، وإما خالية منها، فإذا ضربت حالي الصفة في إعراب المعمول كانت ست صور، ثم الستة المعمول: إما صاحب لأل كالوجه، وإما متصل بالصفة مضاف سواء أضيف إلى الضمير كوجهه، أو إلى ما فيه أل كوجه الأب، أو إلى مجرد كوجه أب، وإما مجردًا كوجه فهذه خمسة أحوال إذا ضربتها في الصور الستة كانت ثلاثين، ولا حاجة إلى رفعها إلى ستةِ وثلاثين بأن يذكر في أقسام المضاف ما أضيف إلى مضاف إلى الضمير لأن وزانة المضاف إلى ما أضيف إلى المتلبس بأل نحو: وجه غلام الأب.

ويتسلسل الحال فيهما إلى نحو: وجه جارية أمه، ووجه غلام زوجة الأب، فتتسع الصور مع أن المقتضى للعمل في ذلك كله حصول الربط بالضمير، أو بأل سواء كانت الإضافة إلى المتلبس بها أو إلى ما أضيف إليه، وإن تسلسل فاعرفه، والصور كلها جائزة إلا ما استثناه المصنفُ في الجر من إضافة المتلبسة بأل إلى مجرد منها، ومن الإضافة لتاليها، ويشمل ذلك ثلاث صور: الحسن وجهٍ، والحسن وجهه، والحسن وجه أبٍ فإنها ممتنعة لما تقرر في باب الإضافة.

## الشرح:

للتعجب صيغ كثيرة تدل عليه نحو:

«**للَّه دَرُّهُ**»[1].، «**وويْلَ أُمِّه مُسعر حَرب**»[2] وياله رجل.

و«**سُبْحَانَ الله إنَّ المُؤْمِنَ لاَ يَنْجُسُ**»[3].

﴿**كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتًا**﴾[4].

ومثلك يفعل كذا، وأي رجل فلان، ومَا رأيتُ كاليومِ، ولا جُلد مخبأة، وما أحسن زيدًا، وأكرم بعمرو، وهما المبّوب عليهما.

**بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَــا تَعَجُّبَا     أَوْ جيءْ «بِأَفْعِلْ» قَبْلَ مجْرُورٍ بِبَا**

## الإعراب:

«**بأفعل**» بفتح العين متعلق بانطق على تقدير مضاف.

و«**انطق**» فعل أمر من نطق إذا تلفظ.

---

(١) بمعنى لله نفعه، والدر: للبن، واستدراره استحلابه ونزوله متتابعًا.

(٢) الحديث: تقدم تخريجه.

(٣) الحديث: متفق عليه.

أخرجه البخاري: كتاب الغسل (٢٣، ٢٤)، كتاب الجنائز (٨)، مسلم (١/٢٨٢) ٣-كتاب: الحيض ، ٢٩- باب: الدليل على أن المسلم لا ينجس (٣٧١) عن أبي هريرة. وجاء بهامشه: «لا ينجس» بضم الجيم وفتحها، لغتان، وفي ماضيه لغتان، نجس ونجس. فمن كسرها في الماضي فتحها في المضارع، ومن ضمها في الماضي ضمها في المضارع أيضًا، وهذا قياس مطرد معروف عند أهل العربية، إلا أحرفا مستثناة من المكسورة، وأخرجه النسائي (١/١٤٦)، أحمد في مسنده (٢/٢٣٥، ٣٨٢)، والبيهقي (١/١٨٩)، وأبو عوانة في مسنده (١/٢٧٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (١/١٣)، وأخرجه أبو داود (١/١٥٦) ١-كتاب: الطهارة ٩٢-باب: في الجنب يصافح(٢٣١) بلفظ: «إن المسلم» بدلا من «المؤمن» وابن ماجه كتاب: الطهارة (٨٠).

(٤) سورة البقرة آية (٢٨).

و«**بعد**» متعلق بانطق أيضًا، ويحتمل أن يكون في موضع الحال من أفعل متعلق بمحذوف.

و«**ما**» اسم تعجب مضاف إليه ونعتها محذوف.

و«**تعجبا**» قال الهواري: «منصوب على الحال»، زاد الشاطبي: «وهو مصدر لكن على معنى متعجبًا أو ذا تعجب»، وزاد المكودي مصدر في موضع الحال أي متعجبًا أو مفعول له، أي لأجل نشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف ا. هـــ ويحتمل أن يكون منصوبًا بانطق على نزع الخافض وهو كثير في هذا النظم، فإن قالوا لا يقاس قلنا مشترك الإلزام فإن وقوع المصدر حالاً موقوف على السماع فما كان جوابكم فهو جوابنا.

والتقدير: على ما اخترناه انطق في تعجب بوزن أفعل حال كونه كائنًا بعد ما التعجبية.

و«**أو**» حرف عطف وتخيير.

و«**جيء**» فعل أمر معطوف على انطق.

و«**بأفعل**» بكسر العين متعلق بجيء على تقدير مضاف.

و«**قبل**» متعلق بجيء، أو بموضع الحال من أفعل كما تقدم.

و«**مجرور**» مضاف إليه.

و«**ببا**» بالقصر للضرورة متعلق بمجرور.

**الشرح:**

من أمثلة الأوّل:﴿**فما أصبرهم على النار**﴾ (١).

فما نكرة تامة، ومحلها رفع بالابتداء، وما بعدها في محل الخبر، وسُوّغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب كما سبق، وأفعل فعل للزوم نون الوقاية إياه قبل ياء المتكلم نحو: «**ما أَحْوَجَنِي إِلى عَفْوِ الله**» .

---

(١) سورة البقرة آية (١٧٥).

وتصغيره في نحو: ياما أُميلح غزلانا شدن لَنَا، شاذ، فلا تعارض ما اطرد والهمزة فيه للتعدية.

ومن أمثلة الثاني: ﴿**أسمع بهم وأبصر**﴾ [1]،ولا خلاف في فعليته ولفظه.

وإن كان طلبًا فمعناه الخبر، واختلف في فاعله، فقيل: ضمير الحسن، وقيل: ضمير المخاطب، فإنما لزم الإفراد لجريانه مجرى المثل، وقيل: فاعله المجرور، والباء زائدة إذ أصله فعل ماضٍ بصيغة أفعل إذا صار داء لذا ما عشب المكان، ثم غيرت الصيغة.

فقبح إسناد صيغة الأمر إلى اسم ظاهر؛ فزيدت الباء في الفاعل ليصير على هيئة المفعول به في مرر بزيد، ولذلك لزمت بخلافها في: ﴿**كفى بالله شهيدًا**﴾[2].

إلا أنها تحذف مع أنّ وأن كقوله[3]: «وأَحْبب إِلَيْنا أَنْ يَكُونَ الْمقدما» [4].

**وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ: كَـــ مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وأَصْدِقْ بِهِمَا**

**الإعراب:**

«**وتلو أفعل**» قال الشاطبي: «منصوب على الحال من الهاء في انصبنه والإضافة لفظية أي انصبه حال كونه تاليًا لأفعل». انتهى وفيه نظر؛ لأن إضافة المصدر إلى معموله معنوية، تقدم أن الصيغ الموزون بها أعلام تكتسب التعريف من المضاف إليه ولو تنزلنا وقلنا المصدر المؤول بالوصف إضافته

---

(١) سورة مريم آية (٣٨).

(٢) سورة النساء الآية (٧٩).

(٣) عباس بن مرداس. البحر: الرجز.

(٤) ذكره الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/ ٨٩)، وقال عقبة: أي بأن تكون دون أن المشددة وصلتها لعدم السماع، فهذا حكم اختصت به أن عن أن ونظيره عسى أن يقوم، قاله الموضح في الحواشي.

المصادر: العيني (٣/ ٦٥٦، ٤/ ٥٩٣)، الهمع (٢/ ٩٠، ٩١، ٢٢٧)، الدرر (٢/ ١١٩، ١٢١، ٢٤٠)، الأشموني (٣/ ١٩).

لفظية، فأين صاحب الهاء في انصبنه المقيد بكونه تالي أفعل، والظاهر أن تلو منصوب بفعل مقدم يفسره انصبنه على حد زيدًا اضربه، فهو من باب الاشتغال، وأفعل بفتح العين مضاف إليه من إضافة المصدر إلى معموله.

و«**انصبنه**» فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة.

و«**كما**» الكاف جارة لقول محذوف، وما مبتدأ بالإجماع، وإنما الخلاف في معناها فقال سيبويه: «نكرة تامة بمعنى شيء وابتدأ بها لتضمنها معنى التعجب».

و«**أوفى**» فعل ماض على الصحيح، وفاعله مستتر فيه يعود إلى ما.

و«**خليلينا**» بالتثنية مفعول بأوفى، والهمزة في أوفى للنقل.

وجملة «أوفى خليلينا في موضع رفع خبر المبتدأ، وقال الأخفش: «ما معرفة ناقصة بمعنى الذي»، والجملة بعدها صلة، فلا موضع لها، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله الرفع، وعليها فالخبر محذوف وجوبًا تقديره شيء عظيم.

و«**أصدق**» بكسر الدال فعل بالإجماع، ثم قال البصريون: «لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر» وقال الفراء: «وأتباعه لفظه ومعناه الخبر».

و«**بهما**» الباء زائدة على الأول، والمجرور بها في محل رفع على الفاعلية بأصدق وعلى الثاني للتعدية، والمجرور في محل نصب، والفاعل ضمير مستتر في الفعل، ثم اختلف هؤلاء في مرجعه، فقال ابن كيسان: «للجنس»، وقال غيره «للمخاطب»، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل والهمزة في أفعل للصيرورة.

**الشرح:**

ما بعد أفعل في قولك: ما أحسن زيدًا ونحوه منصوب لأنه مفعول به، والفاعل ضمير واجب الاستتار يعود على ما.

**وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ... إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ**

**الإعراب:**

«**وحذف**» مفعول مقدم باستبح.

و«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله وهي جارية على موصوف محذوف.

و«**منه**» متعلق بتعجبت على تقدير: مضاف بين من ومجرورها.

وجملة «**تعجبت**» صلة ما، وعائدها ضمير منه.

و«**استبح**» فعل أمر.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**كان**» فعل الشرط في محل جزم.

و«**عند**» متعلق بيضح.

و«**الحذف**» مضاف إليه.

و«**معناه**» اسم كان، والمضاف إليه ضمير يعود إلى ما.

وجملة «**يضح**» بالضاد المعجمة في موضع نصب خبر كان، وهو مضارع وضح يضح بمعنى اتضح يتضح قاله المكودي، ولا يبعد قراءة بالصاد المهملة، وجواب الشرط محذوف جوازًا؛ لدلالة ما قبله عليه وكون الشرط ماضيًا.

وتقدير البيت: استبح حذف الاسم الذي تعجبت من فعله إن كان معناه واضحًا عند الحذف فاستبح حذفه.

**الشرح:**

يجوز حذف المتعجب منه إذا علم:

- إما بدليل لفظي نحو: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾[1].

- وإما بدونه، وأكثر ما يكون في ما أفعل كقوله:

---

(١) سورة مريم آية (٣٨).

جَزَى اللهُ عَنّا بخَيرِ باهِطَةِ وربتي[1] عَبْدُ عمرو ما أعفَّ وَأَكْرَمَا[2]

ومنه في أفعل قوله:

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيدًا، وَإِن يَسْتَغْنِ يَوْمًا فأجْدِرِ

**وَفِي كِلاَ الفِعْلَينِ قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بُحكْمٍ حتمَا**

## الإعراب:

((**وفي كلا**)) قال المكودي: ((متعلق بلزم)).

---

(١) كذا في الأصل، وهو في التصريح (٢/ ٨٩) هكذا:

جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خير ما أعف وأكرما.

قائله: علي بن أبي طالب. البحر: الطويل.

المصادر: التصريح (٢/٨٩) الهمع (٢/٩١)، الدرر اللوامع (٢/١٢١)، منهج السالك (٣/٢٠)، المقاصد النحوية (٣/ ٦٤٩). قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/ ٨٩): الشاهد فيه: ((ما أعف وأكرما)) أي ما أعفها وأكرمها، وفي مثل: ((أفعل به إن كان أفعل)) بكسر العين معطوفًا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ (مريم: ٣٨).

(٢) القائل: هو عروة بن الورد، الملقب بعروة الصعاليك.

المصادر: التصريح (٢/٩٠)، شرح ابن عقيل (٢/ ١١٥ رقم ٢٦٦).

قال الشيخ خالد الأزهري: فحذف المتعجب منه، ولم يكن معطوفًا على مثله، أي: فأجدر به حميدًا فشاذ أو قليل.

المعنى: هذا الفقير — الذي وصفه في أبيات سابقة- إذا صادف الموت صادفه محمودًا، وإن يستغن فما أحقه بالغنى، وما أجدره باليسار.

الإعراب: ((فذلك)) : اسم الإشارة مبتدأ. ((إن)): شرطية. ((يلق)) فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر. ((المنية)) مفعوله. ((يلقها)) فعل مضارع جواب الشرط، وفيه ضمير مستتر فاعل، وها: مفعول. وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ. ((حميدًا)) حال من فاعل. ((يلق)) المستتر فيه. و((إن)) شرطية. ((يستغن)) فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر. ((يوما)) متعلق بيستغن. ((فأجدر)) الفاء لربط الجواب بالشرط. ((أجدر)) فعل ماض جاء على صورة الأمر، وقد حذف فاعله، والباء التي تدخل عليه، والأصل فأجدر به.

و«**الفعلين**» مضاف إليه.

و«**قدما**» منصوب على الظرفية، والعامل فيه لزم.

و«**لزما**» بكسر الزاي فعل ماض.

و«**منع**» فاعله.

و«**تصرف**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

و«**بحكم**» متعلق بلزم أيضًا.

وجملة «**حتما**» بالبناء للمفعول نعت لحكم.

وتقدير البيت: ولزم منع تصرف في كلا الفعلين قديمًا بحكم محتوم.

**الشرح:**

كل من فعلي التعجب ممنوع التصرف، فالأوّل في الماضي، كتبارك وعسى، والثاني في الأمر كتعلم بمعنى علم.

وقيل: إن علة جمودها تضمنهما معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب.

**وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انتفَا**

**وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهلاَ ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيل فُعِلاَ**

**الإعراب:**

«**وصغهما**» فعل أمر وفاعله مستتر فيه، وضمير التثنية المتصل به العائد إلى فعلي التعجب مفعول به.

و«**من ذي**» متعلق بصغ، وذي بمعنى صاحب نعت لفعل محذوف.

«**ثلاث**» مضاف إليه وترك التاء مراعاة للحرف.

و«**صرفا**» بالبناء للمفعول نعت بعد نعت.

«**قابل**» نعت بعد نعتين، ويجوز أن يكون حالاً.

«**فضل**» مضاف إليه.

وجملة «**تم**» بفتح التاء المثناة فوق نعت بعد ثلاث.

«**غير**» نعت آخر بعد أربع.

«**ذي**» مضاف إليه.

«**انتفا**» بالقصر للضرورة مجرورة بإضافة ذي إليه.

و«**غير**» معطوف على غير، وهو في المعنى نعت.

و«**ذي**» مضاف إليه.

و«**وصف**» مجرور بإضافة ذي إليه.

وجملة «**يضاهي أشهلا**» من الفعل والفاعل والمفعول نعت لوصف.

«**وغير**» معطوف على غير أيضًا.

و«**سالك**» مضاف إليه.

و«**سبيل**» مفعول سالك، وفاعله مستتر فيه.

و«**فعلا**» بالبناء للمفعول مضاف إليه.

والتقدير: وصع فعلي التعجب من فعل ذي ثلاثة أحرف متصرف قابل فضل تام مثبت ليس الوصف منه على أفعل ولا الفعل مبني للمفعول.

**الشرح:**

لا يبنى فعل التعجب إلا مما اجتمعت فيه ثمانية شروط:

**أحدها**: أن يكون فعلاً، فلا يبنى من غير فعل، وقول العامة: ما أحمره من لفظ الحمار خطأ، إذ لا فعل له.

**الثاني**: أن يكون ثلاثيًا، وقول الفقهاء: ما أخصره من اختصر، لا يعرف به سماع.

**الثالث**: أن يكون متصرفًا، فلا يبنى من نعم وبئس، وما جرى مجراهما في عدم التصرف.

**الرابع**: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل، فلا يبنى نحو: ذهبَ، وقول العامّة: ما أمَوته.

**الخامس**: أن يكون تامًا، فلا يبنى من نحو: صار، وكان، وكاد، وقولهم: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفاها، التعجب داخل على أبرد وأدفى، وأصبح وأمسى زائدتان.

**السادس**: أن يكون غير منفي، فلو كان لازم الاستعمال في النفي، نحو: مَا عجبت بالدواء، بمعنى: ما انتفعت به، أو عرض له النفي نحو: ما قام زيد، لم يُبْنَ منهُ فعل التعجب.

**السابع**: أن لا يكون الوصف منهُ على أفعل، فلا يبنى من نحو: عرج، وعَوِرَ، وشهلَ، وقول العامة: ما أشقره خطأ، وسُمِع: مَا أسمره من السمَر، ومَا أبيض الحمامة من البَيض، وما أسود الرجل من السؤدد.

**الثامن**: أن لا يكون مبنيًا للمفعول، فلو كان لازم البناء للمفعول كعني بحاجتك، وزهي علينا، أو عرض له ذلك كضرب زيد، لم يُبنَ منهُ فعل التعجب، وقول العامة: ما أزهاه خطأ.

وقد سمع من العرب أشياء لم تستوف الشروط، فمما فات فيه شرط الفعلية قوله: أخلق بذي الصبر، يعني بحاجته، ولا يعرف له فعل، وإنما جاء منه الاسم نحو: هو خليق بكذا.

- ومما فات فيه الشرط الثاني قولهم: أتقاه، وما أملأ القِرْبة، لأنهما من أتقى وامتلأت، وكثر ذلك.

فما كان من الرباعي على أفعل نحو: ما أظلم الليل، وما أفقر هذا المكان، وما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف.

وزعم بعضُهم أن أفعل في بناء فعل التعجب منه كالثلاثي، وقيل: يختص الجواز فيه بما كانت همزته لعلة النقل، فلا شذوذ في المثالين الأولين على هذا القول بخلاف الآخرين.

ومما فقد فيه الشرط الثالث: أعسَ به.

وَأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُرُوطِ عَدِمَا
وَمَصْدَرُ الْعادِمِ بِعْدُ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ

**الإعراب:**

«**وأشدد**» بكسر الدال مبتدأ على إرادة اللفظ.

و«**أو أشد أو شبههما**» معطوفان على المبتدأ.

وجملة «**يخلف**» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وفاعل يخلف ضمير مستتر فيه يعود إلى أحد المذكورات.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على أنه مفعول يخلف، والمنعوت بها محذوف.

و«**بعض**» مفعول مقدم بعد ما.

و«**الشروط**» مضاف إليه.

وجملة «**عدما**» صلة ما، والألف للإطلاق.

وتقدير البيت: أو أشدد أو أشد أو شبههما يخلف بناء التعجب الذي عدم بعض الشروط.

«**ومصدر**» مبتدأ.

و«**العادم**» مضاف إليه، والمنعوت به محذوف كما حذف متعلقه.

و«**بعد**» متعلق بينتصب، وبني على الضم لقطعه عن الإضافة.

وجملة «**ينتصب**» خبر المبتدأ.

«**وبعد**» منصوب بيجب.

و«**أفعل**» بكسر العين مضاف إليه.

و«**جره**» مبتدأ ومضاف إليه.

و«**بالبا**» بالقصر للضرورة متعلق بجره.

وجملة «**يجب**» خبر المبتدأ، وقدم معمول الخبر الفعلي الذي لا يجوز

تقديمه على المبتدأ للضرورة، أو لأنه ظرف فيتوسع فيه.

وتقدير البيت: ومصدر الفعل العادم لبعض الشروط ينتصب بعد ما أفعل، وجره بالباء بعد أفعل يجب.

**الشرح:**

إذا أريد التعجب من فعل لم يكمل شروط أفعل التعجب منه أقيم مقامه أشدد قبل مجرور بباء، أو أشد بعد ما أو ما أشبههما من أكثر، وأحسن، وأعجب، ونحوها، ثم يؤتى بمصدر الفعل الذي امتنع بناء فعل التعجب منه مضافًا إلى التعجب منه منصوبًا بعد ما أفعل، ومجرورًا بالباء بعد أفعل نحو: ما أشد انطلاقه، وأشدد بانطلاقه، وما أسرع فناه، وأسرع بفنائه، وما أكثر كونه مُنطلقًا، وأكثر بكونه منطلقًا، فإن لم يكن للفعل مصدر أتي بفعله مع حرفٍ مصدريٍ نحو: ما أكثر ما عنيت بحاجتي، وما أكثر إن كاد زيد يقوم.

**وَبِالنُّدورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذي مِنْهُ أُثِرْ**

**وَفِعلُ هذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا ... مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا**

**وَفصلُهُ بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرّْ ... مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّ**

**الإعراب:**

«**وبالندور**» متعلق باحكم.

و«**احكم**» فعل أمر.

و«**لغير**» متعلق باحكم أيضًا.

و«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه.

وجملة «**ذكر**» بالبناء للمفعول صلة ما.

«**ولا**» ناهية.

و«**تقس**» مجزوم بها.

و«**على الذي**» متعلق بتقس.

و«**منه**» متعلق بأثر.

وجملة «**أثر**» بالبناء للمفعول بمعنى نقل صلة الذي، وتقدير البيت: واحكم بالندور لغير الذي ذكر، ولا تقس على الذي نقل منه عن العرب.

«**وفعل**» مبتدأ.

و«**هذا**» مضاف إليه.

و«**الباب**» عطف بيان لهذا، أو نعت له.

و«**لن**» حرف نفي ونصب.

«**يقدما**» بالبناء للمفعول منصوب بلن، والألف فيه للإطلاق.

و«**معموله**» مرفوع على النيابة عن الفاعل بيقدم، والجملة من الفعل ومرفوعه خبر المبتدأ.

«**ووصله**» مفعول مقدم بالزما، والمضاف إليه مفعوله.

و«**به**» متعلق بوصله.

و«**الزما**» بفتح الزاي أمر من لزم يلزم، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

«**وفصله**» مبتدأ، والمضاف إليه مفعوله.

و«**بظرف أو بحرف جر**» متعلقان بفصله.

و«**مستعمل**» خبر المبتدأ.

«**والخلف**» قال المكودي: «مبتدأ».

و«**في ذاك**» متعلق به.

وجملة «**استقر**» خبر المبتدأ. ا. هـ وذكر استقر هنا ضرورة لسد الجار والمجرور مسده.

**الشرح:**

قد تقدم أن فعل التعجب غير متصرف في نفسه؛ فلذلك لا ينصرف في معموله؛ فلا يجوز تقديمه عليه، فلا يجوز ما زيدًا أحسن، ولا بزيد أحسن.

ووصله به لازم فلا يفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور، فلا يقال: ما أحسن لولا البخل زيدًا، ولا أحسن يا أخي بزيد.

وأما الفصل بالظرف، والجار والمجرور فمستعمل، فمن كلامهم:

مَا أَحْسَنَ بالرجُلِ أن يصدقَ، وَمَا أَقْبَح بِهِ أَنْ يكذب.

ومنه: وأخر إذا حالت بأن تحولا.

وقوله:

.......................... وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا[1].

---

(١) صدره:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقدمُوا ..............................

قائله: العباس بن مرداس، أحد المؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم النبي ﷺ من سبي حنين مائة من الإبل.

البحر: الطويل.

المصادر: المقاصد النحوية (٣/٦٥٦)، (٤/٥٩٣)، التصريح (٢/٣٥٣)، همع الهوامع (٢/٩٠، ٩١، ٢٧)، الدرر اللوامع (٢/١١٩، ١٢١، ٢٤٠)، منهج السالك (٣/١٩).

الإعراب: ((وقال)) فعل ماض. ((نبي)) فاعل. ((المسلمين)) مضاف إليه. ((تقدموا)) فعل أمر وفاعله، والجملة في محل نصب مقول القول. ((وأحبب)) فعل ماض جاء على صورة الأمر، فعل تعجب. ((إلينا)) جار ومجرور متعلق بأحبب. ((أن)) مصدرية. ((يكون)) فعل ماض ناقص منصوب بأن، وفيه ضمير مستتر اسمه. ((المقدما)) خبر يكون. و((أن)) المصدرية، وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بباء زائدة مقدرة، وهو فاعل فعل التعجب، وأصل الكلام: وأحبب إلينا بكونك المقدما.

الشاهد فيه: قوله: ((إلينا)) حيث فصل به بين فعل التعجب الذي هو ((أحبب)) وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من حرف المصدر، ومعموله، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب، وذلك جائز في الأصح من مذاهب النحويين، ولذلك صحح المصنف جوازه موافقة للفراء، والفارسي مع مخالفة أكثر البصريين.

واعلم أن محل الخلاف ما إذا كان الظرف أو الجار والمجرور معمولين لفعل التعجب، فإن كانا متعلقين بمعمول الفعل امتنع الفصل بهما اتفاقاً، فلا يقال: ما أحسن في المسجد اعتكافك، ولا أحسن عند زيد بجلوسك.

## نعم وبئس
## وما جرى مجراهما

**الشرح:**

الأصل في نعم وبئسَ نَعِمَ وبَئِسَ بفتح الفاء وكسر العين، ثم نقلت حركة العين إلى الفاء بعد الباء حركتهما، وقد يأتيان على الأصل.

وقد تحذف حركة العين، وتترك حركة الفاء على حالها، وقد تتبع حركة الفاء لحركة العين، واللغات الأربع جاريات جارية في كل ثلاثي أوله مفتوح، وثانيه حلقي مكسور كشهد في الأفعال وفخذ في الأسماء.

**فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصرِفَيْنِ نِعْمْ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ**
**مُقَارِنَيْ أَلْ أوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَـ نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا**

**الإعراب:**

«**فعلان**» خبر مقدم.

و«**غير**» نعت فعلان.

و«**متصرفين**» مضاف إليه.

و«**نعم**» مبتدأ مؤخر.

«**وبئس**» معطوف على نعم.

و«**رافعان**» قال المكودي: «نعت لفعلين أيضًا، ولا يجوز أن يكونا غير متصرفين ورافعان أخبارًا؛ لأنهما قيد في فعلين، وليس المراد أن يخبر بهما عن نعم وبئس».

و«**اسمين**» مفعول برافعين. ا. هـ ويلزم منه الفصل بين الموصوف والصفة بالمبتدأ وهو أجنبي من الخبر، بمعنى أن المبتدأ ليس معمولاً للخبر وهو الصحيح.

((**مقارني**)) بالتثنية نعت لاسمين.

و((**أل**)) مضاف إليه.

و((**أو**)) حرف عطف وتخيير.

و((**مضافين**)) بالتثنية، نعت لاسمين.

و((**لما**)) متعلق بمضافين، وما اسم موصول نعت لاسم محذوف.

وجملة ((**قارنها**)) من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما، والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر في قارنها المرفوع على الفاعلية، والهاء في محل نصب على المفعولية، وهي راجعة إلى أل.

و((**كنعم**)) الكاف جارة لقول محذوف، ونعم فعل ماض لإنشاء المدح.

و((**عقبى**)) فاعل نعم.

و((**الكرما**)) مضاف إليه، والجملة مقولة لذلك القول المحذوف، والعقبى: العاقبة، والكرما جمع كريم وأصل الكرم الشرف قاله ابن قتيبة.

**الشرح:**

الدليل على فعلية نعم وبئس دخول تاء التأنيث عليهما في نحو: ((**فبِهَا وَنِعمَتْ**))[1].

---

(١) قال ابن منظور في لسان العرب (٤٤٨٣/٦نعم) ((.... وقالوا: إن فعلت ذلك ((فبها ونعمت)) بتاء ساكنة في الوقف والوصل؛ لأنها تاء تأنيث، كأنهم أرادوا نعمت الفعلة أو الخصلة)). وفي الحديث: ((من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت)).الحديث: أخرجه أبو داود (٢٥١/١) ١- كتاب: الطهارة، ١٣٠- باب: في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (٣٥٤) عن سَمُرة. وأخرجه الترمذي ٢- أبواب: الصلاة، ٢٤٠- باب: في الوضوء يوم الجمعة عن سمرة ابن جندب (٤٩٧)، وقال حديث حسن، النسائي كتاب الجمعة (١٣٨١) (٩٤/٣)، وابن ماجه (٢١/٢ بتحقيقي) ٥-كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، ٨١- باب: ما جاء في الرخصة في ذلك (١٠٩١)، أحمد في المسند (١٥/٥، ١٦، ٢٢)، البيهقي (٢٩٥/١، ٢٩٦)، (١٩٠/٣)، الخطيب (٣٥٢/٢)، الحلية (٣٠٧/٦) (٣٨٢) ترجمة الربيع بن صبيح، عبد الرازق (٥٣١١، ٥٣١٢) شرح معاني الآثار (١١٩/١).

=

ونحوه مشهور في اللسان، ولا دليل للكوفيين على اسميتها باتصالهما بحرف الجر في نحو: بئس السير على بئس العير، وما هي بنعم الولد؛ لتأوله بدخول حرف الجر على موصوف محذوفٍ تقديره: على غير بئس العير، فبمولود نعم الولد ويلزمهما عدم التصرّف، ويعمل كل منهما الرفعَ في اسمٍ يكونُ فاعلاً لَها، وشرطه إن كان ظاهرًا أن يكون مقترنًا بالألف واللام الجنسية نحو: ﴿نِعْمَ الْعَبْدَ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[1].

أو مضافًا إلى مقترن بها: «**كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا**».

وقوله: ﴿**فبئس مثوى المتكبرين**﴾[2].

وقد تقع مضافًا إلى مضاف إلى المقترن بها كقوله:

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب[3] ..........................

**وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ ... مُمَيِّزٌ كَـ نِعمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ**

---

= قال ابن الأثير: أي ونعمت الفعلة والخصلة هي، فحذف المخصوص بالمدح، والباء في فبها متعلقة بفعل مضمر أي فبهذه الخصلة أو الفعلة، يعني الوضوء، ينال الفضل، وقيل: هو راجع إلى السنة، أي فبالسنة أخذ، فأضمر ذلك، قال الجوهري: «تاء نعمت ثابتة».

(١) سورة ص آية (٣٠، ٤٤).

(٢) سورة الزمر آية (٧٢)، غافر آية (٧٦).

(٣) عجزه:

.................... زهير حسام مفرد من حمائل

قائله: أبو طالب عم النبي ﷺ.

المصادر: التصريح (٢/٩٥)، الدرر اللوامع (٢/١٠٩)، تاريخ ابن كثير (٣/٥٦)، المقاصد النحوية (٤/٥)، همع الهوامع (٢/٨٥)، ديوانه: الورقة (٣)، سيرة ابن إسحاق (١٧٦). وقال الشيخ خالد الأزهري في التصريح: فغير حال، وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف، وحسام مفرد خبر إن لمبتدأ محذوف، أي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير، لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة.

**الإعراب:**

((**ويرفعان**)) معطوف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبه له، وهو فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف المتصلة به ضمير تثنية عائدة على نعم وبئس في محل رفع على الفاعلية.

و((**مضمرا**)) مفعوله، وهو نعت لمحذوف.

و((**يفسره**)) فعل مضارع، والهاء المتصلة به مفعوله.

و((**مميز**)) فاعله، والجملة نعت مضمرًا

و((**كنعم**)) تقدم أن الكاف جارة لقول محذوف، ونعم فعل ماض جامد، وفاعله ضمير مستتر فيه.

و((**قومًا**)) تمييز مفسر للضمير المستتر في نعم.

و((**معشره**)) مبتدأ مؤخر تقدم خبره في الجملة قبله، أو خبر المبتدأ محذوف، وقيل مبتدأ وخبره محذوف، ومعشر الرجل عشيرته.

**الشرح:**

كما يكون فاعلهما اسمًا ظاهرًا يكون ضميرًا مُستترًا واجب الاستتار يفسره اسم بعده منصوب على التمييز كقوله: ﴿**بئس للظالمين بدلا**﴾[1].

تقديره: بئس هو أي البدل.

**وَجَمْعُ تَمييزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ   فِيهِ خِلاَفٌ عَنْهُمُ قَد اشْتَهَرْ**

**الإعراب:**

((**وجمع**)) مبتدأ أول.

و((**تمييز**)) مضاف إليه.

و((**فاعل**)) معطوف على تمييز.

وجملة ((**ظهر**)) نعت لفاعل.

---

(١) سورة الكهف آية (٥٠).

و«**فيه**» خبر مقدم.

و«**خلاف**» مبتدأ ثان مؤخر.

و«**عنهم**» متعلق باشتهر، والضمير للنحاة.

وجملة «**قد اشتهر**» في موضع رفع نعت لخلاف، وخلاف وخبره خبر الأول، ورابط المبتدأ الأول وخبره الضمير المجرور بفي.

وتقدير البيت: وجمع تمييز وفاعل ظاهر فيه خلاف مشهور عن النحاة.

**الشرح:**

اختلف النحاة في جواز إظهار فاعلهما مع التمييز فمنعه سيبويه [1]، وأكثر أصحابه.

وأجازه المبرد [2] والفارسي [3]، وهو الحق لورود السماع به، نحو:

---

(١) قال المرادي في «شرح التسهيل»: «منع سيبويه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، وأجاز ذلك المبرد والفارسي».

وفي خزانة الأدب (٣٩٦/٩) قال المصنف: «وهو الصحيح» ا. هـ وبالجواز قال ابن السراج، وفصَّل بعضهم فقال: «إن أفاد التمييز معنى لا يفيده الفاعل جاز، نحو: نعم الرجل رجلاً فارسًا زيد، وإلا فلا، قال المصنف: والحامل لسيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسبوقًا لدفع الإبهام، والإبهام إذا ظهر الفاعلُ زائلٌ، فلا حاجة إلى التمييز». وهذا الاعتبار يلزم منه منعُ التمييز في كل ما لا إبهام فيه، كقولك: عندي من الدراهم عشرون درهمًا، ومثل هذا جائز بلا خلاف ا. هـ.

وما ذكره من أن الحامل لسيبويه ما ذكر ليس هو في كتابه، وفرق بين نعم رجلٌ زيد، وبين: له من الدراهم عشرون درهمًا ونحوه بأن عشرين وأمثالها محتاجة إلى التمييز في الأصل بخلاف نعم الرجل زيد. والتمييز مبناه على التبيين، ثم يعرض له في بعض المواضع أن يقترن بالكلام ما يغني عنه، فيصير مؤكدًا. وقد تأول الفارسي كلام سيبويه على أنَّ معناه لا يكون الفاعل ظاهرًا حيث يلزم التمييز، بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمرٌ لا غير، وأما مع الظاهر فلا يكون لازمًا، وفيه بُعدٌ.

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) انظر المرجع السابق.

........................ فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا [1]

(١) صدره:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ........................

قائله: جرير بن عطية، من قصيدة يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ﷺ.

البحر: الوافر.

المصادر: المقتضب (١٥٠/٢)، شرح ابن يعيش للمفصل (١٣٢/٧)، المقرب لابن عصفور (٩م ٤٦٣)، خزانة الأدب (١٠٨/٤ بولاق)، (٣٩٤/٩ هارون) الشاهد رقم (٧٦٤)، ديوانه (١٣٥)، المقاصد النحوية (٣٠/٤)، التسهيل (١٠٩)

اللغة: «تزود» أصل معناه: اتخذ زادًا، وأراد منه هنا السيرة الحميدة، والعيشة الطيبة، وحسن المعاملة.

الإعراب: «تزود» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه. «مثل» مفعول. «زاد» مضاف إليه. «أبيك»: مضاف إلى زاد. «فينا» جار ومجرور متعلق بتزود. «فنعم» الفاء للتعليل، نعم: فعل ماض لإنشاء المدح. «الزاد»: فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم. «زاد» مبتدأ مؤخر. «أبيك» مضاف إليه. «زادا»: تمييز.

الشاهد فيه: قوله: «فنعم الزاد.. زادًا» حيث جمع في الكلام بين الفاعل الظاهر، وهو قوله: «الزاد»، والتمييز وهو قوله: «زادًا» كما في البيت السابق، وذلك غير جائز عند جمهرة البصريين، ولذلك يعربون «زادًا» في آخر هذا البيت مفعولاً لقوله: «تزود» الذي في أوله، وعلى هذا يكون قوله «مثل» حالاً من «زادًا»، وأصله نعت فلما تقدم عليه صار حالاً. وتقدير البيت على هذا: تزود زادًا مثل زاد أبيك فينا، فنعم الزاد زاد أبيك. وقال البغدادي في خزانة الأدب (٣٩٤/٩) عقب ذكر هذا الشاهد: على أنه قد يجيء بعد الفاعل الظاهر تمييز للتَّوكيد. اختلف العلماء في هذه المسألة: قال ابن يعيش في [شرح المفصل (١٣٢/٧)]: اختلف الأئمة في هذه المسألة، فمنع سيبويه والسيرافي وابن السراج ذلك، وأجازه المبرِّد وأبو علي، واحتج سيبويه بأن المقصود من المرفوع والمنصوب الدلالة على الجنس، وأحدهما كاف عن الآخر، وأيضًا فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك إن رفعت اسم الجنس بأنه فاعل. وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل، لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك. وحجة المبرد في الجواز الغلوُّ في البيان =

وفي قوله:

نِعْمَ الْفتَاة فَتاةٌ هِنْد لَوْ بَذَلَتْ ... رَدَّ التَّحية نُطْقًا أَوْ بإيماءِ[1]

**وَ مَــا مُمَيِّزٌ، وَقِيل فاعِلُ ... فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ**

**الإعراب:**

((**وما**)) مبتدأ.

و((**مميز**)) بكسر الياء خبر.

((**وقيل**)) فعل ماض مبني للمفعول، أصله قول بضم أوله وكسر ما قبل آخره استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركته، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

و((**فاعل**)) خبر لمبتدأ محذوف أي هي فاعل، والجملة محكية بالقول في محل رفع على النيابة عن الفاعل بقيل، فإن قلت نائب الفاعل لا يكون جملة كما أن الفاعل كذلك، قلت ذلك في الإسناد المعنوي أما اللفظي فلا، قال الله تعالى:

---

= والتأكيد، والأوّل أظهر، وأما بيت جرير، وهو: تزود مثل زاد أبيك.... إلخ. فإن المبرد أنشده شاهدًا على ما ادعى من جواز ذلك، فإن رفع الزاد المعرف باللام بأنه فاعل نعم، وزاد أبيك هو المخصوص بالمدح، وزادًا تمييز وتفسير، فالقول عليه أنا لا نسلم أن زادًا منصوب بنعم، وإنما هو مفعول به بتزود. والتقدير: تزود مثل زاد أبيك فينا... إلخ.

(١) البحر: البسيط.

المصادر: المغني اللبيب [٤٦٤ رقم (٢٩٢)]، المقاصد النحوية (٤/٣٢)، همع الهوامع (٢/٨٦)، الدرر اللوامع (٢/١١٢)، التصريح (٢/٩٥)، منهج السالك (٣/٣٤، ٤/٢٠٣). قال الأزهري في التصريح (٢/٩٦) بعد أن ذكر هذا الشاهد: فجمع بين الفاعل الظاهر، وهو الفتاة، والتمييز وهو فتاة، ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقًا سواء أفاد معنى زائدًا على الفاعل أم لا، وحجتهما أن التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل، ونقضه ابن مالك بأمرين: الإجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهمًا.. والثاني أنه قد جاء في الباب وذكر بيت لجرير.

﴿**وإذا قيل إن وعد الله حق**﴾ [1] بكسر إن، أي وإذا قيل هذا اللفظ.

و«**في نحو**» في موضع الحال من ما، ونحو مضاف لقول محذوف.

و«**نعم**» فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود على القول الأول.

و«**ما**» نكرة ناقصة في موضع نصب على التمييز.

وجملة «**يقول الفاضل**» من الفعل والفاعل في موضع نصب نعت لما والعائد محذوف.

والتقدير: نعم شيئًا يقوله الفاضل، وعلى القول الثاني لا ضمير في نعم بل معرفة تامة في موضع رفع على أنها فاعل نعم، والجملة الفعلية بعدها نعت لمخصوص محذوف، والتقدير: نعم الشيء شيء يقوله الفاضل.

## الشرح:

تتصل «ما» بهذين الفعلين نحو: ﴿**فنعما هي**﴾ [2].

﴿**إن الله نعما يعظكم به**﴾[3].

وفي الحديث: «**بِئْسَ مَا لأَحَدِكُمْ أَنْ يَقُولَ نَسِيتُ آيَةَ كَذَا**» [4].

ومحلهما النصب على التمييز، والفاعل مستتر.

والتقدير: نعم هو، أي الشيء شيئًا هذا اختيار الفارسي، وقيل: بل هي معرفة تامة في محل الرفع؛ لأنها فاعل، وهو مذهب السيرافي، والأكثرين، وهو ظاهر كلام سيبويه.

---

(١) سورة يونس آية (٥٥).

(٢) سورة البقرة آية (٢٧١).

(٣) سورة النساء آية (٥٨).

(٤) الحديث: متفق عليه، أخرجه البخاري كتاب: فضائل القرآن، باب: استذكار القرآن وتعاهده (٥٠٣)، باب: نسيان القرآن، ومسلم كتاب: صلاة المسافرين وقصرها باب: فضائل القرآن وما يتعلق به، باب: الأمر بتعهد القرآن، وكراهة قول نسيت آية كذا، وجواز قول أنسيتها (٢٢٨، ٧٩٠)، والترمذي ٤٧- كتاب القراءات باب (١٠)، رقم (٢٩٤٢)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

**الإعراب:**

«**ويذكر**» فعل مضارع مبني للمفعول.

و«**المخصوص**» نائب الفاعل، ومتعلقه محذوف.

و«**بعد**» متعلق بيذكر، وبني على الضم لقطعه عن المضاف إليه مع نية معناه.

و«**مبتدا**» بالقصر للضرورة حال من المخصوص.

و«**أو خبر**» معطوف على مبتدا.

و«**اسم**» مضاف إليه، ونعته الأول محذوف.

و«**ليس**» فعل ماض ناقص، واسمه مستتر فيه يعود إلى اسم.

وجملة «**يبدو**» خبر ليس، وجملة ليس يبدو نعت ثان لاسم.

و«**أبدا**» ظرف لاستغراق المستقبل متعلق بيبدو، وتقدير البيت: ويذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد استيفاء نعم أو بئس فاعلها الظاهر أو المضمر حال كون المخصوص مبتدأ أو خبر اسم مبتدأ لا يظهر أبدًا.

**الشرح:**

يذكر المخصوص بالمدح أو بالذم بعد فاعل نعم وبئس مرفوعًا نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو.

ورفعه بالابتداء، والجملة قبله خبره، وليس بواجب التأخير، بل يجوز: زيد نعم الرجلُ، قيل وارتفاعه لأنه خبرٌ مبتدأ لازم الحذف، والتقديرُ: هو زيدٌ، والضمير عائدٌ على الممدوح بعد نعم، وعلى المذموم بعد بئس.

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَـ الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَ الْمُقْتَفَى

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

و«**يقدم**» فعل الشرط مجزوم بإن وهو مبني للمفعول.

و«**مشعر**» نائب الفاعل.

و«**به**» متعلق بمشعر.

و«**كفى**» جواب الشرط، ومتعلقه محذوف.

و«**كالعلم**» الكاف جارة لقول محذوف، والعلم مبتدأ حذف خبره؛ لدلالة ما بعده عليه.

و«**نعم**» فعل ماض.

و«**المقتنى**» من القنية فاعله.

«**والمقتفى**» من الاقتفاء بمعنى الاتباع معطوف على المقتنى، والمخصوص بالمدح محذوف.

وتقدير البيت: وإن يقدم مشعر بالمخصوص كفى عن ذكره، وذلك كقولك العلم يقتنى ويقتفى نعم المقتنى والمقتفى، أي العلم كما تقول زيد حسن الأفعال نعم الرجل أي زيد، وإنما لم يجعل نعم المقتنى خبرًا عن العلم لئلا تخرج المسألة عن موضوعها، قال الشاطبي: ومعنى المثال نعم المال المتخذ والإمام المتبع العلم.

**الشرح:**

يحذف المخصوص بالمدح كثيرًا لتقدم ما يدل عليه نحو: ﴿**نعم العبد**﴾ [1].

بعد قوله: ﴿**واذكر عبدنا أيوب**﴾[2].

و﴿**بئس الشرابُ**﴾[3].

بعد قوله: ﴿**يغُاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ**﴾[1]، وليس منه ما مثل به المصنف من

(١) سورة ص آية (٤٤).

(٢) سورة ص آية (٤١).

(٣) سورة الكهف آية (٢٩).

قوله: «**العلم نعم المقتنى**» لأنه من باب تقديم المخصوص كما سبق، ومثله لا من باب حذفه.

**وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلاَ مِنْ ذِي ثَلاَثَة كَنِعْمَ مُسْجَلاَ**

**الإعراب:**

«**واجعل**» فعل أمر.

و«**كبئس**» في موضع المفعول الثاني لاجعل.

و«**ساء**» مفعوله الأول.

«**واجعل**» فعل أمر معطوف على اجعل قبله.

و«**فعلا**» بضم العين مفعول أول لاجعل الثاني على تقدير مضاف.

و«**من ذي**» في موضع الحال من فعلا، وذي بمعنى صاحب حذف المنعوت بها مع وصفه.

و«**ثلاثة**» مضاف إليه.

و«**كنعم**» في موضع المفعول الثاني لاجعل، والمعطوف على نعم محذوف على حد ﴿**سرابيل تقيكم الحر**﴾(1).

و«**مسجلا**» جوز المكودي أن يكون حالاً من فعل، فيكون التقدير: واجعل فعلاً حال كونه على فعل أو فعل أو فعل بتثليث العين، وأن يكون حالاً من نعم، فيكون التقدير: واجعل فعل إلخ كنعم مطلقًا في جميع أحكامها، وتقدير البيت: واجعل ساء كبئس، واجعل فعلاً حال كونه منقولاً من فعل ذي ثلاثة أحرف صالح البناء صيغتي التعجب منه كنعم وبئس، مسجلاً، والإسجال الإرسال، يقال أسجلت لجامي إذا أرسلته إرسالاً، والمسجل المبذول المباح الذي لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقًا قاله الشاطبي.

**الشرح:**

ساء بمنزلة بئس في دلالتها على الذم، وعدم تصرفها، واقتضائها فاعلاً

---

(1) سورة الكهف آية (29).

كفاعلها، ومخصوصًا، ومن استعمالها قوله تعالى: ﴿**ساءت مستقرًا**﴾[1].

ففاعلها مستتر مفسر بالتمييز، والمخصوص محذوف للعلم به، ويستعمل من كل فعل ثلاثي فعل بضم العين، سواء كان مبنيًا على ذلك كظرف وشرُف، أو محولاً إليه كفهم، ووفقه استعمال نعم في الدلالة على المدح، واقتضاء فاعل كفاعلها، ومخصوص بالمدح نحو: فقُه الرجل زيد.

﴿**وحسن أولئك رفيقًا**﴾[2].

ولا يختص ذلك بالمدح كما يقتضيه كلام المصنف، بل يُستعمل في الذم أيضًا كخبث الرجل زيد.

ويجوز مجيء فاعله مضمرًا كفاعل نعم نحو: مررت برجل فهُمَ رجُلا، وبعضهم يُسكن عينه، فتقول: حَسْنَ، وبعضهم ينقل حركتها مع التسكين إلى الفاء فيقول: حُسْن.

ويختص بجواز جرّ فاعله بالباء كقوله: حُبَّ بالزُور الذي لا يُرى.

ومن كلامهم: مررت بأبيات جاد بهن أبياتًا.

أصل الأول حبب فأريد تسكين أول المثلين للإدغام فنقلت حركته إلى الحاء.

وأصل الثاني جود قلبت واوه ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها.

**وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الْفَاعِلُ ذَا وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: لاَ حَبَّذَا**

**الإعراب:**

«**ومثل**» خبر مقدم.

و«**نعم**» مضاف إليه.

و«**حبذا**» مبتدأ مؤخر وبالعكس.

---

(١) سورة الفرقان آية (٦٦).

(٢) سورة النساء آية (٦٩).

و«**الفاعل ذا**» مبتدأ وخبر مع الترتيب وعدمه.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**ترد**» فعل الشرط، وفاعله مستتر فيه وجوبًا.

«**وذما**» بالذال المعجمة نقيض المدح مفعول ترد.

و«**فقل**» جواب الشرط.

و«**لا**» حرف نفي.

و«**حبذا**» فعل ماض، وفاعله في محل نصب على المفعولية بقل.

**الشرح:**

قد اجتمعت دلالته على الممدوح في قوله:

أَلاَ حبّذا عَاذِري في الهَوَىَ وَلا حَبّذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ[1]

والفعل منهما حَبّ، وذا هو الفاعل.

وقيل: الجمع فعلٌ والفاعل ما بعده، وقيل: الجميع اسم مبتدأ، وما بعده خبره.

**وَأَوْلِ ذَا الْمَخْصُوصَ أَيّاً كَانَ لاَ تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلاَ**

**الإعراب:**

«**وأول**» فعل أمر مبني على حذف الياء متعد لاثنين.

و«**ذا**» مفعوله الأول.

و«**المخصوص**» مفعوله الثاني.

و«**أيا**» اسم شرط خبر لكان مقدم عليها، والتنوين فيه عوض عن المضاف إليه.

و«**كان**» فعل الشرط، واسمها مستتر فيها يعود إلى المخصوص.

---

(١) المصادر: المقاصد النحوية (١٦/٤)، التصريح (٩٩/٢)، همع الهوامع (٨٩/٢)، الدرر اللوامع (١١٧/٢).

و«**لا**» ناهية.

و«**تعدل**» مجزوم بها، ومفعوله محذوف.

و«**بذا**» متعلق بتعدل.

و«**فهو**» الفاء رابطة، وهو مبتدأ.

وجملة «**يضاهي المثلا**» من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط؛ ولذلك اقترنت بالفاء، وتقدير البيت: وأول ذا المخصوص أي اسم كان ذلك المخصوص مفردًا أو مثنى أو مجموعًا مذكرًا أومؤنثًا لا تعدل بهذا اللفظ غيره، فهو يضاهي المثل، والمثل، هنا بفتح المثلثة القول السائر الممثل مضر به بمورده.

**الشرح:**

قد تقرر أن ذا هو فاعل حبّ، فالمرفوع بعدهُ هو المخصوص، ولا يتغير ذا عن هيئة الإفراد والتذكير، ولو اختلف أحوال المخصوص بل يقال: حبذا هند، وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون، لأنه جرى في كلامهم مجرى المثل كما يخاطبون بقولهم:

«**الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ**»[1].

بكسر التاء كل أحدٍ.

ويختص حبذا بعدم جواز تقدم المخصوص عليه، كما ذكرنا أنه جارٍ مجرى المثل.

**وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرّْ ... بِالْبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُر**

(١) هذا مثل في التفريط، سبب وروده انظر:
الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص (٢٤٧)، رقم (٧٨٨)، جمهرة الأمثال للعسكري (٢/٤٨)، مجمع الأمثال للميداني (٢/٥)، المستقصى للزمخشري (٢/ ١٥٧)، لسان العرب: «قرد».

**الإعراب:**

((**وما**)) موصول اسمي مفعول مقدم بارفع، والمنعوت بها محذوف.

و((**سوى**)) صلة ما.

و((**ذا**)) مضاف إليه.

و((**ارفع**)) فعل أمر.

و((**بحب**)) متعلق بارفع.

و((**أو**)) حرف عطف وتخيير.

و((**فجر**)) الفاء زائدة، وجر أمر معطوف على ارفع.

و((**بالبا**)) بالقصر للضرورة متعلق بجر.

و((**دون**)) متعلق بكثر.

و((**ذا**)) مضاف إليه.

و((**انضمام**)) مبتدأ.

و((**الحا**)) بالقصر للضرورة مضاف إليه.

وجملة ((**كثر**)) بضم الثاء المثلثة خبر المبتدأ.

وتقدير البيت: وارفع الفاعل الذي استقر سوى ذا بحب، أو جره بالباء وانضمام الحاء كثر دون ذا.

**الشرح:**

إذا قيل حبّ الرجل زيدًا دُونَ ذا، فلك أن تأتي بالرجل مرفوعًا؛ لأنه الفاعلُ، ولك أن تجره بالياء، فلك أن تجرهُ فتقول: حبَّ بالرجل، ولك في أوله وهو الحاء الفتح والضم.

وهذه المسألة لا تختص بحبّ، بل هي من جملة ما بني على فعل للدلالة على المدح أو الذم، وسبق أن في صيغته ثلاث لغات، وأن في الاسم الذي بعده وجهان فإفراد المصنف لها بالذكر يوهم اختصاص الحكمين بها، وليس كذلك، وكذلك إفراده ((ساء)) بالذكر ليس بشيء؛ فإنها من جملة هذا القسم،

فإن أصلها سُوء قلبت واوها ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها فهي كحاد الرجل زيد، وفَاقَ الرجل زيد.

## أفعل التفضيل

**الشرح:**

اسم لدخول علامات الأسماء عليه من الجر والإضافة وال، وهو ممتنع الصرف للزوم الوصفية، ووزن الفعل، ولا يتصرف عن صيغة الفعل إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من خير وشر بكثرة الاستعمال. وقد يعاملُ معاملها في ذلك أحب كقوله: «**وحُبَّ شَيء إلى الإنسانِ مَا مُنِعَا**»(١).

وقد يستعمل خيرٌ وشر على الأصل كقراءة بعضهم: ﴿**مَنِ الكذَّابُ الأشِرُ**﴾(٢).

ونحو: «**بلالُ خَيرَ الناس وَابنُ الأَخْيَر**»(٣).

**صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ للتعَّجُّبِ ... أَفْعَل للتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي**

**الإعراب:**

«**صغ**» فعل أمر.

و«**من مصوغ**» متعلق بصغ، والمنعوت به محذوف.

---

(١) التصريح (٢/١٠١).

(٢) سورة القمر آية (٢٦).

قال الفراء في معاني القرآن (٣/١٠٨): وهو بمنزلة قولك في الكلام: رجل حذِر، وحذُر، وفَطِنٌ، وفطُنٌ، وعَجِل، وعَجُلٌ. قال الزمخشري – رحمه الله- وقريء «الأشُر» بضم الشين كقولهم: حدث وحدث، وحذر وأخوات لها، وقريء الأشر، وهو الأبلغ في الشرارة، وأشر أصل قولهم هو خير منه وشر منه، وهو أصل مرفوض. وقد حكى ابن الأنباري قول العرب: هو أخير وأشر، وما أخيره وما أشره [الكشاف (٤/٣٩)]

(٣) أخرج ابن ماجه في سننه (١/١٠٢ بتحقيقي) المقدمة «فضائل بلال» عن ابن عمر «............... بل بلال رسول الله خير بلال».

و«**منه**» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بمصوغ.

و«**للتعجب**» متعلق بمصوغ.

و«**أفعل**» مفعول صغ.

و«**للتفضيل**» متعلق بصغ.

«**وأب**» فعل أمر مبني على حذف الألف من أبى يأبى بمعنى منع يمنع معطوف على صغ.

و«**اللذ**» بسكون الذال المعجمة لغة في الذي في محل نصب على المفعولية بأب.

وجملة «**أبي**» بالبناء للمفعول صلة اللذ، ونائب الفاعل ضمير مستتر في أبي يعود إلى اللذ.

وتقدير البيت: صغ أفعل التفضيل من فعل مصوغ منه للتعجب، وامنع الذي منع منه.

**الشرح:**

لا يصاغ أفعل التفضيل إلا مما يصاغ منه أفعل التعجب، وهو ما اجتمع الشروط الثمانية السابقة، وما امتنع صوغ فعل التعجب منه لفقدها أو فقد بعضها امتنع صوغ أفعل التفضيل منه، ولذلك حُكم بندور قولهم: أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ[1].

---

(١) قال أبو عبيد القاسم بن سلام في الأمثال ص (٣٦٦)، رقم (١٢٤٠)، قال: وهو رجل من بني ضبة، كان لصًا مغيرًا مثلا. وانظر مصادر أخرى لهذا المثل: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (١٨٠/٢)، مجمع الأمثال للميداني (٢٥٧/٢)، المستقصى للزمخشري (٣٢٨/١)، لسان العرب (شظظ).

زاد ابن منظور في «لسان العرب» «شظظ»: أخذوه في الإسلام فصلبوه.

قال: الله نجاك من القضيم. ومن شظاظ فاتح العكوم. ومالك وسيفه المسموم.

وقوله:

........................ فأنت أَبيضهم سربال طبَّاخ[1].

وقولهم: هُوَ أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّجبين

إذ الأوّل لا فعل له، والثاني فعله زائدٌ على الثلاثي، والثالث فعله لازم البناء للمفعول، وفي بنائه من أفعل ما سبق من الخلاف في بناء فعل التعجب منه.

**وَمَــا بِــهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِــلْ ... لِمَانِــعٍ بِــهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ**

**الإعراب:**

((**وما**)) موصول اسمي في محل رفع على الابتداء، وقول المكودي: ((أو مفعول بفعل محذوف يفسره صل))، فيه عسر.

و((**به إلى تعجب**)) متعلقان بوصل.

وجملة ((**وصل**)) بالبناء للمفعول صلة ما.

---

(١) صدره:

إن قُلْتَ نَصرٌ فَنَصْرٌ كَانَ شَرَّفَنِي ........................

قائله: طرفة بن العبد، من أبيات هجا بها ملك الحيرة عمرو بن هند، وهي خمسة أبيات في الديوان (ص ١٥ طبعة قازان). وهذه ثلاثة منها:

أَنْتَ ابنُ هندٍ فأَخبرْ مَنْ أَبوكَ إِذَنْ ... لا يُصلح المُلكَ إلاَّ كلُّ بَذَّاخِ

إن قلت نصرٌ فنصرٌ كَانَ شَرَّفَنِي ... قِدْمًا وأَبيضَهم سِربَالَ طَبَّاخِ

ما في المعالي لَكُم ظِلٌّ وَلاَ ورَقٌ ... وفي المَخازِي لَكُم أَسناخُ أسناخِ

وفي خزانة الأدب (٢٣٧/٨) عند ذكر الشاهد (٦١٣)، قال ابن الكلبي: هذا الشعر منحول.

البحر: البسيط.

مصادر البيت: الجمل للزجاجي (١١٦)، الإنصاف لابن الأنباري (١٤٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٩٣/٦)، المقرب (١٠)، التصريح (٣٢٥/١)، حاشية الشيخ يس (١٠٦/٢) لسان العرب (بيض).

و«**لمانع**» و «**به**» و «**إلى التفضيل**» متعلقان بصل، على تقدير: مضاف بين كل جار ومجروره.

و«**صل**» فعل أمر وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهذا على رأي من أجاز الإخبار بالجمل الطلبية، وهو الأصح عند الناظم.

وتقدير البيت: والذي وصل بمثله إلى معنى تعجب لأجل مانع صل بمثله إلى معنى التفضيل.

**الشرح:**

أي ما وصل به إلى التعجب مما لا يصحُ به بناء فعله منهُ يتوصّل به إلى التفضيل بما لا يصاغ بناء أفعل التفضيل منه،فيقال: هذا أكثر نصوصية، وأشد انطلاقًا، وأعظم كونًا في الدار، ونحو ذلك.

**وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أوْ لَفْظًا بِمنْ إِنْ جُرِدَا**

**الإعراب:**

«**وأفعل**» منصوب بفعل مقدر يفسره «صله» على أرجح الوجهين في باب الاشتغال.

و«**التفضيل**» مضاف إليه.

و«**صله**» فعل أمر وفاعل ومفعول، والجملة مفسرة لا محل لها.

و«**أبدا**» ظرف لاستغراق المستقبل متعلق بصله.

و«**تقديرًا أو لفظًا**» مصدران في موضع الحال من المجرور بعدهما، وتقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف جائز عند الناظم، وعند المانع منصوبان على إسقاط «في».

و«**بمن**» بكسر الميم متعلق بصله.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**جردا**» بالبناء للمفعول، فعل الشرط، ومتعلقه محذوف، ونائب

الفاعل ضمير مستتر يعود إلى أفعل التفضيل، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

والتقدير: وصل أفعل التفضيل أبدًا بمن ملفوظةً أو مقدرةً إن جرد من أل والإضافة.

**الشرح:**

لا يستقيم معنى التفضيل إلا من مُفضّل،ومُفَضّل عليه، ولفظ دال على التفضيل، ولذلك وجب أن يُوصل أفعل التفضيل إذا جرد من أل والإضافة باسم مجرور بمن يكونُ هذا المفضلُ عليه، فإن ظهر في اللفظ نحو: ﴿**أشد منهم بطشًا**﴾[1]. و﴿**من أشد منا قوة**﴾ [2].

وإلا قدر نحو: ﴿**وقالوا نحن أكثر أموالاً وأولادًا**﴾ [3]. و﴿**هم أحسن أثاثاً**﴾ [4].

تقدير الأوّل: منكم.

وتقدير الثاني: منهمُ.

وأكثر ما يحذفُ إذا كان أفعل خبرًا كما مثل، ويقل إذا كان صفةً أو حالاً، ولا تدخل من بعد مضافٍ، ولا متلبس بـــ «أل».

فأما قوله:

**ولَسْتَ بالأَكثرِ مِنْهُم حَصَى** ........................ [5]

---

(١) سورة الزخرف آية (٨).

(٢) سورة فصلت آية (١٥).

(٣) سورة سبأ آية (٣٥).

(٤) سورة مريم آية (٧٤).

(٥) عجزه:

...................... وإنما العِزَّةُ للكَاثِرِ

قائله: الأعشى ميمون.

=

= البحر: السريع.
المصادر: الخصائص (١/١٨٥، ٣/٢٣٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٦، ٦/ ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥)، خزانة الأدب (٣/٤٨٩، ١/ ٢٣٠ بولاق)، مغني اللبيب (٥٧٢، ٣٠٥)، التصريح (٢/١٠٤)، منهج السالك (٣/٤٧)، ديوانه (١٠٦).
الشاهد فيه: قال في خزانة الأدب (٨/ ٢٥٠ رقم ٦١٧ هارون): على أن «من» فيه ليست تفضيلية، بل للتبعيض، أي: لست من بينهم بالأكثر حصا، إلى آخر ما ذكره. البيت من قصيدة للأعشى ميمون، فضّل فيها «عامر بن الطفيل» -عدوّ الله- على «علقمة بن عُلاثة» الصحابي قبل إسلامه.
اللغة: «الحصا» العدد، والمراد به هنا عدد الأعوان والأنصار، وإنما أطلق الحصا على العدد لأن العرب أُمِّيُّون لا يعرفون الحساب بالقلم، وإنما كانوا يعدون بالحصا، وبه يحسبون المعدود، واشتقوا منه فعلا فقالوا: أحصيت. و«العزة» القوة والغلبة. قال الدماميني: بهذا المعنى فسرها الجوهري في البيت، ولا مانع من جعلها بمعنى خلاف الذِّلَّة. قال البغدادي: أقول: الجوهري لم يذكر البيت هنا، والمعنى الذي ذكره: لازم القوة والغلبة. و«الكاثر» بمعنى الكثير، كذا في الصحاح، ويجوز أن يكون اسم فاعل من كثرهم، إذا غلبتهم في الكثرة، قال صاحب القاموس: وكاثروهم: «غالبوهم في الكثرة فغلبوهم» وعليه اقتصر بعض شراح شواهد المفصل، قال: «الكاثر: الغالب، من كاثرهم فكثرهم». وقوله: «ولست بالأكثر منهم حصا» ظاهره الجمع بين أل وبين من في أفعل التفضيل، وجوّزه أبو عُمر — صالح بن إسحاق الجرمي — في الشعر: رأيت في «نوادر أبي زيد» عند الكلام على هذا البيت، قال أبو عمر: «هذا يجوز في الشعر، يقال: أنت أكثر منه مالاً وأنت الأفضل، إذا لم تأت اضطرارًا، ولو قال: أنت الأكبر من هؤلاء وهو منهم، لكان معناه أنت أكبر منهم». انتهى. ونسب ابن جني جواز الجمع بينهما إلى الجاحظ «في موضعين من الخصائص في أوائله». في باب: الرد على من اعتقد فساد على النحويين: يحكى عن الجاحظ أنه قال: قال النحويُّون: «إن أفعل الذي مؤنثه فعلى لا تجتمع فيه الألف واللام ومن، وإنما هو بمن، أو بالألف واللام» ثم قال: وقد قال الأعشى: ولستُ بالأكثرِ منْهُم حصا.. البيت. رحم الله أبا عثمان، أما إنَّه لو علم أنَّ مِنْ في هذا البيت ليستَ التي تصحب أفعل للمبالغة، لضرب عن هذا القول إلى غيره، مما يعلوُ فيه قوله، ويعنو لسداده وصحته خصمُه. وكذلك نسب ابن هشام في «المغني» هذا القول للجاحظ ووهّمه، ومنع النحاة الجمع بينهما. وبيَّن ابن جني المنع في أواخر «الخصائص» ، في باب: الامتناع =

فقيل: أل زائدة، وقيل: من متعلقة بأكثر مجردًا ودلّ عليه المذكور.

**وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا**

**وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَةْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةْ**

**الإعراب:**

((**وإن**)) حرف شرط.

و((**لمنكور**)) متعلق بيضف.

و((**يضف**)) فعل الشرط، وهو مبني للمفعول أيضًا، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى أفعل التفضيل.

و((**أو جردا**)) معطوف على يضف، وهو مبني للمفعول أيضًا، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى أفعل التفضيل ومتعلقه محذوف.

وجملة ((**ألزم**)) بالبناء للمفعول، جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى أفعل التفضيل، وهو مفعوله الأول.

و((**تذكيرًا**)) مفعوله الثاني.

و((**وأن**)) بفتح الهمزة مصدرية.

---

= من نقض الغرض، ومثّل له أمثلة، ثم قال: ومن ذلك امتناعُهم، أي امتناع العرب، من إلحاق مِنْ بأفعل إذا عرَّفته باللام، نحو الأحسن منه، وذلك أن ((مِنْ)) تكسب ما يتصل به من أفعل هذا تخصيصًا ما. ألا تراك لو قلت: دخلت البصرة فرأيت أفضل من ابن سيرين، لم يسبق الوهم إلا إلى الحسن. وإذا قلت: الأحسن أو الأفضل أو نحو ذلك؛ فقد استوعبت اللامُ من التعريف أكثر مما تفيده من حصتها من التخصيص، وكرهوا أن يتراجعوا بعد ما حكموا به من قوة التعريف إلى الاعتراف بضعفه إذا همْ أتبعوه ((من)) الدالّة على حاجته إليها، وإلى قَدْر ما تفيده من التخصيص المفاد منه، فأمّا ما ظن أبو عثمان الجاحظ من أنه يدخل على قول أصحابنا في هذا من قول الشاعر.. وذكر الشاهد. ولهذا البيت توجيه من ظاهر الإشكال بثلاثة أجوبة في الخزانة. [انظرها في الخزانة (٨/٢٥٤ وما بعدها)].

و«**يوحدا**» مضارع مبني للمفعول منصوب بأن المصدرية، والألف للإطلاق، وأن ومنصوبها مصدر مؤول معطوف على مصدر صريح وهو «تذكيرا».

وتقدير البيت: وإن يضف أفعل التفضيل المذكور، أو جرد من أل والإضافة ألزم تذكيرًا وتوحيدًا.

و«**تلو**» بمعنى تالي، مبتدأ.

و«**أل**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

و«**طبق**» بمعنى مطابق، خبره، ومتعلقه محذوف، والتقدير: وتالي أل مطابق لموصوفه.

«**وما**» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء، والمنعوت بها محذوف.

و«**لمعرفة**» متعلق بأضيف.

وجملة «**أضيف**» صلة ما.

و«**ذو**» بمعنى صاحب، خبر المبتدأ.

و«**وجهين**» مضاف إليه.

و«**عن ذي**» متعلق بمحذوف نعت لوجهين.

و«**معرفة**» مضاف إليه، والتقدير: وأفعل التفضيل الذي أضيف لمعرفة ذو وجهين منقولين عن ذي معرفة.

**الشرح:**

لأفعل التفضيل ثلاثة أحوال:

**أحدها**: أن يضاف إلى نكرة، أو يجرد عن الإضافة، ويؤتى بالمفضل عليه مجرورًا بمن؛ إما في اللفظ، وإما في التقدير، فيلزم لفظه الإفراد والتذكير، وإن اختلفت أحوال المفضل عليه نحو: ﴿**أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا**﴾ [1].

(١) سورة الكهف آية (٣٤).

﴿وللآخرة خير لك من الأولى﴾[1].

﴿ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا ﴾[2].

﴿أولئك أعظم درجة من الذين﴾ [3].

وفي الحديث: «**هُنَّ أَغْلَبُ**» [4].

إلا أن المضاف إلى النكرة يجب فيه وقوع المطابقة بالمضاف إليه نحو: هند أفضل امرأة، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجالٍ، ونساؤك أفضل نساء.

فأما قوله: ﴿ولا تكونوا أول كافر به﴾ [5].

فتقديره: أول فريقٍ كافرٍ به.

**الثانية**: أن يكون معرفًا بأل فيجب مطابقته لما قبله من موصوفٍ، أو مبتدإٍ نحو: زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والهندات الفضليات، والزيدون الأفضلون، والهندات الفضليات، وإن شئت الفُضَّل.

**الثالثة**: أن تضاف إلى معرفة؛ فيجوز فيه الوجهان: عدم المطابقة، وهو الأكثر نحو: ﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حياة﴾[6].

والمطابقة نحو: ﴿أكابر مجرميها﴾[7].

---

(١) سورة الضحى آية (٤).

(٢) سورة يوسف آية (٨).

(٣) سورة الحديد آية (١٠).

(٤) الحديث: ضعيف.

أخرجه ابن ماجه (١/٥١٠، ٥١١ بتحقيقي) ٥- كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها ٣٨-باب: ما يقطع الصلاة (٩٤٨)، انفرد به ابن ماجه، تحفة الأشراف(١٨٢٩٣)، أحمد في المسند (٦/٢٩٤).

(٥) سورة البقرة آية (٤١).

(٦) سورة البقرة آية (٩٦).

(٧) سورة الأنعام آية ١٢٣.

وإنما يجوز الوجهان إذا كان أفعل باقيًا على معنى المفاضلة، بأن تكون «من» مقدرة فيه.

أما إن أوِّل أفعل بما لا تفضيل فيه على غيره نحو: «**الناقص والأشج أعدلا بني مروان**»[1].

وجبت المطابقة.

**هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ**

**وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمًا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا**

**الإعراب:**

«**هذا**» قال المكودي: «إشارة لجواز الوجهين في المضاف لمعرفة»، وهو مبتدأ، والخبر محذوف أي: هذا الحكم، ويجوز أن يكون خبرًا مقدمًا، والمبتدأ محذوف أي: الحكم هذا.

و«**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه. انتهى.

و«**نويت**» فعل وفاعل.

و«**معنى**» مفعوله.

و«**من**» بكسر الميم، مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها.

«**وإن**» حرف شرط.

و«**لم تنو**» جازم ومجزوم، ومفعول تنو محذوف لدلالة ما قبله عليه.

و«**فهو**» الفاء رابطة بين الشرط وجوابه، وهو مبتدأ يعود إلى أفعل التفضيل.

---

(١) قال الشيخ خالد في التصريح (١٠٥/٢): فيحتمل أعدلا أن يؤول بما لا تفضيل فيه، أي: عادلاهم، لأنهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل، ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة. والناقص هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك؛ لأنه نقص أرزاق الجند. والأشج: بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز ﷺ لُقّب بذلك، لأن بجبينه أثر شجة من دابة ضربته.

و«**طبق**» خبره.

و«**ما**» موصول اسمي في محل جر بإضافة طبق إليه، والمنعوت بها محذوف.

و«**به**» متعلق بقرن.

و«**قرن**» مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى أفعل التفضيل، وجملة قرن ومرفوعه صلة ما، والعائد الهاء من به.

والتقدير: وإن لم تنو معنى من فأفعل التفضيل طبق الفاضل الذي قرن أفعل التفضيل به، والطبق: المطابقة والموافقة.

«**وإن**» حرف شرط.

و«**تكن**» فعل الشرط، واسمها مستتر فيها يعود إلى المخاطب.

و«**بتلو**» بمعنى تالي متعلق بمستفهما.

و«**من**» بكسر الميم مضاف إليه.

و«**مستفهما**» خبر تكن.

و«**فلهما**» الفاء رابطة الجواب بالشرط، ولهما متعلق بمقدما.

و «**كن**» أمر من كان، واسمه مستتر فيه.

و «**أبدًا**» منصوب بمقدما.

و«**مقدما**» بكسر الدال خبر، ومتعلقه محذوف، وجملة كن ومعموليها جواب الشرط.

وتقدير البيت: وإن تكن مستفهمًا بتالي من، فكن مقدمًا لمن وتاليها على أفعل التفضيل.

**الشرح:**

إذا كان المفضل عليه مجرورًا بمن؛ وجب تقديمه على أفعل التفضيل إن كان اسم الاستفهام أو مضافًا إليه نحو: ممن أنت خير، ومن غلام مَن أنت أفضل

لما تقرر من أن الاستفهام له صدر الكلام في غير ذلك، فتأخره واجب، وقد يتقدم قليلاً كقوله:

.......وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ، بَلْ مَا زَوّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ[1].

**كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَجِدَا**

**وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا ثَبَتَا**

**كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ**

---

(١) صدره:

فَقَالَتْ لَنَا: أَهْلاً وَسَهلاً، وَزَوَّدَتْ ..........................

قائله: الفرزدق.

البحر: الطويل.

المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (٦٠/٢)، المقاصد النحوية (٤٣/٤)، همع الهوامع (١٠٤/٢)، الدرر اللوامع (١٣٧/٢)، منهج السالك (٥٢/٣)، ديوانه (٣٢).

اللغة: «أهلاً، وسهلاً» كلمتان تقولهما العرب في تحية الأضياف والحفاوة بهم.
«جنى النحل» ما يجنى منه، وهو العسل، وكني بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها، وحلاوة حديثها.

الإعراب: «فقالت» : فعل ماض. والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر. «لنا» متعلق به. «أهلا وسهلا» منصوبان بفعل محذوف، والأصل الأصيل فيهما أنهما وصفان لموصوف محذوف، أي: أتيتم قومًا أهلاً ونزلتم موضعًا سهلاً. «وزودت» فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، والتاء للتأنيث. «جنى» مفعول. «النحل» مضاف إليه. «بل» حرف للإضراب الإبطالي. «ما» اسم موصول: مبتدأ. وجملة: «زودت» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة، والعائد محذوف، أي: زودته. «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: «أطيب» الآتي، و«أطيب» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «منه أطيب» حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافًا إلى اسم استفهام، وذلك التقديم شاذ في غير الاستفهام، وقد جعل جماعة من النحاة قوله: «منه» متعلقًا بقوله «زودت» أي: بل الذي زودت منه، أي من جنى النحل، وعلى ذلك فلا شاهد في البيت، ويكون قد جاء على المشهور الفصيح.

**الإعراب:**

«**كمثل**» الكاف زائدة، ومثل في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف داخلة في التقدير على قول محذوف، ومدخولها في اللفظ جملة في موضع النصب مقولة لذلك المحذوف.

و«**ممن**» متعلق بخبر، لأنه اسم تفضيل.

و«**أنت**» مبتدأ.

و«**خير**» خبره، والتقدير: وذلك مثل قولك ممن أنت خير والأصل: أنت خير ممن.

«**ولدى**» بالدال المهملة، ظرف بمعنى عند متعلق بوجد.

و«**اخبار**» بكسر الهمزة مصدر أخبر مضاف إليه.

و«**التقديم**» مبتدأ.

و«**نزرا**» حال من مرفوع وجد.

وجملة «**وجدا**» بالبناء للمفعول مع نائب الفاعل المستتر فيه في موضع رفع خبر المبتدأ، والتقدير: والتقديم وجد عند الإخبار قليلاً، وفي بعض النسخ وردَ مكان وجدا.

«**ورفعه**» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله، والضمير لأفعل التفضيل.

و«**الظاهر**» مفعوله.

و«**نزر**» مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ.

«**ومتى**» اسم شرط متعلق بعاقب.

و«**عاقب**» فعل الشرط.

و«**فعلا**» مفعول عاقب، ومعنى المعاقبة أن يصح وقوع الفعل في موضع أفعل التفضيل من غير أن يختل المعنى.

و«**فكثيرا**» الفاء رابطة، وكثيرا حال من فاعل ثبت.

وجملة «**ثبتا**» جواب الشرط.

«**كلن**» الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف ولن حرف نفي ونصب واستقبال.

و«**ترى**» فعل مضارع منصوب بلن.

و«**في الناس**» متعلق بترى.

و«**من رفيق**» من زائدة لا تتعلق بشيء، ورفيق في موضع نصب على المفعولية بترى.

و«**أولى**» اسم تفضيل نعت لرفيق إن كان «ترى» بصرية، ومفعول ثان إن كانت قلبية.

و«**به**» متعلق بأولى.

و«**الفضل**» بالرفع فاعل أولى.

«**من الصديق**» متعلق بأولى على تقدير مضافين وإسقاط الباء من الصديق، والأصل من ولاية الفضل بالصديق، فحذف المضاف الأول فصار من فضل الصديق، ثم الثاني فصار من الصديق، وهذا من ما حل به ابن هشام في توضيحه.

**الشرح:**

فاعل أفعل التفضيل لا يكون إلا ضميرًا مستترًا، ولا يرفع اسمًا ظاهرًا، ولا ضميرًا منفصلاً إلا قليلاً، كمررت برجل أفضل منه أبوه، وما أفضل من زيد إلا هو، وهي لغة ذكرها سيبويه.

وأما متى عاقب الفعل أن يقع بعد نفي، ويكون مرفوعه أجنبيًا مفضلاً على نفسه باعتبارين، فإن رفعه الظاهر حينئذٍ كثير مطرد كالمثال الذي مثل به المصنف كقوله:

«**ما رأيت رجُلاً أَحْسَنُ في عينهِ الْكُحل منْه في عَيْن زيد**»[1].

---

(١) تعرف هذه المسألة عند النحاة باسم مسألة الكحل.

=

**فالأول** واقع موقع قولك لن يُرى في الناس من رفيق يلي به الفضل كولاية الفضل بالصديق.

**والثاني:** موقع ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد.

## النعت

**يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَلْ    نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ**

**الإعراب:**

((**يتبع**)) فعل مضارع.

و((**في الإعراب**)) متعلق بيتبع.

و((**الأسماء**)) بنقل الحركة مفعول مقدم على الفاعل بيتبع.

و((**الأول**)) نعت الأسماء، والقياس أن يكون جمع أولى أنثى الأول كأخر جمع أخرى.

و((**نعت**)) فاعل يتبع.

((**وتوكيد وعطف وبدل**)) معطوفات على نعت.

**الشرح:**

التابع هو التالي لما قبله مشاركًا له في إعرابه، وعامله، وأصول التوابع أربعة، إلا أنها باعتبار انقسام العطف إلى بيان ونسق، والتوكيد إلى لفظي ومعنوي يصير ستة، ثم هذه التوابع إنما تتبع ما قبلها فلا يتقدم التابع على متبوعه.

**فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ    بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ**

---

= مصادرها: خزانة الأدب (١١/٢)، الكتاب لسيبويه (٣١/٢، ٣٢)، الأصول لابن السراج (٢٨/٢)، المساعد لابن عقيل (٤٧٠/٢)، جمهرة الأمثال ص (٣٠٧)، شرح ابن عقيل للألفية (١٤٢/٢).

**الإعراب:**

«**فالنعت تابع**» مبتدأ وخبر.

و«**متم**» نعت تابع.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب بمتم.

وجملة «**سبق**» صلة ما.

و«**بوسمه**» متعلق بمتم.

«**أو وسم**» معطوف على وسمه.

و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه.

و«**به**» متعلق باعتلق.

وجملة «**اعتلق**» صلة ما، والوسم هنا مصدر وسمته وسمًا أي جعلت عليه علامة يعرف بها، وآلته التي يوسم بها هو المعنى الذي يعطيه الاسم المشتق ونحوه، قال الشاطبي: «والضمير في وسمه وبه يعود إلى ما سبق».

**الشرح:**

تابع جنسٌ [1] يشمل جميع التوابع خرج بالفصل الأوّل، وهو كونه متممًا لمتبُوعه النسق [2]، ويكون التتميم يرجع إلى معناه تارة، وإلى معنى ما يتعلق به أخرى كالتأكيد [3]، وعطف البيان.

ودخل قسما النعت الموضح لمعنى في متبوعه [4] نحو: جَاءني زَيدٌ الكريمُ.

---

(١) قال الجوهري في الصحاح (١/٢٦٩نعت): «النعت: الصفة، ونعتُّ الشيء، وانتعته، إذا وصفته». انظر: المصباح المنير (٢/٨٤١)، القاموس المحيط (١/١٦٥).

(٢) قال السيوطي في همع الهوامع (٥/١٧١): «النعت: تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو متعلق به» .

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/٣١٥)، الفوائد الضيائية (٢/٣٤)، شرح الكافية لابن الحاجب (٢/٦٢٥)، ارتشاف الضرب (٤/١٩٠٧).

(٤) النعت يفيد تخصيصًا في النكرات وتوضحيًا في المعارف، انظر: شرح الكافية لابن =

والموضح لمعنى فيما يتعلق بمتبوعه نحو:

رأيتُ الرّجُلَ الكريمَ أبُوهُ.

**فَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَ الَّتنْكِيرِ مَا لِمَا تَلاَ كَــ امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا**

**وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا**

**الإعراب:**

«**فليعط**» فعل مضارع مجزوم بلام الأمر الساكنة؛ لدخول الفاء عليها وهو مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى النعت، وهو مفعوله الأول.

و«**في التعريف**» متعلق بيعط على تقدير مضاف بين الجار والمجرور.

«**والتنكير**» معطوف على التعريف.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على أنه مفعول يعط الثاني.

و«**لما**» في موضع الصلة الأولى، وما المجرورة باللام موصولة أيضًا.

وجملة «**تلا**» صلتها وعائدها محذوف، وفاعل تلا مستتر فيه يعود إلى النعت.

و«**كامرر**» مجرور الكاف قول محذوف كما مر في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، ومدخول الكاف في اللفظ محكي به، وامرر فعل أمر وفاعل.

و«**بقوم**» متعلق بامرر.

و«**كرما**» جمع كريم نعت لقوم.

وتقدير البيت: فليعط النعت في حالتي التعريف والتنكير ما استقر للمنعوت الذي تلاه النعت، وذلك كقولك امرر بقوم كرما.

«**وهو**» مبتدأ، والضمير للنعت.

و«**لدى**» بالدال المهملة بمعنى عند متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر.

---

الحاجب (٦٢٥/٢)، لباب الإعراب (١٨٨)، الفوائد الضيائية (٣٣/١)، شرح التصريح (١٨/٢).

و«**التوحيد**» مضاف إليه.

«**والتذكير أو سواهما**» معطوفان على التوحيد.

و«**كالفعل**» في موضع خبر المبتدأ.

و«**فاقف**» فعل أمر مبني على حذف الواو، وفاعله مستتر فيه.

و«**ما**» اسم موصول منصوب المحل على المفعولية باقف.

وجملة «**قفوا**» بفتح الفاء صلة ما، والعائد محذوف، والقفوا: الاتباع، والمعنى فاتبع الذي اتبعوه.

**الشرح:**

يجب موافقة النعت لمنعوته في التعريف والتنكير مطلقًا، كما تجب تبعيته في أحد ألقاب الإعراب الثلاثة مطلقًا نحو: ﴿**بسم الله الرحمن الرحيم**﴾[1].

﴿**وقال رجل مؤمن**﴾ [2]. ﴿**ويلبسون ثيابًا خضرًا**﴾ [3].

وأما مطابقته له في التوحيد، والمراد به الإفراد، وضديه، وهما: التثنية والجمع، والتذكير وضده وهو التأنيث، فهو فيها بمنزلة الفعل إن رفع ضمير موصوفه المستتر سمي جاريًا على من هو له، وتعينت المطابقة نحو: ﴿**في مقام أمين**﴾[4].

﴿**في عيشة راضية**﴾[5]. ﴿**كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين**﴾[6].

﴿**إنهم كانوا قومًا فاسقين**﴾[7]. ﴿**تسع آيات بينات**﴾[8].

كما تقول في الفعل: زيد قام، وهند قامت، والزيدان قاما، والزيدون

---

(١) سورة النمل آية (٣٠).

(٢) سورة غافر آية (٢٨).

(٣) سورة الكهف آية (٣١).

(٤) سورة الدخان آية (٥١).

(٥) سورة القارعة آية (٧).

(٦) سورة التحريم آية (١٠).

(٧) سورة القصص آية (٣٢).

(٨) سورة الإسراء آية (١٠١).

قاموا، والهندات قُمنّ.

وإن رفع الوصف اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا بارزًا سمي جاريًا على غير من هو له، ولزم صيغة الإفراد والتذكير، إلا حيث يصح إلحاق الفعل علامة التأنيث نحو: مررت برجل كريم أبوه [1]، والمرأة الكريم أبوها، ورأيت رجلين كريما أبواهما، ورجالاً كريما آباؤهم.

كما تقول: مررت برجل قام أبوه، وبامرأة قام أبوها، إلا أنك تقول: مررت بالمرأة الكريمة أمها لأنك تقول: كرمت أمها، لا للمطابقة بدليل: مررت بالرجل الكريمة أمه.

ومن قال في الفعل: قاما أبواك، وقاموا أخوتك، قال في الوصف مررت برجلين قائمين أبواهما وبرجال قائمين إخوتهم.

**وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبْ**

**الإعراب:**

«**وانعت**» فعل أمر.

و«**بمشتق**» متعلق بانعت، ومشتق نعت لوصف محذوف، والتقدير: وانعت بوصف مشتق.

و«**كصعب**» بسكون العين ضد سهل خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كصعب.

«**وذرب**» بالذال المعجمة قال المكودي: «وهو الحاد من كل شيء».

وهو «**وشبهه**» معطوفان على صعب.

و«**كذا**» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كذا، ويجوز أن تكون الكاف فيه وفي كصعب اسمًا بمعنى مثل نعتًا لما قبله.

(١) انظر: النعت الجملة، المراجع الآتية: ارتشاف الضرب (١٩١٥/٤)، الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٤/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٢/٣)، شرح الوافية (٢٥٦)، شرح الكافية للرضي (٣٢٣/٢)، الفوائد الضيائية (٣٦/٢).

«وذي» الصاحبية.

«والمنتسب» مجروران بالعطف على محل ذا المجرورة بالكاف.

**الشرح:**

أصل النعت أن يكون بالمشتق، وهو ما دلَّ على الحدث وصاحبه كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل نحو: ﴿**هو الله الخالق البارئ المصور**﴾(١). ﴿**ذلك يوم مجموع له الناس**﴾(٢).

ومررت برجل صعب (٣) وبرجل ذرب، وهو الماهر في الأمور، ومررتُ برجل أفضل منك، وينعت بشبه المشتق، وهو ما أوّل به كذا أو غيره من أسماء الإشارة نحو: مررت بأخيك هذا، وبأختك تلك.

وذي بمعنى صاحب نحو: راكبٌ ذُو شَارة.

والمنسوب نحو: «**إِن تأمَّر عَلَيْكُم عَبْدٌ حَبَشِي**»(٤).

إذ الأوّل: في تأويل الحاضر.

والثاني: في تأويل صاحب.

والثالث: في تأويل منسوب إلى الحبشة، إلى غير ذلك مما يُأَوَّل بالمشتق.

**وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا**

**الإعراب:**

«ونعتوا» فعل وفاعل، والضمير للعرب.

و«بجملة» متعلق بنعتوا.

---

(١) سورة الحشر آية (٢٤).

(٢) سورة هود آية (١٠٣).

(٣) الوصف يكون على نوعين: (أ) وصف بحال الموصوف، «ب»وصف بحال متعلقه، انظر المراجع الآتية: لباب الإعراب (٣٩٠)، شرح الوافية (٢٥٧)، الفوائد الضيائية (٢/٣٦).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٤٠٣).

و«**منكرا**» مفعول نعتوا.

و«**فأعطيت**» الفاء عاطفة، وأعطي فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مفعوله الأول مستتر فيه يعود إلى جملة، والتاء للتأنيث.

و«**ما**» اسم موصول في محل نصب على أنه مفعول ثان لأعطيت

وجملة «**أعطيته**» بالبناء للمفعول صلة ما، والعائد الهاء المنصوبة المحل على المفعول الثاني، والمفعول الأول نائب الفاعل المستتر في أعطيته.

و«**خبرا**» حال من الضمير المستتر في أعطيته المرفوع المحل على النيابة عن الفاعل العائد إلى جملة.

**الشرح:**

تختص النكرات بجواز نعتها بالجمل، سواء كان تنكيرها لفظًا ومعنى نحو: ﴿**فإذا هي حيةٌ تسعى**﴾[1].

أو معنى لا لفظًا نحو: ﴿**وآية لهم الليل نسلخ منه النهار**﴾[2].

ونحوه من المعرف بأل الجنسية، ويلزم ما يلزمها إذا وقعت خبرًا من الاشتمال على ضمير مُطابقٍ للموصوف رابط لها به، إما ملفوظ به، كما مثل، وإما مقدر نحو: ﴿**واتقوا يومًا لا تجزي نفس عن نفس شيئًا**﴾[3].

أي فيه، والظرف والجارُ والمجرور بمنزلة الجملة في أنه لا ينعت بهما إلا النكرات لأنهما في تأويل الجملة.

**وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ**

**الإعراب:**

«**وامنع**» فعل أمر وفاعل.

و«**هنا**» ظرف مكان متعلق بامنع.

---

(١) سورة طه آية (٢٠).

(٢) سورة يس آية (٣٧).

(٣) سورة البقرة آية (٤٨).

و«**إيقاع**» مفعول امنع.

و«**ذات**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

و«**الطلب**» مجرور بإضافة ذات إليه.

«**وإن**» حرف شرط.

و«**أتت**» فعل الشرط.

«**فالقول**» الفاء رابطة للجواب بالشرط، والقول مفعول مقدم، بأضمر.

و«**أضمر**» فعل أمر وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط.

و«**تصب**» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وهل هو مجزوم بنفس الطلب، أو على أنه جواب لشرط محذوف قولان أصحهما الثاني، وتقديره: أن تضمره تصب.

**الشرح:**

الجملة المنعوت بها بمنزلة المخبر بها، فلا تكون طلبية لعدم الفائدة، فإن أتى ما يوهم ذلك كقوله:

**........................ جاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأيْتَ الذِّئبَ قَط**[1].

---

(١) صدره:

حَتَّى إِذا جَنَّ الظَّلامُ وَاخْتَلَطْ ............................

وورد قبله:

بتنا بحسّانٍ وَمِعزاهُ يَئِطّ ما زلتُ أَسعى بَيْنَهم وألتبطْ

البحر: الرجز.

المصادر: خزانة الأدب (١٠٩/٢) رقم (٩٦)، العيني (٦١/٤)، الإنصاف (١١٥)، الهمع (١١٧/٢)، شرح شواهد المغني للسيوطي (٢١٤)، المعاني الكبير (٢٠٤، ٣٩٩)، الكامل (٥١٨)، أمالي الزجاجي (٢٣٧)، أمالي ابن الشجري (١٤٩/٢)، الدرر اللوامع (١٤٨/٢)، مغني اللبيب (٢٤٦، ٥٨٥، ٢١٤)، سر صناعة الإعراب (٣٨١)، المقرب (٤٧).

اللغة: «جنَّ الظلام» ستر الناس، والمرد أقبل. «اختلط» كناية عن انتشاره واتساعه. =

وعلى إضمار القول فيكون التقدير: بمذق مقول فيه كذا.

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا ... فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

**الإعراب:**

«**ونعتوا**» فعل وفاعل، والضمير للعرب.

و«**بمصدر**» متعلق بنعتوا.

---

«مذق» هو اللبن الممزوج بالماء شبهه بالذئب؛ لاتفاق لونهما لأن فيه غبرة وكدرة. المعنى: يصف الراجز بالشح والبخل قومًا نزل بهم ضيفًا، فانتظروا عليه طويلاً حتى أقبل الليل بظلامه ثم جاءوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب في لونه لكدرته وغبرته. الإعراب: «حتى» ابتدائية. «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط. «جنّ» فعل ماض. «الظلام» فاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها. وجملة «اختلط» وفاعله المستتر فيه معطوفة عليها. «جاءوا» فعل وفاعل. «بمذق» متعلق بجاءوا. «هل» حرف استفهام. «**رأيت**» فعل ماض وفاعله، و «الذئب» مفعول. «قط» استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخل على الماضي، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام. وجملة: «هل رأيت.. إلخ» في محل نصب مفعول لقول محذوف يقع صفة لمذق. والتقدير: بمذق مقول فيه: هل رأيت. الشاهد فيه: قوله: «بمذق هل رأيت.. إلخ» فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتًا للنكرة، وليس الأمر على ما هو الظاهر بل النعت قول محذوف، وهذه الجملة معمولة له على ما بيناه في الإعراب. والقول: يحذف كثيرًا، ويبقى معموله. ملحوظة: قال البغدادي في خزانة الأدب (١٠٩/٢): وهذا البيت قد كرر الشارح إنشاده في هذا الكتاب، فقد أورده في النعت، وفي الموصول مرتين، وفي أفعال القلوب، وفي الحروف المشبهة بالفعل. ورواه الدينوري في المجالسة، وابن قتيبة في أبيات المعاني، والزجاجي وابن الشجري في أماليهما. وفي رواية «بضيح» . قال ابن جني في «المحتسب» قوله: «هل رأيت.. إلخ» جملة استفهامية، إلا أنها في موضع وصف الضَّيح حملاً على معناها دون لفظها؛ لأن الصفة ضرب من الخبر، فكأنه قال: «بضيح يشبه لون الذئب». والضيح: هو اللبن المخلوط بالماء (زُبدة اللبن للسيوطي ص ٥٨) (نظام الغريب في اللغة ٦)، المخصص (٤٦/٥)، مبادئ اللغة (٧٧)، فهو يضرب إلى الخضرة والطلسة. انتهى.

و«**كثيرا**» نعت لمصدر محذوف، وقال الشاطبي «حال».

«**فالتزموا**» الفاء عاطفة، والتزموا فعل وفاعل.

و«**الإفراد**» بكسر الهمزة مصدر أفرد مفعول التزموا.

و«**التذكيرا**» بألف الإطلاق معطوف على الإفراد، وأل في الإفراد والتذكير خلف عن المضاف إليه على رأي، والأصل فالتزموا إفراده وتذكيره وعلى المشهور في الكلام حذف، والتقدير فالتزموا فيه الإفراد والتذكير.

**الشرح:**

استعملت العرب المصدر في نعت الذوات كثيرًا كقولهم: رجل عدلٌ، ورضى وصومٌ، وفطر و زور ونحوها، إلا أنهم ألزموه لفظ الإفراد والتذكير، وإن اختلفت أحوال منعوته نحو: مررت برجلين عدلٍ، وبامرأةٍ رضى، وبرجالٍ صوم.

ثم هل ذلك وصف بالمصدر على ظاهره تنزيل للذات منزلة المعنى مبالغة، أو المصدر مؤول بالوصف أي عادل ونحوه، أو على حذف مضاف تقديره: ذو صومٍ، وذاتُ رضى، وذوا عدلٍ، وأولى صوم فيه للنحاة ثلاثة أقوال.

**وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لا إِذَا ائْتَلَفْ**

**الإعراب:**

«**ونعت**» قال الشاطبي: «مبتدأ وخبره إذا وما بعدها»، وقال المكودي: « يجوز في نعت الرفع على الابتداء وخبره فرقه، والنصب بإضمار فعل يفسره فرقه وهو المختار» ا. هـــ وفيه بحث يأتي على الأثر.

و«**غير**» مضاف إليه.

و«**واحد**» مجرور بإضافة غير إليه، والمنعوت به محذوف.

و«**إذا**» ظرف للمستقبل مضمن معنى الشرط، وهل الناصب له فعل الشرط أو فعل الجواب قولان؛ أشهرهما الثاني عند الأكثرين، قال ابن هشام في إعراب بانت سعاد: «وأصحهما الأول إذ يلزم على قول الأكثرين أن تقع إذا معمولة لما بعد الفاء في قوله تعالى ﴿**إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدهن**﴾» ا.هـ. ما أردته منه، وإذا كان ما بعده الفاء لا يعمل فيما قبلها فكيف مفسرة كما زعم المكودي، وكيف يتقدم معمول الجواب على أداة الشرط مع أن جواب الشرط لا يتقدم عليها.

وجملة «**اختلف**» في موضع جر بإضافة إذا إليها على قول الأكثرين دون غيرهم.

و«**فعاطفا**» حال من الضمير المستتر في فرقه، ومتعلقه محذوف.

وجملة «**فرقه**» من الفعل والفاعل والمفعول جواب إذا فلا محل لها؛ لأنه شرط غير جازم.

و«**لا**» عاطفة.

و«**إذا ائتلف**» معطوف على إذا اختلف قاله المكودي، وجواب إذا الثانية محذوف.

وتقدير البيت: ونعت غير منعوت واحد اذا اختلف ففرقه حال كونك عاطفًا له بالواو لا إذا ائتلف فلا تفرقه.

**الشرح:**

إذا كان المنعوت واحدًا، ونعوتُه مختلفة، وجب تفريقها بالعطف سواء كان تعدده من حيث اللفظ نحو: جاءني زيدٌ وعمرو الكاتب والشاعر.

أو من حيث المعنى نحو: مررت برجلين كاتبٍ وشاعرٍ، قال الشاعر:

بَكَيْتُ وما بَكى رَجُلٍ حَزين على رَبْعينِ مسلوبٍ وبالِي[1]

---

(١) قائله: رجل من باهلة، وقيل: لابن ميادة.

=

وإن ائتلف معنى النُعوتِ أتى بها مثناة ومجموعة بحسب نعوتها نحو: مررتِ بزيدٍ وعمرو وبكر الفضلاء، وبإخوتك العقلاء.

قَالَ تعالى: ﴿ولا الملائكة المقربون﴾.

**وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ معْنَى وَعَملِ أَتبِعْ بِغَيْرِ اِسْتِثْنَا**

**الإعراب:**

«**ونعت**» مفعول مقدم بأتبع.

و«**معمولي**» مضاف إليه.

و«**وحيدي**» مجرور بإضافة معمولي إليه، والمنعوت به محذوف.

و«**معنى**» مضاف إليه.

«**وعمل**» معطوف على معنى.

و«**أتبع**» فعل أمر.

و«**بغير**» متعلق به.

و«**استثنا**» مضاف إليه.

وتقدير البيت: وأتبع نعت معمولي عاملين وحيدي معنى وعمل بغير استثناء.

**الشرح:**

إذا تعدد المنعوت واتحد معنى النعت كما سبق بمثيله نظرت فإن اتحد

---

البحر: الوافر.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٤٣١/١)، المقتضب (١٩١/٢)، المقرب (٤٨)، مغني اللبيب (٣٥٦، ٢٦٢).

اللغة: «الربع»: المترل، أو هو في الربيع خاصة، و«المسلوب»: الذي سلب بهجته لخلوه من أهله.

الشاهد فيه: النعت مع التفرقة بالواو، والقطع جائز.

قال سيبويه رحمه الله: «ومما جاء في الشعر قد جمع فيه الاسم، وفرّق النعتُ، وصار مجرورًا قوله.. ثم ذكر الشاهد».ثم عقب عليه قائلاً: «كذا سمعنا العرب تنشده، والقوافي مجرورة».

معنى العامل فيهما اتبعتهما للمنعوت، سواء اتحد لفظه العامل كالمتعاطفين إذا اختلف لفظه نحو: جاء زيد وأتى عمرو العاقلان، وهذا زيد وتلك هند القائمان، وسواء كانا مرفوعين كما مُثل، أو غير مرفوعين نحو: رأيت أخاك وأبصرتُ أباك الكريمين، وبعضهم خصص ذلك بالمرفوعين، وإلى خلافه أشار المصنف بقوله: «**بغير استثنا**».

أما لو اختلف المنعوتان في عمل العاملين نحو: هذا مُوجعُ زيد ومُؤلم عمرو، أو في معناهما كقام زيد وقعد عمرو، وفيهما كجاء زيد، ورأيت عمرًا أوجب القطع إما إلى الرفع، وإما إلى النصب، وامتنع الإتباع.

**وَإِنْ نعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

و«**نعوت**» فاعل بفعل محذوف يفسره كثرت على حد وإن امرأة خافت.

و«**كثرت**» بضم الثاء المثلثة فعل ماض، وفاعله مستتر فيه يعود إلى نعوت، والتاء للتأنيث.

«**وقد**» الواو للحال، وقد حرف تحقيق.

و«**تلت**» فعل وفاعل، والجملة في موضع الحال من نعوت، أو من ضميره المستتر في كثرت.

و«**مفتقرًا**» بكسر القاف مفعول تلت، ومنعوته محذوف.

و«**لذكرهن**» متعلق بمفتقرا.

وجملة «**اتبعت**» بالبناء للمفعول جواب الشرط.

**الشرح:**

يجوز تكرار النعت مع كون المنعوت واحدًا، ثم إن كان المنعوت مفتقرًا إلى ذكرها لكونه لا يتعين إلا بمجموعها، وجب اتباع الكلّ لتنزلها منه منزلة

الشيء الواحد، نحو مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب، إذا كان له من يشاركه في اسمه ووصفين من أوصافه.

**وَاقْطَعْ أَوَ اتْبعْ إنْ يكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنا**

**الإعراب:**

«**واقطع**» فعل أمر.

و«**أو اتبع**» ينقل حركة الهمزة إلى الواو أمر- أيضًا معطوف على اقطع، والمتنازع فيه محذوف لدلالة الكلام عليه، والتقدير: واقطع أو اتبع المنعوت.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**يكن**» فعل الشرط، واسمها مستتر فيها يعود إلى المنعوت.

و«**معينًا**» خبرها.

و«**بدونها**» متعلق بمعينًا.

«**أو بعضها**» بالنصب مفعول مقدم باقطع.

و«**اقطع**» فعل أمر، والمعطوف عليه محذوف هو ومعموله.

و«**معلنا**» حال من فاعل اقطع.

وتقدير البيت: واقطع جميع النعوت، أو اتبعها، أو اقطع بعضها، واتبع البعض الآخر إن يكن المنعوت معينًا بدونها وبالنصب جزم الشاطبي والمرادي وصدر به المكودي كلامه، ثم قال: وقال الشارح: «وإن يكن المنعوت معينًا اقطع ما سواه» ا. هـ فجعل مفعول اقطع محذوفا، وفهم من كلامه أن بعضها مجرور بالعطف على دونها. اهـ. كلام المكودي، واعترضه الشاطبي بأن هذا التفسير لا يظهر إذ لو أراد الناظم ذلك لقال أو بعضها اقطع معلنًا إن كان معينًا بالبعض الآخر، ولم يقل ذلك، ثم قال: وقول الناظم معلنًا أي مبينًا ذلك ومصرحًا به، وهو تنكيت على رأي من رأى أن القطع لا يأتي إلا بعد الاتباع. ا.هـ.

**الشرح:**

إذا كان المنعُوتُ مبينًا بدون النعت، وأنما سيق النعت لمجرد المدح نحو:

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾[1].

أو لمجرد الذم نحو: **أعوذ بالله من الشيطان الرجيم اللعين.**

فلك في النعوت الاتباع كما مثل، أو القطع واتباع البعض، وقطع البعض وبالأوجه الثلاثة يروى.

لاَ يُبْعدن قَوْمِي الَّذينَ هُمُ ... سُمُّ الْعُداة وَآفَـةُ الْجُـزْرِ
النَّازِلُـونَ بِكُـلِّ مُعْتَـرَك ... وَالطَّيِّـونَ مَعَاقِـدَ الأُزرِ[2]

---

(١) سورة النمل آية (٣٠).

(٢) قائله: الخرنق بنت هنا القيسية، أخت طرفة بن العبد لأمه، ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد، ومن قتل معه من بنيه وقومه.
البحر: الكامل.
المصادر: الكتاب لسيبويه (١٤٠/١، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٨٨ بولاق)، الجمل للزجاجي (٨٢)، المحتسب (١٩٨/٢)، أمالي ابن الشجري (٢٤٤/١)، الإنصاف (٤٦٨، ٧٤٣)، خزانة الأدب (٣٠١/٢ بولاق)، الهمع (١١٩/٢)، التصريح (٢/ ١١٦، ٢٠٤)، الدرر اللوامع (١٥٠/٢)، منهج السالك (٦٨/٣، ٢١٤). ذكر هذين البيتين أبو الفتح ابن جني في المحتسب (١٩٨/٢) سورة فاطر الآية (١) عند ذكر قراءة الضحاك ﴿الْحَمْدُ للَّه فَطَرَ السَّمَاوات وَالأرضَ﴾ قال أبو الفتح: «هذا على الثناء على الله سبحانه، وَذَكر النعمة التي اَستحق بها الحمد، وأفرد ذلك في الجملة التي هي «جَعَل» بما فيها من الضمير، فكان أذهب في معنى الثناء، لأنه جملة بعد جملة، وكلما زاد الإسهاب في الثناء أو الذم كان أبلغ فيهما ألا ترى إلى قول خرنق ثم ذكر البيتين. ثم عقب أبو الفتح ابن جني على البيتين قائلاً: «ويروى: النازلون والطيبون، والنازلين والطيبون، والطيبين والنازلون، والرفع على هُم، والنصب على أعني، فكلما اختلفت الجمل كان الكلام أفانين وضروبًا، فكان أبلغ منه إذا ألزم شرحًا واحدًا.
الشاهد فيه: قال البغداي في خزانة الأدب (٤١/٥) الشاهد رقم (٣٤١ هارون): على أنه يجوز قطع نعت المعرفة بالواو، كما يجوز قطع نعت النكرة بها. فقولها: والطيبون، نعت مقطوع بالواو من قومي للمدح والتعظيم، بجعله خبر مبتدأ محذوف، أي هم الطيبون، وإنما حكم بالقطع مع أنه مرفوع كالمنعوت وهو قومي، لقطع النازلين قبله، لما ذكرنا أيضًا بجعله منصوبًا بفعل محذوف تقديره: أعني أو أمدح ونحوهما، والعرب إذا رجعت عن الشيء لم تعد إليه.
اللغة: «سمُّ العداة».. إلخ، السم معروف، وسينه مثلثة. و«العداة» الأعداء جمع عاد، =

يروى بنصب النازلين على القطع، وبرفعهما إما اتباعًا وإما قطعًا إلى الرفع، وبرفع النازلين على ما ذكر، ونصب الطيبين على القطع وعكسه، والذين تحتمل الأوجه الثلاثة، ولا يتعين في مثل هذا تقديم المتبع على المقطوع، أما إذا كان المنعوت محتاجًا في بيانه إلى بعض النعوت دون البعض وجب اتباع ما يحصل به البيان، ولك في الباقي ما ذكر.

**وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمَرَا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا**

**الإعراب:**

«**وارفع أو انصب**» فعلا أمر عطف أحدهما على الآخر وحذف المتنازع فيه للعلم به.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**قطعت**» فعل الشرط، ومفعوله محذوف مع الجواب.

و«**مضمرا**» بكسر الميم منصوب على الحال من فاعل قطعت.

و«**مبتدأ**» مفعول مضمرًا.

و«**أو ناصبًا**» معطوف على مبتدأ، والمنعوت به محذوف.

و«**لن**» حرف نفي ونصب.

و«**يظهرا**» فعل مضارع منصوب بلن، والألف فيه للإطلاق، وقال الشاطبي: «والألف في يظهرا ضمير التثنية عائد على مبتدأ، أو ناصبًا وإن كان العطف بأو التي هي لأحد الشيئين أو الأشياء؛ لأنهما معا مرادان كقوله تعالى: ﴿**إن يكن غنيًا أو فقيرًا فالله أولى بهما**﴾ ا. هـ ومحل جملة لن يظهرا نصب على أنها نعت لمبتدأ أو ناصبًا.

---

= كقضاة جمع قاض. «الآفة» العلّة. و«الجُزر» بضم فسكون جمع جزور، والأصل بضمتين، كرسول ورسل، فسكن الثاني تخفيفًا، والجزور هي الناقة التي تُنحر.
المعنى: وصفتهم أولاً بالشجاعة والنجدة، وأنهم يقتلون أعداءهم كما يقتلهم السمّ، وثانيًا بالكرم، ونحر الإبل للأضياف، فكأنهم آفة للإبل تصيبها فتهلكها.

وتقدير البيت: وارفع أو انصب النعوت إن قطعتها أو بعضها حال كونك مضمرًا مبتدأ أو فعلاً ناصبًا لن يظهرا، فإن قلت ما محل جملة النعت المقطوع مع عامله من الإعراب، فالجواب ما قاله الشاطبي: «من أن القطع مقتض للاستئناف فتصير الصفة مع المقدر جملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب، وهذا شأن الجمل المستأنفة» ا. هـ ولو قيل إنها في موضع النصب على الحال اللازمة إذا كان المنعوت معرفة، أو في موضع الصفة إذا كان نكرة لم يبعد، ويدخل في قولهم الجمل بعد المعارف المحضة أحوال، وبعد النكرات المحضة صفات.

**الشرح:**

حقيقة النعت أن يعدل عن اتباع النعت لمنعُوته في الإعراب إلى ما يوافقه في اللفظ، مثل أن يكون المنعوت مرفوعًا فيقطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ لائق بالخبر، أو منصوبًا فيقطع إلى النصب بإضمار فعل ناصب نحو: أعني أو أذكر أو أمدح إن كان معناه المدح، أو أذم إن كان معناه الذم، وغالب ما يظهر أثر القطع عند المخالفة في لفظ الإعراب.

ثم هذا المبتدأ والفعل واجبا الإضمار لدلالة الحال عليهما، وحصول الإطالة بذكرهما.

**وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ     يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلّْ**

**الإعراب:**

«**وما**» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء.

و«**من المنعوت**» متعلق بعقل.

و«**النعت**» معطوف على المنعوت.

وجملة «**عقل**» بالبناء للمفعول بمعنى علم صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في الفعل المرفوع على النيابة عن الفاعل.

وجملة «**يجوز حذفه**» من الفعل والفاعل والمضاف إليه في موضع رفع

خبر المبتدأ، والرابط بينهما الهاء من حذفه.

«**وفي النعت**» متعلق بيقل.

و«**يقل**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الحذف، وهذه الجملة معطوفة في المعنى على جملة مقدرة قبلها.

وتقدير البيت: والذي عقل من المنعوت والنعت يجوز حذفه، ويكثر الحذف في المنعوت ويقل في النعت ا.هـ.

**الشرح:**

إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه إلا أن ذلك في المنعوتِ أكثر منه في النعت كقوله: ﴿**أن اعمل سابغات**﴾[1]، أي دروعًا.

﴿**واعملوا صالحًا**﴾[2]، أي عملا.

﴿**فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيرًا**﴾[3]، أي ضحكا وبكاء.

﴿**فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد**﴾[4]، أي فريق.

ومن مجئ ذلك في النعت قوله: ﴿**يأخذ كل سفينة**﴾ [5]، أي صالحة.

﴿**فصيام ثلاثة أيام**﴾ [6]، أي متتابعات، وقد أثبتها بعض السلف.

---

(١) سورة سبأ آية (١١).

(٢) سورة سبأ آية (١١).

(٣) سورة التوبة آية (٨٢).

(٤) سورة فاطر آية (٣٢).

(٥) سورة الكهف آية (٧٩).

(٦) سورة المائدة آية (٨٩).

## التوكيد

**الشرح:**

وهو تقوية المعنى في النفس، قُصِدَ دَفْعُ الشَّكِّ عن الحديث والمحدث عنه، فتقوية المعنى في النفس يشمل التوكيد بالقسم، وإن واللام وغيرها.

وقصد رفع الشك عن الحديث يشمل توكيد الفعل بالمصدر، وتأكيد عامل الحال بها، وقصد رفع الشك عن المحدث عنه هو المقصود بالتبويب هنا.

وهو التابع الرافع توهم النسبة إلى غير المتبوع أو إلى بعضه فالتابع جنس يشمل التوابع، وما بعده فصل مخرج لسائرها.

وتقسيم رفع التوهم يشمل نحو: جاء زيد نفسه، وجاء القوم كلهم.

**بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الاسْمُ أَكِّدَا      مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا**

**الإعراب:**

«**بالنفس**» متعلق بأكدا.

و«**أو**» حرف عطف وتخيير.

و«**بالعين**» معطوف على بالنفس.

و«**الاسم**» مبتدأ.

وجملة «**أكدا**» بالبناء للمفعول خبره، والألف فيه للإطلاق، وقال الهواري «أكد بفتح الهمزة أمر من أكد يؤكد وأصله أكدن بالنون الخفيفة، ولكنه وقف عليها بالألف، والاسم مفعول مقدم بأكدا». ا.هـ بمعناه وهذا أنسب مما بعده وأسلم من تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ.

و«**مع**» قال الشاطبي: «متعلق بأكدا» ا. هـ والظاهر أنه في موضع الحال من النفس أو العين فيتعلق بمحذوف.

و«**ضمير**» مضاف إليه.

وجملة «**طابق المؤكدا**» بفتح الكاف من الفعل والفاعل والمفعول في موضع جر نعت لضمير.

**الشرح:**

بدأ بالكلام على التأكيد المعنوي [1]، وقدّم ما سيق لرفع توهم المجاز عن ذات المسند إليه، وهو لفظ النفس أو لفظ العين، ويؤكد بهما مفردين ومجتمعين بقول: جَاءَ الأميرُ.

فيحتمل مجيء خبره، أو ثمله، أو الإخبار بقرب مجيئه، فإذا أكدت بأحدها أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال، ويؤكد بهما الاسم المفرد، ويلزم إضافتهما إلى ضمير مطابق له في التذكير والتأنيث نحو:

جَاءَ زَيدٌ نَفْسه، ورَأَيْتُ هِنْدًا عَيْنَهَا.

وإن كان المؤكد ضميرًا يطابقه في التكلم أو الخطاب، أو الغيبة نحو:

قمتُ نفسي، ورأيتك عَيْنَكَ، وضربْتُهُ نَفْسَهُ.

**وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا**

**الإعراب:**

«**واجمعهما**» فعل أمر معطوف على أكدا على تقديره أمرًا، فيكون من عطف الإنشاء على مثله بخلاف الأول، وفاعله ضمير مستتر فيه، وضمير التثنية الراجع إلى النفس والعين مفعوله.

و«**بأفعل**» بضم العين متعلق بأجمعهما على تقدير مضاف، والباء فيه بمعنى على.

و«**إن**» بكسر الهمزة حرف شرط.

و«**تبعا**» فعل الشرط، والألف فاعله، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما

---

(١) سمي هذا التوكيد معنويًا؛ لأنه تكرار لمعنى اللفظ، ويختص بالأسماء ولا يتعداهما إلى الأفعال والحروف، وهو بألفاظ معينة.
انظر: التسهيل (١٦٤)، أسرار العربية (٢٨٤)، الإيضاح شرح المفصل (١/٤٣٧)، شرح الوافية (٢٦٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٤٠)، المساعد (٢/٣٨٤)، شرح المرادي للألفية (٣/١٥٨).

قبله عليه.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بتبعا.

و«**ليس**» فعل ماض، واسمه مستتر فيه يعود إلى ما الواقعة على المتبوع المستفاد من تبعا.

و«**واحدًا**» خبر ليس، وجملة ليس ومعموليها صلة ما.

و«**تكن**» مجزوم في جواب الأمر وفي جازمه خلاف فقيل نفس الأمر، وقيل شرط مقدر، والتقدير: إن جمعتهما على أفعل تكن متبعا، واسم تكن ضمير المخاطب مستتر فيها.

و«**متبعًا**» بكسر الباء خبرها، ومتعلقه محذوف.

وتقدير البيتين: أكد الاسم بالنفس أو بالعين حال كون كل واحدة منهما مصاحبة لضمير مطابق للمؤكد، واجمع النفس والعين على وزان أفعل إن تبعا المتبوع الذي ليس واحدًا تكن متبعًا ما استعملته العرب.

**الشرح:**

أي إذا أكدت بالنفس أو العين ما زاد على الواحد من مثنى أو جمع ذكور أو إناثٍ أتيت بهما بصيغة الجمع على أفعل مضافين إلى ضمير مطابق المؤكد، فتقول: جاء الزيدان أو الهندان أنفسهما، والزيدون أنفسهم، والهندات أنفسهم[1]. وكذلك يطابقه في التكلم والخطاب كما سبق.

**وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلاَ    كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ**

**الإعراب:**

«**وكلا**» مفعول مقدم باذكر.

و«**اذكر**» فعل أمر معطوف على ما قبله.

و«**في الشمول**» متعلق باذكر.

---

(١) كذا بالأصل.

«**وكلا كلتا جميعًا**» الثلاثة معطوفات على كلا بإسقاط العاطف من كلتا وجميعًا.

و«**بالضمير**» متعلق بموصلا، ونعت الضمير محذوف لفهمه مما تقدم.

و«**موصلا**» بفتح الصاد حال من كل وما عطف عليه، وإنما أفرد على معنى ما ذكر.

وتقدير البيت: واذكر في الشمول كلا وكلتا وجميعًا حال كونها موصلات بالضمير المطابق للمؤكد.

**الشرح:**

هذا النوع الثاني من التوكيد المعنوي: وهو ما سيق لرفع توهم المجاز عن جملة المسند إليه، وهو كل، ويؤكد به الجمع مذكرًا كان أو مؤنثًا نحو: فارق إخوته كلهم، وطلق نساءه كلهنَّ.

وكلا يؤكد بها المثنى المذكر نحو: قام الزايدن كلاهما وكلتا يؤكد بها المثنى المؤنث نحو: جاء الهندان كلتاهما. ويجب اتصالهما بضمير يطابق للمؤكد كما سبق، ولذلك لم يجعل ﴿**إنا كُلا فيها**﴾ على قراءة النصب توكيدًا عند المحققين.

**وفائدة التوكيد:** بيان شمول الحكم للمسند إليه، ورفع توهم أن يكون قد حذف من الكلام بعض مضاف إليه، ولذلك لم يسمع: اختصم الزيدان كلاهما، ولا جاء زيد كله، بخلاف اشتريت العبد كله.

**واسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ   مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ**

**الإعراب:**

و«**استعملوا**» فعل وفاعل، والضمير للعرب.

و«**أيضًا**» مفعول مطلق.

و«**ككل**» في موضع الحال من فاعله.

و«**فاعله**» مفعول استعملوا.

و«**من عم في التوكيد**» متعلقان باستعملوا.

و«**مثل**» حال من فاعله أيضًا.

و«**النافله**» مضاف إليه، والمشبه به محذوف في الموضعين.

وتقدير البيت: واستعمل العرب فاعله من عم في التوكيد حال كونهما مثل كل في الشمول حال كون عامة مثل النافلة في الزيادة أو في لزوم التاء على اختلاف الشارحين في المراد من ذلك.

**الشرح:**

بنوا للدلالة على الشُمولِ فاعله من عم بوزن نافله، والتاء فيه مزيدة كما هي في نافلة للدلالة على التأنيث، واستعملوه استعمال كل في تأكيد الجمعين، وإضافته إلى الضمير المطابق فقالوا: جَاءَ القومُ عَامَّتُهم، وقام النساء عامتهنّ، والمراد به الشمول لا الأكثر كما يفهمه العامة.

ومن الألفاظ التي يؤكد بها لقصد الشمول جميع، واستعمالها غريب نحو: «**فداكَ حي خولان جميعهم وهمدان**» (١).

وليس منه: ﴿**خلق لكم ما في الأرض جميعًا**﴾ (٢).

لعدم الإضافة إلى الضمير المؤكد.

---

(١) جاء في شرح التصريح على التوضيح (١٢٣/٢) للشيخ خالد الأزهري ومنه قول امرأة من العرب، وهي ترقص ولدها. فذكر هذا الرجز وبعده:

وكل آل قحطان والأكرمون عدنان.

ثم قال: فجميعهم توكيد لحي خولان، و«فداك» من التفدية بالدال المهملة، ويجوز في الفاء الكسر فيكون مبتدأ، وحي خبره، ويجوز فتحها فيكون فعلاً ماضيا، وحي فاعله، و«خولان»، بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو، و«همدان» بفتح الهاء وسكون الميم، وبإهمال الدال قبيلتان من اليمن. و«قحطان»: أبو اليمن، و«عدنان»: أبو معد. وهو عطف بيان على الأكرمون. وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيدًا.

(٢) سورة البقرة آية (٢٩).

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

**الإعراب:**

و«**بعد**» متعلق بـــ(**أكدوا**).

و«**كل**» مضاف إليه.

و«**أكدوا**» فعل وفاعل، والضمير للعرب.

و«**بأجمعا**» متعلق بأكدوا، وألفه للإطلاق.

و«**جمعاء أجمعين ثم جمعا**» الثلاثة معطوفات على مدخول الباء بإسقاط العاطف من أولها وثانيها وأولها بفتح الجيم وسكون الميم والمد وثالثها بضم الجيم وفتح الميم، وألفه للإطلاق.

**الشرح:**

قد تزادُ زيادة التوكيد فيؤتى بعد كل بأجمع مُطابق لحال المؤكد في الإفراد، والتذكير، وأضدادهما نحو: اشتريتُ العبدَ كُلَّه أَجْمَع، وقمتُ اللَّيلَة كلَّها جمعا.و ﴿**فسجد الملائكة كلهم أجمعون**﴾ [(١)]، وجاءَ النساءُ كلُهُنَّ جُمع. والتحقيق أنه لا يؤكد به المثنى كما يأتي.

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

**الإعراب:**

«**ودون**» في موضع الحال من أجمع وما عطف عليه.

و«**كل**» مضاف إليه.

و«**قد**» حرف تقليل هنا.

و«**يجيء أجمع**» فعل وفاعل.

و«**جمعاء**» بفتح الجيم والمد.

و«**أجمعون ثم جمع**» بضم الجيم الثلاثة معطوفة على أجمع بإسقاط

---

(١) سورة الحجر آية (٣٠)، سورة ص آية (٧٣).

العاطف من أولها وثانيها.

والتقدير: قد يجيء أجمع وجمعاء وأجمعون وجمع كائنة دون كل.

**الشرح:**

قد يؤكد بأجمع وفروعه، وإن لم يسبق كل نحو: ﴿**وإن جهنم لموعدهم أجمعين**﴾ (١). وقوله:

.................. إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكي أَجْمَعَا (٢).

---

(١) سورة الحجر آية (٤٣).

(٢) صدره:

إذا بكَيْتُ قَبَّلَتْني أَرْبَعَا ..............................

وقبله: يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

البحر: الرجز.

المصادر: العقد الفريد لابن عبد ربه (٣/٤٦٠)، المقرب (٥١)، مغني اللبيب (٦١٤)، منهج السالك (٣/٧٦، ٧٨)، الدرر اللوامع (٢/١٥٦، ١٥٧).

اللغة: «الذلفاء»: أصله وصف لمؤنث الأذلف: وهو مأخوذ من الذلف، وهو صغر الأنف، واستواء الأرنبة، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة، ويجوز هنا أن يكون علمًا، وأن يكون باقيًا على وصفيته. «حولاً» عامًا، «أكتعا» تامًا، كاملاً، مأخوذ من قولهم: «أتى عليه حول كتع» أي: تام، كذا قال الجوهري.

الإعراب: «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء حذف المنادى به. «ليتني» حرف تمن ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمه. «كنت» فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. «صبيًا» خبره. «مرضعًا» نعت. وجملة «كان» واسمها وخبرها في محل رفع خبر «ليت». «تحملني» فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول. «الذلفاء» فاعل. والجملة في محل نصب صفة ثانية لقوله «صبيا». «حولا» ظرف زمان متعلق بتحمل. «أكتعا»: تأكيد. «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط. وجملة «بكيت» في محل جر بإضافة إذا إليها. «إذا» حرف جواب. «ظللت» فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. «الدهر» ظرف زمان متعلق بأبكي. «أبكي» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، والجملة في محل نصب خبر ظل. «أجمع» توكيد للدهر.

الشاهد فيه: قوله: «الدهر... أجمعا» حيث أكد الدهر بأجمع من غير أن يؤكده أولاً =

وَاغْنَا بكلْتَا فِي مُثَنَّى وَكِلاَ    عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

**الإعراب:**

«**واغن**» فعل أمر من غنى يغنى بمعنى استغنى.

و«**بكلتا في مثنى**» متعلقان باغن.

و«**كلا**» بكسر الكاف معطوف على كلتا.

و«**عن وزن**» متعلق باغن أيضًا.

و«**فعلاء**» بفتح الفاء وسكون العين والمد مضاف إليه.

«**ووزن**» معطوف على وزن.

و«**أفعلا**» بفتح العين مضاف إليه.

**الشرح:**

استغنوا في تأكيد المثنى بكلا وكلتا فلم يؤكد، وأبعدهما تجمعا، ولا بأجمع، ولا سماع من الكوفيين في إجازة: جاز الزيدان أجمعان، والهندان جمعاوان.

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ    وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

و«**يفد**» فعل الشرط.

و«**توكيد**» فاعل يفد.

و«**منكور**» مضاف إليه.

و«**قبل**» بالبناء للمفعول جواب الشرط.

«**وعن نحاة**» متعلق بالمنع على تقدير مضاف.

---

= بكل. وفي قوله: «حولاً أكتعا» شاهد آخر لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة كيوم وشهر وعام وحول، ونحو ذلك، وذهب المصنف إلى جواز ذلك، والبصريون يأبون تأكيد النكرة: محدودة، أو غير محدودة.

و«**البصرة**» مضاف إليه.

و«**المنع**» مبتدأ.

وجملة «**شمل**» خبره ومعموله محذوف، وقال الشاطبي: «وعن نحاة البصرة، متعلق بمحذوف، وهو حال من فاعل شمل تقديره المنع شمل منقولاً عن نحاة البصرة، أو يكون المجرور خبر المبتدأ الذي هو المنع، وشمل جملة حالية»، ثم قال: «ولا يجوز تعلق المجرور بالمنع؛ لأنه مصدر لا يتقدم عليه معموله» انتهى. ويجاب بأن ذلك خاص بالمصدر الذي ينحل إلى أن والفعل، أما غيره فلا كما مر عن شرح بانت سعاد وبأن عمل المصدر في الظرف والمجرور إنما هو بما فيه من رائحة الفعل لا يحمله عليه؛ لأنه وقع هنا معرفًا، والفعل لا يدخله التعريف.

والتقدير: والمنع عن جمهور نحاة البصرة شمل المفيد وغيره.

**الشرح:**

لا تؤكد النكرة عند عدم الفائدة اتفاقًا، ومع حصول الفائدة لكون المؤكد محدودًا، والتوكيد من الألفاظ الدالة على الشمول نحو: اعتكف شهرًا كله، وَقَامَ ليلة كُلها.

فالتحقيق جوازه كما ذهب إليه الكوفيون لورود السماع به نحو:

لَكِنَّهُ شاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ ... يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهُ رَجَبُ[1]

---

(١) قائله: عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي.

البحر: البسيط.

المصادر: الإنصاف (٤٥١)، شرح ابن يعيش للمفصل (٣/٤٥)، التصريح (٢/ ١٢٥)، المقاصد النحوية (٤/٩٦)، منهج السالك (٣/٦٦)، أشعار الهذليين (٩١).

قبله:

يا لِلرِّجَالِ لِيَوْمِ الارْبِعَاء أَمَا ... يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النُّهى طَرَبَا

إِذْ لاَ يَزَالُ غَزَالٌ فِيْهِ يَفْتِنُنِي ... يَأْتِي إلَى مَسْجِدِ الأَحْزَابِ مُنْتَقِبَا

اللغة: «شاقه» أعجبه، وأثار شوقه، والشوق: نزاع نفس الإنسان إلى الشيء.

=

= الإعراب: «لكنه» لكن حرف استدراك ونصب، وضمير الغائب اسمه. «شاقه» شاق فعل ماض، وضمير الغائب مفعول به. «أن» مصدرية. «قيل» فعل ماض مبني للمجهول. و«ذا» اسم إشارة مبتدأ. «رجب» خبر المبتدأ. وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل شاق. وتقدير الكلام: لكنه أعجبه قول الناس هذا رجب. «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف. والتقدير: يا قوم، أو يا هؤلاء، ونحو ذلك. «ليت» حرف تمن ونصب. «عدة» اسم ليت، وعدة مضاف. و«حول» مضاف إليه. «كله» كل: توكيد لحول، وكل مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه. «رجب» خبر ليت مرفوع بالضمة الظاهرة على رواية النحاة. أما رواية الأدباء فإن «رجبا» خبر ليت أيضًا، وأتى به منصوبًا على لغة، وينصب بها الجزئين كما في ظاهر قول الراجز:

يَا لَيْتَ أَيَّام الصِّبا رَوَاجعَا

الشاهد فيه: قوله: «حول كله» حيث أكد النكرةَ التي هي قوله حول .......... وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف «ابن هشام في شذور ص ٥١٠» ههنا، لكنه أوضحه تبعا لابن مالك في التسهيل والكافية والخلاصة. وقد اختار صحة توكيدها بشرط حصول فائدة، وقال: «إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة»، وأنشد هذا البيت على أنه مما حصل فيه الفائدة. خلاصة أقوال العلماء في هذه المسألة: أن النحاة اختلفوا في توكيد النكرة، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه لا يجوز توكيد النكرة مطلقًا أفاد توكيدها أو لم يفد، وهذا هو الذي جرى عليه ابن هشام في شذور الذهب (ص ٥٠٨، ١٠٩، ٥١٠)، وفي كتابه «قطر الندى». القول الثاني: وهو لبعض الكوفيين: أنه يجوز توكيد النكرة مطلقًا. والقول الثالث: وهو قول الأخفش، وجمهور الكوفيين: أنه يجوز توكيد النكرة إن أفاد توكيدها، ويمتنع إن لم يفد، وهذا الرأي أرجح الآراء الثلاثة، لأنه الموافق للمروي عن العرب، فقد وردت عنهم جملة صالحة من الشواهد التي تؤيده... والذين جوّزوا توكيد النكرة بشرط حصول الفائدة قالوا: إن الفائدة تحصل إذا اجتمع أمران: أولهما: في النكرة، وهو أن تكون زمنًا محدودًا: أي موضوعًا لمدة لها ابتداء وانتهاء، مثل أسبوع وشهر وحول وسنة وعام ويوم، فإن لم تكن محدودة لم يصح، مثل: زمن ومدة ووقت، ولحظة، وساعة. وثانيها: في لفظ التوكيد، وهو أن يكون من ألفاظ الشمول، مثل: كل وجميع وأجمع وأكتع. وأما البصريون الذين منعوا توكيد النكرة مطلقًا فقالوا: «إن جميع ألفاظ التوكيد معروفة، =

بخلاف صمت زمنًا كله، وشهرًا نفسه.

**وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ**
**عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا**

**الإعراب:**

((**وإن**)) حرف شرط.

و((**تؤكد**)) بالبناء للمفعول فعل الشرط، ويحتمل أن يكون مبنيًا للفاعل مسندًا للمخاطب.

و((**الضمير**)) على الأول مرفوع على النيابة عن الفاعل، ومنصوب على المفعولية على الثاني.

و((**المتصل**)) نعت للضمير على الاحتمالين.

و((**بالنفس**)) متعلق بتؤكد.

و((**العين**)) معطوف على النفس.

((**فبعد**)) قال المكودي: ((الفاء جواب الشرط وبعد خبر مبتدأ مضمر)).

و((**المنفصل**)) نعت لمحذوف، والتقدير: (فتؤكده بعد الضمير المنفصل) ا. هـ وقال الشاطبي: ((بعد معمول لفعل محذوف دل عليه فعل الشرط، أي فأكده بعد المنفصل ونحو ذلك)) ا. هـ.

والأول أولى لأن حذف المبتدأ من جملة الجواب معهود قال الله تعالى: ﴿**وإن مسه الشر فيؤس**﴾ بخلاف حذف فعل الأمر وإبقاء معموله.

---

= وأنه يجب أن يتوافق التوكيد والمؤكد في التعريف، فلو جوزنا توكيد النكرة للزم اختلاف التوكيد والمؤكد)). فتلخيص الخلاف إذن هو أنه هل يشترط اتحاد التوكيد والمؤكد في التعريف؟ قال جمهور البصريين: نعم يشترط ذلك. وقال جمهرة الكوفيين: لا يشترط ذلك، وإنما يشترط حصول الفائدة، وممن اختار مذهب الكوفيين – غير ابن مالك – المحقق الرضي، والعلامة الشاطبي انظر: تعليق الأستاذ/محمد محيي الدين عبد الحميد على الشاهد رقم (٢٢٨) في شذور الذهب لابن هشام.

«**عنيت**» بضم التاء فعل ماض، وفاعله المتكلم وعنى ويعنى من باب ضرب يضرب بمعنى قصدت.

و«**ذا**» بمعنى صاحب مفعوله.

و«**الرفع**» مضاف إليه.

«**وأكدوا**» فعل وفاعل والضمير للعرب.

و«**بما**» متعلق بأكدوا، وما اسم موصول.

و«**سواهما**» صلتها، والضمير المضاف إليه يعود إلى النفس والعين.

«**والقيد**» مبتدأ، والواو واو الحال.

و«**لن يلتزما**» بالبناء للمفعول ناصب ومنصوب، والجملة خبر المبتدأ، والجملة الاسمية في موضع نصب على الحال من فاعل أكدوا.

والتقدير: وأكدوا بالذي سوى النفس والعين غير ملتزمين القيد المذكور.

**الشرح:**

إذا أكد ضمير الرفع المتصل أو المستكن بالنفس أو بالعين أكد قبل ذلك بضمير رفع منفصل مطابق له نحو: قمت أنا نفسي، وقامت هي نفسُها، وقاما أو قامتا هما أعينهما، وقاموا هم أنفسهم، وقمن هن أعينهنَّ، ويؤكد أيضًا بما سوى النفس والعين من كلٍ وكلا وكلتا وأجمع وفروعه، فلا يلتزم القيد المذكور من تقدّم الضمير المرفوع المنفصل بل تقول: جاءوا كلهم، وقاما كلاهما، وقالوا أجمعون، وإن شئت أتيت بالضمير المنفصل فقلت: قاموا هم كلُهم، أما غير المرفوع من الضمائر إذا أكد لم يلزم تأكيده بالضمير أكد بالنفس أو بالعين، أو بغيرهما من الألفاظ بل تقول: رأيتك نفسك، وإن شئت: رأيتك أنت نفسك ورأيتهم أنفسهم، ومثله: ﴿**لأغوينهم أجمعين**﴾[1]، وإن شئت قلت: هم.

---

(١) سورة الحجر آية (٣٩).

وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجي     مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

**الإعراب:**

«**وما**» قال المكودي: «مبتدأ» وهي موصولة.

و«**من التوكيد**» متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر.

و«**لفظي**» خبر لمبتدأ محذوف، وهو العائد على الموصول، والمبتدأ مع خبره صلة ما، وإنما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور ا.هـ.

وجملة «**يجي**» بحذف الهمزة على لغة في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو ما.

و«**مكررا**» بفتح الراء حال من فاعل يجي.

والتقدير: والذي هو لفظي حال كونه كائنا من التوكيد يجيء مكررًا، ويحتمل أن يكون من التوكيد متعلقًا بيجي.

والتقدير: وما يجيء من التوكيد مكررًا هو لفظي، والأول أولى لما يلزم على هذا من الفصل بين الموصول وصلته بجملة الخبر.

و«**كقولك**» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك.

و«**ادرجي**» فعل أمر وفاعل مقول لقولك.

و«**ادرجي**» توكيد لفظي من درج الصبي يدرج درجًا إذا مشى.

**الشرح:**

التأكيد اللفظي عبارة عن تكرار اللفظ السابق إما بعطف نحو:

﴿**كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون**﴾ (١).

وإما دونه نحو: ﴿**والسابقون السابقون**﴾(٢).

لكن مع الجملة الأكثر أن يكون بعطف ليس بلازم بدليل قوله:

---

(١) سورة النبأ آية (٤).

(٢) سورة الواقعة آية (١٠).

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ[1]

**وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ**

**الإعراب:**

«**ولا**» ناهية.

و«**تعد**» مضارع أعاد يعيد حذفت الضمة للجازم، وهو لا الناهية، والياء لالتقاء الساكنين، والفاعل مستتر فيه.

و«**لفظ**» مفعوله.

و«**ضمير**» مضاف إليه.

و«**متصل**» نعت لضمير.

و«**إلا**» حرف استثناء.

و«**مع**» في موضع الحال المحصورة بإلا من المفعول على حد قوله تعالى: ﴿**وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين**﴾.

و«**اللفظ**» مضاف إليه.

و«**الذي**» نعت للفظ.

---

(١) البحر: الطويل.
المصادر: أمالي ابن الشجري (٢٤٣/١)، خزانة الأدب (٣٥٣/٢) بولاق، المقاصد النحوية (٩/٣)، التصريح (٣١٨/١)، همع الهوامع (١١١/٢، ١٢٥)، الدرر اللوامع (١٤٥/٢، ١٥٨)، منهج السالك (٩٨/٢).
الإعراب: «فأين» اسم استفهام مبني على الفتح في محل جر بإلى محذوفة يدل عليها ما بعدها. والأصل: فإلى أين.. إلخ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. «إلى أين» توكيد لفظي. «النجاة» مبتدأ مؤخر. «ببغلتي» جار ومجرور متعلق بالنجاة. «أتاك» فعل ماض، والكاف مفعول. «أتاك» توكيد لفظي. «اللاحقون» فاعل. «احبس» فعل أمر، وفاعله مستتر فيه. «احبس» توكيد لفظي.
الشاهد فيه: قوله: «إلى أين إلى أين». وقوله: «أتاك أتاك» . وقوله: «احبس احبس» ففي كل من المواضع الثلاثة تكرار الأوّل بعينه، وهو من التوكيد اللفظي.

و((**به**)) متعلق بوصل.

وجملة ((**وصل**)) بالبناء للمفعول صلة الذي.

وتقدير البيت: ولا تعد لفظ ضمير متصل إلا مصاحبًا للفظ الذي وصل به.

**الشرح:**

إذا قصد تأكيد لفظ الضمير المتصل وجب إعادة لفظ ما وُصل به معه نحو: عجبتُ منْكَ منْكَ، ومررتُ به به.

**كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصّلاَ   بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى**

**الإعراب:**

((**كذا**)) خبر مقدم.

و((**الحروف**)) مبتدأ مؤخر.

و((**غير**)) نعت للحروف، وقال المكودي: ((منصوب على الاستثناء.))

و((**ما**)) موصول اسمي مضاف إليه.

و((**تحصلا**)) فعل ماض، والألف فيه للإطلاق.

و ((**به**)) متعلق بتحصلا.

و((**جواب**)) فاعل تحصل، والجملة الفعلية صلة ما، والعائد إليها الضمير المجرور بالباء.

و((**كنعم**)) بفتح النون والعين خبر مبتدأ محذوف كما مر.

و((**كبلى**)) معطوف على كنعم.

**الشرح:**

أي الحروف مثل الضمائر المتصلة في وجوب إعادة ما اتصلت به معها إذا قصد تأكيد ألفاظها نحو: ﴿**أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تُرابًا وعظامًا أنكم مخرجون**﴾ [1].

---

(١) سورة المؤمنون آية (٣٥).

وقد يستغنى بإعادة ضمير ما اتصل بالحرف نحو:

إن زيدًا إنه فاضل.

وزعم بعضهم أنه أولى من إعادة لفظه.

أما حروف الجواب فلا يشترط فيها ذلك إذ كل واحد منها قائم مقام الجملة، بل يجوز أن يقول: نعم نعم وأجل أجل.

قال الشاعر:

لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثنهَ  إِنَّها أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا(١)

والأحسن إعادة حرف الجواب بمرادفه نحو: أي نعم، وتلي جير.

كقوله:

وقُلْنَ عَلَىَ الفِردوسِ أَوّلُ مَشربٍ  أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبيحتْ دَعَاثِرُهُ(٢)

---

(١) البحر: الطويل.

المصادر: مغني اللبيب (٤٢١، ٢٨٣)، همع الهوامع (٢١٣/١)، الدرر اللوامع (١/ ١٨٢). قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١٢٩/٢): «كرر حرف الجواب وهو «لا» مرتين، و«بثنه» بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة، وفي آخره هاء التأنيث اسم محبوبته، وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت، و«مواثق» جمع موثق، بمعنى ميثاق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة».

(٢) الشاهد فيه كما قال البغدادي في خزانة الأدب (١٠٣/١٠) رقم (٨٢١): «على أنّ «جَيْر» قد تستعمل في غير القسم كما هنا، فإنها حرف تصديق بمعنى نعم بدون قسم، ثم قال: وصنيع الجوهري يُوهم أنها مع القسم، لأنّه قال: قولهم: جير لا آتيك بكسر الراء: يمين العرب، ومعناها حقًا». وقبله: كما نشده الجوهري، وكما أورده أبو محمد بن أحمد بن الخشاب هو:

تحملَّ من ذات التَّنانير أهلُها  وقَلَّصَ عن نِهْى الدَّفينةِ حاضرهُ

مواضع الشاهد: مجالس العلماء (٢٢)، معجم ياقوت الحموي (فردوس)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢٢/٨، ١٢٤)، المغني (١٢٠)، العيني (٩٨/٤)، همع الهوامع (١٢٥/٢). ديوان طفيل ١٠ «كرنكو» . قائله: قيل لمضرس الأسدي، واستخرجه =

= الأستاذ/عبد السلام هارون رحمه الله من ديوان طفيل الغنوي وقيل لكعب.
اللغة: «ذات التنابير» في معجم البكري (ص ٣٢٠)، وقال ابن المستوفي: «هو موضع» وقال العيني: «هي عقبة بحذاء زُبالة». وقال البكري في معجم ما استعجم (٦٩٤): «زبالة» بضم أوله بعده مُوَحّدة، وقال محمد بن سهل: «هي بلدٌ من أعمال المدينة، سميت بزبالة نسبة بنت مسعود من العماليق، نزلت فيه فسمي بها، أي ارتحل أهل هذا البلد منه. و«خلصَ» أي ارتفع، والنِّهْي- بفتح النون وكسرها وسكون الهاء فيهما -هو الغدير، والدفينة: قال العيني: «هو موضع» وقال ابن المستوفي، هو فعيلة من قولهم: دفنت الشيء، فهو مدفون ودفين، وركيّةُ دفين، إذا اندفن بعضُها، وهذه الكلمة غير موجودة أيضًا في «معجم البكري» وإنما فيه «الدفين» بلا هاء، قال: «وهو واد قريبٌ من مكة». و«الحاضر» الحيُّ العظيم، قاله ابن المستوفي، وقال السِّيوطي: «هو المقيم»، وفي «الصحاح» الحاضر: الحيُّ العظيم، وهو جمع كما يقال سامر للسمَّار، وفلان حاضر بموضع كذا أي مقيم. وقوله: «وقلن» يعني النساء، يعني أنهن قُلنَ: إن ارتحلنا عن هذا الماء، فإن أول مشرب نرده الفردوس. قال ياقوت في معجم البلدان (١١٩٦): قال أبو عبيد السَّكوني: «الفردوس ماءٌ لبني تميم عن يمين الحاجَ من الكوفة. وفردوس بلا لام: روضة دون اليمامة، وفردوس الإياد: في بلاد بني يربوع. والهاء في «دعاثره» يجوز أن تعود على لفظ الفردوس، ويجوز أن تعود على مشرب. وأوّل مشرب: مبتدأ، وعلى الفردوس: خبره. ثم أخبر بأجَلْ جَيرِ، أي نعم إن كانت دعاثره مُباحة غير ممنوعة، وهذا من تسمية الشيء بما يؤول إليه، وجواب الشرط محذوف، أي إن كانت أبيحت دعاثره فأنزلن به. وقال العيني: «على الفردوس حال، والخبر محذوف»، أي قلن حال كونهن نازلات على الفردوس: لنا أول مشرب. قال ابن المستوفي: «وجَدْته يروى» : «أن كانت» بفتح الهمزة، وتكون في موضع المفعول به، وكسر إنْ أولى، أي إنَّ أوّل مشرب على الفردوس كما ذكرته ما لم تُمنَع دعاثره. ودعاثره مع إنْ الشرطية غير مباحة، لأن الشرط قد يقع، وقد لا يقع، ومع أن المصدرية مباحة والأوّل أولى بالمعنى.... و«دعاثره» جمع دُعْثور بالضم في الصحاح، والدُّعثور: الحوض المتثلم، وأنشد هذا البيت، وقياسه دعاثير، إلا أنّه حذف الياء ضرورة. والمشرب: موضع الشرب، وقال بعضهم: مصدر ميمي، أي على الفردوس أو شرب نشربه.
وقوله: «إن كانت أبيحت دعاثره» من باب التنازع، فإنْ رفعتَ دعاثره بأبيحت =

وقد يعاد غير حروف الجواب بدون ما اتصل به، وهو على أربع طبقات:

**أحدها**: أن يفصل بينهما بوقف نحو:

**لا يُنسيك الأسَىَ تَأسيًا فما مَا مِنْ حِمامٍ أَحَدٍ مُعتَصِمَا** [(١)].

ثم مع الاتصال فيما زاد على حرفٍ واحدٍ نحو:

**حتى تراها وكان وكَان** .................. [(٢)].

ثم مع الاتصال واحدهما زائد على حرفٍ واحدٍ نحو: فأصبحن لا يسألن عَن مَا بِهِ.

مع أن فيه مغايرة اللفظ، ثم مع الاتصال، وكلاهما على حرفٍ واحدٍ.

نحو: ولا للمّا بهم أَبدًا دوا.

**وَمُضْمَرَ الرَّفعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ**

**الإعراب:**

«**ومضمر**» مبتدأ ويجوز أن يكون منصوبًا بفعل محذوف يفسره أكد به

---

= فاسم كان ضمير الدعاثر، أي هي وإن رفعته بكانت ففي أبيحت ضميرها، وجملة أبيحت على الوجهين خبر كانت. و«أجل» حرف تصديق، وجير توكيدٌ له.

(١) البحر: الرجز.

المراجع: المقاصد النحوية (٤/١١٠)، همع الهوامع (١/١٢٤)، (٢/١٢٥)، الدرر اللوامع (١/١٩٥، ٢/١٦١)، منهج السالك (٣/٨٣)، حاشية الشيخ ياسين (٢/١٣٠). قال السيوطي في الهمع (١/١٢٤): الشرط الثالث: «أن لا تؤكد بما، فإن أكدت بها بطل العمل نحو: ما ما زيد قام». قال في «الغرة» : وهي كافة، وحكى هو والفارسي عن جماعة الكوفيين إجازة النصب كقوله.. وذكره. ثم قال: وأجيب بأنه شاذ، أو مؤول أي فما يجدي الحزن، ثم ابتدأ ما فليست مؤكدة.

(٢) عجزه:

........................ أعناقها مشددات بقرن.

قائله: خطام المشاجعي، وقيل: الأغلب العجلي.

على حد زيدًا امرر به على الأرجح.

و«**الرفع**» مضاف إليه.

و«**الذي**» نعت لمضمر.

وجملة «**قد انفصل**» صلة الذي.

و«**أكد**» فعل أمر وفاعل والجملة محلها رفع على الأول، ولا محل لها على الثاني؛ لأنها مفسرة.

و«**به**» متعلق بأكد.

و«**كل**» مفعول أكد.

و«**ضمير**» مضاف إليه.

وجملة «**اتصل**» نعت لضمير.

**الشرح:**

قد سبق أن تأكيد غير المرفوع من الضمائر المتصلة بالمنفصل لأجل تأكيده ببعض ألفاظه، التوكيد جائز لا واجبٌ.

ويؤكد بالمنفصل أيضًا لإرادة العطف عليه كما يأتي، وهو من قسم التوكيد اللفظي، ويؤكده بضمير الرفع المنفصل نحو: مررت بي أنا، ورأيتك أنت، وأكرمته هو. ولا يؤكد المجرور إلا بذلك.

وأما المنصوب فإذا قيل: أكرمتكَ إياكَ فهو بدل عند البصريين، وتأكيد عند الكوفيين، والمصنف.

أما الضمائر المنفصلة، فإنما تعادُ بألفاظها نحو:

فإيَاكَ إيَـــاكَ المـــراءُ فَإنَّـــه ... إلى الشّر دُعَاء وللشّرِّ جالِبُ (١)

---

(١) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/١٢٨):
فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين، والمراء -بكسر الميم والمد- المجادلة منصوب على التحذير، ودعاء بتشديد العين من أمثلة المبالغة.

## العطف

**الشرح:**

العطف في اللغة: شيئان: أحدهما: ليُّ الشيء، الثاني: الالتفات إليه. ومن الأول: عطف الرجل، ومن الثاني: عطف النساء على أولادهن، ومنه اشتق عطف البيان إذ هو التفاتٌ إلى الأوّل بالتبيين، ومن الأوّل اشتق عطف النسق لأنه لي الثاني على الأوّل.

**الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ**
**فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ**

**الإعراب:**

«**العطف**» بمعنى المعطوف مبتدأ.

و«**إما**» بكسر الهمزة حرف تفصيل.

و«**ذو**» بمعنى صاحب خبر العطف.

و«**بيان**» مضاف إليه.

و«**أو**» حرف عطف وتقسيم استغنى بها عن إما الثانية.

و«**نسق**» معطوف على بيان.

«**والغرض**» مبتدأ.

و«**الآن**» منصوب على الظرفية بالغرض.

و«**بيان**» خبر المبتدأ.

و«**ما**» مضاف إليه وهو موصول اسمي.

وجملة «**سبق**» صلتها.

«**فذو**» مبتدأ.

و«**البيان**» مضاف إليه.

و«**تابع**» خبر المبتدأ.

و«**شبه**» نعت تابع.

و«**الصفه**» مضاف إليه، وإضافة شبه لا تفيد التعريف نص عليه الزجاجي في جملة فلذا صح أن تقع نعتًا للنكرة.

و«**حقيقة**» مبتدأ.

و«**القصد**» مضاف إليه.

و«**به**» متعلق بمنكشفه.

و«**منكشفه**» خبر حقيقة، وهذه الجملة في موضع رفع نعت ثان لتابع، والرابط بينهما الضمير من به.

**الشرح:**

أي ينقسم العطف إلى: عطف بيان، وعطف نسق.

والغرض من هذا التبويب بيان أحكام السابق، وهو عطف البيان وحده بأنه التابع المشبه للصفة في الكشف عن حقيقة متبوعه.

فالتابع: جنسٌ يشمل التوابع كلها، وشبه الصفة: فصل مخرج لما سوى التوكيد مقو للمتبوع لا كاشف لحقيقته.

**فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعتُ وَلِي**
**وَقَدْ يَكُونَــانِ مُنَكَّرَيْــنِ كَمَــا يَكُونَــانِ مُعَرَّفَيْنِ**

**الإعراب:**

«**فأولينه**» الفاء عاطفة، وأولينه فعل أمر من أولى يولي يتعدى إلى اثنين وفاعله مستتر فيه، والنون المخففة فيه للتوكيد، والهاء مفعوله الأول ومرجعها ذو البيان.

و«**من وفاق**» متعلق بأولينه.

و«**الأول**» مضاف إليه.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على أنه مفعول ثان لأولينه واقعة على محذوف.

و«**من وفاق**» متعلق بولي آخر البيت.

و«**الأول**» مضاف إليه.

و«**النعت**» مبتدأ.

وجملة «**ولي**» من الفعل والفاعل خبره، وجملة النعت ولي صلة ما، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف.

وتقدير البيت: فأول ذا البيان من وفاق المبين الأول الحكم الذي النعت وليه من وفاق المنعوت الأول.

«**وقد**» حرف تقليل.

و«**يكونان**» مضارع كان الناقصة، والألف اسمها، وهي ضمير تثنية يعود إلى البيان والمبين والنون علامة الرفع.

و«**منكرين**» خبرها.

و«**كما**» الكاف جارة، وما مصدرية.

وجملة «**يكونان معرفين**» صلتها ولا تحتاج إلى عائد.

**الشرح:**

عطف البيان في موافقته لمتبوعه بمترلة النعت الجاري على من هو له في موافقته لمنعوته فيجب موافقته له في أربعة من عشرة: واحد من أنواع الإعراب الثلاثة، وواحد من الإفراد وضديه، وواحد من التذكير وضده، وواحد من التأنيث وضده،

وقد علم بذلك أنهما قد يتوافقان في التذكير كما ذهب إليه الكوفيون، وعليه حمل قوله: ﴿**من ماء صديد**﴾[1]. وغيرهم يجعله بدلاً.

أما تخالفهما في التعريف والتنكير ممتنع اتفاقًا، ولذلك فهم الزمخشري[2] في جعل ﴿**مقام إبراهيم**﴾[3] عطف بيان [4] ﴿**لآيات بينات**﴾.

---

(١) سورة إبراهيم آية (١٦).

(٢) الكشاف (٤٤٧/١).

(٣) سورة آل عمران آية (٩٧).

(٤) عبارة الزمخشري هي: ﴿مقام إبراهيم﴾ عطف بيان لقوله ﴿آيات بينات﴾ فإن =

وأكثر ما يستعمل في الأعلام نحو: «**أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ**»[1].

= قلت: كيف صحّ بيان الجماعة بالواحد؟ قلت: فيه وجهان:-
أحدهما: أن يجعل وحده بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه، وقوّة دلالته على قدرة الله، ونبوة إبراهيم عليه السلام من تأثير قدمه في حجر صلد، كقوله تعالى: ﴿إن إبراهيم كان أمة﴾
الثاني: اشتماله على الآيات.......... الخ.

(١) هذا رجز بعده:

ما إنْ بِهَا من نَقَب ولا دَبَر    اغفرْ لَهُ اللهم إنْ كانَ فَجَرْ.

قائله: أعرابي لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقيل اسم الأعرابي: عبد الله بن كيسبة.
مصادره: المخصص لابن سيدة (١١٣/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٧١/٣)، شذور الذهب (٤٣٥)، العيني (٣٩٢/١، ١١٥/٤)، التصريح (١٢١/١، ١٣١)، معاهد التنصيص (٩٤/١)، الأشموني (١٢٩/١)، خزانة الأدب (١٥٤/٥) رقم (٣٥٨).
قصة هذا الشاهد: أن عبد الله بن كيسبة أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين، إن أهلي بعيد، وإن ناقتي دبراء نقباء، فاحملني، فقال: كذبت، والله ما بها نقب ولا دبر، فانطلق فحلَّ ناقته، ثم استقبل بها البطحاء، وجعل ينشد هذا الرجز، وعمر يسمعه، فأقبل عليه فأخذ بيده، وقال: ضع عن راحلتك، فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه، هكذا يحكي النحاة والأدباء.
اللغة: «نقب» بفتح النون والقاف جميعًا، وهو رقة خف الناقة، وبابه فرح. «دبر» بفتح الدال والباء جميعًا، وهو الجرح يكون في ظهر البعير، وبابه فرح أيضًا. «حفص» هو في الأصل من أسماء الأسد، وكني به عمر رضي الله عنه لشدة جراءته وشجاعته.
الإعراب: «أقسم» : فعل ماض. «بالله» الباء حرف جر، ولفظ الجلالة اسم مجرور، والجار والمجرور متعلق بالفعل أقسم. «أبو» فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، لأنه من الأسماء الستة. وأبو مضاف، و«حفص» مضاف إليه. «عمر» عطف بيان مرفوع بالضمة، وسكنه لأجل الوقف. «ما» نافية. «مسها» مس: فعل ماض، وضمير الغائبة العائد إلى النافية المفهومة من سياق القصة مفعول به. «من» حرف جر زائد. «نقب» فاعل مسَّ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. «دبر» معطوف على نقب. وجملة: « ما مسها» مع فاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب، لأنها جواب القسم.
=

ولا يشترط كونه أوضح من متبوعه خلافًا للجرجاني.

**وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى     في غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلاَمُ يَعْمُرَا**

**وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعٍ الْبَكْرِيِّ     وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ**

**الإعراب:**

«**وصالحًا**» مفعول ثان ليرى إن كانت قلبية، وحال من مرفوع يرى إن كانت بصرية على الحالية اقتصر الشاطبي، وعلى المفعولية اقتصر المكودي.

و«**لبدلية**» متعلق بصالحًا.

و«**يرى**» مبني للمفعول، وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل.

و«**في غير**» متعلق بيرى.

و«**نحو**» مضاف إليه، وهو مضاف لقول محذوف، وما بعدها مقول له.

و«**يا**» حرف نداء.

و«**غلام**» منادى مبني على الضم.

و«**يعمرا**» علم على غلام منقول من الفعل منصوب على أنه عطف بيان لغلام على محله.

«**ونحو**» معطوف على نحو الأول.

و«**بشر**» مضاف إليه.

و«**تابع**» بالنصب حال من بشر، وبالجر نعت له، واستظهره المكودي.

و«**البكري**» بكسر ياء النسب مضاف إليه.

---

= الشاهد فيه: قوله: «أبو حفص عمر» حيث جاء بقوله «عمر» لإيضاح ما قبله، وهو عطف بيان عليه. وفيه أيضًا دليل على أنه إذا اجتمع اسم كعمر، وكنية كأبي حفص جاز تقديم الكنية على الاسم، ولم يجب تأخيرها عنه. شرح شذور الذهب ص (٥١٦) رقم (٢٢٩).

و«**ليس**» فعل ماض ناقص.

و«**أن**» بفتح الهمزة موصول حرفي.

و«**يبدل**» بالبناء للمفعول منصوب أن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى بشر، والجملة صلة أن المصدرية، وأن وصلتها في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم ليس.

و«**بالمرضي**» بكسر الياء المثناة تحت خبرها، والباء زائدة، والتقدير: وليس إبدال بشر من البكري مرضيًا.

**الشرح:**

حيث ورد عطف البيان جاز أن يعرب بدلاً، إلا إذا امتنع وقوعه في محل الأوّل وذلك في موضعين:-

**أحدهما**:أن يكون المتبوع واقعًا بعد حرف النداء، والتابع لا يصحُّ وقوعه بعده نحو: يا أخانا الحارث، أو يصح وقوعه بعده لكن يتغير إعرابُه نحو: يا أخانا زيدًا.

فإن الحارث لا يصلح لمباشرة حرف النداء، فإنه يبنى على الضم، والواقع أنه يتبع منصوبًا، وإلى هذا القسم أشار المصنف نحو: يا غلام يعمر.

فإن غلام منادى مضاف إلى ياء المتكلم، وحُذفت وأبقيت الكسرة دليلاً عليها، ومحله النصب، وتابعه علمُ مفرد لو باشره حرف النداء بني على الضم.

وقوله:

فَيَا أخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاَ ...................... [1].

---

(١) عجزه:

.......................... أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثا حَرْبَا

قائله: طالب بن أبي طالب.

البحر: الطويل.

=

يتعين عطف البيان في الثاني دون الأوّل.

**الثاني**: أن يضاف إلى المتبوع ما لا يصح إضافته إلى التابع كقوله:

أَنَا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[1]

---

= المصادر: المقاصد النحوية (١١٩/٤)، التصريح (١٣٢/٢)، همع الهوامع (٢)، الدرر اللوامع (١٥٣/٢)، منهج السالك (٨٧/٣)، وفي رواية بدلاً من «فيا» «أيا».

الإعراب: «فيا» أو «أيا» : حرف نداء. «أخوينا» أخوي: منادى منصوب بالياء لأنه مثنى، وأخوي مضاف، والضمير مضاف إليه. «عبد» عطف بيان، وعبد مضاف، و«شمس» مضاف إليه. و«نوفلا» معطوف بالواو على عبد شمس. «أعيذكما» أعيذ: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وضمير المخاطب مفعول به. «بالله» جار ومجرور متعلق بأعيذ. «أن» مصدرية، «تحدثا» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وعلامة نصبه حذف النون، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف.

والتقدير: أعيذكما بالله من إحداث حرب، والجار والمجرور متعلق بأعيذ.

الشاهد فيه: قوله: «أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا» فإن قوله «عبد شمس» عطف بيان على قوله «أخوينا» ، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأنه لو كان بدلاً كان حكمه، وحكم المعطوف بالواو عليه واحدًا منهما كالمنادى المستقل؛ لأن البدل من المنادى يعامل معاملة نداء، مستقل، لكونه على نية تكرار العامل الذي هو هنا حرف النداء وهذا يستدعي أن يكون قوله: «نوفلا» مبنيًا على الضم؛ لكونه علمًا مفردًا، لكن الرواية وردت بنصبه؛ فدلت على أنه لا يكون قوله «عبد شمس» حينئذ بدلاً، أي أن المانع من جعل «عبد شمس» بدلاً مع صحة جريان هذه الأحكام عليه؛ إنما هو أن هذا الشاعر قد عطف عليه اسمًا آخر بالنصب مع كون ذلك المعطوف علمًا مفردًا، والعلم المفرد يجب بناؤه على الضم إذا وقع منادى، ولو قال: «ونوفل» بالضم لجاز، فافهم ذلك. شرح قطر الندى (ص ٤٢٤)، شاهد رقم (١٤٠).

(١) قائله: مرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفقعسي.

البحر: الوافر.

المصادر: أوضح المسالك رقم (٤١١)، قطر الندى رقم (١٣٨)، شرح ابن عقيل رقم (٢٨٥)، الكتاب لسيبويه (٩٣/١) بولاق، شرح المفصل لابن يعيش (٧٢/٣، ٧٤)، المقرب (٥٣)، خزانة الأدب (١٩٣/٣، ٣٦٤، ٣٨٣)، بولاق، التصريح (٣٣/٢)، =

لا يصح أن يجعل فيه بشر بدلاً من البكري؛ لعدم صحة إضافة التارك إليه، والفراء يجيز البدلية لإجازته: مررت بالضارب زيدٍ، وليس ذلك بمرضيٍ عند المصنف.

---

= المقاصد النحوية (١٢١/٤)، همع الهوامع (٢٢٢/٢)، الدرر اللوامع (١٥٣/٢)، منهج السالك (٨٧/٣)، شرح شذور الذهب ص (٥١٧) رقم (٢٣٠) .

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ. «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و«التارك» مضاف إليه، والتارك مضاف و«البكري» مضاف إليه. «بشر» عطف بيان على البكري. «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. «الطير» مبتدأ مؤخر. «ترقبه» ترقب فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي يعود إلى الطير، وهذا الضمير هو فاعله، والضمير البارز المتصل العائد إلى بشر مفعول به. «وقوعًا» حال من الضمير المستتر في ترقبه الذي هو فاعل، والذي هو عائد إلى الطير.

الشاهد فيه: قوله: «التارك البكري بشر» فإن قوله «بشر» عطف بيان على قوله «البكري» ، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلاً أن يجوز لك أن تدخل العامل في المبدل منه، وهو قوله: التارك هنا على البدل، فتقول: أنا ابن التارك بشر، بإضافة التارك إلى بشر، كما كان مضافًا إلى البكري. ويلزم على ذلك محذورًا لا يرتضيه أكثر العلماء، وهو إضافة الاسم المحلى بأل إلى اسم خال منها، ومن الإضافة إلى المحلى بها أو إلى ضميره، وذلك لا يجوز على ما تقدم لك في باب الإضافة. نعم قد جوّز الفراء إضافة الوصف المفرد المقترن بأل إلى العلم؛ فعلى مذهبه يجوز أن يكون «بشر» في هذا البيت بدلاً، ولكن هذا المذهب غير مقبول عند جمهور العلماء، ومذهب الجمهور هو الذي جرى عليه ابن هشام في شرح شذور الذهب ص (٥١٧، ٥١٨)، الشاهد رقم (٢٣٠).

## عطف النسق

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ    كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

**الإعراب:**

((**تال**)) خبر مقدم.

و((**بحرف**)) متعلق بتال، والباء بمعنى مع.

و((**متبع**)) نعت لحرف.

و((**عطف**)) بمعنى المعطوف مبتدأ مؤخر.

و((**النسق**)) مضاف إليه.

و((**كاخصص**)) خبر لمبتدأ محذوف، واخصص فعل أمر.

و((**بوُدٍّ**)) بضم الواو متعلق باخصص.

((**وثناء**)) معطوف على ود.

و((**من**)) بفتح الميم موصول اسمي في محل نصب على المفعولية باخصص.

وجملة ((**صدق**)) صلة من، والعائد إليها ضمير مستتر في الفعل مرفوع على الفاعلية.

**الشرح:**

هذا حد للمعطوف عطف النسق بأنه التالي أي التابع، وذلك جنس يشمل جميع التوابع، وكونه بحرف متبع فصل يخرج ما عداه من التوابع، ثم العطف تارة يكون الاتباع فيه مُطلقًا، أي في اللفظ والمعنى وتارة يكون في اللفظ خاصة.

فالعطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا    حَتَّى أَمَ اوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

**الإعراب:**

((**فالعطف**)) مبتدأ.

و((**مطلقًا**)) حال من الضمير في المجرور بعده لا من العطف، خلافًا للمكودي، لأن الابتداء لا يعمل في الحال، وإنما يعمل فيها الفعل أو شبهه أو

ما في معناه، نص على ذلك ابن هشام في شرح بانت سعاد، وهذا هو السبب في منع مجيء الحال من المبتدأ؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، ونقل عن سيبويه جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبها، فإن قلت يلزم مما اخترته تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه، وهو غير جائز عند الجمهور، قلت المنع خاص بالنثر، وأما الشعر فلا، فهو ضرورة كقوله:

بنا عاذ عوف وهو بادئ ذله ... لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

على أن الأخفش أجاز ذلك قياسًا وتبعه الناظم وآخرون فحمل كلامه على ما يراه أولى.

و«**بواو**» وما عطف عليه خبر العطف.

و«**ثم فا**» بالقصر للضرورة.

و«**حتى أم أو**» بنقل حركة الهمزة إلى الميم قبلها، وهذه الخمسة معطوفة على بواو بإسقاط حرف العطف.

و«**كفيك**» الكاف جارة لقول محذوف مرفوع المحل على الخبرية لمبتدأ محذوف، وفيك خبر مقدم.

و«**صدق**» مبتدأ مؤخر.

«**ووفا**» بالقصر للضرورة معطوف على صدق، وجملة فيك صدق ووفا مقولة للقول المحذوف.

والتقدير: وذلك كقولك: فيك صدق ووفاء.

**الشرح:**

هذه الأحرف الستة هي المتبعة في اللفظ والمعنى، وإلى ذلك أشار المصنف بالإطلاق.

وينبغي أن يستثنى من ذلك «أم» المنقطعة فإنها للإضراب، و«أو» إذا استعملت للإضراب كما يأتي، فإن التشريك فيهما إذن، إنما هو في اللفظ دُون المعنى.

وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلاَ    لَكِنْ كَــ لَمْ يَبْدُ امرُؤٌ لكن طَلا

**الإعراب:**

«**وأتبعت**» فعل ماض، والتاء فيه للتأنيث.

و«**لفظًا**» منصوب بإسقاط في.

«**فحسب**» قال المكودي: «اسم فعل بمعنى قط» ا. هــ فقوله اسم فعل مردود كما قال في التوضيح، فإنها تدخل عليها العوامل اللفظية، وهي لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق، وقوله بمعنى قط غير جيد، والجيد أن يقول بمعنى يكفي؛ لأن اسم الفعل بمعنى الفعل لا بمعنى الاسم، وقط اسم مبني على السكون بمعنى حسب كما قاله في المغني، وأصل حسب أن تكون بمعنى كاف فإذا قطعت عن الإضافة وبنيت على الضم تشربت معنى لا غير، ومحلها هنا رفع على الابتداء، والخبر محذوف كما تقول: قبضت عشرة فحسب أي فحسبي ذلك كما قاله في التوضيح، ودخلت الفاء تزيينًا للفظ كما دخلت على قط في قولك: مررت بزيد فقط.

و«**بل**» نائب فاعل أتبعت.

«**ولا لكن**» معطوفان على بل بإسقاط العاطف من الثاني.

و«**كلم**» خبر لمبتدأ محذوف، ولم حرف نفي وجزم.

و«**يبد**» مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو.

«**وامرؤ**» فاعل يبدو.

«**لكن**» حرف عطف واستدراك.

و«**طلا**» بفتح الطاء المهملة والقصر للضرورة معطوف على امرؤ، والطلا: والولد من ذوات الظلف قاله المكودي والشاطبي، وقال الهواري: ولد بقر الوحش.

**الشرح:**

هذه الأحرف الثلاثة إنما يحصل الاتباع بها في اللفظ دون المعنى؛ إذ هي في المعنى منقسمة إلى ما ثبت لما بعدها ما يقي عما قبلها كبل، ولكن عكس

ذلك كلا ومثلها ليس على قول من عدها عاطفة.

**فاعْطِفْ بِوَاوٍ لاَحِقًا أَوْ سَابِقًا      في الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا**

## الإعراب:

«**فاعطف**» فعل أمر وفاعل.

و«**بواو**» متعلق باعطف.

و«**لاحقًا**» مفعول اعطف.

و«**أو سابقًا**» معطوف على لاحقًا.

و«**في الحكم**» متعلق بسابقًا، وهو أيضًا مطلوب للاحقًا.

و«**أو مصاحبًا**» معطوف أيضًا على لاحقًا، ومتعلقه محذوف تقديره: في الحكم، والذي حملنا على ذلك عدم صحة التنازع في المتوسط عند الجمهور وأجاز ذلك أبو علي الفارسي.

و«**موافقًا**» نعت لمصاحبًا.

## الشرح:

الواو لمطلق الجمع لا يقتضي ترتيبًا، ولا معية، بل يكون متبوعها لاحقًا لتابعه أي متأخرًا عنه في الحكم المنسوب إليهما، وهو الأكثر نحو: ﴿**وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى**﴾ (١).

وقد يكون سابقًا له في الحكم، وهو الأقل نحو: ﴿**كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك**﴾(٢).

ويكون مصاحبًا، والحمل عليه عند عدم الدليل أرجح نحو: ﴿**فخسفنا به وبداره**﴾(٣).

**وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لا يُغْنِي      مَتْبُوعُهُ كَـ اصْطَفَّ هَذَا وابْنِي**

---

(١) سورة الشورى آية (١٣).

(٢) سورة الشورى آية (٣).

(٣) سورة القصص آية (٨١).

**الإعراب:**

«**واخصص**» فعل أمر.

و«**بها**» متعلق باخصص، والهاء من بها تعود إلى الواو.

و«**عطف**» مفعول اخصص.

و«**الذي**» مضاف إليه.

وجملة «**لا يغني متبوعه**» من الفعل والفاعل صلة الذي، ومتعلق يغني محذوف تقديره: عنه.

و«**كاصطف**» الكاف جارة لقول محذوف مرفوع المحل على الخبرية لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كاصطف واصطف فعل ماض.

و«**هذا**» فاعله.

«**وابني**» معطوف على هذا.

**الشرح:**

لترجح معنى المصاحبة في الواو اختصت بعطف ما لا يستغني بمتبوعه عنه كالمفرد الذي أسند إليه فعل يلزم فاعله التعدد كاصطف زيد وابني ومثله: اختصم زيدٌ وعمرو، ولا يصح العطف في ذلك، ونحوه بغير الواو.

**والْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ**

**الإعراب:**

«**والفاء**» مبتدأ.

و«**للترتيب**» خبر.

و«**باتصال**» قال المكودي: «متعلق بالترتيب» ا.هـ والظاهر أنه حال منه فيتعلق بمحذوف.

«**وثم للترتيب بانفصال**» مبتدأ وخبره، ومتعلقه كما مر في صدره، وهو من جملة الأبيات التي وافق العجز فيه الصدر في الإعراب.

**الشرح:**

يشترك الفاء وثم في الدلالة على الترتيب، إلا أن ترتيب الفاء يكون معه اتصال، وهو الذي يعبر عنه بالتعقيب، وترتيب ثم يكون معه انفصالُ، وهو المعبر عنه بالمهلة نحو: ﴿**أماته فأقبره ثم إذا شاء أنشره**﴾[1].

ولا يرد على الترتيب فيهما نحو: ﴿**أهلكناها فجاءها بأسنا**﴾ [2].

ونحو: ﴿**ولقد خلقناكم ثم صورناكم**﴾ [3].

لأن المراد بالأول: أردنا إهلاكها، وبالثاني: خلقنا أصلكم، وهو آدم، ولا على التعقيب والترتيب تعاقبهما في نحو:

﴿**فخلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة**﴾[4].

مع قوله: ﴿**فإنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة**﴾[5]، لأن العطف بالفاء تعقيب لآخر الطور، والعطف بثم التفات إلى أول الطور.

**وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ**

**الإعراب:**

«**واخصص**» فعل أمر.

و«**بفاء**» متعلق باخصص.

و«**عطف**» مفعوله.

و«**ما**» مضاف إليه، وهو اسم موصول.

و«**ليس**» فعل ماض، واسمها مستتر فيها يعود إلى ما.

---

(١) سورة عبس آية (٢١-٢٢).

(٢) سورة الأعراف آية (٤).

(٣) سورة الأعراف آية (١١).

(٤) سورة المؤمنون آية (١٤).

(٥) سورة الحج آية (٥).

و«**صله**» خبرها، وجملة ليس ومعوليها صلة ما، والعائد مستتر في ليس.

و«**على الذي**» متعلق بعطف.

و«**استقر**» فعل ماض.

و«**أنه**» أن بالفتح حرف توكيد ومصدر، والهاء اسمها.

و«**الصله**» خبرها وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية باستقر، وجملة استقر وفاعله صلة الذي.

**الشرح:**

تختص الفاء بأنها تعطف على صلة الموصول لا يَصحُّ جعله صلة لخلوه عن العائد نحو: الّذي يَطيرُ فيغضب زيدٌ الذّباب، والذي يقوم أخوك فيغضب زيدٌ.

ولا يختص ذلك بالعطف على الصلة، بل يجيء مثله في العطف على كل جملة افتقرت إلى رابط كالخبر والحال والصفة، نحو: ﴿**ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة**﴾[1].

ونحو: جاء زيد يضحك فيغضب أخوك، ومررت برجل يضحك فيغضب زيد.

**بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلا ... يَكُونُ إلا غَايَةَ الَّذِي تَلا**

**الإعراب:**

«**بعضًا**» مفعول مقدم باعطف.

و«**بحتى**» متعلق باعطف.

و«**اعطف**» فعل أمر.

و«**على كل**» متعلق باعطف أيضًا.

«**ولا**» نافية.

و«**يكون**» مضارع كان الناقصة منفي بلا، واسمه مستتر فيه يعود إلى

---

(١) سورة الحج آية (٦٣).

بعضًا، قال المكودي: «ويحتمل أن يعود إلى المعطوف المفهوم من اعطف».

و«**إلا**» حرف استثناء تفرغ ما قبلها للعمل فيما بعدها.

و«**غاية**» خبر يكون.

و«**الذي**» مضاف إليه.

وجملة «**تلا**» صلة الذي، وجملة ولا يكون ...... إلخ في موضع الحال من المفعول على الاحتمال الأول، ومجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليل.

## الشرح:

لا يعطف بحتى إلا ما كان بعضًا مما قبلها نحو: قدم الجيش حتى امراؤهم. وكبعضه نحو: وصل الأمراء حتى ثملهم.

ويمتحن ذلك بصحة استثنائه مما قبلها بإلا، ولا يكون إلاّ غاية لما قبله، إما في القوة، وإما في الضعف نحو:

**قَتَلْنَاكُم حَتَّى الكُمأةَ فَإنكُم ... لَتَخْشَوْنَنَا حَتَّى بنينَا الأصَاغِرَا**[1]

**وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أيٍّ مُغْنِيَهْ**

**وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إنْ ... كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ**

## الإعراب:

«**وأم**» مبتدأ.

و«**بها**» متعلق باعطف.

وجملة «**اعطف**» من فعل الأمر وفاعله خبر المبتدأ ووقوع الطلب خبرًا

---

(١) البيت: من بحر الطويل.

المصادر: مغني اللبيب (١٢٧) ، (١٢٨)، همع الهوامع (١٣٦/٢)، الدرر اللوامع (١٨٨/٢)، منهج السالك (٩٧/٣).

روايته في الهمع هكذا:

قَهرْنَاكُم حَتَّى الكمأةَ فأنْتُم ... تَهابُونَنَا حَتَّى بنينَا الأَصَاغِرَا

عن المبتدأ فيه خلاف؛ ذهب الجمهور إلى الجواز وابن الأنباري وطائفة إلى المنع، ويحتمل أن يكون «أم» في موضع نصب بفعل محذوف يلائم المعنى يفسره اعطف المشتغل بضميرها.

و«**إثر**» بكسر الهمزة وسكون الثاء متعلق باعطف.

و«**همز**» مضاف إليه.

و«**التسويه**» مصدر سوى كالتزكية مصدر زكى مجرور بإضافة همز إليه.

و«**أو**» حرف عطف.

و«**همزة**» معطوف على همز.

و«**عن لفظ**» متعلق بمغنيه.

و«**أي**» بتشديد الياء والتنوين مضاف إليه.

و«**مغنيه**» نعت لهمزة.

وتقدير البيت: وأم اعطف بها إثر همزة التسوية وإثر همزة مغنية عن أي.

«**وربما**» حرف تقليل.

و«**أسقطت**» فعل ماض مبني للمفعول، والتاء فيه للتأنيث.

و«**الهمزة**» مرفوع على النيابة عن الفاعل.

«**إن**» حرف شرط.

و«**كان**» فعل الشرط.

و«**خفا**» بالقصر للضرورة اسم كان.

و«**المعنى**» مضاف إليه وأل خلف عن مضاف إليه على رأي.

و«**بحذفها**» قال المكودي: «متعلق بخفا» ا. هـــ والباء بمعنى مع.

وجملة «**أمن**» بالبناء للمفعول في موضع نصب خبر كان، وفي بعض النسخ بالبناء للفاعل.

وتقدير البيت: وربما حذفت الهمزة إن كان خفاء معناها مع حذفها مأمونًا، قال الشاطبي: «والألف واللام في الهمزة للعهد في الهمزة المذكورة مع أم المتصلة

وهي همزة التسوية، والهمزة الأخرى وأعاد ذكرها مفردة مع ذكر الهمزتين إما لأنهما في الأصل واحدة، وإما لعطفه إحداهما على الأخرى بأو» ا. هـ.

**الشرح:**

تنقسمُ أم إلى متصلة وإلى منفصلة، ويدل بالكلام على المتصلة وتُعرفُ بوقوعها بعد همزة التسوية، أو همزة بمعنى أي في أنه يطلب بها، وبأم التعيين إلا أن الواقعة بعد همزة التسوية، لا تعطف إلى الجمل، وأكثر ما تكون فعلية نحو: ﴿**سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم**﴾(١).

وقد تكون اسمية كقوله:

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكا … أَمَوْتِي نَاءٍ أَم هُوَ الآنَ وَاقِعُ(٢)

وتكون متغايرة نحو: ﴿**أدعوتموهم أم أنتم صامتون**﴾ (٣).

وأما الواقعة بعد همزة بمعنى أي فأكثر ما يعطف بها المفردات، ويكون المسئول عنه متأخرًا عن المتعاطفين نحو: ﴿**وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون**﴾ (٤).

أو متوسطًا بينهما نحو: ﴿**أأنتم أشد خلقًا أم السماء بناها**﴾ (٥).

وقد تعطف بها الجمل نحو:

................. … أهِي سِرت أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ (٦).

---

(١) سورة البقرة آية (٦)، وسورة يس آية (١٠).

(٢) أي لست أبالي بعد موتي أم وقوعه الآن. التصريح (١٤٢/٢).

قال الشيخ خالد الأزهري التصريح (١٤٢/٢): عقب ذكر هذا المثال: أي سواء عليكم دعاؤكم إياهم أم صمتكم أو بالعكس.

(٣) سورة الأعراف آية (١٩٣).

(٤) سورة الأنبياء آية (١٠٩).

(٥) سورة النازعات آية (٢٧).

(٦) البيت بتمامه كما في التصريح (١٤٣/٢):

فقمتُ لِلطيفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي … فَقُلْتُ أهي سِرْتُ أَمْ عَادني حُلمٌ

=

وقد تحذف الهمزة إذا أمن خفاء المعنى بحذفها.

فمنه في همزة التسوية قراءة بعضهم: ﴿أنذرهم﴾[1] على الإخبار.

ومنه في الأخرى قوله:

لَعَمْرُكَ لاَ أَدْرِي وإنْ كُنْتُ داريًا شعيثُ ابن سهم أم شعيثُ ابن مِنْقرِ [2]

---

= قائله: زياد بن حمل بفتح الحاء المهملة والميم، قال في التصريح: لأن الراجح كون هي الواقعة بعد الهمزة فاعلاً بفعل محذوف يفسره سرت؛ لأن همزة الاستفهام بالفعل أولى من حيث أن الاستفهام عما يشك فيه، وهو الأحوال لأنها متجددة.

البحر: البسيط.

المصادر: الخصائص (١/٣٠٥)، (٢/٣٣٠)، الخزانة (٢/٣٩١)، المغني (٤١، ٣٧٨، ٤٩)، ابن يعيش (٧/١٣٩)، الهمع (١/٦١، ٢/١٣٢)، الدرر (١/٣٧، ٢/١٧٥)، الأشموني (٣/١٠١)، الحماسة بشرح المرزوقي (١٣٩٦).

(١) سورة البقرة آية (٦).

(٢) قائله: الأسود بن يعفر، وقيل: للعين المنقري.

المصادر: الكتاب لسيبويه (١/٤٨٥)، البيان والتبيين (٤/٤١)، المقتضب (٣/٢٩٤)، الكامل (٣٨٠، ٣٥٧)، التصحيف والتحريف للعسكري (٤٩٤)، المحتسب (١/٥٠)، الضرائر (١٥٩)، التصريح (٢/١٤٣)، الهمع (٢/١٣٢)، الأشموني (٣/١٠١، ١٠٢).

قال البغدادي في خزانة الأدب (١١/١٢٨) رقم (٩٠٤): «أورده ابن هشام في بحث «أم» من «المغني» وقال: الأصل أشعيثٌ، الهمزة في أوله والتنوين في آخره، فحذفها للضرورة، والمعنى: ما أدري النسبين هو الصحيح. أقول: حكمه هنا بأن حذف الهمزة ضرورة ينافيه ما تقدم منه في بحث الألف من إطلاق جواز حذفها، تقدمت على «أم» أم لم تتقدم، وإنما اعتبره منونًا حذف تنوينه للضرورة لأنه أخبر عنه بابن، والعلم المنون إنما يحذف تنوينه إذا وصف بابن لا إذا أخبر عنه. ومن ثم يكتب ألف ابن أيضًا، وإن كان واقعًا بين علمين. قال ابن المُلا: «ويجوز أن يكون ممنوعًا من الصرف ولا ضرورة، باعتبار القبيلة، والإخبار عنه بابن لا يمنع ذلك لجواز رعاية التذكير والتأنيث باعتبارين». وقال البغدادي في الخزانة في موضع آخر (١١/١٢٦): قوله: «لعمري ما أدري» . لعمري: تستخدم في القسم. والدراية: علم يتخيل، وجملة ما أدري جواب القسم. وأدري: يتعدى لمفعولين، وهو هنا معلق بالاستفهام المقدر في قوله «شُعيثُ ابنُ سهمْ أم شعيثُ ابن مِنْقرٍ». وجملة «إن كنت =

وبانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدتْ بِهِ خَلَتْ

**الإعراب:**

«**وبانقطاع وبمعنى**» متعلقان بوفت.

و«**بل**» مضاف إليه.

و«**وفت**» بتخفيف الفاء فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير يعود على أم، والمراد وقت بالمعنيين.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**تك**» فعل الشرط مجزوم بإن، واسمها مستتر فيها.

---

=داريًا» اعتراضٌ بين أدري وبين معموله، وإن وصلية. فإن قلت: كيف ينفي الدراية عنه ثم يُثبتها له؟ قلت: اختلاف زمانهما نفي التناقض. وقال السيوطي في «شرح أبيات المغني» قوله: «وإن كنت» يحتمل أن تكون إن نافية، أي وما كنت داريًا، تأكيدًا للجملة قبلها، ويحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة، أي وإني كنت قبل ذلك من أهل الدراية والمعرفة حتى بدا ما ذكر، فسلبت الدراية، وهذا الاحتمال عندي أظهر. انتهى. قال البغدادي: قلت: أما الأوَل فبعيد مع أن الحمل على التأسيس خيرٌ من التأكيد. وأما الثاني فكان يلزمه أن يقول: لداريًا، باللام الفارقة. المعنى: قال السيرافي: يهجو هذه القبيلة، يقول: إنها لم تستقر على أب؛ لأن بعضًا يعزوها إلى منقر – وبعضا إلى سهم وسيأتي أنه اسم رجل لا قبيلة– وقال الأعلم: المعنى ما أدري: أشعيث من بني سهم أم هم من بني منقر، وشعيث حرّ من تميم، من بني منقر فجعلهم أدْعياء، وشك في كونهم منهم أو من بني سهم. وسهمٌ هنا: حر من قيس. انتهى. وصحَّف ابن الملا – في شرحه على المغني – سهمًا بغنم فقال: قال الأعلم: شعيث: حرٌّ من غنم. انتهى. شعيث في الموضعين بضم الشين المعجمة؛ وفتح العين المهملة وآخره ثاء مثلثة. قال أبو أحمد العسكري في كتابه: «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف». والأعلم: وروايته بالباء الموحدة تصحيف. ومِنْقَر – بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف – هو منقر بني عُبيد بالتصغير ابن مقاعَس ابن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، كذا في الجمهرة. قوله: وسهم : حيٌّ من قيس، أي من قيس عيلان، وهو سهم بن عمرو بن ثعلبة بن غنم بن قتيبة بن باهلة وينتهي نسبه إلى غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر.. إلخ.

و«**مما**» متعلق بخلت وما موصول اسمي.

وجملة «**قيدت**» بالبناء للمفعول صلة ما.

و«**به**» متعلق بقيدت.

وجملة «**خلت**» في موضع نصب خبر تك وجواب الشرط محذوف مع فوات شرط حذفه وهو مضي الشرط ضرورة قاله المكودي، والضمائر المستترة في تك وقيدت وخلت عائدة على أم المتقدمة فإن قلت: كيف يصح إعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة؟ قلت: هي عائدة على لفظها دون معناها كقولهم: عندي درهم ونصفه ا.هـ.

**الشرح:**

إذا خلت أم من القيد المذكور في المتصلة، وهو كونها واقعة بعد همزة ملفوظ بها، أو مقدرة دالة على ما ذكر فهي منقطعة، ويكون معناها الإضراب كمعنى بل.

ولا يطرد قول من جعلها مقدرة بل والهمزة لأنها وإن اقتضت الاستفهام في أكثر مجالها نحو: ﴿**أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون**﴾ [1] إلى آخرها فلا يصح حملها عليه في نحو: ﴿**أم هل تستوي الظلمات والنور**﴾[2].

ولا في نحو:

فَلَيْتَ سُليمى في المماتِ (....)[3]. هُنَالِكَ أمْ في جَنَّة (أم)[4] جَهَنَّم

إذا الاستفهام لا يدخل على الاستفهام.

---

(١) سورة الطور آية (٣٥).

(٢) سورة الرعد آية (١٦).

(٣) كلمة يستقبح ذكرها فتركناها تعففا وتأدبا وخوفًا من الله تعالى.

(٤) سقطت من المخطوطة وأثبتناها من التصريح (٢/١٤٤)، ولاحتياج السياق إليها.

البحر: الطويل.

المصادر: المقاصد النحوية (٣/١٤٣)، التصريح (٢/١٤٤)، منهج السالك (٣/١٠٥).

والبيت لا معنى للاستفهام فيه.

**خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي**

**الإعراب:**

((**خير**)) بكسر الياء المثناة من تحت مع التشديد فعل أمر من خير يخير.

و((**أبح قسم**)) بكسر الباء الموحدة في الأول والسين المشددة في الثاني فعلا أمر معطوفان على خير بإسقاط العاطف.

و((**بأو**)) متعلق بقسم وهو مطلوب أيضًا لخير وأبح من جهة المعنى على سبيل التنازع.

((**وأبهم واشكك**)) فعلا أمر معطوفان على ما قبلهما ومتعلقهما محذوف مماثل للمذكور المتقدم عليهما وإنما سلكنا هذا المسلك لامتناع التنازع في المتوسط عند الناظم والجمهور.

((**وإضراب**)) مبتدأ.

و((**بها**)) متعلق بإضراب وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة.

و((**أيضًا**)) مفعول مطلق.

وجملة ((**نمي**)) بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، قال الشاطبي: ((ومعنى نمي روي وأسند يقال نميت الحديث إذا أسندته ورفعته، أي روي هذا المعنى في أو عن العرب وعرف من كلامهم))، وقال المكودي: ((بمعنى نسب)).

**الشرح:**

ذكر لـــ ((أو)) ستة معان:

**الأول**: التخيير: نحو: ﴿**ففدية من صيام أو صدقة أو نسك**﴾(١).

**الثاني**: الإباحة: نحو: ﴿**ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن** .....﴾(٢) الآية.

---

(١) سورة البقرة آية (١٩٦).

(٢) سورة النور آية (٣١).

ولا يكونان إلا بعد طلب ملفوظ أو مقدرٍ كالمثالين.

والفرق بين التخيير والإباحة، أن المخير فيه مطلوب بعض أفراده، والمباح ما دون في جميعه.

**الثالث**: التقسيم: نحو: ﴿**فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون**﴾ (١).

**الرابع**: الإبهام: نحو: ﴿**وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين**﴾(٢).

**الخامس**: الشك نحو: ﴿**لبثت يومًا أو بعض يوم**﴾ (٣).

**السادس**: الإضراب نحو:

........................ وَصُورِهَا أَوْ أنتِ في العَيْنِ أَملحُ (٤).

---

(١) سورة الأعراف آية (٤).

(٢) سورة سبأ آية (٢٤).

(٣) سورة البقرة آية (٢٥٩).

(٤) صدره:

بَدتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحى ........................

قائله: ذو الرمة.

البحر: الطويل.

المصادر: معاني القرآن (٧٢/١)، المحتسب (٩٩/١)، الخصائص (٤٥٨/٢)، الأزهية (١٢٨)، الإنصاف (٤٧٨)، ملحقات ديوان ذي الرمة (٦٦٤)، خزانة الأدب (٦٥/١١) رقم (٨٩٥).

الشاهد فيه: قال البغدادي في الخزانة: «على أنّ «أو» فيه حرف استئناف للإضراب، ولا يحتمل أن تكون عاطفة؛ إذ لا يصحُّ قيام الجملة بعدها مقام قوله: «مثل قرن الشمس» كما هو في حق المعطوف». قال الفراء في «تفسير سورة البقرة»: العرب تجعل (أوْ) نسقًا، مفرقة لمعنى ما صلحت فيه أحد، كقولك: اضرب أحدهما زيدًا أو عمرًا، فإذا وقعت في كلام لا يُراد به أحدٌ، وإن صلحت جعلوها على جهة بل، كقولك في الكلام: اذهب إلى فلان أو دع فلا تبرح اليوم، فقد دلك هذا على أن الرجل قد رجع عن أمره الأول، وجعل أو في معنى بل، ومنه قول الله: ﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾ (الصافات: ١٤٧). وأنشدني بعض العرب:

بدت مثل قرن الشمس ............ البيت انتهى.

=

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

**الإعراب:**

**«وربما»** حرف تقليل.

---

وقال ابن جني في «المحتسب»: «أو هذه التي بمعنى أم المنقطعة، وكلتاهما بمعنى بل، موجودة في الكلام كثيرًا»، وإلى نحو هذا ذهب الفراء في قول ذي الرمة: بدت مثل قرن الشمس ............ البيت. قال: معناه بل أنت في العين أملحُ، وكذلك قال في قول الله: ﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾ قال: معناه بل يزيدون، وإن مذهبنا نحن في هذا غير هذا؛ فإن هذا طريقٌ مذهوب فيه على هذا الوجه انتهى. وأشار بقوله: «فإن هذا طريق مذهوب فيه» إلخ إلى ما قاله الشارح المحقق من أن «أو» في البيت والآية متمحضة للإضراب، لا يتصور معنى العطف فيهما لما ذكره. وفيه رد على ابن عصفور، في غفلته عن صحة العطف، فزعم أنها للشك، فقال: وزاد الكوفيون في معاني «أو» أن تكون بمعنى بل. واستدلوا عليه بقوله: بدت مثل قرن الشمس .. إلخ. قالوا: المعنى بل أنت، ولا مدخل للشك هنا. والصحيح أنها فيه للشك، ويكون المعنى أبدع، كأنه قال: لإفراط شبهها بقرن الشمس لا أدري هل هي مثلها أو أملح، وإذا خرج التشبيه مخرج الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه فيكون كقول ذي الرمة:

أيا ظَبيةَ الوَعساءِ بَيْنَ جُلاجل وبين النَّقا أأنت أم أم سالم.

[ديوان ذي الرمة (٦٢٢- الكتاب ١٦٨/٢)]. ألا ترى أن قوله: «أأنت أم أم سالم» أبلغ من أن يقول: هي كأم سالم؛ لأن الشك يقتضي إفراط الشبه حتى يلتبس أحد الشيئين بالآخر، وكذلك أيضًا استدلوا بقوله تعالى: ﴿إلى مائة ألف أو يزيدون﴾ قالوا: معناه بل يزيدون ولا يتصور أن تكون هنا للشك؛ لأن الشك من الله مستحيل.... إلخ. ثم قال: وقول الشاعر: «بدَتْ» بمعنى ظهرت، وفاعله ضمير الحبيبة، ومثل حالٌ من الضمير، ولا يستفيد من إضافته إلى المعرفة تعريفًا؛ لتوغله الإبهام. و«قرن الشمس» بفتح القاف، قال الجوهري: هو أعلاها، وأوّل ما يبدو منها في الطُّلوع، ولا يصحّ هنا المعنى الثاني: لقوله: «في رونق الضحى» . وقوله: «وصورتها» بالجر عطف على قرن. و«أملح» من ملح الشيء بالضم ملاحة أي بهج، وحسن منظره، فهو مليح، والأنثى مليحة. قال البغدادي: والبيت نسبه ابن جني إلى ذي الرمة، و لم أجده في ديوانه. والله أعلم.

و«**عاقبت**» فعل ماض، والتاء حرف تأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى أو.

و«**الواو**» مفعول عاقبت.

و«**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط منصوب بجوابه كما هو الأصح عند الأكثرين أو بشرطه على مقابل الأصح لا بعاقبت خلافًا للمكودي؛ لأن إذا الشرطية لا يعمل فيها متقدم باتفاق القولين.

و«**لم**» حرف نفي وجزم.

و«**يلف**» بضم الياء مضارع ألفى بمعنى وجد مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء.

و«**ذو**» بمعنى صاحب فاعل يلف.

و«**النطق**» مضاف إليه ومتعلقه محذوف.

و«**للبس**» متعلق بمنفذا.

و«**منفذا**» بفتح الفاء بمعنى طريقًا مفعول أول ليلف، ومفعوله الثاني محذوف.

والتقدير: إذا لم يجد صاحب النطق طريقًا للبس صحيحة في استعمالها بمعنى الواو، ويحتمل أن يكون للبس في موضع المفعول الثاني فيتعلق بمحذوف، أو أن ألفى لا ينصب إلا واحدًا وما أتى بعده منصوبًا، فعلى الحال كما ذهب إليه بعضهم، والمشهور الأول وعلى كل تقدير فجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

**الشرح:**

من معاني «أو» وقوعها موقع الواو الدالة على الجمع كقوله:

**حتىَّ خضبت بِمَا تحدرَ مِنْ دَمِي — أكناف سرجي أَوْ عنان لِجَامِي**

**وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ — فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وإِمَّا النَّائِيَهْ**

**الإعراب:**

«**ومثل**» خبر مقدم.

و«**أو**» مضاف إليه.

و«**في القصد**» متعلق بمثل لما فيها من معنى المماثلة.

و«**إما**» بكسر الهمزة وتشديد الميم مبتدأ مؤخر، وعكسه المكودي.

و«**الثانيه**» نعت إما.

و«**في نحو**» قال المكودي: «متعلق بفعل محذوف تقديره أعني» ا.هـ. ويجوز أن يكون في موضع الحال من الفاعل في الثانية، والتقدير: إما الثانية حال كونها كائنة في نحو كذا مثل أو في القصد أو متعلقًا بالثانية ونحو مضاف إلى قول محذوف.

و«**إما**» حرف تفصيل.

و«**ذي**» اسم إشارة للمؤنثة القريبة، قال المكودي: «مفعول بفعل محذوف».

والتقدير: خذ إما ذي أو مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير لك إما ذي. ا. هـ.

«**وإما النائية**» بمعنى البعيدة معطوف على إما ذي، قال الشاطبي: «وذي إشارة إلى القريبة والنائية البعيدة فكأنه قال إما القريبة وإما البعيدة» ا.هـ.

**الشرح:**

إما الثانية في نحو قولك: قام إما زيد وإمَّا عمرٌ، واضرب إمَّا زيدًا وإما عمرًا، مثل أو في الدلالة على الشك في الأوّل وعلى التخيير في الثاني.

وعدها الأكثرون من حروف العطف كالمصنف، والفارسي يقول: «العطف بالواو لملازمتها إياها، وإما تجردها عنها في قوله:

يَا ليتَها أُمَّنا شالَتْ نعامتُها أيما إِلى جنّةٍ أيمَا إلى نارِ[1]

---

(١) قائله: سعيد بن قرط، وقيل: الأحوص.

=

فشاذ عنده كما أبدلت الياء من ميمها الأولى شذوذًا»، وفتح همزتها لغة تميم، وبه روي البيت المذكور.

---

= البحر: البسيط.
المصادر: المحتسب (٤١/١)، (٢٨٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٥/٦)، خزانة الأدب (٤٣١/٤) بولاق، (٨٦/١١) رقم (٩٠٠) هارون، المقاصد النحوية (٤/ ١٥٣)، التصريح (١٤٦/٢)، همع الهوامع (١٣٥/٢)، الدرر اللوامع (١٨٢/٢)، منهج السالك (١٠٩/٣)، مغني اللبيب (٥٩، ٦٧).
الشاهد فيه: قال البغدادي في خزانة الأدب (٨٦/١١) رقم (٩٠٠) «على أن إمّا الثانية تلزم الواو، وربما ترد بلا واو، كهذا البيت، وهو غير غالب». ملاحظة: في المخطوطة «أيما» بدلاً «إما» في كلا الموضعين. قال الشارح: ويروى «أيما إلى جنة» وهو لغةٌ في إمَّا، وكذا أنشده أبو تمام في «الحماسة» وهو بفتح الهمزة وسكون الياء. وقال ابن جني في «إعراب الحماسة» : «قوله أيْما إلى جنّة، يدلُّ على أنّ إبدال الراء والنون ياءين في قيراط ودينار، ليس للكسرة، إنّما هو للإدغام، ألا ترى أنّ أيْمَا قد أبدل فيها من ميم إمَّا ولا كسرة قبلها. انتهى. وكذا ذكره ابن هشام في «المغني» قال: «وفي البيت شاهدٌ ثان، وهو فتح الهمزة، وثالث وهو الإبدال». انتهى. فيكون الإبدال من أمّا بفتح الهمزة. قال الدمامينيُّ في «المزج» عند قول ابن هشام: وقد تبدل ميمُها الأولى ياء، أي مع فتح الهمزة وكسرها كما نصَّ عليه غير واحد، لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا على الإبدال إلاّ مع فتح الهمزة. انتهى.
وقال المرادي في «شرح التسهيل» حُكي الإبدال مع كسر الهمزة وفتحها فمثاله مع الكسر قوله: يا ليتما أمّنا شالت نعامتها... البيت. ومع الفتح قول أبي القمقام:
تنفحها أيما شمالٌ عريةٌ وأيْما صبا جُنْحَ الظلامِ هُبوبُ.
رواه الفراء بالياء وفتح الهمزة.
اللغة: «يا ليتما أمَّنا» البيت، يا: حرف تنبيه، وأمَّنا بالنصب اسم ليت، وجملة: «شالت نعامتها» خبرها، و«شالت» : ارتفعت، «النعامة» قيل باطن القدم، وقيل: عظم الساق، وقوله: «شالت نعامته» : كنايةٌ عن الموت والهلاك؛ فإن من مات ارتفعت رجلاه، وانتكس رأسه وظهرت نعامة قدمه شائلة، وقيل: معناه ارتفعت جنازته. وفي الصحاح: النَّعامة: الخشبة المعترضة على الزرنوقين، ويقال للقوم إذا ارتحلوا عن منهلهم أو تفرقوا: شالت نعامتهم.

وَأَوْلِ لكِنْ نَفْيًا اوْ نَهْيًا وَ لا     نِدَاءً اوْ أَمْرًا أَوْ إثْبَاتًا تَلاَ

**الإعراب:**

«**وأول**» بكسر اللام فعل أمر من أولى يتعدى إلى اثنين وفاعله مستتر فيه.

و«**لكن**» مفعوله الأول.

و«**نفيًا**» مفعوله الثاني.

و«**أو**» حرف عطف وتخيير.

و«**نهيًا**» معطوف على نفيًا.

«**ولا**» مبتدأ.

و«**نداء**» مفعول مقدم بتلا.

و«**أو أمرا أو إثباتًا**» معطوفان على نداء.

وجملة «**تلا**» من الفعل والفاعل والمفعول وما عطف عليه خبر المبتدأ والعائد الضمير المستتر في تلا.

والتقدير: لا تلا نداء أو أمرًا أو إثباتًا، وهذه الجملة معطوفة على جملة أول من عطف الخبر على الإنشاء، وفيه خلاف ذهب الناظم في شرح التسهيل في باب المفعول معه إلى المنع، وأجازه الصفار وجماعة ا. هـ وإياك أن تظن أن لا معطوفة على لكن وأنها مفعول لأول كما هو ظاهر شرح المرادي.

**الشرح:**

لما فرغ من الكلام على أحكام الحروف المتبعة لفظًا ومعنى، أخذ في الكلام على القسم الثاني، وهو ما يتبع اللفظ خاصة فمنه «**لكنْ**» ، ولا يعطف بها إلا بعد النفي أو النهي نحو: مَا قَامَ زَيدٌ لَكِنْ عَمْرو، ولا تضرب زيدًا لكن عمرا.

فلو لم يتقدمها نفي كانت ابتدائية ولزم وقوع الجملة بعدها نحو: قام زيد لكن عمرو لم يقُم، ومن شرط كونها للعطف أن تكون غير مسبوقة بالواو، وأن يقع بعدها المفرد كما مثّل، فإن تقدمتها الواو نحو: ﴿**ما كان**

**محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله﴾** [1].

أو دخلت الجملة نحو: **﴿لكن الله يشهد بما أنزل إليك﴾**[2].

فهي حرف ابتداء، والواو قبلها استئناف، وعلى هذا فرسول الله منصوب؛ لأنه خبر كان محذوفة لا عطفًا على ما قبله بالواو، ولأن الواو لا يعطف بها المختلفان في الإثبات والنفي.

ومنه لا، ولا تكون عاطفة إلا إذا تقدمها هذا نحو: يَا ابْن أَخي لا ابْن عَمي، أو أمس نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا، أو خبرًا مثبتًا كجاء زيد لا عمرو.

**وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا**
**وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلَيْ**

**الإعراب:**

«**وبل**» مبتدأ.

و«**كلكن**» بالتخفيف خبره.

و«**بعد**» في موضع الحال من الضمير في المجرور قبله.

و«**مصحوبيها**» مضاف إليه، والهاء عائدة إلى لكن.

و«**كلم**» مجرور الكاف قول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف وقد مر مثله، ولم حرف نفي وجزم.

«**أكن**» فعل مضارع مجزوم بلم واسمه مستتر فيه.

و«**في مربع**» بفتح الباء الموحدة خبره.

و«**بل**» حرف عطف.

و«**تيها**» بفتح التاء المثناة فوق ثم ياء مثناة تحت ساكنة وبالمد على وزن صحراء مقصورة للضرورة معطوف على مربع، قال الشاطبي: «والمربع منزل

---

(١) سورة الأحزاب آية (٤٠).

(٢) سورة النساء آية (١٦٦).

القوم في الربيع خاصة، تقول: هذه مرابعنا ومصايفنا أي حيث نربع ونصيف والتيهاء ممدودة الفلاة التي يتاه فيها فلا يهتدى للخروج منها، والمعنى لم أكن في منزل أهل ربيع بل في بلد قفر لا أنيس فيها».

«**وانقل**» بضم القاف فعل أمر.

و«**بها للثان**» بحذف الياء اكتفاء بالكسرة متعلقان بانقل.

و«**حكم**» مفعول انقل.

و«**الأول**» مضاف إليه.

«**في الخبر**» متعلق بانقل.

و«**المثبت**» نعت مخصص للخبر.

و«**الأمر**» معطوف على الخبر.

و«**الجلي**» نعت كاشف للأمر.

**الشرح:**

إذا عطف ببل بعد مصحوب لكن الذي يُعطفُ بها بعدهما، وهما: النفي والنهي فهي مثلها في أنها توجب لما بعدها ما سلب عما قبلها مع بقاء ما قبلها على حكمه نحو: لم يقم زيد بل عمرو، ولا تضرب زيدًا بل عمرًا.

وإن عطف بها بعد خبر فتثبت، أو بعد أمر اقتضت نقل ذلك الحكمْ إلى الثاني، وسلبه عن الأول نحو: قام زيد بل عمرو، واضرب زيدًا بل عمرًا.

فإنما يستقيم كونها للإضراب في هذا دون الذي قبله.

**وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنفَصِلْ**
**أَوْ فَاصِلٍ مَّا وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

و«**على ضمير**» متعلق بعطف.

و«**رفع**» مضاف إليه.

و«**متصل**» نعت لضمير.

و«**عطفت**» بفتح التاء فعل الشرط.

و«**فافصل**» جواب الشرط ولكونه طلبًا دخلته الفاء.

و«**بالضمير**» متعلق بافصل.

و«**المنفصل**» نعت للضمير.

«**أو**» حرف عطف.

و«**فاصل**» معطوف على الضمير المجرور بالباء.

و«**ما**» بقلب التنوين ميمًا وإدغامها في الميم اسم نكرة في موضع جر نعت لفاصل بمعنى أي فاصل كان، وجوز المكودي أن تكون ما زائدة.

و«**بلا فصل**» متعلق بيرد ولا زائدة بين الجار والمجرور، أو اسم بمعنى غير نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف.

و«**يرد**» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى العطف على ضمير الرفع المتصل.

و«**في النظم**» متعلق بيرد قاله المكودي، فعلى هذا يرد اكتنفه متعلقاه ويجوز أن يكون حالاً من فاعل يرد متعلقًا بمحذوف مشيًا على القاعدة المشهورة من أن الجار والمجرورة بعد المعرفة المحضة حال.

و«**فاشيًا**» على هذا حال ثانية من فاعل يرد إن قلنا بالترادف وإلا فمن ضمير الظرف.

«**وضعفه**» مفعول مقدم باعتقد.

و«**اعتقد**» فعل أمر.

**الشرح:**

العطف على الضمائر، والظواهر المُنفصلة، وضمائر النصب المتصلة لا يتقيد بشرط، وأما العطف على ضمائر الرفع المتصلة، وضمائر الجر فمقيد بما ذكره المصنف، فأما ضمير الرفع المتصل والمستتر فلا يجوز العطف عليه إلا

بالفصل بالضمير المنفصل المذكور للمعطوف عليه نحو: ﴿**لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين**﴾ (١).

و﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾ (٢).

أو بفاصل غيره إما بين حرف العطف، والمعطوف عليه نحو: ﴿**يدخلونها ومن صلح**﴾(٣).

وإما بين حرف العطف، والمعطوف نحو: ﴿**ما أشركنا ولا آباؤنا**﴾ (٤).

وقد يرد بلا فصل إلا أنه ضعيف، وقد ورد منه في الحديث: «**كُنْتُ وَأَبُو بَكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر**» (٥).

ويكثر في الشعر نحو:

قُلْتُ إِذا أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ........................ (٦).

---

(١) سورة الأنبياء آية (٥٤).

(٢) سورة البقرة آية (٣٥).

(٣) سورة الرعد آية (٢٣).

(٤) سورة الأنعام آية (١٤٨).

(٥) الحديث: صحيح، أخرجه البخاري (١٢/٥ ط الشعب).

(٦) عجزه:

........................ كَنِعاجِ الْفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلا.

قائله: عمر بن أبي ربيعة.

البحر: الخفيف.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٣٩٠/١)بولاق (٣٧٩/٢ هارون)، الإنصاف (٤٧٥، ٤٧٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٣، ٧٦)، المقاصد النحوية (١٦١/٤)، منهج السالك (٣/ ١١٤)، ملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة (٤٩٠)، الخصائص (٣٨٦/٢).

اللغة: «زهر» جمع زهراء، وهي المرأة الحسناء البيضاء، وتقول: زهر الرجل – من باب فرحٍ – إذا أشرق وجهه وابيضَّ. «تهادى» أصله تتهادى بتاءين فحذفت إحداهما تخفيفاً، ومعناه: تتمايل، وتتمايس، وتتبختر. «نعاج» جمع نعجة، والمراد بها هنا بقر الوحش. «الفلا» الصحراء.«تعسفن» أخذن على غير الطريق، وملن عن الجادة.

=

وقوله [1]:

رَامَ الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأبٌ لَهُ لِينَا لاَ

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِمًا قَدْ جُعِلاَ

وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمًا إذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

**الإعراب:**

«**وعود**» بفتح العين مبتدأ.

و«**خافض**» مضاف إليه.

و«**لدى**» بمعنى عند متعلق بعود.

و«**عطف**» مضاف إليه.

و«**على ضمير**» متعلق بعطف.

و«**خفض**» مضاف إليه

و«**لازما**» مفعول ثان لجعل مقدم عليه.

---

= الإعراب: «قلت» فعل وفاعل. «إذا» ظرف متعلق به. «أقبلت» فعل ماض، والتاء للتأنيث،وفاعله ضمير مستتر فيه. «وزهر» معطوف على الضمير المستتر. «تهادى» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه. والجملة في محل نصب حال من فاعل أقبلت. «كنعاج» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل أقبلت. «الفلا» مضاف إليه. «تعسفن» فعل ماض، ونون النسوة فاعل. والجملة في محل نصب حال من نعاج. «رملاً» نصب على نزع الخافض.

الشاهد فيه: قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المستتر المرفوع بالفاعلية من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل أو بغيره، وذلك ضعيف عند جمهور العلماء، وقد نص سيبويه على ما قلته [الكتاب (٢/٣٧٩) هارون].

(١) قائله: جرير بن عطية يهجو الأخطل.

وفي رواية: «وَرَجَا» بدلاً من «رَامَ» .

البحر: الكامل.

المصادر:الإنصاف (٤٧٦)، المقرب (٥٠)، المقاصد النحوية (٤/١٦٠)، التصريح (٢/١٥١)، الهمع (٢/١٣٨)، الدرر اللوامع (٢/١٩١)، منهج السالك (٣/١١٤)، ديوانه (٤٥١).

و«**قد**» حرف تحقيق.

و«**جعلا**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مفعوله الأول مستتر فيه يعود إلى عود خافض، والألف فيه للإطلاق، وجملة قد جعلا ومفعوليه في موضع خبر عود.

وتقدير البيت: وعود خافض عند عطف على ضمير خفض قد جعل لازمًا.

و«**ليس**» فعل ماض واسمها مستتر فيها يعود إلى عود خافض.

«**عندي**» عند ظرف مكان متعلق بلازما، والياء مضاف إليه.

و«**لازمًا**» خبر ليس.

و«**إذ**» أداة تعليل وهل هي اسم أو حرف قولان.

و«**قد**» حرف تحقيق.

و«**أتى**» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

و«**في النظم**» متعلق بمثبتا.

«**والنثر**» معطوف على النظم.

و«**الصحيح**» نعت للنثر ولا يبعد أن يعود إلى النظم أيضًا؛ لأن فعيلاً يوصف به المفرد والمثنى والمجموع؛ ولأن الصفة المتأخرة عن مفردات تعود إلى الجميع أو من الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه.

و«**مثبتًا**» بفتح الباء اسم مفعول منصوب على الحال من فاعل أتى، والتقدير: وليس عود الخافض لازمًا عندي إذ قد أتى عطفه على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض مثبتًا في النظم الصحيح والنثر الصحيح، والمراد بالنثر الصحيح القرآن العظيم وبالنظم الصحيح نظم فصحاء العرب لا نظم المولدين.

**الشرح:**

أكثر النحاة يشترط في جواز العطف على الضمير المجرور إعادة الخافض للمعطوف عليه سواء كان اسمًا نحو: ﴿**يَا لَيْتَ بَيْنِي وبَيْنَكَ**﴾ (١).

أو حرفًا نحو: ﴿**وباركنا عليه وعلى إسحاق**﴾ (٢).

وليس ذلك بلازم عند المصنف موافقة للأخفش لصحة النقل به دون ذلك نثرًا ونظمًا.

أما النثر: فكقراءة غير واحدٍ: ﴿**الذي تساءلون به والأرحام**﴾(٣).

ومن كلامهم: ما فيها غيره وفرسه.

وليس منه: ﴿**وكفر به والمسجد الحرام**﴾(٤).

بل الصواب أنه عطف على سبيل التطابق.

قوله:﴿**إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام**﴾(٥).

وأما النظم فكثير نحو:

...................... فَاذْهَبْ فَما بِكَ وَالأيَّامِ مِنْ عَجَبٍ(٦)

---

(١) سورة الزخرف آية (٣٨).

(٢) سورة الصافات آية (١١٣).

(٣) سورة النساء آية (١).

قال الفراء في [معاني القرآن (١/٢٥٢)]: فنصب الأرحام، يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها.

(٤) سورة البقرة آية (٢١٧).

(٥) سورة الحج آية (٢٥).

(٦) صدره

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا ......................

البحر: البسيط.

المصادر: الكتاب لسيبويه (١/٣٩٢) بولاق، الإنصاف (٤٦٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٧٨، ٧٩)، المقرب (٥٠)، خزانة الأدب (٢/٣٣٨) بولاق، المقاصد =

وقوله:

.................... وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ(1)

---

= النحوية (٤/١٦٣)، همع الهوامع (١/١٢٠، ٢/١٣٩)، الدرر اللوامع (١/٩٠، ٢/١٩٢)، منهج السالك (٣/١١٥)، الكامل للمبرد (٤٥١).

اللغة: ((قربت)) أخذت، وشرعت ويؤيده رواية الكوفيين في مكانه. فاليوم أنشأت، وفي بعض النسخ ((قربت)) . ((تهجونا)) تسبنا.

المعنى: قد شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا، فإن فعلت ذلك فاذهب فليس لك غريبًا منا؛ لأنك أهله، وليس عجيبًا من هذا الزمان الذي فسد كل من فيه.

الإعراب: ((قربت)) فعل ماض دال على الشروع، والتاء اسمه. ((تهجونا)) فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، ونا: مفعول. والجملة في محل نصب خبر قربت. ((وتشتمنا)) عطف على تهجونا. ((فاذهب)) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي: إن تفعل ذلك فاذهب..... إلخ. ((اذهب)) : فعل أمر، وفاعله مستتر فيه. ((فما)) الفاء للتعليل، ما: نافية. ((بك)) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. و((الأيام)) معطوف على الكاف المجرور بالباء. ((من)) زائدة. ((عجب)) مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: ((بك والأيام)) حيث عطف قوله: ((الأيام)) على الضمير المجرور بالتاء – وهو الكاف – من غير إعادة الجار، وهو مختار المصنف. وذكر سيبويه هذا البيت في الكتاب (٢/٣٨٣) وقال: هذا باب: ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل، وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه.

(١) صدره:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا..........

قائله: مسكين الدرامي.

البحر: الطويل.

المصادر: الإنصاف (٤٦٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٧٩)، المقاصد النحوية (٣/ ١٦٤)، منهج السالك (٣/١١٥)، الحيوان للجاحظ (٦/٤٩٤)، ديوانه (٢٤٧)، معاني القرآن للفراء (١/٢٥٣).

اللغة: ((السواري)) عنى بها أعناق الرجال. والسارية: الأسطوانة من أساطين البيوت. ونحوها. ((التنائف))، جمع تنوفة، وهي المفازة. وهذه مبالغة ظاهرة أن يجعل ما بين أعناقهم وكعوبهم تنائف. [الحيوان للجاحظ (٦/٤٩٤)]، وفي معاني القرآن للفراء =

**وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ     وَالوَاوُ إِذْ لا لَبْسَ وَهْيَ انفَرَدَتْ**
**بعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي     مَعْمُولُــهُ دفــعًا لِوَهْــمٍ اتُّقــي**

**الإعراب:**

«**والفاء**» مبتدأ.

وجملة «**قد تحذف**» بالبناء للمفعول خبره.

و«**مع**» متعلق بتحذف.

و«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه.

وجملة «**عطفت**» صلة ما والعائد محذوف.

«**والواو**» مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الأول عليه، ويحتمل أن يكون معطوفًا على الضمير المستتر في تحذف لوجود الفصل بالظرف قال المكودي: «ويجوز أن يكون معطوفًا على الفاء».

و«**إذ**» بسكون الذال المعجمة متعلق بتحذف.

و«**لا**» نافية للجنس.

و«**لبس**» بسكون الموحدة اسم لا مبني معها على الفتح، وخبرها محذوف، والتقدير: والفاء قد تحذف مع الذي عطفته والواو كذلك إذ لا لبس هناك.

«**وهي**» مبتدأ والضمير للواو.

وجملة «**انفردت**» خبره.

«**بعطف**» متعلق بانفردت.

و«**عامل**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

و«**مزال**» بضم الميم نعت لعامل.

---

= (٢٥٣/١)، الغوط: المطمئن من الأرض. النفانف جمع النفنف، وهو الهواء بين الشيئين. والبيت كناية عن طول قامتهم.

وجملة «**قد بقي معموله**» من الفعل والفاعل نعت بعد نعت لعامل أو حال منه.

و«**دفعًا**» مفعول لأجله.

و«**لوهم**» متعلق بدفعا.

وجملة «**اتقي**» بالبناء للمفعول نعت لوهم والعائد من الصفة إلى الموصوف الضمير المستتر في اتقي المرفوع على النيابة عن الفاعل.

**الشرح:**

تختص الفاء والواو من بين حروف العطف بجواز حذفهما مع التابع الذي عطفاه إذا كان المرادُ ظاهرًا مع حذفه.

منه مع الفاء: ﴿**أن اضرب بعصاك البحر فانفلق**﴾ [1].

ومنه مع الواو قولهم: «**رَاكِبُ النَّاقَة طَلِيحَان**».

تقدير الأول: فضربه معطوف على أوحينا.

وتقدير الثاني: راكب الناقة والناقة.

وتنفرد الواو بعطفها لعامل قد حذف وبقي معموله دليلاً عليه سواء كان المعمول مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا نحو: ﴿**اسكن أنت وزوجك**﴾[2]. و ﴿**تبوءوا الدار والإيمان**﴾[3].

وكقولهم: «ماكل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة»[4].

---

(١) سورة الشعراء آية (٦٣).

(٢) سورة البقرة آية (٣٥).

(٣) سورة الحشر آية (٩).

(٤) ذكر هذا القول سيبويه في الكتاب (٦٥/١) هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله وعقب عليه قائلا: «وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت كل فقلت: ولا كل بيضاء».

توثيق القول: انظر المراجع الآتية: الأصول لابن السراج (٧٤/٢)، علل النحو لابن الوراق (٢٦١ باب: ما)، المستقصى للزمخشري (٣٢٨/٢)، الفاخر للضبي (١٩٥)، مجمع الأمثال للميداني (١٥٦/٢)، الأمالي النحوية (٤٦/١).

تقدير الأول: ولتسكن زوجك.

وتقدير الثاني: وآثروا الإيمان.

وتقدير الثالث: ولاكل بيضاء.

والحاصل على تقدير المعمول في ذلك رفع وهم في الكلام إما من جهة اللفظ لتقدير إسناد الفعل إلى الظاهر في المثال الأول، ولامتناع العطف على معمولي عاملين في الثالث.

وإما من جهة المعنى لعدم صحة نسبة التبوء إلى الإيمان في الثاني، وإنما تتبوأ المنازل.

**وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الفعْلِ يَصِحُ**

**الإعراب:**

«**وحذف**» مفعول مقدم باستبح.

و «**متبوع**» مضاف إليه.

وجملة «**بدا**» بالدال المهملة بمعنى ظهر نعت لمتبوع.

و «**هنا**» متعلق ببدا.

و «**استبح**» فعل أمر وفاعل.

«**وعطفك**» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله.

و «**الفعل**» مفعوله.

و «**على الفعل**» متعلق به.

وجملة «**يصح**» بالصاد المهملة خبر المبتدأ.

**الشرح:**

كما يحذف المعطوف بالفاء أو الواو يحذف المعطوف عليه بهما وهو المتبوع فمنه قبل الفاء ما سبق من قوله: ﴿**أن اضرب بعصاك البحر فانفلق**﴾[1].

---

(١) سورة الشعراء آية (٦٣).

فإن المحذوف كما هو معطوف فهو معطوف عليه.

ومنه قبل الواو قولك بلى وزيد لمن قال: ما جاء عمرو تقديره: بلى جاء عمرو وزيدٌ، كما يعطف الاسم على الاسم يصح عطف الفعل على الفعل، سواء اتحدت صيغتهما نحو: ﴿**وإن تؤمنوا وتتقوا**﴾[1]، و«**اسمعوا وأطيعوا**»[2]، ﴿**سمعنا وأطعنا**﴾[3]، ونحوه كثير، أو اختلفت مع اتحاد الزمان نحو: ﴿**يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار**﴾[4]، ﴿**إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا**﴾[5].

**وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ ... وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاً**

**الإعراب:**

«**واعطف**» فعل أمر وفاعل.

و «**على اسم**» متعلق باعطف.

و «**شبه**» بالجر نعت لاسم.

و «**فعل**» مضاف إليه.

و «**فعلا**» مفعول اعطف.

والتقدير: واعطف فعلا على اسم شبه فعل.

---

(١) سورة آل عمران آية (١٧٩).

(٢) الحديث صحيح.

جزء من حديث أخرجه البخاري: [١٠-كتاب الأذان]،[٥٦-باب: إمامة المفتون والمبتدع (٦٩٦)]،[٩٣-كتاب: الأحكام]،[٤-باب: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية (٧١٤٢)]، [ابن ماجه (٣/٣٩٥ بتحقيقي)]، [٢٤-كتاب: الجهاد [٣٩-باب: طاعة الإمام (٢٨٦٠)].

(٣) سورة البقرة آية (٢٨٥).

(٤) سورة هود آية (٩٨).

(٥) سورة الفرقان آية (١٠).

و «**عكسا**» مفعول مقدم باستعمل.

«**استعمل**» فعل أمر وفاعل.

و «**تجده**» مضارع وجد المتعدي لاثنين مجزوم في جواب الأمر، إما بنفس الأمر أو على أنه جواب لشرط محذوف على الخلاف، وفاعله مستتر فيه وجوبا، والهاء المتصلة به مفعوله الأول.

و «**سهلا**» مفعوله الثاني.

**الشرح:**

يعطف الفعل أيضا على الاسم المشبه له في المعنى نحو: ﴿**فالمغيرات صبحا فأثرن به**﴾[1].

﴿**أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن**﴾[2].

ومنه:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ........................[3]

---

(١) سورة العاديات آية (٣، ٤).

(٢) سورة الملك آية (١٩).

(٣) وعجزه:

........................ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

قائله: ميسون بنت بحدل زوجة معاوية بن أبي سفيان ﷺ

البحر: الوافر.

المصادر: الكتاب (١/٤٢٦)، المقتضب (٢/٢٧)، الجمل للزجاجي (١٩٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٧/٢٥)، المحتسب (١/٣٢٦)، أمالي ابن الشجري (١/٢٨٠)، خزانة الأدب (٣/٥٩٢، ٦٢١ بولاق)، المقاصد النحوية (٤/٣٩٧)، التصريح (٢/٢٤٤)، الدرر اللوامع (٢/١٠)، منهج السالك (٣/٣١٣).

الإعراب: «للبس» اللام لام الابتداء، لبس: مبتدأ، ولبس مضاف، و «عباءة»: مضاف إليه، «وتقر» الواو عاطفة، «تقر»: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا =

وعكس ذلك، وهو عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل مستعمل نحو: ﴿يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي﴾[1].

وكقوله:

.......................      أُمّ صـــبي قـــد صبى أو دارج[2]

---

=

بعد واو العطف، «عيني» عين: فاعل تقر، وياء المتكلم مضاف إليه، «أحب» خبر المبتدأ، «إليَّ» جار ومجرور متعلق بأحب، «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضا، ولبس مضاف، والشفوف مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله تقر: بأن المضمرة جوازًا بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو قوله: لبس: وهذا الإضمار جائز لا واجب، يعني أنه يجوز لك أن تقول: ولبس عباءة وأن تقر عيني، وإذا كان الاسم السابق مقدرا بالفعل لم يجز نصب المضارع بعد الواو، والاسم الذي يقدر بالفعل هو الوصف الصريح المقترن بأل، نحو: الحاضر فيحصل لي السرور أخي، فإن قولك الحاضر في تقدير قولك: الذي يحضر فلا يجوز نصب المضارع الذي بعده وهو يحصل. يقول الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في شرح شذور الذهب (ص٣٨٢) الشاهد رقم ١٥٦: «إن السابق على الواو أو الفاء إما أن يكون اسما صريحا، وإما أن يكون اسما غير صريح بل هو فعل في تأويل الاسم، نحو قولك: ما تأتينا فتحدثنا، فإن هذا الكلام في تأويل قولك: ما يكون منك إتيان فحديث، فإن كان اسما صريحا، فإما أن يكون خالصًا من التقدير بالفعل-وهو المصدر-وإما أن يكون مقدرًا بالفعل-وهو الوصف المقرون بأل-فإن كان الاسم السابق غير صريح فإضمار أن المصدرية بعده واجب، ولابد حينئذ من تقدم نفي أو طلب، وإن كان الاسم السابق صريحا، وكان مع ذلك خالصًا من التقدير بالفعل فإضمار أن المصدرية بعده جائز، وإن كان الاسم السابق صريحًا، وكان مع ذلك مقدرًا بالفعل، فإضمار أن المصدرية بعده ممتنع.

(١) سورة الأنعام آية (٩٥).

(٢) صدره:

يـــا رب بيضـــاء مـــن العواهج      .......................

## البـــدل

**التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلاً**

**الإعراب:**

«**التابع**» مبتدأ أول.

و «**المقصود**» نعت التابع وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل.

و «**بالحكم**» متعلق بالمقصود. اهـــ

و «**بلا واسطة**» قال المكودي: «متعلق بالمقصود»، وقال الشاطبي: «في موضع الحال من ضمير المقصود». اهـــ

«**هو**» مبتدأ ثان.

و «**المسمى**» خبره وهو اسم مفعول من سمى المتعدي لاثنين ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل.

و «**بدلا**» مفعوله الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بمعناه بفتح الدال لغة العوض.

**الشرح:**

هذا حدُّ البدل[1].

«**فالتابع**» جنس، يشمل الكل[2]، والمقصود «**بالحكم**» مخرج للنعت، والتوكيد، وعطف البيان؛ إذ هي تكملة للمقصود وللمسبوق بلا ولكن وبل في غير الإيجاب؛ إذ هو غير مقصود بالحكم.

---

(١) لتعريف البدل لغويًا. انظر: المصباح المنير(١/٥٤ بدل) القاموس المحيط (٣/٣٤٣)، لسان العرب (١/٢٣١)، مقاييس اللغة (١/٢١٠).

(٢) لتعريف البدل عند النحاة. انظر: الإيضاح (١/٤٤٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٦٦).

وكونه «**بلا واسطة**» مخرج للمسبوق ببل بعد الإيجاب نحو: جاء زيد بل عمرو، فإنه تابع مقصود بالحكم لكن بواسطة حرف العطف.

**مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كمَعْطُوفٍ بِبَلْ**
**وَذَا للاضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ وَدُونَ قَصْد غَلَطٌ به سُلِبْ**
**كَزُرْهُ خَالِدًا وَقَبِّلْهُ الْيَدَا وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى**

**الإعراب:**

«**مطابقًا**» بكسر الباء مفعول ثان ليلفى مقدم عليه.

و «**أو بعضا أو ما**» معطوفان على مطابقًا وما موصول اسمي.

وجملة «**يشتمل**» صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر في يشتمل المرفوع على الفاعلية.

و «**عليه**» متعلق بيشتمل، والضمير في يشتمل عائد على البدل والضمير في عليه عائد إلى المبدل منه وهذا بناء على القول بأن الثاني مشتمل على الأول. قال الشاطبي: ولم يرتضه في التسهيل وأما على القول بأن الأول هو المشتمل على الثاني فالضمير في يشتمل عائد على المبدل منه وفي عليه ضمير يعود على ما، وثم مذهب ثالث وهو أن العامل هو المشتمل على البدل بمعنى أن معنى العامل متعلق به وإن تعلق في اللفظ بغيره قال الشاطبي: وهذا المذهب لا يحتمله كلام الناظم وحمل في التوضيح كلام الناظم على هذا الثالث.

و «**يلفى**» بالبناء للمفعول مضارع ألفى المتعدي لاثنين ونائب الفاعل مفعوله الأول مستتر فيه يعود إلى البدل وتقدم مفعوله الثاني عليه.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**كمعطوف**» الكاف هنا اسم بمعنى مثل معطوف على ما قبلها ومعطوف مجرور بالكاف جر المضاف للمضاف إليه.

و «**ببل**» متعلق بمعطوف.

**وتقدير البيت:** يلفى البدل مطابقًا أو بعضًا أو الذي يشتمل عليه أو

مثل معطوف ببل وأو فيهن للتقسيم.

«**وذا**» اسم إشارة يعود إلى مثل المعطوف ببل في محل نصب على المفعولية باعز.

و «**للاضراب**» متعلق باعز.

و «**اعز**» بالعين المهملة والزاي المضمومة فعل أمر من عزا يعزو إذا نسب.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**قصدا**» مفعول مقدم بصحب ومتعلقه محذوف.

و «**صحب**» بكسر الحاء فعل الشرط وجوابه محذوف والتقدير اعز هذا البدل الشبيه بالمعطوف ببل للإضراب أن صحب قصدا للمتبوع.

«**ودون قصد**» قال المكودي في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه أي وإن صحب البدل المتبوع حال كونه دون قصد.

و «**غلط**» خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي هو بدل غلط.

و «**به سلب**» صفة غلط ومفعول سلب ضمير عائد إلى الحكم المفهوم من الكلام.

والتقدير: وإن صحب البدل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع دون الثاني.

«**كزره**» الكاف جارة لمحذوف وزره فعل أمر وفاعله مستتر فيه والهاء مفعوله.

و «**خالدًا**» بدل من الهاء في زره بدل مطابق.

«**وقبله**» من التقبيل فعل أمر وفاعل ومفعول.

«**اليدا**» بدل من المفعول بدل بعض من كل والألف فيه للإطلاق والعائد محذوف تقديره منه لأن بدل البعض والاشتمال لابد من احتوائهما على ضمير يعود إلى المبدل منه.

«**واعرفه**» فعل أمر وفاعل ومفعول.

و «**حقه**» بدل اشتمال من الهاء والضمائر المنصوبة لخالد، فخالد مشتمل على الحق ومأمور بزيارته وتقبيل يده وعرفان حقه.

«**وخذ نبلا**» فعل أمر وفاعل ومفعول.

و «**مدى**» بدل من نبلا بدل إضراب أو غلط بحسب قصد الأول أو عدمه والنبل اسم جمع للسهم والمدى جمع مدية وهي السكين.

**الشرح:**

قسم البدل إلى خمسة أقسام:

١- بدل المطابقة، وهو المسمى بدل الكل من الكل.

٢- وبدل الشيء من الشيء، وهو أن يكون الثاني هو الأول في المعنى، ومثله تقول: زره خالدًا، فإن خالدًا والضمير مدلولهما واحد، ومثله: ﴿**لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة**﴾[1].

وسماه بدل المطابقة ليحسن إطلاقه على نحو: ﴿**صراط العزيز الحميد الله**﴾[2]، على قراءة من جر اسم الله.

**الثاني:** بدل البعض من الكل: وهو ما كان المبدل فيه جزءًا من المبدل منه قل ذلك الجزء أو كثر، ومثله المصنف بقوله: «**وقبله اليدا**».

---

(١) سورة العلق آية (١٥).

(٢) سورة إبراهيم آية (١).

قال الفراء في معاني القرآن (٦٧/١): لفظ الجلالة: يخفض في الإعراب ويرفع الخفض على أن تتبعه الحميد، والرفع على الاستئناف لانفصاله من الآية. وقال أبو البقاء العكبري في التبيان (٧٦٢/٢): قوله تعالى: ﴿الله الذي﴾ يقرأ بالجر على البدل، وبالرفع على ثلاثة أوجه: أحدها: على الابتداء، وما بعده الخبر. والثاني: على الخبر، والمبتدأ محذوف، أي هو الله، والذي صفة. والثالث: هو مبتدأ، والذي صفته، والخبر محذوف، تقديره: الله الذي له ما في السموات وما في الأرض العزيز الحميد، وحذف لتقدم ذكره.

ومثله: ﴿**قم الليل إلا قليلا نصفه**﴾[1].

- ولابد من اتصاله بضمير يعود على المبدل منه إما ظاهرًا كما مثل، وإما مقدرًا نحو: ﴿**ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا**﴾[2]. أي منهم.

**الثالث**: بدل الاشتمال: وهو أن يبدل شيء من شيء مشتمل عليه لا بطريق البعضية، ولكن بطريق الاحتمال نحو: أعجبني زيد علمه.

ومثله المصنف بقوله: «**واعرفه حقه**».

ومنه: سرق زيد ثوبه[3]، وحكمه في الضمير حكم بدل البعض، قال تعالى: ﴿**يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه**﴾[4].

**الرابع**: البدل المباين لما قبله، وهو مراده بقوله: «**أو كمعطوف ببل**» وهو منقسم إلى قسمين:

**أحدهما**: بدل الإضراب: وهو ما كان كل منهما مقصودًا للمتكلم إلا أنه أضرب عن الأول، ويسمى بدل البداء.

**الثاني**: بدل الغلط، وهو ما لم يكن الأول فيه مقصودًا للمتكلم، ولكن سبق اللسان إليه[5].

وتمثيل المصنف بقوله: «**وخذ نبلا مدى**» يحتملها باعتبار تقدير القصد وعدمه، ثم بدل الغلط بعضهم يطلق عليه «**بدل النسيان**».

وبعضهم يفرق بينهما فيجعل بدل النسيان قسمًا سادسًا، ويفرق بينه وبين الغلط بأن الغلط ما سبق إليه اللسان، ولم يقصد والنسيان ما قصد ذكره

---

(١) سورة المزمل آية (٢).

(٢) سورة آل عمران آية (٩٧).

(٣) المطول على التلخيص (٩٩)، شرح الزوزني على لباب الإعراب (١٠٦٨/٣).

(٤) سورة البقرة آية (٢١٧).

(٥) انظر: الكتاب (٤٣٩/١)، الأصول (٤٨/٢)، شرح اللباب (١٠٦٩/٣).

إلا أنه تبين له بعد ذلك فساد ذكره.

فالنسيان متعلق بالقلب، والغلط باللسان، لكن إذا سلم هذا عسر الفرق بين بدل النسيان وبدل الإضراب.

**وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ تُبْدِلْهُ، إلاَّ مَا إحاطَةً جَلا**
**أَوِ اقْتَضى بَعْضًا أَوِ اشْتِمَالا كإنَّكَ ابْتِهَاجَــكَ اسْتَمَالا**

**الإعراب:**

«**ومن ضمير**» متعلق بتبدله.

و «**الحاضر**» مضاف إليه.

و «**الظاهر**» منصوب بفعل مضمر يفسره تبدله على تقدير حال محذوفة.

و «**لا**» ناهية.

و «**تبدله**» مجزوم بلا الناهية والهاء راجعة إلى الظاهر.

و «**إلا**» حرف استثناء.

و «**ما**» موصول اسمي في محل نصب بإلا على الاستثناء أو على البدل من المفعول لتقدم شبه النفي على المستثنى منه.

و «**إحاطة**» مفعول مقدم بجلا.

وجملة «**جلا**» بمعنى أظهر صلة ما والعائد إليها فاعل جلا المستتر فيه.

«**أو**» حرف عطف وتقسيم.

و «**اقتضى**» معطوف على جلا وفاعله مستتر فيه يعود إلى ما.

و «**بعضا**» مفعوله.

و «**أو اشتمالا**» معطوف على بعضا.

**والتقدير**: ولا تبدل الظاهر مطلقا من ضمير الحاضر إلا الظاهر الذي جلا إحاطة أو اقتضى بعضًا أو اشتمالاً.

و «**كأنك**» الكاف جارة لقول محذوف كما مر وإن بكسر الهمزة وتشديد النون حرف توكيد تنصب الاسم باتفاق وترفع الخبر على الأصح

والكاف المتصلة بها اسمها في محل نصب.

و «**ابتهاجك**» بالنصب بدل من الكاف بدل اشتمال.

و «**استمالا**» بالسين المهملة فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى ابتهاجك والألف للإطلاق والجملة في موضع رفع خبر إن ولكون البدل هو المقصود بالحكم والمبدل منه في حكم الطرح غالبًا أجرى الخبر عليه وأسنده إلى ضمير الابتهاج ولو أجراه على المبدل منه وهو كاف المخاطب لقال استملت بفتح التاء كما تقول إنك استملت، نبه على ذلك الشاطبي ووقع في غالب نسخ المكودي واستمالا خبر كان بالكاف المتصلة في الخط بالنون وذلك يوهم أنها كأن الاستدراكية والتحرير ما تقدم.

**الشرح:**

قد سبق من التمثيل ما عرف به إبدال الظاهر من الظاهر، ولم يسمع إبدال المضمر من الظاهر.

وفي إبدال المضمر من المضمر خلاف بين البصريين والكوفيين[1] في نحو: رأيتك إياك.

فعند البصريين أنه بدل، وعند الكوفيين أنه تأكيد كما سبق.

وأما مسألة الكتاب وهي إبدال الظاهر من المضمر فجائز في ضمير الغائب[2] مطلقا كما هو مفهوم كلام المصنف نحو: ﴿**ثم عموا وصموا كثير منهم**﴾[3].

ولا يجوز في ضمير الحاضر المتكلم أو المخاطب إلا في المواضع الثلاثة التي ذكرها المصنف:

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (٢/٦٦٣)، العباب (٢/٨٧٠)، الزوزني (٣/ ١٧٤)، شرح الكافية للرضي (٢/٤٠٦).

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب (٢/٦٦٤)، شرح الوافية (٢٧٠)، وشرح اللباب للزوزني (٣/١٠٧٤)، والفوائد الضيائية (٢/٦٧).

(٣) سورة المائدة آية (٧١).

**أحدها**: أن يكون مفيدًا للإحاطة في بدل الكل نحو: مررت بكم صغيركم وكبيركم.

**الثاني**: في بدل البعض نحو: ﴿**لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله**﴾[1].

**الثالث**: في بدل الاشتمال «**كأنك ابتهاجك**».

ومثله[2]:

بَلَغْنا السَّماءَ مَجْدَنَا وَسَماؤُنَا[3] .......................................... [4]

وأما نحو قوله[5]:

---

(١) سورة الأحزاب آية (٢١).

(٢) قائله: النابغة الجعدي.

(٣) عجزه:

........................ وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

البحر: الطويل.

المصادر: المقاصد النحوية (١٩٣/٤)، التصريح (١٦١/٢)، منهج السالك (١٧٠/٣).

(٤) في التصريح (١٦١/٢): وسناؤنا: بدلا من وسماؤنا.

(٥) قائله: نسب ياقوت هذا البيت في حاشية الصحاح، إلى حميد بن بحدل.

وقال ابن الأعرابي: بحدل الرجل، إذا مالت لثته أي لحم أسنانه

وقال الأزهري: البحدلة: الخفة في السعي... وحميد مضاف إلى جده، لأنه حميد ابن حريث بن بحدل، من بني كلب بن وبرة، وينتهي نسبه إلى قضاعة. وحميد شاعر إسلامي، وكانت عمته ميسون بنت بحدل أم يزيد بن معاوية. خزانة الأدب (٢٤٢/٥، ٢٤٣) الشاهد رقم ٣٧٨.

البحر: الوافر.

المصادر: المنصف (١٠/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٣، ٩٣)، المقرب (٥٣)، شرح شواهد الشافية (٢٣٢).

الشاهد فيه: قال عبد القادر البغدادي في الخزانة: على أن ثبوت ألف أنا: في الوصل عند غير بني تميم لا يكون إلا في الضرورة.
=

أَنَا سَيفُ العَشِيرةِ فاعْرِفُونِي حُمَيدًا قد تذرَّيتُ السّناما

فنادرا، ويجعل الناصب لحميد فعل محذوف تقديره: اعرفوا.

**وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِيً هَمْزًا: كَـ«مَنْ ذا أسعيدٌ أم عَلِي»**

**الإعراب:**

«**وبدل**» مبتدأ.

و «**المضمن**» مضاف إليه على تقدير موصوف والمضمن اسم مفعول من

=

قال ابن جني في المنصف شرح تصريف المازني (١/١٠): أما الألف في أنا في الوقف فزائدة ليست بأصل، و لم نقض بذلك فيها من جهة الاشتقاق هذا محال في الأسماء المضمرة؛ لأنها مبنية كالحروف، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها، كما تذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف، ألا ترى أنك تقول في الوصل: أنَ زيد، كما قال تعالى: ﴿إني أنا ربك﴾[طه: ١٢]، تكتب بألف بعد النون، وليست الألف في اللفظ، وإنما كتبت على الوقف، فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل. وبينت الفتحة بالألف كما بينت بالهاء؛ لأن الهاء مجاورة للألف. وقد قالوا في الوقف أَنَهْ: فبينوا الفتحة بالهاء كما بينوها بالألف، وكلتاهما ساقطة في الوصل، فأما قول الشاعر:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني ......................

فإنما أجراه في الوصل على حد ما كان عليه في الوقف. وقد أجرت العرب كثيرًا من ألفاظها في الوصل على حد ما تكون عليه في الوقف، وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر. انتهى.

وحميدا: بدل من ياء اعرفوني لبيان الاسم، أو هو منصوب على المدح. قال أبو بكر الخفاف في شرح الجمل: قال الزجاج: حميدا بدل من الياء، وهذا لا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون منصوبًا بإضمار فعل على المدح، كأنه قال: فاعرفوني مشهورًا، وأناب قوله حميدا مناب قوله مشهورا لكونه علما، وحميد يروى مصغرا ومكبرا. وأنشد صاحب الصحاح بدله جميعا، وتذريت السنام: بمعنى علوته من الذروة، والذروة بالكسر والضم، وهو أعلى السنام، وحقيقة تذريت السنام علوت ذروته.

ضمن المتعدي إلى اثنين أولهما ضمير مستتر فيه يعود إلى أل مرفوع على النيابة عن الفاعل.

و «**الهمز**» مفعوله الثاني قاله المكودي وهو على تقدير مضاف.

وجملة «**يلي همزا**» من الفعل والفاعل المستتر والمفعول في موضع رفع خبر بدل، والتقدير: وبدل الاسم الذي ضمن معنى الهمز يلي همزًا.

و «**كمن**» الكاف جارة لمحذوف كما مر ومن بفتح الميم مبتدأ.

و «**ذا**» خبره والجملة مقولة لمجرور الكاف المحذوف.

و «**أسعيد**» بدل مِنْ مَنْ بدل تفصيل.

و «**أم علِي**» معطوف على سعيد.

**الشرح:**

إذا بدل اسم من اسم متضمن معنى حرف الاستفهام كأسمائه ذكرت همزة الاستفهام مع البدل نحو: من ذا: سعيد؟ وكم مالك: عشرون أم ثلاثون؟، وأيهم عندك: أزيد أم عمرو؟ [والمبدل، فمن][1] ذلك كله من اسم الاستفهام ويساويه في هذا الحكم المبدل من اسم الشرط فيعاد معه حرف الشرط نحو: من يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه، وما تصنع إن خيرًا وإن شرًا تجز به.

**وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَـ «مَنْ ... يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا» يُعَنْ**

**الإعراب:**

«**ويبدل**» فعل مضارع مبني للمفعول.

و «**الفعل**» نائب الفاعل به.

و «**من الفعل**» متعلق بيبدل.

و «**كمن**» مجرور الكاف قول محذوف كما مر ومن بفتح الميم اسم

(١) كذا بالمخطوطة. والسياق [فالمبدل من].

شرط في موضع رفع على الابتداء.

و «**يصل**» فعل الشرط مجزوم بمن وجملة الشرط خبر المبتدأ على الصحيح في المعنى.

و «**إلينا**» متعلق بيصل.

و «**يستعن**» مجزوم على أنه بدل من يصل بدل اشتمال قاله المكودي تبعا للشارح وقال الشاطبي: هو بدل إضراب أو غلط إلا أن يكون قصد وصولا معنويا وهو وصول الاستعانة فيكون واقعا على بدل الكل. اهـ والأقرب ما قاله المكودي.

و «**بنا**» متعلق بيستعن.

و «**يعن**» بالبناء للمفعول جواب الشرط.

**الشرح:**

لا يقع الفعل تابعا إلا في: عطف النسق كما سبق، وفي التوكيد اللفظي كما سبق، وفي البدل «**كَمَنْ يَصلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا**» فإن يستعن بدل من يصل. ومثله: ﴿**ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب**﴾[1].

وقوله[2]:

---

(١) سورة الفرقان آية (٦٨).

(٢) عبيد الله بن الحر. ونسب إلى الحطيئة.

البحر: الطويل.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٨٦/٣)، الإنصاف (٥٨٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٣/٧، ٢٠/١٠)، خزانة الأدب (٦٦٠/٣ بولاق، ٩٠/٩ رقم ٧٠١ هارون)، همع الهوامع (١٢٨/٢)، الدرر اللوامع (١٦٦/٢)، منهج السالك (١٣١/٣)، حاشية الشيخ ياسين (١٦٢/٢). قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٨٦/٣): سألت الخليل عن قوله... وذكر هذا الشاهد: فقال: تلملم بدل من الفعل الأول، ونظيره في الأسماء: مررت برجل عبد الله، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسر الاسم

مَتَى تَأْتِنَا تُلَمْلِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا    تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ونارًا تأَجَّجَا

ويقع البدل في الجمل أيضًا، وأكثر ما يبدل من جملة مثلها نحو: ﴿أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين﴾[1].

وقد تبدل من المفرد فيه ثلاث لغاتٍ أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد واشتقاقه من نداء الصوت، وهو بعده.

---

=

الأول بالاسم الآخر.

والشطر الأول: ذكره البغدادي في الخزانة هكذا:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره

وقال على أن جملة تعشو جاءت حالا بعد صريح الشرط وهو تأته، وصاحب الحال الضمير المخاطب في الشرط. والمعنى: متى تأته عاشيًا أي في الظلام. وقوله: تلملم بنا، بدل من تأتنا، وتفسير له لأن الإلمام إتيان، ولو أمكنه رفعه على تقدير الحال لجاز. وقال البغدادي في الخزانة (٩/٩٦): فإن تلملم فيه بدل من تأتنا؛ لأن الثاني من جنس الأول، فإنه يقال: ألم الرجل بالقوم إلماما: أتاهم فترل هم. ومنه قيل: ألم بالمعنى إذا عرفه، وألم بالذنب، فعله: كذا في المصباح والبيت قبله:

ومترلةٍ يا ابن الزُّبير كريهةٍ    شددتُ لها من آخر الليل أسْرُجا

لفتيانِ صدقٍ فوق جُرْدٍ كأَنَّها    قِداحٌ يراها الماسخيٌّ وسَحَّجا

إذا خَرجُوا من غمرةٍ رَجُعوا    بأَسيافهم والطَّعنِ حتَّى تَفرَّجا

وهو-أي عبيد الله بن زحر-: يعرض بمصعب بن الزبير بعدما سجنه وقوله: «متى تأتنا» فاعله مستتر يه راجع لفتيان، وكذلك الحال في تلملم وتجد، وليست التاء فيها للخطاب.

(١) سورة الشعراء آية (١٣٢، ١٣٣).

## النِّـــدَاءُ

**الشرح:**

بكسر النون، ويقال بضمها أيضا(١).

**وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا وَأَيْ وَآ كَذَا أيا ثُمَّ هَيَا**
**وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَ وَا لِمَنْ نُدِبْ أَوْ يَا وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ**

**الإعراب:**

«**وللمنادى**» بفتح الدال خبر مقدم.

و «**الناء**» بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة نعت للمنادى.

و «**أو كالناء**» بحذف الياء معطوف على الناء وعدل عن الإضمار إلى الإظهار لاختصاص الكاف به.

و «**يا**» بالقصر لا غير مبتدأ مؤخر.

«**وأي**» بفتح الهمزة وسكون الياء معطوف على يا من غير مد.

«**وآ**» بالمد معطوف على يا.

و «**كذا**» خبر مقدم.

و «**أيا**» مبتدأ مؤخر.

و «**ثم**» بضم الثاء المثلثة حرف عطف.

و «**هيا**» معطوف على أيا.

**وتقدير البيت:** «يا» و«أي» و«آ» للمنادى النائي أو مثل النائي وكذا أيا ثم هيا.

---

(١) التعريف اللغوي للنداء: الدعاء، وكسر النون أكثر من ضمها، والمد فيهما أكثر من القصر، وناديته مناداة، ونداء من باب قاتل إذا دعوته.
انظر:المصباح المنير(٢/٨٢٢)، لسان العرب (٦/٤٣٨٨)، الصحاح (٦/٢٥٠٥).
التعريف الاصطلاحي: قال أبو حيان: النداء اصطلاحا: الدعاء بحروف مخصوصة، انظر: ارتشاف الضرب (٤/٢١٧٩)، توضيح المقاصد والمسالك (٣/٢٦٦)، شرح التصريح على التوضيح (٢/١٦٣)، حاشية الصبان (٣/١٩٧).

«**والهمز**» مبتدأ.

و «**للداني**» خبره.

«**ووا**» مبتدأ.

و «**لمن**» خبره ومن بفتح الميم موصول اسمي.

وجملة «**ندب**» بالبناء للمفعول صلة من.

و «**أو يا**» معطوف على وا.

«**وغير**» مبتدأ.

و «**وا**» مضاف إليه.

و «**لدى**» بالدال المهملة ظرف مكان بمعنى عند متعلق باجتنب.

و «**اللبس**» مضاف إليه.

وجملة «**اجتنب**» بالبناء للمفعول خبر غير.

والتقدير وغيروا اجتنب عند اللبس.

**الشرح:**

ذكر للنداء سبعة حروف، منها ستة تختص بالمنادى البعيد «**حسًّا**»[1]، وهي مراده بالنائي أو حكما: وهو المنزل منزلة البعيد لارتفاع محله أو لانخفاضه، ولذلك استعملت في نداء العبد لربه[2].

وعكسه الأول «**يا**» وهي أم الباب.

ولذلك لم ينادى اسم الله تعالى بغيرها، ويتعين في الاستغاثة.

«**وأي**» كما ورد في الحديث[3] أي قل هلم، وقد تمد همزها واا، وقيل إن أصلها الهمزة مدت، وقيل: أصلها أي قلبت ياءها ألفًا.

---

(١) كذا بالأصل المخطوط.

(٢) انظر المراجع الآتية: التسهيل (١٧٩)، وشرح الكافية لابن الحاجب (٢/٤١١)، وارتشاف الضرب (٤/٢١٧٩).

(٣) في قوله: «واجبلاه».

و «**أيا**» نحو:

أيا شاعرًا لا شاعر اليوم مثله

وهي أزيد في البعد من يا.

و «**هيا**» كقوله:

هيا طيبة الرعساء بين جلاجل

وقيل: إن أصلها أيا قلبت الهمزة هاء كما قالوا: هراق الماء.

«**وا**» كقولهم في الندبة: واعمراه، ومنها واحد يختص القريب، وهو الهمزة نحو:

أمحمد ولأنت صنو لحسه[1]

وتختص بالندبة وهي نداء المتفجع على فقده «**وا**» و«**ياء**» ويستعمل «**وا**» أكثر، ويحتمل استعمال يا عند خوف اللبس بالنداء، وإنما تستعمل مع أمن اللبس كقوله[2]:

وتقولُ سَلْمَى وا رَزِيَّتِيَه[3]

---

(١) كذا بالأصل.

(٢) عبيد الله بن قيس الرقيات.

(٣) صدره: يبكيهم الدهماء معولة.

البحر: الكامل.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٣٢١/١ بولاق)، (٢٢١/٢ هارون) هذا باب الندب، المقتضب (٢٧٢/٤)، الموشح للمرزباني (١٨٧)، المقاصد النحوية (٢٧٤/٤)، التصريح (١٨١/٢)، ديوانه (٩٩).

وابن قيس الرقيات يرثي سعدًا وأسامة ابني أخيه، وكانا قتلا في المدينة يوم الحرة.

والدهماء: السوداء، وهي أيضًا العدد الكثير من الناس، والمعولة: الباكية، وهي حال مؤكدة؛ لأن تبكيهم دال على أنها معولة فذكر عويلها توكيدًا، والرزية: المصيبة، وأصله من المهموز: رزيئة.

=

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ، وَمُضْمَرٍ، وَمَا جَا مُسْتَغَاثًا -قَدْ يُعَرَّى- فَاعْلَمَا

**الإعراب:**

«**وغير**» مبتدأ.

و «**مندوب**» مضاف إليه.

«**ومضمر وما**» معطوفان على مندوب.

و«ما» موصول اسمي.

وجملة «**جا**» بالقصر على لغة صلة ما وفاعل جا مستتر فيه.

و «**مستغاثا**» حال من فاعل جا.

وجملة «**قد يعرى**» بالبناء للمفعول وتشديد الراء من التعرية بالعين والراء المهملتين بمعنى التجريد في موضع رفع خبر غير مندوب.

و «**فاعلما**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفًا.

**الشرح:**

قد يعرى المنادى من حرف النداء، وأكثرها يستعمل ذلك في الإعلام نحو: ﴿**يوسف أعرض عن هذا**﴾[1].

وما يجري مجراها نحو: ﴿**سنفرغ لكم أيها الثقلان**﴾[2].

وليس منه: ﴿**أن أدوا إلي عباد الله**﴾[3].

بل الصواب أنه مفعول، ويمتنع ذلك في ثلاثة أشياء:

**الأول**: المندوب؛ لأن المقصود من الندبة إطالة الصوت، والحذف ينافيه.

---

=

والشاهد فيه: إلحاق هاء السكت بالمندوب؛ لبيان الحركة في الوقف.

(١) سورة يوسف آية (٢٩).

انظر: إملاء ما من به الرحمن (٥٢/٢)، روح المعاني والبيان للألوسي (٢٢٤/١٢).

(٢) سورة الرحمن آية (٣١).

(٣) سورة الدخان آية (١٨).

**الثاني:** المضمر، ونداؤه قليل.

ولذلك لم يتصرف فيه بالحذف، وأكثر ما ينادى بصيغة المرفوع منه نحو:

يا أَبْجَرَ بْنَ أبجرٍ يا أنتا ..........................[1]

---

(١) عجزه:

.......................... أنتَ الَّذِي طلَّقتَ عامَ جُعنا

المصادر: العيني (٢٣٢/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢٧/١، ١٣٠)، أمالي ابن الشجري (٧٩/٢)، نوادر أبي زيد (١٦٣)، الإنصاف (٣٢٥/١، ٦٨٢/٢)، همع الهوامع (١٧٤/١).

قال البغدادي في خزانة الأدب (١٣٩/٢) الشاهد رقم ١٠٥.

الشاهد فيه: على أن المضمر لو وقع منادى جاز نظرًا إلى المظهر، فإن المظهر بصورة الرفع، والضمير ضمير رفع.

قال ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف نقلا عن البصريين: بأن المفرد المعرفة إنما بني لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية، فكذلك ما أشبهها، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد.

ومنهم من قال: إنما بني لأنه وقع موقع اسم الخطاب؛ لأن الأصل في قولك: يا زيد: أن تقول: يا إياك، أو يا أنت؛ لأن المنادى لما كان مخاطبًا كان ينبغي أن يستغني عن اسمه، ويؤتى باسم الخطاب، فيقال: يا إياك، أو يا أنت...

وقال البغدادي: وظاهر كلام الشارح المحقق أن نداء الضمير مطرد، وأنه لا فرق بين نداء الضمير المرفوع، والضمير المنصوب.

وقال ابن الحاجب في الإيضاح: نداء المضمر شاذ، وقد قيل: إنه على تقدير: يا هذا أنت، ويا هذا إياك أعني.

وقال أبو حيان في تذكرته: وأما يا أنتا فشاذ؛ لأن الموضع موضع نصب، وأنت ضمير رفع، فحقه أن لا يجوز كما لا يجوز في إياك، لكن بعض العرب قد جعل بعض الضمائر نائبا عن غيره، كقولهم: رأيتك أنت، بمعنى رأيتك إياك، فناب ضمير الرفع عن ضمير النصب، وكذلك لو قالوا: يا أنتا، والأصل يا إياك، وقد يقال: إن يا في يا أنت حرف تنبيه، وأنت مبتدأ، وأنت الثانية تأكيد لفظي، والخبر هو

وقد ينادى بصيغة المنصوب كقول بعضهم: يا إياك قد كفيتك.

**الثالث:**

المستغاث به.

وامتنع الحذف معه للعلة التي لأجلها امتنع الحذف مع المندوب.

**وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ والْمُشارِ لَهْ     قَلَّ ومَنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عَاذِلَهْ**

**الإعراب:**

((**وذاك**)) مبتدأ حذف تابعه.

و((**في اسم**)) متعلق بقلَّ.

و((**الجنس**)) مضاف إليه.

و((**المشار**)) معطوف على اسم.

و((**له**)) متعلق بالمشار واللام بمعنى إلى وجملة ((**قلَّ**)) بفتح القاف خبر المبتدأ والتقدير: وذاك التعري قل في اسم الجنس المشار إليه.

((**ومن**)) بفتح الميم اسم شرط في محل رفع على الابتداء، ولا يجوز أن يكون في محل نصب بفعل محذوف يفسره يمنعه لأن الضمير المنصوب ليس عائدًا عليها.

و((**يمنعه**)) فعل الشرط مجزوم بمن وفاعله مستتر فيه والهاء المتصلة به مفعوله وهي عائدة إلى التعري المفهوم من يعري قاله الشاطبي وجملة الشرط في موضع رفع خبر عن ((من)) على الأصح.

---

=

الموصول، وهذا أولى من ادعاء نداء المضمر بصورة المرفوع وجعله شاذًا.

وقال ابن عصفور: ولا ينادى المضمر إلا نادرًا، والأسماء كلها تنادى إلا المضمرات، أما ضمير الغيبة، وضمير المتكلم فهما مناقضان لحرف النداء؛ لأن حرف النداء يقتضي الخطاب، ولم يجمع بين حرف النداء، والضمير المخاطب، لأن أحدهما يغني عن الآخر، فلم يجمع بينهما إلا في الشعر.

وجملة «**فانصر**» من فعل الأمر وفاعله جواب الشرط.

و«**عاذله**» بالذال المعجمة اسم فاعل من عذل من إذ لام مفعول انصر والهاء المتصلة به عائدة إلى من، قاله الشاطبي.

**الشرح:**

ذاك إشارة إلى تعري المنادى من حرف النداء، يقل في اسم الجنس، وفي اسم الإشارة.

ومن وروده في اسم الجنس قولهم: أصبح ليل.

وقوله:

أطرق كرى أطرق كرى[1] ........................[*]

وهو ترخيم كروان. اسمُ جنس لطائر معروف.

ومن وروده في اسم الإشارة:

إذَا هَمِلَتْ عَيْنِي لَهَا قُلْتُ صَاحِبي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ[2]

وجعل بعضهم منه:

﴿**ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم**﴾[3].

ولا يمتنع ذلك فيهما كما زعم المصنف. والخلاف في اسم الجنس المعين

---

(*)

.................... إن النعام في القرى

(١) إطرق كروان إن النعام في القرى.
مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه أي طأطئ يا كروان رأسك، واخفض عنقك للصيد فإن أكبر منك وأطول عنقًا وهي النعام قد صيدت، وحملت من البدو إلى القرى [شرح التصريح على التوضيح (٢/١٦٥)].

(٢) قائله: ذو الرمة.
التصريح: (٢/١٦٥).

(٣) سورة البقرة آية (٨٥).

كما مُثّل.

أما اسم الجنس غير المعين كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، فلا يجوز الحذفُ معه اتفاقًا.

ومن المواضع التي يمتنع فيها حذف حرف النداء اسم الله إلا إذا عُوضت الميم المشددة في آخره ﴿**سبحانك اللهم**﴾.

وأما قول أمية بن أبي الصلت[1].

رَضيتُ بكَ اللَّهُم رَبًا فَلَنْ أَرَى أَدْينَ إِلَهًا غَيْركَ اللهُ رَاضِيا[2]

فشاذ، ولا يصح قول من جعله مجرورًا على البدل لما سبق من أن الضمير الحاضر، لا يُبدل منه الظاهر إلا في مواضع ليس هذا منه.

وزعم قوم أنه ممتنع الحذف مع بُعد المنادى.

**وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا**

**الإعراب:**

«**وابن**» فعل أمر مبني على حذف الياء وفاعله مستتر فيه.

و«**المعرف**» بفتح الراء المشددة مفعوله.

و«**المنادى**» بدل من المعرف وهو في الأصل نعت للمنادى وقدم عليه وصار المتبوع تابعًا على البدلية ومنه قولهم ما مررت بمثلك أحد والأصل ما مررت بأحد مثلك وجواز ذلك مشروط بصحة ولاية النعت للعامل كما هنا نص على ذلك ابن مالك واستشهد له بقوله تعالى: ﴿**إلى صراط العزيز الحميد الله**﴾[3] في قراءة الجر.

---

(١) في المخطوطة بدلاً من الصلت (طالب) وهو خطأ.

(٢) قائله: أمية بن أبي الصلت الثقفي.

البحر: الطويل.

المصادر: التصريح (٢/١٦٥)، المقاصد النحوية (٣/٢٤٣).

(٣) سورة إبراهيم آية (١، ٢).

و«**المفردا**» نعت للمنادى والألف للإطلاق.

و«**على الذي**» متعلق بابن والذي نعت لمحذوف.

و«**في رفعه**» متعلق بعهدا.

وجملة «**قد عهدا**» بالبناء للمفعول صلة الذي.

وتقدير البيت وابن المنادى المعرف المفرد على الحال الذي قد عهد في رفعه.

**الشرح:**

يبنى المعرّف في النداء سواء كان تعريفه سابقًا على النداء نحو يا زيد. وحاصلاً بالنداء نحو: يا رجل. و﴿**يا أيها الناس**﴾ وإنما يبني إذا كان مفردًا أي غير مُضاف، ولا شبيهًا بالمضاف فيشمل ذلك نحو: يا زيد، ويا معدي كرب، ويا زيدان، ويا زيدون؛ ولذلك قال على الذي في رفعه «**قد عهدا**» فيبنى المفرد الصحيح الآخر وما أعرب إعرابه من جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم أو مركب تركيب مزج على ضمة ظاهرة، ويبنى المنقوص والمقصور على ضمة مقدرة. ويبنى المثنى على الألف، وجمع المذكر السالم على الواو.

**وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا        وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا**

**الإعراب:**

«**وانو**» فعل أمر مبني على حذف الياء وفاعله مستتر فيه.

و«**انضمام**» مفعوله.

و«**ما**» مضاف إليه وهي اسم موصول جارية على موصوف محذوف.

وجملة «**بنوا**» صلتها والعائد محذوف.

و«**قبل**» متعلق ببنوا.

و«**الندا**» بكسر النون مضاف إليه.

«**وليجر**» فعل مضارع مبني للمفعول مجزوم بلام الأمر وحق اللام

الكسر وإنما سكنت مع العاطف تخفيفًا نحو هو بالضم فإذا دخل العاطف قلت وهو بالسكون.

و«**مُجرى**» قال الشاطبي هو بالضم لأن مجرى مبني على الرباعي من أجريته مجرى كذا أي جعلته يجري مجراه وعلى حكمه. اهـ. فهو مفعول مطلق مبين للنوع.

و«**ذي**» بمعنى صاحب مضاف إليه ومتعلقها محذوف.

و«**بناء**» مجرور لإضافة ذي إليه.

وجملة «**جُدِّدا**» بالبناء للمفعول نعت لبناء والألف فيه للإطلاق.

وتقدير البيت وانو انضمام الاسم المبني الذي بنوه قبل النداء وليجر مجرى اسم صاحب بناء متجدد.

**الشرح:**

إذا كان المنادى المعرف مبنيًا قبل النداء على غير الضم نويت فيه ضمة للنداء سواء كان علمًا كسيبويه على أشهر لغاته، أو حذام على لغة أهل الحجاز، وتأبط شرًا، أو غير علم كهذا ونحوه من أسماء الإشارة، ويظهر أثر تقدير الضم في تابعه[1] فتقول: يا سيبويه العالمُ، ويا حذام القاعدةُ، ويا هذا الرجلُ إلا أن هذين الأولين يجوز في تابعهما النصب كما يجوز ذلك في تابع ما تجدَّد بناؤه بسبب النداء بخلاف الثالث كما يأتي، وإن كان مبنيًا على الضم كعلم منقول من حيث فهل يُقال إنه مبني على هذه الضمة أو تقدر له

(١) توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه ومحله.. إلا البدل، ونحو: زيد وعمرو: من المعطوفات فإن حكمها حكم المنادى بعينه تقول: يا زيد زيد... بالضم لا غير شرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٢).
وانظر: شرح الكافية لابن الحاجب (٢/٤٢١، ٤٢٢)، الإيضاح شرح المفصل (١/ ٢٦٤)، وشرح الوافية لابن الحاجب (١٩٤)، شرح الألفية للأندلسي (٤/١٥) العباب (٢/٥٨٦، ٥٨٧).

ضمة؟ يحتمل وجهين كما في إعراب المضاف إلى المتكلم حال جرّه.

**والمُفْـرَدَ المَنْكُـورَ والمُضَافـا    وَشِبْهَـهُ انْصِبْ عادِمًا خِلاَفا**

**الإعراب:**

«**والمفرد**» مفعول مقدم بانصب.

و«**المنكور**» نعت المفرد.

«**والمضافا وشبهه**» معطوفان على المفرد.

و«**انصب**» بكسر الصاد فعل أمر.

و«**عادمًا**» حال من فاعل انصب المستتر فيه وهو اسم فاعل من عدم وفاعله مستتر فيه.

و«**خلافًا**» مفعول عادمًا وإنما عُمل لاعتماده على صاحب الحال.

**الشرح:**

هذه الثلاثة أشياء يجب نصبها في النداء وهي النكرة المفردة غير المقصودة نحو[1]:

فَيَارَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلغنَ    ........................[2]

---

(١) القائل: عبد يغوث بن وقاص الحارثي.

(٢) عجزه:

........................    نَدَامايَ منْ نَجْرَان أن لاَ تَلاَقِيا

البحر: الطويل.

المصادر: قطر الندى الشاهد رقم (٨٣)، الكتاب لسيبويه (٣١٢/١)، شرح ابن عقيل رقم (٣٠٢).

اللغة: «عرضت» أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما. وقيل: هي جبال نجد. «نداماي» الندامي- بوزن السكارى – جمع ندمان، وهو النديم. وقيل: هو الجليس المصاحب مطلقًا. «نجران» مدينة بالحجاز من شق اليمين.

الإعراب: «أيا أوفيا» حرف نداء. «راكبًا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة.

=

وأنكر المازني وجوده.

والمضاف نحو: يا رسول الله.

وشبه المضاف، وهو ما تعلق به شيء من معناه إما بعمل نحو يا جميلاً وجهه، ويا راكبًا فرسًا، ويا خيرًا من زيد.

وإما بغيره نحو: يا ثلاثة وثلاثين في نداء من سميته بذلك، وفي قصدك هذا العدد من جملة رجال، أما في ندائك جماعة معينين بهذا العدد فلك ثلاثة أوجه: بناؤهما معًا مع تكرار حرف النداء فتقول: يا ثلاثة وثلاثون، وبناء الأول وإدخال «أل» على الثاني مجوزًا رفعه ونصبه فتقول الثلاثة والثلاثون، وإن شئت والثلاثين.

وليس نصب المضاف متفقًا عليه كما ذكر المصنف بل هو قد حُكي

---

=«إما» هذه لفظة مركبة من كلمتين: الأول إن، والثانية «ما»، فأما إن فهي حرف شرط جازم. وأما «ما» فهي زائدة. و«عرضن» عرض: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله. «فبلغن» الفاء واقعة في جواب الشرط. وبلغ: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب. وجملة فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط. «نداماي» نداما، مفعول به لبلغ، وياء المتكلم مضاف إليه. «من نجران» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ندامى. «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف. والتقدير: أنه أي الحال والشأن. «لا» نافية للجنس. «تلاقيا» تلاقي: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر «لا» محذوف. والجملة: من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن، والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به لبلغ.

الشاهد فيه: قوله: «أيا راكبا» أو «فيا راكبًا» فإنه نكرة غير مقصود بها معين، ألا ترى أن الشاعر — وهو رجل أسير في أيدي أعدائه — يريد أن يبلغ قومه على لسان من يمر بهم كائنًا من كان أنه لن يلقاهم بعد اليوم، لأنه علم أن القوم سيقتلونه بلا ريب، فهو لا يقصد راكبًا دون راكب.

وهذا البيت يرد على من أنكر من النحاة جواز نداء النكرة غير المقصودة.

عن ثعلب جواز ضم المُضاف الصالح لأل.

**وَنَحو زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لاَ تَهِنْ**

**الإعراب:**

«**ونحو**» مفعول مقدم بضم قال المكودي: «وهو أيضًا مطلوب لافتحن» وقال الشاطبي: «معمول في المعنى للفعلين بعده تنازعاه والعامل فيه هو الثاني وهو افتحن لأنه بغير ضمير منصوب» ا. هـ. وسيأتي ما يرد ذلك.

و«**زيد**» مضاف إليه.

و«**ضم**» بضم الضاد فعل أمر.

«**وافتحن**» فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة معطوف على ضم ومعموله محذوف مماثل لمعمول ضم لأن التنازع في المتقدم غير مرضي عند الناظم والجمهور والواو بمعنى أو.

و«**من نحو**» متعلق بافتحن وهو مطلوب أيضًا لضم على سبيل التنازع وقال المكودي متعلق بضم واقتصر عليه والأقعد أن يكون في موضع الحال من زيد أو يتعلق بأعني محذوفًا ونحو مضاف إلى قول محذوف ومدخوله في اللفظ مقول له.

و«**أزيد**» الهمزة حرف نداء وزيد منادى مفرد مبنيٌّ على الضم أو على الفتح لوصفه بابن المضاف لعلم.

و«**ابن**» منصوب لا غير على النعت لزيد باعتبار محله.

و«**سعيد**» مضاف إليه.

و«**لا**» ناهية.

و«**تهنْ**» بفتح التاء وكسر الهاء مضارع وهن يهن إذا ضعف أي لا تضعف عن أمرك قاله الشاطبي ويحتمل أن يكون بضم التاء من أهان إذا أذل بالذال المعجمة أي لا تهن أحدًا وتقدير البيت وضم نحو زيد أو افتحن نحو زيدًا كائنًا من نحو قولك أزيد بن سعيد لا تهن.

**الشرح:**

هذا النوع من أنواع المنادى المبني على الضم [1] نحو: فتح آخره، وهو ما وصف من العلم بابن مضاف إلى علم نحو: يا زيد بن سعيد، وأكثر البصريين يختار الفتح [2].

ومثله ما اتبع بابنة مضافة إلى علم نحو: «**يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ!**» [3].

ولا يجوز الفتح مع الوصف ببنتٍ إذ الفتح إنما جاز اتباعًا للهمزة، ولا همزة فيها.

**وَالضمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أَوْ يَلِ الابَن عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا**

---

(١) انظر المقتضب (٤/٢٢٩)، شرح الكافية (٣/١٣٢١)، شرح قطر الندى وبل الصدى (٢٨٧).

(٢) قال الرضي: «وإنما اختار فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعًا لها، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه لفظًا بفتحه، وسهّل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل لكونه مفعولاً. شرح الكافية للرضيِّ (١/٣٣٧)، وانظر: الإيضاح شرح المفصل (١/٢٦٨)، شرح التصريح على التوضيح (٢/ ١٦٩)، الفوائد الضيائية (١/٣٣٤)، شرح الكافية لابن الحاجب (٢/٤٢٣)، المقتصد (٢/٧٨٥).

(٣) الحديث صحيح.

أخرجه مسلم (١/١٩٢) كتاب: الإيمان (٣٥٠) (٢٠٥) (٨٩) باب في قوله تعالى ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾، النسائي كتاب: الوصايا باب (٦)، الترمذي (٣١٨٥)، أحمد (٢/٣٠٥، ٣٣٣، ٣٦٠، ٥١٩)، البيهقي (٦/٢٨١، البغوي في شرح السنة (١٣/٣٢٨)، أبو عوانة في مسنده (١/٩٥).

وقال ابن مالك في التسهيل (ص ١٨٠).... «والوصف بابنة كالوصف بابن».

وقال المرادي في توضيح المقاصد والمسالك (٣/٢٨٤)، «حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر، فيجوز الضم والفتح في نحو: يا هند ابنة زيد».

انظر: ارتشاف الضرب (٤/٢١٨٩)، وشرح الكافية للرضى (١/٣٣٧)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/١٦٩).

**الإعراب:**

«**والضم**» مبتدأ.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**لم**» حرف نفي وجزم.

و«**يل**» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء.

و«**الابن**» فاعل يا.

و«**علما**» مفعوله.

«**أو يل**» مجزوم بالعطف على يل المجزوم بلم.

و«**الابن**» مفعول مقدم على الفاعل.

و«**علم**» فاعل يل.

وجملة «**قد حُتما**» بالبناء للمفعول قال المكودي: يحتمل أن يكون خبر المبتدأ وجواب الشرط محذوف والتقدير والضم قد حتم إن لم يل فهو محتم ويجوز أن يكون قد حتم جواب الشرط والشرط وجوابه خبرًا لضم واستغنى بالضمير الذي في حتم في الربط لأن جملة الشرط والجواب يستغنى فيها بضمير واحد لنزولهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ا.هـ وفي كلا الاحتمالين ارتكاب ضرورة أما الأول فلأن شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلاً ماضيًا فحيث كان مضارعًا كان حذفه مخصوصًا بالشعر وأما الثاني فلأن الجواب متى كان ماضيًا مقرونًا بقد وجب اقترانه بالفاء ولا تحذف إلا في الضرورة.

**الشرح:**

إذا لم توجد القيود الثلاثة المسوغة للفتح تعين بقاء المنادى على ضمة[1]، فلا يجوز الفتح في نحو: يا رجل بن زيدٍ، ولا في يا زيد الكريم بن

(١) انظر المساعد (٢/٤٩٥)، المقتضب (٤/٢٢٩)، شرح الكافية (٣/٣٢١).

عمرو [1] ولأن الابن لم يل علمًا، ولا في نحو: يا زيد بن أخينا،أو ابن أخي عمرو.

لأن الابن لم يله علم، ولا في يا زيد وابن عمرو لأن الابن التابع غير صفة، ولا في نحو: يا زيد الكريم؛ لأن الصفة غير ابن.

ولا يثبت رواية الكوفيين لقوله: بأجود منك يا عَمرا الجوادا[2].

**وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نوِّنا      مِمَّا لَهُ اسْتِحَقاقُ ضَمٍّ بُيِّنا**

**الإعراب:**

«**واضمم أو انصب**» فعلا أمر تنازعا.

«**ما**» وهي موصول اسمي في محل نصب بانصب لقربه.

و«**اضطرارًا**» مفعول لأجله مقدم على عامله.

و«**نونا**» بكسر الواو المشددة فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه، والألف للإطلاق، والجملة صلة ما.

و«**مما**» متعلق بنونا وما موصول أيضًا.

---

(١) هذا المثال لا ينطبق عليه ما هو مختار الفتح.
قال الرضى: «والشرط أن يكون العلم موصوفًا بـــ «ابن» متصلاً بموصوفه احترازًا عن نحو: «يا زيد الظريف بن عمرو» فإنه لا يفتح المنادى في مثله إذ مثله غير كثير الاستعمال، شرح الكافية للرضيِّ (١/٣٣٧).
وانظر: المقتصد (٢/٧٨٥)، الهمع (٣/٥٣)، الفوائد الضيائية (١/٣٣٣)، ارتشاف الضرب (٤/٢١٨٧)، شرح التصريح على التوضيح (٢/١٦٩)، الإيضاح شرح المفصل (١/٢٦٧).

(٢) صدره: فما كعب بن مامة وابن سعدي.
قائله: جرير يمدح عمر بن عبد العزيز.
البحر: الوافر.
المصادر: المقتضب (٤/٢٠٨)، الجمل للزجاجي (١٢٥)، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٩٩)، ٣/١٤٣)، المقاصد النحوية (٤/٢٥٤)، التصريح (٢/١٦٩)، همع الهوامع (١/١٨٦)، الدرر اللوامع (١/١٥٣)، ديوانه (١٣٥).

و«**له**» متعلق بينا.

و«**استحقاق**» مبتدأ.

و«**ضم**» مضاف إليه.

وجملة «**بينا**» بالبناء للمفعول خبره، والجملة صلة ما قاله المكودي، وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، والفصل بين الموصول وصلته، والأول خاص بالضرورة، والثاني على خلاف الأصل، والأولى أن يكون مما في موضع الحال من ما، لأنه بيان لها واستحقاق فاعلاً بالمجرور قبله؛ لاعتماده على الموصول على ما اختاره ابن مالك، أو يكون مبتدأ على حاله، وخبره في المجرور قبله على هذين الاحتمالين فجملة استحقاق صلة ما، وجملة بينا في موضع الصفة لضم بمعنى أظهر، وفائدة هذا التقييد التحرز من الضم المقدر كقاض وفتى فلا ينون ضرورة ا. هـ ملخصًا.

وتقدير البيت: واضمم أو انصب الاسم الذي نون لأجل اضطرار حال كونه كائنًا من الاسم الذي استقر له استحقاق ضم ظاهر.

**الشرح:**

إذا دعت ضرورة الشعر إلى تنوين المنادى المبني على الضم جاز إبقاؤه على ضمّه نحو:

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ..................(1)

---

(1) عجزه

.......................... وَلَيسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ.

قائله: الأحوص الأنصاري، وكان يهوى امرأة ويشبب بها، ولا يفصح عنها، فتزوجها رجل اسمه مطر فغلب الأحوص على أمره فقال هذا الشعر.

البحر: الوافر.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٣١٣/١) بولاق، المقتضب (٢١٤/٤، ٢٢٤)، الجمل للزجاجي (٩٢، ٢٣٩، ٥٤٢)، أمالي الزجاجي (٨١)، المحتسب (٩٣/٢)، أمالي =

وجار نصبه لشبهه بالنكرة نحو [1]:

أَعَبْدًا حلّ في شُعَبَى غَرِيباً.................. [2].

فيهما يشد مكان يا حملاً على جئت يا رجُل، وهل الأرجح الأوّل أو الثاني أو يترجح الأوّل في العلم، والثاني في اسم الجنس فيه ثلاثة أقوال.

---

= ابن الشجري (١/٣٤١)، الإنصاف (٣١١)، خزانة الأدب (١/٢٩٤) بولاق، المقاصد النحوية (١/١٠٨، ٤/٢١١)، التصريح (٢/١٧١)، همع الهوامع (٢/١٨٠)، الدرر اللوامع (٢/١٠٥)، منهج السالك (٣/١٤٤)، ديوانه (١٧٣)، شواهد ابن عقيل رقم (٢٠٣)، أوضح المسالك (٤٣٦)، شرح شذور الذهب ص [١٥٣ رقم ٥٣].

الإعراب: «سلام» مبتدأ، وهو مضاف. و«الله» مضاف إليه. «يا» حرف نداء. «مطر» منادى مبني على الضم في محل نصب، ونون لأجل الضرورة، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره. «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. «وليس» الواو حرف عطف، ليس: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. «عليك» وجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم. «يا» حرف نداء. «مطر» منادى مبني على الضم في محل نصب، والجملة لا محل لها معترضة أيضًا. «السلام» اسم ليس.

الشاهد فيه: قوله: «يا مطر» الأوّل، حيث نون المنادى المفرد العلم، وهو مطر وأبقاه على الضم حيث اضطر لإقامة الوزن.

(١) قائله: جرير.

(٢) عجزه:

........................ أَلُؤْمًا لا أَبَالك واغترابَا

البحر: الوافر.

المصادر: الكتاب لسيبويه (١/٣٣٩، ٣٤٤)، الجمل للزجاجي (١٦٨)، خزانة الأدب (٢/١٨٣)، الشاهد رقم (١١٢)، معجم البلدان شعبى، العيني (٣/٤٩)، ديوانه (٦٢)، التصريح (١/٣٣١، ٢/١٧١، ١٨٩)، منهج السالك (٢/١١٨، ٣/١٤٥).

الشاهد فيه: على أن جملة «حلّ» صفة للمنادى قبل النداء، وهو من قبيل الشبيه بالمضاف، والشاهد تقدم.

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ إِلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

**الإعراب:**

«**وباضطرار**» متعلق بخص.

و«**خص**» بضم الخاء المعجمة يحتمل أن يكون فعل أمر، أو فعلاً ماضيًا مبنيًا للمفعول.

و«**جمع**» على الأول منصوب على المفعولية، وعلى الثاني مرفوع على النيابة عن الفاعل.

و«**يا**» بالقصر لا غير مضاف إليه.

«**وأل**» معطوف على يا.

و«**إلا**» حرف استثناء.

و«**مع**» في موضع الحال من جمع.

و«**الله**» مضاف إليه.

«**ومحكي**» معطوف على مدخول مع.

و«**الجمل**» مضاف إليه.

**الشرح:**

لا يباشر حرف النداء ما فيه أل إلا في موضعين:

**الأول**: اسم الله، ثم لك فيه إثبات الألفين، وحذفهما، وحذف أحديهما.

**الثاني**: ما سمي به من الجمل المبدوءة بأل، كما لو سميت رجلاً بالمنطلق زيد فانك تقول في ندائه يالمنطلق زيدٌ.

ومثله ما سمى به من الموصولات المبدوءة بأل نحو: يا الَّذي قام، إذا كان اسم رجل.

وأما نحو: فيا الغلامان اللذان قرأ فمخصوص بالضرورة.

وَالأكْثَرُ اللَّهُمَّ بالتَّعوِيضِ وَشَذَّ يا اللَّهُمَّ في قَرِيضِ

**الإعراب:**

«**والأكثر**» مبتدأ.

و«**اللهم**» خبره.

و«**بالتعويض**» في موضع الحال من الخبر.

«**وشذ**» فعل ماض.

و«**يا اللهم**» فاعله.

و«**في قريض**» في موضع الحال من الفاعل، أو متعلق بشذ، والقريض الشعر.

**الشرح:**

الأكثر في دعاء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء، وتعوّض الميم المشددة في آخره فتقول:

«**اللهم اغفر لنا**». وجاء في الشعر الجمع بين حرف النداء والميم نحو: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ (١).

وهو شاذ لما فيه من الجمع بين العوض، والمعوض منه.

---

(١) قال الشاعر:

إني إذا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

مواضع الرجز الأول: المقتضب (٤/٢٤٢)، المخصص (١/١٣٧)، المحتسب (٢/ ٢٣٨)، الإنصاف (٣٤١)، خزانة الأدب (١/٣٥٨) بولاق، (٢/٢٩٥) رقم (١٣٠ هارون)، التصريح (٢/١٧٢)، الهمع (١/١٦٨)، الدرر اللوامع (١/٥٥).

وأنشد قطرب:

إِنِّي إِذَا مَا مطْعَمٌ أَلَمَّا أَقُولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ

مصادر الرجز الثاني: الإنصاف (٣٤٢)، المقرب (٣٨)، الخزانة (١/٣٥٩)، الهمع (٢/١٥٧)، الدرر اللوامع (٢/٢٢٠).

الشاهد الأول: الشاهد فيه: قوله: «يا اللهم يا اللهم». حيث جمع بين حرف النداء، والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء، وهذا شاذ كما صرح به ابن مالك.

## فصل

خبر لمبتدأ محذوف كقوله تعالى: ﴿**سورة أنزلناها**﴾ أي هذا فصل وهذه سورة.

**تَابِعَ ذِي الضَمِّ الْمُضَافَ دَونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْبًا كأَزَيْدٌ ذَا الْحيَلْ**

**الإعراب:**

«**تابع**» بالنصب مفعول بفعل محذوف يفسره ألزمه على أرجح الوجهين في باب الاشتغال، ويجوز أن يكون مرفوعًا على الابتداء.

و«**ذي**» بمعنى صاحب مضاف إليه على تقدير حذف المنعوت به.

و«**الضم**» مضاف إليه.

و«**المضاف**» نعت لتابع على الاحتمالين.

و«**دون**» في موضع الحال من المضاف.

و«**أل**» مضاف إليه.

و«**ألزمه**» بقطع الهمزة وكسر الزاي أمر من ألزم متعد لاثنين، والهاء المتصلة به مفعول الأول.

و«**نصبًا**» مفعوله الثاني، وجملة ألزمه نصبًا على الأول لا محل لها لكونها مفسرة، وعلى الثاني في محل رفع على الخبرية.

و«**كأزيد**» الكاف جارة لقول محذوف كما مر، والهمزة حرف لنداء القريب، وزيد منادى مفرد مبني على الضم.

و«**ذا**» بمعنى صاحب نعت لزيد على المحل.

و«**الحيل**» جمع حيلة مضاف إليه.

وتقدير البيت: ألزم تابع المنادى ذي الضم المضاف نصبًا حال كونه دون كقولك أزيد ذا الحيل، ولو قال تابع مبني مضافًا دون أل ألزمه نصبًا باطراد حيث حل لشمل المبني على الضم أو نائبه قال الشاطبي.

**الشرح:**

المنادى المستحق للنصب لا يكون تابعه إلا منصوبًا نحو: يا عبد الله الكريم، إلا إذا صلح لمباشرة حرف النداء فيستحق حينئذٍ ما يستحقه لو باشر حرف النداء كما يأتي.

وأما تابع المنادى المضموم، فإن كانَ مضافًا مجردًا من أل تعين نصبه سواء كان صفة نحو: يا زيدُ صَاحِبَ الرجلِ، أو توكيدًا نحو: يا تميم كلُهم، أو عطف بيان نحو: يا زيد أبا عبد الله.

أو عطف نسق نحو: يا زيد وغلام عمرو، أو بدلاً نحو: يا زيد أخانا، ولا دليل مع الأخفش على جواز رفعه.

**وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلاَ     كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلاَ**

**وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا     فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى**

**الإعراب:**

«**وما**» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بارفع.

و«**سواه**» في موضع صلة ما.

و«**ارفع**» فعل أمر.

و«**أو انصب**» فعل أمر معطوف على ارفع، ومفعوله محذوف مماثل لمعمول ارفع، وليس من التنازع في المتقدم لأن الناظم لا يراه.

«**واجعلا**» فعل أمر، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

و«**كمستقل**» في موضع المفعول الثاني ومنعوته محذوف.

و«**نسقا**» مفعوله الأول.

«**وبدلا**» معطوف على نسقا، والتقدير: واجعل نسقًا وبدلاً مثل منادى مستقل.

«**وإن**» حرف شرط.

و«**يكن**» فعل الشرط مجزوم بإن.

و«**مصحوب**» خبر يكن مقدم على اسمها.

و«**أل**» مضاف إليه.

و«**ما**» موصول اسمي في محل رفع على أنه اسم يكن مؤخر عن خبرها، قال المكودي «ويجوز العكس والأول أرجح» ا. هـــ.

وجملة «**نسقًا**» بالبناء للمفعول صلة ما، وعائدها الضمير المستتر في نسقًا المرفوع على ا لنيابة عن الفاعل، والألف للإطلاق.

و«**ففيه**» خبر مقدم.

و«**وجهان**» مبتدأ مؤخر، وتابعه محذوف، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط.

و«**رفع**» مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه في موضع معرض التقسيم.

وجملة «**ينتقى**» بالبناء للمفعول وبالقاف بمعنى يختار خبر المبتدأ، وهذه الجملة قال المكودي «مستأنفة».

وتقدير البيت: وإن يكن التابع الذي نسق مصحوب أل ففيه وجهان رفع ونصب ورفع ينتقى.

**الشرح:**

ما سوى التابع المضاف مع تجرده من أل يجوز فيه الرفع والنصب ويشمل ذلك المفرد، والمتلبس بأل، والمضاف المتلبس بها نحو: يا زيد الكريم، ويا زيدُ الحسن الوجه[1] يجوز فيهما الرفعُ والنصب في جميع التوابع، إلا أنهما لا يتصوران في التوكيد وبهما قرئ في العطف: ﴿**يا جبال أوبي معه والطير**﴾[2].

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/١٨٢، ١٩٢، ١٩٣)، علل النحو رقم (٢٠٠) بتحقيقي، شرح قطر الندى (٢٩٣).

(٢) سورة سبأ آية (١٠).

وسيبوبه[1] والخليل[2]، والأكثرون يختارون الرفع فيه، والجرمي يختار النصب[3]، ووافقه المبرد[4] فيما كانت الألف واللام فيه للتعريف كالآية، لا فيما كانت لغيره كيا زيد واليسع، ولا يتصور ذلك في المفرد من أل إلا في عطف البيان نحو: يا غلام بشر، وفي التوكيد يا تميم أجمعون، يجوز فيهما النصب.

وأما في النعت فلا يتصور لامتناع نعت المعرفة بالنكرة، وفي عطف النسق البدل يجب فيه الضم فجعلا كالمستقل؛ لأن العاطف كالنائب عن العامل، فالبدل في نية تكرار العامل، فتقول: يـــا زيدٌ، ويـــا عمرو يـــا رجُلا زيدُ، ويا رجل زيد ويا رجلاً زيد كما يتعين فيهما النصب إذا كانا مضافين.

**وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صفه ... يَلْزَمُ بِالرَّفعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ**

**وَأَيٌّ هذَا أَيُّهَا الّذِي وَرَدْ ... وَوَصْفُ أَيٍّ بِسوَى هَذَا يُرَدْ**

**الإعراب:**

((**وأيها**)) أي مبتدأ، وها بالقصر لا غير حرف تنبيه لازم لأي عوضًا عن المضاف إليه.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (١٨٧/٢): هذا باب النداء: قرأ الأعرج: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ فرفع.. وقال الخليل-رحمه الله-هو القياس.

(٢) انظر السابق.

(٣) قراءة النصب اختيار أبي عمرو، وعيسى بن عمرو ويونس وأبي عمرو الجرمي، وهي قراءة العامة. الأصول (٣٣٦/١)، وينظر: معاني القرآن (٣٥٥/٢)، علل النحو للوراق مسألة (٢٤٢ بتحقيقي).

(٤) المقتضب له (٢١٢/٤). قال المبرد في المقتضب (٢١٢/٤): ((فإن عطفت اسمًا فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد، فإن فيه اختلافًا)).
أما الخليل وسيبويه والمازني، فيختارون الرفع، فيقولون: يا زَيْدُ والحارِثُ أقبلا.

و«**مصحوب أل**» قال المكودي: «الأرجح أن يكون منصوبًا على أنه مفعول مقدم بيلزم».

و«**بعد**» في موضع الحال، والمضاف إليه بعد ضمير عائد إلى أل.

و«**صفه**» منصوب على الحال من مصحوب أل.

و«**يلزم**» خبر أيها.

و«**بالرفع**» في موضع الحال من مصحوب.

و«**لدى ذي المعرفة**» متعلق بيلزم.

والتقدير: وأيها يلزم مصحوب أل في حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها، ويجوز أن يكون مصحوب أل مرفوعًا على أنه مبتدأ ويكون خبرْه يلزم بالياء التحتانية، والجملة خبر أيها، والضمير العائد على المبتدأ محذوف تقديره: يلزمها ا. هـ وقال الشاطبي: «أيها مبتدأ أول، ومصحوب أل مبتدأ ثان خبره صفة ويلزم صفة لقوله صفة أي صفة لازمة وبعد متعلق بمصحوب أل وبالرفع في موضع نصب على الحال من ضمير يلزم العائد إلى صفة.

والتقدير: على هذا اللفظ الذي هو أيها مصحوب أل مبتدأ، وصفة منصوبة على الحال ويلزم في موضع الخبر، والتقدير: وقوع مصحوب أل صفة بعد أي لازم. اهـ وأنا أقول المقصود بالذكر هنا إنما هو مصحوب أل؛ لأن سياق الكلام في تابع المنادى المقرون بأل فالأولى أن يكون مصحوب أل، مبتدأ ثانيًا كما قاله الشاطبي، وبعد نعته وخبره صفة ومتعلقها محذوف، والجملة خبر أيها وعائدها مجرور بإضافة بعد إليه، وتلزم بالمثناة فوق نعت صفة، وبالمثناة تحت خبر بعد خبر لمصحوب، والياء في الرفع زائدة في مفعول يلزم، والتقدير: وأيها مصحوب أل الواقع بعدها صفة لها لازمة الرفع أو لازم الرفع.

«**وأي هذا**» مبتدأ.

و«**أيها الذي**» معطوف على المبتدأ بإسقاط حرف العطف.

وجملة «**ورد**» بإفراد الضمير خبر المبتدأ وما عطف عليه ونظيره في إفراد الضمير العائد على المثنى قوله:

فيها خطوط من سواد وبلق     كأنه في الجلد توليع البهق

ولم يقل كأنهما على إرادة المذكور.

«**ووصف**» مبتدأ.

و«**أي**» مضاف إليه.

و«**بسوى**» متعلق بوصف.

و«**هذا**» مضاف إليه، ونعته محذوف.

وجملة «**يرد**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ.

والتقدير: ووصف أي بسوى هذا المذكور مردود.

**الشرح:**

هذه المسألة مستثناة من التابع الذي يجوز نصبه مع بناء متبوعه على الضم، وهو تابع أي نحو: ﴿**يا أيها الناس**﴾[1].

ومثله تابع آية نحو: ﴿**يا أيتها النفس المطمئنة**﴾[2].

وإنما لزم رفعه؛ لأنه المقصود بالنداء، وإنما أتي بأي وصله إلى ندائه لتعذر مباشرة حرف النداء له، ولذلك كان وصف أي به لازمًا بخلاف يا زيدُ الظريف. وما حكاه الزجاج في «**كتاب المعاني**» عن بعضهم من إجازة نصبه غلط، ولا يوصف أي في النداء إلا بمتلبس بأل الجنسية كما تقدم، أو بموصول مقترن بأل نحو: ﴿**يا أيها الذين آمنوا**﴾[3].

---

(١) سورة فاطر آية (٣، ٥، ١٥) وغيرها من السور.

(٢) سورة الفجر آية (٢٧).

(٣) سورة التوبة آية (٢٣، ٢٨، ٣٤، ٣٨) وغيرها من السور.

أو باسم إشارة نحو:

أَلاَ أَيُّهَذَا الْباخِــعُ الوَجْــدِ نَفْسَهُ ......................(١)

أَلا أَيُّهاذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى ......................(٢)

---

(١) عجزه:

...................... بِشَيءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْكَ الْمقَادِرُ.

قائله: ذو الرُّمَّة.

البحر: الطويل.

المصادر: السيرة النبوية (١٩٤)، المقتضب (٢٥٩/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٧/٢، ١٥)، المقاصد النحوية (٢١٧/٤)، منهج السالك (١٥٢/٣)، ديوانه (٢٥١)، لسان العرب بخع (٢٢٢/١).

(٢) عجزه:

...................... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخَلِّدي.

قائله: طرفة بن العبد شاعر جاهلي.

انظر ترجمته: الشعر والشعراء (١٨٥/١)، أسماء المغتالين (٢١٢/٢).

البحر: الطويل.

المصادر: المقتضب (٨٥/٢، ١٣٦)، المحتسب (٣٣٨/٢)، علل النحو للوراق بتحقيقي باب: المجازاة، مجالس ثعلب (٣٨٣)، الكتاب لسيبويه (٩٩/٣)، شرح شواهد المغني (٨٠١/٢)، شرح اللمع لابن برهان العكبري (٣٩٧/١).

اللغة: «الزاجري» الذي يزجرني، ويكفني ويمنعني.

«الوغى» هو في الأصل الأصوات والجلبة، ثم استعملوه في الحرب والقتال لما فيهما من الأصوات. «مخلدي» أراد هل تضمن لي البقاء بزجرك إياي ومنعك لي من منازلة الأقران؟

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه. «أيهاذا» أي منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة، نعت لأي، مبني على السكون في محل رفع. «الزاجري» الزاجر: بدل من اسم الإشارة، أو نعت له، أو عطف بيان عليه مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب، وقيل: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وهو ضعيف. «أحضر» فعل مضارع يروى مرفوعًا فلا لبس فيه، لأنه فعل =

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان اسم الإشارة موصوفًا بما فيه الألف واللام كما مثل ووقعه قليل كقوله:

أيّهاذان كُلا زَادَكُما

**وَذُو إِشَارَةٍ كَأيٍّ فِي الصفَةْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المَعْرِفَه**

**الإعراب:**

«**وذو**» مبتدأ.

«**إشارة**» مضاف إليه.

---

= مضارع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ويروى منصوبًا، فهو منصوب بأن المصدرية المحذوفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا. «الوغى» مفعول به لأحضر. و«أن» الواو عاطفة، أن مصدرية ناصبة. «أشهد» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا. «اللذات» مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم. «هل» حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب. «أنت» ضمير منفصل مبتدأ. «مخلدي» مخلد: خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومخلد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: قوله: «أيهاذا الزجري» حيث نعت «أي» باسم الإشارة بالاسم المحلى بالألف واللام، وهذا هو الغالب إذا نعت (أي) باسم الإشارة. وفي البيت شاهد آخر وهو انتصاب الفعل المضارع الذي هو قوله «أحضر» بأن المصدرية المحذوفة، وذلك عند من روى هذا الفعل بالنصب، وهم الكوفيون. والذي سهل النصب مع الحذف ذكر «أن» في المعطوف، وهو قوله: «وأن أشهد» فافهم ذلك. ونظير ذلك قوله في مثل: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» بنصب تسمع، فأما البصريون فيرون البيت برفع أحضر، والمثل برفع تسمع وذلك لأنهم لا يجيزون أن ينتصب الفعل المضارع بحرف محذوف من غير المواضع المحفوظة، من قبل أن نواصب المضارع عوامل ضعيفة، والعامل الضعيف لا يعمل إلا وهو مذكور [شرح شذور الذهب ص (١٩٨، ١٩٩)، الشاهد رقم (٧١)].

و«**كأي**» خبر المبتدأ.

و«**في الصفه**» في موضع الحال، ومتعلقه محذوف، والتقدير: في الصفة بغير اسم الإشارة.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**كان**» فعل الشرط في موضع جزم بإن.

و«**تركها**» اسم كان، والضمير المضاف إليه يعود إلى الصفة.

و«**يفيت**» بضم الياء مضارع أفات من الفوات الذي هو عدم الحصول، ففي الصحاح يقال فاته الشيء وأفاته إياه غيره، وأصله يفوت على مثال يكرم أعل بالنقل والقلب، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى تركها.

و«**المعرفة**» مفعول يفيت الثاني والأول محذوف، والألف واللام في المعرفة عوض عن المضاف إليه على رأي من أجازه، والجملة في موضع نصب خبر لكان وجوب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

والتقدير إن كان ترك الصفة يفيت المخاطب معرفة المشار إليه فاسم الإشارة كأي في الصفة.

**الشرح:**

إذا وقع اسم الإشارة بعد حرف النداء، فإن كان المقصود بالنداء صفته بحيث إذا تركت فات العلم بتعيينه، كقولك: لقائم بين قومه جُلوس يا هذا القائمُ، فإن صفته كصفة أي في اللزوم، وفي تعيين الرفع.

أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لكونه متعينًا، وأجري الوصف عليه مدحًا أو ذمًا نحو: يا هذا الكريم، ويا هذا الخبيث، فحكمها حكم غيرها من الصفات في عدم اللزوم، وفي جواز النصب لا يُوصفُ اسم الإشارة إلا بما فيه أل[1].

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٢٠، ٣٢١).

**فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الاوْسِ يَنْتَصِبْ ثَانٍ وَضُمَّ وافْتَحَ اوَّلا تُصِبْ**

**الإعراب:**

«**في نحو**» متعلقًا بينتصب، ونحو مضاف لقول محذوف.

و«**سعد**» منادى مفرد حذف منه حرف النداء، كقوله تعالى: ﴿**يوسف أعرض عن هذا**﴾، ولتكرره يجوز فيه الضم على الأصل، والفتح على الاتباع لما بعده؛ إما لأنه مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بينهما كما يقول سيبويه، وإما لأنه مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني كما يقول المبرد.

و«**سعد الأوس**» بنقل الحركة على تقدير ضم الأول منصوب لا غير، إما لأنه بيان لسعد الأول أو بدل منه أو بتقدير يا أو أعني أو نعت للأول، كأنه قال يا سعد المنسوب إلى الأوس قال الشاطبي: «وهذا الوجه ضعيف؛ لأن الوصف الجامد على توهم الاشتقاق موقوف على السماع، وعلى تقدير فتح الأول فالثاني توكيد لا غير على كلا القولين في فتح الأول».

و«**ينتصب ثان**» فعل وفاعل.

«**وضم وافتح**» فعلا أمر تنازعا.

«**أولا**» فأعمل افتح لقربه، وأعمل الأول في ضميره ثم حذفه لكونه فضلة.

و«**تصب**» مجزوم في جواب الطلب.

وتقدير البيت: وينتصب ثان في نحو قولك يا سَعدَ سَعْدَ الأوس، وضم وافتح أولا إن قلت أحدهما تصب، وسعد الأوس هو سعد بن معاذ ﷺ.

**الشرح:**

إذا اتبع المنادى المفردُ المستحق البناء على الضم بمماثل له لفظًا مضاف نحو: يا سَعْدَ سَعْدَ الأوسِ، ويا زيد زيد الخيل.

تعين نصب الثاني لكونه تابعًا مضافًا كما سبق. وأما الأوّل فقياسه أن يبقى على ضمه، لأنه منادى مفرد معرفة لم ينعت بابن.

وقد سمع فيه نحو:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍ لاَ أَبَا لَكُمُ ............. (١).

---

(١) قائله جرير بن عطية يهجو عمرو بن لجأ التيمي.

وعجزه:

...................... لا يلقينكم في سَوْءَةٍ عُمَرُ

البحر: البسيط.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٢٦/١، ٣١٤) بولاق، المقتضب (٢٢٩/٤)، الخصائص (٣٤٥/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٢، ١٠٥، ٢١/٣)، خزانة الأدب (٣٥٩/١) بولاق، (١٢٦/٢)، (٢٧٣/٤)، المقاصد النحوية (٢٤٠/٤)، همع الهوامع (١٢٢/٢)، الدرر اللوامع (١٥٤/٢)، ديوانه (٢٨٥)، منهج السالك (١٥٣/٣).

اللغة: «تيم عدي» أضاف تيمًا إلى عدي – هو أخوه- للاحتراز عن تيم مرة، وعن تيم غالب بن فهر، وهما في قريش، وعن تيم قيس بن ثعلبة، وعن تيم شيبان، وعن تيم ضبة. «لا أبا لكم» جملة قد يقصد بها المدح، ومعناها حينئذ في نظير الممدوح ينفي أبيه، وقد يقصد بها الذم، ومعناها حينئذ أن المخاطب مجهول النسب.

قال السِّيوطي: «هي كلمة تستعمل عند الغلظة في الخطاب، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم، شتمًا له، واحتقارًا، ثم كثر في الاستعمال حتى صار يقال في كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب»، وقال أبو الحسن الأخفش: «كان العرب تستحسن أن تقول: «لا أبا لك»، ولا تستقبح: «لا أهم لك» أي: مشفقة حنونة». وقال العيني: «وقد تذكر هذه الجملة في معرض التعجب، كقولهم: لله درك، وتستعمل بمعنى جد في أمرك وشمِّر، لأن من له أب يتكل عليه في بعض شأنه». ا.هـ. «لا يلقينكم» بالقاف المثناة، ومن رواه بالفاء فقد أخطأ، مأخوذ من الإلقاء، وهو الرمي. «سوءة» الفعلة القبيحة. المعنى: احذروا يا تيم عدي أن يرميكم عمر في بلية لا قبل لكم بها، ومكروه لا تحتملونه، بتعرضه لي، يريد أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع في خطره، لأنهم إذا تركوا عمر وهجاه جريرًا فكأنهم رضوا بذلك، وحينئذ يسلط عليهم لسانه.

الإعراب: «يا» حرف نداء. «تيم» منادى، ويجوز فيه الضم على اعتباره مفردًا علمًا، ويجوز نصبه بتقدير إضافته إلى ما بعد الثاني، كما هو رأي سيبويه، أو بتقدير إضافته إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه الثاني كما هو رأي أبي العباس المبرد.

=

وقوله:

يَا سَعْدَ سَعْدَ اليَعْملاَتِ ..........[1].

---

«تيم» منصوب على أنه منادى بحرف نداء محذوف، أو على أنه تابع للأول باعتبار محله إذا كان الأوّل مضمومًا، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوبًا. «عدي» مضاف إليه. «لا» نافية للجنس. «أبا» اسم لا منصوب بالألف، لأنه من الأسماء الستة. «لكم» اللام حرف زائد، والكاف في محل جر بهذه اللام، ولكنها في التقدير مضافة إلى اسم لا. قال اللخمي: «اللام في «لا أبا لك» مقحمة. والكاف في محل جر بها، لأنه لو كان الخفض بالإضافة أدى إلى تعليق حرف الجر. فالجر باللام –وإن كانت مقحمة– كالجر بالباء، وهي زائدة، وإنما أقحمت مراعاة لعمل «لا» لأنها لا تعمل إلا في النكرات، وثبتت الألف مراعاة للإضافة، فاجتمع في هذه الكلمة شيئان متضادان: اتصال وانفصال: فثبات الألف دليل على الاتصال من جهة الإضافة في المعنى، وثبات اللام دليل على الانفصال في اللفظ مراعاة، لعمل «لا» فهذه مسألة قد روعيت لفظًا ومعنى، وخبر «لا» محذوف، أي: لا أبا لكم بالحضرة».

الشاهد فيه: قوله: «يا تيم تيم عدي» حيث تكرر لفظ المنادى، وقد أضيف ثاني اللفظين فيجب في الثاني النصب، ويجوز في الأوّل الضم والنصب على ما أوضحناه في الإعراب [شرح ابن عقيل ٢/٢٠١، ٢٠٢، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد].

(١) قائله: عبد الله بن رواحة الأنصاري، يقوله في زيد بن أرقم (كذا في شرح ابن عقيل بتحقيق محمد محيي الدين) وكان يتيمًا في حجره يوم غزوة مؤتة.

وقد روى: «يا زيد زيد» ............ بدلاً من يا سعد سعد.

البيت بتمامه.

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمِلاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

اللغة: «اليعملات» – بفتح الياء والميم –الإبل القوية على العمل.

«الذبل» جمع ذابل، أي ضامرة من طول السفر، وأضاف زيدًا إليها لحسن قيامه عليها، ومعرفته بعدائها. وقوله: «تطاول الليل عليك» إلخ. يريد انزل عن راحلتك واحد الإبل، فإن الليل قد طال، وحدث للإبل الكلال فنشطها بالعداء، وأزل عنها الإعياء.

الإعراب: «يا» حرف نداء. «زيد» منادى مبني على الضم في محل نصب، أو منصوب بالفتحة الظاهرة كما تقدم في البيت قبله. «زيد» منصوب لا غير على أنه =

واختلف في توجيهه فعند سيبويه أنه مضاف إلى محذوف مماثلٍ لما أضيف إليه الثاني، وعند الفراء أنهما معًا مضافان إلى الثاني، وقيل: بل ركبا قبل الإضافة كخمسة عشر.

## المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

**الإعراب:**

متعلق بالمضاف.

**الشرح:**

وحكمه في الإعراب النصب، كالمضاف إلى غيرها من ظاهرٍ أو ضمير، والتبويب ليس لما يتعلق بإعرابه، وإنما هو لبيان اختلاف أحوال الياء، أو ما أُبدل منها، وذلك من أحكام اللغة، لا من أحكام النحو.

**وَاجْعَلْ مُنَادى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا  كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْداَ عَبْدِيَا**

**الإعراب:**

«**واجعل**» فعل أمر متعد لاثنين.

و«**منادى**» مفعوله الأول.

وجملة «**صح**» نعت لمنادى.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**يضف**» بالبناء للمفعول فعل الشرط، وجوابه محذوف للضرورة لفوات شرط حذفه وهو مضي الشرط.

و«**ليا**» متعلق بيضف على تقدير مضاف إليه، والتقدير: لياء ا لمتكلم.

و«**كعبد**» بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة في موضع المفعول الثاني لاجعل.

---

تابع للسابق أو منادى. «اليعملات» مضاف إليه. «الذبل» صفة لليعملات.

الشاهد فيه: قوله: «يا زيد زيد اليعملات» حيث تكرر لفظ المنادى، وأضيف ثاني اللفظين كما في الشاهد الذي قبله.

و «**عبدي**» بإثبات الياء ساكنة.

و«**عبد**» بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة.

و«**عبدا**» بإثبات الألف المنقلبة عن الياء.

و«**عبديا**» بإثبات الياء المفتوحة، والألف للإطلاق، وهذه الأربعة معطوفة على مدخول الكاف بإسقاط العاطف.

**الشرح:**

المنادى الصحيح الآخر إذا أضيف إلى ياء المتكلم ففيه خمس لغات:

١- إثبات الياء ساكنة نحو: ﴿**يا عبادي لا خوف عليكم اليوم**﴾(١).

وهي أشهر لغاتها.

٢- وإثباتها مع التحريك بالفتح، وهي التي أشار إليها بقوله: عبديا، وإنما الألف إشباع، وبها قرئ، ﴿**يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم**﴾(٢).

٣- وحذف الياء وبقاء آخره على الكسر نحو: يا غلام.

٤- وقلب الياء ألفًا فيفتح ما قبلها نحو:﴿**يا حسرتى على ما فرطت**﴾(٣).

٥- وحذف الألف، وإبقاء آخره مفتوحًا، نحو: يا عبد.

وبعض العرب يلغي الياء مع الحذف فيضم آخره كالمستقل، وبها قرئ شاذًا: ﴿**قال ربُّ السجن أحب إلي**﴾ (٤).

ويستثنى من ذلك الوصف الصالح للعمل في الياء، فإنه لم يسمع في بابه إلا لغتان: السكون، نحو: يا مكرمي والتحريك بالفتح نحو: مغاضبي.

وأما المعتل نحو: فتى، وقاضي ليس في بابه إلا التحريك بالفتح نحو:

---

(١) سورة الزخرف آية (٦٨) [ينظر كتاب: السبعة ص(٥٨٩)].

(٢) سورة الزمر آية (٥٣) [ينظر كتاب: السبعة ص (٥٦٣)].

(٣) سورة الزمر آية (٥٦).

(٤) سورة يوسف آية (٣٣). معاني القرآن (٢/٤٤)، وفي شرح الكافية لابن مالك (٣/١٣٢٣)، نسب هذه القراءة إلى بعض القراء دون تسمية.

يا فتاي، ويا باري.

**وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّْ فِي يا ابْنَ أُمَّ، يَا ابْنَ عَمَّ لا مَفَرّْ**

**الإعراب:**

«**وفتح**» مبتدأ.

و«**أو كسر**» معطوف على المبتدأ.

«**وحذف**» معطوف على ما قبله، والواو فيه بمعنى مع.

و«**اليا**» مضاف إليه، قال الشاطبي: «قوله وحذف اليا قيد لكسر فقط؛ لأن الياء لا تثبت مع الفتحة؛ فلا يصح نفي ما لا يصح ثبوته حقيقة أو توهمًا ويمكن أن يرجع إلى الفتح والكسر معًا؛ لأن الألف أصلها الياء، فكأنه اعتبر مع الفتحة أصلها» ا. هـ.

وجملة «**استمر**» خبر المبتدأ أو ما عطف عليه وأفرد الضمير مراعاة للعطف بأو التي هي لأحد الشيئين أو الأشياء.

و«**في يا ابن أم**» متعلق باستمر.

و«**يا ابن عم**» معطوف على يا ابن أم بإسقاط حرف العطف.

و«**لا**» نافية للجنس.

و«**مفر**» اسمها وخبرها محذوف تقديره من أمر الله.

**الشرح:**

إذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى ياء المتكلم يتعين إثبات نحو: يا أخا صاحبي، ويا ابن أخي، ويا زوجة غلامي، إلا إذا كان المضاف إلى الياء: الأمّ، أو العمّ، والمنادى ابن، فإن الياء تحذف لزومًا، ويجوز فيما قبلها إبقاؤه على الكسر وفتحه، إما تخفيفًا، وإما للتركيب لخمسة عشر، وبهما قرئ.

﴿**قال يا ابن أُمَّ**﴾[1]. وإثبات الياء نحو:

---

(١) سورة الأعراف آية (١٥٠)، سورة طه آية (٩٤)، قال أبو البقاء العكبري في =

يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي ........................[(1)]

= [التبيان (١/٥٩٥)]: «يُقرأ بكسر الميم، والكسرة تدل على الياء المحذوفة، وبفتحها وفيه وجهان: أحدهما: أن الألف محذوفة، وأصل الألف الياء، وفتحت الميم قبلها فانقلبت ألفًا، وبقيت الفتحة تدل عليها، كما قالوا: يا بنت عما. والوجه الثاني: أن يكون جعل ابن الأم بمنزلة خمسة عشر، وبناهما على الفتح». قال في الكشف (١/٤٧٨): «ابن أم» قرأه ابن عامر، وأبو بكر وحمزة والكسائي بكسر الميم، وقرأه الباقون بالفتح. وانظر أيضًا: مشكل إعراب القرآن (١/٣٣١)، البيان (١/٣٧٥)، التذكرة في القراءات لابن غلبون المتوفى سنة (٣٩٩ هـ)، تفسير القرطبي (١/٢٨٤)، (٢/٤٢٦)، التصريح (٤/٦٦).

(١) عجزه:

........................ أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ.

قائله: أبو زبيد الطائي، واسمه: حرملة بن المنذر في مرثية أخيه.

البحر: الخفيف.

المصادر: الكتاب لسيبويه (١/٣٢٩ بولاق)، المقتضب (٤/٢٥٠)، أمالي ابن الشجري (٢/٧٤، ١٣١)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٢)، المقاصد النحوية (٤/٢٢٢)، التصريح (٢/١٧٩، ٤/٩٧)، همع الهوامع (٢/٥٤)، الدرر اللوامع (٢/٧٠)، منهج السالك (٣/١٥٧)، لسان العرب: شقق، ديوانه (٤٨)، جمهرة القرشي (٢٦٢)، أوضح المسالك (٤٤١)، شرح الكافية لابن مالك ص (١٣٢٥)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٠٦).

اللغة: «شقيق» بضم الشين، وفتح القاف، وتشديد الياء، مصغر شقيق بفتح الشين. «خلفتني» تركتني خلفك، وفي رواية سيبويه «أنت خليتني» أي تركتني.

الإعراب: «يا» حرف نداء. «ابن» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف وأم مضاف من «أمي» مضاف إليه، وأم مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه. «ويا» الواو عاطفة، يا: حرف نداء. «شقيق» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وشقيق مضاف، ونفس من «نفسي» مضاف إليه، ونفس مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه. «أنت» ضمير منفصل مبتدأ. «خلفتني» خلف: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة: في محل رفع خبر المبتدأ. «لدهر» جار ومجرور =

وأما نحو:

يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي[1] ..................

---

= متعلق بخلف. ((شديد)) نعت لدهر، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: ((يا ابن أمي)) حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافًا إلى مضاف إلى ياء المتكلم، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ ((أم)) وثبوت الياء في هذه الحالة قليل[ شرح قطر الندى (ص ٢٨٨، ٢٨٩)، الشاهد رقم (٨٥)].

(١) هذا البيت من جملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي.

عجزه:

........................ وَأَنْمِي كَمَا يَنْمِي خِضَابُ الأَشْجَعِ

البحر: الرجز المشطور.

المصادر: الكتاب (٣١٨/١ بولاق)، (٢١٤/٢ هارون)، الخصائص (٢٩٢/١)، الإيضاح للقزويني رقم (٢٢)، التصريح (١٧٩/٢)، الأصول (٣٤٢/١)، الأشموني في باب النداء رقم (٨٨٩)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢/٢، ١٣) المقتضب (٢٥٢/٤)، أوضح المسالك رقم (٤٤٢)، العيني (٢٢٤/٤)، لسان العرب(عم)، معاهد التنصيص ص(٣٦) بولاق، الهمع (٥٤/٢) نوادر أبي زيد (١٩)، الأشموني (١٥٧/٣).

اللغة: ((لا تلومي)) لا تعتبي. ((واهجعي)) أصله من الهجوع، وهو الرقاد بالليل، والمراد: اسكتي واطمئني.

الإعراب: ((يا)) حرف نداء. ((ابنة )) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابنة مضاف، وعم من ((عما)) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا، و ((عما)) مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. ((لا)) ناهية. ((تلومي)) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع. ((واهجعي)) الواو حرف عطف، واهجعي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله: ((يا ابنة عما)) حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم وهذه لغة قليلة. وقال الشنتمري: ((استشهد به على إبدال الياء ألفًا كراهة لاجتماع الكسرة والياء)). ((الكتاب (٢١٤/٢) )). علق الأستاذ/محمد محيي الدين عبد الحميد على =

فقيل الألف إشباعٌ، وقيل: بل من باب قلب الياء ألفًا، أما إن كان المنادى غير أب، فإن الياء تثبت نحو، يا غلام عَمّي وَيَا أَخَا أُميّ.

**وَفِي النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ     وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ ومِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ**

**الإعراب:**

«**وفي الندا**» متعلق بعرض.

و«**أبت**» بكسر التاء مبتدأ.

و«**أمت**» معطوف على أبت بإسقاط حروف العطف.

وجملة «**عرض**» خبر المبتدأ وما عطف عليه، ومتعلقه محذوف، وأفرد الضمير على إرادة المذكور كما مر.

«**واكسر أو افتح**» فعلا أمر حذف مفعولهما المتنازع فيه للعلم به.

«**ومن اليا**» بالياء المثناة تحت والقصر للضرورة متعلق بعوض.

و «**التا**» بالتاء المثناة، فوق والقصر للضرورة مبتدأ.

و«**عوض**» خبره.

وتقدير البيت: أبت وأمت عرض في النداء بالتاء واكسر أو افتح التاء، والتاء عوض عن الياء، فقدم في كل من الصدر والعجز معمول الخبر الفعلي على المبتدأ للضرورة.

**الشرح:**

إذا نُودي الأب والأم المضافين إلى ياء المتكلم ففيهما من اللغات الست ما سبق في غيرها من الصحيح المضاف إلى الياء، ويزيدان على ذلك بجواز تعويض تاء التأنيث من ياء المتكلم، ثم الأكثر كسرها [1] كما قرأ به

---

الشاهد في شرح قطر الندى ص (٢٩٠)، رقم (٨٦) قائلاً: «وظاهر كلام المصنف -ابن هشام- أن هذه اللغات الأربع خاصة بلفظ «ابنة»، وأنها لا تجري في لفظ «بنت أم» ، ولفظ«بنت عم» لكن صرحوا بأنها تجرى في كلمة بنت مضافة إلى أم، أو عم، كما تجري في كلمة «ابنة» مضافة إلى أحدهما.

(١) معاني القرآن للفراء (٢/٣٢)، التبيان (٢/٧٢١).

الأكثرون: ﴿يَا أبتِ إنِّي رَأَيتُ﴾[1].

وبعض العرب يفتحها [2]، وبه قرأها ابنُ عامر [3]، وبعضهم يضم التاء[4] معاملة له معاملة المستقل كشبه وبه قرئ شاذاً.

وأما نحو: «يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا» [5].

---

(١) سورة يوسف آية (٤).

(٢) في المحتسب لابن جني (١/٢٧٧): وذهب أبو عثمان في قول الله سبحانه ﴿يا أبتَ﴾ فيمن فتح التاء أنه أراد يا أبتا، فحذف الألف تخفيفًا، وفي موضع ثاني من المحتسب (١/٣٢٣): من قرأها ﴿يا أبت﴾ قال أبو عثمان يريد: يا أبتاه، وقد ذكرنا حذف الألف فيما مضى.

(٣) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (٢/٧٢١)، الكشف (٣/٣).

(٤) قال أبو البقاء: وقد أجاز بعضهم ضم التاء لشبهها بتاء التأنيث[التبيان (٢/٧٢١)]

(٥) قائله: رؤبة بن العجاج.

البحر: الرجز.

المصادر: الكتاب (١/٣٨٨، ٢/٩٩، ٣/٧١)، الخصائص (٢/٩٦)، المحتسب (٢/ ٢١٣)، أمالي ابن الشجري (٢/٧٦، ١٠٤)، الإنصاف (٢٢٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٢، ٣/١٢٠، ٧/١٣٢)، شرح شواهد المغني (١٥١)، التصريح (١/٢١٣، ٢/١٧٨)، الهمع (١/١٣٢)، الأشموني (١/٢٦٧، ٣/١٥٨)، ملحقات ديوان رؤبة (١٨١).

الشاهد فيه: قال البغدادي في الخزانة (٥/٣٦٢، ٣٦٣) رقم (٣٩٨): على أن الكاف خبر منصوب المحل، واسم عسى ضمير مستتر على أحد قولي المبّرد، وقد أنشد أبو علي الفارسي في «إيضاح الشعر» هذا البيت، والذي قبله عن سيبويه، ونقل عنه أنَّ الكاف منصوبة، ولو كانت مجرورة لقال عساي. قال أبو علي: وجْهُ ذلك أنَّ عسى لما كانت مجرى لعلَّ إذا كانت غير متصرِّفة كما أنَّ لعلَّ كذلك، فوافقَتْها في العمل حيث أشبهتها في المعنى والامتناع من التصرُّف. فإن قلت: إذا صارت بمنزلتها لهذا الشبه فما المرفوعُ بها، وهي إذا صارت بمنزلة لعل تقتضي مرفوعًا لا محالة، لأنه لا يكون المنصوب في هذ النحو بلا مرفوع قيل: إنَّ ذلك المرفوع الذي تقتضيه محذوف، ولم يمتنع أن تحذفه، وإن كان الفاعل لا يحذف، لأنها إذا اشبهت لعلَّ جاز أن تحذف خبر هذه الحروف من حيث كان الكلام في الأصل =

فقيل: الألف فيه إشباع، وقيل: بل ألف الندبة، وقيل: بل هي التي تبدل من ياء المتكلم جمع بين العوض والمعوض منه شذوذًا على أسلوب يا اللهم.

## أسماء لازمت النداء

وَفُل بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا لُؤْمَانُ، نُوْمَانُ كَذَا، وَاطَّرَدَا
فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاث وَالأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلاَثِي
وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ وَلاَ تَقِسْ وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ

**الإعراب:**

((**وفل**)) بضم الفاء واللام بمعنى رجل مبتدأ.

و((**بعض**)) خبره ويجوز العكس.

و((**ما**)) موصول اسمي مضاف إليه.

وجملة ((**يخص**)) بالبناء للمفعول صلة ما، والعائدة ضمير مستتر في يخص مرفوع على النيابة عن الفاعل.

و((**بالندا**)) متعلق بيخص.

و((**لؤمان**)) بضم اللام ثم همزة ساكنة مبتدأ.

---

= الابتداء الخبر، فحذفت كما تحذف أخبار المبتدآت وكذلك المرفوع الذي يقتضيه عسى حُذف على هذا الحدَ، كما حُذف الخبر من لعلَّ في قوله: ((علك أو عساكا)).
وفيه شاهدان آخران: أحدهما: ما ذكره سيبويه من أنّ فيه تنوين الترنم، قال: ((وأمّا ناسٌ كثير من بني تميم فإنهم يُبدلون مكان المدَّة النون فيما ينّون، وما لا ينّون لَمّا لم يريدوا الترنم، ثم أبدلوا مكان المدة نونًا، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المدّ سمعناهم يقولون، للعجاج: ((يا أبتا عَلَّك أوْ عساكَنْ)). ثانيهما: ما ذكره شارح اللباب وغيره، من أن في يا أبتا الجمع بين عوضين، فإن التاء عوض من ياء المتكلم؛ فيمتنع الجمع بين العوض والمعوَّض بخلاف الألف، فإنّ غايته أن يذكر عِوَضان، وهو غير ممتنع، وليس فيه الجمع بين العوض والمعوَّض، كما زعم العيني وتبعه السيوطي في شواهد المغني ... و((علّك)) بمعنى لعلك، والخبر محذوف.

و«**نومان**» بفتح النون وسكون الواو معطوف على لؤمان بإسقاط العاطف.

و«**كذا**» خبر المبتدأ وما عطف عليه.

«**واطردا**» فعل ماض، والألف فيه للإطلاق.

«**في سب**» متعلق باطرد.

و«**الأنثى**» مضاف إليه.

«**وزن**» فاعل اطرد.

و«**يا خباث**» بكسر المثلثة مضاف إليه.

«**والأمر**» مبتدأ معطوف على وزن خلافًا للشاطبي.

و«**هكذا**» خبر المبتدأ الذي هو الأمر.

و«**من الثلاثي**» في موضع الحال من ضمير الخبر.

«**وشاع**» فعل ماض.

و«**في سب**» متعلق بشاع.

و«**الذكور**» مضاف إليه.

و«**فعل**» بضم الفاء وفتح العين فاعل شاع.

«**ولا**» حرف نهي وجزم.

و«**تقس**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية.

«**وجر**» فعل ماض مبني للمفعول.

و«**في الشعر**» متعلق بجر.

و«**فل**» بضم الفاء واللام نائب الفاعل بجر.

**الشرح:**

من الأسماء ما يختص بالنداء، فلا يستعمل في غيره منها فُلُ ومؤنثه فله، وليسا ترخيم فلان وفلانة، لأنه فلانًا وفلانة كناية عن زيد وهند من المعارف لا يختصان بالنداء، أمّا فل وفله فكناية عن رجل وامرأة على الأصح، ومجيئه

دون النداء مختص بضرورة الشعر كقوله:

.................... في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عَنْ فُلِ[1]

---

(١) صدره:

تضَلُّ مِنْهُ إِبِلي بِالْهَوْجَلِ ..........................

قائله: أبو النجم العجلي.

البحر: الرجز.

المصادر: الكتاب (٢٣٣/١، ١٢٢/٢ بولاق)، المقتضب (٢٣٨/٤)، الجمل للزجاجي (١٧٦)، لسمط اللآلي (٢٥٧)، أمالي ابن الشجري (١٠١/٢)، المقرب (٣٨)، خزانة الأدب (٤٠١/١)، بولاق (٣٨٩/٢، رقم ١٤٨ هارون)، المقاصد النحوية (٢٢٨/٤)، التصريح (١٨٠/٢)، الهمع (١٧٧/١)، الدرر اللوامع (١/ ١٥٤)، منهج السالك (١٦١/٣)، لسان العرب «لجج» «فلن» .

اللغة: «لجة» – بفتح اللام، وتشديد الجيم – الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

بعض أبيات الأرجوزة التي ذكر فيها الشاهد:

تثيرُ أَيْدِيهَا عَجَاجَ القَسْطَلِ

إِذْ عُصِبَتْ بِالْعَطَنِ المغَرْبَلِ

تَدَافُعَ الشِّيبِ ولم تقتل

قصة هذه الأرجوزة: قال أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني (٧٥/٩): «ورد أبو النجم على هشام بن عبد الملك في الشعراء، فقال لهم هشام: صفوا لي إبلاً فقطروها، وأوردوها، وأصدروها حتى كأني أنظر إليها فأنشدوه، وأنشده أبو النجم هذه الأرجوزة بديهة». قال الأصمعي: «أخبرني عمي قال: أخبرني ابن بنت أبي النجم قال: قال جدي أبو النجم: نظمت هذه الأرجوزة في قدر ما يمشي الإنسان من مسجد الأشياخ إلى مسجد حاتم الجزار، ومقدار ما بينهما غلوة سهم أي (مقدار رمية)» . وقال ابن قتيبة في كتاب الشعر والشعراء ص (٥٨٦): «أنشد أبو النجم هذه الأرجوزة هشام بن عبد الملك، وهي أرجوزة للعرب، وهشامُ يصفّق بيديه استحسانًا لها،........... إلخ».

معنى الشاهد: شبه تزاحم الإبل ومدافعة بعضها بعضًا بقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضًا، فيقال: أمسك فلان عن فلان، أي: احجز بينهم، وخص الشيوخ =

وقيل: إن أصل هذا فلان حُذفْت مْنهُ الألف والنون ضرورة على حد قوله:

دَرَس الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأبَانِ ....................[1].

لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال. «القسطل»: الغبار، «والعجاج»: ما ارتفع منه، وعصبت اجتمعت، و«العطن»: مبرك الإبل عند الماء لتشرب عللا بعد نهل، والمغربل: المنخول، وقد أراد تراب العطن. و«تدافع الشيب»: فمصدر تشبيهي منصوب بعامل محذوف، أي: اجتمعت وتدافعت تدافعًا كتدافع الشبب.

الإعراب: «في لجة» جار ومجرور متعلق بقوله تدافع. «أمسك» : فعل أمر، وفاعله مستتر فيه، والجملة: مقول لقول محذوف، أي: يقال فيها أمسك... إلخ. «فلانًا» مفعول به. «عن فل» جار ومجرور متعلق بأمسك.

الشاهد فيه: قوله: «عن فل» حيث استعمل «فل» في غير النداء وجره بالحرف، وذلك ضرورة لأن من حقه ألا يقع إلا منادى، إلا إذا ادعينا أن «فل» مقتطع من «فلان» بحذف النون والألف، وبيان هذا أن «فلان» لا يختص بالنداء، بل يقع في جميع مواقع الإعراب، وأن الذي يختص بالنداء هو «فل» الذي أصله «فلو» فحذفت لامه كما حذفت لام يد ودم، وقد ادعى جماعة من العلماء أن الذي في البيت من الأوّل [شرح ابن عقيل للألفية (٢/٢٠٦، ٢٠٧) الشاهد رقم (٣٠٩)].

(١) عجزه:

...................... فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْس وَالسُّوبَانِ

قائله: لبيد.

البحر: الكامل.

المصادر: المحتسب (١/٨٠)، الخصائص (١/٨١، ٢/٤٣٧)، شرح شواهد الشافية (٣٩٧)، المقاصد النحوية (٤/٢٤٦)، التصريح (٢/١٨٠)، همع الهوامع (٢/١٥٦)، الدرر اللوامع (٢/٢٠٨)، منهج السالك (٢/١٦١)، ديوانه (١٣٨).

وقال ابن بري: «عجزه: فتقادمت فالحبس والسوبان».

اللغة: «متالع»- بضم الميم وكسر اللام- جبل بنجد. و«الحبس» -بالكسر ويروى بالفتح- جبل لبني أسد. و«أبان»: -بفتح أوله، وتخفيف ثانيه-: جبل بين فيد والنبهانية أبيض، وأبان: جبل أسود، وهما أبانان. و«سوبان»: كطوفان: جبل أو واد أو أرض.

الشاهد: قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/١٨٠): فحذف الزاي واللام ضرورة.

يريد درس المنازل.

ومنها «لؤمان» بضم أوله مع الهمزة، وهو الكثير اللؤم (١) لا اللّوم، ونومان (٢)، وهو الكثير النوم.

ومما اختص بالنداء ملام وملامأن، وهما بمعنى لؤمان ومكرمان للكثير الكرم.

واطرد من الأسماء اللازمة النداء ما جاء على فعال مقصودًا به سبّ الإناث سواء كان مشتقًا من الفعل نحو: يا خباث، ويا فساق (٣)، ويا فجارًا، غير مشتق منه نحو: يا لكاع (٤) ضرورة.

وإنما ينقاس هذا فيما كان من فعلٍ ثلاثي كما ينقاسُ منهُ مجيء فعَال بمعنى الأمر، نحو: نزال، وتراك، فأما دراك فغير مقيسٍ، ولابدّ في الثلاثي الذي ينقاس فيه ذلك أن يكون: تامًا، متصرفًا، وشاع في سب المذكرين وزن فُعَل لازم للنداء نحو: يا غُدر، ويا فُسق، وليس بمقيس كما زعم ابن عصفور.

---

(١) والخبث [التصريح (٢/١٨٠)].

(٢) بفتح أوله وواو ساكنة ثانية. [التصريح (٢/١٨٠)].

(٣) سبًا للمذكر. [التصريح (٢/١٨٠)] واختار ابن عصفور كونه قياسيًا فبقى عليه ما أشبهه، واختار ابن مالك كونه سماعيًا.

(٤) اللكع: هو البطيء.

وقد وردت على لسان المصطفى ﷺ : فقال: «أثمّ لكع أثمّ لكع» أخرجه البخاري كتاب البيوع باب (٤٩)، مسلم فضائل الصحابة (٥٧)، وقال: «أثمّ لكاع، ادعوا لي لكاعًا» أخرجه أحمد في مسنده (٢/٥٣٢). وقال الحطيئة يهجو امرأته:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّف ثُمَّ آوِي إلىَ بَيْتٍ قَعِيَدتُهُ لَكَاعِ

وهو من بحر الوافر: في ديوان الحطيئة (١٢٠)، الكامل (٣٣٩، ٧٢٦، ١٢٣١)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/٥٧)، العيني (١/٤٧٣، ٤/٢٢٩)، الخزانة (١/٤٠٨)، الدرر اللوامع (١/٥٥)، المقتضب (٤/٢٣٨)، أمالي ابن الشجري (٢/١٠٧)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٤٢٠)، شذور الذهب (٩٢) الهمع (١/٨٢)، الأشموني (٣/١٦٠)، لسان العرب «لكع».

## الاستــغاثة

**الشرح:**

وهي نوعٌ من أنواع النداء، فإنها نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة، ولا يستعمل فيها من حروف الندء إلا ياء، ولا يحذف معها كما سبق، ويقال مستغيثٌ ومُستغاث، ولا يحتاج إلى أن يقول به؛ لأن الفعل متعد بنفسه.

**إِذا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَادَى خُفِضَا ... باللاَّمِ مَفْتُوحًا كيَا لَلْمُرْتَضَى**

**الإعراب:**

«**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط.

و«**استغيث**» ماض مبني للمفعول.

و«**اسم**» مرفوع على النيابة.

و«**منادى**» نعت لاسم، وجملة الفعل ومرفوعه في موضع جر بإضافة إذا إليها.

وجملة «**خفضا**» بالبناء للمفعول جواب إذا فلا محل لها؛ لكونها جوابًا لشرط غير جازم.

و«**باللام**» متعلق بخفضا، وألف خفضا للإطلاق.

و«**مفتوحًا**» حال من اللام.

و«**كيا**» الكاف جارة لقول محذوف، ويا حرف نداء.

و«**للمرتضى**» بفتح اللام متعلق بيا عند ابن جني لما فيها من معنى الفعل، وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف، ونسب ذلك إلى سيبويه وعند آخرين متعلق بألجأ محذوفًا لا بأنادي ولا بيا.

والتقدير: ألجأ للمرتضى، وقال ابن خروف: «اللام زائد فلا تتعلق بشيء»، وذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام ليست بلام الجر، وإنما هي مقتطعة من آل بمعنى أهل، وأَصل يا للمرتضى يا آل المرتضى، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال.

**الشرح:**

إذا قصد بالنداء الاستغاثة لزم غالبًا خفض المنادى بلام الجر، وتفتح معه للفرق بينه وبين المستغاث والمستغاث من أجله، فلهذا لا تكون معه إلا مكسورة نحو: يا للمرتضى للبائس، ويا لله للمسلمين [1].

**وافْتَحْ مَعَ المعْطُوفِ إن كَرَّرْتَ يا وفِي سِوَى ذَلِكَ بالْكَسْرِ ائْتيَا**

**الإعراب:**

«**وافتح**» فعل أمر، ومفعوله محذوف.

و«**مع**» في موضع الحال من ذلك المحذوف.

و«**المعطوف**» مضاف إليه، ومتعلقه محذوف.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**كررت**» فعل الشرط.

و«**يا**» بالقصر لا غير مفعول كررت، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

«**وفي سوى ذلك بالكسر**» متعلقان بائتيا.

و«**ائتيا**» فعل أمر، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

وتقدير البيت: وافتح اللام حال كونها كائنة مع المعطوف على المستغاث به إن كررت يا وائتين بالكسر في سوى ذلك.

**الشرح:**

إذا عطفت على المستغاث اسمًا مجرورًا باللام، فإن كررت يا مع الثاني فتحت اللام أيضًا نحو:

---

(١) «يا لله للمسلمين» من أقوال عمر بن الخطاب ﷺ شرح التصريح على التوضيح (١٨١/٢).

يَا لَقَوْمِي وَيَا لأمثَالِ قَوْمِي ...................[1]

---

(١) عجزه:

.................... لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ازْدِيَادِ

البحر: الخفيف.

المصادر: المقاصد النحوية (٤/٢٥٦)، التصريح (٢/١٨١)، أوضح المسالك رقم (٤٤٦)، منهج السالك (٣/١٦٤).

اللغة: «عتوهم» العتو- بضم العين والتاء وتشديد الواو- الاستكبار والتمرد على الحق، وعدم الخضوع له.

المعنى: إني أستغيث بقومي وبأقوام يماثلون قومي في العدد والعدة، وفي الاستجابة لمن يدعوهم، ونجدة من يستغيث بهم، ليدفعوا عني قومًا ما يزال طغيانهم يتزايد، وشرهم يتفاقم.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة. «لقومي» اللام حرف جر، قوم: مجرور باللام، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جني، لأنها حرف من حروف المعاني أشرب معنى الفعل، ومتعلق بالفعل المحذوف الذي دلّت يا عليه عند ابني الصائغ وعصفور تبعًا لشيخ النحاة سيبويه. فإن قلت: هذا الفعل الذي تدل عليه «يا» هو ادعوا، ويتعدى بنفسه، تقول أدعوك، وأدعو قومي، ونحو ذلك، فكيف تعدى في هذا الباب باللام؟ قلت: الجواب على ذلك من وجهين: الأول: أنا ضمنا هذا الفعل معنى ألتجئ، أو أعجب أو نحوهما، وهذه الأفعال تتعدى باللام كما هو ظاهر، والتضمين في اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد. الوجه الثاني: أن هذا الفعل لما كان في هذا الموضع واجب الحذف قد أصبح ضعيفًا عن العمل بنفسه، فجئنا باللام لتقويته. «و يا لأمثال» الواو عاطفة. و«يا» حرف نداء واستغاثة، واللام جارة، وأمثال: مجرورة باللام، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف، على نحو ما تقدم، وأمثال: مضاف، وقوم من «قومي» مضاف إليه، وقوم مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه. «لأناس» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقديره: أدعوهم لأناس. «عتوهم» عتو: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وعتو مضاف، وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه. «في ازدياد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لأناس.

=

وإن تكرر يا كسرها نحو:

........................ يَا لَلْكُهُولِ وَ لِلُّشبَّانِ لِلْعَجَبِ(١)

---

الشاهد فيه: قوله: ((يا لقومي ويا لأمثال)) فإنه جر المستغاث في الكلمتين جميعًا بلام مفتوحة، أما سبب ذلك في الكلمة الأولى فواضح، وأما سببه في الثانية فلأنه أعاد معه يا. شرح قطر الندى (ص ٣٠٤، ٣٠٥)، الشاهد رقم (٩٤).

(١) صدره:

يَبْكِيكَ نَاء بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ ........................

وفي التصريح (١٨١/٢): للشبان، وفي المخطوطة للشباب.

البحر: البسيط.

المصادر: المقتضب (٢٥٦/٤)، الجمل للزجاجي (١٨٠)، المقرب (٣٨)، خزانة الأدب (٢٩٦/١ بولاق)، (١٥٤/٢) رقم ١٠٧ هارون، همع الهوامع (١٨٠/١)، الدرر اللوامع (١٥٥/١)، التصريح (١٨١/٢)، منهج السالك (١٦٥/٣)، أوضح المسالك رقم (٤٤٨).

اللغة: ((ناء)) اسم فاعل فعله نأى ينأى، من مثال فتح يفتح، إذا بعد. ((الكهول)) جمع كهل، وهو من وخطه الشيب. وقيل: هو من كانت سنه ما بين الأربعين والثلاثين إلى الخمسين.

المعنى: يقول: إني أبكي عليك ولست من أهلك؛ لأنني من ديار بعيدة عن ديارك، وأنا ناء شديد البعد عن أهلي، ثم دعا الكهول والشبان ليعجبوا من هذه الحال.

الإعراب: ((يبكيك)) يبكي فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب. ((ناء)) فاعل يبكي مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة؛ لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل. ((بعيد)) صفة لناء، وصفة المرفوع مرفوعة، وبعيد مضاف، و((الدار)) مضاف إليه. ((مغترب)) صفة ثانية لناء. ((يا)) حرف نداء واستغاثة. ((للكهول)) اللام حرف جر، والكهول: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف، على نحو ما فصلناه في شرح الشاهد السابق. و((للشبان)) الواو عاطفة، واللام جارة، والشبان: مجرورة باللام، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق. ((للعجب)) جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدعوكم للعجب.

=

وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ      وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

**الإعراب:**

«**ولام**» مبتدأ.

و«**ما**» مضاف إليه وهو موصول اسمي.

وجملة «**استغيث**» بالبناء للمفعول صلة ما، وعائدها الضمير المستتر في استغيث المرفوع على النيابة عن الفاعل.

و«**عاقبت**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى لام، والتاء للتأنيث.

و«**ألف**» مفعول عاقبت وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، وجملة «عاقبت ألف» في موضع رفع خبر لام، والعائد إلى المبتدأ ضمير عاقبت المستتر فيه، قال المكودي: «ويجوز أن يكون ألف فاعلاً لعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ».

والتقدير: عاقبتها ألف ثم استظهر الأول.

«**ومثله**» خبر مقدم، والضمير المضاف إليه يعود إلى المستغاث.

و«**اسم**» مبتدأ مؤخر، وعكسه المكودي.

و«**ذو**».بمعنى صاحب نعت لاسم، وهو الذي سوغ لنا أن نعربه مبتدأ.

و«**تعجب**» مضاف إليه.

وجملة «**ألف**» بالبناء للمفعول نعت لتعجب.

---

الشاهد فيه: قوله: «يا للكهول وللشبان» حيث جر الشبان بلام مكسورة لكونه معطوفًا من غير أن يعيد معه يا [شرح قطر الندى ص ٣٠٥ رقم (٩٥). تتمة: قال ابن حبيب: «زمان الغلومية سبع عشرة سنة، منذ يولد إلى أن يستكملها، ثم زمان الشبابية سبع عشرة إلى أن يستكمل أربعًا وثلاثين، ثم هو كهل سبعة عشرة سنة إلى أن يستكمل إحدى وخمسين، ثم هو شيخ إلى أن يموت)) خزانة الأدب (١٥٤/٢)، الشاهد (١٠٧).

والتقدير: واسم صاحب تعجب مألوف مثل المستغاث فيما تقدم.

**الشرح:**

قد تعاقب اللام الجارة في الاستغاثة ألف تتصل بآخر الاسم كألف النُّدبة، يُستغنَى بها عن اللام كقوله:

يَــا يَزِيــدَا لآمــلٍ نَيْــلَ عَزٍ    وَغِنَــيٍ بَعْــدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ[1]

وتجرد المستغاث منها نحو:

أَلاَ يَا قَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ    ......................[2]

---

(١) البحر: الخفيف.

المصادر: مغني اللبيب (٣٣٧، ٢٦٧)، المقاصد النحوية (٤/ ٢٦٢)، التصريح (٢/ ١٨١، ٤/ ٧٧ بحيري)، منهج السالك (٣/ ١٦٦).

اللغة: ((آمل)) اسم فاعل؛ من الأمل، وهو الرجاء. ((فاقة)) فقر. ((هوان)) مذلة.

المعنى: يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه، وعبر عن نفسه بآمل نيل عز وغنى؛ لأنه يرجو رفده، ويستمنح عطاءه، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر، ونفى عنه الفاقة، يكني بذلك عن كون الممدوح، يعطي العطاء الكثير الذي يغني، وإذا توجه إليه فقد عزَّ جانبه وعظمت مترلته.

الإعراب: ((يا)) حرف نداء واستغاثة. ((يزيدا)) منادى مستغاث به، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف في محل نصب. ((لآمل)) جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي أدعوك لآمل، وفي آمل ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه يعمل الفعل لكونه اسم فاعل. ((نيل)) مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة، ونيل مضاف و((عز)) مضاف إليه. ((وغنى)) الواو عاطفة، غنى: معطوف على نيل أو على عز. ((بعد)) ظرف متعلق بآمل أو بمحذوف صفة لغنى، وبعد مضاف، وفاقة مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة. ((وهوان)) الواو عاطفة، هوان: معطوف على فاقة.

الشاهد فيه: قوله: ((يا يزيدا)) حيث ألحق المستغاث به الألف في آخره، ولم يدخل عليه اللام في أوله. شرح قطر الندى ص (٣٠٦، ٣٠٧) الشاهد رقم (٩٦).

(٢) عجزه:

......................    وَلِلْغَفَلاتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيبِ.

=

نادر، ومثل المستغاث في الجر باللام المفتوحة ما دخل عليه حرف النداء لقصد التعجيب منه كقولهم:

يا للكماة [1]، ويا للكلأ [2].

تعجبًا من كثرتهم، ويعاقبها ألف نحو: عجبا.

---

= البحر: الوافر.

المصادر: شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ٢٦٣)، التصريح (٢/ ١٨١)، منهج السالك (٣/ ١٦٦).

اللغة: «الغفلات» جمع غفلة، وهي إهمال الأمر، وترك الأخذ باليقظة والتنبه للحوادث. «الأريب» العاقل المجرب، العالم بعواقب الأمور.

المعنى: يدعو قومه ليتدبروا في العواقب، ويتنبهوا لما يجري من الأمور، ويعجبهم أشد العجب من غفلة العاقل المجرب عن عقبى الأمور، مع علمه بما يترتب على ذلك من انتفاض الأمور وفسادها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه. «يا» حرف نداء واستغاثة. «قوم» منادى مستغاث به، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها، ويجوز أن يكون مبنيًا على الضم في محل نصب. «للعجب» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، والتقدير: أدعوكم للعجب. «العجيب» صفة للعجب. «للغفلات» الواو حرف عطف، وللغفلات: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق. «تعرض» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الغفلات، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغفلات، أو في محل نصب حال منه، «للأريب» جار ومجرور متعلق بتعرض.

الشاهد فيه: قوله: «يا قوم» حيث استعمل المستغاث به استعمال المنادى، فلم يلحق به اللام في أوله، ولا الألف في آخره، وهذا الاستعمال أقل الاستعمالات الثلاثة.

(١) الكماة: جمع كميٍّ وهو الشجاع، خزانة الأدب (٣/ ٥٨)، (٦/ ٢٢٧، ٨/ ١١٧، ٧/٧٦، ٩/ ٣٢، ١٦٦).

(٢) الكلأ: العشب، فإن كان رطبًا كان الخلا، وإذا يبس فهو الحشيش[خزانة الأدب (١/٤٤٩، ٣/١٩)].

# النُّدبَــةُ

**الشرح:**

هي تغيير المنادى للتفجع على فقده [1] نحو: وامحمداه.

أو لتتريله مترلة المفقود كقول عُمر [2] وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب: واعمراه

وللمتوجع له نحو:

فَوَاَكبدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّنِي ..................... [3]

- أو منه نحو: «وَامُصِيبَتَاهُ».

ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلا: وا، ويا

**مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبِ، وَلاَ ما أُبْهِمَا**

**الإعراب:**

«ما» اسم موصول في موضع نصب على أنه مفعول أول لاجعل وهو

---

(١) الندبة في المصطلح: «نداء موجّهٌ للمتفجَّع عليه، أو للمتوجعَّ منه».
المتفجع عليه: من أصابته المنية، فحملت الناس على إظهار الحزن، وقلة الصبر سواء أكانت الفجيعة حقيقية أم حكمية. والمتفجع منه: الموضع الذي يستقر فيه الألم، ويترل به. المنادى يسمى المندوب، وهو المتفجع عليه، أو المتوجع منه. الغرضة في الندبة: الإعلام بعظمة المندوب، وإظهار أهميته أو شدته، أو العجز عن احتمال ما به... [النحو الوافي (٤/ ٨٩، ٩٠)].

(٢) عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) قائله: قيس العامري «المجنون».
عجزه:

..................... وَمِنْ عَبَراتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

البحر: الطويل.
المصادر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (١/ ١٧٦)، شرح التصريح على التوضيح (١٨١/٢)، (٨١/٤ بحيري)، الارتشاف (١٤٣/٣)، ديوان قيس بن الملوح (٤١)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٤١٣)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٥٣٤).

جار على منعوت محذوف.

و«**للمنادى**» بفتح الدال في موضع الصلة لما.

و «**اجعل**» فعل أمر.

و «**لمندوب**» في موضع المفعول الثاني لاجعل، والتقدير: واجعل الحكم الذي استقر للمنادى ثابتًا للمندوب.

«**وما**» اسم موصول في موضع رفع على الابتداء، وهو واقع على منعوت محذوف.

وجملة «**نُكِّر**» بالبناء للمفعول، صلة ما، وعائدها الضمير المستتر في نكر المرفوع على النيابة عن الفاعل.

وجملة «**لم يندب**» بالبناء للمفعول، خبر المبتدأ، وعائدها الضمير مستتر في يندب النائب عن فاعله.

«**ولا**» الواو عاطفة ولا نافية.

و«**ما**» موصول اسمي في محل رفع بالعطف على الضمير المرفوع في يندب، وهو حسن لوجود الفصل بين العاطف والمعطوف بلا كقوله تعالى: ﴿**ما أشركنا ولا آباؤنا**﴾ (١).

وجملة «**أُبْهِمَا**» بالبناء للمفعول، صلة ما، وعائدها ضمير مستتر في الفعل مرفوع على النيابة عن الفاعل والألف في أيهما للإطلاق، والتقدير: والاسم الذي نكر لم يندب ولا الاسم الذي أبهم.

**الشرح:**

يستحق المندوب من الإعراب ما يستحقه المنادى العاري عن النُدبة، فيضم في نحو: وازيد.

ينصب في نحو: وَا أمِيرَ الْمُؤمِنينَ.

---

(١) سورة الأنعام آية (١٤٨).

ويُندب نكرة: كرجُلٍ، وامرأةٍ، ولا مُبْهمٍ: كأسماء الإشارة وأيّ. لأن المقصود بالنُّدبة إنما هو عظم الفجيعة بفقد المندُوب، واشتهار حاله بالندبة لهُ وذلك لا يجعل إلا مع التعيين.

**وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ  ‌ ‌ ‌ كَـ«بِئْرَ زَمْزَمٍ» يَلِي «وَا مَنْ حَفَرْ»**

**الإعراب:**

«**ويندب**» فعل مضارع مبني للمفعول.

و«**الموصول**» نائب الفاعل.

و«**بالذي**» قال المكودي: «متعلق بالموصول لا بيندب وهو على حذف الموصوف» ا. هـــ.

وجملة «**اشتهر**» صلة الذي، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر الموصول بمثله، وهو شاذ عند من اشترط اتفاق الحرفين في المتعلق كما شذ قوله:

**وَإنَّ لِسَانِي شُهدةٌ يُشْتَفَى بِهَا  ‌ ‌ ‌ وَهُوَّ عَلَىَ من صبّه الله عَلقَمُ**(١)

---

(١) الشاهد فيه: على أن هَمْدان تشدِّد واو «هوّ» كما في البيت وياء «هيَّ».
المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (٩٦/٣)، الأشموني (١٧٤/١)، العيني (٤٥١/١)، التصريح (١/ ٤٨)، الهمع (٦١/١)، (١٥٧/٢).
اللغة: «همدان» بفتح الهاء، وسكون الميم والدال المهملة: قبيلة من اليمن، وهو لقبٌ، واسمه أَوْسَلَة بن ربيعة بن لحيان بن مالك بن زيد بن كهلان. همدان وصف من الهمدة، وهي السكتة. همدت أصواتهم: سكتت. «شهدة» بضم الشين: العسل بشمعه.
شواهد البيت: سبق أن بينت أحد هذه الشواهد لكن ابن هشام في «شرح شواهده» قال: هذا البيت أورده الفارسي في التذكرة عن قطرب والبغداديين وفيه أربعة شواهد. أحدها: تشديد واو هو. الثاني: تعليق الجار بالجامد لتأويله بالمشتق، وذلك لأن قوله: «هو... علقم» مبتدأ وخبر. والعلقم هو الحنظل، وهو نبت كريه الطّعم، وليس المراد هنا، بل المراد شديدٌ أو صعب. فلذلك علّق به «على» المذكورة. =

لكن الناظم أجازه مطلقًا من غير شرط سوى تكرار الحرف الجار، نقله عن الشاطبي، والتقدير: ويندب الموصول بالوصف الذي اشتهر به.

و«**كبئر**» الكاف جارة لقول حذوف، وبئر: قال المكودي: «منصوب على أنه مفعول مقدم بحفر» ا. هـ.

و«**زمزم**» بالتنوين مضاف إليه.

وجملة «**يلي**» في موضع الحال من بئر.

و«**وا من**» بفتح الميم قال المكودي: مفعول بيلي ا. هـ.

وجملة «**حفر**» صلة من، والأصل: وامن حفر بئر زمزم.

**الشرح:**

الموصول من قسم المبُهم فلا يُندب إلا إذا كانت صلته مشهورة نحو:

«**وَا مَنْ حَفَر بِئْرَ زَمْزَمَاهُ**»[1].

إذ قد علم أن حافرها عبد المطلب. وصار بمنزلة:-

وَاعَبْدَ الْمُطَّلِبَاهُ[2].

---

= الثالث: جواز تقدم معمول الجامد المؤول بالمشتق، إذا كان ظرفًا، ونظيره في ذلك.. في تحمل الضمير قوله: «كُلّ فُؤاد عَلَيْكَ أُمُّ». الرابع: جواز حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلّق، إذ التقّدير: وهو علقم على من صبَّه الله عليه. فعلى المذكورة متعلقة بعلقم، والمحذوفة متعلقة بصبَّه. وبهذين الوجهين الأخيرين أورده في مغني اللبيب. خزانة الأدب (٥/ ٢٦٦)، الشاهد رقم (٣٨١).

(١) قال ابن مالك رحمه الله: وما نُكّر لم يندب، ولا ما أبهما إلا ما كان موصولا غير مبدوء بأل، وصلته مشهورة فيندب عند الكوفيين خلافًا للبصريين نحو:... وذكر الشيخ خالد في التصريح (١/ ١٨٢)، (٤/٨٤ المحقق) المثال ثم قال: فإنه في شهرته «بمنزلة واعبد المطلباه» وذلك شاذ عند البصريين، واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وإن اشتهرت صلته، فلا يقال: والذي حفر بئر زمزماه، إذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل.

(٢) انظر المرجع السابق.

وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ
كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الأَمَلْ

**الإعراب:**

«**ومنتهى**» مفعول بفعل محذوف يفسره صله على أرجح الوجهين في باب الاشتغال.

و«**المندوب**» مضاف إليه.

و«**صله**» فعل أمر، وفاعل، ومفعول.

و«**بالألف**» متعلق بصله.

و«**متلوها**» قال المكودي: «مبتدأ وخبره حذف» ا. هـ.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**كان**» فعل الشرط، واسمها مستتر فيها.

و«**مثلها**» خبر كان.

وجملة «**حذف**» بالبناء للمفعول، يحتمل أن يكون خبر المبتدأ كما قال المكودي، وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ وعلى هذا فلا حذف للجواب.

«**كذاك**» خبر مقدم.

و«**تنوين**» مبتدأ مؤخر على تقدير مضاف.

و«**الذي**» مضاف إليه، ومنعوته محذوف.

و«**به**» متعلق بكمل.

وجملة «**كمل**» بفتح الميم على أفصح اللغات فيه صلة الذي.

و«**من صلة**» في موضع الحال من المضاف.

و«**أو غيرها**» معطوف على صلة.

و«**نلت**» بفتح التاء فعل وفاعل.

و«**الأمل**» مفعول نلت، وهذه الجملة دعائية مستأنفة، والتقدير: حذف تنوين الاسم الذي كمل به حال كونه كائنًا من صلة أو غيرها كذاك.

**الشرح:**

يتصل آخر المندوب غالبًا بألف سواء كان مُفردًا نحو:

«**وَقُمْتَ فِيْنَا بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا**»(١).

أو مضافًا نحو: وا أمير المؤمنيناهُ.

أو نهاية صلة نحو: «**وا مَن حَفَرَ بئر زَمْزَمَاهْ**»(٢).

، ثم إن كان متلوَّ الألف وهو الحرف الذي قبله مضمومًا نحو: وا زيدٌ، أو مكسورًا نحو: وا عبد المُطلب حُذفت حركتهُ، وفتح لاتصال الألف به، وإن كان ألفًا مثلها حُذفت.

نحو: وا مُوسَاهْ(٣).

وكذلك يُحذف تنوين ما كمل بهِ المَنْدُوب من صلةٍ نحو: وا من حَفر بئر زمزماهُ.

أو غير الصلة كالمضاف إليه نحو: وا غلام زَيداهُ.

والمحكي نحو: وا تأبّطَ شرَّاهُ.

**وَ الشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانسَا    إنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا**

---

(١) قائله: جرير [التصريح (٢/ ١٨٢)].
وصدره: حُمِّلْتَ أَمْرًا عظيمًا فاصْطَبَرْتَ لَهُ.
تقدم في صدر باب النُّدبة.

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٢٨).

(٣) في حاشية الشيخ يس على التصريح (٢/١٨٣): «ينبغي أن يكون نحو: (واموساه) مبينًا على فتحة مقدرة على الألف المحذوفة، لا على السين، لأن آخر الاسم إنما هو الألف، والبناء كالإعراب من أحوال الآخر، وليس المقدر الضم كما قال الشهاب القاسمي، لأن المندوب المختوم بالألف مبني على الفتح كما تقدم».اهــ.

**الإعراب:**

«**والشكل**» بفتح الشين مفعول بفعل محذوف يفسره أوله على أصح الوجهين من باب الاشتغال.

و«**حتما**» قال الشاطبي: «حال من هاء أوله أو من الشكل».

وتقدير الكلام: أولِ الشكل مجانسًا من الحروف حال كونه لازمًا ا.هـ. ويحتمل أن يكون نعتًا لمصدر محذوف.

و«**أوله**» بكسر اللام، فعل أمر من أولى يولي مبني على حذف الياء، وفاعله مستتر فيه، والهاء المتصلة به مفعوله الأول.

و«**مجانسًا**» مفعوله الثاني، ومتعلقه ومنعوته محذوفان.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**يكن**» فعل الشرط، وجوابه محذوف للضرورة لكون الشرط مضارعًا.

و«**الفتح**» اسم يكن.

و«**بوهم**» بسكون الهاء متعلق بلابسًا والباء للسببية.

و«**لابسًا**» خبر يكن.

وتقدير البيت: أولِ الشكل حرفًا مجانسًا له إيلاء لازمًا إن كان الفتح لابسًا بسبب وهم، قال الشاطبي: «والشكل: الحركة، والحتم: اللازم، واللابس: الخالط، يقال لبست عليه الأمر ألبسه إذا خلطته عليه فلم يعرف وجهه، والوهم ذهاب ظن الإنسان إلى الشيء وهو يريد غيره، يقال: وهمت في الشيء بالفتح أهم وهْمًا بالإسكان إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره، وأما وهِم في الحساب فهو بالكسر يوهم وهمًا بالفتح إذا غلط وسها فيه، فهو غير الأول فإتْيان الناظم بالوهم الساكن الهاء صواب. اهـ.

**الشرح:**

قد تقدم أن ما يليه ألف النُّدبة إن كان ضميرًا، وكسرة حُذفت وأبدل

مكانها فتحة؛ لكن لا يفعل ذلك إلا عند أمن اللبس كما سبق تمثيلهُ.

فإن خيف بفتح الآخر حصول اللبس أُتي بألف النُّدبة مجانسة لحركة الآخر، فيصير واوًا بعد الضمة نحو: واغُلامَهُموهْ[1]، وَاغْلامَكُمُوه خوفًا من التباس الأوّل بالمُضاف إلى ضمير المؤنث، والثاني المضاف إلى ضمير المثنى.

وياء بعد الكسرة نحو: واغلامكيه خوف اللبس بالمضاف إلى ضمير المخاطب.

**وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ، إنْ تُرِدْ وَإنْ تَشَأ فالمَدُّ، وَالْهَا لا تَزِدْ**

**الإعراب:**

((**وواقفًا**)) حال من فاعل زد المستتر فيه.

و((**زد**)) أمر من زاد يزيد المتعدي لاثنين.

و((**هاء**)) بالمد لا غير، مفعوله الأول، ومفعوله الثاني محذوف.

و((**سكت**)) مضاف إليه.

و((**إن**)) حرف شرط.

و((**ترد**)) فعل الشرط وجوابه محذوف ضرورة كما مر.

((**وإن تشأ**)) شرط أيضًا.

((**فالمد**)) بالرفع مبتدأ وخبره محذوف.

((**والها**)) مفعول مقدم بتزد.

و ((**لا**)) ناهية.

---

(١)قال سيبويه –رحمه الله– في [الكتاب (٤/ ١٦٤، ١٦٥)]: هذا باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك. ((وقد يلحقون في الوقف هذه الهاء الألف، والألف والياء والواو في النُّدبة، لأنه موضع تصويت وتبيين، فأرادوا أن يُمَدّوا فألزموها الهاء في الوقف لذلك، وتركوها في الوصل، لأنه يستغنى عنها كما يستغنى عنها في المتحرك في الوصل، لأنه يجيء ما يقوم مقامها. وذلك قولك: يا غُلامَاهْ، ووازَيْداهْ، وواغْلامَهُوهُ، وواذهاب غُلامِهيْه)).

و«**تزد**» مضارع زاد مجزوم بلا الناهية، والتقدير على هذا: وإن تشأ فالمد كاف ولا تزد الهاء، قال المكودي: «هذا ما حمل عليه الشارح، والمرادي وعندي أن ضبط المد بالفتح على أنه مفعول والهاء معطوف عليه» ثم قال: «فالجواب على ما اختاره الشارحان جملة اسمية والها لا تزد ليس في شيء من الجواب بل هو مستأنف وعلى ما ذكرنا، فالجواب لا تزد، والتقدير: وإن تشأ فلا تزد المد والهاء» ا.هـ.

**الشرح:**

إذا وصلت المندوبَ بما بعدَهُ نحو: واعُمرا الكريم.

لم يلحقه الهاء، وإن وقفت عليه فلكَ أن تزيد في آخره هاء السكت ساكنة [1]، وقد تضم للضرورة نحو:

أَلاَ يَا عَمْرُو عَمْرَاهْ ... وَعَمْرُو ابْنُ الزُّبَيْرَاه[2]

---

(١) قال سيبويه رحمه الله –في الكتاب (٤/٢٣٦) هذا باب علم حروف الزوائد. وأما الهاء فتُزاد لتبين بها الحركة.. وبعد ألف المدّ في الندبة نحو: وَاغُلاماهْ، ويَا غُلاماهْ..

(٢) الرجز في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٤/ ٧٣).

وعمرو المندوب هو عمرو بن الزبير بن العوام، وكان أخوه عبد الله بن الزبير بن العوام قد سجنه أيام ولايته على الحجاز، وعذبه بصنوف من التعذيب حتى مات في السجن.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح. «يا» حرف نداء وندبة. «عمرو» منادى مندوب، مبني على الضم في محل نصب. «عمراه» توكيد لفظي للمنادى المندوب، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله، فهو مرفوع بضمة، أو منصوب بفتحة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ألف الندبة. والألف زائدة، لأجل الندبة لأنها تستدعي مد الصوت، والهاء للسكت، وعمرو معطوف على عمرو الأول. ابن: صفة للأول، «الزبيراه» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة التي تستوجبها الألف والألف مزيدة للندبة، والهاء للسكت.

الشاهد فيه: قوله: «عمراه» حيث زيدت الهاء التي تجتلب للسكت في حالة الوصل ضرورة.

ولك أن تقف بالمدّ وهو الألفُ، وما انقلب عنها من واو أو ياء.

ولا يأتي بالهاء كما سبق من قوله[1]: «**وقُمْتَ فينَا**[2] **بأمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا**[3]».

**وَقَائِلٌ وَاعَبْـدِ يَـا وَاعَبْـدَا مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أبْدَى**

**الإعراب:**

«**وقائل**» اسم فاعل من القول مرفوع على أنه خبر مقدم.

ومتعلقه محذوف.

«**واعبديا**» مفعول قائل على إرادة اللفظ.

و«**واعبدا**» معطوف على واعبديا بإسقاط العاطف.

و«**من**» بفتح الميم، موصول اسمي في موضع رفع مبتدأ مؤخر.

و«**في الندا**» متعلق بأبدى.

و«**اليا**» بالقصر للضرورة، مفعول مقدم بأبدى.

و«**ذا**» بمعنى صاحب منصوب على الحال من اليا.

و«**سكون**» مضاف إليه.

وجملة «**أبدى**» صلة من، وعائدها فاعل أبدى المستتر فيه.

وتقدير البيت: والذي أبدى في النداء الياء ساكنة قائل في الندبة واعبديا واعبدا.

**الشرح:**

إذا نُدب المضافُ إلى ياء المتكلم على لغة من أقر الياء فيه ساكنة فقال: يا عبدي.

جاز حذف يائه لملاقاتها ساكنة لألف الندبة فيقال: واعبدا.

---

(١) قائله جرير.

(٢) في التصريح (١/ ١٨٣) بدلا من «فينا» فيه.

(٣) عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وهو اختيار المبرد [١]، وجاز تحريكها بالفتح لمجانسة الألف فيقال: واعبديا، وهو اختيار سيبويه [٢].

ويتعين الأوّلُ على لغة من قلب الياء ألفًا، أو حذفها، واجتزأ عنها بالفتحة أو الكسرة، أو عامله معاملة المفرد.

ويتعين الثاني على لغة من أقر الياء وحركها بالفتح.

---

(١) المقتضب (٤/ ٢٧٠).

(٢) قال سيبويه – رحمه الله- في الكتاب (٢/ ٢٢٢) هذا باب الندبة.

«... وإذا أضفت المندوب وأضفت إلى نفسك المضافَ إليه المندوب فالياء فيه أبدًا بينةٌ. وإن شئت ألحقت الألف، وإن شئت لم تُلحق. وذلك قولك: وانقطاع ظَهْرِيَاهُ، ووانقطاع ظهري. وإنما لزِمْتهَ الياء لأنه غَير منادى. ذكر الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله من شرح السيرافي لكتاب سيبويه بهامش العبارة المقتبسة سالفًا من كتاب سيبويه أنه قال تعليقًا عليها:- «القياس إذا أدخلت الألف على ياء المتكلم في الاسم المندوب وهي ساكنة أنه يكون فيها التحريك لاجتماع الساكنين». ولم يذكر سيبويه سقوطها لاجتماع الساكنين في المندوب، ولا في الاسم المضاف إليه المندوب. وأما أبو العباس محمد بن يزيد «المبرد» [المقتضب (٤/ ٢٧٠)] فقد ذكر سقوطها في المندوب فيمن أثبت الياء قبلها ساكنة، نحو: يا غلامي، ويا صاحبي، ولم يذكر سقوطها في: وانقطاع ظهري، ويا صاحب غلامي، والقياس فيهما واحد، وهو جواز سقوطها لاجتماع الساكنين.

## الترخيـــم

**الشرح:**

هو عبارة عن حذف آخر الكلمة، واشتقاقه من الصوت الرخيم، وهو الدقيق [(١)]، ولا يستعمل في غير النداء إلا ضرورة كما يأتي، ولا يترخم فيه مُعربٌ سواء كان نكرة أو مضافًا ونحوه:

يا عُرْوَ لا تبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ ....................... [(٢)]

---

(١) الترخيم في المصطلح: «حذف آخر اللفظ بطريقة معينة لداع بلاغي».
من أمثلة الدواعي البلاغية: التخفيف – غالبًا- أو التمليح، أو الاستهزاء، وقد يكون السبب هو الضعف الناشئ من خوف، أو هول ونحوهما مما يحدث العجز عن إتمام النطق بالكلمة كما في قراءة. ﴿ يا مال﴾ (الزخرف ٧٧) انظر: المحتسب (٢/ ٢٥٧). أقسامه ثلاثة: ١- ترخيم اللفظ للنداء. ٢- وترخيمه للضرورة الشعرية. ٣- وترخيمه للتصغير. [النحو الوافي (٤/ ١٠١)].

(٢) عجزه:

.................... سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ فَيَجيبُ

البحر: الطويل.

المصادر: أمالي ابن الشجري (١/ ١٢٩)، الإنصاف (١/ ٣٤٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٠)، التصريح (٢/ ١٨٤)، شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ٢٨٧). قال البغدادي في خزانة الأدب (٢/ ٣٣٦) الشاهد رقم (١٣٩). بدلاً من «يا» أبا وقال: تقدم في البيت قبله: فإنّ «أبا عرو» منادى بحرف النداء المحذوف، وأبا منادى مضاف لما بعده، وعرو: مرخم عروة... قال ابن الشجري في أماليه (١٢٩/١): ومما يدلّ على مذهب سيبويه – ولم يكن فيه ما تأوله أبو العباس المبرِّد في بيت زهير، فزعم أنه أراد: يا آل عكرم بالجر والتنوين – قول الشاعر:

أبا عُرْوَ لا تبعَد......... البيت.

ألا ترى أنه لا يمكن أبا العباس أن يقول: إن عروة قبيلة، كما قال ذلك في عكرمة. وهو في الشاهد رقم (١٣٨) بالخزانة. ولا يمكنه أن يقول: أراد أبا عرو، بالجر والتنوين. فمنعه من ذلك أن عروة لا ينصرف للتأنيث- اللفظي –في التعريف انتهى.

=

وروى ابن الشجري هذا البيت كرواية الشارح المحقق؛ وأنشده عن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف، وكذا ابن هشام في شرح الألفية. سَيَدْعُوهُ دَاعي مِيْتَة بكسر الميم. والميتة الحالة التي يموت عليها الإنسان. وزاد ابن السكيت في «كتاب المذكر والمؤنث» رواية: «ستدعوه» بمثناة فوقية لا تحتية على أن قوله «داعي» اكتسب التأنيث من إضافته إلى المؤنث. وكذلك أورده الفراء في معاني القرآن (٢/ ٣٢٨) عند تفسير قوله تعالى: ﴿إنها إن تك مثقال حبة من خردل﴾[لقمان: ١٦].

قال: فإن قلت: إنّ المثقال ذَكر فكيف قال: تكُ؟ قلتُ: لأن المثقال أضيف إلى الحبَة، وفيها المعنى؛ كأنه قال: إن تكُ حبّة. ثم أنشد البيت فقال: أنث فعل الداعي، وهو ذكر، لأنه ذهب إلى الموتة. وقوله: «لا تبعد» أي لا تهلك، وهو دعاء خرج بلفظ النهي، كما يخرج الدعاء بلفظ الأمر؛ وإن كان ليس بأمر، نحو: اللهم اغفر لنا، يقال: بعد الرجلُ يبعد بَعدًا من باب فرح، إذا هلك؛ وإذا أردت ضد القرب قلت: بَعُد يبعُد بضم العين فيهما، والمصدرُ على وزن ضدّه وهو القرب، وربَّما استعملوا هذا في معنى الهلاك لتداخل معنييهما. فإن قيل: كيف قال: لا تبعد وهو قد هلك؟ أُجيب بأن العرب قد جرت عادتُهم باستعمال هذه اللفظة في الدعاء للميت، ولهم في ذلك غرضان: أحدهما: أنهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل، وكأنَّهم لا يصدّقون بموته، وقد بيّن هذا المعنى النابغة الذبياني بقوله:

يَقُولونَ حِصْنٌ ثُمَّ تَأْبى نفوسُهمْ ... وَكَيْفَ بِحِصْنٍ وَالْجِبَالُ جُنُوحُ؟

وَلَم تَلْفِظْ الْموتَى الْقُبُورُ، وَلَمْ تَزُلْ ... نَجُومُ السَّماءِ، وَالأديمُ صحيحُ

أراد: أنهم يقولون: مات حصن، ثم يستعظمون أن ينطقوا بذلك، ويقولون: كيف يجوز أن يموت، والجبال لم تنسف، والنجوم لم تنكدر، والقبور لم تُخرج موتاها، وجرم العالم صحيح لم يحدث فيه حادث. الفرض الثاني: أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذكره ولا يُنسى؛ لأن بقاء ذكر الإنسان بعد موته بمترلة حياته.... وقوله: «فكل ابن حُرّة». الفاء للتعليل. يقول: لا أنسى الله ذكرك بالثناء الجميل في الدنيا، فإن الإنسان لابدّ له من الموت، فإنْ ذُكِر بالجميل فكأنه لم يَمُتْ.

وذكر الحُرّةَ وأراد المرأة.

أو تقول: أبناء الحرائر إذا كان لابّد لهم من الموت، فموت أبناء الإماء من باب أولى. والسين في قوله «ستدعوه» للتأكيد لا للتسويف. وقوله: «فيجيب» معطوف على ستدعوه.

شاذ، ولا محكي، ولا مُستغاث، ولا مستعجب منه، ولا مندوب وحكي سيبويه الترخيم في الجملة المحكية كما يأتي.

**تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَا سُعَا فِيمَنْ دَعا سُعَادَا**

**الإعراب:**

«**ترخيمًا**» أجاز في نصبه الشارح أن يكون مفعولاً له فيكون التقدير: احذف لأجل الترخيم، أو مصدرًا في موضع الحال، فيكون التقدير: احذف في حال كونك مرخمًا، أو ظرفًا على حذف مضاف، فيكون التقدير: احذف وقت الترخيم، وزاد المرادي وجهًا رابعًا، وهو أن يكون مفعولاً مطلقًا، قال: وناصبه احذف لأنه يلاقيه في المعنى ا. هـ قال المكودي وفيه نظر لأن الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى ا. هـ.

وهذا النظر لا يتجه لأن المراد حذف مخصوص بكونه آخر المنادى ولاشك أن ذلك حقيقة الترخيم، ثم زاد المكودي وجهًا خامسًا وهو: أن يكون مفعولاً مطلقًا وعامله محذوف والتقدير: رخم ترخيمًا ا. هـ وفيه نظر لأنه لا يخلو إما أن يكون ترخيمًا مؤكدًا لعامله أو نائبًا عن فعله فإن كان الأول لزم توجيه كلام الناظم بما لا يراه فإنه قال في بابه: وحذف عامل المؤكد امتنع، فكيف يرتكبه، وإن كان الثاني فلا معنى لقوله ترخيمًا احذف إلا التوكيد اللفظي بالمرادف فقد ادعى أن الحذف أعم من الترخيم والأعم لا يؤكد الأخص، ويحتمل عندي وجهًا سادسًا وهو: أن يكون ترخيمًا مفعولاً به لفعل شرط حذف مع أداته وحذفت الفاء من جوابه للضرورة.

والتقدير: إن أردت ترخيمًا فاحذف آخر المنادى.

و«**احذف**» فعل أمر وفاعله مستتر فيه.

و«**آخر**» مفعوله.

و«**المنادى**» مضاف إليه.

و«**كياسعا**» الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف.

و«**فيمن**» متعلق بالقول المحذوف على تقدير مضاف بين الجار والمجرور، ومن اسم موصول.

وجملة «**دعا**» بمعنى نادى صلتها.

و«**سعادا**» مفعول دعا والألف فيه للإطلاق إن لم يكن صرفه للضرورة.

والتقدير: وذلك كقولك يا سعا في نداء من نادى سعادًا.

**الشرح:**

إذا رُخِّم المنادى حُذف الحرف الأخير، والكلمة الأخيرة منه كقولك: يا سُعا في نداء يا سُعادُ.

كقراءة الأعمش ﴿ **ونَادُوا يَا مَالِ**﴾[1].

وإنما توسع في ترخيم المنادى لأنه قد تغيّر بالنداء، والترخيم تغيير، والتغييرُ يأنس بالتغيير.

**وَجَوِّزَنْه مُطْلَقًا في كلِّ مَا ... أُنِّثَ بِالْهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا**

**بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلاَ ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلاَ**

**إِلاَّ الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ العَلَمْ ... دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّْ**

**الإعراب:**

«**وجوزنه**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، والهاء المتصلة به مفعول به وهي عائدة على الترخيم.

---

(١) سورة الزخرف آية (٧٧).

قال ابن جني في [المحتسب (٢/ ٢٥٧)]... ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما – ويحيى والأعمش ﴿ يَامَالِ﴾.

قال أبو الفتح: هذا المذهب المألوف في الترخيم، إلا أن فيه في هذا الموضع سرًّا جديدًا، وذلك أنهم – لعظم ما هم عليه – ضعفت قواهم، وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورةٌ عليه، ووقوفًا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في منطقه.

و«**مطلقًا**» حال من الهاء.

و«**في كل**» متعلق بجوز.

و«**ما**» مضاف إليه، وهي نكرة موصوفة أو معرفة ناقصة.

وجملة «**أنث**» بالبناء للمفعول صفتها أو صلتها.

و«**باها**» بالقصر للضرورة متعلق بأنث.

«**والذي**» في محل نصب على المفعولية لفعل محذوف يفسره وفِّرْه على أرجح القولين في باب الاشتغال.

وجملة «**قد رخما**» بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق صلة الذي.

«**بحذفها**» متعلق برخما والضمير للهاء.

وجملة «**وفره**» لا محل لها من الإعراب لكونها مفسرة.

و«**بعد**» ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة والمضاف إليه منوي المعنى، والعامل فيه وفره، والتقدير: والذي قد رخم بحذف الهاء وفره بعد حذفها.

«**واحظلا**» بضم الظاء المشالة أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفًا، والحظل: المنع، يقال حظل عليه الأمر يحظله بالضم إذا منعه من.

و«**ترخيم**» مفعول احظلا.

و«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه.

و«**من هذه**» متعلق بخلا.

و«**الها**» بالقصر للضرورة نعت لهذه، أو بيان لها.

وجملة «**قد خلا**» صلة.

«**إلا**» حرف استثناء.

و«**الرباعي**» منصوب بإلا على الاستثناء.

و«**فما**» الفاء عاطفة وما موصول اسمي معطوف على الرباعي.

و«**فوق**» صلة ما، وهو مبني على الضم لقطعه عن الإضافة ونية معنى مضاف إليه.

و«**العلم**» قال المكودي: عطف بيان على الرباعي ا.هـ والأقعد أن يكون بدلاً فقد نص ابن مالك على أن النعت إذا تقدم على المنعوت وكان صالحًا لمباشرة العامل فإن المنعوت يعرب بدلاً؛ فعلى هذا يكون العلم بدلاً لأنه منعوت بالرباعي، والأصل إلا العلم الرباعي.

و«**دون إضافة**» قال المكودي: متعلق باستقرار محذوف أو في موضع الحال من الرباعي ا.هـ، وعلى هذا فيتعلق باستقرار محذوف أيضًا فمرجع الاحتمالين واحد.

«**وإسناد**» معطوف على إضافة.

و«**متم**» قال المكودي: نعت لإسناد وهو اسم مفعول من أتممت ا. هـ قال الشاطبي: ومتمًا حال من الرباعي أي العلم حال كونه متمًا بلا إضافة ولا إسناد، وجاء على لغة رأيت زيد ا. هـ والأول أولى.

والتقدير: وامنع ترخيم المنادى الذي خلا من هذه الهاء إلا العلم الرباعي فالذي فوقه حال كونه دون إضافة ودون إسناد متم.

**الشرح:**

الترخيم جائز مطلقًا في كل ما أنث بالهاء، سواء كان لمُذكر كطلحة، أو لمؤنث كعائشة.

زائدًا على ثلاثة أحرف كما مثل، أو على ثلاثة كهبة أو ثبةٍ علمين أو غير علم كجارية.

جارِيَ لا تَستنْكرِي عذيري [1] ........................

---

(١) قائله: العجاج.
البحر: الرجز.

=

= عجزه:

. . . . . . . . . . . . . . . . . .          سَيْرى وإشفاقي على بَعيري

المصادر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٢٥، ٣٣٠)، أمالي ابن الشجري (٢/ ٨٨)، لسان العرب: شقر، عذر، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٦، ٢٠)، شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٤/ ٢٧٧). قال البغدادي في الخزانة (٢/ ١٢٥) رقم (١٠٢).

الشاهد فيه: على أن «العذير» هنا بمعنى الحال التي يُحاولها المرء يُعذر عليها. وقد بين بقوله: سَيْري وإشفاقي، الحالَ التي ينبغي أن يُعذر فيها، ولا يلام عليها. ومثله لابن الشجريّ في أماليه فإنه قال: «العذير: الأمر الذي يحاوله الإنسان فيُعذر فيه. أي لا تستنكري ما أحاوله معذورًا فيه. وقد فسره بالبيت الثاني» ا. هـ. وعليه فعذيري مفعوله تستنكري، وسَيْري، عطف بيان له أو بدل منه أو خبر مبتدأ محذوف أي هو سيرى... إلخ. ويجوز أن يكون عذيري مبتدأ خبره سيرى ... إلخ. قال ابن الحاجب في «الإيضاح» : وعلى هذا فمفعول تستنكري محذوف. قال الزجاج: العذير: الحال. وذلك أن العجاج كان يصلح حلسًا لجمله فأنكرته، وهزئت منه، فقال لها هذا. قال علي بن سليمان الأخفش: العذير: الصوت، كأنه كان يرجُز في عمله يحلسه فأنكرت عليه ذلك، أي لا تستنكري صوتي ورفعه بالحديث، لأني قد كبرت، والحِلْس للبعير، وهو كساء رقيق يكون تحت البردعة وهو بكسر المهملة وسكون اللام. وأنشد سيبويه —في الكتاب (٢/ ٢٣١) هذا باب: الحروف التي ينبه بها المدعو- البيت الأوّل على أنّ جاري منادى مرخّم.

قال الأعلم: الشاهد فيه: حذف حرف النداء ضرورة من قوله جاريَ، وهو اسم منكور قبل النداء لا يتعّرف إلا بحرف النداء، وإنما يطّرد الحذف في المعارف.

وردّ المبّردُ على سيبويه جعله الجارية نكرة، وهو يشير إلى جارية بعينها فقد صارت معرفة بالإشارة، ولم يذهب سيبويه إلى ما تأوله المبرد عليه: من أنه أنكره بعد النداء، وإنما أراد أنه اسم شائع في الجنس قبل النداء وهو نكرة، وكيف يتأول عليه الغلط في مثلِ هذا، وسيبويه قد فرق بين ما كان مقصودًا بالنداء من أسماء الأجناس وبين ما لم يقصد قصده وهذا من التعسّف الشديد والاعتراض القبيح» ا. هـ.

قال أبو عبيدة: معناه: لا تستنكري حالي من الهرم. يا جارية، ولا كثرة ما أحدث به من الأسرار. وذلك من أحوال الشيوخ المسانّ، وتهاتر الهرمى.

ويرخم ما هي فيه بحذفها كما مثل وكقوله[1].

أَعائِشَ مَا لِقَوْمِكِ لا أَرَاهُم ..................[2]

ويوفر ما رُخم بحذفها فلا يحذف منه شيء بعد ذلك بل بغير حرف اللين إن كان قبلها على حاله مُطلقًا يحصل أي يمنع ترخيمُ ما تلا من هاء التأنيث إلاّ إذا كان علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف خال من تركيبي الإضافة والإسناد كجعفر من أعلام المذكر، وزينب من أعلام المؤنث فلا يُرخم نحو: إنسان لفقد العلمية، ولا نحو: زيد لانتفاء الزيادة على الثلاثة، ولا تأثير لحركة وسطه كحكم، ولا نحو: عبد الله لأنه مضاف، ولا يجوز: برق نحره. لأن فيه إسنادًا.

**وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلاَ ... إنْ زِيدَ لَيِّنًا سَاكِنًا مُكمّلاَ**

**أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي**

---

(١) الشماخ بن ضرار ديوانه ص (٢١٩).

(٢) عجزه: يُضَيّعُونَ السّوامَ مَعَ المضيعِ.

وفي رواية الديوان الهِجَان بدلاً من السوام.

البحر: الوافر.

المصادر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٠٩) تحقيق للضاحي.

اللغة: الهجان: كرائم الإبل. وقوله: لا أراهم: قيل: لا زائدة. وقيل: نافية. فمن قال بزيادتها أبو عبيدة، وروى البيت شاهدًا على ذلك، قال: أي أراهم يضيعون السوام و«لا» إنما هي لغو.

انظر البيت في المراجع الآتية: جمهرة أشعار العرب ص (٣)، أمالي أبو علي القالي (١/ ١٠٥)، الصاحبي (١٣٨) ، أمالي ابن الشجري (٢/ ٨٤)، المعاني الكبير (١/ ٤٢٩)، تهذيب الألفاظ للتبريزي (٦٧)، سمط اللآلئ (١/٣٢٤)، تاج العروس: سوم، مقاييس اللغة (٣/ ٣٨٠)، وعائشة المذكورة في البيت هي بنت عثمان بن عفان.

**الإعراب:**

«**ومع**» متعلق باحذف.

و«**الآخر**» مضاف إليه على تقدير مضاف.

و«**احذف**» فعل أمر وفاعل.

و«**الذي**» مفعول احذف وهو نعت لمحذوف.

وجملة «**تلا**» صلة الذي، وفاعل تلا ضمير مستتر فيه يعود إلى الآخر، والعائد إلى الموصول محذوف، والتقدير: واحذف مع حذف الآخر الحرف الذي تلاه الآخر.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**زيد**» بالبناء للمفعول فعل الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه.

و«**لينا**» قال المكودي حال من الضمير المستتر في زيد وهو مخفف لين.

و«**ساكنًا**» نعت لينًا.

و«**مكملا**» نعت به نعت.

و«**أربعة**» مفعول مكمل.

«**فصاعدًا**» معطوف على أربعة ا. هـ.

«**والخلف**» مبتدأ.

و«**في. واو**» في موضع خبر المبتدأ.

«**وياء**» معطوف على واو.

و«**بهما**» خبر مقدم والباء بمعنى مع.

و«**فتح**» مبتدأ مؤخر، وجملة «بهما فتح» نعت لواو وياء، والعائد إلى المنعوت ضمير التثنية.

وجملة «**قفي**» بالبناء للمفعول بمعنى تبع نعت «لفتح».

والتقدير: والخلف ثابت مع واو وياء مصاحبين لفتح متبوع لهما.

**الشرح:**

إذا حذف الآخر للترخيم، وكان ما قبله صحيحًا أُقرَّ فلم يحذف، وإن

كان معتلاً، وهو المراد بقوله: «لينًا» حذف مع الآخر سواء كان واوًا كمنصور، أو ياءً كمسلمين، أو ألفًا كمروان.

وإنما يحذف بشرطين.

**أحدهما**: أن يكون ساكنًا.

**الثاني**: أن يكون مكملاً لأربعة أحرف فصاعدًا. كما مثل، ومن وروده:

يَا مَرْوِ إنَّ مَطيتّي مَحْبُوسَةٌ.........[1].

---

(١) عجزه: ................ تَرْجُو الحِباءَ وَرَبُّها لَمْ ييْأَسِ

قائله: الفرزدق يخاطب مروان بن الحكم والي المدينة من قبل معاوية بن أبي سفيان.

البحر: الكامل.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٣٣٧/١ بولاق) (٢٥٧/٢ هارون)، أمالي ابن الشجري (١٨٧/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٢/٢)، شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ٢٩٢)، التصريح (٢٢٦/٢)، منهج السالك (١٧٨/٣)، ديوانه (٤٨٢)، الجمل للزجاجي (١٨٥)، لسان العرب: حبس.

قصة الشاهد: كا ذكرها الأستاذ عبد السلام هارون في [الكتاب (٢٥٧/٢)] أن مروان بن الحكم، وكان قد ولي المدينة من قبل معاوية، فدفع إلى الفرزدق صحيفة يوصلها إلى بعض عماله، وأوهم الفرزدق أن فيها عطية، وكان فيها مثل ما في صحيفة المتلمس، فلما خرج الفرزدق عن المدينة خشي مروان أن يفتح الصحيفة فيدري ما فيها من الأمر بقتله، فيتسلط عليه بالهجاء فكتب إليه.

قُلْ للفرزدقِ وَالسَّفَاهَةَ كاسْمُها إنْ كُنْتَ تَارِكَ مَا أَمَرْتُك فاجلسِ
وَدَعْ المدينَةَ إنها مَرْهُوبَةٌ وَاعْمَدْ لَمكَّة أَوْ لِبيت المقدسِ
أَلقِ الصَّحيفةَ يَا فَرَزْدَقُ إِنَّهَا نَكراءُ مِثْلُ صَحِيفةِ المُتلمسِ

فأجابه الفرزدق بأبيات أولها هذا البيت الشاهد، وبعده:

وأتيتني بصحيفة مختومة يخشى علي بها حباء النقرس
ألق الصحيفة يا فرزدق إنها نكراءُ مثل صحيفة المتلمس

والحباء: العطاء، وقد أسند الرجاء إلى ناقته، وهو يعني نفسه مجازًا.

الشاهد فيه: ترخيم «مروان» وحذف الألف والنون لزيادتهما، وكون الاسم ثلاثيًا بعد حذفهما.

اللغة: «يا مرو» أراد يا مروان. «مطيتي» المطية: الدابة، سميت بذلك لأنها تمطو –أي

وقوله (١):

=

تسرع- في سيرها. ((محبوسة)) أراد أنها واقفة بالباب. ((ربها)) صاحبها. ((لم ييأس)) أي: لم يقنط، يريد أنه ما يزال يأمل عطاءه.
المعنى: يصف أنه وفد على كريم يجتديه، وأنه طال وقوفه ببابه، وانتظاره لجداوه، ومع هذا لا يزال يأمل أن يعطف عليه فينال منه ما أمل.
الإعراب: ((يا)) حرف نداء. ((مرو)) منادى مرخم، مبني على الضم في محل نصب. ((إن)) حرف توكيد ونصب. ((مطيتي)) مطية: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و((مطية)): مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه. ((محبوسة)) خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة. ((ترجو)) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا. تقديره: هي يعود إلى مطيتي. والجملة من الفعل والفاعل في محل خبر ثان لإن. ((الحباء)) مفعول به لترجو. و((ربها)) الواو واو الحال، رب: مبتدأ، ورب مضاف، وهاء: مضاف إليه. ((لم)) حرف نفي وجزم وقلب، ((ييأس)) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ربها. والجملة من لم ييأس وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال [شرح قطر الندى ص ٣٠ رقم (٩١)].

(١) القائل: أبو زيد الطائي على ما زعم اللخمي، أو لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب.
عجزه: ..................... إِنَّ الحَوَادِثَ ملقيٌّ و مُنْتَظَرُ
البحر: البسيط.
المصادر: الكتاب لسيبويه (٣٣٧/١) بولاق، (٢٥٨/٢ هارون)، أمالي ابن الشجري (٨٧/٢)، شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢٨٨/٤)، التصريح (١٨٦/٢)، منهج السالك (١٧٨/٣).
اللغة: الحوادث: جمع حدث والحدث هو أحد أحداث الدهر ونوائبه.
المعنى: يقول لها اصبري على الحوادث فإنها مترادفة على الناس، منها ما نزل وحلّ، ومنها ما هو منتظر لم يقع بعد. قال الأعلم الشنتمري: ((وأسماء عند سيبويه فعلاء؛ لأنه جعل في آخرها زيادتين زيدتا معًا، فحذفتا في الترخيم معًا كما حذفتا في مروان معًا، ولا نعرف في الكلام اسمًا بهذا التأليف فتكون أسماء فعلاء منه. والظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم فسمي به، وحذفت الألف مع الهمزة التي هي لام الفعل لأنها زائدة رابعة كألف عمّار، فحذفت مع الأصلي كما تحذف ألفه. وإن كانت أسماء فعلاء كما ذكر سيبويه فاشتقاقها منه الوسامة، أبدلت واوها همزة استثقالاً للواو أولا، كما قالوا امرأة وناة من الونى، وقالوا: أحد، والأصل وحد، لأنه من الواحد فعلى هذا يخرج قوله)). [الكتاب لسيبويه (٢٥٨/٢) الحاشية (٢)].

يَا أسم صَبْرًا عَلَىَ مَا كَانَ من حَدَث ..........................

فلو كان حرف اللين الذي يليه الآخر متَّحركًا نحو: هَبَيَّخٌ (١)، ومستورٌ إذا سميت بهما، ويتصور ذلك في الألف المنقلبة عن متحرك كمختارٍ (٢)، ومنقار (٣) علمين لم يحذف حرف اللين في ذلك كله.

وكذا لو كان حرف اللين ثالثًا كثمود وسعيد وعماد (٤) تحذف.

وفي اشتراط كون ما قبل الواو والياء مُجانسًا لهما بأن يكون مكسورًا قبل الياء، ومضمومًا قبل الواو خلافٌ.

فسيبويه والأكثرون (٥) يشترطون ذلك فلا يجيزون حذف حرف العلة في نحو: فرعون وغرنيق.

---

(١) ((هبيخ)) بفتح الهاء، والباء الموحدة، والمثناة التحتانية، وفي آخره خاء معجمة. الغلام الممتلئ. [التصريح (١٨٧/٢)]. يرخم عند سيبويه يا هَبَيَّ (٢٦٠/٢).

(٢) فتقول في ترخيمها: يا مختا، ويا منقا، بحذف آخرهما فقط، ولا يحذف ما قبله لأصالة الألفين فيهما فإهما منقلبان عن أصل، فأصل مختار ومنقاد: مختير ومنقود، بفتح الياء والواو أو كسرهما، فلما تحركا، وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين. والمنقلب في الأصل أصل.

وأجاز الأخفش أن يقال في ترخيمهما: يا مختَ، ويا منقَ بحذف الألف من كل منهما مع الآخر نظرًا إلى الحالة الراهنة [التصريح (١٨٧/٢)]

(٣) انظر المرجع السابق.

(٤) فتقول في ترخيمهن- ثمود، وسعيد وعماد- يا سعى، ويا ثمو، ويا عما بحذف الدال فيهن فقط، ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو والألف، وإن كان كل منهما حرف لين زائدًا لأن السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة وهذا محترز قوله: ((مكملاً أربعة)) [التصريح (١٨٧/٢)].

(٥) وقال ابن مالك-رحمه الله-في شرح الكافية الشافية (١٣٥٦/٣) ((.............. فإن الفراء والجرمي لا يفرقان بين واو ((فرعون)) وواو منصور، ولا بين ياء ((غرنيق)) وياء ((مسكين)) بل يعمان جميعها بالحذف في الترخيم.

وغيرهما لا يرى ذلك بل يقولون: يا فرْعُو. ويا غُرنَيْ.

وانظر: [التصريح (١٨٧/٢)، الأشموني (١٧٨/٣)، المساعد(٥٥٢/٢)].

لأن ما قبل الواو والياء فيهما مفتوح.

والفراء لا يشترط ذلك فيجيز حذفه. وإلى هذه المسألة أشار بقوله «والخلف في واو وياء بهما فتح قفي» لأنه لا يتصور قبلهما فتح لأن الحركة المجانسة فيهم مقدرة، وإنما عُدل إلى الفتح لخوف اللبس باسم الفاعل.

**وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَ ذَا عَمْرٌو نَقَلْ**

**الإعراب:**

«**والعجز**» مفعول مقدم باحذف.

و«**احذف**» فعل أمر.

و«**من مركب**» متعلق باحذف.

«**وقل**» فعل ماض.

و«**ترخيم**» فاعل قل.

و«**جملة**» مضاف إليه.

«**وذا**» اسم إشارة إلى ترخيم الجملة في محل رفع على الابتداء.

و«**عمرو**» مبتدأ ثان.

وجملة «**نقل**» خبر عمرو، وعمرو وخبره خبر ذا، والرابط بين ذا وخبره محذوف.

والتقدير: وهذا الترخيم عمرو نقله، وعمرو هذا هو سيبويه.

**الشرح:**

هذا القسم الثاني من قسمي الترخيم، وهو ما تحذف منه الكلمة الأخيرة، وهُو المركبُ تركيب مزج، فإنك تحذفُ عجزه فتقول في معدي كرب وسيبويه مرخمين: يا معدي، ويا سيب [1].

وقلَّ ترخيم الجملة المنقولة إلى العلمية بحذف عجزها، وهذا نقله عمرو

---

(١) شرح الكافية الشافية (١٣٥٢/٣).

أبو بشر إمام النحاة الملقب بسيبويه في «باب: النسب» من كتابه لا في «باب الترخيم».

**وَإِنْ نَوَيْتَ بَعدَ حَذْفِ مَا حُذِفْ ... فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيْهِ أُلِفْ**

**وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا ... لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّما**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

و«**نويت**» بفتح التاء فعل الشرط.

و«**بعد**» منصوب بنويت.

و«**حذف**» مضاف إليه.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بنويت، وجملة «**حذف**» بالبناء للمفعول صلة ما.

«**فالباقي**» مفعول باستعمل على تقدير مضاف.

و«**استعمل**» فعل أمر وفاعل، والجملة جواب الشرط.

و«**بما**» متعلق باستعمل والباء بمعنى على، وما موصول اسمي نعت لمحذوف.

و«**فيه**» متعلق بألف.

وجملة «**ألف**» بالبناء للمفعول صلة ما ومتعلقه محذوف، والتقدير: وإن نويت بعد حذف الذي حذف؛ فاستعمل آخر الباقي على الحال الذي ألف فيه قبل الحذف.

«**واجعله**» فعل أمر وفاعل، والهاء المتصلة به مفعوله الأول عائد إلى الباقي على تقدير مضاف كما مر.

و«**إن لم تنو**» شرط محذوف الجواب للضرورة لكونه مضارعًا.

و«**محذوفًا**» بالنصب مفعول تنو، وفي بعض النسخ بالرفع، وينو بالبناء للمفعول.

و«**كما**» قال المكودي في موضع المفعول الثاني لاجعل، والظاهر أن ما في قوله كما زائدة.

و«**لو**» مصدرية والتقدير: ككون الآخر متمِّمًا وضعًا. ا. هـ.

و«**كان**» فعل ماض واسمها مستتر فيها عائد إلى الباقي.

و«**بالآخر**» متعلق بتمم ومتعلقه محذوف.

و«**وضعا**» منصوب بنزع الخافض.

وجملة «**تمما**» بالبناء للمفعول في موضع نصب خبر كان، وجملة كان ومعموليها صلة لو المصدرية.

والتقدير: واجعل آخر الباقي إن لم ينو المحذوف ككون الباقي متممًا بالحرف الآخر منه في الوضع.

**الشرح:**

إذا رُخِّم المنادى فلك فيما بقي منه وجهان:

**أحدهما**: أن ينوى المحذوف فيترك الباقي على ما كان عليه قبل الحذف من حركةٍ أو سكونٍ.

فتقول: يا جعفَ، ويا منصُ [١]، ويا حارِ [٢]، ويا هر. وبفتح الأوّل، وضم الثاني، وكسر الثالث، وإسكان الرابع.

**والثاني**: أن لا ينوى المحذوف بل يجعل ما بقي بمنزلة الاسم المستقل الذي تمَّ وضعُه بالحرف الأخير منهُ فتبنيه على الضم مُطلقًا، وتجعل الضمة في يا منصُ حادثة للبناء.

والأول أكثر في الاستعمال وبه قُرِئَ «يَا مَالِ» [٣].

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/٢٥٩).

(٢) ارتشاف الضرب (٥/٢٢٢٩).

(٣) [يا مالك ليقض علينا ربك] (الزخرف –٧٧).

ويا مال: بالترخيم هي قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما، =

فَقُلْ عَلَى الأَوّلِ في ثَمُودَ يَا ... ثمو ويا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيا

**الإعراب:**

«**فقل**» فعل أمر.

و«**على الأول**» متعلق بحال محذوفة مدلول عليها بالفاء التفريعية والأول نعت لمحذوف.

و«**في ثمود**» متعلق بقل.

و«**يا ثمو**» مفعول لقل وداله محذوفة.

«**ويا ثمي**» مفعول لقول محذوف لدلالة ما قبله عليه.

و«**على الثاني**» متعلق بحال محذوفة كما مر.

و«**بيا**» بالقصر للضرورة في موضع الحال من يا ثمي.

والتقدير: فقل مفرعًا على الوجه الأول في ثمود يا ثمو حال كونه بواو، وقل مفرعًا على الوجه الثاني في يا ثمود يا ثمي حال كونه بياء.

**الشرح:**

إنما قلت على الوجه الأوّل يا ثمو لأن المحذوف كالملفوظ به فليست الواو آخرًا.

وأما على الثاني فيقلب الواو ياءً، والضمة التي قبلها كسرة لأنه ليس في كلامهم اسم معربٌ آخره واو لازمة قبلها ضمة.

نعم قد يوجد ذلك في الفعل كيغزو.

وفي المبني كهُو، وفيما واوهُ غير لازمة كأبوه، ومع سكون مع قبل الواو كعُدو فلذلك قلبت الواو ياء كما قلبت في جمع جروٍ ودلو مع أن قياسهما أجرو،وأدلو على وزن أفعل، واللام واو.

وكذلك تقول على الألف عَلاَو ترخيم علاوة لأن الواو ليست آخرًا

=

ويحيى والأعمش [المحتسب (٢/٢٥٧)].

في التقدير.

وتقول على الثاني: يا علاء بإبدال الواو همزة لوقوعها آخرًا بعد ألف ككساء.

وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ     وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَه

**الإعراب:**

«**والتزم**» فعل أمر وفاعل.

و«**الأول**» مفعول التزم ومنعوته محذوف تقديره الوجه الأول.

و«**في كمُسلمه**» بضم الميم متعلق بالتزم، والكاف هنا اسم بمعنى مثل لدخول حرف الجر عليها.

«**وجوز الوجهين**» فعل أمر وفاعل ومفعول.

و«**في كمَسلمه**» بفتح الميم متعلق بجوز.

**الشرح:**

ما رُخّم بحذف تاء التأنيث فلك في آخره من مراعاة المحذوف، وعدم مراعاته وجهان كغيره فتقول في مُسلمه على الأوّل: يا مسلمَ-بالفتح-، وعلى الثاني يَا مُسلمُ- بالضم-.

وكذلك تقول: يا فاطمَ، ويا فاطمُ إلا أن يعرض بسبب مراعاة المحذوف ليس كما في نحو: مسلمة، وقائمة.. ونحوهما من صفات المؤنث، وكحارثة، وحفصة وغيرهما من أعلامه، فإنه يجب إبقاء أواخرها كلها على الفتح لما يعرض مع الضم من التباسها بصفة المذكر أو علمه.

وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا     مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

**الإعراب:**

«**ولاضطرار**» مفعول لأجله مقدم على عامله.

و«**رخموا**» فعل وفاعل والضمير للعرب.

و«**دون**» حال من ما مقدمة على صاحبها.

و«ندا» مضاف إليه.

و«ما» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية برخموا.

و«للندا» متعلق بيصلح.

وجملة «يصلح» صلة ما.

و«نحو» خبر لمبتدأ محذوف.

و«أحمدا» مضاف إليه مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل.

وتقدير البيت: ورخموا الاسم الذي يصلح للنداء حال كونه دون نداء لاضطرار وذلك نحو أحمد.

**الشرح:**

يرخم غير المنادى في ضرورة الشعر لكن بشروط صلاحيته للنداء نحو: أحمَد وغيره من الأعلام.

فلو لم يصلح لمباشرة حرف النداء له كالغلام لم يرخم.

ونحو: أوَالِفَا مَكَّة مِنْ وُرْقِ الحَمِي [(1)].

---

(١) القائل: العجاج.

البحر: الرجز المشطور.

المصادر: التصريح ١٨٩/٠٢)، الكتاب (٨/١، ٥٦)(١٥٧/١)، المحتسب (٧٨/١)، الخصائص (١٣٥/٣)، سر الصناعة (٧٢١)، الدرر اللوامع (٢١٨/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٥/٦)، العيني (٥٥٤)، شرح التسهيل (٤٣١/٣)، الإنصاف (٥١٩/١)، شرح الكافية (١٣٧٢/٣)، ابن عقيل (١٠٩/٢)، الأشموني (٢٩٩/٢)، (١٨٣/٣). قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح: الحمي بفتح الحاء المهملة، وكسر الميم، وأصله الحمام بالتخفيف فحذف الميم الثانية، وقلبت الألف ياء فيه. وقيل: حذفت الألف، وأبدلت الميم ياء. ويحتمل أن يكون حذف منه الألف والميم للضرورة. ويروى: «قواطنًا مكة» جمع قاطنة بمعنى ساكنة. «أو ألفًا» جمع ألفة وهو اسم الفاعل المؤنث. وفعله ألف يألف، أو ألفًا حال من القاطنات المذكورة في بيت =

في غاية الشذوذ.

ومن شرطه أيضًا: أن يصلح للترخيم في النداء.

فلا يرخم مُضاف، ولا ثلاثي إلا أن يكون مختتمًا بالياء. ثم لك بعد ترخيمه أن تجعله كالمستقل فتعرب ما بقي بما يقتضيه العامل وهو الأكثر كقوله: مررتُ بعقيب وهو قد دل للعدى.

وقوله:

دِيارُ مَيّةَ إِذْ مَيٌّ تُساعِفُنا ................(1)

---

=

سابق، وفيه ضمير هو الفاعل، ومكة مفعوله. من ورق: متعلق بمحذوف صفة لأوالف. الحمي، وأصله الحمام مضاف إليه. وقد تعددت مواضع الاستشهاد في هذا البيت. فمنهم من يجعل.

موضع الشاهد: «أوالفًا مكة» حيث نصب مكة بأوالف الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل. ومنهم من يجعل موضع الشاهد «أوالفا» من حيث نوَّنها للضرورة، وهي تستحق المنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع. ومنهم من يجعل موضع الشاهد «الحمي» وأصله الحمام. فقد اقتطع بعض الكلمة للضرورة، وأبقى بعضها لدلالة المبقى على المحذوف منها، وألحقها الباء لوصل القافية.

وخطأ العلماء من جعل «الحمي» من ترخيم الضرورة، ذلك أبو الفتح بن جني في المحتسب (1/78). فقال: «وما فيه لام التعريف لا يجوز نداؤه أصلاً فهو من الترخيم أبعد، وهو يفسد قول من قال في قول الحجاج: أوالفًا مكةمن وُرْق الحمي. أنه أراد الترخيم، لأن ما فيه لام التعريف لا ينادى أصلاً فكيف يرخم؟! [وينظر في تخريج الحمي شرح شواهد سيبويه للأعلم (1/9،8) كتاب سيبويه] [التصريح (4/116 بحيري)].

(1) عجزه:............... ولا يرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ.

البحر: البسيط.

قائله: ذو الرمة.

المصادر: الكتاب (1/141، 333 بولاق)، خزانة الأدب (1/378 بولاق)، (2/339 هارون) رقم (140)، ديوان ذي الرمة (3)، همع الهوامع (1/168)، نوادر

=

ولك أن تنوي المحذوف فتركه على حاله كما هو الأرجح في النداء كقوله:

.......................... وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمامَا[1]

=

أبي زيد (٣٢)، أمالي ابن الشجري (٢/٩٠).

قال سيبويه [(١/٢٨٠) هارون] هذا باب: يُحذفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل. ثم ذكر البيت وعقب عليه قائلاً: «كأنه قال: أذْكُرُ ديارَ ميّة، ولكنه لا يذكر، أذكر لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه.».

وذكره في موضع آخر (٢/٢٤٧): وعلق عليه قائلاً: فزعم يونس أنه كان يسميها مرّة ميّةَ، ومرَة ميًّا، ويجعل كل واحد من الاسمين اسمًا لها في النداء وفي غيره.

وقال البغدادي في خزانة الأدب (٢/٢٣٩) رقم (١٤٠): «في الصحاح قال: مية اسم امرأة، وميّ أيضًا» وعلى هذا فيكون ما في البيت على أحد الوجهين، فلا ترخيم ولا ضرورة، فيكون مي مصروفًا كما يصرف رعْد، لأنه ثلاثي ساكن الوسط. قال ابن الشجري في أماليه: «وضع المبرّد من الترخيم في غير النداء على لغة من قال: يا حار بالكسر» إلى أن قال: وكذلك يقولون في قول ذي الرمة: ديار ميّة إذ ميٌّ تساعفنا: ........... البيت أنه كان مرة يسميها ميًا، ومرّة يسميها ميّة. قال: ويجوز أن يكون أجراه في غير النداء على يا حارُ بالضم، ثمّ صرفه لما احتاج إلى صرفه وقال البغدادي في الخزانة (٢/٣٤١) «ديار» يجوز أن يكون مجرورًا على أنه بدلٌ من دارٍ في بيت قبل بثلاثة أبيات، وهو: لا، بلْ هو الشوقُ من دار تَخَوَّنَها.

مَرًّا سحَابٌ ومرًّا بارحٌ تَرِبُ

وهما من قصيدة طويلة جدًا في النسيب بمية ووصفها، وهي أحسن شعره، حتى قال جرير: ما أحببت أن يُنسب إليّ من شعر ذي الرمة إلا هذه القصيدة، فإن شيطانه كان فيها ناصحًا، ولو خرس بعدها لكان أشعر الناس.

اللغة: «تساعفنا» تدانينا وتواتينا. و«عجم» بالضم: لغة في العجم بفتحتين، وهو فاعل يرى البصرية ثم أخذ بعد هذا في وصفها.

(١) ألا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا ..................

قائله: جرير.

البحر: الوافر.

=

أصله أمامه.

## الاختصاص(١)

### الشرح:

الباعث على الاختصاص إمّا فخر نحو: بي أيها الشجاع فدافع.

وإما تأكيدٌ كقوله ﷺ: «**نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَّث**»(٢).

---

=

المصادر: الكتاب (١/٣٤٣ بولاق)، (٢/٢٧٠ هارون)، النوادر (٣١)، الإنصاف (١/٣٥٣)، خزانة الأدب (١/٣٨٩ بولاق)، التصريح (٢/١٩٠)، منهج السالك (٢/١٩٤)، ديوانه (٥٠٢)، أمالي ابن الشجري (١/١٢٦، ٢/٧٩، ٩١).

قال سيبويه في الكتاب [٢٦٩]: هذا باب ما رخمت الشعراءُ في غير النداء اضطرارًا. وذكره.

الشاهد فيه: قال البغدادي في خزانة الأدب (٢/٣٦٣) الشاهد رقم (٢٤٢): على أن ترخيم غير المنادى في الضرورة جائز، سواء كان على تقدير الاستقلال —وهو لغة من لا ينتظر- أو على نية المحذوف – وهو لغة من ينتظر -، كما في هذا البيت. فإن «أُماما» أصله أمامه، فلما حذف الهاء أبقى الميم على حالها، والألف للإطلاق، فلو كان على تقدير الاستقلال بجعل ما قبل الآخر في حكم الآخر لضم الميم رفعًا، لأنه اسم «أضحى» و «شاسعة» أي بعيدة خبرها. «الرمام» قال الأعلم: جمع رميم، وهو الخلق البالي، يريد: أن حبال الوصل بينه وبين أمامه قد تقطّعت للفراق الحادث بينهما. والصواب ما قاله النحاس أن الرمام جمع رُمَّة بالضم، وهي القطعة البالية من الحبل.

(١) تعريف الاختصاص: «إنه إصدار حكم على ضمير لغير الغائب بعده اسم ظاهر معرفة، معناه معنى ذلك الضمير، مع تخصيص هذا الحكم بالمعرفة، وقصره عليها».

الغرض الأصلي منه التخصيص والقصر.

- وقد يكون الغرض الفخر.
- أو التواضع.
- أو تفصيل ما يتضمنه الضمير من جنس أو نوع، أو عدد...

(٢) قال الحافظ في الفتح (١٢/٨) في تعليقه على الحديث: «لا نورث، ما تركناه صدقة». (٦٧٣٠) قال: وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ...

=

ولا يقع إلا بعد ضمير المتكلم إمّا متصلاً، وإما منفصلاً كما مُثِّل.

**الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإثْرِ ارْجُونِيَا**

**الإعراب:**

«**الاختصاص كنداء**» مبتدأ وخبر.

و«**دون**» نعت لنداء.

و«**يا**» مضاف إليه.

و«**كأيها**» الكاف جارة لقول محذوف، وأي مبنية على الضم ومحلها نصب بأخص محذوفًا وجوبًا، وها حرف تنبيه عوضًا عما تستحقه أي من الإضافة.

و«**الفتى**» نعت لأي مرفوع بضمة مقدرة على الألف.

و«**بإثر**» بكسر الهمزة وسكون المثلثة، بمعنى عقب في موضع الحال من أيها.

و«**ارجونيا**» فعل أمر من رجا يرجو وفاعله مستتر فيه والنون للوقاية

---

=

وذكره وعلق عليه قائلاً: فقد أنكر جماعة من الأئمة وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ «نحن» لكن أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ «إنا معاشر الأنبياء لا نورث» الحديث أخرجه عن محمد بن منصور، عن ابن عيينة عنه، وهو كذلك في مسند الحميدي، عن ابن عيينة، وهو من أتقن أصحاب ابن عيينة فيه. وأورده الهيثم بن كليب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه باللفظ المذكور. وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/٢٦) رقم (٤٥٧٨). بنحو اللفظ المذكور، وهو عنده «إنا معاشر الأنبياء لا نُورثُ، ما تركناه فهو صدقة». وأخره الدار قطني في «العلل» من رواية أم هانئ، عن فاطمة رضي الله عنها، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه بلفظ: «إن الأنبياء لا يورثون». قال ابن بطال وغيره: «ووجه ذلك والله أعلم إن الله بعثهم مبلغين رسالته وأمرهم أن لا يأخذوا على ذلك أجرًا كما قال: ﴿قل لا أسألكم عليه أجرًا﴾. وقال نوح وهود وغيرهما عليهم السلام نحو ذلك. فكانت الحكمة في أن لا يورثوا لئلا يظن أنهم جمعوا المال لوارثهم». فمعاشر منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوبًا تقديره أخص معاشر الأنبياء [التصريح (٢/١٩١)].

والياء مفعول والألف للإطلاق والمجموع مضاف إليه على إرادة اللفظ.

**الشرح:**

يعامل الاسم في الاختصاص بما يُعامل به في النداء، وأكثر ما يكون الاختصاص بأيّ أوتأنيثها فيبنيان على الضم لشبههما بالمنادى مُردفان بها مقحمة للتنبيه مُتبعان بصفة لازمة واجبة الرفع متصلة بأل الجنسية نحو: أَنَا أَيُّها الرَّجُلِ أَوْلَى بالْجَميلِ.

و«اللَّهمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيتَّها العصابةُ» [1].

ويفارق النداء في:

١- أنه لا يستعمل معه حرف النداء.

٢- ولا يقع في ابتداء الكلام.

وإنما يقع في أثنائه، أو بعد تمامه كما مُثل.

٣-وينتصب مع الإفراد.

٤- ويدخل عليه الألف واللام قياسًا.

٥- ولا يأتي علمًا.

**وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيٍّ تِلْوَ أَلْ      كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذلْ**

**الإعراب:**

«**وقد**» حرف تقليل.

و«**يرى**» بالبناء للمفعول بمعنى يوجد متعد لاثنين.

و«**ذا**» اسم إشارة في محل رفع على النيابة عن الفاعل، وهو المفعول

---

(١) العصابة: بكسر العين، «وأيتها» بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص. والعصابة: نعت أيتها على اللفظ. وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال. وأيها وأيتها مبنيان على الضم في موضعِ نصب بفعل الاختصاص محذوفًا هو مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى أن كلا منهما منادى [شرح التصريح على التوضيح (٢/١٩٠)]، (١٢٦/٤ بجيري).

والأول ونعته محذوف.

و«**دون**» في موضع الحال من ذا.

و«**أي**» مضاف إليه.

و«**تلو**» مفعول ثان ليرى، وهو مصدر بمعنى الفاعل.

و«**أل**» مضاف إليه.

و«**كمثل**» خبر لمبتدأ محذوف، والكاف زائدة، ومثل مضاف لمحذوف.

و«**نحن**» مبتدأ.

و«**العرب**» بضم العين وسكون الراء مفعول لفعل محذوف وجوبًا تقديره أخص، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر.

و«**أسخى**» خبر نحن.

و«**من**» بفتح الميم اسم موصول مضاف إليه.

وجملة «**بذل**» بالذال المعجمة بمعنى أعطى صلة من.

وتقدير البيت: وقد يرى هذا المنصوب على الاختصاص تاليًا لأل حال كونه دون أي وذلك مثل قولك: نحن العرب أسخى من بذل.

**الشرح:**

أي قد يُرَى الاختصاص دُون أيّ فيكون اسمًا مفردًا تاليًا لأل كمثل: «**نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلَ**»(١).

وقد يأتي مُضافًا إلى متلبس بأل كمثل: «**نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءَ لا نورَّثُ**»(٢).

ويجب نصبه في المثالين بفعل محذوف لا يظهرُ تقديره: أخص، وليس نصبه بحرف النداء مقدرًا لامتناع تقدير الحرف مع «أل» في مثل: نَحْنُ العربَ.

(١) وذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٣/١٣٧٥). بقوله: «نَحْنُ العُرْبَ أَقْرىَ النَّاسِ للضيِّفِ».

(٢) تقدم تخريج الحديث.

## التحذير والإغراء

**الشرح:**

والفرق بينهما أن التحذير: «تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبه»[1].

والإغراءُ: تنبيهُ على أمر محبوب ليرتكبه.

**«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ، بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ**

**الإعراب:**

قال المكودي: «**إياك والشر ونحوه**» مفعول بنصب.

و«**نصب**» فعل ماض.

و«**محذر**» فاعل نصب.

و«**بما**» متعلق بنصب وما موصول اسمي.

و«**استتاره**» مبتدأ.

و«**وجب**» خبره والجملة صلة ما. ا. هـ وقال الهواري: «محذر: اسم مفعول وحال من إياك يعني «نصب إياك ونحوه» في حال كونه محذر بفعل لا يجوز إظهاره. اهـ، والتحرير مع الأول، وقال الشاطبي: «إياك والشر في موضع نصب بنصب، ثم قال: «ولا يعطف على إياك إلا بالواو خاصة. اهـ. ووجهه أنها لمطلق الجمع فصح أن يعطف بها المحذر منه على المحذر لاشتراكهما في أصل التحذير.

وتقدير البيت: نصب محذر إياك والشر ونحوه بالفعل الذي استتاره وجب.

---

(١) هذا تعريف لغوي يردده بنصه كثير من النحاة.
ولكن يفضل بعضهم أن يقال: «إنه اسم منصوب، معمول للفعل، أحذّر» المحذوف، ونحوه. لأن هذا يناسب مهمة النحو التي هي البحث في أحوال الكلم إعرابًا وبناءً [النحو الوافي (٤/١٢٦) مسألة (١٤٠)].

**الشرح:**

إذا ذكر المحذر بلفظ أيا وجب استتار الناصب له والمحذر منه سواء كان المحذر منه معطُوفًا بالواو، نحو: إياك والشر.

أو غير معطوف نحو: إياك الأسد، إياك من الأسد أو مكرر نحو: فإيَاكَ إيَّاكَ الْمِرَاءَ «فإنه ذميم»(١).

إلا أن التقدير العامل يختلف في ذلك.

فتقدير الأوّل: احذر تلاقي نفسك والأسد.

ثم حُذف المضاف الأوّل، وهُو تلاقي، وأقيم الثاني مقامه، ثم حذف الثاني، وأقيم الثالث، وهو الضمير مقامه فانفصل فعطف عليه بالنصب ثم حذف الفعل لظهور المعنى.

وتقدير الثاني: أحذرك الأسد، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وكذلك تقدير الثالث، والرابع إلا أنه كرر فيه الضمير تأكيدًا نحو: «إياك أن تقوم» من النوع الثالث؛ لأنه في تقدير أنْ يقومَ.

**وَدونَ عَطْف ذَا لإِيَّا انْسب وَمَا ... سِوَاهُ ستر فِعْله لَنْ يَلزَما**

**إِلاَّ مع الْعَطْفِ، أَوْ التكرارِ ... كالضَّيغَم الضَّيْغمَ يَاذَا السَّارِي**

**الإعراب:**

«**ودون**» متعلق بانسب.

و«**عطف**» مضاف إليه.

و«**ذا**» مفعول مقدم بانسب.

و«**لايا**» متعلق بانسب.

و «**انسب**» فعل أمر.

---

(١) الكلمة ليست في المخطوطة احتاجها السياق وهو بلفظه في التصريح المحقق (٤/ ١٣١ بحيري).

و«**وما**» موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء.

و«**سواه**» صلة ما.

و«**ستر**» بفتح السين مبتدأ ثان.

و«**فعله**» مضاف إليه.

وجملة «**لن يلزما**» خبره والجملة خبر الأول.

و«**إلا**» إيجاب لنفي لن.

و«**مع**» متعلق بيلزم قاله المكودي.

و«**العطف**» مضاف إليه.

و«**أو التكرار**» معطوف على المعطوف.

و«**كالضيغم**» الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك كقولك والضيغم بمعنى الأسد منصوب بفعل واجب الحذف.

و«**الضيغم**» الثاني تكرار وتوكيد للأول.

و«**يا**» حرف نداء.

و«**ذا**» اسم إشارة منادى مفرد مبني على الضم تقديرًا.

و«**الساري**» نعت ذا قال الشاطبي: وهو اسم فاعل من سرى يسري وهو سير الليل خاصة.

**الشرح:**

قد تقدّم أنه مع العطف يكون العامل فيهما مضمرًا فبدون العطف يكون العامل في أيّا واجب الاستتار أيضًا، وما سوى التحذير، بأيا إن كانَ مفردًا غير معطوف عليه لم يجب سترُ العامل فيه سواء ذكرت المحذّر نحو: رأسك. والمحذّر منه نحو: الأسَد يجوز ظهورُ العامل، ومنهُ:

...................... خَلِّ الطريقَ لِمَنْ يَبْني المَنارَ بِهِ[1]

وإن كان مكررًا نحو: الضّيغم الضّيغم تريد الأسد الأسد، أو مَعطُوفًا عليه المحذر منهُ نحو: رأسك والسّيف. أو عطف أحد المحذر منهما على الآخر: كـ ﴿نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا﴾[2].

فاستتار الفعل الناصب في ذلك كله واجب كما يجب مع أيّا

وَشَذَّ إِيّاي وَإِيّاهُ أَشَذْ ... وَعَنْ سَبيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاس انْتَبَذْ

**الإعراب:**

«**وشذ إياي**» فعل ماض وفاعل.

«**وإياه أشذ**» مبتدأ وخبره وحذفت من مع مجرورها للعلم بهما والتقدير وإياه أشذ من إياي.

«**وعن سبيل**» متعلق بانتبذ.

و«**القصد**» مضاف إليه.

و«**من**» بفتح الميم موصول اسمي مبتدأ.

---

(١) عجزه: ...................... وَابْرُزْ ببَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ

قائله: جرير.

البحر: البسيط.

المصادر: لكتاب لسيبويه (١٢٨/١ بولاق)، (٢٥٤/١هارون)، أمالي ابن الشجري (٣٤٢/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٣٠/٢)، شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٣٠٧/٤)، التصريح (١٩٥/٢)، منهج السالك (٣٩١/٣)، ديوان جرير (٢٨٤).

اللغة: المنار: جمع منارة، وهي أعلام الطريق. وبرزة: أم عمر بن لجأ، أو إحدى جداته. وأخطأ العيني حيث زعم أن البرزة الأرض الواسعة.

المعنى: يقول له تنح عن سبيل الشرف والفخر، ودعه لمن هو أجدر به منك، ممن يعمره، ويبني مناره وأعلامه، وأبرز بأمك برزة هذه، حيث اضطرك القدر من لؤم وضعة.

الشاهد فيه: إظهار الفعل «خلّ»، وكان يستطيع إضماره أيضًا.

(٢) سورة الشمس آية (١٣).

وجملة «**قاس**» صلة من.

وجملة «**انتبذ**» خبر المبتدأ.

والتقدير والذي قاس انتبذ عن سبيل القصد فقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ضرورة وانتبذ مطاوع نبذ من النبذ وهو الطرح، والسبيل الطريق، والقصد العدل قال الشاطبي: فكأنه قال: ومن قاس فقد خرج عن طريق العدل والصواب.

**الشرح:**

أيا المستعملةُ في التحذير مختصة بالُمردفة بكافي الخطاب المفرعة نحو: إيّاكَ، وَإياك، وإيَاكما وإياكم وإيّاكنَّ، وشذَّ استعماله مُردفًا بما يدُلَ على المتكلم كقول عمر رضي الله عنه، وأياي ونعم ابن عفان. وأشذّ منه: اتصاله بما يدل على الغائب.

وأشذ منه: اتصاله باسم ظاهر.

ولا ينقاس شيء من ذلك إلا مع الخطاب.

**وَكَمُحَذَّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ مُغْرىً بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ**

**الإعراب:**

«**وكمحذر**» في موضع المفعول الثاني لاجعل مقدم عليه.

و «**بلا إيا**» متعلق بمحذوف وقال المكودي: باجعل.

و«**اجعلا**» فعل أمر والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

و«**مغرى**» مفعول اجعل الأول.

و«**به**» في موضع النائب عن الفاعل بمغرى.

و«**في كل**» متعلق باجعل.

و«**ما**» مضاف إليه وهي موصولة.

وجملة «**قد فُصّلا**» بالبناء للمفعول صلة ما ومتعلقه محذوف.

والتقدير: واجعل مغرى به كمحذر بغير إيا في كل الذي قد فصل فيه.

**الشرح:**

أي حكم المغرى به حُكم المحذر منه، إذا لم يكن معَهُ إيا فيلزم سَترُ العامل فيه مع العطف نحو: السلاح والخيل.

ومع التكرار نحو:

أَخَاكَ أَخَاكَ، إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ ........................[1]

وتقدير العامل: الزم، ولا يلزم ستر العامل دُونَهما.

نحو: «**الصَّلاَةَ جَامِعةً**»[2].

---

(١) عجزه:

........................ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

قائله: مسكين الدارمي.

البحر: الطويل.

المصادر: أوضح المسالك رقم (٤٨٥)، قطر الندى رقم (١٣٣)، العقد الفريد (٢/ ٣٠٤)، خزانة الأدب (٤٦٦/١ بولاق)، الأغاني (٦٠/١٨ بولاق).

الإعراب: «أخاك» أخا: مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: الزم أخاك، وأخا مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه، «أخاك» تأكيد للأوّل، «إن» حرف توكيد ونصب، «من» اسم موصول بمعنى الذي اسم إن، «لا» نافية للجنس، «أخا» اسم لا، مبني على فتح مقدر على الألف، منع من ظهوره التعذر، «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، وجملة «لا» واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن، «إلى الهيجا» بغير جاران ومجروران يتعلق كل منهما بساع، وغير مضاف، و«سلاح» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أخاك أخاك» فإن الشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء وهذا من النوع الذي يجب معه حذف العامل، لأنه كرر اللفظ المغرى، ألا ترى أنه ذكر «أخاك» مرتين [شرح شذور الذهب ص ٢٧٩ رقم (١٠٦)].

(٢) الحديث: متفق عليه. أخرجه البخاري: صلاة الكسوف (٣، ٨، ١٩)، مسلم: صلاة الكسوف (٤، ٣)، كتاب: الإمارة (١٤٦)، كتاب الفتن: (١٢٠)، أبو داود كتاب: صلاة الاستسقاء (٦)، والنسائي كتاب: صلاة الكسوف (١١/٦، ١٣، ٢١) كتاب: البيعة (٢٥)، ابن ماجه (٨٨/١ بتحقيقي) المقدمة، ١١- =

فإن تقديره: احضروا، ولو أظهرَ جَاز، وجامعه منصوبٌ على الحال[1] من الصلاة، ولو رفع على الابتداء، والخبر جاز.

## أَسْمَاءُ
## الأَفْعَالِ وَ الأَصْوَات

**الإعراب:**

يقرأ برفع الأصوات، كما صنع ابن الحاجب في كافيته عطفًا على أسماء، وبجرها عطفًا على الأفعال.

**الشرح:**

هذا النوع المبوّب عليه داخل في قسم الأسماء عند البصريين [2]لدخول التنوين عليها في غير ضرورة، وأفعال عند الكوفيين [3] للزومها الإسناد.

وقيل: ما سبق استعماله في ظرفية أو مصدرية باقٍ على اسميته كدُونك زيدًا وفرطك زيدًا، وما عداه فعل كنزالِ.

وقيل: بل قسم مستقل يسمى خالفة الفعل.

**مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ      هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ**

**الإعراب:**

((**ما**)) موصول اسمي مبتدأ أول.

وجملة ((**ناب**)) صلة ما.

---

= باب: في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ (١١٦)، الدارمي (٢٨٨/٢) ١٧- كتاب: السير. ١٢- باب: في بيان قول النبي ﷺ: الصلاة جامعة (٢٤٤٨)، وأحمد في المسند (١٤/١، ١٦/٢، ١٧٥، ١٩١).

(١) أي: من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وكأنك قلت: الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة.

(٢) التصريح (١٤٣/٤ بحيري)، المساعد (٤٠٥/١).

(٣) التصريح (١٤٣/١)، شرح الكافية الشافية (١٣٨٤/٣)، الارتشاف (١٩٧/٣).

و«**عن فعل**» متعلق بناب.

و«**كشتان**» في موضع الحال من فاعل ناب المستتر فيه فيكون من تمام الحد.

و «**صه**» معطوف على شتان.

و«**هو**» مبتدأ ثان.

و«**اسم**» خبره، والجملة خبر الأول.

و«**فعل**» مضاف إليه.

و «**كذا**» خبر مقدم.

و«**أوه**» مبتدأ مؤخر.

و «**مه**» معطوف على أوه.

**الشرح:**

اسم الفعل: هُوَ ما نابَ عن الفعل معنى واستعمالا، والمراد «بالاستعمال» جريانه كالفعل في عدم التأثر بالعوامل، وبذلك خرجت المصادر والصفات العاملة، فإنها تتأثر بالعوامل، وتنقسم إلى نائب عن الماضي:

١- كشتان بمعنى افترق، ولذلك لا يُسند إلا إلى متعدد إما بعطف نحو: شتان زيدٌ وعمرٌو، أو بضمٍ كشتان القوم، ومنه شتانَ مَا بَيْنَ زيدٍ وعَمرٍو، ولأن ما مَوصولة بمعنى الأمكنة، وقيل: ما وبين زائدتان.

٢- وإلى نائب عن الأمر «**كصَه**» بمعنى اسكُت.

٣- و«**مه**» بمعنى اكفف، ولا يُسندُ إلى ظاهر.

٤- وإلى نائب عن المضارع «**كأوه**» بمعنى أتوجع.

٥- و«**أف**» بمعنى أتضجر.

٦- و«**كخ**» بمعنى أكره.

ولم يستعمل إلا بمعنى مضارع المتكلم، ولذلك لا يظهر بعده الفاعل.

**وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ ... وَغَيْرُهُ كَوَيْ وهَيْهَاتَ نَزُرْ**

**الإعراب:**

((**وما**)) اسم موصول مبتدأ.

و((**بمعنى**)) صلة ما.

و((**افعل**)) بفتح العين مضاف إليه.

((**كآمين**)) خبر لمبتدأ محذوف جملة معترضة بين المبتدأ وخبره مقدمة من تأخير.

وجملة ((**كثر**)) بضم المثلثة خبر المبتدأ.

((**وغيره**)) مبتدأ، ومضاف إليه.

و((**كوي**)) بفتح الواو وسكون الياء خبر لمبتدأ محذوف كما مر.

((**وهيهات**)) معطوف على وي.

وجملة ((**نزر**)) بضم الزاي خبر غير، ونزر الشيء نزارة ونزورا إذا قل.

وتقدير البيت: والذي استقر بمعنى افعل كثر، وذلك كآمين وغيره نزر وذلك كوى وهيهات.

**الشرح:**

أكثر ما تستعمل أسماء الأفعال نائبة عن فعل الأمر:

١- ((**كآمين**)) [١] بمعنى استجب، وقد تحذف المدة منه، وقد تشدد الميم مع حذفها.

٢- ومثله في الدلالة على الأمر ((**هيب**)) بمعنى أسرع.

٣- و((**حيهل**)) قريب منه.

٤- و((**هلم**)) بمعنى أقبل.

٥- و((**نزال**)) وبابه.

وقد تقدّم في باب الأسماء اللازمة للنداء أنه ينقاس من كل فعلٍ ثلاثي

---

(١) التصريح (٤/٥٩بجيري).

تام متصرف، ويقل استعماله نائبة عن المضارع.

٦- ((كوى)) بمعنى أتعجب.

كقوله تعالى: ﴿وَيْ كَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾[١].

ويقال فيها ((وا)) نحو: وَا بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ[٢]

---

(١) سورة القصص آية (٨٢).

جاء في المحتسب (٢/١٥٥): قال أبو الفتح: في ((ويكأنه)) ثلاثة أقوال:-

١- منهم من جعلها كلمة واحدة، فقال: ﴿ويكأنه﴾ فلم يقف على وَيْ.

٢- ومنهم من يقف على ((وَيْ))، ويعقوب على ما مضى، يقول: ((وَيْكَ)) وهو مذهب أبي الحسن، والوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه (١/٢٩٠) وهو أن ((وَيْ)) على قياس مذهبهما اسم سمي به الفعل في الخبر، فكأنه اسمُ أعجب، ثم ابتدأ فقال: ((كأنه لا يُفلح الكافرون)) ﴿وَيْ كَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرزق لمن يشاء من عباده﴾، فـ ((كَأَنَّ)) هنا إخبارٌ عار من معنى التشبيه، ومعناه أن الله يبسط الرزق لمن يشاء، ((وَيْ)) منفصلة من كأن.

٣- ومن قال: إنها ((وَيْكَ)) فكأنه قال: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون، وأعجب لأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده، وهو قول أبي الحسن، وينبغي أن تكون الكاف هنا حرف خطاب لا اسمًا، بل هي بمنزلة الكاف في ذلك وأُولئك، وذلك أن ((وَيْ)) ليست مما يضاف.

(٢) بعده:

كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ أَوْ زَنْجَبِيلٌ هُوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

البحر: الرجز المشطور.

المصادر: مغني اللبيب (٣٦٩، ٢٦٦)، شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٤/٣١٠)، التصريح (٢/٩٧ الحلبي)، (١٥٠ بحيري)، همع الهوامع (٢/١٠٦)، الأشموني (٣/١٩٨)، الدرر اللوامع (٢/١٣٩)، منهج السالك (٣/٩٨)، لسان العرب: ((زرنب))، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٨)، خزانة الأدب (١/٤١٢). قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/١٩٧): فـ((وا)) اسم بمعنى أعجب، وبأبي جار ومجرور خبر مقدم، و((أنت)) بكسر التاء مبتدأ مؤخر، و((فوك)) بكسر الكاف مبتدأ، و((الأشنب)) بفتح الشين المعجمة، والنون حدة في الأسنان، ويقال: برد وعذوبة كذا قاله الجوهري، ((وكأنما ذُرَّ)) بالبناء للمجهول خبر فوك، وهو من ذررت الحب بالذال المعجمة. و((الزرنب)) بالزاي كجعفر: ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الأترج، وورقه كورق الطرفاء، وقيل: كورق الخلاف.

ومثلها: وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا[1]

٧- أو نائبة عن الماضي «كهيهات»[2] بمعنى بعد، وهي مفتوحة الياء عند الحجازيين، وبنو تميم يكسرونُها، وعقيل يضمونها، وبهما قُرئ شاذًا. ﴿هيهاتِ هيهاتِ لما توعدون﴾[3].

---

(١) قائله: أبو النجم على ما قاله الجوهري.
بعده: هِيَ المُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا
البحر: الرجز.
المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٧٢)، مغني اللبيب (٣٦٩، ٢٦٦)، الخزانة (٣/٣٣٨)، شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٣/٤٣٦، ٣/٣١١)، فصيح ثعلب (٣٩)، التصريح (٢/٩٧ الحلبي، ٤/١٥١ البحيري)، لسان العرب «ويه»)، منهج السالك (٣/١٧، ١٩٨)، الأشموني (٣/١٧، ١٩٨)، مجالس ثعلب (٢٧٥).
قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح: «واها» اسم فعل بمعنى أعجب. قال الجوهري: إذا تعجبت من (الصحاح/ويه).

(٢) حكى الصغاني في «هيهات» ستا وثلاثين لغة، هيهات، وأيهات، هيهان، وأيهان، وهيهاه، وأيها، كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، فتلك ست وثلاثين [التصريح (٤/١٤٨ بحيري)].

(٣) سورة المؤمنون آية (٣٦).
قراءة أبي جعفر والثقفي: «هَيْهَاتِ هَيْهاتِ» بكسر التاء غير منونة، وقرأ «هيهاتٍ هيهاتٍ» عيسى بن عمر، وقرأ «هَيْهَاتٌ هَيْهَاتٌ» - رفع منونٌ — أبو حيوة.
وقرأ: «هَيْهَاتْ هَيْهَاتْ» مرسلة التاء عيسى الهمدان، ورويت عن أبي عمرو [المحتسب (٢/٩٠)].
وقال أبو البقاء: «هَيهاتَ» هو اسمٌ للفعل، وهو خَبَر واقعٌ موقع بَعُدَ، وفي فاعله وجهان: أحدهما: هو مضمر، تقديره بَعُد التصديق لِمَا تُوعدون، أو الصحة، أو الوقوع، ونحو ذلك. والثاني: فاعله «ما» واللام زائدة، أي بعد ما توعدون من البعث، التبيان (٢/٩٥٤).
وانظر: البيان (٢/١٨٤)، مشكل إعراب القرآن ٢/١٠٩)، معاني القرآن للفراء (٢/٢٣٥)، إتحاف فضلاء البشر (٢١٨)، إعراب القرآن للنحاس (٢/٤١٨)، إملاء ما من به الرحمن (٢/٨١)، البحر المحيط (٦/٤٠٤) التبيان للطوسي (٧/٣٢٢)، تفسير
=

وأكثر ما تستعمل مكررة.

**وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا ... وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا**

**كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ**

**الإعراب:**

«**والفعل**» مبتدأ أول.

و«**من أسمائه**» خبر مقدم لمبتدأ مؤخر.

وهو «**عليكا**» وجملة عليك من أسمائه خبر الفعل، والرابط بينهما الضمير من أسمائه.

«**وهكذا**» خبر مقدم.

و«**دونك**» مبتدأ مؤخر.

و«**مع**» بسكون العين متعلقه بحال محذوفة.

و«**إليكا**» مضاف إليه، وألف عليكا وإليكا للإطلاق.

و«**كذا**» خبر مقدم.

و«**رويد**» بصيغة التصغير مبتدأ مؤخر.

و«**بله**» بفتح الباء الموحدة وسكون اللام معطوف على رويد بإسقاط العاطف.

و«**ناصبين**» حال من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبر المبتدأ، وما عطف عليه لا حال من المبتدأ وما عطف عليه؛ لأن الحال لا يعمل فيه الابتداء.

«**ويعملان**» فعل فاعل.

و«**الخفض**» مفعول يعملان.

---

= الطبري (١٦/١٨)، تفسير الفخر الرازي (٩٨/٢٣)، النشر في القراءات العشر (٣٢٨/٢)، الكشاف للزمخشري (٣٢/٢).

و«**مصدرين**» حال من فاعل يعملان، قال المكودي: «والضمير في يعملان عائد على رويد وبله في اللفظ لا في المعنى، فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير اللذين يكونان مصدرين في المعنى» ا. هـــ وقد مر مثله مرتين.

**الشرح:**

اسمُ الفعل ينقسم إلى:

١- موضُوعٍ له بالأصالة كالأمثلة السابقة.

٢- وإلى منقول إليه بعد الاستعمال في غيره، ثم النقل:

١- إما من جار ومجرور «**كعليك**» [١] زيدًا بمعنى الزم قال تعالى: ﴿**عليكم أنفسكم**﴾[٢].

٢- و«**إليك**» [٣] عن زيد بمعنى تنَّح.

٣- وإما من ظرف «كدُونك» [٤] بمعنى تقدم.

٤- وإما من مَصدرٍ استعملَ فعلُه «كرويد» [٥] بمعنى أمْهِل، فإنه تصغير أروادٍ مصدر أرودة بمعنى أمهله، ثُمَّ صُغِّر تصغير ترخيم، فقيل: رويدًا، ثم نقل عن المصدرية، فاستُعمل اسم فعلٍ فنصبوا به ما بعده من غير تنوينٍ.

٥- وإما من مصدرٍ، لم يستعمل فعله «كبلْه» [٦] زيد بمعنى دع، فإنه بله في الأصل مصدر فعلٍ مُهملٍ مرادفٍ لدَع، وإن أريد بهما المصدرية خفض

(١) الكتاب (٢٥٥/١، ٢٥٢، ٣٦٠/٢، ٣٦١).
(٢) سورة المائدة آية (١٠٥).
(٣) الكتاب (٢٤٩/١، ٢٥٠).
(٤) خزانة الأدب (٢٥٢/٢، ٥٨٣/٩)، الكتاب لسيبويه (٤٠٩/١، ٤١٠، ٢٨٩/٣، ٢٩٠، ١٣٤/٤، ٢٣٤).
(٥) الكتاب لسيبويه (٢٤١/١، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥١، ٣٧٧، ٣٦٠/٢)، الخزانة (٢/ ٢٤٦)، التبيان في إعراب القرآن (٤٦٥/١).
(٦) الكتاب (٢٤٢/٤)، خزانة الأدب (٢١١/٦، ٢١٦، ٢٢٩، ٢٣٥)، التصريح (٤/ ١٥٦ بحيري).

ما بعدهما بإضافتهما إليه فقيل: رويد زيدٍ، وبله عمرو، كما يضاف المصدر إلى مفعوله.

وينفرد رُويد بأنه يعمل النصب في مصدريته أيضًا فيفرق بينه وبين اسم الفعل التنوين نحو: رويدًا زيدًا.

**وَمَا لا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ        لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ**

ملحوظة في المطبوعة بدلاً من «لا» «لما».

**الإعراب:**

«**وما**» موصول اسمي مبتدأ.

و«**لما**» صلة ما الواقعة مبتدأ، والعائد ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور، وما الثانية المجرورة باللام موصول اسمي واقعة على موصوف محذوف.

وجملة «**تنوب**» صلتها، وعائدها الهاء في عنه.

و«**عنه**» متعلق بتنوب.

و«**من عمل**» بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبرها، وهو «**لها**» .

والتقدير: والذي استقر من عمل للفعل الذي تنوب عنه من عمل مستقر لها.

«**وأخر**» بكسر الخاء المشددة فعل وفاعل.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بأخر، ومنعوتها محذوف.

و«**لذي**» اللام حرف جر، وذي اسم إشارة إلى أسماء الأفعال محله رفع على أنه خبر مقدم للعمل.

و«**فيه**» متعلق بالعمل، ويجوز العكس وهو أن يكون فيه خبرًا مقدمًا للعمل، ولذي متعلق بالعمل.

و«**العمل**» مبتدأ مؤخر، ويجوز أن يكون فاعلاً بالجار والمجرور لاعتماده على الموصول، ورجحه ابن مالك، والجملة صلة ما، والعائد الهاء من فيه، والتقدير: وأخر المعمول الذي العمل استقر لهذه فيه أو الذي استقر العمل لهذه فيه، قال المكودي: «والظاهر أن ما في قوله ما لذي فيه العمل زائدة، ولا يجوز أن تكون موصولة، ولو قال وأخر الذي فيه العمل لكان أجود لسقوط الاعتذار عن ما. اهـ. وكأنه وقع في نسخته التي شرحها الذي بألف قبل اللام حتى قال: «إن الذي موصولة»، والصواب أنها اسم إشارة، قال الشاطبي: «وفي بعض النسخ ما لذا فيه العمل»، فالأول إشارة إلى الأسماء، والثاني إشارة إلى الاسم، ووقع في قافية البيت الأول عمل، وفي الثاني العمل معرفًا، وليس بإيطاء وقد تقدم مثله.

**الشرح:**

أي تعمل أسماء الأفعال عمل الأفعال التي نابت عنها، فما ناب منها عن لازم كصه [(١)]، ونزال، وهَيهَاتَ [(٢)] اقتصر على رفعِ فاعلٍ وحكمه في وجوب استتار الفاعل، وظهور حكم ما ناب عنه كما سبق، وما ناب منها عن متعد كدونك وعليك نصب وإن استعمل بمعاني أفعال مُتَعددة اختلفت أحواله كَحيَهل [(٣)] فإنهم قالوا: حيهل الزيد بمعنى ائت، وحيهل على الخير بمعنى أقبل، ولم يسمع بعد آمين [(٤)] مفعول معَ كونه بمعنى استجب، ويُفارقُ اسمُ الفعل، مُسمّاه في أنه لا يجوز تقديمُ معمولهِ عليه بخلاف الفعل، فلا يقال: زيدًا بله، كما يقال: زيد اترُك.

ونحو: ﴿**كِتَابَ اللهِ عليكم**﴾ [(٥)].

---

(١) الكتاب (١/٢٤٢، ٣/٥٢٩، ٤/٢٢٩).

(٢) لكتاب (٣/٢٩١، ٢٩٣، ٣٠٢)، التبيان في إعراب القرآن (٢/٩٥٤).

(٣) الكتاب (١/٢٤١، ٢٤٤، ٢٥١، ٣/٣٠٠، ٣٠١، ٤/١٦٣).

(٤) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١/١١).

(٥) سورة النساء آية (٢٤).

وقوله [1]: يَا أَيُّهَا المائِحُ دَلْوِي دُونَكَا[2]

---

(١) القائل: جارية من بني مازن [التصريح (٢/ ٢٠٠)].
(٢) بعده: إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا
البحر: الرجز.
المصادر: العقد الفريد (٥/ ٢١١)، المقرب (٢٧)، أمالي الزجاجي (٢٣٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١١)، الخزانة (٣/ ١٥ بولاق)، (٦/ ٢٠٠ هارون) رقم (٤٥٤)، شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ٣١١)، لسان العرب، وتاج العروس، ومقاييس اللغة «ميح»، الإنصاف (٢٢٨)، معاني القرآن للفراء (١/ ٢٦٠)، الدرر اللوامع (٢/ ١٣٨)، همع الهوامع (٢/ ١٠٥)، أمالي القالي (٢/ ٢٤٤)، منهج السالك (٣/ ٢٠٦)، أوضح المسالك رقم (٤٦٢).
اللغة: «المائح» بالهمزة المنقلبة عن الياء، هو الرجل يكون في أسفل البئر ليستقي الماء، فأما الذي يكون في أعلى البئر يجذب الدلو فهو الماتح- بالتاء المثناة من فوق- وهذا من فروق هذه اللغة الواسعة النطاق.
الإعراب: «يا» حرف نداء، «أيها» أي:منادى مبني على الضم في محل نصب، وها حرف تنبيه، «المائح» نعت لأي مرفوع بالضمة الظاهرة، «دلوي» دلو: مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور بعده، أي: خذ دلوي. ودلو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، «دونكا» اسم فعل أمر بمعنى خذ، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، وهو فاعله، وجملة اسم الفعل وفاعله: مؤكدة لجملة فعل الأمر وفاعله، أو مفسرة للفعل المحذوف العامل في دلوي.
الشاهد فيه: قوله: «دلوي، دونكا» حيث إن ظاهره يدل على أن مفعول اسم الفعل يجوز أن يتقدم عليه، إذ الظاهر أن «دلوى» مفعول مقدم لقوله: «دونكا»، وبهذا الظاهر استدل جماعة من العلماء منهم الكسائي، ووافقه ابن مالك في كتابه التسهيل على جواز أن يعمل اسم الفعل متأخرًا في مفعول متقدم عليه، ولكن هذا الظاهر غير مراد، بل الاسم المنصوب المتقدم ليس معمولاً لاسم الفعل المتأخر، بل ولا هو معمول لاسم فعل آخر محذوف، يفسره المذكور، ويقع في التقدير قبل المعمول، لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف أيضًا، ولكن هذا الاسم المنصوب معمول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل كما قدرنا في الإعراب.
ومن العلماء من قال: إن «دلوى» مبتدأ، و«دونك» اسم فعل أمر، وفاعله ضمير
=

معمولان لفعل مقدر.

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

**الإعراب:**

«**واحكم**» فعل أمر.

و«**بتنكير**» متعلق باحكم.

و«**الذي**» مضاف إليه.

وجملة «**ينون**» بالبناء للمفعول صلة الذي.

و«**منها**» متعلق بينون.

«**وتعريف**» مبتدأ.

و«**سواه**» مضاف إليه.

و«**بين**» بتشديد الياء المكسورة بمعنى ظاهر خبر المبتدأ.

**الشرح:**

تنقسم أسماء الأفعال بالنسبة إلى لزوم التنوين، ولزوم التجرد مِنْهُ، وجوازهما ثلاثة أقسام:-

**فالأوّل**: كواهًا، ووِيْهًا[1] بمعنى أتعجب فهما في الأسماء بمنزلة أحدٍ وديارٍ.... وغيرهما ما يلزم التنكير.

**والثاني**: كشتان[2]، ونزال... وبابه، فهي بمنزلةٍ ما لزم التعريف

---

مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة من اسم فعل الأمر، وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط ضمير محذوف منصوب المحل باسم الفعل، وهو يعود على الدلو.

وتقدير الكلام على هذا الوجه: دلوى دونكه، وكأنه قال: دلوى خذه، ولا محظور في وقوع الخبر عن المبتدأ جملة طلبية، لأن الراجح عن العلماء جوازه، خلافًا لابن الأنباري [شرح شذور الذهب ص ٤٨٥، ٤٨٦، رقم(٢١٧)].

(١) الكتاب (٣٠٢/٣).

(٢) الكتاب (٢٩٣/٣).

كالمضمرات، وأسماء الإشارة.

**والثالث:** كصه، ومَهْ، وأيه بمعنى زد، فإنكَ إذ نونتها كانت بمنزلة النكرة في دلالتها على مطلق المسمى، وإن ترك تنوينُه فهي بمنزلة المعارف في دلالتها، إما على معين، وإمّا على الجنس فهي بمنزلة رجُلٍ وثوبٍ.. ونحوهما مما يقبل التعريف والتنكيرَ.

## أســماء الأصــوات

**وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ    مِنْ شِبْهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ**

**الإعراب:**

«**وما**» مبتدأ وهي موصولة.

و«**به**» متعلق بخوطب.

و«**خوطب**» فعل ماض مبني للمفعول.

و«**ما**» موصول اسمي مرفوع المحل على النيابة عن الفاعل بخوطب، والجملة صلة ما الواقعة مبتدأ، والعائد الهاء من به.

و«**لا**» نافية.

وجملة «**يعقل**» صلة الثانية النائبة عن الفاعل، وعائدها فاعل يعقل المستتر فيه.

و«**من شبه**» حال من الهاء في به.

و«**اسم**» مضاف إليه، ومضاف أيضًا.

و«**الفعل**» مضاف إليه.

و«**صوتًا**» مفعول ثان بيجعل مقدم عليه، قال المكودي: «وهو على تقدير مضاف أي اسم صوت» ا. هــ وهذا بناء على أن الأصوات الواقعة في الترجمة مجرورة بالعطف على الأفعال خلافًا لما وقع لابن الحاجب في كافيته وقد مر».

و«**يجعل**» مبني للمفعول، وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل وهو مفعوله الأول، وجملة يجعل صوتًا خبر المبتدأ الذي هو ما أول البيت.

والتقدير: والذي خوطب به الذي لا يعقل حال كونه من شبه اسم الفعل يجعل صوتًا، قال الشاطبي: «ويجعل في قوله يجعل صوتًا بمعنى يسمي تقول جعلت ولدي زيدًا ومنه قوله تعالى: ﴿**وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا**﴾ فسره الجوهري بسموا» اهـ.

**الشرح:**

الأصواتُ نوعان:

**أحدهما:** ما وضع لخطاب ما لا يعقلُ من الحيوانات، وهو شبيه باسم الفعل؛ فلا يدخل في ذلك مخاطبتهم الدور والمنازل وغيرهم نحو:

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ أَنْجَلي ..................(1)

ونحوه:

أَلا يا اسلمي يا دارَمَيّ عَلىَ البِلَى ..................(2)

---

(1) عجزه:

...................... بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بأَمْثَل.

قائله: امرؤ القيس الكندي.

البحر: الطويل.

المصادر: أمالي ابن الشجري (١/٢٧٥)، شرح شواهد شروح الألفية (٤/٣١٨)، التصريح (٢/٢٠٢ الحلبي)، (٤/١٧٣ بحيري)، شرح المعلقات لابن النحاس ص (٣١، ٣٢)، منهج السالك (٣/٢١١)، معاهد التنصيص (١/٨٩).

قال الشيخ خالد في التصريح (٢/٢٠٢): «فأيها الليل خطاب لما لا يعقل، ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفي به، ولهذا احتاج إلى قوله انجلي».

اللغة: «انجلي» انكشف، وهذه ياء الإشباع المتولدة عن كسرة اللام، «بأمثل» أي ليس الإصباح أمثل منك.

(2) قائله: غيلان، وقيل: ذي الرُّمة.

=

لعدم شبهه باسم الفعل بخلاف قولهم في زجر البغل: ((عَدَسْ))، وقولهم في حث الإبل على الشراب جآجآء، وفي دعاء الضأن: ((جاجا)) غير مهموز، وفي دعاء الماعز: عَاعَا، غير مهموز أيضًا فإنها كلها شبيهة باسم الفعْل.

**كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ**

**الإعراب:**

((**كذا**)) خبر مقدم.

و((**الذي**)) مبتدأ مؤخر.

وجملة ((**أجدى**)) صلة الذي.

و((**حكاية**)) مفعول أجدى، والعائد إلى الموصول ضمير مستتر في أجدى مرفوع على الفاعلية، قال المكودي: ((ومعنى أجدى أفاد))، وقال الهواري: ((معناه أعطى)).

و((**كقب**)) بفتح القاف خبر لمبتدأ محذوف.

---

= عجزه:

........................ وَلاَ زَالَ مُنْهَلا بِجرعَائِكِ القَطْرُ

البحر: الطويل.

المصادر: الخصائص (٢/٢٨٠)، أمالي ابن الشجري (٢/١٥١)، التصريح (١/١٨٥، ١/٥٩٣ بحيري)، مغني اللبيب (٢٣٤، ٢١٠)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٨٩)، همع الهوامع (١/١١١)، (٢/٤، ٧٠)، الدرر اللوامع (١/٨١، ٢/٢٣، ٨٦)، منهج السالك (١/٣٧، ٢٢٨)، شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/٦)، مجالس ثعلب (١/٤٢)، تعليق الفرائد (٣/١٥٦)، تخليص الشواهد (٢٣١)، ابن الناظم (١٢٩)، ابن عقيل (١/٢٤٧)، شواهد التوضيح ص (٦).

قال ابن هشام في تخليص الشواهد ص ٢٣١: ((وقد عيب عليه عجز البيت، وقيل: أراد أن يدعُوا لها فدعا عليها بالخراب.... والجواب: أنه قدم الاحتراس بقوله: ((اسلمي)) وأنه إذا قيل: لم يزل فلا يؤذن فمعناه في أوقات الاحتياج إلى ذلك)).

«**والزم**» بفتح الزاي أمر من لزم يلزم، وفاعله مستتر فيه.

و«**بنا**» بالقصر ضرورة مفعول الزم.

و«**النوعين**» مضاف إليه.

«**فهو**» مبتدأ.

وجملة «**قد وجب**» خبره، وأدخل الفاء في جواب الأمر تشبيهًا بجواب الشرط، ومن ثم جزم في جوابه المضارع، أو جواب شرط مقدر.

**الشرح:**

هذا النوع الثاني من الأصوات، وهو ما وضع لحكاية صوتٍ إما صوتُ حيوان، وإم صوت جسم مُلاقٍ لآخر.

**فمن الأوّل:** قولهم في حكايةٍ صوت الغُرابِ «**غَاقْ**»[1]، وفي حكاية صوت طيران الذباب «**خازبان**»[2]، وفي حكاية الضحك «**طخ**»[3].

**ومن الثاني:** قولُهم في حكاية صوت الضّرب «**طَاقْ**»[4]، وفي حكاية صوت وقع الحجر «**طَقْ**»، وفي حكاية وقع ضربة السيف «**قَبْ**»[5].

وكل من نوعي أسماء الأفعال والأصوات لازم البناء، وعلة بناء أسماء الأفعال شبهها بالحرف في النيابة عن الفعل مع عدم التأثر بالعوامل.

وعلة بناء أسماء الأصوات شبهها بالحرف المهمل في وقوعهَا غير عاملة، ولا معمولة.

---

(١) الكتاب (٢٩٨/٣، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٢٣) ويقال له أيضًا الطنين، فقه اللغة ص (٢٢٣).

(٢) ارتشاف الضرب (٦٧٨/٢).

(٣) الكتاب (٣٢٣/٣).

(٤) فقه اللغة وسر العربية ص (٢٢٤).

(٥) الكتاب (٣٣٣/٣)، فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ص (٢١٩).

## نونا التوكيد

**الشرح:**

هل كل منهما أصل بنفسها أو الثقيلة، هي الأصل [1]، ثم اختصرت منها الخفيفة، أو العكس، ثم ثقلت لقصد زيادة التوكيد فيه ثلاثة أقوال.

**لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا ... كَنُونَــي اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا**

**الإعراب:**

قال المكودي ما حاصله:

«**للفعل**» خبر مقدم.

و«**توكيد**» مبتدأ مؤخر.

و«**بنونين**» متعلق بتوكيد.

و«**هما**» مبتدأ.

و«**كنوني**» خبره.

وجملة «**اذهبن**» بتشديد النون.

«**واقصدنهما**» بتخفيفها مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر نعت لنونين.

**الشرح:**

إذا قصد تأكيدُ معنى الفعل ألحق في آخره نون ثقيلة كاذهبنَّ أو خفيفة كاقصدنهما.

وقد اجتمع التأكد بهما في قوله تعالى: ﴿**ليسجنن وليكونا من الصاغرين**﴾[2].

---

(١) هما- الخفيفة والثقيلة – أصلان عند البصريين لتخالُف بعض أحكامهما، التصريح (١٧٧/٤ بحيري)، وفي التصريح (١٧٨/٤)، ومذهبَ الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة، وفي ارتشاف الضرب (٣٠٣/١) أن الخليل ذكر أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة.

(٢) سورة يوسف آية (٣٢).

ويفترقان في اللفظ والمعنى والاستعمال، أما الأوّل فظاهر، وأما في المعنى فلأن التوكيد بالثقيلة أبلغ منهُ بالخفيفة، وأما الثالث فلأن الخفيفة ترسم بالألف، ويوقفُ عليه بالألف كالتنوين إلا أنها تفارقه في ثبوتها مع التركيب كاقصُدنهما.

| | |
|---|---|
| يُؤَكَّدَان افعَلْ وَيَفْعَلْ آتيَا | ذَا طَلَب أَوْ شَرْطًا امَّا تَاليَا |
| أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاَ | وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لا |
| وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا | وَآخِرَ المؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا |

**الإعراب:**

و«**يؤكدان**» فعل وفاعل.

و«**افعل**» مفعول بيؤكدان.

«**ويفعل**» معطوف على افعل.

و«**آتيا**» حال من يفعل.

و«**ذا طلب**» حال بعد حال.

و«**أو شرطًا**» معطوف على ذا طلب.

و«**إما**» بكسر الهمزة مفعول مقدم بتاليا.

و«**تاليا**» نعت لشرط.

«**أو مثبتًا**» معطوف على شرطا.

و«**في قسم**» متعلق بمثبتا.

و«**مستقبلا**» نعت مثبتًا، ويجوز أن يكون آتيا حالا من يفعل، ولا يراد به قيد الاستقبال، ويكون ذا طلب حالا من الضمير المستتر في آتيا، ويكون حينئذ شرط الاستقبال مستفادًا من قوله ذا طلب، أو شرطًا لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبلين، ويؤيده قوله في القسم مثبتًا مستقبلاً ا. هـــ.

«**وقل**» بفتح القاف فعل ماض، وفاعله مستتر فيه يعود إلى التوكيد بنونيه.

و«**بعد**» متعلق بقل.

و«**ما**» مضاف إليه، ونعته محذوف تقديره النافية.

«**ولم**» معطوف على ما.

«**وبعد لا**» معطوف على بعد ما.

«**وغير**» بالجر معطوف على لا.

و«**إما**» بكسر الهمزة وتشديد الميم مضاف إليه.

و«**من طوالب**» حال من غير.

و«**الجزا**» مضاف إليه من إضافة الوصف المجموع إلى مفعوله.

«**وآخر**» مفعول مقدم بافتح.

و«**المؤكد**» بفتح الكاف مضاف إليه، ومنعوته محذوف.

و«**افتح**» فعل أمر.

و«**كابرزا**» خبر لمبتدأ محذوف، وابرز فعل أمر من برز إذا ظهر، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

والتقدير: وافتح آخر الفعل المؤكد كقولك ابرزن.

**الشرح:**

التأكيد بالنون يختص بفعلي الأمر والمضارع، ولا يدخل على الماضي، فأما الأمر فيؤكدانه بلا قيد، وأما المضارع فينقسم توكيده بهما إلى مُطردٍ، وإلى قليلٍ، فالمُطّردُ منه ثلاثة مواضع:-

**الأوّل:** أن يدل على طلب، إمّا أمرًا نحو: ليقومنّ زيد، وإما نهيًا نحو: ﴿**ولا تحسبن الله غافلاً**﴾[1]، وإما دعاء نحو: لتسقَينا الْغَيْث إِلَهنَا.

---

(١) سورة إبراهيم آية (٤٢).

ويلتحق بالطلب ما أشبهه من التخصيص والتمني والاستفهام نحو [1].

هَلاَّ تُمَنِّن بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلفةٍ ..................[2]

وقوله[3]:

فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقى تَرِيَنَّنِي ..................[4]

---

(١) يخاطب الشاعر امرأة.

(٢) عجزه:

.................. كَمَا عَهِدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

البحر: البسيط.

المصادر: شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٤/٢٣٢)، التصريح (٢/٢٠٤ الحلبي)، (٤/١٨٣)، همع الهوامع (٢/٧٨)، الدرر اللوامع (٢/٩٦)، منهج السالك (٣/٢١٣). قال الشيخ خالد الأزهري (فأكد «تُمَنِّن» -بكسر النون الأولى- بعد حرف الوهن، وأصله: تَمُنِّيَنَنْ حذف نون الرفع مع الخفيفة، حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونين، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، «غير» حال من ياء المخاطبة، و«مخلفة» - بتاء التأنيث- مضاف إليها، و«ذي سلم» موضع بالشام).

(٣) الشاعر يخاطب امرأة.

(٤) عجزه:

.................. لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمٌ

البحر: الطويل.

المصادر: العيني (٤/٣٢٣)، ارتشاف الضرب (٢/٦٥٤)، الهمع (٢/٧٨)، شرح الكافية الشافية (٣/١٤٠٢)، الأشموني (٣/٢١٣)، المطالع السعيدة (٤٧٤)، الدرر اللوامع (٢/٩٦)، معجم شواهد النحو (١٥٣).

قال الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله-: «فأكد «تَرِيَنِّي » -بتشديد النون الأولى- على حد ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]. وأصله قبل نون التوكيد: تَرْأَيِين، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة فصار:تَرَيْينَ ، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، فصار تَرَينَّ، فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وكسرت الياء للتخلص من الساكنين، فصار: فَرَينَّ، فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار تَرِيَنِّي [التصريح (٤/١٨٤) تحقيق عبد الفتاح بحيري إبراهيم].

وقوله:

.......................... أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحِنَّ قَبِيلا[1]

**الثاني:** أن يقع بعد أن الشرطية المؤكدة بما نحو: ﴿**فإما ترين من البشر أحدًا**﴾ [2]، ﴿**وإما تخافن من قوم خيانة**﴾[3].

**الثالث:** أن يقع في جواب القسم، وهو مثبت مستقل نحو: ﴿**وتالله لأكيدن أصنامكم**﴾[4]. ﴿**فوربك لنحشرنهم والشياطين**﴾[5].

ولا يؤكد به منفي نحو: ﴿**تالله تفتؤ تذكر يوسف**﴾ [6].

ولا حال نحو:

يَمِينًا لأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزَخرِفُ قَوْلاً وَلاَ يَفْعَلُ[7]

---

(١) هذا عجز بيت صدره:

قَالَتْ فُطَيْمة حَلِّ شِعْرَكَ مَدْحَه ..................

قائله: امرؤ القيس.

البحر: الكامل.

المراجع: ديوانه ص (٣٥٨)، الكتاب (٢/١٥١)، الأعلم (٢/١٥١)، العيني (٤/ ٣٤٠)، الهمع (٢/٧٨)، (٣/٢١٤)، الخزانة (٤/٢٥٨)، الدرر (٢/٩٦). قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٤/١٨٤ بجيري) : (فأكد ((تمدحنَّ)) بعد حرف الاستفهام، ((كندة)) -بكسر الكاف وسكون النون — اسم قبيلة في كهلان، و((قبيلا)) ترخيم ((قبيلة)) للضرورة. ((حَلِّ)) فعل أمر من التحلية، وهي التزيين، ((مدحه)) بدل من شعرك منصوب بالفتحة، والهاء مضاف إليه، ((أفبعد)) الهمزة للاستفهام، والفاء عاطفة على محذوف، والتقدير: أتعتد بقبيل فبعد كندة تمدحنَّ).

(٢) سورة مريم آية (٢٦).

(٣) سورة الأنفال آية (٥٨).

(٤) سورة الأنبياء آية (٥٧).

(٥) سورة مريم آية (٦٨).

(٦) سورة يوسف آية (٨٥).

(٧) البحر: المتقارب.

المصادر: شواهد التوضيح (١٦٦)، العيني (٤/٣٣٨)، الأشموني (٣/٢١٥)، قال الشيخ

والتأكيد في هذا القسم الثالث واجب، فإن عري عن التأكيد بالنون قُدِّر قبله حرف النفي.

فإذا قلت: والله يقوم زيد كان المعنى نفي القيام عنه، ويجب في المثبت دخول اللام عليه مع النون نحو: ﴿**ولسوف يعطيك ربك**﴾[1].

وأما الثاني فليس تأكيده واجبًا إلا أن تجرده من التأكيد لا يكاد يوجد إلا في الشعر نحو: يا صاحِ إمَّا تَجِدني غَيْرَ ذي جِدَةٍ

وأما الأوّل فالتأكيد فيه وتركه شائعان، والقليل منه أربعة مواضع:

الأوّل: إذا وقع بعد «ما» والمرادُ بها ما الزائدة نحو:

قليلاً مَا يَحْمَدَنَّك وارث ......................[2]

---

= خالد الأزهري في التصريح (٤/١٨٠ بجيري): «أبغض» معناه الحال لدخول اللام عليها، وإنما لم يؤكد بالنون؛ لكونها تخلصُ الفعل للاستقبال، وذلك ينافي الحال.

اللغة: وقال العيني: «ومعناه حسن جدًّا»، و«يمينًا» نصب بفعل محذوف، أي: أقسم يمينًا أو أحلف، و«لأُبغضُ» جواب القسم، وفيه الشاهد حيث لم يدخله نون التوكيد وهو مضارع مثبت مقرون باللام ووقع حالاً، «يزخرف» يُزين أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل [هامش الخزانة (٤/٣٣٨)].

(١) سورة الضحى آية (٥).

(٢) عجزه:

...................... إِذَا نَالَ مِمّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَما

قائله: حاتم الطائي.

البحر: الطويل.

المصادر: شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٤/٣٢٨)، التصريح (٢/٢٠٥)، المطالع السعيدة (٤٧٥)، همع الهوامع (٢/٧٨)، ارتشاف الضرب (٢/٦٥٧)، الدرر اللوامع (٢/٩٩)، منهج السالك (٣/٢١٧)، معجم شواهد النحو (١٥٨)، ديوانه (١٠٨)، أوضح المسالك (٤/١٠٥).

قال أبو حيان في الارتشاف (٢/٦٥٧):

«...وأما النفي بلا، أو بما، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز أن تدخل في المضارع =

أما لا النافية فإنه لم يسمع تأكيد الفعل بعدها.

**الثاني**: إذا وقع بعد «لم» كقوله[1]:

يَحْسَبُهُ الجاهلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا    شَيْخًا عَلَى كُرسيّه مُعَمّما[2]

**الثالث**: إذا وقع بعد «**لا**» النافية كقوله: ﴿**واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة**﴾[3].

**الرابع**: أن تقع شرطًا لغير إن المذكورة كقوله:

---

= المنفي بهما». وأجاز ابن جني-كما في شرح الكافية للرضيّ (٤/٤٨٧)، (٢/٤٠٣)، وأثبته ابن مالك —التسهيل (١٦)، شفاء العليل (٢/٨٨٣)، شرح الكافية (٣/١٤٠٣)، ثم أنشد الشاهد.

(١) القائل: أبو حيان الفقعسي أو عبد بني عبس، أو العجاج، أو مساور العبسي أو ابن جبابة اللص.

(٢) البحر: الرجز.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٢/١٥٢، بولاق)، (٣/٥١٦ هارون)، أمالي ابن الشجري (١/٣٨٤)، مجالس ثعلب (٦٢٠)، الإنصاف (٢/٦٥٣)، الأصول لابن السراج (٢/١٧٩، ٢٠٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٩/٤٢)، الاقتضاب (٣٤٥)، المقرب (٨٦)، الضرائر (٢٩، ٤٨)، خزانة الأدب (٤/٥٦٩ بولاق)، (١١/٤٠٩ هارون) رقم (٩٤٩)، العيون الغامزة (٢٤١، ٢٤٢)، الدرر اللوامع (٢/٩٧)، المغني) (٣٢٩)، منهج السالك (٣/٢١٨)، نوادر أبي زيد (١٣)، التصريح (٢/٢٠٥)، رصف المباني (٣٣، ٣٣٥)، همع الهوامع (٢/٧٨)، الدمنهوري (٨٩)، شرح شواهد شروح الألفية (٤/٣٢٩).

الشاهد فيه: قال البغدادي في الخزانة (٩٤٩): «على أن نون التوكيد تدخل بعد لم تشبيهًا لها بلا النهي عند سيبويه. وأنشد هذا الشعر». وقال ابن الأنباري في «الإنصاف في مسائل الخلاف: يدلُّ على أنّ النون الخفيفة ليست مخفّفة من الثقيلة إنما تتغيَّر في الوقف، ويوقف عليه بالألف».

اللغة: «يحسبه» أي يحسب الثُّمال، وما مصدرية ظرفية، ويعلم: هنا بمعنى يعرف، و«شيخًا» هو المفعول الثاني ليحسبه، وما بعده صفتان له وخصَّ الشيخ لوقارته في مجلسه.

(٣) سورة الأنفال آية (٢٥).

مَنْ تَثْقَفَنَّ مِنْهُم فَلَيْسَ ...................[1]

غير نائب وهو في الأوّل والثالث أكثر منه في الآخرين، ويجب بناء آخر الفعل المؤكد على الفتح ما لم يتصل به ضمير.

**وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تحرُّكٍ قَدْ عُلِما**

**الإعراب:**

«**واشكله**» بضم الكاف فعل أمر بمعنى حرِّكه، والشكل التحريك، قاله الشاطبي، والهاء المتصلة به مفعوله وهي راجعة إلى آخر المؤكد في البيت قبله.

---

(١) البيت بتمامه:

مَنْ تَثْقَفَنَّ مِنْهُم فَلَيْسَ بِآيبٍ أَبدًا وَقَتْلُ بَني قُتَيْبَةَ شَافِي

قائله: بشر بن أبي خازم ونسب إلى بنت مرة بن عاهان الحارثي.

البحر: الكامل.

المصادر: المقتضب (١٤/٣)، الكتاب (١٥٢/٢) بولاق، (٥١٦/٣) هارون، العيني (٣٣٠/٤)، خزانة الأدب (٣٩٩/١١) رقم (٩٤٧)، ديوانه (١٦٠)، الأشموني (٢/ ٣١٠، ٢٢٠/٣)، شرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢٦٣/٢)، الضرائر(٣٠)، المقرب (٧٤/٢)، همع الهوامع (٧٩/٢)، الدرر اللوامع (١٠٠/٢).

اللغة: تقول في مقتل أبيها حين قتلته باهلة، ويروى: «من تثقفن» ثقفه في الحرب: أدركه وظفر به، و«الآيب» الراجع.

المعنى: يقول: من ظفرنا به من آل قتيبة بن مالك بن أعصر فليس بآيب؛ لما في قتلهم من شفاء النفوس.

الشاهد فيه: إدخال النون في «يثقفن» وهو فعل شرط، وليس من مواضع التوكيد إلا أن توصل أداة الشرط بما المؤكدة، فيضارع ما أكد باللام لليمين.

الإعراب: «من» اسم شرط: مبتدأ. «تثقفن» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم، وفاعله مستتر فيه. «منهم» متعلق بتثقفن. «فليس» الفاء واقعة في جواب الشرط. ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه. «بآيب» الباء زائدة، آيب: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معًا في محل رفع خبر المبتدأ على خلاف في ذلك مشهور.

و«**قبل**» متعلق باشكله.

و«**مضمر**» مضاف إليه.

و«**لين**» قال المكودي: «نعت لمضمر» وقال الشاطبي: «بدل من مضمر أو عطف بيان أو نعت» واتفقا على أن أصله لَيِّن بالتشديد فخفف، ثم قال المكودي: «ولا يصح ضبطه بكسر اللام؛ لأن اللين مصدر وليس صفة إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس» ا. هـ.

و«**بما**» متعلق باشكله، وما موصولة واقعة على الحركات المجانسة.

و« **جانس**» صلة ما، ومفعوله محذوف اختصارًا تقديره بما جانس المضمر، قاله المكودي.

و«**من تحرك**» متعلق بجانس.

وجملة «**قد علما**» بالبناء للمفعول نعت لتحرك.

**الشرح:**

هذه المسألة مستثناة من وجوب آخر الفعل المؤكد، وهو ما إذا أسند الفعل إلى مضمرٍ ذي لين، وهو الألف، والواو، والياء، فإنك تجعل آخر الفعل حينئذ محركًا بحركةٍ تجانس الضمير فتضمهُ قبل الواو نحو: ﴿**لتبلون في أموالكم**﴾[1]، وبكسرة قبل الياء نحو: ﴿**فإما ترين من البشر أحدًا**﴾[2].

وتفتحه قبل الألف نحو: ﴿**ولا تتبعان**﴾ [3].

**وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاّ الأَلِفْ ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ**

**فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ اليَا ... وَالوَاوِ يَــاءً كَاسْعَيَـــنَّ سَعْيَا**

**وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي ... وَاوٍ وَيَــا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي**

---

(١) سورة آل عمران آية (١٨٦).

(٢) سورة مريم آية (٢٦).

(٣) سورة يونس آية (٨٩).

نَحْوُ اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا قَوْمُ اخْشَــوُنْ وَاضْمُمْ وقس مُسَوِّيَا

**الإعراب:**

«**والمضمر**» مفعول بفعل مضمر يفسره احذفنه.

و«**احذفنه**» فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة، والهاء المتصلة به مفعوله.

و«**إلا**» حرف استثناء.

و«**الألف**» منصوب على الاستثناء بإلا عند الناظم وهو الأصح.

«**وإن**» حرف شرط.

و«**يكن**» فعل الشرط وهو فعل تام بمعنى وجد.

و«**في آخر**» متعلق به.

و«**الفعل**» مضاف إليه.

و« **ألف**» فاعل يكن، ويحتمل أن يكون ناقصًا، وألف اسمه وخبره في المجرور قبله قال المكودي: والأول أظهر.

وجملة « **فاجعله**» جواب الشرط والهاء عائدة على الألف وهي المفعول الأول لاجعله.

و«**منه**» متعلق باجعل، والهاء عائدة على الفعل.

و«**رافعًا**» حال من الهاء في منه، وفاعل رافعًا مستتر فيه.

و«**غير**» مفعول رافعًا.

و«**اليا**» مضاف إليه.

«**والواو**» معطوف على اليا.

و«**ياء**» مفعول ثان لاجعل.

والتقدير: وإن يكن ألف في آخر الفعل فاجعل الألف من الفعل ياء حال كون الفعل رافعًا غير الياء والواو.

و« **كاسعين**» الكاف جارة لقول محذوف، واسعين فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة.

و« **سعيًا** » مفعول مطلق مؤكد لعامله.

و« **احذفه** » فعل أمر وفاعله، والهاء المتصلة به مفعوله وهي عائدة على الألف.

و« **من رافع** » متعلق باحذفه.

و« **هاتين** » مضاف إليه وهو إشارةٌ إلى الواو والياء.

« **وفي واو** » متعلق بقفي بمعنى اتبع.

« **ويا** » معطوف على واو.

و« **شكل** » مبتدأ.

و« **مجانس** » نعت لشكل.

وجملة « **قفي** » بالبناء للمفعول خبر المبتدأ كذا أعربه المكودي، وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو خاص بالضرورة.

« **نحو** » خبر لمبتدأ محذوف وهو مضاف لقول محذوف.

و« **اخشين** » فعل أمر مسند إلى ياء المخاطبة مؤكد بالنون الخفيفة.

و« **يا** » حرف نداء.

و« **هند** » منادى مبني على الضم.

و« **بالكسر** » متعلق بمحذوف حال من اخشين، وأل عوضٌ عن المضاف إليه.

« **ويا قوم** » بكسر الميم معطوف على يا هند، وقوم منادى مضاف إلى ياء المتكلم حذفت الياء استغناء عنها بالكسرة.

و« **اخشون** » فعل أمر مسند إلى جماعة الذكور مؤكد بالنون الخفيفة أيضًا.

« **واضمم** » فعل أمر ومفعوله محذوف.

« **وقس** » فعل أمر ومتعلقه محذوف.

و« **مسويا** » حال من فاعل قس.

وتقدير البيت: وذلك نحو قولك: اخشين ياهند بكسر الياء ويا قوم اخشون واضمم الواو وقس على ذلك مسويا.

**الشرح:**

أي إذا كان في آخر الفعل المؤكد بالنون ضمير ذو لين حذفته. إن كان غير ألف فيشمل ذلك الواو نحو: هم يضربنّ.

والياء نحو: أنت تضربن أصلهما تضربُون، وتضربين حذفت الواو والياء لالتقائهما ساكنين مع أول نوني التوكيد الساكنة للإدغام فما بعدها.

وسواء كان آخر الفعل صحيحًا كما مُثل أو معتلاً بالواو والياء نحو: ﴿**لتبلون**﴾(١)، ﴿**فإما ترينَّ**﴾(٢).

وإن كان الضمير ألفًا أقر على حاله إن كان الفعل صحيحًا أو معتلا نحو: هما يضربان، ويعدوان، ويرميان ويخشيان.

وأما حكم آخر الفعل المعتل فقد سبق أن المعتل بالواو والياء لا يحذف حرف العلة منه.

وأما المعتل بالألف فإن رفع غير الواو والياء من ألف، أو ضمير مستتر قلبت ألفه ياء نحو: اخشين يا زيد. ومثله: اسعين سعيًا، واخشيان، وأنتما تسعيان.

وإن رفع الواو والياء حذف ألفه، وحُرّك كل واحد من الواو والياء بما يجانسه فتحرك الياء بالكسر نحو: اخشين يا هند.

والواو بالضم نحو: يا قوم اخشون.

ويقاس على ذلك جميع الأفعال المعتلة بالألف.

ولا يتوجه تفريق النحاة بين المعتل بالألف والمعتل بالواو والياء،

---

(١) سورة آل عمران آية (١٨٦).

(٢) سورة مريم آية (٢٦).

وجعلهم المحذوف في المعتل بالألف آخر الفعل دون الضمير، وعكسهم ذلك في المعتل بالواو والياء كما سبق.

**وَلَمْ تَقَعْ خَلِيفة[1] بَعْدَ الأَلِفْ　　لَكِنْ شَدِيدَةٌ وكَسْرُهَا أُلِفْ**

**الإعراب:**

«**ولم**» حرف جزم.

و«**تقع**» مضارع مجزوم بلم.

و«**خفيفة**» قال المكودي: فاعل بتقع.

و«**بعد الألف**» متعلق بتقع.

و«**لكن**» حرف عطف.

و«**شديدة**» معطوف بلكن على خفيفة.

«**وكسرها ألف**» جملة اسمية مستأنفة ويمكن أن تكون في موضع نصب على الحال من شديدة. ا. هـ وألف مبني للمفعول ويوجد في بعض النسخ خفيفة وشديدة بالنصب وهو حال من فاعل تقع العائد إلى نون التوكيد المعلوم من السياق.

**الشرح:**

أخذ في بيان الأحكام المختصة بالنون الخفيفة وهي أربعة:

**أولها**: هذا، وهو عدم وقوعها بعد ألف الضمير، وإنما يقع بعدها الثقيلة نحو: ﴿**ولا تتبعان**﴾[2].

ويجب كسرها لشبهها بنون التثنية، ثم المانع من وقوع الخفيفة بعد الألف الفرار من التقاء الساكنين، فلو كان بعدها ما تدغم فيه ففي كونه مسوغًا لوقوعها بعد الألف قولان؛ والحق ما ذهب إليه يونس من جواز

(١) في المطبوعة «تقع خفيفة» بدلاً من «يقع خليفة».
(٢) سورة يونس آية (٨٩).

وقوعها بعد الألف مُطلقًا، ثم تكسر لالتقاء الساكنين لا كما قال أبو علي أنها تقرّ على سكُونها، على حد قولهم: «**حَلْقَتَا الْبِطَان**»[1].

ومنه قراءة بعضهم: ﴿**فدمرانهم تدميرًا**﴾[2].

وحمل قراءة ابن ذكوان: ﴿**ولا تتبعان**﴾[3] مخففًا عليه أولى من حملها

---

(١) في لسان العرب (٣٠٣/١ بطن): ومن أمثال العرب التي تُضربُ للأمر إذا اشتدّ: «الْتَقَتْ حَلْقَتا الْبطان» . قال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه الأمثال: ص(٣٤٣) الأمثال (١١٣٦-١١٣٨): قَدَ جَاوَزَ الحِزَامُ الطُّبْيَيْن، وكذلك الْتَقى الْبِطَانُ والحقبُ، وكذلك الْتَقَتْ حَلْقَتَا البطَان، قال: وأصل ذلك أن يريد الفارس النَجاة من طلب يتبعه، فيبلغ من مخافته أنَ يضطرب حزامَ دابّته حتى يبلغ طبييها. الطبي: لذوات الحافر والسباع كالضرع لغيرها، ولا يمكنه أن ينزل فيشُدَّه. وقد روينا هذين المثلين عن عثمان بن عفَّان أنه كتب بهما إلى علي بن أبي طالب، وكان غائبًا، وعثمانُ محصورًا. أما بعد: «فقد بلغ السَّيْلُ الزُّبى، وجاوز الحِزَامُ الطبيين» في كلام قد ذكرناه في غريب الحديث (٤٢٨/٣، ٤٢٩).المراجع: جمهرةَ الأمثال (١٨٨/١)، مجمع الأمثال للميداني (٢٠٩/٢)، المستقصى (٣٠٦/١)، البكري (٤٧٢). وقد ورد في شعر أوس بن حجر:

وازدحمت حلقتا البطان بأقـــ ـــوام وطارت نفوسهم جزعًا

(٢) سورة الفرقان آية (٣٦).

قال أبو البقاء في [التبيان (٩٨٦/٢)]: قوله تعالى: ﴿فدمرناهم﴾ يُقرَأ فدمِّرانِّهم، وهو معطوف على اذهبا. والقراءة المشهورة معطوفة على فعل محذوف تقديره: فذهبا فأنذرا فكذّبوهما فدمَّرْنَاهم.

(٣) سورة يونس آية (٨٩).

قال أبو البقاء العكبري في [التبيان (٦٨٥/٢)]: قوله: ﴿ولا تَتبعانِّ﴾: يقرأ بتشديد النون، والنون للتوكيد، والفعلُ مبني معها، والنون التي تدخلَ للرفع لا وجه لها هاهنا؛ لأن الفعل هنا غير معرب. ويقرأ -بتخفيف النون وكسرها- وفيه وجهان. أحدهما: أنه نهيٌ أيضًا، وحذف النون الأولى من الثقيلة تخفيفًا، ولم تحذف الثانية؛ لأنه لو حذفها لحذف نونًا محركة، واحتاج إلى تحريك الساكنة، وحذف الساكنة أقل تغييرًا. والوجه الثاني: أن الفعل معرب مرفوع؛ وفيه وجهان: أحدهما: هو خبرٌ في معنى النهي. والثاني: هو في موضع الحال. والتقدير: فاستقيما غير متبعين.

انظر المراجع الآتية: إتحاف فضلاء البشر (٢٥٣)، البحر المحيط (١٨٧/٥)، التبيان =

على النفي، وتكون النون للرفع.

**وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَــا مُؤَكِّــدَا فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا**

**الإعراب:**

«**وألفًا**» بكسر اللام مفعول مقدم بزد.

و«**زد**» فعل أمر وفاعله مستتر فيه من زاد يزيد.

و«**قبلها**» متعلق بزد.

و«**مؤكدا**» بكسر الكاف حال من فاعل زد.

و«**فعلا**» مفعول مؤكدًا.

و«**إلى نون**» متعلق بأسند.

و«**الإناث**» مضاف إليه.

وجملة «**أسندا**» بالبناء للمفعول نعت فعلا.

**الشرح:**

هذا الحكم الثاني من أحكام الخفيفة، وهو أنه لا يؤكد بها الفعل المُسند إلى نون الإناث؛ لأنه إذا أكد بالنون الثقيلة لزم أن يفصل بينها وبين نون الإناث بألفٍ فيقالُ: هنّ يضربَانّ؛ كراهيَة لتوالي النونات. والخفيفة لا تقعُ بَعْدَ الألف.

**واحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَة إِذا تَقِفْ**
**وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا**
**وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتحٍ أَلِفًا وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا**

**الإعراب:**

«**واحذف**» فعل أمر وفاعل.

---

= للطوسي (٥/٤٢٥)، الحجة لابن خالويه (١٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٣٢٩)، الكشاف (٢/٢٥١)، النشر في القراءات العشر (٢/٢٨٦)، الغيث للصفاقسي (٢٤٧).

و«**خفيفة**» مفعول احذف.

و«**لساكن**» متعلق باحذف.

وجملة «**ردف**» نعت لساكن، وردف مساوي تبع وزنًا ومعنى.

«**وبعد**» متعلق باحذف.

و«**غير**» مضاف إليه.

و«**فتحة**» مجرور بإضافة غير إليه.

و«**إذا**» قال المكودي متعلق باحذف وتقدم أن «إذا» إن كانت خالية من معنى الشرط فيجوز تعليقها بما قبلها، وإن كانت متضمنة لمعنى الشرط، فناصبها جوابها على قول الأكثرين.

وجملة «**تقف**» مجرورة بإضافة إذا إليها على التقديرين.

«**واردد**» فعل أمر.

و«**إذا**» قال المكودي: متعلق باردد، وفيه البحث السابق.

وجملة «**حذفتها**» من الفعل والفاعل والمفعول مضاف إليه والهاء عائدة على النون.

و«**في الوقف**» متعلق باردد.

و«**ما**» اسم موصول في محل نصب على المفعولية باردد.

و«**من أجلها في الوصل**» متعلقان بعد ما.

و«**كان**» فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها يعود إلى ما الموصولة الواقعة على الواو والياء المحذوفتين لأجل النون.

وجملة «**عدما**» بالبناء للمفعول في موضع نصب خبر كان وكان ومعمولاها صلة ما وقول المكودي: وصلة ما عدما سهو أو سقط من الناسخ كان ولم أجدها في عدة نسخ، وفي تقديره ما يدل على إسقاطها فليتأمل.

وتقدير البيت: واردد في الوقف إذا حذفت نون التوكيد الخفيفة،

الحرف الذي كان عدم في الوصل من أجلها.

«**وأبدلنها**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، والهاء المتصلة به معموله الأول وهي عائدة إلى النون الخفيفة.

و«**بعد**» متعلق بأبدلنها.

و«**فتح**» مضاف إليه.

و«**ألفا**» بكسر اللام مفعول ثان لأبدلنها.

و«**وقفا**» قال المكودي: مصدر في موضع الحال من فاعل أبدلنها.

أي حال كونك واقفًا ويحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف. اهـ ويحتمل أن يكون منصوبًا بنزع الخافض أي في وقف فإن قال مورده السماع قلنا وقوع المصدر حالاً كذلك فما كان جوابه فهو جوابنا.

و«**كما**» الكاف جارة وما مصدرية.

و«**تقول**» صلتها.

و«**في قفن**» متعلق بتقول وقفن فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

و«**قفا**» فعل أمر والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة والجملة محكية بتقول ومتعلقه محذوف.

والتقدير: كقولك في قفن بالنون قفا بالألف والله أعلم.

**الشرح:**

هذان الثالث والرابع من الأحكام المختصة بالخفيفة. فالثالث أنها تحذف لملاقاة الساكن بعدها كقوله (١):

لاَ تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ  تَرْكَعَ يَوْمًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ(٢)

---

(١) قائله: الأضبط بن قريع بن عوف بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم السعدي.

(٢) أورد هذا البيت القالي في أماليه عن ابن دريد، عن ابن الأنباري، عن ثعلب، قال ثعلب: بلغني أنها — القصيدة- قيلت قبل الإسلام بدهر طويل أولها:

=

أصله تهينَنْ

**الرابع**: أنها تُعامل بما يُعامل به التنوين فتقف بحذفها إن وقعت بعد غير فتحة من كسرٍ أو ضمٍ، ولا يتصور ذلك إلا في الفعل المسند إلى الواو والياء كما سبق، وحينئذٍ فلا يبقى آخر الفعل على حاله معها.

---

= لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْهُمُومِ سَعَةْ وَالْمُسْيُ وَالصُّبْحُ لاَ فَلاَحَ مَعَهْ

البحر: المنسرح.

المصادر: البيان والتبيين (٣٤١/٣)، الأمالي للقالي (١٠٧/١)، الوصايا والمعمرين (٨)، المثل السائر(٢٦/١)، أمالي ابن الشجري (٣٨٥/١)، الإنصاف (٢٢١)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٣/٩، ٤٤)، حماسة ابن الشجري (١٣٧)، المقرب (٧٤)، الأغاني (١٥٤/١٦)، خزانة الأدب (٥٨٨/٤ بولاق)، التصريح (٢٠٨/٢)، همع الهوامع (١٣٤/١، ٧٩/٢)، الدرر اللوامع (١١١/١)، (١٠٢/٢)، منهج السالك (٢٢٥/٣)، شرح شواهد شروح الألفية (٣٣٤/٤).

اللغة: «المسي» -بضم الميم وكسرها، وسكون السين- اسم من الإمساء، وهو الدخول في المساء. «والصبح» اسم من الإصباح، وهو الدخول في الصباح، قالهما الجوهري، واستشهد بهذا البيت. «لا تهين» من الإهانة، وهي الإيقاع من الهون- بضم الهاء- والهوان- بفتحها، وهما بمعنى الذل والحقارة. «تركع» تخضع، وتذل وتنقاد.

الإعراب: «لا» ناهية. «تهين» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها -وهو لام الفقير- وأصل هذا الفعل قبل دخول الجازم عليه، وقبل توكيده «تهين» فلما دخل الجازم حذف الياء تخلصًا من التقاء الساكنين فصار «لا تهنين» فلما وقع الساكن بعده حذفت نون التوكيد. «الفقير» مفعول. «علك» حرف ترج ونصب،والكاف اسمه. «أن» مصدرية. «تركع» مضارع منصوب بأن، وفاعله مستتر فيه، والجملة خبر. «عل» الماضي. «يومًا» ظرف متعلق بتركع. و«الدهر» الواو واو الحال، الدهر: مبتدأ. «قد» حرف تحقيق. «رفعه» فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، والهاء مفعول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في «تركع» .

الشاهد فيه: قوله: «لا تهين» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وقد أبقى الفتحة على لام الكلمة دليلاً على تلك النون المحذوفة، ومما يدل على أن المقصود التوكيد وجود الياء التي تحذف للجازم ولا تعود إلا عند التوكيد، وقد رواه الجاحظ في البيان والتبيين (٣٤١/٣): لا تحقرن الفقير.. إلخ. ورواه غيره: ولا تعادِ الفقير.. إلخ. وعلى هاتين الروايتين فلا شاهد في البيت لما نحن فيه.

لكن يجب أن يرد إليه ما كان قد حذف من أجلها للوصل فتقول: القوم يكرمن أضيافهم، وأنت تكرمنَّ بعلك إذا وقفت على الفعل تكرموا أو تكرمي بحذف النون لشبهها بالتنوين ورَد الواو والياء لزوال ما حُذفا من أجله من ملاقاة الساكنِ بعدهما، وإن كانت النونُ بعد فتحة نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[1].

وقف عليها بإبدالها ألفًا كما يفعل ذلك في التنوين الواقع بعد فتحة، فتقول على هذا في قفن يا زيد إذا وقفت قفا، ومنه قوله:

........................ وَلا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ وَاللهَ فاعْبُدَا[2]

---

(١) سورة العلق آية (١٥).
الكتاب لسيبويه (٩/٢)، (٥١٠/٣) البحر المحيط (٤٩٥/٨)، الكشاف للزمخشري (٢٧٢/٤)، التفسير الكبير للرازي (٢٣/٣٢).

(٢) صدره:

فإيَّاكَ والمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا ....................

قائله: الأعشى.

البحر: الطويل.

المصادر: الكتاب (٥١٠/٣)، هذا باب: النون الثقيلة والخفيفة، أمالي ابن الشجري (٣٨٤/١، ٢٦٨/٢)، الإنصاف (٦٥٧/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٣٩/٩، ٨٨، ٢٠/١٠)، همع الهوامع (٧٨/٢)، الدرر اللوامع (٩٥/٢)، ديوانه (١٠٣)، التصريح (٢٠٨/٢)، منهج السالك (٢٢٦/٣)، أوضح المسالك رقم (٤٧٦)، شرح شواهد شروح الألفية (٣٤٠/٤)، مغني اللبيب (٣٧٢) (٢٦٨)، حاشية الدمنهوري (٧٨).

الإعراب: «فإياك» الفاء عاطفة ، إياك: مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، والكاف حرف خطاب. «والميتات» معطوف على المفعول به، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. «لا» ناهية. «تقربنها» تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وضمير الغائبة مفعول به. «ولا» الواو عاطفة، لا: ناهية. «تعبد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحرّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين. «الشيطان» مفعول به لتعبد منصوب بالفتحة =

وقيل إن منه:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ...................... (1)

معاملة للوصل بما يعامل به الوقف.

---

= الظاهرة. «والله» الواو عاطفة. الله: لفظ الجلالة منصوب على التعظيم. «فاعبدا» الفاء زائدة، اعبدا، فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والنون المنقلبة ألفًا لأجل الوقف حرف لا محل له من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله «اعبدا» فإن أصله «اعبدن» بنون التوكيد الخفيفة، فلما أراد الوقف قلب هذه النون ألفًا. [شرح قطر الندى (ص ٤٦٤) رقم (١٤٩)].

(١) عجزه:

...................... بِسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ.

قائله: امرؤ القيس الكندي من معلقته.

البحر: الطويل.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٢٩٨/٢ بولاق)، (٢٠٥/٤ هارون)، مجالس ثعلب (١٣٧) مجالس الزجاجي (٢٧٣)، المنصف (٢٢٤/١)، المحتسب (٤٩/٢)، شرح شواهد الشافية (٢٤٢)، رصف المباني (٣٥٣)، المغني (١٦١، ١٦٢)، العيني (٤/ ٤١٤)، التصريح (١٣٦/٢)، الهمع (١٢٩/٢)، الأشموني (١٠٩/٣)، أمالي ابن الشجري (٣٩/٢)، الإنصاف (٦٥٦/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢٨/٢، ٤/ ١٥، ٣٣/٩، ٧٨، ٨٩، ٢١/١٠)، خزانة الأدب (٦/١١ رقم ٨٨٧).

الشاهد فيه: وصل اللام في حال الكسر بالياء للترنم ومد الصوت.

## مَا لاَ يَنْصَــــرِفُ

**الإعراب:**

**ما**: اسم موصول، **ولا**: نافية، **وينصرف**: صلة ما.

**الشرح:**

يعرض للاسم نقصان:

١- نقص يوجب شبهه بالحرف فيوجب بناء كما سبق، ويسمى: غير متمكن.

٢- ونقصٌ يوجب شبهه فيوجبُ منع الصَّرف، ويسمى: غير أمكن فإذًا الأسماءُ بالنسبة إلى التمكن ثلاثة أقسام:

**فالأول**: كزيد.

**والثاني**: ككيفٍ.

**والثالث**: كأحمد، وليس فيها عكسه.

**الصَّرفُ تَنوِينٌ أَتَى مُبيِّنَا مَعنىً بِهِ يَكُونُ الاسمُ أَمْكَنَا**

**الإعراب:**

«**الصرف**» مبتدأ.

و«**تنوين**» خبره.

وجملة «**أتى**» من الفعل والفاعل نعت تنوين.

و«**مبينا**» بكسر الياء حال من فاعل أتى.

و«**معنى**» مفعول مبينا.

و«**به**» متعلق بيكون بناء على جواز التعلق بالفعل الناقص ومنع من ذلك المبرد وطائفة، ومنشأ الخلاف دلالة الأفعال الناقصة على الحدث وعدمه فالمثبت مجيز والنافي مانع.

و«**يكون**» مضارع كان الناقصة بمعنى يصير.

و«**الاسم**» اسمها.

و«**أمكنا**» خبرها والجملة نعت لمعنى، والرابط بينهما الهاء من به.

## الشرح:

أي الصرف عبارة عن تنوين جيء به لبيان معنى يقتضي أمكنية الاسم[(١)] وسلامته من شبه الحرف، والفعل كزيدٍ في المعارف ورجل في النكرات. وما لم يدخله هذا التنوين فهو غيرُ منصرفٍ إلا أن يخلفه ما يشبهه كمسلمات، والمانع لدخول هذا التنوين إما علتان من علل عشرٍ[(٢)]، وإما علةٌ تقومُ مقامها، ولابد أن تكون إحدى العلتين راجعة إلى اللفظ، والأخرى راجعة إلى المعنى؛ لأن الفعل فيه فرعية من حيث اللفظ، وهو اشتقاقه من المصدر وفرعيّة من حيث المعنى، وهو اقتران دلالته بالزمان.

---

(١) قال سيبويه: «.....فالتنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم، وتركه علامةٌ لما يستثقلون». الكتاب (٢٢/١) [هذا باب: علم ما الكلم من العربية].
وقال ابن الحاجب: «التنوين: نون ساكنة تتبع حركة الآخر ليست بنون التوكيد في الفعل» انظر: المساعد (٦٧٦/٢)، شفاء العليل (٨٨٨/٢)، همع الهوامع (٤٠٥/٤)، الإيضاح شرح المفصل (٢٧٧/٢)، الفوائد الضيائية (٣٩٥/٢)، الجني الداني (١٧٦)، الجمل للزجاجي ص (٣٥٦) باب: النون الثقيلة والخفيفة، شرح الكافية للرضيِّ (٥٢٠/٤)، ارتشاف الضرب (٦٦٧/٢)، التصريح (٢٠٦/٤ بحيري).

(٢) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢٠٧/٢ بحيري): «والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت، فقال:

اجمع، وزِنْ، عادلاً، أَنِتْ بمعرفة رَكِّبْ، وزِدْ عُجْمَةً فالوصفُ قد كَمِلاَ

وفي شرح شذور الذهب ص ٤٥٠ وهو لبهاء الدين ابن النحاس.

موانعُ الصرفِ تسعٌ إنْ أردتَ بهَا إعَوْنًا لتبلغَ في اعْرَابكَ الأَمَلاَ

وقال الجوجري في شرح شذور الذهب: وإن أوردت بيتًا واحدًا يُجمعها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق فقل:

جَمْعٌ أَوْ عَدْلٌ، ووصفُ معرفة تركيبُ، عجمةُ، تأنيثٌ زيادتُها

(رسالة ماجستير في الجامعة الإسلاميةً بالمدينة المنورة ص (٦٨٩).

فالعلة القائمة مقام علتين شيئان:

**أحدهما:** ألف التأنيث.

**والثاني:** صيغة منتهى الجموع.

وأما العلتان فلابد أن يكون أحديهما إما الوصف، وإما العلمية لأنهما العلتان المعنويتان، وما عداهما فعلل لفظية.

فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء:

١- العدل كمثنى وثلاث.

٢- ووزن الفعل كاحمرّ.

٣- وزيادة الألف والنون كسكران.

ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر، ويزيد، ومروان، وأربعة أُخَرُ وهي:

١- العجمةُ كإبراهيم.

٢- والتأنيث كطلحة، وزينب.

٣- والتركيب كمعدي كرب.

٤- وألف الإلحاق كأرطى.

وسترى ذلك كله مفصلاً.

**فَألِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا منَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ**

**الإعراب:**

«**فألف**» مبتدأ.

و«**التأنيث**» مضاف إليه.

و«**مطلقًا**» قال المكودي: «حال من الضمير في منع العائد على المبتدأ.»

وجملة «**منع**» خبر المبتدأ.

و«**صرف**» مفعول منع.

و«**الذي**» مضاف إليه.

وجملة «**حواه**» صلة الذي، والعائد من الصلة إلى الموصول فاعل حواه

المستتر فيها والهاء في حواه عائدة إلى ألف التأنيث.

و« **كيفما**» اسم شرط.

و« **وقع**» فعل الشرط وفاعله مستتر فيه يعود إلى ألف التأنيث وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

والتقدير: كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف.

**الشرح:**

أي ألف التأنيث يستقلُ بالمنع مطلقًا سواء كانت مقصورة أو ممدودة، وسواء ما وقعا فيه علمًا كسلمى وأسماء أو صفة كحبلى وحمراء أو اسم جنس كذكرى وصحراء، مفردًا كما مُثل أو جمعًا كجرحى وكرماء.

**وَزَائِدًا فَعْلَانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ      مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاء تأنيثٍ خُتِمْ**

**الإعراب:**

«**وزائدا**» معطوف على الضمير المستتر في منع العائد على ألف التأنيث، وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول، ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

والتقدير: على الأول ألف التأنيث منع الصرف هو وزائدا فعلان، وعلى الثاني وزائدًا فعلان كذلك في منع الصرف.

و«**فعلان**» مضاف إليه وهو ممتنع من الصرف للعلمية على الوزن وزيادة الألف والنون.

و«**في وصف**» متعلق بزائدًا.

وجملة «**سلم**» نعت لوصف.

و«**من أن يرى**» متعلق بسلم وأن بفتح الهمزة مصدرية ويرى مبني للمفعول، ونائب الفاعل مفعوله الأول مستتر فيه يعود إلى وصف.

و«**بتاء**» متعلق بختم.

و«**تأنيث**» مضاف إليه.

وجملة «**ختم**» قال المكودي: في موضع المفعول الثاني ليرى. وقال الشاطبي: قوله: ختم جملة في موضع الحال من ضمير يرى، وهو ضمير الوصف، وجاء الماضي حالاً خاليًا من قد إذ هو جائز عنده كقوله تعالى: ﴿**أو جاءوكم حصرت صدورهم**﴾[1] ا.هـ والأول ناظر إلى أن يرى علمية والثاني ناظر إلى أنها بصرية وبالوجهين أعرب قول أبي هريرة ﷺ :«ما لي أراكم عنها معرضين».

**الشرح:**

بدأ بذكر العلل المانعة مع الوصف وهي ثلاثة أشياء:

هذا أولها: وهو زيادة الألف والنون مع الوصف، وهو مختصٌ بوزن فعلانَ بشرط سلامته من قبول تاء التأنيث عند الإطلاق على المؤنث.

إما لأنّ مؤنثه على فعلى كسكران [2] وغضبان وندمان من الندم.

وإما لأنه لا مُؤنث له لفقد المعنى كلحيان أو للاستغناء عنه بلفظ آخر كأليان للعظيم الأليتين، فإنهم قالوا في مؤنثه في الآدميين عجزا.

- أما ختم مؤنثه بالتاء عند قصد التأنيث نحو: مصان للئيم، وسيقان للطويل.

وندمان من المنادمة، وأليان في الغنم، فإنهم قالوا: نعجة أليانة في ألفاظ يسيرة قد يمتنع صرفه.

وبنو أسدٍ يصرفون باب فعلان من الصفات؛ لأن فعلانة مطردة فيه عندهم.

**وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ ووَزْنُ أَفْعَلاَ ممنوعَ تَأْنِيثٍ بِتَــا كَأَشْهَلاَ**

---

(١) سورة النساء آية (٩٠).

(٢) علل النحو للوراق فقرة (٣٠٦) (بتحقيقي).

**الإعراب:**

«**ووصف**» معطوف على زائدًا، أو مبتدأ وخبره محذوف على وزن ما مر قبله.

و«**أصلي**» بنقل الحركة وإسقاط الهمزة نعت لوصف.

«**ووزن**» معطوف على وصف.

و«**أفعلا**» مضاف إليه مجرور بالفتحة للعلمية ووزن الفعل.

و«**ممنوع**» حال من أفعل.

و«**تأنيث**» مضاف إليه.

و«**تبا**» بالقصر للضرورة متعلق بتأنيث.

و«**كأشهلا**» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كأشهلا، وألفا أفعلا وأشهلا للإطلاق.

**الشرح:**

هذا الثاني مما يمنع الوصف وهو زنة أفعل من أبنية المضارع في لفظ وضع للوصف أصلاً كأشهل وأحمر، ونحوهما من الصفات.

وشرطه أن يمتنع ختمه بتاء التأنيث عند قصد إطلاقه على المؤنث. إما لأن مؤنثه فعلا كما مثل. وإما لأنه لا مؤنث له كأكمر للعظيم الكمرة. وآدر[1]

---

(١) أخرج البخاري في صحيحه كتاب الغسل (٢٠)، مسلم (٢٦٧/١)، ٣- كتاب: الحيض، ١٨- باب: جواز الاغتسال عريانًا في الخلوة، ٧٥- (٣٣٩) واللفظ له، وأحمد في المسند (٢١٥/٢، ٥١٥): عن أبي هريرة عن محمد رسول الله ﷺ ... قال رسول الله ﷺ : «كانت بنو إسرائيل يغتسلون عُراة ينظر بعضهم إلى سوأة بعض، وكان موسى عليه السلام يغتسل وحدهُ فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر. قال: فذهب مرة يغتسلُ فوضع ثوبه على حجر. ففر الحجر بثوبه. قال: فجمح: أي جرى أشد الجري- موسى بأثره. يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجرُ: حتى نظرت بنو إسرائيل إلى سوأة موسى، قالوا: والله ما بموسى من بأس. فقام الحجر حتى نظر إليه. قال: فأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضربًا.
=

للعظيم الأنثيين[1] أما لو ختم عند قصد التأنيث بالتاء كأرمل وأرملة لم يمتنع صرفه.

وَأَلْغِيَــن عَــارِضَ الْوَصْفِيَّةْ كَأَرْبَــعٍ وعَــارِضَ الإِسْمِيَّةْ
فالأدْهَمُ الْقَيْــدُ لِكَونِــه وُضِعْ في الأصلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ
وأَجْــدَلٌ وأَخيَــلٌ وَأَفْعــى مَصْرُوفَةٌ وَقَــدْ يَنَلْنَ الْمَنــعَا

**الإعراب:**

((**وألغين**)) فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة، وفاعله مستتر فيه.

و((**عارض**)) مفعول ألغين.

و((**الوصفية**)) مضاف إليه.

و((**كأربع**)) نعت لعارض أو خبر لمبتدأ محذوف كما مر قريبًا.

((**وعارض**)) معطوف على عارض.

و((**الإسمية**)) بسكون اللام وقطع الهمزة مضاف إليه، والأصل: وألغين الوصفية العارضة والاسمية العارضة فقدم الصفة على الموصوف ثم أضافها إليه للضرورة.

((**فالأدهم**)) مبتدأ أول.

و((**القيد**)) قال المكودي: بدل من الأدهم بدل الشيء من الشيء.

و((**لكونه**)) متعلق بمنع، والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه.

وجملة ((**وضع**)) بالبناء للمفعول خبره.

و((**في الأصل** )) متعلق بوضع.

و((**وصفا**)) حال من مرفوع وضع، أو مفعول ثان لوضع على تضمنه

---

= قال أبو هريرة: والله إنه بالحجر نَدَبٌ سِتَّةٌ أو سَبْعَةٌ. ضرب موسى بالحجر. ومعنى ((ندب)) أثر.

(١) ((الأنثيين)) الخصيتين.

معنى جعل.

و«**انصرافه**» مبتدأ ثان.

وجملة «**منع**» بالبناء للمفعول خبره وجملة المبتدأ وخبره خبر فالأدهم.

وتقدير البيت: فالأدهم القيد انصرافه منع لكونه موضوعًا في الأصل وصفًا.

«**وأجدل**» مبتدأ.

«**وأخيل وأفعى**» معطوفان على أجدل.

و«**مصروفة**» خبر المبتدأ وما عطف عليه.

«**وقد**» حرف تقليل.

و«**ينلن**» فعل مضارع والنون المتصلة به فاعله وهي راجعة إلى أجدل وأخيل وأفعى.

و«**المنعا**» مفعول ينلن، والألف فيه للإطلاق والأدهم من الدهمة وهي السواد، والأجدل: الصقر والأخيل: طائر أخضر على جناحه لمعة تخالف لونه يقال هو الشقراق، والأفعى الحية المعروفة قاله الشاطبي.

**الشرح:**

قد سبق أن شرط منع الوصف مع وزن الفعل أن يكون أصلية له فنحو: أربع في قولك: مررت بنسوة أربع.

لا يمتنع صرفه؛ لأنه في الأصل اسم لهذا العدد المخصوص، ولكن عرض الوصف به في التمثيل به نظر فإن فيه مقتضيًا آخر للصرف، وهو أن يقبل التأنيث بالتاء نحو: مررت برجال أربعة، لكن يمثل ذلك بقولهم: مررت برجل أَرنَب أي دليل، وكذلك أصالة الوصفية تقتضي منع الصرف لما عرض نقله إلى الاسمية، كالأدهم إذا سمي به القيد، وأنطح، وأبزق، وأجرع إذا سمي بها أماكن، وأرقم وأسود إذا أُطلق على الحيّة.

وأما أجدل للصقر، وأخيل لطائر ذي خيلانٍ، وهي نقط سودٌ وأفعى

للحية، فإنها مَصْروفة لكونها أسماء في الأصل والحال، وبعض العرب يمنعُها الصّرفَ التفاتًا إلى معنى الصفة التي لأجلها سُميت هذه الحيوانات بذلك، وهي القوة والتلوّن والإيذاء إلا أن ذلك في أجدَل، وأخيل أبين لظهور معنى الاشتقاق.

**قال الشاعر:**

«كأن بَنِي الرَّغْمَا»[1] إِذْ لَحِقُوا بنَا فِرَاخُ الْقَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

ومثله:

........................ فَمَا طَائِري يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخْيَلاَ[2]

---

(١) ما بين القوسين في شرح التصريح (٢/٢١٤):

«كَأَنَّ العُقَيْلِيِّين...»

قائله: القطامي هو عُميرَ بن شييم.

البحر: الطويل.

المصادر: ديوانه (١٨٢)، العيني (٤/٣٤٦)، المؤتلف والمختلف ص (١٩) قائله جعفر بن عُلبة الحارثي، شرح الكافية الشافية (٣/١٤٥٤)، ابن الناظم ص (٦٣٩)، الأشموني (٣/٢٣٧).

اللغة: «العُقَيْلِيِّين» جمع عُقيليّ، وهو المنسوب إلى -عُقَيْل - بضم العين بزنة التصغير. «لقيتُهم» يعني في الحرب. «فراخ القطا» جنس من الطير يشبه الحمام. «أجدل» من جوارح الطير التي تصيد، ولا تُصاد. قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٤/٢٢٦ بحيري): «............ فمنع من الصرف «أجدل» ، وهو مفعول «لاقين» ، وبازيا: يجوز أن يكون صفة أجدل، ويجوز أن يكون معطوفًا على أجدل بإسقاط العاطف، وهو من «بزا» إذا تطاول».

(٢) صدره: ذَرِيني وَعِلْمِي بالأمور وَشِيمَتِي...

قائله: حسان بن ثابتَ الأنصاري رضي الله عنه.

البحر: الطويل.

المصادر: التصريح (٢/٢١٤)، (٤/٢٢٧ بحيري)، شرح شواهد شروح الألفية (٤/٣٤٨)، منهج السالك (٣/٢٣٧)، لسان العرب: خيل، ديوانه (٣٤٨)، شرح

بخلاف أفعى، فإن اشتقاقه إمّا منتفٍ، وإما خفي، إلا أنه قد سمع فيه أيضًا نحو: أَطْرَقَ أَفْعى تَنْفُثَ السُّمَ.

**وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ      فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ**

**الإعراب:**

«**ومنع**» مبتدأ.

و«**عدل**» مضاف إليه.

و«**مع**» متعلق بمحذوف نعت لعدل.

و«**وصف**» مضاف إليه.

و«**معتبر**» خبر المبتدأ.

و«**في لفظ**» متعلق بمعتبر.

و«**مثنى**» مضاف إليه.

«**وثلاث وأخر**» بضم أولهما معطوفان على مثنى.

**الشرح:**

هذا الثالث مما يمنع مع الوصف، وهو العدل، والتحويل من مثالٍ إلى غيره، وذلك في موضعين:

**أحدهما:** الأعدادُ المعدولة كمثنى وثلاث.

قال تعالى: ﴿**أولي أجنحة مثنى وثلاث**﴾[1].

وهما معدولان عن لفظي العدد إذا كرر، فمثنى قائم مقام اثنين اثنين مكررًا، وثلاث قائم مقام ثلاثة ثلاثةٍ مكررًا. ولا يقع هذا النوع إلا نعتًا كما

---

الكافية الشافية (١٤٥٤/٣)، ابن الناظم ص (٦٣٩). «ذريني»: اتركيني، «شيمتي»: طبيعتي وجبلتي.

والمعنى: اتركيني مع علمي بالأمور، وخبرتي في الحياة، فما كنت شؤمًا عليك في يوم من الأيام.

(١) سورة فاطر آية (١).

مثّلَ أو حالاً نحو: ﴿**أن تقوموا لله مثنى وفرادى**﴾[1].

أو خبرًا كقوله ﷺ: «**صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى**»[2].

**الثاني:** «أُخر»[3]، جمع أُخرى مُؤنثة أُخرَ.

المراد به الدلالة على المغايرة كقولك: مررتُ بامرأةٍ ونسوةٍ أخر لتجرَّد من أَل والإضافة جرى مفردًا في الأحوال كلها كمَا سَبق، وكان مقتضى هذه القاعدة أن يقالَ مررت برجلين آخر، وبرجال آخر، وبامرأة آخر، وبنسوةٍ آخر؛ كما يفعل ذلك بأفعل ونحوه إلا أهم كما تفرّع الصفات، فكل فروعه معدولة عنه، فلم يظهر أثر العدل في التثنية والجمع؛ لأهما مُعربان بالحروف، فلا مدخل لهما في هذا الباب.

ولم يذكر النحاة في أخرى اكتفاء بما فيها من ألف التأنيث المقتضية للمنع، وآخر هو الأصل، فلم يبق شيء مما أثر فيه العدل عنه إلا أخر، وبهذه الأقسام الثلاثة صرفها ممتنع مع النكرة، فلو سُمِي بها، وصارت معارف فمنع الصرف باق، ولأنه قد خلف الوصفُ علة أخرى، وهي العلمية.

**وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا**

---

(١) سورة سبأ آية (٤٦).

(٢) الحديث: متفق عليه.

أخرجه البخاري ١٤- كتاب: الوتر (١) باب: ما جاء في الوتر، مسلم (١/٥١٦ - ٥١٩)، ٦- كتاب: الصلاة، ٢- باب: صلاة الضحى (١٢٩٥)، الترمذي ٢- كتاب: الصلاة، ٤١٨- باب: ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى (٥٩٧)، النسائي ٢٠- كتاب: قيام الليل وتطوع النهار، ٢٦- باب: كيف صلاة الليل (١٦٦٥)، ابن ماجه (٢/١٣٨ بتحقيقي)، ٥- كتاب: إقامة الصلاة والسّنة فيها، ١٧٢- باب: ما جاء في صلاة الليل والنهار مثنى مثنى (١٣٢٢)، تحفة الأشراف (٧٣٤٩)، مالك في الموطأ (١/١٢٣)، ٧- كتاب: صلاة الليل، ٣- باب: الأمر بالوتر (١٣) .

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/٢٢٤، ٢٢٥)، المقتضب (٣/٣٧٦، ٣٧٧)، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاجي (٤٠، ٤١)، الأمالي النحوية (١/٣٤).

**الإعراب:**

«**ووزن**» مبتدأ.

و«**مثنى**» مضاف إليه.

«**وثلاث**» معطوف على مثنى.

و«**كهما**» في موضع خبر المبتدأ، ودخول كاف التشبيه على الضمير نادر عند الناظم لا ضرورة خلافًا للمكودي.

و«**من واحد لأربع**» متعلقان بمحذوف منصوب على الحال من الضمير المستتر في الخبر.

و«**فليعلما**» فعل مضارع مبني للمفعول في محل جزم بلام الأمر؛ لكونه مبنيًا على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفًا.

**الشرح:**

وزن فعال ومفعل المعدول عن الأعداد مسموع من الواحد إلى الأربعة: قالوا: آحاد ومُوحد، وثنا ومثنى ، وثلاث ومثلث ، رُباع ومَربع قال تعالى: ﴿**فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع**﴾[1].

قال الشاعر:

وَلَقَدْ قَتَلْتُهُم ثَنَاءَ وَمَوْحَدًا ...................... [2]

وقال آخر: آحاد آحاد في شهر حلال.

وقد سمعا أيضًا في خماس، وعُشار.

وذهب بعض النحاة إلى قياسهما في الجمع.

---

(١) سورة النساء آية (٣).

(٢) في اللسان «قَتَلْتُكُمُ» .

عجزه:

...................... وَتَرَكْتُ مُرَّةَ مثْلَ أَمْسِ الدَّابِرِ

[لسان العرب: (١/٥١٢ ثنى)].

وبعضهم إلى قياس فُعال دون مفعل.

**وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفاعِلاَ أَوِ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلا**

**الإعراب:**

«**وكن**» فعل أمر من كان الناقصة، واسمه مستتر فيه.

و«**لجمع**» متعلق بكافلا.

و«**مشبه**» نعت لجمع.

و«**مفاعلا**» مفعول مشبه.

و«**أو المفاعيل**» معطوف على مفاعلا.

و«**بمنع**» متعلق بكافلا على تقدير مضاف.

و«**كافلا**» خبر كن أول البيت.

والتقدير: وكن كافلاً بمنع صرف مشبه مفاعل أو المفاعيل.

**الشرح:**

هذه العلة الثانية من العلتين المستقلتين بالمنع، وهو أشبه في اللفظ مفاعل ومفاعيل من الجموع، سواء كانت الميم في أوله كمساجد، ومصابيح، أو لم تكن كدراهم ودنانير، ومنه: ﴿**دواب**﴾[1]، و﴿**صَوَاف**﴾ [2].

لأن أصله: دوايب، وصوافف.

ويسمى الجمع الذي لا نظير له في الآحاد وصيغة منتهى الجمع.

**وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنه كَالْجَوارِي رَفعًا وَجرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي**

**الإعراب:**

«**وذا**» بمعنى صاحب منصوب بفعل مضمر يفسره أجره.

---

(١) وفي سورة الأنفال آية (٢٢) آية ﴿إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون﴾ وانظر: سورة الحج آية (١٨)، سورة فاطر آية (٢٨).

(٢) قال تعالى: ﴿فاذكروا اسم الله عليه صواف﴾ ، سورة الحج آية (٣٦).

و«**اعتلال**» مضاف إليه.
و«**منه**» قال المكودي: ((متعلق باعتلال)).
و«**كالجواري**» في موضع النصب على الحال من ذا اعتلال مضاف إليه.
و«**رفعا وجرا**» منصوبان على نزع الخافض.
و«**أجره**» فعل أمر وفاعل ومفعول، والهاء المتصلة به تعود إلى ذا اعتلال.
و«**كساري**» قال المكودي: ((متعلق بأجره)). اهـ. ويحتمل أن يكون في موضع المفعول المطلق. والتقدير: أجره إجراء كإجراء ساري، أو في موضع الحال.

**الشرح:**

ما كان من هذا الجمع مُعتلاً بالياء، ولا يتصور ذلك إلا في موازن مفاعل كالجواري، والعلالي، والصحاري فمع خلوه من أل والإضافة تجريه في الرفع والجر مجرى قاضي، وساري ونحوهما من المنقوص المنكر فحذف ياؤه، ويُعوض عنها بالتنوين نحو:﴿**ومن فوقهم غواش**﴾[1]، ﴿**وسبع ليال**﴾[2].

وأما في النصب فتجريه مجرى مفاعل فتفتح ياؤه غير منونة نحو:﴿**سيروا فيها ليالي** ﴾[3]، أما المضاف منه، والمعرّف بأل فتعاملهما معاملة المنقوص فتنكر ياؤه في الرفع، والجر نحو: ﴿**ومن آياته الجواري**﴾[4]، وتفتح في النصب نحو: ﴿**وإني خفت الموالي**﴾[5].

**ولَسَرَاوِيلَ بِهــذَا الْجَمْــعِ شَبَــهٌ اقْتضى عُمُوم المنْعِ**

**الإعراب:**

«**ولسراويل**» خبر مقدم.

---

(١) سورة الأعراف آية (٤١).
(٢) سورة الحاقة آية (٧).
(٣) سورة سبأ آية (١٨).
(٤) سورة الشورى آية (٣٢).
(٥) سورة مريم آية (٥).

و«**بهذا**» متعلق بشبه.

و«**الجمع**» نعت لهذا، أو عطف بيان عليه.

و«**شبه**» مبتدأ مؤخر.

وجملة «**اقتضى**» نعت شبه.

و«**عموم**» مفعول اقتضى.

و«**المنع**» مضاف إليه، قال الشاطبي: «وأتى بضرورة في هذا البيت حيث قدم بهذا على شبه، وهو مصدر مقدر بأن والفعل ولا يتقدم معموله عليه ولا يمكن أن يقدر شبه هنا بمشبه كما قدر عجب بمعنى معجب في قوله تعالى : ﴿**أكان للناس عجبًا**﴾ اهـــ. «بمعناه وقد يمنع كونه مقدرًا بأن والفعل هنا ويدعي بأنه مصدر صريح، وحينئذٍ لا يمتنع تقديم معموله عليه على الأصح. سلمنا ذلك لكن ذاك في غير المجرور، والظرف لكونهما يكتفيان برائحة الفعل عند المحققين.

**الشرح:**

سراويل يمتنع صرفه مع كونه مفردًا غير علم لمشابهة هذا الجمع لفظًا، وقيل: بل منع صرفه للعجمة مع شبه الجمع، وقيل: بل لا لأنه في الأصل جمع سروالة.

ونقل ابن الحاجب صرفه عن بعض العرب، ولا يثبت.

**وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

و«**به**» مفعول ثان لسمي متقدم عليه، والهاء عائدة على الجمع عند جمهور الشارحين، وقال المكودي: «عندي أنها تعود إلى سراويل أو بما ألحق به».

و«**سمي**» بالبناء للمفعول فعل الشرط متعد لاثنين، ونائب الفاعل مفعوله الأول وهو ضمير مستتر في الفعل راجع إلى المسمى المدلول عليه بالفعل،

والتقدير: وإن سمي هو أي مسمى بهذا الجمع، ولا يصح أن يكون المجرور قبله نائب الفاعل لتقدمه عليه ونائب الفاعل لا يتقدم على عامله، ولا يلي أن الشرطية خلافًا للكوفيين فيهما، وجملة الشاطبي على الضرورة.

«**أو بما**» معطوف على به، وما موصول اسمي.

وجملة «**لحق**» صلة ما.

و«**به**» متعلق بلحق.

«**فالانصراف**» مبتدأ أول.

و«**منعه**» مبتدأ ثان.

وجملة «**يحق**» بكسر الحاء بمعنى يجب خبر الثاني، وهو وخبره خبر الأول، والرابط بين الأول وخبره الهاء في منعه، وجملة الأول وخبره جواب الشرط.

**الشرح:**

إذا سُمِيَ بهذا الجمع مثل أن تسمي رجُلا بدراهم أو امرأة بدنانير، وبما لحق به إما منقولاً من أعجمي كشراحيل، وإما مرتجلاً كهوازن استحق منع الصرف كسراويل بل أولى لزيادته عليه بالعلمية مع تحقق الجمعية في المنقول منها، فإن أخرج عن العلمية بالتنكير فهل يصرف أو لا، الأكثرون على بقاء المنع؛ لأن التأثير إنماهو يشبه بالجمع لفظًا أو لأنه الأصل.

**وَالْعَلَمَ امْنَع صَرْفَهُ مُرَكَّبَا     تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْو مَعْدِ يَكْرِبَا**

**الإعراب:**

«**والعلم**» مفعول بفعل مضمر يفسره امنع قاله المكودي، وهو على حذف مضاف، والتقدير: وامنع صرف العلم.

و«**امنع**» فعل أمر وفاعل.

و«**صرفه**» مفعول امنع.

و«**مركبا**» حال من العلم.

و«**تركيب**» مفعول مطلق مبين للنوع والعامل فيه مركباً.

و«**مزج**» مضاف إليه.

و«**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك نحو.

«**معد يكرب**» مضاف إليه وألفه للإطلاق وهو غير منصرف للعلمية والتركيب.

**الشرح:**

أخذ في ذكر العلل المانعة مع العلمية، وهي السبع:

**الأولى:** التركيب، ويختص ذلك تركيب المزج دون تركيب الإضافة ودون تركيب الإسناد.

ولا يتناول في الأفصح إلا ما لم يختم بويه كبعلبك، ومعدي كرب وحضرموت في أفصح لغاتها، فإن بعض العرب تُبْنها معًا على الفتح، وبعضهم يضيف أول الجزأين إلى الثاني كما سبق.

**كَذَاكَ حَاوي زَائِدَيْ فَعْلانَا كَغَطَفَـــانَ وَكَأَصْبَهَانَـــا**

**الإعراب:**

«**كذاك**» خبر مقدم.

و«**حاوي**» مبتدأ مؤخر على تقدير موصوف.

و«**زائدي**» بفتح الدال مضاف إليه.

و«**فعلانا**» مجرور بالفتحة بإضافة زائدي إليه، ومانعه من الصرف العلمية على الوزن وزيادة الألف والنون، والتقدير: كذاك علم حاوي زائدي فعلان.

و«**كغطفان**» بفتح الطاء المهملة خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كغطفان.

«**وكأصبهانا**» معطوف على كغطفان قال الشاطبي: «وغطفان اسم لأبي قبيلة من قبائل العرب، وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان، وأصبهان

اسم أرض أو بلد، وأراد بالمثالين ما كان علمًا لإنسان كغطفان أو علمًا لأرض أو بلد كأصبهان» ا.هـ

**الشرح:**

هذه العلة الثانية مما يمنعُ مع العلمية، وهو ما اتصل به زائدًا فعلان وهما: الألف والنوان سواء مطابقة وزنًا كمروان، وسلمان، أو لم يطابقه كأصبهان، فإن لم تكن نونه زائدة كبيان صُرفَ، وإن احتملت الزيادة وعدمها كحسان، وحيَّانَ، وشيطان، فإنها تحمل الاشتقاق من الحس والحياة، ومن شاط إذا احترق فتكون النون زائدة، ويحمل الاشتقاق من الحس والحين، ومن شطن فتكون أصلية جاز فيه الصرف كقوله: وعَمْرًا وحيانًا تركنا بقفرة.

وتركه، وهو أكثر في حسان ومن شعره:

مَا هَاجَ حَسّان يَومُ الْمُقَام ... ومَظْعَنُ الْحَيّ وَمَبْنَى الْخِيَامِ[1]

**كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا ... وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقى**

**فَوْقَ الثَلاثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ ... أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمِ ذَكَرْ**

**الإعراب:**

«**كذا**» خبر مقدم.

و«**مؤنث**» مبتدأ مؤخر على حذف الموصول كما مر.

و«**بهاء**» متعلق بمؤنث.

و«**مطلقًا**» حال من الضمير في الخبر.

«**وشرط**» قال المكودي: «مبتدأ».

و«**منع**» مضاف إليه، وهو أيضًا مضاف إلى «**العار**» وهو مصدر مضاف

---

(١) البحر: السريع.
القافية: المترادف.
المصادر: ديوان حسان بن ثابت ص(٣١١) شرح محمد العناني، مطبعة السعادة – محافظة مصر.

إلى المفعول، والعار أصله العاري بالياء فحذفت الياء، واستغني عنها بالكسرة.

و«**كونه**» خبر المبتدأ.

و«**ارتقى**» في موضع الخبر لكون.

و«**فوق**» متعلق بارتقى.

و«**الثلاث**» مضاف إليه، وهو مضاف في التقدير، أي فوق الثلاث الأحرف، وحذف منه التاء لأن الحرف يذكر ويؤنث ا. هـ وقال الشاطبي: «فوق الثلاث على حذف مضاف؛ لأن الاسم لا يرتقي فوق ثلاثة أحرف وإنما يرتقي فوق ما هو على الثلاثة أحرف من الأسماء.

فالتقدير: فوق ذي الثلاث ا. هـ

و«**أو كجور**» بضم الجيم معطوف على موضع ارتقى.

و«**أو سقر أو زيد**» معطوفان على جور.

و«**اسم**» حال من زيد.

و«**امرأة**» مضاف إليه.

و«**لا**» حرف عطف.

و«**اسم**» معطوف على اسم.

و«**ذكر**» مضاف إليه.

**الشرح:**

هذه العلة الثالثة مما يمنع مع العلمية، وهي للتأنيث، فإن كانت بزيادة التاء مع الصرف مطلقًا سواء زاد على ثلاثة أحرف كطلحة وعائشة أو لم يزد كهبة وثبة.

وسواء كان علم مذكرًا أو علم مؤنث كما مُثِّلَ.

وإن كان التأنيث بالمعنى لم يؤثر إلا أربع صور جمعها كلامًا:

**الأولى:** أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب.

**الثانية:** أن يكون على ثلاثة أحرف إلا أنه متحرك الوسط.

كـــ«**سقر**»[1].

و«**لظى**»[2].

**الثالثة:** أن يكون على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط إلا أنه أعجمي كماة[3] وجور[4] اسم بلدتين، ومصر[5] على قول من جعلها أعجمية.

**الرابعة:** أن يكون على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط إلا أنه منقول من المذكر إلى المؤنث كزيد إن سميت به امرأة.

**وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ     وَعُجْمَةَ كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقْ**

**الإعراب:**

«**وجهان**» قال المكودي: «مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل».

و«**في العادم**» خبره.

و«**تذكيرا**» مفعول بالعادم.

و«**سبق**» في موضع الصفة لتذكيرا.

«**وعجمة**» معطوف على تذكيرا.

و«**كهند**» خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك كهند.

«**والمنع أحق**» مبتدأ وخبر جملة مستأنفة.

**الشرح:**

والمنع أحق إذا كان المؤنث بالمعنى على ثلاثة أحرف ساكن الوسط لم

---

(١) انظر سورة القمر آية (٤٨)، سورة المدثر الآيات (٢٦، ٢٧، ٤٢).

(٢) انظر سورة المعارج آية (١٥)، الكتاب لسيبويه (٨٣/٢).

(٣) مراصد الإطلاع (١٢٢٤/٣).

(٤) جُور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخًا إليها ينسب الجوري وجور أيضًا محلة بنيسابور. وجور: بالضم ثم الفتح، والراء قريةٌ من قرى أصبهان، مراصد الاطلاع (٣٥٦/١، ٣٥٧).

(٥) مراصد الاطلاع (١٢٧٧/٣).

يسبق استعماله في التذكير كزيد، ولا هو أعجمي كجور جاز فيه الوجهان الصرف وتركه، وذلك كهند ودعد، وحمل إلا أن ترك صرفه أولى.

**وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ،مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثلاثِ صَرْفُه امْتَنَعْ**

**الإعراب:**

((**والعجمي**)) قال المكودي: ((مبتدأ)).

و((**الوضع**)) مضاف إليه.

((**والتعريف**)) معطوف على الوضع.

و((**مع**)) في موضع الحال من العجمي.

و((**زيد**)) مضاف إليه، وهو مصدر زاد يقال زاد زيدًا وزيادة.

و((**على الثلاث**)) متعلق بزيد.

و((**صرفه امتنع**)) مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول.

**الشرح:**

هذه العلة الرابعة، وهو ما يمنع مع العلمية، وهي العجمة، ومعناه أن يكون العجم، والمراد بهم ما عدا العرب وقد وضعت الاسم في لغتها علمًا أو هو المراد بصدر البيت، وشرطه الزيادة على ثلاثة أحرف كيُوسفَ، ويَونس، وَإِبْرَاهِيم وثَمُودَ. وإليه أشار بقوله: ((**مع زيد على الثلاث**)) .

فلو وضعته العرب في لغتها اسم جنس كحوالق ولجام، لم يمنع صرفُه عند استعمال العرب له علمًا، ولو كان على ثلاثة أحرف لم يمتنع صرفه سواء كان ساكن الوسط كنوح ولوْط، أو متحركه كشتر. وبعضهم يحكي في ساكن منه ما لم يكن مؤنثًا كماه وجُور الوجهين، ولم يرد في القرآن إلا مَصْرُوفًا نحو: ﴿**فآمن له لوط**﴾[1]، ﴿**قال نوح**﴾[2].

---

(١) سورة العنكبوت آية (٢٦).

(٢) سورة نوح آية (٢٦).

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلاَ        أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَد ويَعْلَى

**الإعراب:**

«**كذاك**» خبر مقدم.

و«**ذو**» مبتدأ مؤخر.

و«**وزن**» مضاف إليه، والمنعوت محذوف.

وجملة «**يخص الفعلا**» من الفعل والفاعل والمفعول قال المكودي: «في موضع الصفة لوزن».

و«**أو غالب**» مخفوض بالعطف على محل، يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل؛ لكون أحدهما بمعنى الآخر، والتقدير: علم ذو وزن خاص بالفعل أو غالب أو يخص الفعل أويغلب ا. هـــ.

و«**كأحمد**» بالصرف للضرورة خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كأحمد.

«**ويعلى**» معطوف على أحمد.

**الشرح:**

هذه العلة الخامسة مما يمنعُ مع العلمية، ووزن الفعل، ولا يختص ذلك بوزن أفعل كما في الصفات، ولا بما يختص من الأوزان بل يؤثر في المنع ما يخص الفعل كشمر، و«ديل» : اسم قبيلة، وما غلب فيه كأحمد ويعلى، ويزيد ويشكر.... ونحوها مما جاء على وزن مبدوء بحرفٍ بدل الابتداء به على معنى في الفعل، ولا يدل على معنى في الاسم كحروف المضارعة.

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ        زَيدَتْ لإِلْحاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

**الإعراب:**

«**وما**» مبتدأ وهو موصول اسمي.

و«**يصير**» مضارع صار الناقصة، واسمه مستتر فيه يعود إلى ما.

و«**علما**» خبره، والجملة صلة ما، وعائدها اسم يصير.

و«**من ذي**» بيان لما متعلق بيصير إن قلنا بجواز التعليق بالفعل الناقص

وإلا في موضع الحال من مرفوع يصير، وذي بمعنى صاحب.

و«**ألف**» مضاف إليه.

وجملة «**ينصرف**» خبر ليس وجملة ليس ومعموليها في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة ودخلت الفاء في خبرها لشبهها بما الشرطية في إبهامها وعمومها.

**الشرح:**

هذه العلة السادسة مما يمنع مع العلمية، وهي ألف الإلحاق كحلقى، وأَرْطَى علمين لشبههما بألف التأنيث في الزيادة، والموافقة لمثال ما سمي به مما هي فيه لعدم تمام الشبهة، فإنها لا توافق وزن ما فيه ألف التأنيث الممدودة.

**وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلاَ ... كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلاَ**

**الإعراب:**

«**والعلم**» تقدم عن المكودي في نظيره أنه مفعول بفعل محذوف يفسره امنع.

و«**امنع**» فعل أمر.

و«**صرفه**» مفعول امنع.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**عدلا**» بالبناء للمفعول فعل الشرط، وجوابه محذوف.

و«**كفعل**» بضم الفاء وفتح العين خبر لمبتدأ محذوف.

و«**التوكيد**» قال المكودي: «مضاف إليه».

و«**أو كثعلا**» بضم المثلثة وفتح العين المهملة معطوف على كفعل، وثعل أبو حي من طيء، وهو ثعل بن عمرو أخو بنهان قال الشاطبي.

**الشرح:**

هذه العلة السابعة مما يمنع مع العلمية، وهي العدل من مثال إلى غيره، ويمنع مع العلمية كفُعَل، ويُعرفُ عدله بأن يسمع ممنوع الصرف، وليست فيه

علة ظاهرة غير العلمية نحو: عُمَر، وذُفرَ، ورُحلَ، وجُمَح، وثُعَل.

قدر ذلك كله معدولاً؛ لأن العلمية لا يستقل بالمنع مع شهرة العدل في هذا الوزن كغُدر، وفُسق وأُخر، كما سبق، وليس من ذلك لهوى من قولهم: ذِي طُوى[1].

لأن المانع له من الصرف على إحدى اللغتين فيه، إنما هو التأنيث باعتبار البقعة، ولا يمنع من ذلك كونه على ثلاثة أحرف؛ لقيام حركة وسطه مقام الحرف الرابع، ويمنع أيضًا مع شبه العلمية كجمع، وما يتبعها من ألفاظ التوكيد ككُتّع، وتُبَّع، وبضع، فإنها معدولة على فعلاوات؛ لأن مفرداتها فعلا، وقياسها الجمع على فعلاوات كصحراوات، وهي معارف بنية الإضافة إلىضمير المؤكد.

**وَالْعَدْلُ وَالتعْرِيفُ مَانِعًا سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ**

**الإعراب:**

«**والعدل**» مبتدأ.

«**والتعريف**» معطوف على العدل.

و«**مانعًا**» خبر المبتدأ وما عطف عليه.

و«**سحر**» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله على تقدير مضاف تقديره صرف سحر.

و«**إذا**» قال المكودي: «متعلق بمانعا» وتقدم أن «إذا» إذا تضمنت معنى الشرط لا يعمل فيها ما قبلها، وكانت منصوبة بجوابها عند الأكثرين، وقيل بشرطها.

و«**به**» متعلق بيعتبر، والضمير لسحر.

---

(١) قال ابن الأثير: ذو طوى: بضم الطاء وفتح الواو المخففة موضع عند باب مكة، يستحب لمن دخل مكة أن يغتسل به [لسان العرب (٤/٢٧٣١ طوى)].

و«**التعيين**» مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسره يعتبر لا مبتدأ؛ لأن إذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية على الصحيح.

و«**قصدا**» قال المكودي: ((بمعنى مقصود))، وهو منصوب على الحال من فاعل يعتبر المستتر والصواب من نائب فاعل يعتبر فإن «**يعتبر**» مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى التعيين وجواب إذا محذوف.

والتقدير: إذا يعتبر التعيين بسحر حال كون التعيين مقصودًا، فإن العدل والتعريف يمنعان صرف سحر، ودخول إذا على المضارع قليل.

**الشرح:**

مما يمتنع صرفه للعدل، وشبه العلمية «**سحر**» إذا كان ظرفًا [1]، أو قصد تعيين سحر يوم بعينه، ولم يتعرف بأل، ولا بالإضافة نحو:

آتيكَ يَوْمَ الْخَميسِ سَحر

أما شبه العلمية فيه فظاهر لاقتضائه تعين مسماه لغير قيد، والعدل، فإنه معدُول عن السحر؛ لأن النكرات إذا قصد تعيينها بدون إضافة دخلت عليها أل،ونظيره في ذلك «**أمس**» إذا أريد به اليوم الذي يومُك من قبله على لغة من يُعربُه، وهم بنو تميم فإنهم لا يصرفونه[2] لشبه العلمية، والعدل عن الأمس نحو:

**إِني رَأْيتُ عَجَبًا بِالْأمس[3]    عَجَائِزَ مِثْل السُّعَالي خَمَسًا**

---

(١) كذا قال سيبويه في الكتاب (٢٨٣/٣، ٢٨٤)، وانظر: المساعد (٣٦/٣)، شرح الكافية الشافية (١٤٧٩/٣)، التصريح (٢٢٢/٢)، ارتشاف الضرب (٨٦٩/٢).

(٢) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (١٤٢٨/٣): ((حكى الكسائي أن بعضهم يمنعه الصرف رفعا ونصبا وجرا)). انظر رأيه: الخزانة (١١٧١/٧)، الهمع (١/ ٢٠٩)، المساعد (٥٢٠/١).

(٣) للشطر الأول روايات منها:

=

= رأيت عَجَبًا مُذْ أَمَسي

التصريح (٢/٢٢٦). ((وَلَقدْ رَأيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا)) (شرح الشذور ص١٣٧) رقم (٤٢)، الكتاب (٣/٢٨٥).

قائله: العجاج.

البحر: مشطور الرجز.

المصادر: الكتاب (٢/٤٤ بولاق)، (٣/٢٨٥ هارون)، أوضح المسالك رقم (٤٨٢)، قطر الندى رقم (٣)، نوادر أبي زيد (٥٧)، شرح الكفاية الشافية (٣/١٤٨١)، أمالي ابن الشجري (٢/٢٦٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/١٠٦، ١٠٧)، الخزانة (٣/٢١٩)، ما ينصرف وما لا ينصرف (٩٥)، همع الهوامع (١/١٧٥)، شرح شواهد شروح الألفية (٤/٣٥٧)، التصريح (٢/٢٢٦)، (٣١٦).

وبعده:

يَأكُلنْ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسًا     لا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِـــرْســـا

قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٣/٢٨٤): ((وقد فتح قوم أمسَ في مذ لما رفعوا، وكانت في الجرّ هي التي ترفع شبهوها بها))، وعقب بعد ذكر الشاهد قائلاً: وهذا قليل. قال السيرافي معلقا على هذه العبارة: ((هم بعض بني تميم، وإنما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صرفه، وما بعده مذ يرفع ويخفض، فلما ترك بعض من يرفع صرفه بعد مذ ترك أيضًا من يجر صرفه بعدها، فكانت شبهة بنفسها)).

اللغة: ((السعالي)) جمع سعلاة- بكسر سين المفرد- وهي الغول، وقيل: ساحرة الجن. ((همسا)) الخفاء، وعدم الظهور، أو هو الصوت الخفي. الإعراب: ((لقد)) اللام مواطئة للقسم. ((وإني)) الواو استئنافية و((إن)) حرف ناسخ والياء اسمها. ((قد)) حرف تحقيق. ((رأيت)) فعل وفاعل. ((عجبًا)) مفعول به. ((مذ)) حرف جر. ((أمسًا)) مجرور بمذ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل، والجار والمجرور متعلق برأيت. ((عجائزًا)) بدل من قوله عجبًا. ((مثل)) صفة لعجائز، و((مثل)) مضاف، و((السعالي)) مضاف إليه. ((خمسًا)) صفة لعجائز.

الشاهد فيه: قال ابن هشام في شرح شذور الذهب (ص ١٣٨ شرح) رقم (٤٢)، ((وقد وهم الزجاجي، فزعم أن من العرب من يبني أمس على الفتح، واستدل بهذا البيت))، وراجع ما نقلناه عن سيبويه رحمه الله. قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٣/١٤٢٧): ((فإن استعمل ظرفا بني على الكسر خلافًا للزجاج)). انظر: الأشموني (٢/٢٦٧)، الهمع (٢/٢٠٩)، شرح الجمل لابن عصفور(٢/٤٠٠)، والزجاجي: إذ يزعمان أنه يجوز بناؤه على الفتح. انظر رأيه: الجمل للزجاجي (٢٩٩)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٤٠٠)، والتسهيل (٩٥)، وشفاء العليل (١/٤٧٧)، شرح الكافية للرضي (٣/٢٢٩)،شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٢٣)، الهمع (١/٢٠٩).

وليس مبنيًا على الفتح كما زعم بعضهم بدليل قول الآخر:

**اعْتَصِمْ بِالْرجَاءِ إِنْ عَزَّ بَأْسُ وَتَنَاسَ الَّذِي تضَمَّنَ أَمْسُ**[1]

وأما على لغة أهل الحجاز في بنائه على الكسر [2] فلا يدخل في هذا الباب، أما لو لم يرد بسحر التعيين صُرف كقوله: ﴿**إلا آل لوطٍ نجيناهم بسحرٍ**﴾[3].

وكذا لو أريد به الاسم دون الظرف، إلا أنه يلزم في هذه الحال الإضافة، أولاً نحو: طَابَ سَحَرَ لَيْلَتِنا أوْ طَاب السَّحَرُ

**ابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرٌ جُشَمَا**

**عِنْدَ تَمِيمٍ، واصْرِفَنْ ما نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيْهِ أَثَّرَا**

## الإعراب:

«**ابن**» فعل أمر من بنى يبني.

و«**على الكسر**» متعلق بابن.

---

(١) البحر: الخفيف.

المصادر: التصريح (٢/٢٢٦)، (٤/٢٧٠ بحيري)، همع الهوامع (١/٢٠٩)، الدرر اللوامع (١/١٧٥)، منهج السالك (٣/٢٦٨)، شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٤/٣٧٢). قال الشيخ خالد الأزهري –رحمه الله– في التصريح (٢/٢٢٦): «فرفع أمس على الفاعلية بتضمن، و لم ينونه، وعن بالنون من عنَّ يعنّ إذا عرض، ويروى عز بالزاي بمعنى غلب، وتناس: أمر من التناسي، وهو أن يرى نفسه أنه نسيه، والحجازيون يبنونه على الكسرة مطلقًا في الرفع والنصب والجر على تقديره متضمنًا معنى اللام المعرفة».

(٢) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٣/١٤٢٨): «حكى الزجاج أن بعضهم ينونه، وهو مبني على الكسر»، قال: «شبهوه بغاق، وشبهه من الأصوات، وإذا نُكِّر أمس نحو: مضى لنا أمسٌ حَسَنٌ لا تزيد اليوم الذي قبل يومك، أو أضيف نحو: أمسنا يومٌ طيب، وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج(٩٤-٩٥).

(٣) سورة القمر آية (٣٤).

و«**فعال**» بفتح الفاء والعين المهملة وكسر اللام مفعول ابن.

و«**علما مؤنثًا**» حالان من فعال.

«**وهو**» مبتدأ يرجع إلى فعال.

و«**نظير**» خبره.

و«**جشما**» بضم الجيم وفتح الشين مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، وألفه للإطلاق.

«**عند**» متعلق بنظير، ومتعلقه الآخر محذوف.

و«**تميم**» مضاف إليه على حذف مضاف.

وتقدير الكلام: وفعال علمًا مؤنثًا نظير جشم عند بني تميم في إعرابه إعراب ما لا ينصرف، قال الشاطبي: عند ذكر ثعل وجشم أبو حي من الأنصار وهو جشم بن الخزرج وكان يقال: «**إنْ سَرَّكَ الْعِز فَجَخجِخْ بجُشَمَ**»[1]، وهو جشم في ثقيف، وجشم بن معاوية بن بكر بن هوازن. ا.هـ.

«**واصرفن**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

و«**ما**» اسم موصول مفعول اصرفن.

وجملة «**نكرا**» بالبناء للمفعول صلة ما، وعائدها الضمير المستتر في نكر النائب عن الفاعل.

و«**من كل**» متعلق بنكرا.

و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه.

و«**التعريف**» مبتدأ.

و«**فيه**» متعلق بأثرا.

---

(١) قال الليث: الجخجخة: الصياح والنداء... وقال أبو الهيثم في معنى قول الأغلب العجلي: «فَجَخْجِخ بُجشَمَ» أي ادْعُ بها تفاخر معك [لسان العرب (١/٥٥٥) جخجخ] وذكره بلفظه وبتمامه في (١/٦٢٩ جشم).

وجملة «أثرا» خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره صلة ما، وعائدها الهاء من فيه.

**الشرح:**

ما جاء من الأعلام كحذَامِ وَقطامِ فإن أهل الحجاز يبنونه على الكسر لشبهه بنزالِ.. وبابها من أسماء الأفعال.

وعليه جاء:

**إِذَا قَالَتْ حَـــذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ** [1]

---

(١) قائله: قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية والصواب كما في اللسان «مادة: رقش» أنه للجيم بن صعب والد حنيفة، وعجل وحذام التي يذكرها في البيت هي امرأته.

البحر: الوافر.

المصادر: أمالي ابن الشجري (٢/١١٥)، الخصائص (٢/١٧٨)، ابن يعيش (٤/٦٤)، المغني (٢٢٠، ٢٠٣)، العيني (٣/٣٧٠)، التصريح (٢/٢٢٥)، الأشموني (٣/٢٦٨).

اللغة: «قالت» من القول. «حذام» اسم امرأة الشاعر كما ذكرنا آنفًا. «صدقوها» أنسبوها للصدق، ولا تكذبوها. ويروى في مكان هذه الكلمة «فأنصتوها» ومعناه استمعوا لها.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل خافض لشرطه منصوب لجوابه. «قالت»: فعل ماض، والتاء للتأنيث. «حذام» فاعل قالت، مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها. «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا، وما بعدها فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة فاعل، وضمير الغائب العائد إلى حذام مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا. و «فإن» الفاء تعليلية، «إن» حرف توكيد ونصب. «القول»: اسم إن. «ما» اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع. «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث. «حذام» فاعل قالت، مبني على الكسر في محل رفع. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فإن القول الذي قالته حذام.

الشاهد فيه: قوله: «حذام» في الموضعين، فإن الرواية فيه بكسر آخره، وهو فاعل في الموضعين، فدلَّ ذلك على أنه مبني على الكسر؛ إذ لو كان معربًا للزم أن يرتفع =

وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، واختلف في المانع من صرفه فقال سيبويه: «والأكثرون العدل مع العلمية».

وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: «وهو نظير جشم»، فإن جشم فيه العدَلُ والعلمية، وعلى هذا فهُوَ معدُول عن فاعله كما أن جشم معدول عن فاعل.

وقال المبرد: ((المانع التأنيث المعنوي مع العلمية كزينب، وعندي أن قوله أصح لا الموجب لادعاء العَدْل مَا سَبقَ من وجوده منع الصرف مع عدم ظهور علة أخرى، وهنا قد وجدت علة أخرى وهي التأنيث فلا يعُدل إلا العدل))، وأما نحو:

ومَــرَّ دَهــْرٌ عَلَى وَبَــارٍ فَهَلَكَتْ جَهْرَةَ[1] وَبَارُ[2]

---

= بالفاعلية ظاهرًا، فلما لم يرتفع لفظًا علمنا أنه مرفوع المحل، وهذا هو البناء ونظير هذا البيت قول النابغة:

أَتَاركَة مَدَلُّهَا قطام؟ رَضِينا بالتَّحيَّة والسَّلاَمِ

فقد جاء بقوله «قطام» مكسورًا مع أنه في موضع الرفع؛ لأنه إما مبتدأ تقدم خبره، وإما فاعل بتاركه سد مسد خبره [شرح شذور الــذهب ص (١٣٢، ١٣٣)، رقم ١٣٨)].

(١) كلمة جهرة غير موجودة بالمخطوطة أثبتها من [التصريح(٢/٢٢٥)].

(٢) قائله: الأعشى: ميمون بن قيس.
البحر: مخلع البسيط.
المصادر: ديوانه المطبوع طبعة أوربة ص (١٩٣)، شواهد سيبويه (٢/٤١)، أوضح المسالك رقم (٤٨)، ابن السيرافي (٢/٢٤٠)، الكتاب (٢/٤١ بولاق)، الأصول (٢/٨٩)، المقتضب (٣/٥٠، ٣٧٦)، الهمع (١/٢٦)، أمالي ابن الشجري (٢/ ١١٥)، الدرر اللوامع (١/٨١)، ابن يعيش (٤/٦٤)، ما ينصرف وما لا ينصرف (٧٧)، المقرب (٦١)، التصريح (٢/٢٢٥)، الأشموني (١/١٩٩).
الإعراب: «ومرّ» الواو عاطفة، مرّ: فعل ماض. «دهر» فاعل مر. «على وبار» جارومجرور متعلق بمر. «فهلكت» الفاء عاطفة، هلك: فعل ماض، والتاء للتأنيث. «جهرة» منصوب على الظرفية عاملة هلكت. «وبار» فاعل هلكت، مرفوع بالضمة الظاهرة.
=

فقيل إنه استعمال للغتين، فإن آخره مرفوع لأن قبله:

أَلَمْ تَرَوْا إرَمًا وَعَادَا أَوْدَى بِهَا اللَّيلُ والنَّهارُ(١)

ثم هذه الأقسام السبعةُ التي أحد المانعين من صرفها التعريف والعلمية إذا نكرت صرفت لزوال أحد العلتين فتقول:

رُبَّ معدي كرب، وعمران، وفاطمة، وزينب، وإبراهيم، وأحمد، وأرطى وعمراً لقيتهم بخلاف ما لم تكن العلمية سببًا في منعه كسكرانٍ، وغيره من الصفات الممنوعة الصرف إذا سميت بها، فإنها إذا نكرت لم تصرفْ لبقاء مانعين.

---

=الشاهد فيه: قوله: «وبار» فإن هذه الكلمة قد وردت في البيت مرتين، وفي الأولى مكسورة، وفي الثانية مرفوعة، فيدل كسرها في المرة الأولى على أنه بناها على الكسر؛ لكونها علمًا على زنة فعال –بفتح الفاء– مختومًا بالراء، ولو أنه أعربه لجاء به مفتوحًا، لأنه حينئذ يكون مجرورًا بعلى، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث، ولكنه جاء به مكسورًا، وليس في العلماء ولا في العرب من يعامله معاملة الاسم المنصرف فيجره بالكسرة، فليس بد من اعتباره مبنيًا. وأما في المرة الثانية فقد جاء بهذه الكلمة مرفوعة بدليل أن القوافي مرفوعة كما رأيت، والكلمة فاعل، فدل ذلك على أنه عامل هذه الكلمة معاملة الاسم الذي لا ينصرف، فكأن الشاعر بذلك قد استعمل في البيت اللغتين جميعًا. فإن قلت: فكيف تقول: إن الكلمة الأولى مبنية على الكسر مع أنها منونة؟ قلت: إن سلمنا أنها منونة فهذا تنوين الضرورة الذي يلحق الاسم المبني، والذي لا ينصرف، وليس تنوين الصرف. فافهم ذلك [شرح شذور الذهب ص(١٣٥) رقم (٤٠)].

(١) البيت قبل البيت السابق في قصيدته.

اللغة: «إرم وعاد» جماعتان عظيمتان من العرب. «أودى بها» أهلكها.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام التقريري، لم: حرف نفي وجزم وقلب. «تروا» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، مبني على السكون في محل رفع. «إرمًا» مفعول أول لترى. «وعادًا» معطوف على قوله إرمًا. «أودى» فعل ماض. «بها» جار ومجرور متعلق بأودى. «الليل» فاعل أودى. «والنهار» معطوف على الليل.

وتجويز الأخفش في أحد قوليه صرفه ضعيف.

ومما يعود إلى الصرف لزوال إحدى العلتين ما صُغر من نحو: حُميد، وعمير، وُسميع، وبريه تصغير إسماعيل وإبراهيم لزوال الفصل في الأولى، ولفظ العدل، وفي الثاني وزوال اللفظ الأعجمي في الآخرين.

**وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي  إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي**

**الإعراب:**

«**وما**» موصول اسمي مبتدأ.

و«**يكون**» مضارع كان الناقصة، واسمه مستتر فيه يعود إلى ما.

و«**منه**» متعلق بيكون.

و«**منقوصًا**» خبر يكون، وجملة يكون ومعموليها صلة ما، وعائدها اسم يكون وضمير منه عائد إلى ما لا ينصرف.

«**ففي إعرابه**» متعلق بيقتفي.

و«**نهج**».بمعنى طريق مفعول مقدم بيقتفي.

و«**جوار**» مضاف إليه.

وجملة «**يقتفي**» ومعمولاه قال المكودي: ((خبر ما)) ا. هـ والظاهر أنها خبر لمبتدأ محذوف، والجملة خبر ما لأجل اقتران متعلقه بالفاء، فإن خبر الموصول الذي صلته فعل كجواب الشرط، والمضارع المثبت إذا وقع وجوبًا لا يقترن بالفاء، وما ورد من ذلك فهو محمول على حذف المبتدأ.

وتقدير البيت: والذي يكون مما لا ينصرف منقوصًا فهو يقتفي نهج جوار في إعرابه.

**الشرح:**

إذا كان الممتنع صرفه للعلمية وعلة أخرى منقوصًا كقاضي إذا سميت به امرأة، وكيرمي مسمّىً، فإنكَ تُعربه إعراب جوار، بأنك تحذف ياؤه رفعًا وجرًّا مُعوّضًا عنها بالتنوين، فتقول هذه قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، هذا يرمٍ،

ومررت بيرمٍ.

ويثبت في النصب محركة بالفتح نحو: رأيت قاضي الجميلة، ورأيت يرمي، هذا مذهب سيبويه والأكثرين.

وعند الكسائي ويونس أن الياء تُقر ساكنة في الرفع، وتحرك بالفتحة في الجر والنصب تمسكًا بقوله(١):

**قَد عَجبتْ مِنِّى وَمِن يُعَيْلِيَا لَّمَا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا(٢)**

وغيرهم يجعل ذلك ضرورة.

**وَلاِضْطِرَار أَوْ تَنَاسُب صُرِفْ ذُو الْمَنعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ**

**الإعراب:**

«**ولاضطرار**» متعلق بصرف.

«**أو تناسب**» معطوف على اضطرار.

---

(١) القائل: الفرزدق.

(٢) البحر: الرجز.

المصادر: الكتاب (٢/٥٩ بولاق، (٣/٣١٤، ٣١٥ هارون)، المقتضب (١/١٤٢)، الخصائص (١/٦، ٣/٥٤)، المنصف (٢/٦٨، ٧٩)، العيني (٤/٣٥٩)، الأشموني (٣/٢٧٣)، لسان العرب «علا. قلا»، التصريح (٢/٢٢٨)، الدرر اللوامع (١/١١)، الهمع (١/٣٦).

اللغة: «الخلق»: البالي،والمراد الذي ضعف لعلو سنه. «المقلولي»: الذي يتقلى على الفراش حزنًا أي يتململ.

الشاهد فيه: إجراء «يعيلي» على الأصل؛ ضرورة، وهو تصغير «يعلى» اسم رجل. وقال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/٢٢٨): «بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى عمل رجلٍ، ولم ينونه لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر، وألفه للإطلاق. و«خلقًا» بفتح الخاء المعجمة واللام، وفي آخره قاف: العتيق جدًا والمراد هنا رث الهيئة. و«المقلولي» بفتح الميم: المتجافي المنكمش. وقال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي: «إن الفرزدق أخطأ في فتح الياء من يعيليا». ورُدَّ بأنه من إجراء المعتل مجرى الصحيح، وذلك عند الجمهور ضرورة.

و«**صرف**» ماض مبني للمفعول.

و«**ذو**» بمعنى صاحب نائب فاعل صرف.

و«**المنع**» مضاف إليه.

«**والمصروف**» مبتدأ.

وجملة «**قد لا ينصرف**» خبره.

## الشرح:

ينصرف الممتنع صرفه مع قيام المانع من الصَّرف في موضعين:

**أحدهما:** ضرورة الشعر وهو كثير لا اختلاف بين النحاة فيه، وإنما الخلاف في عكسه، وهو منع صرف المصروف للضرورة والصحيح جوازه كما ذهب إليه الكوفيون نحو:

فَمَا كَـــانَ حَصْـــنٌ وَلاَحَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمعِ[1]

---

(١) قائله: العباس بن مرداس الصحابي ﷺ.

البحر: المتقارب.

المراجع: الإنصاف (٤٩٩/١)، الخزانة (٧٣/١، ١٢٢ بولاق)، (١٤٧/١ هارون رقم ١٧)، العيني (٣٦٥/٤)، التصريح (١١١/٢)، الهمع (٣٧/١)، الدرر (١١/١)، الأشموني (٢٧٥/٣)، ديوان العباس بن مرداس ص(٨٤)، المغيث في غريب القرآن والحديث بتحقيقي رقم (١٧٩٣)، غريب الحديث للخطابي (١٦/٢). المقصود من «حابس»: هو الأقرع بن حابس بن عقال بن محمد بن سفيان المجاشعي. و«حصن» هو عيينة بن حصن الفزاري.

الشاهد فيه: قال البغدادي في الخزانة (١٤٧/١) رقم (١٧): على أن الكوفيين، وبعض البصريين جوّزوا للضرورة ترك صرف المنصرف بشرط العلمية. وأنشد أيضًا هنا في آخر الكلام على منتهى الجموع على أنَّ الكوفيين يمنعون الصَّرف بالعلمية وحدها، لأنها سبب قويٌّ في باب منع الصرف، أراد ببعض البصريين أبا الحسن الأخفش، وأبا علي الفارسي وابن برهان، واشتراط العلمية لمنع الصرف إنما هو مذهب السُّهيلي لا غير، وأما الكوفيون فهم يجيزون ترك الصرف للضرورة مطلقًا، في الأعلام وغيرها.

**الثاني**: طلب التناسب لما بعده.

كقراءة نافع: ﴿**سلاسلاً وأغلالاً**﴾[1].

أو لما قبله كقراءة الأعمش: ﴿**لا تذرن ودًّا ولا سواعًا ولا يغوثًا ولا يعوقًا**﴾[2].

---

(١) سورة الإنسان آية (٤).

قال أبو البقاء العكبري في (التبيان (١٢٥٧/٢): «سلاسل» القراءة بترك التنوين، ونوَّنه قومٌ أخرجوه على الأصل، وقرَّب ذلك عندَهم شيئان: أحدهما: إتباعه ما بعده، والثاني: أنهم وجدوا في الشعر مثل ذلك منونًا في الفواصل، وإن هذا الجمع قد جُمع. وفي الكشف (٣٥٢/٢) قوله: «سلاسلا» قراءة نافع، وأبي بكر، وهشام والكسائي بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين. وانظر: معاني القرآن للفراء (٢١٤/٣).

(٢) قال أبو البقاء العكبري في التبيان (١٢٤٢/٢): «وُدًّا بالضم والفتح لغتان وأما «يغوث ويعوق» فلا ينصرفان لوزن الفعل والتعريف، وقد صرفهما قوم على أنهما نكرتان». وقال الفراء في معاني القرآن (١٨٩/٣): «هذه آلهة كان إبليس جعلها لهم»، وقد اختلف القراء في وَدَّ. فقرأ أهل المدينة: «وُدًّا» بالضم، وقرأ الأعمش وعاصم: «وَدًّا» بالفتح. و لم يجروا: «يَغُوثَ، ويَعُوقَ»، لأن فيها ياء زائدة، وما كان من الأسماء معرفة فيه ياء أو تاء أو ألف فلا يُجرى، من ذلك: يَملك، ويزيد، ويعمر، وتغلب، وأحمد، هذه لا تُجرى لما زاد فيها، ولو أُجريت لكثرة التسمية كان صوابًا، ولو أجريت أيضًا كأنه يُنْوَى به النكرةُ كان أيضًا صوابًا. وهي في قراءة عبد الله: ﴿ولا تَذَرُنَّ وَدًّا ولا سُواعًا ولا يَغوثا وَيعَوقا ونَسْرا﴾ بالألف.. إلخ. انظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، إملاء ما من به الرحمن (٥١٦/٣، ٥١٧)، البحر المحيط (٣٤٢/٨)، التبيان للطوسي (١٤١/١٠)، الكشاف للزمخشري (١٦٤/٤).

## إعـــراب الفعـــل

**الشرح:**

لما فرغ من ذكر إعراب الاسم وأحكامه وعوارضه أخذ في ذكر إعراب الفعل، وقد سبقَ أنّ الإعراب مختص بالمضارع منه.

وقول الكوفيين إن أفعل مجزوم بلام مقدرة. ضعيف.

**ارْفعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ كَتَسْعَدُ**

وفي رواية للشطر الثاني هكذا: مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمِ: كَـــ «تَسْعَدُ» .

**الإعراب:**

«**ارفع**» فعل أمر وفاعل.

و«**مضارعًا**» مفعول ارفع على حذف الموصوف تقديره: فعلاً مضارعًا.

و«**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط متعلق بجوابه وهو محذوف هنا، وجملة «**يجرد**» بالبناء للمفعول مضاف إليها إضافة إذا الشرطية إلى المضارع.

و«**من ناصب**» متعلق بيجرد.

«**وجازم**» معطوف على ناصب.

و«**كتسعد**» بضم التاء وفتحها مع فتح العين فيهما مضارع سعد معلومًا أو مجهولاً خلافًا لما قرره المكودي فلينظر فيه، وموضعه رفع خبر لمبتدأ محذوف.

**الشرح:**

اختار المصنف أن الرفع للفعل المضارع تجرده من الجازم، والناصب موافقة للكوفيين(١).

---

(١) ومنهم الفراء في معاني القرآن (٥٣/١).

وينظر: الإنصاف (٥٥٣/٢)، شرح جمل الزجاجي (١٣/١)، علل النحو للوراق باب: ارتفاع الفعل المضارع بتحقيقي.

ورُدَّ قولُ البصريين [1]: أن الرافع له وقوعه موقع الاسم [2] بثبوت الرفع بعد أدوات التحضيض في خبر أفعال المقاربة المجردة عن أن.

وفي الصلة نحو: ((جاءني الذي يقوم))، مع عدم صلاحية هذه المواضع للاسم.

وقدم الجازم لكونه من خصائص الفعل.

**وَبِلَنْ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ لاَ بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتي مِنْ بَعْدِ ظَنْ**
**فانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ**

**الإعراب:**

((**وبلن**)) متعلق بانصبه.

و((**انصبه**)) فعل أمر وفاعل ومفعول، والهاء المتصلة به تعود إلى المضارع.

((**وكي**)) معطوف على لن.

و((**كذا بأن**)) متعلقان بفعل محذوف دل عليه الفعل المذكور قبلهما.

و((**لا بعد علم**)) معطوف على محذوف، والتقدير: وانصبه بلن وكي وكذا انصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم.

و((**التي**)) اسم موصول مبتدأ جارية على موصوف مقدر.

((**من بعد**)) متعلق بمحذوف صلة الموصول التي.

((**ظن**)) مضاف إليه.

((**فانصب**)) فعل أمر.

و((**بها**)) متعلق بانصب، والجملة الطلبية خبر المبتدأ ولكون المبتدأ بها موصولا صلة ظرف قرنت بالفاء، وجوز المكودي أن تكون التي مفعولاً لفعل

(١) التسهيل (٢٢٨)، علل النحو للوراق باب ارتفاع الفعل المضارع (بتحقيقي).
(٢) الإنصاف (٥٤٩/٢)، وينظر: الإيضاح في علل النحو: (٨٠، ٨١)، المقتصد (١٢٠، ١٢١)، شرح جمل الزجاجي (١٣٠/١)، أسرار العربية (٢٩)، علل النحو للوراق. باب: ارتفاع الفعل المضارع (بتحقيقي).

محذوف يفسره انصب بها، وهو تكلف، واقتصر الهواري على الأول.

«**والرفع**» مفعول مقدم بصحح.

و«**صحح واعتقد**» فعلا أمر.

و«**تخفيفها**» مفعول اعتقد.

و«**من أن**» بفتح الهمزة والنون المشددة متعلق بتخفيفها.

«**فهو مطرد**» مبتدأ وخبر.

**الشرح:**

الذي ينتصب بعده المضارع ينقسم إلى ما هو ناصب بنفسه، وإلى ما ينصب بأن مضمرة بعده فهذا بالقسم الأول وهو أربعة أحرف:

**أحدها:** «**لن**» وليست مركبة من لا وأن. وإن حذفت الهمزة تخفيفًا، ثم الألف للالتقاء الساكنين كما ذهب إليه الخليل[1]، ولا أصلها لا أبدلت الألف نونًا كما ذهب إليه الفراء لانتفاء الدليل عليهما.

وهي ناصبة بنفسها اتفاقًا. والرفع بعدها فيما حكاه الفراء نادر كندور الجزم بها في نحو: فَلَنْ يَحْلَ للعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

ويقتضي نفي ما أثبت بحرف التنفيس من غير دلالة على التأييد ولا منافاة له.

**الثاني:** «**كي**» .

وظاهر كلامه هنا أنها ناصبة بنفسها، والصواب ما قسمه في غير هذا الموضع من أن المصدرية بدخول لام التعليل عليها نحو: ﴿**لكيلا تأسوا**﴾[2]،

---

(١) وفي علل النحو للوراق باب: حروف النصب (بتحقيقي) قال:
اعلم أنه قد حكى الخليل –رحمه الله– أن أصل «لنا»: لا أنْ، ولكنها حذفت، فبقيت «لَن» تخفيفًا.
انظر: الكتاب (٣/٦)، مغني اللبيب (٢٤١، ٢٤٢).

(٢) سورة الحديد، الآية (٢٣).

أو التعليلية بدخولها على اللام نحو: فَأَوْقَدْتُ نَارًا كَيْ لِيُبْصَرَ ضوؤها

لامتناع الفصل بين المصدر وصلته بحرف الجر ودخول موصول حرفي على مثله وتقدر اللام مؤكدة لتعليل كي، ومع التجرد عن اللام نحو: ﴿**كي لا يكون دولة**﴾[1]، يجوز الوجهان.

ولم يسمع من كلامهم: كي أن يقوم زيد، وأما نحو:

أَرَدْتَ لِكَيْما أَنْ تَطيرَ بِقِرْبَتي

فقيل: هي تعليلية مؤكدة لتعليل اللام والنصب بأن، وقيل: بل مصدرية مؤكدة بأن والنصب بها نفسها.

**الثالث**: أن المصدرية، نحو: ﴿**والذي أطمع أن يغفر لي**﴾[2].

وتعرف بصحة تأولها وما بعدها بالمصدر، بخلاف المخففة من الثقيلة وهي الواقعة بعد فعلٍ دالٍ على العلم نحو: ﴿**علم أن سيكون**﴾[3].

فإنه يتعين رفع الفعل بعدها، وأكثر ما يقع مفصولاً منها بحرف التنفيس أو نفيٍ أو قد أو لو كما سبق وقد يأتي بلا فصلٍ كقوله:

علموا أن يؤملون فجادوا

والنصب في قراءة بعضهم: ﴿**أفلا يرون أن لا يرجعَ**﴾[4]، نادر.

فإن وقعت بعد فعلٍ دالٍ على الظن-كحسب وزعم وظن ونحوه-جاز أن تُجعَل مصدريةً ناصبةً وأنْ تُجعَل مخففةً من الثقيلة؛ فلا تعمل ويكون الفعل بعدها مرفوعًا، وبهما قُرِئ في المتواتر:﴿**وحسبوا أن لا تكون فتنة**﴾[5].

ويترجح المصدرية عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ولذلك أجمعوا

---

(١) سورة الحشر، الآية (٧).

(٢) سورة الشعراء، الآية (٨٢).

(٣) سورة المزمل، الآية (٢٠).

(٤) سورة طه، الآية (٨٩).

(٥) سورة المائدة، الآية (٧١).

على النصب في: ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾[1].

**وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ**

**الإعراب:**

«**وبعضهم**» مبتدأ، والضمير للعرب.

و«**أهمل**» فعل ماض، وفاعله مستتر فيه.

و«**أن**» بفتح الهمزة وسكون النون مفعول أهمل، ونعتها محذوف.

و«**حملا**» قال المكودي: مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في أهمل، وفي شرح الشاطبي ما يقتضي أنه منصوب بترع الخافض حيث قال ((أهملت بالحمل))، وعلى هذا لا يبعد أن يكون مفعولاً له لما في الباء من معنى السببية.

و«**على ما**» متعلق بحملا.

و«**أختها**» بدل من ما، أو عطف بيان عليها.

و«**حيث**» متعلق بأهمل.

و«**استحقت**» فعل وفاعل مستتر يعود إلى أن، والتاء للتأنيث.

و«**عملا**» مفعول استحقت والجملة في موضع جر بإضافة حيث إليها، وجملة أهمل وما بعدها في موضع رفع خبر بعضهم.

وتقدير البيت: وبعض العرب أهمل أن المصدرية حيث استحقت عملاً حاملاً لها على ما أختها المصدرية.

**الشرح:**

بعض العرب يهمل «أنّ» مُطلقًا حملا لها على «ما» أختها حيث استحقت عملاً فتأتي بالفعل مرفوعًا كما يأتي به بعد ما المصدرية في نحو:

---

(١) سورة العنكبوت، الآية (٢).

﴿**ويعلم ما تفعلون**﴾[1].

ومنه قوله:

أَنْ تَقْرَآن عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ..................[2]

وقرئ شاذًّا: ﴿**لمن أراد أَنْ يُتمُّ الرضاعة**﴾[3].

وأندر منه الجزم بها في نحو: تعالوا إلى أن تأتنا الصيد بحطب.

وتقع أن تفسيرية زائدة فلا تعمل شيئًا، وتعرف الأولى بأن يتقدم عليها جملة متضمنة بمعنى القول دون حروفه.

وأكثر ما يليها الأمر نحو: ﴿**فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة**﴾[4]، ﴿**فأوحينا إليه أن اصنع الفلك**﴾[5]، فأكثر ما تقع الثانية بعد لما نحو: ﴿**فلما أن جاء البشير**﴾[6]، ﴿**ولما أن جاءت رسلنا لوطًا**﴾[7].

**وَنَصَبُــوا بِــإِذَنِ المُسْتَقْبَــلاَ إن صُدِّرَتْ والْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ**

---

(١) سورة الشورى آية (٢٥).

(٢) عجزه:

...................... مِنِّي السَّلامَ وَأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدًا

الشاهد فيه: على أنَّ «أنْ» الخفيفة المصدرية قد لا تنصب المضارع كما في البيت إما للحملِ على ما المصدرية أو على المخفَّفة. ولو نصبت لحذفت النون من تقرآن. إلاَّ أنه خفّف من غير تعويض.

المصادر: مجالس ثعلب (٣٩٠)، مغني اللبيب (٣٠، ١٩٧)، الخصائص (١/٣٩٠)، العيني (٤/٣٨٠)، المنصف (١/٢٧٨)، التصريح (٢/٢٣٢)، الإنصاف (٥٦٣)، الأشموني (٣/٢٨٧)، ابن يعيش (٧/١٥، ٨/١٤٣).

(٣) سورة البقرة آية (٢٣٣).

(٤) سورة مريم آية (١١).

(٥) سورة المؤمنون آية (٢٧).

(٦) سورة يوسف آية (٩٦).

(٧) سورة العنكبوت آية (٣٣).

أو قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا          إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

**الإعراب:**

«**ونصبوا**» فعل وفاعل والضمير للعرب.

و«**بإذن**» متعلق بنصبوا.

و«**المستقبلا**» مفعول نصبوا، والمنعوت به محذوف.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**صدرت**» بالبناء للمفعول، فعل الشرط والجواب محذوف.

«**والفعل**» مبتدأ.

و«**بعد**» خبره، وهو ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، وجملة المبتدأ والخبر في موضع الحال من الضمير المستتر في صدرت.

و«**موصلا**» بفتح الصاد حال من الضمير المنتقل إلى الظرف ومتعلقه محذوف، وقال الشاطبي: حال من الفعل والعامل فيه الاستقرار الذي دل عليه الظرف بل الظرف نفسه لقيامه مقامه. ا.هـ وهذا مخالف لما أصلوه من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والابتداء لا يعمل في الحال على الصحيح.

«**أو قبله**» يحتمل أن يكون معطوفًا على بعد.

و«**اليمين**» فاعل بالظرف لاعتماده على المبتدأ، ويحتمل أن يكون قبله خبرًا مقدمًا واليمين مبتدأً مؤخرًا والجملة معطوفة على خبر المبتدأ.

وتقدير البيت: ونصب العرب الفعل المستقبل بإذن إن صدرت، والحال أن الفعل كائن بعدها موصلا بها أو كائن قبله اليمين.

«**وانصب**» فعل أمر.

«**وارفعا**» فعل أمر معطوف على انصب، وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة، ومطلوبهما محذوف.

و«**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط.

و«**إذن**» فاعل بفعل محذوف يفسره وقعا؛ لأن إذا الشرطية مختصة بالجملة الفعلية على الأصح.

و«**من بعد**» متعلق بوقعا.

و«**عطف**» مضاف إليه على تقدير مضاف.

و«**وقعا**» فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى إذن والألف فيه للإطلاق، وجواب إذا محذوف، والتقدير: وانصب وارفع الفعل المضارع المستقبل إذا وقع إذن بعد حرف عطف.

**الشرح:**

هذا هو الحرف الرابع مما ينصب الفعل بنفسه وهو «**إذن**».

قال سيبويه: وهي حرف جزاء وجواب، وذكر المصنف لعملها ثلاثة شروط:

**أحدها**: أن يكون الفعل الذي دخلت عليه مستقبلاً فلا يجوز النصب في نحو: «**إِذَنْ تَصْدُقُ جَوَابًا**».

**لمن قال: أجب زيدًا.**

**الثاني**: أن تكون مصدرة فلو وقعت حشوًا كقوله(1):

لئن عَادَ لِي عَبْد الْعَزيزِ(2) بِمثْلِهَا وَأَمْكَنني مِنْهَا إِذَنْ لا أُقِيلُها(3)

---

(1) قائله: كثير عزة.

(2) عبد العزيز بن مروان.

(3) البحر: الطويل.

المصادر: الكتاب (٣/١٥)، هذا باب إذن، الهمع (٢/٧)، العيني (٣٨٢/٤)، ابن يعيش (١٣/٩، ٢٢)، الأشموني (٢٨٨/٣)، التصريح (٢/٥)، ديوانه (٧٨/٢)، أوضح المسالك رقم (٤٩٥).

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، وإن: شرطية. «عاد» فعل ماض، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم. «لي» جار ومجرور متعلق بعاد. «عبد» فاعل، وعبد =

ونحو:

................ إِذًا أُهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا[1]

= مضاف و«العزيز» مضاف إليه. و«أمكنني» الواو عاطفة، أمكن: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو» يعود إلى عبد العزيز. «منها» جار ومجرور متعلق بأمكن. «إذن» حرف جواب وجزاء. «لا» نافية. «أقيلها» أقيل: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، وضمير الغائبة مفعول به. والجملة: لا محل لها من الإعراب جملة جواب القسم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم.

الشاهد فيه: قوله: «إذن لا أقيلها» حيث رفع الفعل المضارع الواقع بعد إذن لكون إذن غير مصدرة، أي واقعة في صدر الجملة، ومن شرط النصب بها أن تكون في صدر الكلام، شرح شذور الذهب ص (٣٥٥) شاهد رقم (١٤٤).

(١) البيت بتمامه هو كما في المغني (١/١٩).

لاَتَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا     إِنِّي إِذَنْ أَهلِكَ أَو أَطِيرَا

قائله: رؤبة.

البحر: الرجز.

المصادر: الإنصاف (١/١٧٧)، ابن يعيش (٧/١٧)، المقتضب (٥٦)، خزانة الأدب (٣/٥٧٤ بولاق)، [(٨/٤٥٦) رقم (٦٤٩) هارون]، التصريح (٢/٢٣٤)، المقرب (١/٢٦١)، الأشموني (٣/١٨٨)، الدرر اللوامع (٢/٦٢)، الهمع (٢/٧)، لسان العرب: شطر، معاني القرآن للفراء (١/٢٧٤)، (٢/٣٣٨).

الشاهد فيه: قال البغدادي في الخزانة (٢/٤٥٦): على أنَّ الفعل جاء منصوبًا بإذن مع كونه خبرًا عمّا قبلها؛ بتأويل أنَّ الخبر هو مجموع إذن أهلك، لا أهلك وحده، فتكون إذن مصدرة.

وقال الأندلسي: يجوز أن يكون خبر إنّ محذوفًا، أي إنِّي لا أحتمل، ثم ابتدأ فقال: إذن أهلك. والوجه رفع أهلك، وجعل أو بمعنى إلاَّ.

ورد هذا التخريج الدماميني في «الحاشية الهندية» بأن مقتضاه جواز قولك: زيد إذن يقوم، بالنصب على جعل الخبر هو المجموع، إذ الاعتماد المانع منتفٍ، إذ هو ثابت للمجموع، وصريح كلامهم يأباه.

وأجيب عن الرضيّ بأن تخريجه إنما هو لبيان وجه ارتكاب الشذوذ في هذا =

ضرورة أو مؤول.

فإن تقدمها عاطف كالواو والفاء فالأكثر أن تقدر خارجة عن التصدر بذلك فيرفع الفعل بعدهَا، وبه قرأ السبعة: ﴿**وإذًا لا يلبثون خلافك**﴾[1]، ﴿**فإذًا لا يُؤتون الناسَ**﴾[2].

وبعضهم ينصبُ بعدها، ولا يخرجها عن التصدُر بذلك فيرفع الفعل بعدها. كما لا يخرج سبق العاطف أدوات الاستفهام عما استقرَّ لها من التصدُّر نحو: ﴿**ومن يغفر الذنوب إلا الله**﴾[3]، ﴿**فمن يهدي من أضل الله**﴾[4].

وبهما قرئ في الآيتين شاذًّا.

فإطلاق المصنف التخيير بين الرفع والنصب غير مستقيم لا سيما وقد تقدم النصبُ.

**الثالث:** أن يتصل بها الفعل. فلو فصل نحو: إِذَنْ زيدًا أكرمه.

لم تعمل إلا أن يكون الفصل بالقسم فلا يبطل العمل كقوله:

إذن والله أرميهم بحرب

وإليه أشار المصنف بقوله: «**أو قبله اليمين**» .

ولا حجة لمن أجاز الفصل بالنداء أو الدعاء، أو معمول الفعل.

**وَبَيْـــنَ لاَ وَلاَمِ جَـــرٍّ الْتُـــزِمْ ... إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ**

**لا فَأَن اعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا ... وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا**

**الإعراب:**

«**وبين**» متعلق بالتزم.

---

= المسموع، فلا يكون مقتضاه وجواز النصب في كل ما سواه مما لم يتحقق فيه شذوذ. هذا كلامه... اهـ.

(١) الاسراء (٧٦).

(٢) النساء (٥٣).

(٣) آل عمران (١٣٥).

(٤) الروم (٢٩).

و«**لا**» مضاف إليه.

«**ولام**» معطوف على لا.

و«**جر**» مضاف إليه.

و«**التزم**» فعل ماض مبني للمفعول.

و«**إظهار**» نائب الفاعل بالتزم، ويجوز ضبط التزم بفتح التاء على أن يكون أمرًا للمخاطب وإظهار مفعوله.

و«**أن**» بفتح الهمزة وسكون النون مضاف إليه.

و«**ناصبةً**» حال من أن، قال المكودي: والظاهر أنها مؤكدة لأنه قد علم أن كلامه في الناصبة. ا.هـ

«**وإن**» حرف شرط.

و«**عدم**» بالبناء للمفعول فعل الشرط.

«**لا**» مرفوع بعدم على أنه نائب الفاعل، قاله المكودي.

«**فأن**» بفتح الهمزة والنون مفعول مقدم باعمل.

و«**اعمل**» بكسر الميم فعل أمر من أعمل، نقلت حركة الهمزة فيه إلى النون قبلها ثم حذفت.

و«**مظهرًا أو مضمراً**» بكسر الميم والهاء حالان من الضمير المستتر في «اعمل» وبفتحهما حالان من أن، واقتصر المكودي على الأول، وجملة فأن اعمل ..... إلخ جواب الشرط، والتقدير: وإن عدم لا فأعمل أن مضمرة أو مظهرة.

«**وبعد**» متعلق بأضمرا.

و«**نفي**» مضاف إليه على تقدير مضاف.

و«**كان**» مجرورة المحل بإضافة نفي إليها من إضافة الصفة إلى موصوفها، وإطلاق المصدر بمعنى المفعول، والتقدير: وبعد لام كان المنفية.

و«**حتما**» قال المكودي: حال من الضمير في أضمرا أو نعت لمصدر محذوف أي إضمار حتمًا. ا.هـ

و«**أضمرا**» فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفعل مستتر فيه يعود إلى أن، وعدم تأنيث الفعل مراعاة لجواز الأمرين في الحرف.

**الشرح:**

أخذ في ذكر المواضع التي ينتصب فيها الفعل بأن مضمرة،وهي منقسمة إلى ما إضمارها فيه جائز، وإلى ما إضمارها فيه واجب.

فالإضمار الجائز في موضعين ذكرهما المصنف.

**أحدهما:** بعد لام التعليل إذ لم يقترن الفعل بعدها بلا، ومن إظهارها قوله: ﴿**وأمرت لأن أكون أول المسلمين**﴾[1].

ومن إضمارها: ﴿**وأمرنا لنُسلم لرّب العالمين**﴾ [2].

فإن اقترن الفعل بعدها بلا التزم إظهار أن كما أشار إليه البيت الأول، وسواء كانت «لا» نافية كقوله تعالى: ﴿**لئلا يكون للناس على الله حجة**﴾[3].

ونحوه كثيرة أو زائدة مؤكدة نحو: ﴿**لئلا يعلم أهل الكتاب**﴾[4].

**والموضع الثاني:** ما إذا عُطف المضارع على اسم في تأويل الفعل كما يأتي، والإضمار (الجائز)[5] في خمسة مواضع:

**أحدها:** بعد لام الجر الواقعة بعد كان المنفية الدالة على المضي إما بلفظه نحو: ﴿**ما كان الله ليذر المؤمنين**﴾[6]، وإما لاقترانها بلم نحو: ﴿**لم يكن**

---

(١) سورة الزمر آية (١٢).

(٢) سورة الأنعام آية (٧١).

(٣) سورة النساء آية (١٦٥).

(٤) سورة الحديد آية (٢٩).

(٥) كذا بالمخطوطة، والصواب (الواجب).

(٦) سورة آل عمران (١٧٩).

**الله ليغفر لهم﴾**[1]، وتسمى لام الجحود.

**كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حتَّى أَوِ الاَّ أَنْ خَفِي**

**الإعراب:**

«**كذاك بعد**» متعلقان بخفي.

و«**أو**» مضاف إليه.

و«**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط منصوب المحل بجوابه على الأصح لا متعلق بخفي خلافًا للمكودي؛ لأن إذا الشرطية لا يعمل فيها ما قبلها.

و«**يصلح**» فعل مضارع.

و«**في موضعها**» متعلق بيصلح.

و«**حتى**» فاعل يصلح، وجملة الفعل والفاعل مجرورة المحل بإضافة إذا إليها، ودخول إذا على المضارع قليل، وجواب إذا محذوف.

و«**أو الا**» بكسر الهمزة وتشديد اللام معطوف على حتى.

و«**أن**» بفتح الهمزة وسكون النون مبتدأ.

وجملة «**خفي**» بفتح الخاء المعجمة بمعنى استتر خبر المبتدأ.

وتقدير البيت: «أن» خفي بعد «أو» إذا يصلح في موضعها «حتى» أو «إلا» كذاك الخفاء الواجب بعد نفي «كان».

**الشرح:**

هذا الموضعُ الثاني: مما ينتصب فيه الفعل بأن واجبة الإضمار وبعد أو المقدرة بحتى أو بإلاَّ.

وقول المصنف: «**أو إلا أن**» لا حاجة إليه لأَنَّ أن مقدرة.

وقد يتعين التقدير الأوّل نحو: لأسيرنَّ أَو لأدخل الْبَصْرَةَ

---

(١) سورة النساء آية (١٦٨).

وقوله:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى[1] ....................[2]

(١) في المخطوطة بدلا من ((المنى)) ((المعنى)) والصواب ما أثبتناه.

(٢) عجزه: ................ فَمَا انْقَادَتِ الآمال إِلاَّ لِصَابِرِ.

البحر: الطويل.

المصادر: العيني (٣٨٤/٤)، التصريح (٢٣٦/٢)، الأشموني (٢٩٥/٣)، الدرر الوامع (٧/١)، مغني اللبيب (٦٧، ٧٤).

اللغة: ((لأستسهلن)) استسهال الشيء: أن تعده سهلاً. ((الصعب)) الذي يعسر عليك أن تدركه، وهو ضد السهل. ((المنى)) جمع مُنية- بضم فسكون، مثل مدية ومدى. والمنية: اسم لما يتمناه الإنسان. ((انقادت)) انقياد الآمال: حصولها، فكأنها خضعت وذلت لطالبها وآملها. ((لصابر)) اسم فاعل من الصبر، وهو حبس النفس على المكاره.

الإعراب: ((لأستسهلن)) اللام واقعة في جواب قسم مقدر. استسهل: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا. تقديره: أنا ونون التوكيد حرف لا محل له. ((الصعب)) مفعول به. ((أو)) حرف بمعنى إلى. ((أدرك)) فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد أو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. ((المنى)) مفعول به لأدرك. ((فما)) الفاء حرف عطف، ما: نافية. ((انقادت)) انقاد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث. ((الآمال)) فاعل انقاد. ((إلا)) أداة حصر لا محل لها من الإعراب. ((لصابر)) جار ومجرور متعلق بانقاد.

الشاهد فيه: قوله: ((أو أدرك)) حيث نصب الفعل المضارع – الذي هو أدرك- بعد ((أو)) وقد ذكر جماعة من العلماء أن: ((أو)) في هذا البيت بمعنى إلى، كما ذكره ابن هشام في شذور الذهب، وفي قطر الندى، وذكر بعضهم أن أو بمعنى حتى، ومنهم ابن هشام في أوضح المسالك،وابن عقيل والأشموني، ولا خلاف بين هذين الكلامين، وإنما هو من باب اختلاف العبارة، والمعنى واحد، فإن إلى وحتى جميعًا معناهما الغاية، وذكر السيوطي أن ((أو)) في هذا البيت بمعنى إلا، وهذا مخالف لذلك كله، فوق أنه بعيد. واعلم أن ضابط أو التي بمعنى إلى أن يكون انقضاء ما بعدها يحصل على التدريج شيئًا فشيئًا، وضابط أو التي بمعنى إلا، أن يكون ما بعدها ينقضي دفعة واحدة. واعلم أيضًا أن عذر السيوطي فيما ذكره أن سيبويه لم يذكر أن ((أو)) ترد بمعنى إلى، وإنما ذكر أنها تأتي بمعنى إلا، وتبعه على ذلك جماعة من المحققين منهم رضي الدين في شرح الكافية. واعلم أن لأو التي ينتصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبًا ثلاث معان.

الأول: الغاية، وهو الذي يعبر عنه بأنْ تكون بمعنى إلى.

=

وقد يتعين الثاني نحو: لا طَلقْتك أوْ يحبني صحبتي.

وقوله[1]:

وَكْنتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ      كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[2]

---

= الثاني: الاستثناء وهو الذي يعبر عنه بأن تكون بمعنى إلا.

والثالث: التقليل بمنزلة كي، نحو قولك: لأعبدن الله أو يعافيني، ألا ترى أن المعنى لكي يعافيني، وأنه لا يصح أن تكون «أو» في هذا المثال للغاية أو الاستثناء، لأن كلا من هذين المعنيين يفيد أنك تقطع العبادة إذا حصلت المعافاة؟

[شرح شذور الذهب ص (٣٦٤، ٣٦٥ رقم (١٤٦)].

(١) قائله: زياد الأعجم.

(٢) البحر: الوافر.

المصادر: لكتاب (٤٢٨/١)، المقتضب (٢٩/٢)، أمالي ابن الشجري (٣١٩/٢)، المقرب (٥٧)، ابن يعيش (١٥/٥)، العيني (٣٨٥/٤)، التصريح (٢٣٦/٢)، الأشموني (٥٩٥/٣)، لسان العرب «غمز»، أوضح المسالك رقم (٤٩٨)، قطر الندى رقم (١٧)، شرح ابن عقيل رقم (١٣٩)، المغني في مباحث «أو» رقم (٩٨).

اللغة: «غمزت» الغمز: حبس باليد يشبه النخس. «قناة» أراد الرمح. «كعوبها» الكعوب جمع كعب، وهو طرف الأنبوبة الناشز. «تستقيما» تعتدل.

المعنى: قال الشمني: اختلف في معنى البيت، فقيل: المعنى أن من لم تصلح له الملاينة تولیناه بالمخاشنة، إلا أن يستقيم، وقيل المعنى إذا هجرت قومًا أبيدهم بالهجاء إلا أن يتركو هجائي. وقيل: المعنى إذا اشتد عليّ جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا، إذ لو تعمدت الكسر لم يستقم أبدًا. ا.هـــ ولا يخفى عليك أن هذه المعاني كلها مجازية، وليست المعنى الذي وضع له اللفظ المستعمل.

الإعراب: «كنت» كان فعل ماض ناقص، وضمير المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع. «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط. «غمزت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها. «قناة» مفعول به لغمز، وقناة مضاف، و«قوم» مضاف إليه. «كسرت» فعل وفاعل. «كعوبها» كعوب: مفعول به لكسر، وهو مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة: لا محل لها من الإعراب جواب إذا. وجملة الشرط وجوابه في محل نصب بعد أو، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي، يعود إلى قناة قوم. والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع–وهو قوله تستقيم–بأن المضمرة بعد أو التي بمعنى إلا، وتلخيص المعنى: كسرت كعوبها في كل حال إلا في حال استقامتها.

وقد يجوز الأمران نحو: لأُلزِمَنَّكَ أَوْ تُقْضِيَنِي حقي.

**وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَـ جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ**

**وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاَ بِهِ ارْفَعَنَّ وَانصِبِ الْمُسْتَقْبَلاَ**

**الإعراب:**

«**وبعد حتى**» متعلق بحتم، قال المكودي و«**هكذا**» في موضع الحال من حتم على أنه في الأصل نعت له قدم عليه فانتصب على الحال.

و«**إضمار**» مبتدأ.

و «**أن**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

و «**حتم**» بمعنى واجب، خبر المبتدأ.

والتقدير: إضمار أن حتم بعد حتى هكذا، فقدم معمول المصدر عليه وعلى المبتدأ العامل فيه وقدم الحال على عاملها وهو غير متصرف ولا شبيه به للضرورة، وقال الشاطبي: وبعد حتى متعلق باسم فاعل حال والعامل فيه إضمار، أي: إضمار أن لازم حال كونها بعد حتى، ويجوز تعلقه بإضمار وهو شاذ كقوله:

كان جزائي بالعصا أن أجلدا. ا.هـ

و«**كجد**» الكاف جارة لقول محذوف، وجُد بضم الجيم أمر من جاد يجود، والجود ضد البخل.

و«**حتى**» حرف جر بمعنى كي.

و«**تسر**» بضم السين المهملة مضارع سر من السرور ضد الحزن منصوب بأن مضمرة بعد حتى وجوبًا، وفاعل تسر ضمير المخاطب مستتر فيه وجوبًا.

و«**ذا**» بمعنى صاحب مفعوله.

و«**حزن**» بفتح الحاء المهملة والزاي مضاف إليه، وهو مصدر حزن يحزن حزنًا من باب فرح يفرح فرحًا، وجملة «جد ..... إلخ» مقول للقول

المحذوف، والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك جد إلخ، وقول المكودي كجد متعلق بحتم بعيد؛ لأنه مثال مستأنف.

«**وتلو**» بمعنى تال مفعول مقدم بارفعن.

و«**حتى**» مضاف إليه.

و«**حالاً أو مؤولا**» قال المكودي والشاطبي: حالان من تلو.

و«**به**» متعلق بمؤولا . ا.هـ

و«**ارفعن**» فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة.

«**وانصب**» أمر مستأنف.

و«**المستقبلا**» مفعول انصب وهو نعت لمحذوف.

وتقدير البيت: وارفع المضارع التالي حتى حال كونه حالاً أو مؤولاً بالحال وانصب المضارع المستقبل.

**الشرح:**

هذا الموضع **الثالث** مما تجب فيه إضمار أن، وهو بعد حتى الجارة سواء كانت لانتهاء الغاية نحو: ﴿**وزلزلوا حتى يقول الرسول**﴾[1].

أو للتعليل نحو: ﴿**لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا**﴾[2].

- أو محتملة لهما نحو: ﴿**فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله**﴾[3].

وشرط النصب بعدها أن يكون الفعل مُستقبلاً كما مُثِّلَ، فأما إن كان حالاً أو مؤولا بالحال تعين رفعه.

فمن الحال قولهم: مرض حتى لا يرجونه.

ومن المؤول به قراءة نافع: ﴿**حتى يقولَ الرسول**﴾[4].

---

(١) سورة البقرة آية (٢٢٤).

(٢) سورة المنافقون آية (٧).

(٣) سورة الحجرات آية (٩).

(٤) سورة البقرة آية (٢٢٤).

إذ هو في تأويل: حتى جاءك الرسول، ﴿**والذين آمنوا معه**﴾ حتى أنهم يقولون ذلك.

وشرط الرفع نحو: سيري حتى أدخلها؛ لانتفاء الفضلية، ولا في نحو: لأسيرنّ حتى تطلع الشمس؛ لانتفاء السببية.

**وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ**

**ملحوظة:**

ما بين القوسين في المطبوع : وسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ .

**الإعراب:**

« **وبعد**» قال الشاطبي: متعلق بنصب آخر البيت وقال المكودي: في موضع الحال من مفعول نصب المحذوف، وتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع ا.هـ.

و« **فا**» بالقصر للضرورة مضاف إليه.

و« **جواب**» مجرور بإضافة فا إليه.

و« **نفي**» مضاف إليه.

و« **أو طلب**» معطوف على نفي.

و« **محضين**» نعت لنفي وطلب.

و« **أن**» بفتح الهمزة وسكون النون مبتدأ.

« **وسترها**» بفتح السين المهملة مبتدأ.

و« **حتم**» خبر سترها.

وجملة « **نصب**» من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه خبر المبتدأ الذي هو أن، وجملة سترها حتم، قال الشاطبي: معترضة بين المبتدأ الذي هو أن وخبره الذي هو نصب وقال المكودي: في موضع الحال من فاعل نصب، فالواو على قول الشاطبي واو الاعتراض ومنه قوله تعالى: ﴿**فإن لم تفعلوا ولن**

**تفعلوا فاتقوا النار﴾**[1] وعلى قول المكودي واو الحال وهو كثير.

وتقدير البيت: «أن» تنصب المضارع بعد فاء جواب نفي أو طلب محضين وسترها حتم.

**الشرح:**

هذا الموضع **الرابع** مما يجب فيه إضمار أن، وهو بعد الفاء الواقعة جوابًا لنفي محضٍ سواء كان أمرًا نحو:

**يَا نَاقُ سِــيرِي عَنَقًا فَسِيحَا إِلَــى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا**[2]

---

(١) سورة البقرة آية (٢٤).

(٢) قائله: أبو النجم- الفضل بن قدامة- العجلي.

البحر: من الرجز، أو بيتان من مشطوره.

المصادر: الكتاب (٤٢١/١ بولاق) (٣٥/٣ هارون) هذا باب الفاء، المقتضب (٢/ ١٤)، ابن يعيش (٢٦/٧)، قطر الندى رقم (١٨)، العيني (٣٨٧/٤)، أوضح المسالك رقم (٥٠٠)، التصريح (٢٣٩/٢)، الهمع (١٨٢/١)، الأشموني (٣٠٢/٣)، الدرر (١٥٨/١، ٧/٢).

اللغة: «ناق» مرخم ناقة. «عنقا» بفتح العين والنون جميعًا –ضرب من السير السريع. «فسيحًا» واسع الخطى. «سليمان» هو سليمان بن عبد الملك بن مروان. أمير المؤمنين. «فنستريحا» تلقي عنا تعب السفر.

المعنى: يأمر ناقته أن تسرع السير به حتى يصل إلى ممدوحه، ليعطيه العطاء الجزيل الذي يرتاح بعده من عناء الأسفار لتحصيل المال.

الإعراب: «يا» : حرف نداء. «ناقُ» منادى مرخم، مبني على الضم في محل نصب. «سيري» فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله. «عنقًا» مفعول مطلق مبين للنوع، وأصله صفة لموصوف محذوف. وتقدير الكلام: سيري سيراً عنقًا. «فسيحًا» صفة لقوله عنقا. «إلى سليمان» جار ومجرور متعلق بسيري. «فنستريحا» فاء السببية، ونستريحا: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو نستريح، بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر المدلول بقوله سيري. شرح شذور الذهب ص (٣٧٢)، الشاهد رقم (١٥٠).

- أو نهيًا نحو: ﴿**لا تطغوا فيه فيحل**﴾[1].

أو دعاء كقوله:

**رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ**[2]

ويلتحق بذلك جواب الاستفهام والتمني والعَرْض نحو: ﴿**فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا**﴾[3]. ﴿**يا ليتني كنت معهم فأفوز**﴾[4].

﴿**لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق**﴾[5].

وقوله:

**يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلاَ تَدْنُوا فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا**[6]

---

(١) طه (٨١).

(٢) البحر: الرمل.

المصادر: شرح ابن عقيل رقم (٣٢٥)، الأشموني في باب: إعراب الفعل، شرح قطر الندى رقم (١٩)، التصريح (٢/٢٣٩)، همع الهوامع (٢/١١)، الدرر اللوامع (٢/٨).

اللغة: «وفقني» أراد أهدني، وأرشدني. «أعدل» أميل. «سنن» بفتح السين والنون جميعًا: هو الطريق. «الساعين» : جمع ساع، وهو السائر.

الإعراب: «ربِّ» منادى بحرف نداء محذوف، والأصل: ياربي، فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها. «وفقني» وفق: فعل دعاء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به. «فلا» الفاء فاء السببية، ولا: نافية. «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا. «عن سنن» جار ومجرور متعلق بأعدل. وسنن مضاف. و«الساعين» مضاف إليه. «في خير» جار ومجرور متعلق بالساعين. وخير مضاف، وسَنَن مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله «أعدل» بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء الذي هو قوله «وفق»، ومنه يتبين لك أيضًا: أن الفصل بلا النافية بين الفاء والفعل لا يمنع من عمل النصب [شرح شذور الذهب ص (٣٧٣) الشاهد رقم (١٥١)].

(٣) سورة الأعراف آية (٥٣).

(٤) سورة النساء آية (٧٣).

(٥) سورة المنافقين آية (١٠).

(٦) البحر: البسيط.

=

فلو كان النفي والطلب غير محضين كالنفي الداخلة عليه همزة الاستفهام لقصد التقرير نحو: ألم تأتني فأحسن إليك، والنفي الداخل على النفي نحو: ما يزال يأتينا فيحدثنا، والنفي المنتقض بإلا نحو: ما يأتينا إلا فيحدثنا لم يجز النصب.

---

= المصادر: العيني (٣٨٩/٤)، التصريح (٢٣٩/٢)، الأشموني (٣٠٢/٣).
اللغة: «الكرام» جمع كريم، ويراد به الجواد، كما يراد به الأصيل. «تدنو» تقرب، وأراد به هنا النزول عليهم. «راء» اسم فاعل فعله رأى بمعنى أبصر.
المعنى: يقول لمخاطبه: لقد حدثك الناس عنا، وزعموا لك أنا قوم نكرم الضيف وننزله خير منزل، فأنا أعرض عليك أن تزورنا، وتحل بدارنا لتعرف حقيقة ما سمعته من أفواه المتحدثين عنا، ولتكون عارفًا بحالنا معرفة أكيدة، فإن المعرفة عن طريق السماع ليست كالمعرفة عن طريق المعاينة والمشاهدة.
الإعراب: «يا» حرف نداء. «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف والكرام مضاف إليه. «ألا» أداة عرض، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. «تدنو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل. «فتبصر» الفاء فاء السببية. «تبصر» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعل كلٍ من «تدنو وتبصر» ضمير مستتر في كل منهما وجوبًا تقديره: أنت. «ما» اسم موصول بمعنى الذي، مفعول به لتبصر، مبني على السكون في محل نصب. «قد» حرف تحقيق. «حدثوكه» حدث فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، وضمير المخاطب مفعول به أوّل، ولهذا الفعل مفعول ثان محذوف هو رابط الصلة بالموصول، والتقدير: فتبصر الذي حدثوكه، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. «فما» الفاء حرف دال على التعليل، وما : نافية. «راء» مبتدأ. «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. «سمعا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من المجرورة محلاً بالكاف. والجملة لا محل لها من الإعراب صلة من المجرورة محلاً بالكاف.
الشاهد فيه: قوله: «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله تبصر، بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب العرض المدلول عليه بقوله: «ألا..........» [شرح شذور الذهب ص(٣٧٥، ٣٧٦)] رقم (١٥٢).

- وكذلك إن كان الطلب غير محض بأن يكون أمرًا بغير أفعل كما يأتي.

**وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ        كَلاَ تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ**

**ملحوظة:**

في المطبوعة بدلاً من «والفاء» «كالفاء».

**الإعراب:**

«**والواو**» مبتدأ.

و«**كالفا**» خبره والألف واللام في الفا للعهد.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**تفد**» فعل الشرط وجوابه محذوف ضرورة لكون الشرط مضارعًا وإنما ينقاس حذف الجواب إذا كان الشرط ماضيًا.

و«**مفهوم**» مفعول تفد.

و«**مع**» مضاف إليه.

و«**كلا**» الكاف جارة لقول محذوف كما مر، ولا ناهية.

و«**تكن**» مجزوم بلا الناهية واسمها مستتر فيها.

و«**جلدا**» بفتح الجيم وسكون اللام خبر تكن.

و«**تظهر**» مضارع أظهر، وفي بعض النسخ وتضمر بالميم، والأول أنسب وهو منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية.

و«**الجزع**» مفعول تظهر، والجلد من الرجال الصلب القوي على الشيء، والجزع ضد الصبر، قاله الشاطبي.

**الشرح:**

هذا الموضع **الخامس** مما يجب فيه إضمار «أَنْ» وهو بعد الواو الدالة على المعية، وتسمى واو الجمع، وواو الصرف، وشرط النصب بعدها أن يتقدمها ما يتقدم الفاء من نفي نحو: ﴿**ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم**

**ويعلم الصابرين﴾**[1]، أو طلب من أمر نحو:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[2]

---

(١) سورة آل عمران آية (١٤٢).

(٢) قائله: قال سيبويه: أنشده الأعشى، ونسبه الأعلم في شرح شواهده للحطيئة، ونسبه آخرون إلى دثار بن شيبان النمري، ونسبه قوم إلى ربيعة بن جشم، ونسبه للفرزدق أبو علي القالي.

البحر: الوافر.

المصادر: الكتاب (٤٢٦/١بولاق) ، (٤٥/٣ هارون)، مجالس ثعلب (٥٢٤)، الإنصاف (٥٣١/١)، ابن هشام (٣٩٧) (٢٨٠)، ابن يعيش (٣٣/٧)، أبو علي القالي في أماليه (٩٠/٢)، العيني (٣٩٢/٤)، التصريح (٢٣٩/٢)، أوضح المسالك رقم (٥٠١)، الأشموني (٣٧/٣)، شرح ابن عقيل رقم (٣٢٧). قال أبو رجاء غفر الله له: وقد روى أبو السعادات ابن الشجري في أثناء مختار شعر الحطيئة كلمة عدَّتها ثلاثة عشر بيتًا، ونسبها إلى دثار بن شيبان النمري، أحد بني النمر بن قاسط يقولها في هجاء بني قريع. والبيت الشاهد التاسع منها. وقد رواه أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف (٣٠٦)، برواية أخرى: «ادعي وأدع فإن أندى». وهي رواية ابن الشجري، ومجاز ما عندهما أن « وأدع» مجزوم بلام الأمر محذوفة أي ولأدع.. إلخ.

اللغة: «أندى» أفعل تفضيل من قولهم: ندى صوته يندى ندى- من باب فرح إذا بعد أمره وامتد.

الإعراب: «قلت» قال: فعل ماض، وضمير المتكلم فاعله. «ادعي» فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله. والجملة في محل نصب مقول القول. «وأدعو» الواو واو المعية، أدعو: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة، وجوبًا بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وجوبًا بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا. « إن» حرف توكيد ونصب. « أندى» اسم إن. «لصوت» جار ومجرور متعلق بأندى،وقيل: اللام زائدة، وأندى مضاف وصوت مضاف إليه. « أن» حرف مصدري ونصب. « ينادي» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. « داعيان» فاعل ينادي، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر إن. =

أو نهي نحو: لا تَكُنْ جَلدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعَ

ومثله:

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ...................... (١)

---

=الشاهد فيه: قوله: ((وأدعو)) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله أدعو، بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله ((ادعى)) . [شرح شذور الذهب ص٣٧٨، ٣٧٩ رقم ١٥٤].

(١) عجزه: .................. عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ.

قائله: أبو الأسود الدؤلي.

البحر: الكامل.

المصادر: الكتاب (٤٢٤/١)، المقتضب (١٦/٢)، الحماسة للبحتري (١٧٤)، المؤتلف والمختلف للآمدي (١٧٩)، معجم الشعراء للمرزباني (٤١٠)، أدب الدنيا والدين للماوردي (١٨)، العيني (٣٩٣/٤)، التصريح (٢٣٨/٢)، الأشموني (٢/ ٢٠٧)، ملحقات ديوانه (١٣٠).جمهرة الأمثال للعسكري (٢٧٩/٢)، شرح ابن عقيل رقم (٣٣٤)، قطر الندى رقم (٢٣)، أوضح المسالك رقم (٤٩٩)، العقد الفريد (٣٠٠/٢).

البيت قبله:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلِّمُ غَيْرَهُ هَلاَّ لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ

ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ

فَهُنَاكَ يُسمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

أضافت بعض المراجع بيتين بعد البيت الأول وهما:

تَصِفُ الدوَّاء لِذي السِّقامِ وَذِي الضَّنَى كَيْمَا يَصِحُّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمُ

وَأَرَاكَ تُلْقِحُ بِالرَّشَادِ عُقولَنَا أَبَدًا وَأَنْتَ مِنَ الرَّشَادِ عَدِيمُ

الإعراب: ((لا)) ناهية. ((تنه)) فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. ((عن خلق)) جار ومجرور متعلق بتنهى. و(( تأتى)) الواو بمعنى مع، تأتي: فعل مضارع منصوب بأل المصدرية المضمرة بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (( عن خلق)) جار ومجرور متعلق بتنهى. (( وتأتي)) الواو بمعنى مع،=

ويلحق بهما التمني كقراءة بعضهم.

﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ﴾[1].

فلو لم تدل على المعية كالواو العاطفة.

في قولك: «**لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ**»[2].

إذا أردت النهي عن الأوّل فقط، لم يكن من هذا الباب لأنك إنما تنصب بأن إذا أردت الجمع بينهما.

---

=تأتي: فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت. «مثله» مثل: مفعول به لتأتي، ومثل مضاف، وضمير الغائب العائد إلى خلق مضاف إليه. «عار» مبتدأ «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط. «فعلت» فعل وفاعل. والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها. «عظيم» نعت لعار، وهو الذي سوغ الابتداء به، ويجوز أن يكون «عار» خبر لمبتدأ محذوف يمثله المفهوم من قوله: «لا تنه عن خلق وتأتي مثله» . ولكن الوجه الذي ذكرناه أولاً أولى. وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.والتقدير: إذا فعلت فإنه عار عظيم عليك.

الشاهد فيه: قوله: «وتأتي» فإن هذه الكلمة التي هي مسبوقة بواو دالة على المعية، ومع ذلك لا يجوز أن تسمى مفعولا معه؛ لأنها فعل وليست باسم، ولا يجوز عند جمهور النحاة، أن يسمى الاسم المؤول من أن، والفعل مفعولاً معه، لأنهم يشترطون في المفعول معه أن يكون اسمًا صريحًا [شرح شذور الذهب ص ٢٩٦- ٢٩٨ رقم (١١٤)].

(١) سورة الأنعام آية (٢٧).

قال أبو البقاء العكبري في التبيان (٤٨٩/١).

ويقرآن ﴿ولا نكذب ونكونَ﴾ بالنصب على أنه جواب التمني، فلا يكون داخلاً في التمني، والواو في هذا كالفاء.

(٢) قال ابن الوراق في «علل النحو باب الجواب بالفاء بتحقيقي»: واعلم أن الجواب بالواو يوجب «أن» ، لأن الواو للعطف، وقد بينا أن حروف العطف لا تعمل شيئًا. وإذا وجدنا الفعل منصوبًا بعدها وجب أن يكون منصوبًا بغيرها، وهو «أنْ» ، كما قلنا في الفاء، وأنك تُقدّر ما قبلها تقدير المصدر، كقولك.. وذكره ثم قال عقبه: أي: لا يكن منك أكل وشرب. ومعناه: لا يُجمع بينهما، لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، فعلى هذا يجري حكمها. وقال سيبويه-رحمه الله-في الكتاب (٤٢/٣). وتقول... وذكره ثم قال: فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى، وإن شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع. انظر: المقتضب (٢٥/٢)، الفصول الخمسون (٢٠٦).

وكذلك لا تنصب الفعل بعد الفاء التي لا تدل على الجواب كالعاطفة في قوله: ﴿**ولا يؤذن لهم فيعتذرون**﴾[1].

والاستئنافية في قوله[2]: «أَلَمْ تسأَلِ الرَّبعَ القَواءَ فَيَنْطقُ ..........»[3].

---

(١) سورة المرسلات آية (٣٦).

(٢) جميل بن معمر.

(٣) عجزه:

........................ وَهَلْ تُخبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

البحر: الطويل.

المصادر: الكتاب (١/٤٢٢ بولاق)، (٣/٣٧ هارون) معاني القرآن (١/٢٧)، (٢/٢٢٩)، الجمل (٢٠٤)، الأغاني (٨/١٤٥)، ابن يعيش (٧/٦٣)، الشذور (٣٠٠)، المغني (١٦٨) العيني (٤/٤٠٣)، التصريح (٢/١١، ١٣)، خزانة الأدب (٨/٥٢٤) رقم (٦٦٣)، ديوان جميل (١٤٤).

اللغة: «القواء»: الخالي من الأهل. «بيداء» هي الصحراء، وسميت بذلك لأنها تبيد من يسلكها أي تهلكه. «سملق» بوزن جعفر، هي الأرض التي لا تنبت شيئًا مطلقًا.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام الإنكاري، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. لم: حرف نفي وجزم وقلب. «تسأل» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «الربع» مفعول به لتسأل. «القواء» نعت للربع. «فينطق» الفاء حرف دال على الاستئناف. ينطق: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. يعود إلى الربع. «وهل» الواو عاطفة، هل: حرف استفهام. «تخبرنك» تخبر فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والكاف ضمير المخاطب مفعول به لتخبر. «بيداء» فاعل تخبر. «سملق» نعت لبيداء.

الشاهد فيه: قوله: «فينطق» حيث رفع الفعل المضارع الذي هو ينطق بعد الفاء مع كون هذه الفاء مسبوقة بالاستفهام، وذلك بسبب أن هذه الفاء ليست دالة على السببية، وإلا لنصب الفعل بعدها، وليست عاطفة، وإلا لجزم الفعل بعدها، لكونه حينئذ يكون معطوفًا على مجزوم، هو قوله: «يسأل». وإنما هذه الفاء في هذا الموضع حرف دال على الاستئناف [شرح شذور الذهب ص ٤٦٧ رقم(١٤٨)].

**وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ**
**وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... إِنْ قَبْلَ لا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ**

**الإعراب:**

«**وبعد**» متعلق باعتمد.

و«**غير**» مضاف إليه.

و«**النفي**» مجرور بإضافة غير إليه.

و«**جزما**» مفعول مقدم باعتمد.

و«**اعتمد**» فعل أمر.

و«**إن تسقط الفا**» شرط حذف جوابه للضرورة كما مر قريبًا.

«**والجزاء قد قصد**» بالبناء للمفعول، قال المكودي: جملة في موضع الحال من فاعل تسقط. ا.هـ بناء على أن تُسقِط بضم التاء وكسر القاف مسند للمخاطب والفاء مفعوله.

وتقدير البيت: على هذا اعتمد جزمًا بعد غير النفي إن أسقطت الفاء حال كون الجزاء مقصودًا منك، وقال الشاطبي: والجزاء قد قصد جملة في موضع الحال من فاعل تسقط أو اعتمد أي اعتمد الجزم في هذا الحال.ا.هـ لكن في بعض النسخ بضم القاف وفتح التاء فعلى هذا فاعل تسقط الفاء.

«**وشرط**» مبتدأ.

و«**جزم**» مضاف إليه.

و«**بعد**» قال المكودي: متعلق بجزم أو شرط.

و«**نهي**» مضاف إليه.

و«**أن**» بفتح الهمزة موصول حرفي.

و«**تضع**» منصوب بأن وسكونه عارض أو مجزوم بأن على لغة بني صباح فانهم يجزمون بأن المصدرية وأن المصدرية وصلتها في تأويل مصدر

مرفوع على الخبرية للمبتدأ.

و«**إن**» بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط، مفعول تضع.

و«**قبل**» متعلق بتضع.

و« **لا** » مضاف إليه، ونعت لا محذوف قدره المكودي بالناهية، والشاطبي قبل لا التي للنهي، وفي شرح القطر لابن هشام مقرونًا بلا النافية بالفاء، فعلى هذا تكون لا داخلة مع أن في الوضع بخلاف الأولَين، والصواب مع الأولَين.

و«**دون**» قال المكودي في موضع الحال من أن.

و«**تخالف**» مضاف إليه.

وجملة «**يقع**» نعت لتخالف.

**الشرح:**

المرادُ بغير النفي الطلب فإذا أُسقطت الفاء بعد الطلب مع إرادة الجواب بالفعل فحكمه الجزمُ نحو: ﴿**تَعَالَوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ**﴾(١)، ﴿**فهب لي من لدنك وليا يرثني**﴾(٢).

ثم بعد الأمر بلا شرط، وبعد النهي بشرطِ صحة وقوع «أن لا» موقع حرف النهي فيكون الكلام مستقيمًا نحو: لا تَعْصِ اللهَ يُدْخلَكَ الجَنَّةَ.

تقديره: بأن لا تَعْصِ الله يدخلك الجنة بخلاف: لا تَعْصِ اللهَ يُدْخِلَكَ النَّارَ، فإنه يتعين الرفع فيه لعدم صحة التقدير المذكور.

والجزم في قولك(٣). أبي طَلْحة: «بَأبِي أَنْتَ وَأُمي لا تَشْرف يُصْبِك سَهمٌ» عَلَى الْبدلِ لا يجوز على الجواب(٤) عند الأكثرين وفيه نظرٌ.

---

(١) سورة الأنعام آية (١٥١).

(٢) سورة مريم آية (٦).

(٣) كذا بالمخطوطة والصواب «قول» .

(٤) المقتضب (٣٥٧/٤)، شرح جمل الزجاجي (٢٧٠/٢)،الإيضاح العضدي (٢٤٣/١)، علل النحو للوراق بتحقيقي «باب: لا»، الكتاب (٢٧٤/٢) هذا باب النفي بلا.

والكسائي لا يشترط ذلك بل أجاز: لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يأْكُلك على أنه جواب، وهو الصحيح.

والمسألة مبنية على كون الجزم بعد الطلب جوابًا بشرطٍ مقدر أو جوابًا للطلب نفسه.

فمن قال بالثاني لم يحتج إلى التقدير المذكور.

**وَالأمْرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ أفْعَلْ فلاَ  تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجزْمَهُ اقْبَلاَ**

**الإعراب:**

«**والأمر**» بمعنى الطلب مبتدأ.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**كان**» فعل الشرط واسمها مستتر فيها.

و«**بغير**» خبرها.

و«**افعل**» مضاف إليه، ويحتمل أن تكون كان تامة وفاعلها مستتر فيها، وبغير افعل متعلق بها.

و«**فلا**» الفاء لربط الجواب بالشرط، ولا ناهية.

و«**تنصب**» مجزوم بلا الناهية، وفاعله مستتر فيه.

و«**جوابه**» مفعول، والجملة جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ.

«**وجزمه**» مفعول مقدم باقبلا.

و«**اقبلا**» فعل أمر، وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

**الشرح:**

قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار أن؛ أن يكون محضًا، وذلك أن يكون الأمر بصيغة أفعل كما مثل فلا ينصبُ بعد الطلب باسم الفعل نحو: نزالِ فتصُيبَ خيرًا.

ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو: حَسْبُكَ حَدِيثٌ فينامَ النَّاس، وأجاز الكسائي النصب فيهما، ولا شاهد معه.

وأما الجزم بعدهما إذا حُذفت الفاء، فلا خلاف في جوازه.

ومنه في الأوّل:

.................... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَو تَسْتَرِيحِي[1]

لأن مكانك بمعنى اثبتي.

ومن الثاني قول عمر: اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثاب عليه.

---

(١) صدره: ................. وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ.

البحر: الوافر.

قائله: عمر بن الإطنابة أو قطري بن الفجاءة.

المصادر: الخصائص (٣/٣٥)، الدرر (٢/٩)، ابن يعيش (٤/٧٤)، الأشموني (٣/٣٢١)، المقرب (٥٩)، المغني (٢٠٣، ١٨٦)، التصريح (٢/٣٤٣)، الهمع (٢/١٣).

الإعراب: «وقولي» الواو عاطفة، قول: معطوف على أخذ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله. «كلما» ظرف زمان متعلق بقوله: «جشأت»، جشأ: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «وجاشت» الواو حرف عطف. جاش: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي، والتاء للتأنيث، والجملة معطوفة على المجرور. «مكانك» اسم فعل أمر بمعنى اثبتي، لا محل له من الإعراب. «تحمدي» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر المدلول عليه باسم الفعل، وعلامة جزمه حذف النون. وياء المخاطبة نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع. «أو» حرف عطف. «تستريحي» فعل مضارع مبني للمعلوم معطوف على تحمدي، مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبة فاعله.

الشاهد فيه: قوله: «مكانك تحمدي» حيث جزم تحمدي في جواب الشرط مدلول عليه باسم الفعل الدال على الأمر. وتقدير الكلام: مكانك إن تثبتي تُحمدي، وليس بين العلماء خلاف في جواز جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر إذا لم يكن المضارع مقترنًا بالفاء كما في هذا الشاهد. فافهم ذلك. والله ينفعك به. شرح شذور الذهب ص (٤١٧، ٤١٨)، رقم (١٧٤).

ومعناه: ليتقِ الله.

**وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

و«**على اسم**» متعلق بعطف.

و«**خالص**» نعت لاسم، ومتعلقه محذوف.

و«**فعل**» مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسره عطف.

و«**عطف**» مبني للمفعول.

و«**تنصبه**» جواب الشرط، والهاء المتصلة به مفعوله يعود إلى الفعل المعطوف.

و«**أن**» بفتح الهمزة وسكون النون فاعل بتنصبه.

و« **ثابتًا أو منحذف**» حالان من «أن»، والتذكير باعتبار الحرف، والوقف على منحذف بحذف الألف مع النصب لغة ربيعة.

وتقدير البيت: وإن عطف فعل على اسم خالص من التقدير بالفعل تنصبه أن حال كونها ثابتة أو منحذفة.

**الشرح:**

هذا الموضع الثاني مما ينتصب فيه المضارع بأن جائزة الإضْمَار والإظهار، وهو ما إذا عطف الفعل المضارع على اسم خالصٍ ليس في تأويل الفعل، ولا يستعمل في ذلك من حرف العطف إلا الواو.

نحو:

لَلِبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ....................[1]

---

(١) عجزه:

.................... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ

قائله: ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سَفيانَ. =

أو الفاء نحو: لَوْلاَ تَوَقُّعَ مُعْتَرٍّ فَأُعْطِيَهُ[1]

---

= البحر: الوافر.
المصادر: الكتاب (١/٤٢٦)، شرح شذور الذهب ص (٣٨١)، رقم (١٥٦)، قطر الندى رقم (١٥)، ابن عقيل رقم (٣٢٦)، أوضح المسالك رقم (٥٠٤).
اللغة: «عباءة» جبة من الصوف ونحوه، ومثلها العباية. «تقر عيني» كناية عن هدوء البال وسكون النفس، وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها. «الشفوف» جمع -شف- بكسر الشين وفتحها- وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.
الإعراب: «ولبس» وفي رواية «اللبس» مبتدأ، «عباءة»، مضاف إليه، و«تقر» الواو واو العطف، تقر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل، «عيني» فاعل تقر، وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ، «إلي» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضًا. «الشفوف» مضاف إلى لبس.
الشاهد فيه: قولها «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازًا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل.
(١) في رواية: «فأرضيه» شرح ابن عقيل رقم (٣٢٨) ٢/٢٦٧.

عجزه: مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرابًا عَلَى تَرَب
المصادر: التصريح (٢/٢٤٤)، ٣/٣١٤)، ابن عقيل رقم (٣٢٨)، (٢/٢٦٧)، الهمع (٢/١٧)، أوضح المسالك رقم (٥٠٥)، الدرر (٢/١١).
البحر: البسيط.
اللغة: «توقع» ارتقاب وانتظار. «معتر» هو الفقير الذي يتعرض للمعروف. «أوثر» أفضل وأرجح. «إترابًا» مصدر أترب الرجل إذا استغنى. «ترب» بفتحتين-وهو الفقر والحاجة، وهو مصدر ترب الرجل -من باب فرح- إذا افتقر.
الإعراب: «لولا» حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه. «توقع» مبتدأ وخبره محذوف وجوبًا. وتقديره: موجود. وتوقع مضاف، و«معتر» مضاف إليه. «فأعطيه» أو «فأرضيه» الفاء عاطفة. أرضي: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا وضمير الغائب مفعول به، «ما» نافية، «كنت» كان فعل ماض ناقص، وضمير المتكلم اسمه «أوثر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب لولا. «أترابًا» مفعول به لأوثر «علىترب» جارومجرور متعلق بأوثر.
الشاهد فيه: قوله: «فأعطيه» أو فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله«أرضي» بأن المضمرة جوازًا بعد الفاء العاطفة لأنها مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل وهو قوله: توقع الذي هو مصدر، وهذا الإضمار جائز لا واجب=

أو ثم نحو: ................ إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ(١)

أو نحو: ﴿**وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا**﴾(٢).

وذكر في ((العمدة)) أن إظهار ((أن)) في ذلك كله أحسن، وذكر ابنه أنه أقيس، ولم يورد عليه شاهدًا.

---

= [شرح شذور الذهب ص (٣٨٣) رقم (١٥٧)].

(١) قائله: أنس بن مدركة الخثعمي.

عجزه:

...................... كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمّا عَافَتِ الْبَقَرُ

البحر: البسيط.

المصادر: شرح ابن عقيل رقم (٣٢٧)، (٢/٢٦٦)، الحيوان للجاحظ (١/١٨)، العيني (٤/٣٩٩)، التصريح (٢/٢٤٤)، الدرر (٢/١١)، الأشموني (٣/٣١٤)، باب: إعراب الفعل.

اللغة: (( سُليكا)) هو بضم السين، وفتح اللام، وهو سليك بن السلكة – بزنة همزة– ((أعقله)) أي أؤدي ديته. ((الثور)) ذكر البقر. ((عافت البقر)) كرهت.

الإعراب: ((إني)) إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه. و((قتلي)) الواو عاطفة. قتل: معطوف على اسم إن. وقتل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله. ((سليكا)) مفعول به للمصدر. ((ثم)) حرف عطف. ((أعقله)) فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد ثم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به. ((كالثور)) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن. (( يضرب)) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا. تقديره: هو يعود على الثور، والجملة في محل نصب حال من الثور. (( لما)) ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب حال من الثور. ((لمّا)) ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب وعامله يضرب. ((عافت)) عاف: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (( البقر)) فاعل عاف، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة لما الحينية إليها.

الشاهد فيه: قوله: ((ثم أعقله)) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله (( أعقل)) بأن المضمرة جوازًا بعد ثم، المسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل وهو قوله (( قتل)) الذي هو مصدر [شرح شذور الذهب ص (٣٨٣، ١٨٤) رقم (١٥٨)].

(٢) سورة الشورى آية (٥١).

أما لو كان العطف على اسم مؤولٍ بالفعل كاسم الفعل في نحو:
الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيدٌ الذُّبَابَ.
تعين الرّفع.
ولو كان العطفُ على مؤول بالاسم نحو: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا[1].
فإن تقديره: ما يكون منك إتيان فحديث. فإضمار أن واجب فإن المعطوف عليه ليس باسم. وإما راجع إلى أن والفعل اللذين هما في تأويل الاسم مما خرج عن الاسمية.

**وَالْفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ**

**الإعراب:**

«**والفعل**» مبتدأ.
و«**بعد**» في موضع الحال من مرفوع نصب.
و«**الفاء**» مضاف إليه.
و«**في الرجا**» متعلق بنصب.
وجملة «**نصب**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، وقول المكودي-ومفعول نصب محذوف اختصارًا أي نصب-المضارع سهو إذ لا يصح أن يقال: والفعل بعد الفاء في الرجا نصب المضارع.
و«**كنصب**» نعت لمصدر محذوف أو حال من مرفوع نصب.
و«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه واقعة على الفعل الواقع جوابًا بعد الفاء، قاله الشاطبي.
و«**إلى التمني**» متعلق بينتسب.
وجملة «**ينتسب**» صلة ما.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/٣٠)، المقتضب (٢/١٦)، سر صناعة الإعراب (١/٢٧٤)، النكت على كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري (٥٢١)، الرد على النحاة (٨٠)، المقتضب (٢/١٦)، علل النحو للوراق «بتحقيقي» باب: الجواب بالفاء.

وتقدير البيت: والفعل نصب في الرجا حال كونه كائنًا بعد الفاء نصبًا كنصب الفعل الذي ينتسب إلى التمني.

**الشرح:**

أجاز الفراء، ووافقه المصنف النصب بعد الفاء في جواب الترجي لقربه من معنى التمني ومنه قراءة حفص.

**﴿لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع﴾**[1].

**وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى**

**الإعراب:**

«**وشذ**» فعل ماض.

و«**حذف**» فاعل شذ.

و«**أن**» بفتح الهمزة مضاف إليه.

«**ونصب**» معطوف بواو المصاحبة على حذف، ومتعلقه محذوف.

و«**في سوى**» متعلق بنصب، وهو مطلوب أيضًا لحذف من جهة المعنى على سبيل التنازع.

و«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه.

وجملة «**مر**» من الفعل والفاعل صلة ما، ومتعلقه محذوف.

«**فاقبل**» بفتح الباء، فعل أمر.

و«**منه**» متعلق باقبل.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية باقبل.

و«**عدل**» مبتدأ وسوغ ذلك كونه فاعلاً في المعنى.

---

(١) سورة غافر آية (٣٦)، (٣٧).

قال أبو البقاء في التبيان (٢/١١٢٠). «فأطلع» بالرفع عطفًا على أبلغ، وبالنصب على جواب الأمر، أي: إن تبْن لي أطلع. وقال قوم: هو جواب لعلي، إذا كان في معنى التمني.

وجملة «روى» خبره وجملة المبتدأ والخبر صلة ما، والعائد محذوف.

وتقدير البيت: وشذ حذف أن مع نصب الفعل في سوى الذي مر من الأماكن؛ فاقبل من النصب مع حذف أن الذي رواه عدل.

**الشرح:**

لا ينصب بأن مضمرة في غير المواضع المذكورة إلاّ شذوذًا مقتصرة على المنقول منه، ولا يقاسُ عليه. ويقع ذلك في الجواب لغير الأشياء المذكورة لقوله[1]:

**سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ          وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا**[2]

---

(١) المغيرة بن حبناء. وحبناء أمه.

(٢) البحر: الوافر.

المصادر: الخزانة (٣/٦٠٠)، العيني (٤/٣٩٠)، الكتاب (٣/٣٩ هارون)، ابن يعيش (١/٢٧٩)، الدرر اللوامع (١/٥١، ٢/٧)، الأشموني (٣/٣٠٥)، المغني (١٦٩)، الهمع (١/٧٧)، ٢/١٠، ١٦، ٧٣)، شرح شواهد المغني (١٦٩)، المقرب (٥٧)، المحتسب (١/١٩٧). قال سيبويه –رحمه الله– في الكتاب (٣/٣٩): «وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل أن العاملة.

فمما نصب في الشعر اضطرارًا.......... وذكره.

اللغة: «أترك منزلي» يريد أنه يفارقه، ولا يقيم فيه. «لبني تميم» كنى بتركه منزله لهم لكونهم لا يستحقون أن يعيش معهم أو يعاشرهم، بسبب أنهم لا يحافظون على حرمة جارهم، ولا يرعون حقوقه. «أستريحا» أراد أنه يقدر هناك لنفسه السلامة من التكدير والتنغيص.

الإعراب: «سأترك» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا «منزلي» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومنزل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر. «لبني» جار ومجرور متعلق بأترك، وبني مضاف، و«تميم» مضاف إليه. و«ألحق» الواو عاطفة، ألحق: فعل مضارع معطوف على أترك مرفوع

ودونه نحو: ما راعني ألا يشير بسوطه.

وأحسنه قولهم: خُذْ اللِّصَ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ.

وتَسْمَعُ بالُمعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ [١].

وقوله [٢]:

---

= بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا. ((بالحجاز)) جار ومجرور متعلق بألحق. ((فأستريحا)) الفاء حرف دال على السببية، أستريح: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنا. والألف:حرف إطلاق.

الشاهد فيه: قوله: ((فأستريحا)) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أستريح بعد فاء السببية، مع أنها ليست مسبوقة بطلب أو نفي. وذلك ضرورة من الضرورات التي لا تقع إلا في الشعر على سبيل الندرة. ثم قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله. وقد زعم بعض العلماء أن قوله: ((أستريحا)) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا لأجل الوقف..... وذكر الأعلم أنه يروى ((لأستريحا)) بلام التعليل ولا ضرورة فيه حينئذ [شرح شذور الذهب ص (٣٦٨) الشاهد رقم (١٤٩)].

(١) ذكره سيبويه في الكتاب (٤٤/٤) هذا باب: ما جاء من المصادر على فعول هكذا: قالوا: ((تَسْمَعُ بالْمُعَيديِّ لا أَنْ تَرَاهُ)). وقال أبو عبيد القاسم بن سلام في الأمثال (ص ٩٧) رقم (٢٢٩). بعد أن ذكر المثل: قال أبو عبيدة: كان الكسائي يُدْخل فيه ((أن)) والعامَّة لا تذكر ((أن)) ووجه الكلام ما قال الكسائي. وكان يرى التشديد في الدَّال فيقول: ((الُمعَيدِّيِّ)). وقال: إنما هو تصغير رجل منسوب إلى مَعَدٍّ. قال أبوعبيد: و لم أسمع هذا من غيره.

وأخبرني ابن الكلبي أن هذا المثل إنما ضُربَ للصَّقْعب بني عمرو النَّهدي قاله فيه النعمان بن الُمنْذر، وهذا على معنى من قال: قضاعة ابنُ معدٍّ، لأن نهدًا من قضاعة... إلخ. انظر المراجع الآتية: الضبي (٤٩)، الفاخر (٦٥)، جمهرة الأمثال للعسكري (١٦٦/١)، مجمع الأمثال للميداني (١٢٩/١)، المستقصى للزمخشري (٣٧٠/١)، البكري (١٣٥)، لسان العرب معد، سر صناعة الإعراب (٢٨٥/١).

(٢) عمر بن حوبن الطائي.

.................. وَنَهْنَهْتُ نَفْسي بَعْدَ ما كِدْتُ أَفْعَلَهْ[1]

لتعين الموضع للاسم في الأولين، وصلاحيته لأن في الثالث.

(١) صدره: فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسةَ واحد....

المصادر: الكتاب لسيبويه (٣٠٧/١ هارون)، العيني (٤٠١/٤)، التوضيح لابن مالك (١٠١)، التصريح (٢٤٥/٢)، الإنصاف (٣٢٨/١)، اللسان: (خبس) معجم البلدان. ملكان.

قبله:

أَلَمْ تَرَ كَمْ بِالجزعِ من ملكاننا وَمَا بالصَّعِيدِ مِنْ هجانْ مؤبله.

اللغة: «الخباسة»: الغنيمة. وفسرها ياقوت على رواتيه «جباية» بأن الجباية الغنيمة ووهم الشنتمري في تفسيره النجاسة هنا بأنها الظلامة. «نهنهت: كففت وذكر الضمير في «أفعله» لأن الفعلة، والفعل بمعنى واحد. قال السيرافي: غير سيبويه يقول: إنهم أرادوا بعد ما كدت أفعلها. والعرب قد تحذف في الوقف الألف التي بعد الهاء في المؤنث وتلقي فتحة الهاء على ما قبلها. وهذا في البصريين يخرَّج على طرح النون الخفيفة. وقال سيبويه في الكتاب (٣٠٧/١) عقبه: فحملوه على أنْ، لأن الشعراء قد يستعملون أن ههنا مضطرين كثيرًا.

الشاهد فيه: نصب «أفعله» بتقدير «أن» قبله.

## عَوَامِــلُ الْجَــزْمِ

**الشرح:**

وتنقسم إلى ما يجزم فعلاً واحدًا، وهي الأربعة التي بدأ المصنف بذكرها، وإلى ما يجزم فعلين وهي بقيتها.

**بِلاَ وَلاَمٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَــمَّا**

**الإعراب:**

«**بلا**» قال المكودي: متعلق بضع.

«**ولام**» معطوف على لا.

و«**طالبًا**» حال من فاعل ضع.

و«**ضع**» فعل أمر من وضع مثل هب من وهب.

«**وجزما**» مفعول بضع.

و«**في الفعل**» متعلق بضع.

و«**هكذا بلم**» متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول، ويحتمل أن يكون بلا متعلقًا بجزما، والباء للآلة.

«**ولما**» بفتح اللام وتشديد الميم معطوف على الجزم بلا واللام.

**الشرح:**

هذا القسم الأوّل من جوازم الفعل، وهو ما يجزم فعلاً واحدًا، وهو أربعة: لا واللام الطلبيتين، سواء أريد بهما النهي والأمر نحو: ﴿**فلا تقل لهما أف**﴾[1]، ﴿**وليكتب بينكم كاتب**﴾[2].

أو الدعاء نحو: ﴿**ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا**﴾[3].

---

(١) سورة الإسراء آية (٢٣).

(٢) سورة البقرة آية (٢٨٢).

(٣) سورة آل عمران آية (٨).

ونحو: ﴿**ليقض علينا ربك**﴾[1].

ودخول اللام على فعل المتكلم المفرد أو المشارك ما دام مبنيًا للفاعل قليل نحو: «**قوموا فلأصل لكم**»[2] وكقوله: ﴿**ولنحمل خطاياكم**﴾[3].

ودخول لا عليه أقل نحو:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نَعُدْ ......................[4]

ومثله في القلة.

ودخول اللام على فعل المخاطب نحو: «**لتأخذوا مصافكم**».

لأنهم استغنوا فيه بفعل الأمر.

أما إذا بني فعل المتكلم للمفعول كثر دخول «اللام ولا» عليه نحو: لتنظروا إلينا ولا نظلم.

ولم ولَما: وهما حرفا نفي يجزمان المضارع ويقلبان معناه إلى الماضي.

وتنفرد «لم» بجواز دخول أداة الشرط عليها نحو: ﴿**وإن لم تفعل**﴾[5].

---

(١) سورة الزخرف آية (٧٧).

(٢) الحديث: متفق عليه.

أخرجه البخاري رقم (٣٨٠)، مسلم رقم (٢٦٦)-(٦٥٨) أبو داود (٦١٢)، الترمذي (٢٣٤)، النسائي (٨٠٢)، أحمد في المسند (١٦٤/٣)، مالك في الموطأ (٥٣/١).

(٣) سورة العنكبوت آية (١٢).

(٤) عجزه:

...................... لها أبدًا ما دام فيها الجراضم

قائله: الوليد بن عقبة وقيل الفرزدق.

البحر: الطويل.

المصادر: أمالي ابن الشجري (٢٢٦/٢)، التصريح (٢٤٦/٢)، العيني (٤٢٠/٤) مغني اللبيب ٢٤٧ (٢١٦).

(٥) سورة المائدة آية (٦٧).

ولما باتصال نفي ما دخلت عليه بالحال. ولذلك امتنع لما يكن ثم كان بخلاف لم نحو: ﴿**لم يكن شيئًا مذكورًا**﴾(١).

وبلزوم كونه متوقعًا للثبوت نحو: ﴿**ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم**﴾ (٢)، ﴿**بل لما يذوقوا عذاب**﴾(٣).

ولذلك يمتنع: لما يجتمع الضدان، بخلاف لم فإنه لم يلزم فيها ذلك نحو: ﴿**لم يلد ولم يولد**﴾(٤).

وبكثرة الاكتفاء بعدها وهو أن يحذف مجزومها نحو: قاربت المدينة ولما أدخلها، ويقل بعد لم نحو:

احفَظْ وديعتَك التي أَودعتَها ... يوم الأعازِب إن وصلتَ وإن لَم

**وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا ... أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا**

**وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْ مَا ... كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا**

**فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا ... يَتْلُو الْجَزَاء وَجَوَابًا وُسِمَا**

**الإعراب:**

«**واجزم**» فعل أمر.

و«**بإن**» بكسر الهمزة وسكون النون متعلق باجزم، قال المكودي: ومفعول اجزم محذوف اقتصارًا لأنه إنما أراد أن يخبر بأن هذه الأدوات جازمة. ا.هـ. وقد يقال: إنه محذوف اختصارًا للعلم به من قوله قبل الفعل.

«**ومن**» بفتح الميم.

«**وما ومهما. أي متى أيان أين إذ ما**».

---

(١) سورة الإنسان آية (١).

(٢) سورة البقرة آية (٢١٤).

(٣) سورة ص آية (٨).

(٤) سورة الإخلاص آية (٣).

«**وحيثما أنى**» هذه العشرة معطوفات على «إن» بإسقاط العاطف من بعضها.

«**وحرف**» خبر مقدم.

و«**إذ ما**» مبتدأ مؤخر قال الشاطبي والأصل إذ ما حرف وإنما قدم الخبر للتنكيت على مذهب المخالف، ويجوز أن يكون حرف مبتدأ خبر ما بعده وابتدأ بالنكرة لما فيها من معنى الحصر المقصود كقولهم شر أهر ذا ناب أي ما أهره إلا شر فكذلك المعنى هنا. ا.هـ

و«**كإن**» بكسر الهمزة نعت لحرف على تقدير إذ ما مبتدأ، أو حال من إذ ما على تقديرها خبرًا.

«**وباقي**» مبتدأ.

و«**الأدوات**» مضاف إليه.

و«**اسما**» خبر المبتدأ.

و«**فعلين**» مفعول مقدم بيقتضين.

و« **يقتضين**» فعل وفاعله النون المتصلة به، وهي ضمير عائد على أدوات الشرط، والجملة نعت لأسما.

و«**شرط**» قال الشاطبي مبتدأ.

و«**قدما**» خبره وهي جملة مستأنفة لا تعلق لها من حيث اللفظ بما تقدم إلا أن يقدر حذف العاطف وكذا قوله يتلو الجزاء. ا هـ. وقال المكودي: شرط خبر مبتدأ مضمر أي أحدهما شرط أو مبتدأ والخبر محذوف أي منهما شرط.

و«**يتلو الجزاء**» جملة فعلية في موضع الصفة لشرط والضمير العائد إلى الموصوف محذوف، وتقديره: يتلوه الجزاء ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع، وإنما يجوز الإتباع فيما إذا كان مستوفيًا للمتبوع نحو لقيت الرجلين زيدًا وعمرًا.

«**وجوابًا**» حال من الضمير المستتر في وسما.

«**وسما**» جملة مستأنفة ا.هـ وقال الشاطبي: جوابًا مفعول ثان لوسم لأنه بمعنى سمى انتهى، وهذا بمعنى قوله في التسهيل، وتسمى الجملة الثانية جزاء وجوابًا.

**الشرح:**

هذا **القسم الثاني** وهو ما يجزم فعلين يقتضيهما يسمى المقدم منهما شرطًا، والثاني له جزاء وجوابًا، وهي إحدى عشرة أداة منها أداتان حرفان وهما.

- إن بالاتفاق، وهي أم الباب. والجزم بها كثير.
- وإذ ما [1] عند الأكثرين. ومن استعمالها قوله:

**وإنك إذ ما تأب ما أنت آمر لا تجد من أنت تأمر يفعل**

وباقي الأدوات أسماء بلا خلاف إلا في مهما.

ومن الجزم بمن ﴿**ومن يفعل ذلك يلق أثاما**﴾[2].

ومنه بما: ﴿**وما تفعلوا من خير يعلمه الله**﴾ [3].

ومنه بمهما:

**وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ**[4]

---

(١) قال ابن هشام في المغني (٧٩/١) «إذ ما» أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي، وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافًا لبعضهم.

(٢) سورة الفرقان آية (٦٨).

(٣) سورة البقرة آية (١٩٧).

(٤) قائله: زهير بن أبي سلمى «من أصحاب المعلقات» جاهلي وهذا البيت من معلقته.
البحر: الطويل.
المصادر: مغني اللبيب (٣٢٣، ٣٣٠، ٢٥١، ٢٥٣)، الهمع (٣٥/٢، ٥٨)، الدرر =

والأكثرون على أنها مركبة لكن هل هو من ما الشرطية، وما التي تزاد

=(٣٥/٢)، العيني (١٠/٤).
معنى البيت: يقول: إن كل خصلة من خصال الإنسان مهما اصطنع من المحاولات لأخفائها عن الناس فلابد من أن تظهر لهم في بعض أعماله، وقديمًا قالوا: ما فيك يظهر على فيك، ومن كتم الناس سره فضح الله ستره.
الإعراب: ((مهما)) حرف شرط جازم يجزم فعلين، الأوّل فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه مبني على السكون لا محل له من الإعراب. ((يكن)) فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو فعل الشرط، مجزوم بمهما، وعلامة جزمه السكون. ((عند)) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم على اسمه. وعند مضاف و((امرئ)) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. ((من)) حرف جر زائد. ((خليقة)) اسم يكن، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. ((وإن)) الواو عاطفة على محذوف. ((إن)): حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه. ((خالها)) خال: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم، وهو فعل الشرط: والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى امرئ. وها: مفعول أول لخال مبني على السكون في محل نصب. ((تخفى)) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى خليقة. وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لخال. ((على الناس)) جار ومجرور متعلق بتخفى، وجواب الشرط الذي هو ((إن)) محذوف يدل عليه جواب الشرط الذي هو مهما. والتقدير: إن خالها تخفي على الناس فليست تخفى عليهم، والمعطوف عليه المحذوف الذي تعطف الواو عليه جملة الشرط تقديره مع المعطوف: إن خالها لا تخفى على الناس، وإن خالها تخفى عليهم. وقوله: ((تعلم)) فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط الذي هو مهما، مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي. وتقدير إعراب البيت: إن تكن خليقة عند امرئ تعلم، وإن خالها تخفى عليهم فليست تخفى.
الشاهد فيه: ((مهما)) عند السهيل وابن يسعون حرف دال على الشرط لا محل له من الإعراب، وزعما أنه لا يجوز أن تكون هنا اسمًا، وإن كانا يجوزان في تركيب آخر أن تجيء هذه الكلمة اسمًا......... إلخ. [انظر: شرح قطر الندى ص (٤٩: ٥٢)] الشاهد رقم (١٠).

بعد إن، ثم أبدلت الألف الأولى هاء، أو من «مه» بمعنى اكفف، و«ما» الشرطية على قولين ومنه بأي: ﴿**أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى**﴾ [(١)].

ومنه «**بمتى**»: ولكن متى يسترفد القوم أرفد

ومنه «**بأيان**»: «**أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا**.........» [(٢)].

ومنه: بأين

---

(١) سورة الإسراء آية (١١٠).

(٢) عجزه:

...................... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرًا.

البحر: البسيط.

المصادر: العيني (٤٢٣/٤)، الأشموني (١٠/٤)، الهمع (١٤٥/١)، الدرر اللوامع (١٤٥/١).

اللغة: «نؤمنك» نعطك الأمان «حذرا» خائفًا وجلاً.

الإعراب: «أيان» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب، والعامل فيه قوله: نأمن «نؤمنك» نؤمن: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأيان، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب. «تأمن» فعل مضارع جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «غيرنا» غير: مفعول به لتأمن، وغير مضاف، والضمير مضاف إليه، و«إذا» الواو عاطفة إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط، «لم» نافية جازمة، «تدرك» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «الأمن» مفعول به لتدرك. «منا» جارٌّ ومجرور، متعلق بتدرك، «لم» نافية جازمة، «تذل» فعل مضارع ناقص واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «حذرًا» خبر تزل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا.

الشاهد فيه: قوله: «أيان نؤمنك تأمن» حيث جزم بأيان فعلين أولهما قوله نؤمن، وهو فعل الشرط، وثانيهما قوله تأمن، وهو فعل جواب الشرط، وقد ظهر هذا من الإعراب.

أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا الْغَدَاةَ تَجِدْنَا.

ومنه بحيثما: «**حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ**»[1].

ومنه:

**خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ**[2]

---

(١) البحر: الخفيف.

المصادر: التصريح (٢/٢٤٨)، المغني (١٣٣) (٢٣٤)، العيني (٤/٤٢٦)، الأشموني (٤/١١)، حاشية الشيخ يس (٢/٣٩)، الهمع (٢/٣٧)، الدرر اللوامع (٢/٤٠)، قطر الندى رقم (٣٨)، شرح ابن عقيل رقم (٣٣٨).

اللغة: «تستقم» تعتدل، وتسر في الطريق المستقيم. «يقدر» يريد يبلغك ويوصلك. «نجاحًا» ظفرًا بما تحب ونيلاً لما تريد. «غابر الأزمان» باقيها.

الإعراب: «حيثما» اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبني على الضم في محل نصب لأنه ظرف مكان، وعامله قوله يقدر. «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت. «يقدر» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم، وعلامة جزمه السكون. «لك» جار ومجرور متعلق بيقدر. «الله» فاعل يقدر. «نجاحًا» مفعول به ليقدر. «في غابر» جار ومجرور متعلق إما بيقدر، وإما بمحذوف صفة لقوله نجاحًا، وغابر مضاف والأزمان مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «حيثما.تستقم يقدر» حيث جزم بحيثما فعلين: أولهما قوله: تستقم، وهو فعل الشرط، وثانيهما قوله: يقدر وهو جواب الشرط وجزاؤه [شرح شذور الذهب ص (٤٠٧، ٤٠٨)، رقم (١٧١).

(٢) البحر: الطويل.

المصادر: العيني (٤/٤٢٦)، الأشموني (٤/١١).

الإعراب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف، وهو مثنى، والياء الثانية ضمير للمتكلم، مضاف إليه. «أنى» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأوّل: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه، وهو ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب بتأتيا الثاني «تأتياني» تأتيا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به. «تأتيا» فعل مضارع، جواب الشرط مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعله «أخا» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة
=

وأكثر ما يستعمل ظرف زمان بمعنى أين، وقد يستعمل للدلالة على الأحوال ككيف نحو: ﴿**فأتوا حرثكم أنى شئتم**﴾ [1].

ولعموم الأزمان بمعنى متى، ويحتمله البيت المذكور.

**وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ ... تُلْفِيهِمَا أَو مُتَخَالِفَيْنِ**

## الإعراب:

«**وماضيين**» مفعول ثان لتلفيهما مقدم.

و«**أو مضارعين**» معطوف على ماضيين.

و«**تلفيهما**» بضم التاء مضارع ألفى المتعدّي لاثنين والضمير المتصل به مفعوله الأول وتقدم مفعوله الثاني.

و«**أو متخالفين**» معطوف على ماضيين.

## الشرح:

يكون فعل الشرط وجوابه ماضيين نحو: ﴿**وإن عدتم عدنا**﴾[2] فيكون الجزم في محلهما، ومضارعين فيظهر الجزم فيهما نحو:﴿**وإن تعودوا نعد**﴾[3].

---

= الظاهرة. «غير» مفعول به ليحاول مقدم عليه، وغير مضاف. و«ما» اسم موصول مضاف إليه. «يرضيكما» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، وضمير المخاطب مفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول، والعائد هو الضمير المستتر في يرضي العائد على ما الموصولة. «لا» نافية. «يحاول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى أخ، والجملة في محل نصب صفة لأخ. وتقدير الكلام: تأتيا أخًا لا يحاول غير الأمر الذي يرضيكما.

الشاهد فيه: قوله: «أنى تأتياني تأتيا» حيث جزم بأنّى فعلين: أولهما: قوله تأتياني هو فعل الشرط، وثانيهما قوله: تأتيا، وهو جواب الشرط وجزاؤه. ولا يقال: إنه قد اتحد هنا الشرط والجواب فيكون كترتب الشيء على نفسه، لأنا نقول: الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان. [شرح شذور الذهب ص (٤٠٧) رقم (١٧٠)].

(١) سورة البقرة آية (٢٢٣).

(٢) سورة الإسراء آية (٨).

(٣) سورة الأنفال آية (١٩).

ومتخالفين بأن يكون الأول ماضيًا، والثاني مُضارعًا فيكون حكم كل منهما ما سبق نحو: ﴿**من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه**﴾[1].

وعكسه على الصحيح كقوله ﷺ: «**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه**»[2].

**وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْــدَ مُضَــارِعٍ وَهَنْ**

**الإعراب:**

«**وبعد**» متعلق بحسن.

و«**ماض**» مضاف إليه.

و«**رفعك**» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله.

و«**الجزا**» مفعوله قصره ضرورة.

و«**حسن**» صفة مشبهة خبر المبتدأ.

«**ورفعه**» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله.

و«**بعد**» متعلق بوهن.

و«**مضارع**» مضاف إليه.

وجملة «**وهن**» بفتح الهاء بمعنى ضعف خبر المبتدأ هذا، حاصل إعراب المكودي، وقال: ولا يجوز أن يتعلق بعد برفع لأنه مصدر مقدر بأن والفعل يعني ومعموله لا يتقدم عليه، فيقال عليه: وكيف تقدم معمول الصفة المشبهة عليها مع أنها لا تعمل في متقدم، ويجاب عنه: بأن عملهما-أعني الصفة

---

(١) سورة الشورى آية (٢٠) ووردت في المخطوطة ﴿من كان يريد حرث الدنيا نزد له في حرثه﴾ والصواب ما أثبتناه

(٢) الحديث: متفق عليه.

أخرجه البخاري، ومسلم (٥٢٤/١) ٦- كتاب: صلاة المسافرين وقصرها. ٢٥- باب: الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، (١٧٦)- (......)، البيهقي في السنن الكبرى (٣٠٧/٤).

المشبهة والمصدر- في الظرف وعديله بما فيهما من رائحة الفعل لا المشابهة باسم الفاعل والفعل فمنع أحدهما وتجويز الآخر ترجيح من غير مرجح.

**الشرح:**

يجوز في المضارع الواقع جوابًا للشرط الماضي الرَّفع سواء كان ماضي اللفظ نحو:

**وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ(١) يَقُولُ: لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ(٢)**

---

(١) قائله: زهير بن أبي سلمى من قصيدة مطلعها:

قِفْ بِالدِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقِدَمُ بَلى، وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ وَالدِّيَمُ

البحر: البسيط.

المصادر: الكتاب (١/٣٤٦ بولاق)، المقتضب (٢/٧٠)، المحتسب (٢/٦٥)، الإنصاف (٢/٦٢٥)، ابن يعيش (٨/١٥٧)، المغني (٤٢٢، ٢٨٣)، التصريح (٢/٢٤٩)، المبرد في الكامل (١/٧٨)، الهمع (٢/٦٠)، أوضح المسالك رقم (٥١٠)، الدرر اللوامع (٢/ ٧٦)، ابن عقيل رقم (٣٣٧)، الأشموني (٤/١٧)، ديوانه (١٥٣).

اللغة: «خليل» صاحب خلة – بفتح الخاء –وهي الفقر، فالخليل هنا الفقير المحتاج. «مسألة» طلب للعطاء. «حرم» بفتح الحاء المهملة وكسر الراء –أي: ممنوع.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم. «أتاه» أتى: فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على الألف في محل جزم، وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مفعول به. «خليل» فاعل أتى. «يوم» ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله أتى، ويوم مضاف، و«مسألة» مضاف إليه. «يقول» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «لا» نافية عاملة عمل ليس، أو مهملة لا عمل لها. «غائب» اسم لا، أو مبتدأ. «مالي» مال: فاعل بغائب سد مسد خبر لا أو مسد خبر المبتدأ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية. «حرم» خبر مبتدأ محذوف، أي: ولا أنت حرم، أو لا زائدة لتأكيد النفي وحرم معطوف على غائب.

الشاهد فيه: قوله: «يقول» وقد اختلف العلماء فيه، ولهم في ذلك مذهبان مشهوران: أحدهما: مذهب سيبويه رحمه الله والجمهور، ذهب إلى هذا الفعل المضارع المرفوع ليس جوابًا للشرط السابق. ولكنه دليل على الجواب، وهو على نية التقديم، وإن كان في اللفظ متأخرًا، فكأنه قال: يقول لا غائب مالي إن أتاه خليل. وثانيهما: مذهب المبرد وأبي زيد والكوفيين، ذهبوا إلى أن هذا الفعل المضارع هو نفس الجواب، إلا أنه على تقدير الفاء ومبتدأ تكون جملة هذا المضارع خبرًا عنه أي: إن أتاه خليل فهو يقول. [شرح شذور الذهب ص ٤٢٠، ٤٢١) رقم (١٧٥)].

وماضي المعنى لاقترانه بلم نحو: إن لم يقم أقوم.

أما رفعهُ إذا كان الشرط مضارعًا فضعيف نحو:

......................... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[1]

ولا يختص بالضرورة بدليل قراءة بعضهم: ﴿**أينما تكونوا يدرككُم الموت**﴾[2].

---

(٢) وفي شرح ابن عقيل رقم (٣٣٧) بدلاً من «مسغبة» . «مسألة».

(١) صدره: يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ..................

قائله: عمرو بن خثارم البجلي.

المناسبة: أنشده عمرو في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي، وخالد بن أرطأة الكلبي، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بن حابس، وكان عالم العرب في زمانه- ليحكم بينهما، وذلك في الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس.

المصادر: الخزانة (٣/٣٩٦، ٦٤٣ بولاق)، أمالي ابن الشجري (١/٣٣٩)، ابن يعيش (٨/١٥٨)، الهمع (١/٧٢، ٢/٦١)، التصريح (٢/٢٤٩)، الأشموني (٤/١٨)، السيرة (٥٠)، الكتاب لسيبويه (٣/٦٧).قال البغدادي في خزانة الأدب (٨/٢٠ هارون) رقم (٥٨١). على إن إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة. فإن جملة «تصرع» خبر إنَّ. والجملة دليل جزاء الشرط. وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر.

- وقال الأستاذ/عبد السلام هارون في تحقيق [الكتاب (٣/٦٧)].

الشاهد فيه: تقديم «تصرع» في النية مع تضمنها للجواب في المعنى. والتقدير: إنك تصرع إن يصرع أخوك. وهذا من الضرورة، لأن حرف الشرط قد جزم الأوّل فحقه أن يجزم الآخر. وتقديره عند المبرد على حذف الفاء.

(٢) سورة النساء آية (٧٨).

قال أبو البقاء في التبيان (١/٣٧٤): «أينما» هي شرط ها هنا، وما زائدة، ويكثر دخولها على أين الشرطية لتقوي معناها في الشرط، ويجوز حَذْفُها. و ﴿يدرككُّم﴾ الجواب. وقد قرئ ﴿يدرككم﴾ بالرفع، وهو شاذ، ووجهه أنه حذف الفاء.وفي «المحتسب» لابن جني (١/١٩٣): قرأ طلحة بن سليمان. ﴿ أينما تكونوا يدرككُم =

**وَاقْرُنْ بفا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا، لَمْ يَنْجَعل**

**الإعراب:**

«**واقرن**» بضم الراء فعل أمر.

و«**بفا**» بالقصر للضرورة متعلق باقرن.

و«**حتما**» قال المكودي: نعت لمصدر محذوف تقديره: قرنا حتمًا.

و«**جوابًا**» مفعول باقرن. ا.هـ

و«**لو**» حرف شرط.

و«**جعل**» بالبناء للمفعول، فعل الشرط، ومفعوله الأول مستتر فيه قائم مقام الفاعل يعود إلى جوابًا.

و«**شرطًا**» مفعوله الثاني.

و«**لأن**» متعلق بجعل.

و«**أو غيرها**» معطوف على أن.

و«**لم ينجعل**» جواب لو وهو مطاوع جعل المتعدي لاثنين فيتعدى إلى واحد وهو هنا محذوف تقديره لم ينجعل جوابًا هذا حاصل إعراب المكودي فقوله: لم ينجعل جوابًا صوابه شرطًا ولم يتعرض لمحل الجملة الشرطية وقال الشاطبي: قوله: لو جعل جملة شرطية في موضع الصفة لجوابًا أي جوابًا هذه صفته ا.هـ

**الشرح:**

دخول الفاء في جواب الشرط جائز وواجب، وممتنع فالواجب دخول الفاء عليه ما لا يصلح وقوعه شرطًا لإنْ، أو غيرها مِن أدوات الشرط، وليس ذلك بتقسيم، وإنما هو تأكيد، فإن ما لا يصلح وقوعه شرطًا لإن لا يصلح

---

= الموت﴾ -برفع الكافين- قال ابن مجاهد: وهو مردود في العربية. قال أبو الفتح: هو لعمري ضعيف في العربية وبابه الشعر، والضرورة إلا أنه ليس بمردود، لأنه قد جاء عنهم.

وقوعها شرطًا لغيرها، ثم ذلك قد يكون لمانع فيه مثل كونه جملة اسمية نحو: ﴿**وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير**﴾(١)، أو طلبية نحو: ﴿**إن كنتم تحبون الله فاتبعوني**﴾(٢)، ﴿**إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني**﴾(٣).

أو فعلا غير متصرف نحو: ﴿**إن ترني أنا أقل منك مالاً وولدا فعسى ربي أن يؤتين خيرًا**﴾(٤).

وقد يكون لما يتصل به مثل كونه مقرونًا بقد أو حرف تنفيس أو لن أو ما نحو: ﴿**إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل**﴾(٥)، ﴿**وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله**﴾(٦)، ﴿**وما يفعلوا من خير فلن يكفروه**﴾(٧)، ﴿**فإن توليتم فما سألتكم من أجر**﴾(٨).

وأما نحو:

مَنْ يَفْعلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ..................... (٩)

---

(١) سورة الأنعام آية (١٧).

(٢) سورة آل عمران آية (٣١).

(٣) سورة الكهف آية (٧٦).

(٤) سورة الكهف آية (٣٩، ٤٠).

(٥) سورة يوسف آية (٧٧).

(٦) سورة التوبة آية (٢٨).

(٧) سورة آل عمران آية (١١٥).

(٨) سورة يونس آية (٧٢).

(٩) عجزه:

..................... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

قائله: عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله عنه.

وقيل: حسان بن ثابت، وقيل كعب بن مالك.

البحر: البسيط.

المصادر: الكتاب (٤٣٥/١، ٤٥٨ بولاق)، (٦٥/٣، ١١٤ هارون)، المقتضب (٧٢/٢)، المنصف (١١٨/٣)، مجالس العلماء للزجاجي (٤٣٢)، الخصائص =

وقوله:

وَمَنْ لا يَزل ينقادُ للغَيِّ والصِّبا سيُلفَى على طولِ السلامةِ نادِما[1]

فمن الضرورات، والممتنع اقترانه بالفعل ما كان مضارعًا مجزومًا، والجائز دخول الفاء عليه الماضي المجرد والمضارع غير المجزوم، والأكثر تجردهما منها، ومن اقترانهما بها: ﴿**ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار**﴾[2].

﴿**ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف**﴾[3].

**وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَةْ كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأةْ**

**الإعراب:**

«**وتخلف**» فعل مضارع.

و«**الفاء**» مفعول تخلف.

و«**إذا**» فاعل تخلف.

و«**المفاجأة**» مضاف إليه قاله المكودي، كما مر له في قوله بعد إذا فجاءة، أو قسم والظاهر أنه نعت إذا.

و«**كإن**» الكاف جارة لقول محذوف، وإن حرف شرط.

و«**تجد**» بضم الجيم فعل الشرط.

---

= (٢/٢٨١)، المحتسب (١/١٩٣)، العيني (٤/٤٢٣)، ابن يعيش (٩/٢، ٣)، التصريح (٢/٢٥٠)، المقرب (٥٩)، نوادر أبي زيد الأنصاري (٣١)، خزانة الأدب (٣/٦٤٤، ٦٥٥، ٤/٤٥٧)،مغني اللبيب (٥٦، ٩٨، ١٣٩، ١٦٥، ٢٣٦، ٢٢)، (٤٢٣، ٥١٧، ٤٣٦، ٦٤٧(٦٥، ١٠٠، ١٥٩).

الشاهد فيه: حذف الفاء من الجواب للضرورة، وتقديره: فالله يشكرها.

(١) البحر: الطويل.

المصادر: العيني (٤/٤٣٣)، التصريح (٢/٢٥٠)، الأشموني (٣/٢١). قال الشيخ خالد الأزهري في «التصريح»: أراد فسيلفى بالفاء أي سيوجد من ألفى بمعنى وجد.

(٢) سورة النمل آية (٩٠).

(٣) سورة طه آية (١١٢).

و«**إذا**» رابطة للجواب بالشرط، وهل إذا الفجائية حرف أو ظرف مكان أو زمان خلاف، قال بالأول الأخفش، واختاره ابن مالك، وبالثاني المبرد وتبعه ابن عصفور، وبالثالث الزجاجي ووافقه الزمخشري.

و«**لنا**» خبر مقدم.

و«**مكافأة**» مبتدأ مؤخر، والجملة جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه مقول لقول محذوف، والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، وحذف متعلق تخلف لدلالة المثال عليه.

والتقدير: وتخلف إذا الفجائية الفاء في الربط في الجملة الاسمية غير الطلبية إذا كانت الأداة إن، وذلك كقولك إن تجد إذا لنا مكافأة، والمعنى إن يكن منك جود فمنا المجازاة من كافأت الرجل إذا جازيته على فعله.

**الشرح:**

تقع إذا الفجائية عوضًا عن فاء الجزاء الواجب اقترانه بها، ويختص ذلك بالمثال الذي ذكره المصنف، ونحوه مما أداة الشرط فيه إن، والجواب جملة اسمية غير طلبية، ومثله: ﴿**وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون**﴾(١).

**وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ   بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ**

**الإعراب:**

«**والفعل**» مبتدأ، ونعته محذوف.

و«**من بعد**» متعلق بيقترن.

و«**الجزا**» بالقصر للضرورة مضاف إليه.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**يقترن**» فعل الشرط.

و«**بالفا**» متعلق بيقترن.

و«**أو الواو**» معطوف على الفاء.

---

(١) سورة الروم آية (٣٦).

و«**بتثليث**» متعلق بقمن.

و«**قمن**» بفتح القاف وكسر الميم صفة مشبهة بمعنى حقيق خبر الفعل، وجواب الشرط محذوف للضرورة؛ لما مر من أن شرط حذف الجواب مضي الشرط، ويحتمل أن يكون قمن خبر المبتدأ محذوف، والجملة جواب الشرط وحذفت الفاء للضرورة، والشرط وجوابه خبر الفعل، ولم يتعرض المكودي لخبر الفعل علىهذا الوجه، كما لم يتعرض لمتعلق من بعد الجزاء، وقال في التوجيه الأول: «إلا أن في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارعًا وهو قليل»، وأظنه انعكس على الكاتب، والصواب كون الجواب المحذوف شرطه مضارعًا، ثم قال: «وفي بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ، وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه، وقمن خبر تثليث». ا. هـ.

وتقدير البيت: على النسخة الأولى على الأول والفعل المضارع قمن بتثليث إن يقترن بالفاء والواو من بعد الجزاء، فهو قمن بتثليث، وعلى النسخة الثانية والفعل أن يقترن بالفاء والواو من بعد الجزاء فتثليث قمن.

**الشرح:**

إذا عُطف على جواب الشرط مضارع بالفاء أو الواو فلك فيه ثلاثة أوجه:

أ- جزمه بالعطف.

ب- ورفعه بالاستئناف.

ج- ونصبه بأن مضمرة.

وبالجزم والرفع قرئ في المتواتر: ﴿**فيغفر لمن يشاء**﴾ (1).

---

(1) سورة البقرة آية (٢٨٤).

قال ابن جني في المحتسب (١/ ١٤٩): «ومن ذلك ما رواه الأعمش قال: في قراءة ابن مسعود: «يحاسبْكم به الله يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء» جزم بغير فاء.

=

وقرئ شاذًا بالنصب، وبالأوجه الثلاثة روي:

وَيَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذنابِ عَيْشٍ[1] ..........................

= قال ابو الفتح: ((جزم هذا على البدل من ((يحاسبكم)) على وجه التفصيل لجملة الحساب، ولا محالة أن التفصيل أوضح من المفصَّل، فجرى مجرى بدل البعض أو الاشتمال)). وقرأ ابن عامر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل: ((فيغفر لمن يشاء ويعذب)) بالرفع فيهما على القطع، وقرأ باقي السبعة بالجزم عطفًا على يحاسبكم [البحر المحيط (٢/ ٣٦٠)]. وقال ابن هشام في (شذور الذهب ص ٤٢٢ شرح): فأما مسألة الثلاثة أوجه فضابطها: أن يقع بعد الشرط والجزاء كقوله تعالى: ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم........﴾ الآية، قرئ ((فَيَغْفِرْ)) بالجزم على العطف، و((فيغفرُ)) بالرفع على الاستئناف، و((فيغفرَ)) بالنصب بإضمار أن، وهو ضعيف، وهي عن ابن عباس رضي الله عنه.

(١) عجزه كما في خزانة الأدب (٩/ ٣٦٣) رقم (٧٥٦):

.......................... أَجبِّ الظّهرُ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

قائله: النابغة.

المصادر: الكتاب (١/ ١٠٠)، المقتضب (٢/ ١٧٩)، ابن الشجري (٢/ ١٤٣)، الإنصاف (١/ ١٣٤)، ابن يعيش (٣/ ٥٧٩)، (٤/ ٥٣٤، ٦/ ٨٣، ٨٥)، الأشباه والنظائر (٣/ ١٣٦)، الأشموني (٣/١١)، حاشية الشيخ يس (٢/٨٠)، ديوان النابغة (٧٥). قال البغدادي في الخزانة: ((الشاهد فيه على أن نصب الظهر على التشبيه بالمفعول به)). وروى ابن الناظم وغيره ((الظهر)) في هذا البيت على ثلاثة أوجه: الأوَّل: النصب، وهو ضعيف... الثاني: رفع الظهر على الفاعلية. الثالث: خفضه بإضافة أجبّ إليه. وذكر الأبيات هكذا البغدادي في الخزانة:

أَلَمْ أُقْسِمُ عَلَيْكَ لَتُخبرنِّي ... أمحمولٌ عَلَى النَّعش الهُمامُ

فَإِنِّـــي لا أُلُومُكَ فِي دُخُـــولٍ ... وَلَكِـــنْ وَرَاءَكَ يَاعِصَـــامُ

فَإِنْ يَهْلِك أبو قابوسَ يهلِكْ ... ربيعُ النَّاسِ والشَّهْرُ الحرامُ

وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بذِناب عَيْشٍ ... أَجبّ الظهر لَيْسَ لَهُ سَنامُ

وقوله: ((ألم أقسم عليك))....... الخ هو استفهام تقريري. وقوله: ((لتخبرنّي)) جواب القسم، وقوله ((أمحمول))...... إلخ خبر مقدَّم، والهمام مبتدأ مؤخر، والجملة =

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابوس يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ وَالشهر والحرام

ولا فرق بين أن يظهر الجزم كما مثل أو لا يظهر، فإنه قد قرئ بالأوجه الثلاثة: ﴿**من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم**﴾(١).

---

= في موضع المفعول بتخبرنّي. والتحقيق: أن الواقع مفعول محذوف مضاف إلى هذا الاستفهام. والتقدير: جواب هذا الاستفهام، والنعش: السَرير: كان الرجال يحملونه على سريره في مرضه. وقال العيني: «وقيل معنى أمحمولٌ على النعش، أي هل مات فحُمل على النعش أم لا؟» انتهى... والهمام: الملك العظيم الهمّة. وقوله: «فإني لا ألومك»........ إلخ لا ألومك في تركك الإذن لي في الانتهاء إلى الملك، ولكن أخبرني بكنه أمره. وقوله: «ما وراءك يا عصام» صار مثلاً عند العرب، وأورده الزمخشري في «أمثاله» [المستقصى (٢/ ٣٣٤)] قال فيه: «هو من قول النابغة يضرب في الاستخبار عن الشيء». والبيت الأول من هذا مثلٌ أيضًا، يضرب لمن شرُف بنفسه لا بآبائه. وقوله: «ونأخذ بعده» إلخ الذِّناب والذِّنابة بكسرهما، والذُّنابي بالضم والقصر: الذَّنب، قال الشنتمري: «المستعمل للبعيد ونحوه الذَّنب»، وللطائر الذُّنابي، وللعين الذِّنابة، ولما لا خير فيه. «والأجبُّ»: بالجيم الجمل المقطوع السنام، والسنام: حدبة البعير. يقول: إن مات يقينا في طرف عيش قد مضى صدره ومعظمه وخيره، وقد بقي منه ذنبُه، ويكون العيش كبعير قد جُبّ سنامُه. يريد: صار الناس بعده في أسوأ حال، وأضيق عيش وذل، وتمسكوا منه بمثل ذنب بعير أجب الظهر، والسَّنامُ يستعار كثيرًا للعزِّ، حتى كأنه غلب فيه. وقد أورد أبو القاسم الزجاجي هذه الأبيات الثلاثة في أماليه الصغرى والوسطى (ملحقات أمالي الزجاجي (٢٢٣-٢٢٤).

(١) سورة الأعراف آية (١٨٦).

قال أبو البقاء العكبري في التبيان (١/ ٦٠٥) قوله تعالى: «فلا هادي» في موضع جزمٍ على جواب الشرط. «ويذرهم» بالرفع على الاستئناف، وبالجزم عطفاً على موضع «فلا هادي»، وقيل: سكنت لتوالي الحركات. وفي الكشاف (١/ ٤٨٥): ويذرهم في طغيانهم قرأ الحرميان وابن عامر، بالنون على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه، وقرأ الباقون بالياء حملوه على لفظ الغيبة قبله في قوله: ﴿من يضلل﴾ فذلك حسن للمشاكلة، وكلهم قرأ بالرفع في ﴿يذرهم﴾ على القطع والاستئناف. وقرأه حمزة والكسائي بالجزم عطفًا على موضع الفاء التي هي جواب الشرط في قوله: ﴿ومن يضلل الله فلا هادي له﴾ لأن موضعها وما بعدها جزم، إذ هي جواب الشرط.

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفعْلٍ إِثْرَ فا    أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَينِ اكْتُنِفَا

**الإعراب:**

«**وجزم**» قال المكودي: «مبتدأ».

و«**أو نصب**» معطوف عليه، وسوغ الابتداء بالنكرة التفصيل.

و«**لفعل**» متعلق بنصب، وهو مطلوب أيضًا لجزم فهو من باب التنازع.

و«**إثر**» ظرف في موضع النعت بفعل.

و«**فا**» بالقصر للضرورة مضاف إليه.

و«**أو واو**» معطوف على فا.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**بالجملتين**» متعلق باكتنفا.

و«**اكتنفا**» فعل الشرط مبني للمفعول، والضمير المستتر فيه عائد على فعل، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ا. هـ والألف في اكتنفا للإطلاق، وجملة الشرط وجوابه خبر جزم، ويحتمل أن يكون الخبر محذوفًا، والتقدير: وجزم أو نصب بفعل واقع أثر فا أو واو جائز إن اكتنفته الجملتان أي أحاطتا به، وظاهر كلام الشاطبي أن اكتنفا مبني للفاعل والصواب الأول.

**الشرح:**

إذا كان العطف على جملة الشرط قبل الإتيان بجملة الجزاء فالمعطوف مكتنف بالجملتين ففيه وجهان:

أ- الجزمُ وهو الأشهر نحو:

﴿إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾[1].

ب- والنصب كقوله:

---

(١) سورة يوسف آية (٩٠).

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ ..................[1]

أما لو كان العطف بثم لم يجز النصب في الموضعين؛ لأن إضمار أن بعدها غير معروف، بل يتعين الجزم في الحالة الثانية، ويجوز مع الرفع في الأولى.

---

(١) عجزه:

..................... وَلاَ يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْمًا.

البحر: الطويل.

المصادر: المغني (٥٦٦)(٣٥١)، العيني (٤/ ٣٣٤)، التصريح (٢/ ٢٥١)، الأشموني (٤/ ٢٥١)، الهمع (١/ ١١٢)، الدرر (١/ ٨٢).

اللغة: ((يقترب)) يدنو، ((يخضع)) يستكن ويذل، ((نؤوه)) ننزله عندنا، ((هضما)) ظلمًا وضياعًا لحقوقه.

الإعراب: ((ومن)) اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. ((يقترب)) فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بمن، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من. ((منا)) جار ومجرور متعلق بيقترب. ((ويخضع)) الواو واو المعية، يخضع فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من أيضًا. ((نؤوه)) نؤو: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بمن، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، وضمير الغائب العائد إلى من مفعول به. ((ولا)) الواو عاطفة، لا: نافية. ((يخش)) فعل مضارع معطوف على جواب الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، ((ظلمًا)) مفعول به ليخش، ((ما)) مصدرية ظرفية. ((أقام)) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مخفوض بإضافة ظرف محذوف، وهذا الظرف منصوب ليخش. والتقدير: ولا يخش ظلمًا مدة إقامته. ((ولا)) الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، ((هضما)) معطوف على قوله ظلمًا.

الشاهد فيه: قوله: ((ويخضع)) حيث جاء منصوبًا، وقد توسط بين الشرط وجوابه (شرح شذور الذهب ص ٤٢٢، ٤٢٣ رقم ١٧٦).

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ          وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

**الإعراب:**

«**والشرط**» مبتدأ نعته محذوف.

وجملة «**يغني**» بضم الياء خبره.

و«**عن جواب**» متعلق بيغني على تقدير مضاف بين الجار والمجرور.

وجملة «**قد علم**» بالبناء للمفعول نعت لجواب.

«**والعكس**» مبتدأ.

وجملة «**قد يأتي**» خبره على تقدير حال من فاعل يأتي.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**المعنى**» مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسره فهم.

و«**فهم**» ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى المعنى، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

وتقدير البيت: والشرط الماضي قد يغني عن ذكر جواب معلوم، والعكس قد يأتي حال كونه مصاحبًا؛ لأن المقترنة بلا إن فهم المعنى فإنه قد يأتي.

**الشرح:**

يجوز حذف ما علم من جملتي الجواب والشرط، وهو في جملة الجواب أكثر منه في جملة الشرط نحو: ﴿**فإن استطعت أن تبتغي نفقًا في الأرض أو سلمًا في السماء فتأتيهم بآية**﴾[1].

التقدير: فافعل.

ويجب مع تقدم ما هو الجواب في المعنى نحو: ﴿**وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين**﴾ [2].

(١) سورة الأنعام آية (٣٥).

(٢) سورة آل عمران آية (١٣٩).

ومع تقدم القسم كما يأتي.

ولا يحذف فعل الشرط إلا مع أداة إن مقرونة بلا نحو:

فَطَلِّقها فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ[1]

تقديره: وإن لا تطلقها.

---

(١) قائله: محمد بن عبد الله الأنصاري الأحوص، من أبيات يقولها في زوج أخت امرأته —واسمه مطر.

البحر: البسيط.

المصادر: الكتاب (١/ ١٩٥)، الإنصاف (١/ ٧٢)، المقرب (٦٠)، مغني اللبيب (٣١٩،٦٤٧)، العيني (٤/٤٣٥)، حاشية الشيخ يس (١/ ١٩٥)، التصريح (٢/ ٢٥٢)، الهمع (٢/ ٦٢)، الدرر (٢/ ٧٨)، الأشموني (٤/ ٢٥).

اللغة: «كفء» —بضم الكاف وسكون الفاء —هو النظير المكافئ، «مفرق» —بفتح الميم وراؤه مكسورة،وقد تفتح—هو وسط الرأس، «الحسام» السيف.

الإعراب: «طلقها» طلق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وضمير الغائبة مفعول به مبني على السكون في محل نصب. «فلست» الفاء حرف دال على التعليل، ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه، مبني على الفتح في محل رفع. «لها» جار ومجرور متعلق بقوله كفء الآتي. «بكفء» الباء حرف جر زائد، كفء: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. «وإلا» الواو عاطفة، إلا: كلمة من حرفين: الأول: إن، وهو حرف شرط جازم يجزم فعلين، الأوّل فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه. والثاني: لا، وهو حرف نفي، وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام. والتقدير: وإلا تطلقها. «يعل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأن، وعلامة جزمه حذف الواو، والضمة قبلها دليل عليها، «مفرقك» مفرق: مفعول به ليعل، وهو مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه، «الحسام» فاعل يعل.

الشاهد فيه: قوله: «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط، لكونه معلومًا من سابق الكلام، ولكون أداة الشرط إن المدغمة في لا النافية، وليس يجوز حذف الشرط إلا على مثل هذه الصورة، وهو مع ذلك قليل بالنسبة لحذف الجواب المدلول عليه.

(شرح شذور الذهب ص ٤١٤، ٤١٥ رقم ١٧٣).

وأما نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ [1].

...................... وَإِنْ خَيْرًا فخَيْرٌ [2]

فلم يحذف جُملة الشرط كلها، وإنما حذف بعضُها، وقد يحذفان للعلم بهما نحو:

قَالَتْ بَناتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ    كَانَ فَقِيرًا مُعْدمًا قَالَتْ وَإِنْ [3]

---

(١) سورة التوبة آية (٦).

(٢) البيت بتمامه.

النَّاسُ مَجْزِيونَ بأُعْمَالِهِمِ    إِنْ شَرًا فَشَرْ وَإِنْ خَيْرًا فَخَيرٌ

(٣) قائله: رؤبة بن العجاج.

البحر: الرجز.

المصادر: خزانة الأدب (٩/١٤ رقم ٦٨٢)، المقرب (١/ ٢٧٧)، الضرائر (١٨٥)، رصف المباني (١٠٦)، المغني (٦٤٩)، العيني (١/ ١٠٤، ٤/ ٣٣٦)، التصريح (١/ ١٩٥)، الهمع (٢/ ٦٢)، الأشموني (١/ ٣٣)، (٤/ ٢٦)، ملحقات ديوانه رؤبة (١٨٦).

الشاهد فيه: قال البغدادي في «الخزانة»: «على أن فيه حذف الشرط والجزاء معًا لضرورة الشعر». والتقدير: وإنْ كان كذلك رضيته أيضًا. وكذا قال ابن عصفور في «كتاب الضرائر»: «إن حذفها خاصٌ بالشعر». وأورده ابن هشام في «فصل الحذف من المعنى»، ولم يخصصه في الشعر وأما إن الأُولى فإنّما حذف منها جوابُها، والتقدير: وإن كان فقيرًا أترضين به؛ لأن كان شرطها، واسمها مستتر فيها يعود إلى بعل في بيت مقدم وهو:

قَالَتْ سُليمى لَيْتَ لِي بَعْلاً بِمُنْ    يَغْسِل جلدي و يُنَسِّيني الَحَزنْ

وحاجةً ما إنْ لَهَا عِنْدِي ثَمنُ    ميسورةً قضاؤُها مِنْهُ ومنْ

قَالَتْ بَنَاتُ العمِّ يا سَلْمَى وَإِنْ    كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا، قَالَتْ وَإِنْ

وهذا الرجز منسوب إلى رؤبة بن العجَّاج، وسليمى: مصغَّر سَلمى الآتية، والبعل: الزوج، ويَمُنّ: فعل مضارع من المنَّة، وخفف النون للضرورة، والمنَّة: النعمة يقال منَّ عليه، أي أنعم عليه، والمراد هنَا: يحصل منه المنُّ والإنعام، سواءٌ كان عليها أو على غيرها، فهو مطلق. وقال العيني: هو بتقدير يمنُّ عليَّ. وقوله: «يغسل جلدي» =

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ
وَإِنْ تَوَالَيَـا وَقَبْلَ ذُو خَبَـرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلاَ حَذَرْ
وَرُبَّمَا رُجِّـحَ بَعْـدَ قَسَـمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

**الإعراب:**

«**واحذف**» فعل أمر.

و«**لدى**» بالدال المهملة بمعنى عند متعلق باحذف.

و«**اجتماع**» مضاف إليه.

و«**شرط**» مجرور بإضافة اجتماع إليه.

«**وقسم**» معطوف على شرط.

و«**جواب**» مفعول احذف.

و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه.

وجملة «**أخرت**» بفتح التاء صلة ما، والعائد محذوف، ومتعلق أخرت محذوف.

«**فهو**» مبتدأ.

و«**ملتزم**» بفتح الزاي خبره، والمنعوت به محذوف.

وتقدير البيت: واحذف عند اجتماع شرط وقسم جواب الذي أخرته فيهما فهو حذف ملتزم.

---

إلخ تفسيرُ لقولها يَمنّ. وقولها: «وحاجة» منصوب بتقدير: ويقضي لي حاجة، وهي قضاء شَهْوة النَّوم، وقال العيني: «حاجة معطوف على بعلا، وما نافية، وإن زائدة، وكون هذه الحاجة لا ثمن لها عندها لغلائها وعزَّتها، وميسورة صفة حاجة، وأردت: قضاؤها من البعل ومنِّي، فحذفت الياءُ مع نون الوقاية ضرورة». وروي: «قالت بنات الحيّ» بدل بنات العم، وروي «وإنِنْ» بزيادة نون في الموضعين، وبها استشهد شُرّاح الألفية على أن هذه النون هي تنوين الغالي، وبها يخرج الشعرُ عن الوزن، ولا يستقيم إلاّ بحذفها.

«**وإن**» حرف شرط.

و«**تواليا**» فعل الشرط، والألف ضمير تثنية عائد على الشرط والقسم.

« **وقبل**» خبر مقدم وهو ظرف زمان مبني على الضم لقطعه عن الإضافة.

و«**ذو**» بمعنى صاحب مبتدأ مؤخر.

و« **خبر**» مضاف إليه، قال المكودي: «والجملة في موضع الحال من الضمير في تواليا؛ ولذلك دخلت الواو». ا. هـ ويجوز أن تكون معترضة بين الشرط وجوابه كقوله تعالى: ﴿**فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار**﴾ [1] صرح به غير واحد من المعربين والواو على هذا واو الاعتراض لا واو الحال.

« **فالشرط**» مفعول رجح.

و« **رجح**» فعل أمر.

و«**مطلقًا**» قال المكودي: «حال من الشرط».

« **وبلا حذر**» متعلق برجح ا. هـ.

وجملة رجح ومعمولاته جواب الشرط.

وتقدير البيت: وإن توالى الشرط والقسم وقبلهما مبتدأ ذو خبر فرجح الشرط بلا حذر.

« **وربما**» حرف تقليل.

و« **رجح**» فعل ماض مبني للمفعول.

و« **بعد**» متعلق برجح.

و«**قسم**» مضاف إليه.

و«**شرط**» مرفوع على النيابة عن الفاعل برجح.

و«**بلا ذي**» متعلق برجح، وذي بمعنى صاحب.

---

(١) سورة البقرة آية (٢٤).

و«**خبر**» مضاف إليه.

و«**مقدم**» نعت لذي خبر.

وتقدير البيت: وربما رجح شرط بعد قسم لغير مبتدأ مقدم صاحب خبر.

**الشرح:**

إذا اجتمع في الكلام شرط وقسم حذف جواب ما تأخر سواء كان السابق الشرط نحو: إِنْ يَقُم وَاللهِ زَيْدٌ أُكْرِمهُ

أو القسم نحو: وَاللهِ إِنْ يُقِم زيدٌ لأقومن معهُ.

وسواء كان اقسم صريحًا به كما مثل، أو مدلولاً عليه باللام الموطئة نحو: ﴿**لئن أخرجوا لا يخرجون معهم**﴾[1].

أو بالواو مع حذف اللام نحو:

﴿**وإن لم ينتهوا عمّا يقولون ليمسّن الذين كفروا منهم عذاب أليم**﴾[2].

فإن تقدمهما ما يطلب خبرًا من مبتدأ باقٍ على ابتدائية، أو منسوخ الابتداء بأحد النواسخ، رجح الشرط على القسم، فأتي بالجواب له تقدم أو تأخر نحو: زيد واللهِ إِنْ تُكرِمهُ يُكرِمْك، وإن زيدًا واللهِ إِنْ تَسْأَلُه يُعْطِكَ، وهذا الترجيح واجب عند المصنف.

وليس بواجب عند ابن عصفور، وأجاز الفراء الاستغناء بجواب الشرط المتأخر عن القسم مطلقًا، وإن لم يتقدمها ذو خبر، والمصنف جعله قليلاً، ولذلك قال: وربما البيت وغيرهما يخصه بالضرورة كقوله:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ  لاتُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ[3]

---

(١) سورة الحشر آية (١٢).

(٢) سورة المائدة آية (٧٣).

(٣) قائله: الأعشى ميمون بن قيس.

=

## فصل لو

**الشرح:**

وهي من أدوات الشرط في المعنى لا في العمل، ويختص بأحكام، فلهذا أفردت بفصل ولها معنيان غير الشرط:

**أحدهما:** أن تكون مصدرية إن فيخلص المضارع للاستقبال، ويبقى بعدها الماضي على مضيه إلا أنها تفارق إن في أنها لا تقع غالبًا إلا بعد فعل دالٍ على تمنٍ نحو: ﴿**يود أحدهم لو يعمر ألف سنة**﴾ (١).

---

= هذا البيت من معلقته التي مطلعها:

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكبَ مُرْتَحِلُ ... وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

البحر: البسيط.

المصادر: الخزانة (٤/ ٥٣٤، ٥٤١، ٥٤٧)، العيني (٣/ ٢٨٣، ٤/ ٤٣٧)، الأشموني (٤/ ٢٩)، ديوانه (٤٨).

اللغة: ((منيت)) ابتليت، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني. ((عن غب)) عن- هنا- ظرف بمعنى بعد، وغب- بكسر الغين- أي: عاقبة، ويروى: ((عن جد)) والجد بكسر الجيم المجاهدة أو الشدة، ((لا تلفنا)): لا تجدنا ((ننتفل)) نتملص ونتخلص.

الإعراب: ((لئن)) اللام موطئة للقسم -أي: والله لئن- إن شرطية، ((منيت)) فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب فاعل، ((بنا)) جار ومجرور متعلق بمنيت، ((عن)) ظرف بمعنى بعد متعلق بمنيت أيضًا، ((غب)) مضاف إليه، ((معركة)) مضاف إلى غب، ((لا)) نافية، ((تلفنا)) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه، ونا: مفعول أول، ((عن دماء)) جار ومجرور متعلق بقوله: ((ننتفل)) الآتي، ((القوم)) مضاف إلى دماء، ((ننتفل)) فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، والجملة في محل نصب مفعول ثان لتلفي.

الشاهد فيه: قوله: ((لا تلفنا)) حيث أوقعه جوابًا للشرط مع تقديم القسم عليه، وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جوابًا للقسم لجاء به مرفوعًا لا مجزومًا (شرح ابن عقيل رقم ٣٤٢).

(١) سورة البقرة آية (٩٦).

وقد يقع دونه نحو:

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّما ... منَّ الْفتَى وَهُوَ الْمغيظُ المحُنقُ[1]

**الثاني**: أن يراد بها التقليل نحو:

الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيد [2].

ولا يليها حينئذ إلا الاسم كما مثل، أو ما في تأويله نحو:

وَلَوْ أَنْ تفرغ منْ ... ذَلول في اناء المُستقى

**لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضيٍّ وَيَقِلْ ... إيلاَؤُهَا مُستَقْبَلاً لَكِنْ قُبِلْ**

**وهْيَ فِي الاْختِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإنْ ... لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ**

**وَإِنْ مُضارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا ... إلى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى**

**الإعراب**:

«**لو**» مبتدأ.

و«**حرف**» خبره.

---

(١) قائله: قتيلة بنت النضر بن الحارث الأسدية.
البحر: الكامل.
المصادر: المغني (٢٦٥، ٢٢٢)، العيني (٤/ ٤٧١)، التصريح (٢/ ٢٥٤)، الأشموني (٣/ ٤٤)، طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٢٥١).

(٢) الحديث: متفق عليه.
أخرجه البخاري (٦٧) -كتاب: النكاح، ٤٠-باب: السلطان وليّ.
ومسلم [٢/١٠٤٠، ١٠٤١] ١٦- كتاب: النكاح. ١٢- باب: الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك (٧٦)، أبو داود (٥٨٦) ٦- كتاب: النكاح ٣١- باب: في التزويج على العمل يعمل (٢١١١)، الترمذي:كتاب: النكاح باب: في مهور النساء (١١١٤)، النسائي (١٢٣/٦)، كتاب: النكاح باب: هبة المرأة نفسها لرجل بغير صداق، مالك في الموطأ (١/ ٥٢٦) ٢٨- كتاب: النكاح. ٣- باب: ما جاء في الصداق والحياء (٨)، ابن ماجه (٢/ ٤٣٩ بتحقيقي) ٩- كتاب: النكاح ١٧- باب: صداق النساء (١٨٨٩). ملحوظة: بعد «لو» في هذا الحديث محذوف. كان واسمها على تقدير: ولو كان الملتمس خاتمًا من حديد.

و«**شرط**» مضاف إليه.

و«**في مضي**» قال المكودي: «متعلق بشرط» ا.هـ. والظاهر أنه متعلق بمحذوف نعت لشرط.

«**ويقل**» فعل مضارع.

و«**إيلاؤها**» فاعل يقل، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله الأول.

و«**مستقبلا**» مفعوله الثاني.

و«**لكن**» بالتخفيف حرف ابتداء واستدراك لدخولها على الجملة.

و«**قبل**» بالباء الموحدة ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى إيلاؤها والجملة مستأنفة.

«**وهي**» مبتدأ.

«**في الاختصاص**» متعلق بما تعلق به الخبر، أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها.

و«**بالفعل**» متعلق بالاختصاص.

و«**كإن**» بكسر الهمزة وسكون النون خبر المبتدأ، ونعت إن محذوف.

و«**لكن**» بتشديد النون حرف استدراك ينصب الاسم بالاتفاق، ويرفع الخبر على الأصح.

و«**لو**» اسمها.

و«**أن**» بفتح الهمزة وتشديد النون مبتدأ.

و«**بها**» متعلق بتقترن.

وجملة «**قد تقترن**» خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره خبر لكن.

وتقدير البيت: ولو كإن الشرطية في الاختصاص في الفعل لكن لو أن تقترن بها.

«**وإن**» حرف شرط.

و«**مضارع**» فاعل بفعل محذوف يفسره تلاها.

و«**تلاها**» فعل ماض، وفاعل ومفعول والضمير يعود للواو.

و«**صرفا**» بالبناء للمفعول جواب الشرط، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى المضارع، والألف للإطلاق.

و «**إلى المضي**» متعلق بصرفا.

و« **نحو**» خبر لمبتدأ محذوف، أو مفعول لفعل محذوف مضاف لقول محذوف.

و«**لو**» حرف شرط غير جازم.

و«**يفي**» فعل الشرط.

و« **كفى**» جوابه.

والتقدير: وإن يلي لو مضارع صرف إلى المضي، وذلك نحو قولك لو يفي كفى.

## الشرح:

أكثر ما يستعمل لو الشرطية عكس إن في كون ما بعدها مرادًا به المضي، إمَّا بلفظه وهو الأكثر نحو: ﴿**لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا**﴾[1]، ﴿**لو أطاعونا ما قتلوا**﴾[2].

وإما بقرينةٍ تصرفه إليه نحو: لَوْ لَمْ يَخَفْ اللهَ لَمْ يَعْصِه[3]

فإن وقع بعدها مضارع صُرِف معناه إلى المضي، كما أشار إليه المصنف بالبيت الثالث نحو: ﴿**لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم**﴾[4].

---

(١) سورة التوبة آية (٤٧).

(٢) سورة آل عمران آية (١٦٨).

(٣) يروى: نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه، قال الشوكاني في الفوائد المجموعة ص (٤٠٩)، رقم (١٥٩)، قال السِّيوطي: لم نظفر به في شيء من كتب الحديث، وقال ابن حجر: إنه ظفر به لابن قتيبة، لكن بغير مسند، وانظر: كشف الخفاء للعجلوني (٢/ ٤٤٦)، الأسرار المرفوعة للملا علي القاري (١٧٢، ١٧٣).

(٤) سورة الحجرات آية (٧).

واستعمالها مُرادفة لإن في كونها شرطًا في المستقبل قليل، وحينئذ فتخلص المضارع للاستقبال نحو:

وَلَوْ تلتقي أصدَاؤُنَا بَعْد مَوْتِنَا ........................[1]

وإن وقع بعدها الماضي انقلب مستقبلاً نحو: ﴿**وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافًا خافوا عليهم**﴾[2]، وهي في أحوالها كلها مختصة بالفعل مثل إنْ الشرطية إلا أنها تقترن بها أن المفتوحة نحو: ﴿**ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك**﴾[3]، ﴿**ولو أنهم صبروا**﴾[4].

فعند سيبويه[5] والأكثرين أنَّ إنّ في محل رفع بالابتداء.

ثم هل خبره محذوف تقديره موجودٌ أو كائنٌ، أو لا خبر له استغناء عنه بجواب لو لهم فيه قولان، وعند الكوفيين والمبرد أنها فاعل لفعل محذوف

---

(١) عجزه:

........................ ومن دون رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ

وبعده:

لظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً لِصَوت صَدَى لَيْلى يهشُ وَيَطْرَبُ

قائله: قيس بن الملوح مجنون ليلى.

البحر: الطويل.

المصادر: مغني الليب (٢٦١)، التصريح (١/ ٢٥٥)، الأشموني (٤/ ٣٧)، ديوانه (٤٦).

(٢) سورة النساء آية (٩).

(٣) سورة النساء آية (٦٤).

(٤) سورة الحجرات آية (٥).

(٥) قال سيبويه-رحمه الله-في الكتاب (٣/١٢١): «هذا باب من أبواب أَنَّ: «وتقول: لو أنه ذاهبٌ لكان خيرًا له، فأنَّ مبنية على لو كما كانت مبنية على لولا، كأنك قلت: لو ذاك، ثم جعلت أَنَّ وما بعدها في موضعه» وقال في موضع ثان (٣/١٣٩): «هذا باب: تكون فيه أَنَّ بدلاً من شيء ليس بالآخر، ولو بمنزلة لولا، ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى أَنَّ، نحو: لو أنك ذاهبٌ، ولولا تبتدئ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا؛وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها».

تقديره: لو ثبت أنهم فلم يخرج عن قاعدة اختصاصها بالفعل كما اتفقوا عليها فيما إذا وليها اسمٌ صريح نحو:

أَخِلايَ لَوْ غَيْرُ الحِمَامِ أَصَابَكُم ........................[1]

وقال الآخر[2]:

لَوْ بِغَيْرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ ....................[3]

---

(١) عجزه:

.......................... عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

قائله: الغمطش الضبي.

البحر: الطويل.

المصادر: العيني (٤/ ٣٦٥)، التصريح (٢/ ٢٥٨)، الأشموني (٤/ ٣٩)، الحماسة البصرية (١/ ٢٦٨).

(٢) زيادة يقتضيها السياق؛ لأن هذا الشطر في المخطوطة كتب تاليًا للشطر السابق، ولا يفصل بينهما فاصل. المحقق.

(٣) عجزه:

...................... كُنْتُ كالْغَصَّانِ بِالماءِ اعْتِصَارِي

البحر: الرمل.

قائله: عدي بن زيد.

المصادر: الكتاب (٤٦٢/١ بولاق) (١٢١/٣ هارون) هذا باب من أبواب أن، الاشتقاق (٢٦٩)، الخزانة (٥٩٤/٣، ٤٦٠/٤، ٥٢٤ بولاق)، المغني (٢٦٨، ٢٢٥)، الأشموني (٤٠/٤)، التصريح (٢٥٩/٢)، الهمع (٦٦/٢)، الدرر (٨١/٢)، اللسان: عصر، شرح شواهد المغني (٢٢٥)، ديوانه (٩٣).

اللغة: الشرف: الذي يغص بالماء نحوه فلا يقدر على بلعه. والغصان: صفة من الغصص. والاعتصار: أن يغص الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء، وهو أن يشربه قليلاً قليلاً يسيغه.

والمعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإذا غصصت بالماء فبم أسيغه؟ يضرب مثلاً للتأذي ممن يرجى إحسانه.

الشاهد فيه: أن الجملة الاسمية بعد لو وضعت موضع الجملة الفعلية شذوذًا.

وقوله ﷺ: «**التمس ولو خاتمًا من حديد**»[1].

إذ الأوّل معمول الفعل مفسر بلفظ ما بعده تقديره: ولو أصابكم، والثاني معمول الفعل مفسر بمعنى ما بعده تقديره: لو شرق.

والثالث: معمول لفعلٍ مدلول عليه من حيث اللفظ، وأما من جهة المعنى فإنها تقتضي هذا امتناع شرطها دائمًا، وامتناع الجواب معه، إن لم يكن له سببًا آخر غيره كالأمثلة المتقدّمة، وكقوله: ﴿**ولو شئنا لرفعناه بها**﴾[2].

﴿**ولو شاء ربك لآمن من في الأرض**﴾[3].

فإن كان له سبب آخر لم يلزم امتناعه نحو: لو لم تكن الشمس طالعةً كان الضوء موجودًا.

مثل قول عمر: «نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه»[4].

له عدة أسباب:

١- منها المحبة. ٢- ومنها الإجلال. ٣- ومنها الخوف.

فلا يلزم من انتفاء الخوف انتفاؤه كما أن الضوء له عدة أسباب فلا يلزم من عدم الشمس انتفاؤه.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سورة الأعراف آية (١٧٦)..

(٣) سورة يونس آية (٩٩).

(٤) سبق تخريجه.

## أمَّـــا ولَـــوْلاَ وَلَوْمَـــا

**الشرح:**

هذه الحروف الثلاثة تقتضي ملازمة بين جملتين كأدوات الشرط فلذلك عقبت بها إلا أن أما أدخل في معنى الشرط من أختيها.

**أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ وَفَا لِتلْوِ تلْوِهَا وجُوبًا أُلِفَا**
**وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا**

**الإعراب:**

«**أما**» بفتح الهمزة وتشديد الميم مبتدأ.

و«**كمهما يك من شيء**» خبر.

«**وفا**» بالقصر للضرورة مبتدأ.

و«**لتلو**» متعلق بألفا.

و«**تلوها**» مضاف إليه.

و«**وجوبًا**» قال المكودي: «نصب على الحال من الضمير في ألف، وتجوز في قوله وجوبًا وإنما ذلك في الأكثر» ا. هـــ.

وجملة «**ألفا**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، والألف فيه للإطلاق، والتقدير: وفاء ألف لتلو تلوها وجوبًا.

«**وحذف**» مبتدأ.

و«**ذي**» اسم إشارة مضاف إليه محله جر.

و«**ألفا**» عطف بيان أو نعت لذي.

وجملة «**قل**» بفتح القاف خبر المبتدأ.

و«**في نثر**» متعلق بقل.

و«**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط منصوب بجوابه عند الأكثرين، وقيل بشرطه لا متعلق بقل خلافًا للمكودي؛ لأن إذا لا تتعلق بما قبلها إلا إذا دخلت عن معنى الشرط.

و«**لم يك**» جازم ومجزوم.

و«**قول**» اسم يك.

و«**معها**» متعلق بنبذ.

وجملة «**قد نبذا**» بالبناء للمفعول خبر يك، وجواب إذا محذوف، والنبذ: بالذال المعجمة الطرح.

**الشرح:**

أمَّا المفتوحة حرف شرط يقتضي التفصيل غالبًا بأن يعطف عليها مثلها نحو: ﴿**فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر**﴾[1].

ونحوه كثير، وقد يكون لمجرد التوكيد الخالي عن التفصيل كقولك: أما زيد فمنطلق.

قال الزمخشري: «أما حرفُ يعطي الكلام فصل توكيدٍ تقول: زيدٌ ذاهبٌ فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهبٌ، قلت: أما زيدٌ فذاهب، وفي الحالين هي مؤولة بأداة شرط، وجُملتُه كما ذكر المصنف، فإذا قلتَ: أما زيدٌ فمنطلق، فتأويله: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلق، وتلزم هذه الفاء لتلو [2] تلوها سواء كان مبتدأ مخبرًا عنه بتلوه نحو: ﴿**وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله**﴾ [3].

أو مفعولاً، وتلوه هو العامل فيه نحو: ﴿**فأما اليتيم فلا تقهر**﴾[4].

وتحذف هذه الفاء كثيرًا إذا كان معها قول قد نبذ أي طُرِحَ.

واستغني عنهُ بالمقول نحو: ﴿**فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم**﴾[5].

---

(١) سورة الضحى آية (٩، ١٠).

(٢) كذا بالأصل «لتلو».

(٣) سورة آل عمران آية (١٠٧).

(٤) سورة الضحى آية (٩).

(٥) سورة آل عمران آية (١٠٦).

لأن تقديره: فيقال لهم أكفرتم، أما دون ذلك فلا يحذف إلا في الضرورة كقوله:

وَأَمّا الْقِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ......................[1]

---

(١) عجزه:

...................... وَلَكِنْ سَيْرًا في عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

البحر: الطويل. وفي رواية «فأما» بدلاً من و«إما».
قائله: الحارث بن خالد المخزومي.
المصادر: المقتضب (٧١/٢)، المنصف (١١٨/٣)، أمالي ابن الشجري (٢٨٥/١، ٢٩٠، ٣٤٨/٢)، ابن يعيش (١٣٤/٧، ١٢/٩)، المغني (٥٦، ٦٥)، العيني (١/ ٥٧٧، ٤٧٤/٤)، التصريح (٢٦٢/٢)، الهمع (٧٦/٢)، الدرر (٨٤/٢)، الأشموني (١٩٦/١، ٢٢٤، ٤٥/٣)، الخزانة (٢١٧/١).
قال البغدادي في خزانة الأدب (٤٥٢/١) رقم (٧٦):
الشاهد فيه: على أن حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد «أما» ضرورة، فإن القتال: «مبتدأ»، وجملة «لا قتال لديكم» خبره، والرابط العموم الذي في اسم لا، قاله ابن إياز في شرح الفصول ومثله بيت الكتاب (١/ ١٩٣) لابن ميّادة:

ألا ليت شعري هل إلى أم مَعمَرٍ سبيل فأما الصبرُ عنها فلا صبرًا

قال ابن جني في «إعراب الحماسة»: «هو بمنزلة قولهم: نعم الرجل زيد، وذلك أن الصَّبر عنها، بعض الصبر لا جميعه»؛ وقوله: فلا صبر نفي للجنس أجمع، فدخل الصبر عنها، وهو البعض، في جملة ما نفي من الجنس كما أن زيدًا بعض الرجال.
فأما البيت الآخر.

فأمَّا الصُدورُ لا صدور لجعفر ولكنّ أعجازًا شديدًا صُريرُها

وإعراب عجز الشاهد: «لكن» اسمها محذوف. و«سيرًا» مفعول مطلق عمله محذوف، وهو خبر لكنّ، أي ولكنكم تسيرون سيرًا، ويجوز أن يكون سيرًا اسم لكن، والخبر محذوفًا أيّ ولكن لكم سيرًا. و«في عراض» متعلق بتسيرون المحذوف، وهو جمع عُرض بضم العين، وسكون الراء وآخره ضاد معجمة، بمعنى الناحية. و«المواكب»: الجماعة ركبانًا أو مشاة، وقيل ركاب الإبل للزينة، من وَكب يكبُ وكوبًا، مشى في درجان. وقبل هذا البيت، وهو:

فضحتم قريشًا بالفرار وأنتم قُمُدّون سُودانٌ عظامُ المناكب

«القُمُدّ» بضم القاف والميم وتشديد الدال: الطويل، وقيل: الطويل العنق الضخم، من القَمَد بفتحتين وهو الطُول، وقيل: ضخامة العنق في طول، والوصف أقمد وقُمُدّ، والأنثى قمداءِ، وقمُدّة وقمدانية، والسودان أراد به الأشراف، جمع سُود =

وحذفها في النثر شاذ، ومنه الحديث.

«أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ»[1].

**لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الاِبْتِدَا إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا**

**الإعراب:**

«**لولا**» مبتدأ.

و«**ولوما**» معطوف على لولا.

وجملة «**يلزمان الابتداء**» من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ، وما عطف عليه والابتداء بمعنى المبتدأ من إطلاق المصدر على اسم المفعول.

و«**إذا**» قال المكودي: «متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه بيلزمان» ا. هـ وهو هنا موافق لكلام الأكثرين.

و«**امتناعًا**» مفعول مقدم بعقدا.

و«**بوجود**» قال المكودي: «متعلق بعقدا».

و«**عقدا**» بمعنى ربط فعل الشرط وجوابه محذوف كما مر.

---

= وهو جمع أسود، أفعل تفضيل من السيادة. البيتان للحارث بن خالد المخزومي، كذا قال ابن خلف. وقال صاحب الأغاني: «هما مما هجا بهما قديمًا بني أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس» ا.هـ. والحارث هو ابن خالد بن العاص بن هشام ابن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم. قال الزبير بن بكار في «أنساب قريش»: «كان الحارث شاعرًا كثير الشعر».

(١) الحديث: متفق عليه.

أخرجه البخاري (٨٥): كتاب: الفرائض، ٢٠-باب: ميراث السائبة، مسلم (٢/ ١١٤٢)، ٢٠-كتاب: العتق. ٢-باب: إنما الولاء لمن أعتق، أبو داود (٤/٢٤٨)، ٢٣ كتاب العتق، ٢ باب في بيع المكاتب إذا فسخت.. (٣٩٢٩)، الترمذي (٣/ ٥٥٧)، ١٢-كتاب: البيوع (٣٣)-باب: في اشتراط الولاء (١٢٥٦)، قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح، النسائي (٢٦١٥، ٣٤٧٧، ٢٦٤٦)، ابن ماجه (٣/٢١٤ بتحقيقي) (١٩)-كتاب: العتق ٣-باب: المكاتب (٢٥٢١)، تحفة الأشراف (١٧٢٦٣).

والتقدير: إذا ربطا امتناعًا بوجود فإنهما يلزمان الابتدا.

**الشرح:**

إذا أريد بلولا ولوما الملازمة فهما حرفا امتناع لوجُود، لأنهما يقتضيان امتناع جوابهما لوجود تاليهما نحو: ﴿**لولا أنتم لكنا مؤمنين**﴾[1]... [2]

وخبره لازم الحذف غالبًا كما سبق في باب الابتداء وجوابها حينئذٍ إما ماضي اللفظ، وإما ماضي المعنى نحو: لَوْلاَ زَيدٌ لم أَبْكِ

ثم إن كان الماضي اللفظ إن كان مثبتًا فالأكثر اقترانه باللام نحو: ﴿**ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد**﴾[3].

وقد يحذف للعلم به نحو: ﴿**وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُم وَرَحْمَتُه وَأَنَّ اللهَ تَوّابٌ حَكِيم**﴾[4].

| | |
|---|---|
| **وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلا** | **أَلا أَلاَ وَأَوْلِيَنهَا الْفِعْلاَ** |
| **وَقَدْ يَلِيهَا اسْمَ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ** | **عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرِ مُؤَخَّرِ** |

**الإعراب:**

و«**بهما**» متعلق بمز، والضمير للولا ولوما.

و«**التحضيض**» بحاء مهملة وضادين معجمتين مفعول مز مقدم عليه.

و«**مز**» بكسر الميم وسكون الزاى أمر من ماز يميز.

«**وهلا**» بتشديد اللام معطوف على الضمير المجرور بالباء من غير إعادة الجار، وقد مر أن الناظم لا يرى لزومه.

و«**ألا ألا**» بفتح الهمزة فيهما وتشديد اللام في الأولى وتخفيفها في الثانية معطوفان بإسقاط العاطف على هلا.

---

(١) سورة سبأ آية (٣١).

(٢) مقدار سطر مطموس بالأصل.

(٣) سورة النور آية(٢١).

(٤) سورة النور: آية (١٠).

«**وأولينها**» فعل أمر من أولى المتعدى لاثنين مؤكد بالنون الخفيفة، والهاء المتصلة به مفعوله الأول.

و«**الفعلا**» مفعوله الثاني، والألف فيه للإطلاق.

«**وقد**» حرف تقليل هنا.

و«**يليها**» فعل مضارع، والهاء المتصلة به مفعوله.

و«**اسم**» فاعله.

و«**بفعل**» متعلق بعلق.

و«**مضمر**».بمعنى محذوف نعت لفعل.

وجملة «**علق**» بتشديد اللام والبناء للمفعول نعت لاسم.

و«**أو بظاهر**» .بمعنى مذكور معطوف على بفعل على تقدير حذف المنعوت.

و«**مؤخر**» نعت لظاهر، ومتعلقه محذوف.

وتقدير البيت: وقد يليها اسم متعلق بفعل محذوف أو بفعل مذكور مؤخر عن الاسم، والهاء في أولينها ويليها عائدة على لولا ولوما وهلا وألا وألا.

**الشرح:**

من معاني لولا ولوما التحضيض، ومعناه الحث على الفعل، ومن الحروف الدالة على التحضيض [1] هلاَّ وألا مشددة ومخففة.

---

(١) قال سيبويه: «... ومثل ذلك هلاَّ، ولَوْلا، وألا، ألزموهن لا وجعلوا كل واحدة مع لا .بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض [الكتاب(١١٥/٣) هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل، ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها].
انظر: لباب الإعراب (٤٦٧)، الفوائد الضيائية (٣٧٦/٢)، شرح الكافية لابن الحاجب (٩٩٧/٣)، شرح الوافية (٤٠٨)، الإيضاح شرح المفصل (٢٣٤/٢)، شرح الكافية للرضي (٤٧٥/٤).

وتختص أدوات التخصيص بالأفعال، ولا يليها إلا الماضي نحو: ﴿**فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة**﴾(١)، أو المضارع نحو:﴿**لوما تأتينا بالملائكة**﴾(٢)، وقد يفصل بينها وبين الفعل بجملة اعتراضية نحو: ﴿**فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها**﴾(٣).

وقد يليها اسم متعلق بفعل مُضمر قبله نحو:

أَتَيتَ بِعَبْدِ اللهِ فِي القدِّ مَوْثَقَا    فهلا سعيدًا ذَا الخِيَانةَ والغَدْرِ(٤)

تقديره: فهلا أسرت، أو بفعل مؤخر عنه نحو:﴿**لولا إذ سمعتموه قلتم**﴾(٥).

لأن إذ ظرف لقلتم، فإن وقع بعدها الجملة الاسمية نحو:

......................    فَهلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا(٦)

قدر بعدها كان رافعة لضمير الشأن، والجملة خبرها.

---

(١) سورة التوبة آية (١٢٢).

(٢) سورة الحجر آية (٧).

(٣) سورة الواقعة آية (٨٦، ٨٧).

(٤) البحر: الطويل.

المصادر: أمالي ابن الشجري (٣٥٣/١)، الأشموني (١٥/٤)، العيني (٤٧٥/٤).

(٥) سورة النور آية (١٦).

(٦) صدره:

يَقُولُونَ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعة    ......................

قائله: الصمة القشيري، وقيل ابن الدمينة.

البحر: الطويل.

المصادر: خزانة الأدب (٤٦٣/١، ٥٩٧/٣، ٤٩٨/٤، ٥٢٤)، مغني اللبيب (٧٤، ٢٦٩، ٣٠٧، ٥٨٣، ٧٩)، العيني (٤١٦/٣، ٤٥٧/٤، ٤٧٨)، التصريح (٤١/٢، ٢٦٣)، الهمع (٦٧/٢)، الدرر (٨٣/٢)، الأشموني (٢٥٩/٢)، (٥٢/٤)، الحماسة (١٢٢٠).

# الإِخْبَــارُ
# بِالَّذي والأَلِفِ وَاللام

**الإعراب:**

قال المكودي وغيره: «الباء في قوله بالذي باء السببية، لا باء التعدية»، وعلله بأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى:أن الذي به يكون الإخبار، وليس كذلك، بل الإخبار يكون عن الذي بغيره. ا. هـــ، وقال ابن عصفور: «إن كلامهم مؤول على معنى الإخبار عن مسمى زيد فى حال التعبير عنه بالذي.

**الشرح:**

هذا الباب وضعه النحاة للتدريب في الأحكام النحوية، واختبار المبتدئ في كيفية تركيب الكلام، كما وضع أهل التصريف مسائل للتمرين في الأحكام التصريفية، وإن لم تنطق العربُ بمثلها، ويُصار إلى هذا الإخبار إما لقصد الاختصاص، وإما لتقوية الحكم، وإما لتشويق السامع، وإما لإجابة الممتحن.

**مَا قِيلَ: أَخْبِرِ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ ... عَنِ الَّذِي مُبْتَدأً قَبْلُ اسْتَقَرْ**
**وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ**
**نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْته زَيْدٌ فَذَا ... ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذا**

**الإعراب:**

«**ما**» قال المكودي: «مبتدأ»، وهي موصولة واقعة على المخبر عنه بالذي.

و«**قيل**» بالبناء للمفعول صلتها.

و«**أخبر**» فعل أمر.

و«**عنه بالَّذي**» متعلقان بأخبر، وأخبر وما عمل فيه محكي قيل.

و((**خبر**)) خبر عن ما.

و((**عن الذي**)) متعلق بخبر.

و((**مبتدأ**)) حال من الضمير المستكن في قبل.

و((**قبل**)) متعلق باستقر.

وجملة ((**استقر**)) في موضع الحال من الذي، فالذي الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما، لا أنهما موصولان والتقدير: ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي في حال كونه مستقرا قبل مبتدأ. ا. هـ وقال الهواري ((ما مبتدأ))، وقيل: أخبر عنه بالذي صلته واستقر خبر عن المبتدأ، وخبر منصوب على التمييز، والعامل فيه استقر ووقف على خبر كما يوقف على المرفوع والمجرور، وعن الذي متعلق بخبر مبتدأ حال من الذي ثم قال:

فتقدير البيت: الاسم المقول فيه أخبر عنه بالذي استقر خبرًا عن الذي في حال كون الذي مبتدأ قبل. ا هـ.

((**وما**)) مبتدأ، وهي موصولة أيضًا.

و((**سواهما**)) صلتها.

وجملة ((**فوسطه**)) خبر المبتدأ، ويجوز أن تكون ما مفعولة بفعل مضمر يفسره فوسطه وهو أحسن.

و((**صله**)) حال من الهاء في وسطه.

و((**عائدها**)) مبتدأ.

و((**خلف**)) خبره.

و((**معطي**)) مضاف إليه.

و((**التكمله**)) مجرور بإضافة معطي إليها من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وعائدها وخبره في موضع الصفة لصله، هذا حاصل إعراب المكودي فقوله: ((إن ما الأحسن فيها أن تكونة مفعولة بفعل مقدر يفسره فوسطه))،

مخالف لاختيار سيبويه والمبرد في قوله تعالى: ﴿**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**﴾ [1] ولا فرق بين المسألتين فيما يظهر.

«**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف.

و«**الذي**» مبتدأ.

وجملة «**ضربته**» من الفعل والفاعل والمفعول صلة الذي.

و«**زيد**» خبر المبتدأ.

و«**فذا**» اسم إشارة في محل رفع على الابتداء، ونعته محذوف، وجملة «**ضربت زيدًا**» في موضع نصب خبر مقدم لكان.

و«**كان**» فعل ماض ناقص، واسمها مستتر فيها، وجملة كان ومعموليها خبر المبتدأ.

«**فادر**» فعل أمر.

و«**المأخذا**» مفعول ادر.

وتقدير البيت: نحو قولك الذي ضربته زيد فهذا التركيب كان في الأصل ضربت زيدًا فادر المأخذا.

**الشرح:**

هذا بيان صفة الإخبار فما قيل لك أخبر عنه بالذي جعلته خبرًا عن الموصول الذي استقر في أول الكلام، وما سوى المخبر به، والمخبر عنه يتوسط صلة بينهما يكون مشتملة على ضمير عائد على الموصول، واقع في مكان الاسم المخبر عنه بالذي، وخلف عنه وهو مراد المصنف بقوله خلف معطي التكملة؛ الاسم المخبر عنه هو الذي حصلت التكملة به لمجيئه خبرًا، فإذا قيل لك أخبر عن زيدٍ من قولك ضربت زيدًا بالذي قلت: الذي ضربته زيد، فتجعل زيدًا وترفعه على أنه خبرٌ، ويبتدئ الكلام بموصولٍ مطابق له،

---

(١) سورة المائدة آية (٣٨).

وتجعل ما بقي من الجملة صلته، وتجعل في محل زيد ضميرًا عائدًا على الموصول، فهذه خمسة أعمال في هذا التركيب لا يجوز الإخلال بشيء منها.

وقد علمت بهذا أن عبارة النحاة في هذا المحل فيها يجوز، فإن الذي مخبر عنه لا مخبر به، وزيد بالعكس، وذلك خلاف للظاهر من قولهم: أخبر عن كذا بالذي، وتأويل كلامهم أخبر عن مسمى زيدٍ في حال تعبيرك عنه بالذي، ولنذكر مسألتين غير مسألة الكتاب يتضح بهما المعنى إذ قيل أخبر عن زيد من قولنا أزيد منطلق بالذي، قلت الذي هو منطلق زيد، فالذي مبتدأ، وهو ضمير خلف عن زيد وهو العائد، وأتيت به منفصلاً لعدم ما يتصل به، ومنطلق الصلة، وزيد الخبر، فإن قيل أخبر عن التاء من قولك: ضربت زيدًا، علمت ما تقدم من الأعمال الخمسة، واحتجت إلى عمل سادس، وهو أن يأتي بالضمير المخبر عنه منفصلاً فيقول الذي ضرب زيدًا أنا، والعائد الذي هو فاعل ضرب مستترًا فاعرف المأخذ ومن عليه.

**وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِيــنَ وَالَّتِــي أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ**

## الإعراب:

«**وباللذين**» متعلق بأخبر.

«**والذين والتي**» معطوفان على اللذين.

و«**أخبر**» فعل أمر.

و«**مراعىً**» حال من فاعل أخبر.

و«**وفاق**» مفعول مراعيا.

و«**المثبت**» مضاف إليه.

## الشرح:

يخبر بفروع الذي من تأنيثه، وتثنية كل منهما وجمعه كما يخبر بالذي مراعىً في ذلك كله مطابقة المخبر عنه في الموصول لمخبر به، وفي العائد عليه، ويشمل ذلك خمس مسائل ننظرها بمثال واحد، وهو «بلغ أمر أتاك رسالة من

أخويك إلى أمهاتك بحضور قومك))، فإن أخبرت عن الرسالة، من هذا التركيب قلت: التي بلغها أمر أتاك من أخويك إلى أمهاتك بحضور قومك رسالة فتقدم المضمر عن محله، وتصله بالفعل؛ لأنه أمكن لا ينال به متصلاً، فلا تعدل إلى الفصل، ولا مانع من حذفه؛ لأنه عائد متصل منصوب بفعل كما في غير هذا الباب، وإن أخبرت عن الأخوين قلت: اللذان بلغ امر أتاك رسالة منهما إلى أمهاتك بحضور قومك أخواك، وإن أخبرت عن أمر اتاك، قلت: اللتان بلغا رسالة من أخويك إلى أمهاتك بحضور قومك امرأتاك.

وإن أخبرت عن القوم قلت: الذين بلغ امرأتاك رسالة من أخويك إلى أمهاتك بحضورهم قومك.

فإن أخبرت عن الأمهات، قلت: اللاتي بلغ امرأتاك رسالة من أخويك إليهن بحضور قومك أمهاتك.

| | |
|---|---|
| **قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا** | **أُخْبِرَ عَنْهُ هَهَنا قَدْ حُتِمَا** |
| **كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيَ اوْ** | **بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَاعَوْا** |

**الإعراب:**

((**قبول**)) مبتدأ.

و((**تأخير**)) مضاف إليه.

((**وتعريف**)) معطوف على تأخير.

و((**لما**)) متعلق بحتما، وما موصول اسمي واقعة على المخبر عنه.

وجملة ((**أخبر**)) بالبناء للمفعول صلة ما.

و((**عنه**)) نائب فاعل أخبر.

و((**ههنا**)) متعلق بحتم.

وجملة ((**قد حتما**)) بالبناء للمفعول في موضع رفع خبر قبول.

((**كذا**)) متعلق بشرط.

و((**الغنى**)) بالقصر مبتدأ.

و«**عنه بأجنبي**» متعلقان بالغنى.

و«**أو بمضمر**» معطوف على بأجنبي.

و«**شرط**» خبر الغنى.

«**فراع**» أمر من راعى الأمر يراعيه إذا لاحظه.

و«**ما**» موصول اسمي مفعول راع.

وجملة «**رعوا**» بفتح العين من رعيت الشيء حفظته صلة ما، والعائد محذوف، والمعنى فلاحظ ما لا حظوه من الشروط.

**الشرح:**

ذكر للمخبر عنه في هذا الباب أربعة شروط:

**أحدها**: أن يكون قابلاً للتأخير فما لم يقبلِ التأخير لاستحقاقه التصدر كأسماء الاستفهام، والشروط، وكم الخبرية، وما التعجبية، وضمير الشأن لا يخبر عنه لما يلزم عن ذلك من تأخيره إلى آخر الكلام؛ فيزول ما استقر له من التصدر، ولا يردُ على ذلك الضمير المتصل، فإن خلفه وهو المنفصل يقبل التأخير.

**الثاني**: أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز لما تقرر من أنك تَأتي في محل الخبر عنه بضمير؛ فيكون قد نصب الضمير على الحال، والتمييز، وذلك لا يجوز، وكذا لا تخبر عن أحدٍ من قولك: لم أرَ أحدًا؛ لأنه لا يقبل التعريف؛ فلا يصح وقوعهُ خبرًا عن المعرفة، هذا هو المانع من الإخبار عنه لا عدم جواز وروده في الإثبات.

**الثالث**: أن يصح الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن الهاء من قولك زيد ضربته، وإنك لو أخبرت عنه لقلت: الذي زيد ضربتهُ هوَ، فيكون الضمير المنفصل خبرًا عن الذي، والمتصل الذي وضعته مكانه خلف عنه.

فإن جعلته عائدًا على الموصول كما هو قاعدة الباب بقي المبتدأ بلا عائدٍ، وإن جعلته رابطا للمبتدأ خرجت عن قاعدة الباب بجعل الضمير الواقع

في محل المخبر عنه غير عائد على الموصول.

**الرابع**: أن يصحَّ الاستغناء عنه بمُضمرٍ، فلا يجوز الإخبار عن شيء من الأسماء المجرورة بحروف الجر التي لا تدخل على المضمر كمنذ، ومذ، وحتى، والواو، والكاف، والتاء، ورُبَّ، لما تقرر من أن الإخبار يستدعي ضميرًا واقعًا في محل المخبر عنه يكون خلفًا عنه، وكذا كل اسم لا يصحُّ أن يقع في محله الضمير كالاسم الواقع نعتًا أو منعوتًا أو مضافًا عاملاً، فلا يصح الإخبار عن واحدٍ من الأسماء الواقعة في قولك: أعجبَ أبا زيد ضربُ عمرًا الكريم إلا عن زيدٍ خاصة، أما الأب فلأنه مضاف. وأما ضرب فلأنه عامل، وأما عمرو فلأنه منصوب، وأما الكريم فلأنه نعت نعم، لو أخبرت عن المضاف أو المضاف إليه، أو عن العامل ومعموله، أو عن النعت والمنعوت معًا، وبقي الإخبار عن شيء واحدٍ يصحُ إضماره فتقول في الأوّل الذي أعجبه: ضرب عمرًا أبو زيد، وفي الثاني الذي أعجب أبا زيد ضرب عمرًا فيكون الضمير مستترًا في أعجب. وقدم عن محله ليقع متصلاً، وفي الثالث الذي أعجب أبا زيدٍ ضربه عمرو الكريم فاعرفه، فإنه موضع، وللمخبر عنه ثلاث شروط:

**أحدها**: جواز استعماله مرفوعًا، فلا تخبر عن لازم النصب على الظرفية كعند ولدا.

**الثاني**: أن يكون واقعًا في جملة خبرية، فلا يصح الإخبار عن زيد من قولك: أضرب زيدًا لامتناع وقوع الطلب صلة.

**الثالث**: أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين قد عطف إحداهما على الأخرى نحو زيد من قولك: قام زيد وقعد عمرو بخلاف غير المستقلتين نحو: إن قام زيد قعد عمرو، ونحو: قام زيد فقعد عمرو، ونحو: ضربني وضربت زيدًا لصحة وقوع الجملة الثانية في هذا المثل صلة بخلاف المثل الأوّل.

**وَأَخبَرُوا هُنَا بِألْ عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكونُ فيه الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا**

**إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَل ... كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطَلْ**

**الإعراب:**

((**وأخبروا**)) فعل وفاعل، والضمير للعرب.

و(**هنا بأل عن بعض**) الثلاثة متعلقات بأخبروا.

و((**ما**)) اسم موصول مضاف إليه.

و((**يكون**)) مضارع كان الناقصة.

و((**فيه**)) متعلق بتقدما.

و((**الفعل**)) اسم يكون.

وجملة ((**قد تقدما**)) خبرها، وجملة يكون إلى آخر البيت صلة ما.

((**إن**)) حرف شرط.

و((**صح**)) فعل الشرط، وجوابه محذوف.

و((**صوغ**)) فاعل صح.

و((**صلة**)) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

و((**منه**)) متعلق بصوغ.

و((**لأل**)) متعلق بصلة.

و((**كصوغ**)) نعت لمصدر محذوف.

و((**واق**)) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

و((**من**)) بكسر الميم متعلق بصوغ، ومجرورها قول محذوف وجملة ((**وقى الله البطل**)) من الفعل والفاعل والمفعول محكية جواب لشرط محذوف.

والتقدير: إن صح صوغ صلة من الفعل المقدم لأل صوغا كصوغ واق من قولهم وقى الله البطل فقد أخبروا بأل.

**الشرح:**

لا يخبر هنا بشيء من الموصولات غير الذي وفروعه كما تقدم إلا أل، فإن الإخبار بها جائز، لكن بالشروط الستة المتقدمة في الإخبار بالذي، وتزيد عليها بثلاثة شروط أُخَر:

**أحدها:** أن يكون المخبر عنه واقعا في جملة «وافعلمة»[1].

**الثاني:** أن يكون الفعل فيها مقدمًا.

**الثالث:** أن يكون الفعل متصرفا، بحيث يصح أن يصاغ منه وصفا يكون صلة لأل، فتقول في الإخبار عن الفاعل من قولك:

وقى الله البطل الواقى البطل الله.

والضمير الواقع في محل المخبر عنه مستتد في الوصف، وهو العائد على أل، وفي الإخبار عن المفعول، الواقية الله البطل، فتقدم الضمير على الفاعل المتصل ولا يجوز حذفه وإن كان موصوفا بوصف؛ لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا في الضرورة كما سبق، ولا يخبر بأل عن زيد من قولك زيد أخوك، ولا من زيد ضرب أخاه، ولا من عسى زيد أن يقوم لانتفاء الفعلية في الأول، وانتفاء التقدم في الثاني، وانتفاء التصرف في الثالث.

**وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَ انْفصَلْ**

**الإعراب:**

و«**إن**» حرف شرط.

«**يكن**» فعل الشرط.

و«**ما**» اسمها، وهو موصول اسمي جار على موصوف محذوف.

وجملة «**رفعت صلة أل**» من الفعل والمفعول والمضاف إليه صلة، ما والعائد محذوف.

و«**ضمير**» خبر يكن.

و«**غيرها**» مضاف إليه، وهو مضاف إلى ضمير أول.

و«**أبين**» بالبناء للمفعول بمعنى قطع جواب الشرط، ومتعلقه ومحذوف.

و«**انفصل**» معطوف على أبين.

---

(١) كذا بالأصل.

والتقدير: وإن يكن الضمير الذي رفعته صلة أل ضمير غير أل قطع من العامل وانفصل.

**الشرح:**

قد تقدم أن الضمير المرفوع بصلة الألف واللام يكون مستترًا إذا عاد عليها في نحو: الواقي البطل الله، فأما إن رفعت صلة إلى ضمير غيرها وجب إبرازه منفصلا، فتقول في الإخبار عن غير تاء المتكلم من نحو: بلغت من أخويك إلى قومك رسالة المبلغ أنا منهما إلى قومك رسالة أخواك إذا أخبرت عن الأخوين، المبلغها أنا من أخويك إلى قومك رسالة إذا أخبرت عن الرسالة، وتقدم الضمير عن محل الاسم المخبر عنه ليتصل بالوصف كما سبق وإنما أبرزت الضمير في ذلك كله، لأنك أجريت الوصف الذي هو فعل المتكلم صلة لأل التي هي لغير المتكلم؛ لأنها نفس الاسم الذي أخبرت عنه، ولذلك لو كان الإخبار عن الفاعل من الجملة المذكورة لم يحتج إلى إبراز الضمير بل يقول المُبلِّغُ من أخويك إلى قومك رسالة.

## العـــدد

**الشرح:**

هذا الباب ذكره المصنف لبيان حكم العدد الذي له مميز، فذكر كيفية التلفظ به، وكيفية إعراب ضميره، ولذلك لم يذكر فيه الواحد ولا الاثنين، وإن كانا من جملة العدد؛ لأنه لا مميز لهما، ولا يذكر معهما المعدود، فلا يقال واحد درهم، ولا اثنا درهم؛ لأن كل واحد من المعدودين يفيد ما أريد به من الجنسية، والدلالة على الوحدة، أو شفع الواحد بمثله، فذكر العدد معهما تكرير بخلاف ثلاثة دراهم، فإن المميز إنما يفيد مطلق الجمع لا التقييد بعدد خاص، فاحتيج مع إلى ذكر العدد، وحكمهما في التلفظ. بهما التذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث كسائر الألفاظ.

**ثَلاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ**

فِي الضِّدِّ جَرِّدْ والْمُمَيِّزَ اجْرُرِ        جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ

**الإعراب:**

«**ثلاثة**» قال المكودي: «مفعول مقدم بقل، وقل مضمن معنى اذكر»، ثم قال: ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم؛ لأنه لا وجه له من الإعراب» ا.هـ. فقوله مضمن إنما احتاج إلى التضمين؛ لأن القول لا ينصب المفرد إلا إذا كان مؤديًا معنى الجملة، لكن نص في التسهيل على أن المفرد الخالي عن معنى الجملة إذا أريد به مجرد لفظه جاز نصبه بالقول، وعلى هذا فلا تضمين، وقول المكودي: «ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم؛ لأنه لا وجه له من الإعراب» فيه نظر؛ لجواز أن يكون ثلاثة مرفوعا بالابتداء، وبالتاء في موضع النعت لثلاثة، وهو الذي سوغ الابتداء بها، وجملة قل خبره على ما ذكره من التضمين، والعائد محذوف.

والتقدير: ثلاثة مقرونة بالتاء اذكرها إلى العشرة، قال الإمام فخر الدين الرازي في شرح المفصل: «يجوز في زيد ضربت أن يرفع زيد بالابتداء على تقدير الهاء، وأن ينصب بالفعل بعده». اهـ.

و«**بالتاء**» على تقدير نصب ثلاثة متعلق بقل.

و«**قل**» فعل أمر.

و«**للعشره**» متعلق بقل أيضا، واللام بمعنى إلى. و(**في عد**) متعلق بقل، وعد مصدر مضاف.

و«**ما**» مضاف إليه، وهو اسم موصول واقع على المعدود.

وجملة «**آحاده مذكره**» من المبتدأ والخبر صلة ما، والعائد الهاء من آحاده.

«**في الضد**» متعلق بجرد.

و«**جرد**» أمر، ومفعوله محذوف، والتقدير: جرد الثلاثة إلى العشرة من التاء في الضد.

و«**المميز**» مفعول مقدم باجرر.

و«**اجرر**» فعل أمر.

و«**جمعا**» حال من المميز، ونعته محذوف.

و«**بلفظ**» متعلق بجمعا قاله المكودي.

و«**قلة**» مضاف إليه.

و«**في الأكثر**» متعلق بقلة، وهو مطلوب أيضا لجمعا من جهة المعنى على سبيل التنازع.

والتقدير: واجرر المميز حال كونه جمعا مكسرا بلفظ قلة في الأكثر.

**الشرح:**

كان قياس العدد المميز بجمع، وهو ثمانية ألفاظ الثلاثة والعشرة وما بينهما أن يستعمل بالتاء مطلقًا، لأن مسمياها جموع، والجموع الغالب عليها التأنيث، إلا أهم أرادوا التفريق من المذكر والمؤنث فجاءوا بالتاء التي هي الأصل مع المذكر؛ لأنه الأصل.

وجردوه منها مع المؤنث لطلب الفرق فقالوا:

ثلاثُ نسوة، وأربعة رجال

قال تعالى: ﴿**سَخَّرَهَا عَلَيْهِم سبع لَيَالٍ وثَمَانِيةَ أيامٍ**﴾[1].

ثم الاعتبار في التذكير والتأنيث بالآحاد لا بصورة الجمع فتقول ثلاثة اصطبلات، وثلاثة حمامات، لأن آحادها: اصطبل وحمامُ وهما مذكران، وتقول: ثلاث أوزين؛ لأن واحدة أوزه، وليس الاعتبار في ذلك بلفظ الواحد دون معناه، وحتى يقال: ثلاثة طلحات، ولا بمعناه دون لفظه حتى يقال: ثلاث شخوص مُرادًا به نسوة، ولكن ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار نعته وضميره، فيعكس ذلك في العدد فكما يقالُ: حَمرة صالح وزينب،وشخص

---

(١) سورة الحاقة: آية (٧).

يحسن إلى أهله يقول في عددهما ثلاثة خمرات، وثلاثة أشخص، ولذلك عدّ النحاة قوله ثلاثة شخوص كأعيان ومعصر شاذا مع أنه سهله إن اتصل به ما يعضد المعنى من صفات المؤنث، وكما تقول: نفس زكية تقول في العدد: ثلاث أنفس. ونحو: ثلاثة أنفس؛ وثلاث ذودٍ ضرورة سهلها إذ المراد بالنفس البدن، فإن كان المعدود صفة حُذف موصوفها فالمراعى في التذكير والتأنيث حكم الموصوف المحذوف فتقول: عندي ثلاث حوائض؛ لأن الموصوف المحذوف النسوة، وعندي ثلاثة تمرات إذا جعلته وصفا لرجال.

وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿**مَنْ جَاء بالحسنة فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِها**﴾[1].

لأن المراد عشر حسنات، ولولا ذلك لدخلت التاء في العشر؛ لأن المثل مذكر، ومميز هذا النوع من العدد مجرور مطلقا، ثم أكثر ما يكون جمعاً مكسرًا بلفظ القلة نحو: أربعة أشهر، وسبعه أبحر، وثمانية أيام، وقد يأتي جمع تصحيح لكن أكثر ما يكون ذلك فيما أُهمل تكسيره كسبع سموات، وخمس صلوات، أو جاوز ما أُهمل تكسيره كسبع سُنبلاتٍ لمجاورته بسَبع بقرات، أو أشبه المكسر لعدم سلامة لفظ الواحد فيه، إما لنقصٍ نحو: ﴿**سَبْعَ سِنِينَ**﴾[2].

أو لتغير حركة كسبع أرضين، ويأتي جمع كثرة، إما لأن جمع القلة فيه مهمل كثلاثة دراهم، وخمسة رجال، وإما لقلته كثلاثة شسُوع لبدو أشساع، وإما لضعفه قياسا كقوله تعالى: ﴿**ثلاثَة قُروُءٍ**﴾[3]، فإن جمع فعل صحيح العين على أفعال شاذ قياسًا، ويأتى مفردًا نحو: ثلاث مائة، واسم جنس كشجر، واسم جمع كرهط، لكن الأكثر على هذين الآخرين إذا ميز بهما أن يجرا بمن فيقال ثلاث من الشجر، وأربعة من القوم.

---

(١) سورة الأنعام: آية (١٦٠).

(٢) سورة يوسف: آية (٤٧).

(٣) سورة البقرة: آية (٢٢٨).

قال تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعة مِنَ الطيرِ﴾(١).

وقد تجر بالإضافة نحو: ﴿وَكَانَ في المدينة تسْعَةُ رَهْطٍ﴾(٢).

وفي الحديث: «لَيْسَ فِيما دُونَ خَمْسِ ذُودَ صدقة»(٣).

وهما في التذكير والتأنيث عكس الجمع فيعتبر ذلك فيهما بحالهما لا بحال مفرديهما فتقول: ثلاثة من الغنم، وثلاث من البط، لأنك تقول: غنم كثير، وبط كثيرة.

وتقول: ثلاث من البقر، وإن شئت لتأنيثه في قراءة بعضهم: ﴿إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ﴾(٤).

---

(١) سورة البقرة: آية (٢٦٠).

(٢) سورة النمل: آية (٤٨).

(٣) الحديث: متفق عليه.

أخرجه البخاري كتاب: الزكاة، باب: ما أدى زكاته فليس بكنز، باب: ليس فيما دون خمس ذود صدقة.

- مسلم (٢/٦٧٤، ٦٧٥) كتاب الزكاة. - أبو داود (١/٣٥٧) كتاب: الزكاة، باب: ما تجب فيه الزكاة. - الترمذي (٣/١٢٠، ١٢١)، ٥-كتاب: الزكاة. باب: ما جاء في صدقة الزرع والثمر والحبوب. - النسائي كتاب: الزكاة، باب: زكاة الإبل. رقم (١٦٣٤). - ابن ماجة (٢/٣٨٤ بتحقيقى)، ٨- كتاب: الزكاة، ٦-باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال (١٧٩٤). - الدارمي (١/٤٧٠)، ٣-كتاب: الزكاة ١١- باب ما لا تجب فيه الصدقة (١٦٣٤) - مالك في الموطأ (١/ ٢٤٤، ٢٤٥)، ١٧- كتاب: الزكاة، باب: ما تجب فيه الزكاة. - أحمد بن حنبل (٢/٩٢، ٤٠٢، ٤٠٣، ٣/٦، ٤٥، ٥٩، ٧٤، ٧٩، ٢٩٦).

(٤) سورة البقرة: آية (٧٠).

قال أبو البقاء في التبيان (١/٧٥): ﴿إن البقر﴾ الجمهور على قراءة البقر بغير ألف، وهو جنس للبقرة، وقرئ شاذا «إن الباقر» وهو اسم جمع بقرة، ومثله الجامل، تشابه الجمهور على تخفيف الشين، وفتح الهاء، لأن البقر تذكر والفعل ماض، ويقرأ بضم الهاء مع التخفيف على تأنيث البقر إذ كانت كالجمع. ويقرأ بضم الهاء، وتشديد الشين، وأصله تتشابه، فأبدلت التاء الثانية شينا ثم أدغمت.

وَمِائَةً والألفَ لِلفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

**الإعراب:**

«**ومائة**» مفعول مقدم بأضف.

«**والألف**» معطوف على مائة.

و«**للفرد**» متعلق بأضف.

و «**أضف**» فعل أمر.

«**ومائة**» قال المكودي: «مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل».

و«**بالجمع**» متعلق بردف.

و«**نزرًا**» حال من الضمير المستتر في ردف.

وجملة «**قد ردف**» بالبناء للمفعول خبر مائة.

وتقدير البيت: وأضف مائة والألف للفرد ومائة قد ردف أي اتبع بالجمع حالة كونه نزرًا أي قليلاً.

**الشرح:**

المائة والألفُ يُشاركان الأعداد الثمانية المذكورة في كون مّميزها مجرورًا بإضافتهما إليه، لكن حق مميزها أن يكون مفردًا كما نطق به القرآن نحو: ﴿**فأماته الله مائة عام**﴾[1]، ﴿**فَلَبِثَ فِيْهِم أَلْفَ سَنَة**﴾[2].

وكذلك كل ما يتركب منهما نحو: مائتي عام، وثلاثة آلاف سنة، وقد جاء مميزُ المائة بلفظ الجمع، إلا أنه نزر أي قليل، ومنه قراءة بعضهم: ﴿**ثلاثمائة سِنين**﴾[3].

---

(١) سورة البقرة: آية (٢٥٩).

(٢) سورة العنكبوت: آية (١٤).

(٣) سورة الكهف: آية (٢٥). قال الفراء في معاني القرآن (١٣٨/٢): وقوله: «ثلاثمائة سنين» مضافة، وقد قرأ كثير من القراء «ثلاثمائة سنين» يريدون ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة، فينصبونها بالفعل، ومن العرب من يضع السنين في موضع =

بالإضافة، وأندر منه مجيئه مفردًا منصوبًا، كقوله[1]:

إذَا عَاشَ الفَتى مِائَتَيْنِ عَامًا ... فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتاءُ

**وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ ... مُرَكّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ**

**وَقُلْ لَدى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ ... وَالشِّيْنُ فِيْهَا عَنْ تَميمٍ كَسْرَهْ**

**الإعراب:**

«**وأحد**» مفعول مقدم باذكر.

و«**اذكر**» فعل أمر.

«**وصلنه**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة والهاء مفعوله.

و «**بعشر**» متعلق به.

و «**مركبا**» بكسر الكاف.

و «**قاصد**» حالان من الفاعل المستتر في اذكر، قال المكودي: ويصح أن يكون مركبًا حالاً من أحد عشر فيكون اسم مفعول والأول أجود للمناسبة. اهـ.

---

= سنة، فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف، ومن نون على هذا المعنى يريد الإضافة نصب السنين بالتفسير للعدد، وقراءة الإضافة قراءة حمزة الكسائي وخلف، ووافقهم الحسن والأعمش».

(١) قائلة: الربيع بن ضبيع الفزاري أو يزيد بن ضبة

البحر: الوافر:

وفي رواية: بدلا من «ذهب أودي». بمعنى ذهب وانقطع، وأصله هلك.

المصادر: الكتاب (١/١٠٦، ٢٩٣) بولاق، المقتضب(٢/١٦٩)، الوصايا والمعمرين (٧)، ابن يعيش (٦/٢١)، الهمع (١/٢٥٣)، الدرر (١/٢١٠)، التصريح (٢/٢٧٣)، الأشموني (٤/٦٧)، اللسان: فتا، مقاييس اللغة (٤/٤٧٤)، أمالي أبي علي القالي (٣/ ٢١٥)، جملة أنساب العرب (٢٥٥).

اللغة: «الفتاء»: الشباب، مصدر فتي يفتى، ويروى فقد ذهب اللذاذة.

الشاهد فيه: إثبات النون في مائتين، ونصب ما بعدها للضرورة، ويروى تسعين عاما، فلا شاهد فيه.

و «**معدود**» مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله.

و «**ذكر**» نعت معدود.

«**وقل**» فعل أمر، قال المكودي: مضمن معنى اذكر وتقدم ما فيه.

و «**لدى**» ظرف بمعنى عند متعلق بقل، قال المكودي: وهي هنا بمعنى في. ا.هـ.

و «**التأنيث**» مضاف إليه.

و «**إحدى عشرة**» بسكون الشين مفعول قل.

«**والشين**» مبتدأ أول.

و «**فيها**» خبر مقدم لمبتدأ ثان مؤخر.

و«**عن تميم**» قال المكودي: متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار.اهـ.

و «**كسره**» بتاء التأنيث أبدلت في الوقف هاء، مبتدأ ثان مؤخر وفيها خبر والجملة خبر الشين والعائد إليها الهاء من فيها.

والتقدير: والشين كسرة كائنة فيها عن تميم.

**الشرح:**

إذا جاوزت العشر في العدد ركبت النيف، وهو والواحد والتسعة[(١)] وما بينهما إلا أنك في العشرين، وما فوقها تركبه بالعطف كما يأتي، ومع العشرة تركبه دون عطف، عُدنا إلى شرح كلام المصنف ومعناه أنك إذا ركبت الواحد مع العشرة أبدلت لفظه في التذكير بأحَد، وفي التأنيث إحدى معتبرًا في تذكير كل من المركبين، وتأنيثه حال المعدود فتقول: أحد عشر رَجُلاً، وإحدى عشرة امرأة، بفتح الشين مع التجرد من التاء عند الكل، ويسكونها مع التاء عند الحجازيين، وكسرها عند التميميين، وبعضهم يفتحها أيضًا.

---

(١) ارتشاف الضرب (٧٥٧/٢)، توضيح المقاصد للمرادي (٣١١/٣).

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ... مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فافْعَلْ قَصْدا

**الإعراب:**

«**ومع**» متعلق بافعل.

و «**غير**» مضاف إليه ومضاف أيضًا بالنسبة إلى أحد.

و «**أحد**» مضاف إليه لا غير.

«**وإحدى**» معطوف على أحد.

و «**ما**» اسم موصول مفعول افعل والمنعوت به محذوف.

و «**معهما**» متعلق بفعلت.

وجملة «**فعلت**» بتاء الخطاب صلة ما وعائدها محذوف.

و «**فافعل**» فعل أمر.

و «**قصدا**» قال الشاطبي: مصدر في موضع الحال وهو من القصد الذي بين الإسراف والإقتار وهو العدل. اهـــ.

فقصدًا على هذا بمعنى الاقتصاد وتقدير البيت: افعل حال كونك مقتصدا مع غير أحد.

وإحدى الحكم الذي فعلته لعشر معهما من إسقاط التاء مع المذكر وإثباتها مع المؤنث.

**الشرح:**

حكم العشرة مع غير أحد وإحدى من النيف المركّب معها أو المضاف إليها حكمها فتأتي بهما على الأصل من التجريد إن كان المعدود مذكرًا، والاتصال بالباء إن كان مؤنثًا فنقول:

ثلاثة عشر رجُلاً، وثلاث عشرة امرأة[1]، وكذا سائرها، وفي شأنها مع الياء ما سبق من اللغات الثلاث.

---

(١) إرتشاف الضرب (٢/٧٥٨)، توضيح المقاصد النحوية للمرادي (٤/٣١١).

وَلِثلاثَـــةٍ وَتِسْـــعَةٍ وَمَـــا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

**الإعراب:**

«**ولثلاثة**» خبر مقدم.

و«**وتسعة وما**» معطوفان على ثلاثة وما موصول اسمي.

و «**بينهما**» صلة ما.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**ركبا**» بالبناء للمفعول فعل الشرط وجوابه ومتعلقه محذوفان.

و «**ما**» اسم موصول مرفوع المحل على الابتداء تقدم خبره في المجرور أول البيت جار على موصوف محذوف.

وجملة «**قدما**» بالبناء للمفعول صلة ما الواقعة مبتدأ.

والتقدير: والحكم الذي قدم ثابت لثلاثة وتسعة والذي استقر بينهما إن ركبا مع العشرة.

**الشرح:**

الثلاثة والتسعة وما بينهما إذا ركبا مع العشرة كان حكمهما إن كان المعدود مؤنثًا تجرده من تاء التأنيث، وتتصل بها إن كان مذكرًا فلذلك لا يتصوّر اجتماع التجريد، ولا التلبس فيها[1]، وفي العشرة إذ المعتبر في تذكير العشرة وتأنيثها مطابقة حال المعدود كما سبق، وفي تذكير الثلاثة، ويأتي النيف وتأنيثها عكس حال المعدود فلذلك قال تعالى: ﴿**عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ**﴾[2].

لأن واحد المعدود مَلَكٌ فاعتبر مطابقته في العشرة فتجردت وعكس ذلك في التسعة فاتصلت، وعكس أَقَامَ رسُول اللهِ ﷺ ثلاثَ عَشْرَةَ سَنَةً.

---

(١) المساعد (٢/٧٨)، وانظر: شفاء الغليل (١/٥٦٦)، التسهيل (١١٧)، الهمع (٢/١٥٠)، الدرر (٢/٢٠٥).

(٢) المدثر: آية (٣٠).

وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرَا اثْنَيْ، إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرا
وَاليا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالألِفْ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

**الإعراب:**

«**وأول**» بكسر اللام فعل أمر من أولى يولي متعد لاثنين.

و «**عشرة**» مفعوله الأول.

و «**اثنتي**» مفعوله الثاني.

«**وعشرا**» معطوف على عشرة.

و «**اثني**» معطوف على اثنتي والعطف على معمولين لعامل واحد جائز.

و «**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط.

و «**أنثى**» مفعول مقدم بتشا.

و «**تشا**» مضارع شاء قصره للضرورة، قال المكودي: ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو.

و «**أو ذكرا**» معطوف على أنثى وفيه رد الأول إلى الأول، والثاني إلى الثاني. انتهى وجواب إذا محذوف.

«**واليا**» مبتدأ.

و «**لغير**» خبره.

و«**الرفع**» مضاف إليه.

«**وارفع**» فعل أمر.

و «**بالألف**» متعلق بارفع.

و «**الفتح**» مبتدأ.

و «**في جزأي**» متعلق بألف، وقال المكودي: متعلق بالفتح.

و «**سواهما**» مضاف إليه.

وجملة «**ألف**» بالبناء للمفعول خبر الفتح.

**الشرح:**

إذا ركبت الاثنين والاثنتين مع العشرة أضفتها إليها مخبرًا في حالهما مع ما ركبا معه مطابقة حال المعدود، وتذكيرًا وتأنيثًا كالواحد فتقول: عندي اثنا عشر رجُلا، واثنتا عشرة امرأة، وإلى المثال الثاني أشار المصنف بقوله: وأول عشرة اثنتي.

وإلى الثاني أشار بقوله: عشر اثنى إذ المعنى، وأوّل عشرا اثنى، وقوله: «**إذا أنثى تشا أو ذكرًا**» تقسيم لا تخير، ولذلك أوقعه مطابقًا بحال المثالين قدم الأنثى لتقدم عددها في التمثيل ثم هو مخالف به لجمع المركبات في أن النيف يعربُ مضافًا إلى العشرة فيكون بالياء في غير الرفع، وهو الجر والنصب نحو: رأيت اثني عشر رجلاً، ومررت باثنتي عشرة امرأة، وأما سواهما من الأعداد فالمألوف فيها بناء الجزئين، وهما النيف والعشرة على الفتح نُكِّرتْ نحو: عندي ثلاثة عشر رجُلاً

أو عُرِّفَتْ: كمررت بالخمسة عشر رجلاً. ويستثنى من ذلك لفظتان:

**الأولى:** «**إحدى**» فإنها تبنى على السكون حال تركيبها لعدم قبول الألف للحركة.

**الثانية:** «**ثماني**» فإن من العرب من يُسْكنُ ياؤه كما يسكن ياء معدي كرب عند التركيب، ومنهم من يفتحها على القاعدة ومنهم من يحذفها بناء مع كسر النون للدلالة عليها وإما على فتحها على قاعدة التركيب.

**وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا　　بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا**

**الإعراب:**

«**وميز**» فعل أمر.

و «**العشرين**» مفعول ميز.

و «**للتسعينا بواحد**» متعلقان بميز واللام بمعنى إلى والألف للإطلاق.

و «**كأربعين**» خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كأربعين.

و «**حينا**» تمييز منصوب بأربعين.

**الشرح:**

مميز العشرين والتسعين وما بينهما من العُقودِ مُفرد منصوب سواءً كانت مفردة كخمسين عامًا أو معطوفًا عليها نيف كثلاثة وثلاثين رجلاً، وتسعة وتسعين درهمًا، ثم لفظ العقد، لا يختلف ذُكِّر معدودة أو أُنِّثَ نحو:

﴿**واختار موسى قومه سبعين رجلا**﴾[1].

﴿**وواعدنا موسى ثلاثين ليلة**﴾[2].

- وأما النيف فحكمه معه حكمه إذا انفرد فيطابق بالواحد والاثنين حال معدودهما فتقول: عندي واحدٌ وثلاثون وواحدة وثلاثون امرأةً والأكثر إحدى وثلاثون، واثنان وثلاثون رجلاً، واثنتان وثلاثون امرأة، ويخالف بالثلاثة والتسعة وما بينهما حال معدودهما فتقول: ثلاث وثلاثون جارية، وتسعة وأربعون عبدًا.

قال تعالى: ﴿**إنَّ هَذَاَ أخي له تَسْعٌ وتسعون نعجة**﴾[3].

وفي الحديث: «**إنَّ للَّه تسْعَةً وَتسْعينَ اسْمًا**»[4].

**وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا**

---

(١) الأعراف: الآية (١٥٥).

(٢) الأعراف: الآية (١٤٢).

(٣) ص: الآية (٢٣).

(٤) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري (١٦٩/٨) ٩٧- كتاب: التوحيد، باب: إن لله مائة اسم إلا واحد، ولم يذكر الأسماء، ٥٤-كتاب: الشروط، ١٨-باب: ما يجوز من الاشتراط والثنايا في الإقرار والشروط التي يتعارفها الناس بينهم... إلخ (٢٧٣٦)، مسلم (٢٠٦٢/٤، ٢٠٦٣)، ٤٨-كتاب: الذكر والدعاء، ٢-باب: في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، ٦- (٢٩٧٧)، الترمذي (٤٩٦/٥) ٤٩- كتاب: الدعوات، باب: (٨٣)، ابن ماجه (٣١٨/٤ بتحقيقي)، ٣٤-كتاب: الدعاء، ١٠-باب: أسماء الله عز وجل (٣٨٦٠).

**الإعراب:**

«**وميزوا**» فعل ماض وفاعل والضمير للعرب.

و«**مركبا**» مفعول ميزوا والمنعوت به محذوف.

و «**بمثل**» متعلق بميزوا.

و «**ما**» اسم موصول مضاف إليه.

و «**ميز**» فعل ماض مبنى للمفعول.

و«**عشرون**» مرفوع على النيابة عن الفاعل بميز والجملة صلة ما والعائد محذوف.

«**فسوينهما**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة وفاعل ومفعول والضمير عائد إلى مركب وعشرين.

وتقدير البيت: وميزوا عددًا مركبًا بمثل التمييز الذي ميز به عشرون فسوينهما في التمييز.

**الشرح:**

المركب من أعداد بغير عطف، وهو أحد عشر، وتسعة عشر وما بينهما تميز بما يميز به عشرون وأخواته من مفرد منصوب نحو: ﴿**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا**﴾(١)، ﴿**إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا**﴾(٢).

فأما قوله تعالى: ﴿**وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا**﴾(٣).

فالوجه أن المميز محذوف تقديره: فرقة، وأسباطًا بدل من اثنتي عشرة إذ لو كان تمييزًا لقيل: اثنا عشر لأن واحده سبط، وهو مذكر.

**وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ    يَبْقَ البِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

---

(١) يوسف: الآية (٤) .

(٢) التوبة: الآية (٣٦) .

(٣) الأعراف: الآية (١٦٠) .

و «**أضيف**» بالبناء للمفعول فعل الشرط.

و «**عدد**» نائب الفاعل به.

و «**مركب**» نعت عدد.

و «**يبق**» جواب شرط.

و «**البنا**» بالقصر للضرورة فاعل يبق، قال المكودي: ويجوز ضبط يبقى بالألف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضيًا وبالقاف دون الألف على أنه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن.

«**وعجز**» مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل. اهـ.

وجملة «**قد يعرب**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ.

**الشرح:**

تختص الأعداد المركبة بغير إضافة بجواز إضافتها إلى مستحق المعدود ثم فيها لغتان أشهرها: بقاء البناء نحو:

مررت بأحد عشر زيد

وجعل أكثر البصريين هذا واجبًا، واللغة الثانية حكاها سيبويه، وهو إعراب العجز بما يقتضيه العامل مع بقاء فتح الصدر كما يفعل ذلك ببعلبك فتقول: هؤلاء أحدَ عشرُ زيدٍ، ورأيتُ أحدَ عشرِ زيد ومررت بأحدَ عشرِ زيد. تجره بالكسر لفقد العلمية المقتضية مع التركيب منع صرف بعلبك.

قال سيبويه[1]: وهي لغة رديئة.

---

(١) التصريح (٢/٤٨٨ بحيري)، ونص كلام سيبويه في الكتاب (٢/٥١): «واعلم أن العرب تدع «خمسة عشر» في الإضافة، والألف واللام على حال واحدة، وذلك لكثرتها في الكلام، وأنها نكرة فلا تغير، ومن العرب من يقول: «خمسة عشرك» وهي لغة رديئة» اهـ.

وقال الأخفش: حسنة. واختارها ابن عصفور، وزعم أنها الفصحى، التصريح (٤/٤٨٨)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٣).

وحكى الكوفيون فيها لغة ثالثة، وهي إضافة الصدر إلى العجز معربًا بما يقتضيه العامل، ثم إضافة العجز مجرورًا إلى مستحق المعدود فتقول: هذه أحد عشرك ورأيت أحد عشر ومررت بأحد عشرك، ولم يخصوا هذه اللغة بحال الإضافة بل أجازوا إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه مطلقًا مستدلين بقوله:

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِه وَشِقْوَتِهْ ... بِنْتَ ثَمانِي عشْرَةٍ من حِجَّتِهْ[1]

**وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إلى ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا**

**وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى ... ذَكَرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا**

**الإعراب:**

«**وصغ**» فعل أمر من صاغ يصوغ.

و «**من اثنين**» متعلق بصغ.

و «**فما**» الفاء عاطفة وما موصول اسمي معطوف على اثنين.

و«**فوق**» بالبناء على الضم صلة ما والعائد محذوف والتقدير فما فوقهما.

و «**إلى عشرة**» متعلق بصغ.

---

(١) قائله: نفيع بن طارق.
البحر: الرجز أو بيتان من مشطوره.
المصادر: التصريح (٢/٢٧٥)، (٤/٤٩٠ بجيري).
قال الشيخ خالد الأزهري: فبنت مفعول بكلف، ومفعوله الأول مستتر فيه قائم مقام الفاعل. وثماني: مضاف إليها، وعشرة، بالتنوين مجرورة بإضافة ثماني إليها ولم يضف إلى مستحق المعدود. والعناء: بفتح العين المهملة التعب والمشقة. والشقوة: بكسر الشين المعجمة الشقاوة. وقول ابن مالك في «التسهيل»: ولا يجوز بإجماع ثماني عشرة إلا في الشعر مردود فإن الكوفيين أجازوا ذلك مطلقًا في الشعر وغيره كما قال الموضح، فليس نقل الإجماع بصحيح.
مصادر البيت: الحيوان (٦/٤٦٣)، الكافية الشافية (٣/١٦٨٢)، العيني (٤/٤٨٨)، شرح التسهيل (٢/٤٠٢)، الخزانة (٣/١٥)، الهمع (٢/١٩)، معاني القرآن (٢/٣٤، ٢٤٢)، الأشموني (٤/٧٢)، الإنصاف (١/٣٠٩)، الدرر (٢/٢٠٥)، اللسان (شقا).

و «**كفاعل**» قال المكودي: مفعول بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير صغ من اثنين وزنا كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعلا.

و«**من فعلا**» متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر. انتهى، وقال الشاطبي: والكاف من قوله كفاعل من فعلا اسم تعدي إلى صغ أي: صغ مثل فاعل اهـــ.

«**واختمه**» فعل أمر وفاعل ومفعول.

و«**في التأنيث**» قال الشاطبي: حال من ضمير اختمه البارز.

و «**بالتا**» متعلق باختمه أي اختمه بالتاء حال كونه في التأنيث له ظرفًا مجازًا. اهـــ، وهو تكلف.

«**ومتى**» اسم شرط متعلق بذكرت.

و «**ذكرت**» بتشديد الكاف فعل الشرط ومفعوله محذوف تقديره ذكرت المعدود.

و «**فاذكر**» جواب الشرط وهو فعل أمر.

و «**فاعلا**» مفعوله.

و «**بغير**» نعت فاعلا.

و «**تا**» بالقصر للضرورة مضاف إليه.

**الشرح:**

واحد، وواحدة من أسماء العدد(١) موضوعان على وزن فاعل وفاعله، فلذلك أضرب المصنف عن ذكرهما، ومتى استعملا مع العشرة أو ما فوقها من العُقود فإنك تنقل الفاء منهما إلى موضع اللام وتقلبهُما ياء فتقول: حادي في التذكير وحادية في التأنيث.

---

(١) التصريح (٤/٤٩٣).

فأما ما زاد عليهما: فالاثنان فما فوقهما إلى العشرة لك أن تصوغها على وزن واحدٍ وواحدةٍ فتبني منهُما اسم فاعلٍ كما تبنيه من الفعل الثلاثي.

وتأتي على وزن فاعل بغير تاء مع المذكر، وعلى وزن فاعله بالياء مع المؤنثة فتقول: هذا ثالث القوم، وهذه رابعة النسوة، كما تقول: هذا ضارب القوم، وهذه سابقة النسوة فلك أن تستعمله مفردًا لقصد الدلالة على معناه مجردًا عن الإضافة نحو: لستة أعوام، وذا العام سابع، ولك أن تستعمله مضافًا إلى غير عدد كما مثل.

**وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذي مِنْهُ بُني ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْل بَعْض بَيِّنِ**

**وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقَ فَحُكَمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط جازم.

و «**ترد**» بضم التاء فعل الشرط.

و«**بعض**» مفعول ترد.

و «**الذي**» مضاف إليه.

و «**منه**» متعلق ببني.

و «**بني**» بالبناء للمفعول صلة الذي، والعائد إليه ضمير منه، وضمير بني المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى اسم الفاعل، والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه.

و «**تضف**» قال المكودي: مجزوم على أنه جواب الشرط.

و «**إليه**» متعلق بتضف ومفعول تضف محذوف تقديره: تضف إليه اسم الفاعل من العدد.

و «**مثل**» منصوب على الحال من المفعول المحذوف، والتقدير: تضف إليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض أي في معناه. اهـ.

و «**بعض**» مجرور بإضافة مثل إليه.

و «**بين**» بتشديد الياء نعت بعض.

«**وإن**» حرف شرط.

و «**ترد**» فعل الشرط.

و «**جعل**» بسكون العين مفعول ترد.

و«**الأقل**» مضاف إليه من إضافة المصدر المتعدي إلى اثنين إلى مفعوله الأول.

و «**مثل**» مفعوله الثاني.

و «**ما**» موصولة مجرورة المحل بإضافة مثل إليها.

و «**فوق**» بالبناء على الضم صلة ما والعائد محذوف.

«**فحكم**» مصدر نوعي منصوب باحكم.

و «**جاعل**» مضاف إليه.

و «**له**» متعلق باحكما.

و«**احكما**» فعل أمر والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة والجملة جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء الداخلة على معمولها المتقدم والتقدير: وإن ترد جعل الأقل مثل الذي فوقه فاحكم له حكم جاعل.

**الشرح:**

لهذا العدد المحمول إلى بناء فاعل في الاستعمال مع غيره خمسة أحوال:

**أحدها**: أن تستعمله مع أصله الذي بني منه للدلالة على أن الموصوف به بعض تلك العدة المعيّنة لا غير، فيضيف الأوّل إلى الثاني فيقول: خامس خمسة، ورابع أربعة، كما تقول: بعض أربعة وبعض خمسة.

قال تعالى:﴿**ثاني اثنين**﴾[1]، ﴿**لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة**﴾[2].

ولا يتأتى هذا الاستعمال في الواحد لفقد البعضية. وهذه الإضافة واجبة

---

(١) التوبة: الآية (٤٠) .

(٢) المائدة: الآية (٧٣) .

عند الجمهور، ولم يثبت بما أجازه الكسائي والأخفش من نصب الثاني شاهد.

وخصَّ المصنف في غير هذا الموضع بثان دون بقية أخواته.

**الحال الثاني:** أن تستعمل مع عدد دون أصله الذي بني منه مقصودًا به جعل الأقل بين العدد للمستعمل معه مثل الأكثر، وهو العدد الذي هو أصله نحو: هذا رابعٌ ثلاثة، أي جاعلهُم بنفسه أربعة فيكون حكمه حُكْمَ جاعل ونحوه من اسم الفاعل الذي يجوز أن ينصَب ما بعده، وأن تجره بالإضافة ويحتملها قوله: و ﴿**سادسهم كلبهم**﴾[1]، ولا يتأتى هذا الاستعمال في ثانٍ فلا يقال: ثاني واحد، بإضافة، ولا نصب. وأجازه بعضهم بالنصب نحو: ثاني واحدًا دون الإضافة، وبعضهم مطلقًا.

**وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ**
**أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي**
**وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا**
**وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

و «**أردت**» فعل الشرط.

و «**مثل**» مفعول أردت.

و «**ثاني**» مضاف إليه.

و «**اثنين**» مجرور بإضافة ثاني إليه.

و «**مركبا**» قال المكودي: حال من مثل ويجوز أن يكون مركبا مفعولاً بأردت، ومثل ثاني اثنين نعت لمركب فهو نعت النكرة تقدم عليها فانتصب على الحال اهـ.

---

(١) الكهف: الآية (٢٢) .

و «**فجئ**» أمر من جاء يجيء.

و «**بتركيبين**» متعلق بجئ وما بعد الفاء جواب الشرط.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**فاعلا**» مفعول بأضف.

و «**بحالتيه**» في موضع الصفة لفاعل.

و «**أضف**» أمر معطوف على جئ بأو.

و «**إلى مركب**» متعلق بأضف.

و «**بما**» متعلق بيفي وما موصول اسمي.

و «**تنوي**» صلتها والعائد محذوف.

و «**يفي**» في موضع الصفة لمركب، قاله المكودي وقال الشاطبي: يف مجزوم على جواب قوله: أضف والتقدير فأضف فاعلاً بحالتيه إلى مركب يف بما تنوي. اهـ والتقدير: على الأول وإن أردت مثل ثاني اثنين حال كونه مركبًا فجئ بتركيبين أو أضف فاعلا بحالتيه إلى مركب واف بالذي تنويه.

«**وشاع**» فعل ماض.

و «**الاستغنا**» بالقصر للضرورة فاعل شاع.

و «**بحادي عشرا**» متعلق بالاستغنا.

«**ونحوه**» بالجر معطوف على حادي عشرا.

«**وقبل**» متعلق باذكرا.

و «**عشرين**» مضاف إليه.

و «**اذكرا**» فعل أمر والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة.

«**وبابه**» بالجر معطوف على عشرين.

و «**الفاعل**» بالنصب مفعول اذكرا ونعته محذوف.

و «**من لفظ**» متعلق بنعت الفاعل المحذوف وقال المكودي: متعلق باذكرا.

و «**العدد**» مضاف إليه.

و «**بحالتيه**» متعلق باذكرا

و«**قبل**» في موضع الحال من الفاعل.

و «**واو**» مضاف إليه.

وجملة «**يعتمد**» بالبناء للمفعول نعت لواو والتقدير: واذكر اسم الفاعل المصوغ من لفظ العدد بحالتيه قبل عشرين وبابه حال كونه كائنًا قبل واو يعتمد في العطف بها دون غيرها من حروف العطف ويحتمل أن يكون يعتمد مجزومًا في جواب اذكر.

**الشرح:**

هذه الثلاثة الأحوال الباقية من أحوال العدد المصُوغ إلى بناء فاعل.

**فالأوّل منها:** أن يستعمله مع العشرة ليفيد معنى ثاني اثنين ففي صوغه ثلاثة أوجه، أقيسها ما ذكره المصنف:

**أولاً:** وهو أنك تأتي بتركيبين مشتملة على أربعة ألفاظ:

**الأول:** الوصف مركبًا مع العشرة.

**والثالث:** العدد المشتق منه الوصف مركبًا مع العشرة أيضًا.

فتقول: هذا ثاني عشر، واثني عشر، ورابع عشر، وأربعة عشر بإضافة المركب الأوّل إلى المركب الثاني.

**الوجه الثاني:** أن تحذف العقد، وهو العشرين من المركب الأوّل، وتأتي بفاعل بحالتيه من التذكير أو التأنيث مُضافًا إلى المركب الثاني، وعلى هذا ثالث ثلاثة عشر، وهذه رابعة أربع عشر.

**الوجه الثالث:** أن يقتصر على التركيب الأوّل باقيًا على بناء صدره فتقول: ثالث عشر، وإليه أشار المصنف بقوله: «**وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحادي عَشر**» .

أو نحوه، وبعض العرب يُعربه فتقول: حادي عشر هذا ظاهر كلام المصنف هنا في إيراد الوجه الثالث وبه شرحه ابنه.

**والتحرير في هذا الوجه:** أن يقال بحذف العقد من المركب الأوّل والنيف من المركب الثاني، وتضيف ما بقي معك من التركيب الثاني وهو العقد معربًا لهما لزوال سبب البناء، وهو التركيب فتقول بهذا: ثالث عشر ونحوه، وبعضهم يعرب الأوّلُ، ويترك الثاني مبنيًا فتقول: هَذَا ثَالِثَ عَشْرٍ .

وأما بناؤهما معًا كما هو مقتضى كلام المصنف، وشرح ابنه له فحكى وجهًا ثالثًا في استعماله ورده بعضهم بأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين، وأجيب عنه بأن الدليل على ذلك أن فاعلاً إنما يركب مع العدد الذي اشتق منه كثالث ثلاثة، أو مع أقل منه كخامس أربعة.

فإذا قيل: ثالث عشر، عُلِمَ أن هُناك تركيبين، والجواب غير مستقيم.

أما مقدمته فظاهرهُ الصحة. وأما النتيجة فباطلة لأن من أحوال هذا المصُوغ أن يستعمل مع العشرة وحدها لإفادة الاتصاف بمعنًا مقيدًا بمصاحبتها فيذكّران معها مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث نحو: الجزء الحادي عشر، والمقامة الخامسة عشر، فإذا قيل في المنتزع من تركيبين: حادي عشر ببنائهما التبس بهذا النوع فاعرفه فإنه موضع الحال الثاني من الأحوال الثلاثة، ويمكن إدخالهُ في كلام المصنف إن تستعمل المركبتين لإفادة جعل الأقل مثلهما فوقه فتقول: رابع عشر. فالأصل فيه أن يأتي تركيبين كما ذكرنا في الذي قبله إلا أنه يلزم أن يكون اللفظ الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف كما مثلنا.

وقد صرّح سيبويه بإجازة مثله، وذلك في هذا الحال أن يحذف العشرة من التركيب الأول ويصيغه إلى مجموع الثاني.

وليس لك أن تحذف النيف من الثاني لئلا يلتبس بالاستعمال الذي قبله.

**الحال الثالث:** وهو المكمل للأحوال الخمسة من أحوال العدد المصوغ إلى فاعل من لفظ العدد بحالتيه من التذكير والتأنيث، وتعطف عليه العقد بالواو فتقول: حادي وعشرون، وثاني وعشرون، إلى ثلاثة وتسعين، وتاسع وتسعين وإلى هذا الحال أشار بقوله: وقبل عشرين اذكر.. إلى آخره.

## كَمْ وَكَأَيِّن وَكَذَا

**الشرح:**

عقبت بهذه باب العدد؛ لأنها كفايات عن العدد المبهم، وكلها أسماء مبنية.

أما «**كم**» فقيل لشبهها بالحرف وضعًا، وقيل: لشبه الاستفهامية به معنى، وحملت الخبرية عليها لموافقة لفظها.

وأما «**كأيِّن**» فلأنها استعملت استفهامية في قول أُبيّ بن كعب «**كأين يقرأ سورة الأحزاب؟**»[1].

**مَيِّزْ فِي الاِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ عِشرِين كَكَمْ شَخْصًا سَمَا**

**الإعراب:**

«**ميز**» فعل أمر.

و «**في الاستفهام**» متعلق بميز.

و «**كم**» مفعول ميز.

و «**بمثل**» متعلق بميز.

و «**ما**» موصول اسمي مضاف إليه جار على محذوف.

وجملة «**ميزت**» بفتح التاء صلة ما والعائد محذوف.

و «**عشرين**» مفعول ميزت والتقدير: «ميز كم» في الاستفهام بمثل التمييز الذي ميزت به عشرين فحذف العائد المجرور بالباء مع عدم جر الموصول بها وذلك قليل والأولى أن يكون ما موصولاً حرفيًا والتقدير بمثل تمييزك عشرين.

و «**ككم**» الكاف جارة لقول محذوف وكم اسم استفهام مرفوع المحل

---

(١) عزاه بنحوه السيوطي في الدر المنثور (١٧٩/٥)، لعبد الرزاق في المصنف والطيالسي، وسعيد بن منصور، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند وابن منيع والنسائي وابن المنذر وابن الأنباري في المصاحف والدارقطني في الأفراد والحاكم وصححه وابن مردويه والضياء في المختارة عن زر قال: قال لي أبي بن كعب: كيف تقرأ سورة الأحزاب أو كم تعدها؟.

على الابتداء.

و «**شخصًا**» منصوب على التمييز.

وجملة «**سما**» من الفعل والفاعل خبر المبتدأ أو المبتدأ وخبره مقول للقول المحذوف والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك كقولك كم شخصًا سما.

**الشرح:**

تنقسم «**كم**» إلى استفهامية، وإلى خبرية، ويشتركان في البناء كما سبق، وفي لزوم التصدّر في كونهما كنايتين عن عدد مُبهم، وفي الافتقار إلى مميز، وتفترقان في إعراب المميز وصفته كما تشرحه، وفي جواز حذف الخبرية، وفي جواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها نحو: ﴿**قال كم لبثتم**﴾[1].

ونحو: كم صُمتَ، أي كم يومًا بخلاف الخبرية، وفي جواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها نحو: ﴿**قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين**﴾[2].

ولا يجوز ذلك في الخبرية بل متى فصل بينها وبين مميزها بغير الظرف، والجار والمجرور تعيّن نصبُه، وإن كان بواحدٍ منهما فالأرجح نصبه، وقد يجوز في الشعر نحو[3]:

كَمْ بجود مُقْرِف نَالَ العُلى ..................[4]

---

(١) المؤمنون: الآية (١١٢).

(٢) المؤمنون: الآية (١١٢).

(٣) قائله: هو أنيس بن زنيم، من قصيدة لعبيد الله بن زياد.

(٤) عجزه: ............... وكريمٍ بخله قد وضعه

البحر: وهو من المديد.

اللغة: بجود: بكرم وسخاوة. مقرف:- بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء- الرجل الذي ليس له أصالة من جهة الأب نال العلا أي: بلغ المنزلة العالية، كريم، أراد به الأصل من الطرفين، وضعه، من الوضيع، وهو الدنيء من الناس، والهاء عوض من الواو.

=

وفي إن الخبرية تختص بالماضي كاختصاص رُبَّ به إذ هي نقيضتها فتقول: كم عبدٍ ملكت، ولا تقول: كم عبدٍ سأملكه بخلاف الاستفهامية فإنك تقول: كم فرسخًا سرت؟ وكم فرسخًا تسير غدًا؟ وفي أن المتكلم بالاستفهام لا يتوجه إليه التصديق والتكذيب بخلاف الخبرية، وفي أن البدل من الاستفهامية يجب أن يقترن بهمزة الاستفهام كما سبق في بابه بخلاف الخبرية عدنا إلى شرح كلام المصنف، ومراده أن مميز كم الاستفهامية مفرد منصوب كمميز عشرين فتقول: كم شخصًا كما تقول: عندي عشرون رجُلاً.

**وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا ... إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا**

**الإعراب:**

«**وأجز**» فعل أمر من أجاز يجيز.

و «**أن**» حرف مصدري.

و «**تجره**» منصوب بأن وأن وصلتها في تأويل مصدر منصوب بأجز على المفعولية والهاء المنصوبة بتجره عائدة على التمييز.

و «**من**» بكسر الميم فاعل تجره.

و «**مضمرا**» بفتح الميم حال من مَنْ قال المكودي: وقال الهواري: بكسر الميم اسم فاعل حال من الفاعل في أجز. اهـ.

و «**إن**» حرف شرط.

=

الإعراب: «كم» خبرية. «بجود» جار ومجرور فصل بين كم ومميزه «مقرف» مميز كم. «نال العلا» جملة في محل رفع على أنها خبر لكم. «وكريم» أي: وكم كريم. «بخله» مبتدأ والهاء مضاف إليه. «قد وضعه» جملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة خبر لكم المحذوفة.

الشاهد: قوله: «كم بجود مقرف» حيث فصل بين كم، ومميزها بالجار والمجرور.

مواضعه: الأشموني (٣/٦٣٥)، الهمع (١/٢٥٥)، خزانة الأدب (٤٨٩)، الكتاب لسيبويه (١/٢٩٦).

«**وليت**» فعل الشرط والتاء للتأنيث.

و «**كم**» فاعل وليت.

و «**حرف**» مفعول وليت.

و «**جر**» مضاف إليه.

و «**مظهرا**» بفتح الهاء نعت لحرف وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

**الشرح:**

يجوز في مميز «**كم**» الاستفهامية أن يجرَّ بمن مضمرة نحو: بكم دِرْهَمٍ اشتريت ثَوْبَكَ.

على تقدير: بكم من درهم لا بإضافة كم كما زعم الزجاجُ.

**وَاسْتَعْمِلنْهَا مُخْبِرًا كَعَشَرَهْ أَوْ مائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ**

**الإعراب:**

«**واستعملنها**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة وفاعله مستتر فيه والهاء المتصلة به مفعوله وهي عائدة إلى مطلق كم.

و «**مخبرا**» بكسر الباء حال من الفاعل المستتر في استعملنها.

و «**كعشرة**» نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومجرورها والتقدير: واستعملنها استعمالاً كاستعمال عشرة، وقال المكودي: والكاف يعني من كعشرة متعلقة باستعملنها.

و «**أو مائة**» معطوف على عشرة. اهـ

و «**ككم**» الكاف جارة لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف وكم مبتدأ وخبره محذوف أو مفعول بفعل محذوف.

و «**رجال**» مضاف إليه.

و «**أو مره**» معطوف على رجال وأصل مره امرأة نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت فاستغني عنها بهمزة الوصل.

والتقدير على الابتدائية كم رجال أو امرأة قصدوني وعلى المفعولية كم رجال أو امرأة ملكت.

**الشرح:**

كم الخبرية مميزها مجرورٌ بإضافتها إليه، ثم لما كانت لتكثير العدد جاز أن يكون مميزها مفردًا كمميز المائة، والألف وهو الأكثر وأن يكون جمعًا كمميز العشرة، وإليهما أشار المصنف بقوله: ككم رجالٍ أو امرأة .

إذ تقديره: وكم مر، وتلزم جر مميزها، وجواز كونها جمعا فارقت الخبرية فحصل الفرق بينهما من ثمانية أوجه.

**كَكَمْ كأيِّن وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ　　　تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ**

**الإعراب:**

«**ككم**» خبر مقدم.

و «**كأين**» مبتدأ مؤخر.

«**وكذا**» معطوف على كأين.

«**وينتصب**» فعل مضارع.

و «**تمييز**» فاعل ينتصب.

و «**ذين**» مضاف إليه.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**به**» متعلق بصل والضمير للتمييز.

و «**صل**» فعل أمر معطوف على ينتصب من عطف الإنشاء على الإخبار ومذهب الناظم منعه كما ذكره في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل.

و «**من**» بكسر الميم مفعول صل.

و «**تصب**» مجزوم في جواب الأمر.

**الشرح:**

كأين وكذا بمترلة كم الخبرية في الدلالة على العدد المبهم(١)، وفي الافتقار إلى مميز، وتشاركها كَأَيِّن خاصة في استحقاق بالتصدير ويفارقاها في أنها تمييزهما، أما منصوب، نحو:

اطرُدِ الْيَأس بِالرجا فَكأين آلِمًا حُمَّ يُسْرَهُ بَعْد عُسْرٍ(٢)

وكقوله:

عِدِ النَّفسَ نُعمى بُؤْسَاكَ ذَاكِرا كَذَا وكَذَا لُطْفا بِهِ نُسِي الْجَهْدُ(٣)

---

(١) قال أبو حبان في «ارتشاف الضرب» (٧٨٩/٢): الذي يظهر من استعمال كلام العرب أنها خبرية.

(٢) البحر: الخفيف.

وفي رواية بدلا من فكأين فكأي في التصريح (٢٨١/٢).

المصادر: المغني (١٨٦، ١٧٤)، العيني (٤٩٥/٤)، التصريح (٢٨١/٢)، الهمع (٢٥٥/١)، الأشموني (٨٥/٤)، الدرر اللوامع (٢١٢/١).

قال الشيخ خالد الأزهري: فآلما بمد الهمزة على وزن فاعلا من ألم يألم إذا وجع منصوب على التمييز لكأي، واطرد: أمر من طرد يطرد كقتل يقتل، واليأس بالياء المثناة تحت القنوط. والرجا: بالقصر للضرورة الأمل، وحم: بضم الحاء المهملة بمعنى قدر. يقول: لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره. «فكأي» الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. «كأي» اسم بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. «آلما» منصوب على التمييز لكأيّ. «حُمَّ» ونائب فاعله، وما تعلق به في محل رفع. «آلما» منصوب على التمييز لكأيّ، و«حُمَّ»: ونائبه فاعله وما تعلق به في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «كأي».

(٣) البحر: الطويل.

المصادر: شرح التسهيل (٤٢٣/٢)، شرح الألفية للمرادي (٣٣٧/٤)، المغني (١٨٨/١)، العيني (٤٩٧/٤)، الهمع (٢٥٦/١)، الأشموني (٨٦/٤)، الدرر اللوامع

وإما مجرور بمن ظاهرة، وهي في كَأَيِّن أكثر من النصب وبه ورد القرآن نحو: ﴿**وكأين من قرية**﴾[1]، ﴿**وكأين من دابة**﴾[2].

ولا أعرفه مسموعًا في كذا[3] وأكثر ما تستعمل كذا مكررة بالعطف كما مثل، وقد تستعمل مفردة أو مكررة بدون عطفٍ ولا يلزم التصدر بل يجوز: قبضت كذا وكذا درهما، وقد ظهر ذلك أن البيت مدخول من عدة أوجه.

=

(٢١٣/١). «نعمى» بضم النون - النعمة. «بؤساك» بضم الباء - الشدة. «الجهد» يروى بفتح الجيم بمعنى الطاقة، ويروى بضمها بمعنى المشقة. «نُسي» من النسيان بمعنى: الترك.

الشاهد فيه:

«كذا وكذا» ، حيث استعمل مكررًا بالعطف كناية عن العدد.

(١) الحج: الآية (٤٨).

(٢) العنكبوت: الآية (٦٠) .

(٣) ارتشاف الضرب (٧٩٤/٢).

## الحكاية

**الشرح:**

ويراد بها أشياء.

**أحدها:** حكاية الجمل المنقولة إلى العلمية فيستقر ألفاظها كما سبق

الثاني حكاية الجمل بالقول نحو: ﴿**إني عبد الله**﴾[1].

ويجوز حكايتها بالمعنى فتقول في حكاية «**زَيْدٌ قَائِمٌ**»: قال عمرو: قَائِمٌ زَيْدٌ، فإن كانت الجملة ملحونة تعينت حكايتها على المعنى في أصح القولين.

وأما المفردات فلا تُحكى وشذ قول بعضهم: لَيْسَ بُقَرَشيًّا .

ردًا على مَنْ قَالَ: «إِنَّ فِي الدَّارِ قُرَشيًّا»[2].

**الثالث:** المبوب عليه هنا وهو شيئان:

**أحدهما:** حكاية النكرات بمن وأي، وهي في الأصل استفهام بمعنى الإثبات، وطلب التعيين فهنا اختصت بهاتين.

**الثاني:** حكاية الأعلام بألفاظها.

**احْكِ بِأَيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ ... عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ**

**الإعراب:**

«**احك**» فعل أمر.

و «**بأي**» متعلق باحك.

و «**ما**» موصول اسمي مفعول احك.

و «**لمنكور**» صلة ما.

و «**سئل**» فعل ماض مبني للمفعول.

و «**عنه**» نائب الفاعل بسئل والجملة نعت منكور والرابط الهاء في عنه.

---

(١) مريم: الآية (٣٠) .

(٢) في الكتاب لسيبويه (١/٤٠٣ ط. بولاق).
«وسمعت أعرابيًا مرة–وسأله رجل– فقال: أَلْيسَ قُرَشِيًا، فقال: لَيْسَ بِقرشيًّا».

و «**بها**» متعلق بسئل والضمير لأي.

و «**في الوقف**» متعلق باحك.

و «**أو حين**» معطوف على الوقف.

وجملة «**تصل**» مضاف إليه ومفعول تصل محذوف.

وتقدير البيت: احك بأي في الوقف أو حين تصل الكلام ما استقر لمنكور مسئول عنه بها.

**الشرح:**

هذا القسم الأوّل من الحكاية المبوّب عليها، وهي حكاية النكرات بأداتي الاستفهام المذكورين.

**إحداهما: أي**(1): ويحكى بها مع الوقف، ومع الوصل مُعطاة ما ثبت للفظ تلك النكرة المسئول عنها من رفع أو نصبٍ أو جرٍ، وتذكير أو تأنيث، وإفراد أو تثنية أو جمع فتقول لمن قال: رأيت رجلا أيًّا، ولمن قال: جآتني امرأة أية، ولمن قال: مررت برجل أيٍّ، ولمن قال: جاءني رجُلان أيان.

ولمن قال: مررتُ بامرأتين أيتين، ولمن قال: رأيت رجلاً أيين، ولمن قال: رأيتُ نساء أيات، وكذا لو وصلت فقلت: يا أيا فتى، وأيّات يا رجُل، وتقول لمن قال: رأيت رجلاً يضرب امرأة لها أخوان وأختان بحضور رجال معهم نساء أيـــًّا وأية، وأيان، وأيتان، وأيين وأيات .

وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُور بِمَنْ وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ
وَقُلْ مَنَان وَمَنَيْن بَعْدَ لي إلْفَان كَابْنَيْن وسَكّنْ تَعْدل

---

(1) أحكام أي انظر المراجع الآتية: الكتاب (٢/٤٠٧)، التصريح (٢/٢٨٢)، شفاء الغليل (٣/٩٨٩)، الأشموني (٤/٨٨)، المقرب (٢/٣٢٨)، المساعد (٣/٢٥٨)، شرح ابن عقيل (٢/٤٢٥)، شرح الكافية الشافية (٤/١٧١٧)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٤٧٠) الهمع (٢/١٥٢).

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ والنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنّى مُسْكَنَهْ
وَالْفَتْحِ نَزْرٌ وَصلِ التّا وَالألفْ بِمَنْ بِإثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ
وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِينَ مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا

**الإعراب:**

«**ووقفا**» قال المكودي: مصدر منصوب على الحال من فاعل احك المستتر فيه. اهـــ. ويحتمل أن يكون منصوبًا بترع الخافض.

و «**احك**» فعل أمر.

و «**ما**» مفعول باحك وهي اسم موصول.

و «**لمنكور**» صلتها.

و «**بمن**» بفتح الميم متعلق باحك.

«**والنون**» مفعول مقدم بحرك.

و «**حرك**» فعل أمر.

و «**مطلقًا**» نعت لمصدر محذوف تقديره تحريكًا مطلقًا.

«**وأشبعن**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة معطوف على حرك.

«**وقل**» فعل أمر.

و «**منان**» مفعوله على حكاية تجرد اللفظ.

«**ومنين**» بفتح النون الأولى معطوف على منان والمراد: قل هذين اللفظين.

و «**بعد**» متعلق بقل وهو مضاف لقول محذوف.

و «**لي**» خبر مقدم.

و «**إلفان**» بكسر الهمزة مبتدأ مؤخر.

و «**كابنين**» بالكاف نعت لإلفان وفي أكثر النسخ بالباء فيكون متعلقًا بإلفان والتقدير قل منان وقل منين بعد قولك لي إلفان كابنين.

و«**وسكن**» فعل أمر ومفعوله محذوف.

و«**تعدل**» مجزوم في جواب الأمر والتقدير وسكن نون منان ومنين تعدل.

«**وقل**» فعل أمر.

و «**لمن**» بكسر اللام وفتح الميم متعلق بقل ومن موصول اسمي وجملة «**قال**» من الفعل والفاعل صلة من.

وجملة «**أتت بنت**» من الفعل والفاعل محكية بقال.

و «**منه**» بفتح الميم والنون مفعول قل على حكاية اللفظ وقال المكودي: منه بهاء ساكنة أصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها هاء. اهـ.

«**والنون**» مبتدأ.

و «**قبل**» متعلق مسكنهْ.

و «**تا**» بالقصر للضرورة مضاف تا إليه.

و «**المثنى**» مجرور بإضافة إليه.

و «**مسكنه**» بسكون السين خبر النون وجملة المبتدأ والخبر في موضع الحال من منه قاله المكودي.

وجملة «**والفتح نزر**» من المبتدأ والخبر مستأنفة.

«**وصل**» فعل أمر.

و «**التا**» بالقصر للضرورة، مفعول صل.

«**والألف**» معطوف على التا.

و «**بمن بإثر**» متعلقان بصل، وإثر بسكون الثاء مضاف لقول محذوف.

و «**ذا**» اسم إشارة مبتدأ.

و «**بنسوة**» متعلق بكلف.

و «**كلف**» بفتح الكاف وكسر اللام يحتمل أن يكون فعلاً ماضيًا وأن يكون وصفًا وهو على الاحتمالين خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر مقولة للقول المحذوف.

وتقدير البيت: وصل التاء والألف بمن بإثر قوله هذا كلف بنسوة أي ولع بهن.

«**وقل**» فعل أمر.

و «**منون**» مفعول قل على حكاية اللفظ.

«**ومنين**» بكسر النون الأولى معطوف على منون.

و «**مسكنا**» اسم فاعل من أسكن منصوب على الحال من الضمير المستتر في قل.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**قيل**» بالبناء للمفعول فعل الشرط وجوابه محذوف.

و «**جا قوم**» فعل وفاعل.

و «**لقوم**» متعلق بجا.

و «**فطنا**» بضم الفاء وفتح الطاء جمع فطن بمعنى. قال المكودي: نعت لقوم المجرور. اهـــ.

وجملة جا قوم إلخ: نائب فاعل قيل من قبيل الإسناد إلى اللفظ كقوله تعالى: ﴿**وإذا قيل إن وعد الله حق**﴾[1] لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة عند المحققين.

**الشرح:**

من كأي في أنها لا يحكى بها إلا النكرات إلا أنها تفارقها في أربعة أحكام ذكر المصنف منها ثلاثة:

**الأول:** أن يحكى بها مشبعة الحركات، ومفرعة بصورة التأنيث والتثنية والجمع إلا في الوقف كما ذكر المصنف بخلاف أي فإنها يحكى بها كذلك وصلاً ووقفًا.

---

(١) الجاثية: الآية (٣٢) .

**الثاني**: أنّ مَن إذا حكى بها وحركت نونها بمثل حركة المحكي أشبعت تلك الحركة بحيث يتولد منها حرف مد ولين من جنسها فتقول لمن قال: رأيتُ رجلاً منا، ولمن قال: مررتُ برجل مني، ولمن قال: جاءني رجل منو، وإلى هذا أشار بقوله: «**والنونَ حَرِّك مُطْلَقًا**» .

أي بالحركات الثلاث، واشبعن بخلاف أي فإنها إنما يُحكى بها حركات الإعراب غير مشبعة.

**الثالث**: أن آخر أي لا يكون في حكاية المثنى إلا مفتوحًا مذكرًا كان أو مؤنثًا بخلاف من فإنه إذا حكي المثنى المؤنث فالأشهر سكون نونها كما أشار إليه المصنف بقوله: «**والنون قبل تاء المثنى مُسكنه**» فتقول لمن قال: عندي امرأتان منتان، والفتح فيها قليل، فاللغتان جاريتان في المفردة المؤنثة أيضًا إلا أن الأرجح فيها الفتح، كما ذكره المصنف بقوله: «**منهْ**» وبعضهم يُسكنها فتقول: منْت.

**الحكم الرابع**: ولم يذكره المصنف هنا أن الحكاية بأي عامة في العاقل وغيره بخلاف الحكاية بمن فإنها تختص بالعاقل، ولذلك إذا اختلط العاقلُ وغيره، وحكيت «أتيت» في حكاية العاقل بمن، وفي حكاية غيره بأي فتقول لمن قال: رأيت رجلين على فرسين منين وأيين، ولمن قال ركب رجالٌ نوقًا منون وأيات، ولمن قال: اشترى امرأتان خمرًا مننان بأي، ولمن قال: أكل ضبع صبيانًا وبنات آي ومنين ومنات، وعلى هذه القاعدة الحكاية.

**وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لا يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ مَنُونَ فِي نَظْمٍ عُرِفْ**

**الإعراب**:

«**وإن**» حرف شرط.

و «**تصل**» فعل الشرط.

و «**فلفظ**» مبتدأ.

و «**من**» بفتح الميم مضاف إليه.

وجملة «**لا يختلف**» خبر المبتدأ والجملة جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء.

«**ونادر**» خبر مقدم.

و «**منون**» مبتدأ مؤخر.

و «**في نظم**» متعلق بنادر.

وجملة «**عرف**» بالبناء للمفعول نعت لنظم.

## الشرح:

إذا وصلت في الحكاية بمن قلت: من يا هذا، وبطل الحكاية سواء كان المحكي مفردًا أو ضديه، مذكرًا أو ضده، فأما قوله[1]:

**أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ ... فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامَا**

فنادر، وفي إدخال هذا البيت في باب الحكاية نظرٌ؛ فإن الحكاية سؤال عن تعين نكرة واردةٍ في كلام سابق، وليس في هذا النظم شيء من ذلك فتأمل الأبيات قبله في الجملة وغيره.

---

(١) قيل القائل: شمر بن الحارث وقيل: تأبط شرًا.

البحر: الوافر.

المصادر: الكتاب (٤٠٢/١- بولاق)، الحيوان (١٧٦/١، ٣٢٨، ١٩٧/٦)، المقتضب (٣٠٧/٢)، الخصائص (١٢٩/١)، ابن يعيش (١٦/٤)، الخزانة (٣/٢ - بولاق)، العيني (٤٩٨/٤)، التصريح (٢٨٣/٢)، الأشموني (٩٠/٤، ٢٢٠)، الدرر اللوامع (٢١٨/٢، ٢٣٧)، الهمع (١٥٧/٢)، المقرب (٦٥).

الإعراب: «أتوا» فعل وفاعل. «ناري» مفعول، وياء المتكلم مضاف إليه. «فقلت» الفاء للترتيب الذكرى. قلت: فعل وفاعل. «منون» اسم استفهام: مبتدأ. «أنتم» خبره، والجملة في محل نصب مقول القول. «فقالوا» فعل وفاعل. «الجن» خبر مبتدأ محذوف، أي: فقالوا نحن الجن، والجملة في محل نصب مقول القول. «ظلامًا» : يجوز أن يكون تمييزًا محولاً عن الفاعل، والأصل لينعم ظلامكم، ويجوز أن يكون منصوبًا على الظرفية أي: في ظلامكم.

الشاهد فيه: قوله: «منون أنتم» حيث لحقته الواو والنون في الوصل وذلك شاذ.

وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ        إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

**الإعراب:**

«**والعلم**» مفعول بفعل محذوف يفسره احكينه.

و «**احكينه**» فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة، والهاء المتصلة به مفعوله تعود إلى العلم.

و «**من بعد**» متعلق باحكينه.

و «**من**» بفتح الميم مضاف إليه.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**عريت**» فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من وجواب الشرط محذوف.

و «**من عاطف**» متعلق بعريت.

و «**بها**» متعلق باقترن.

وجملة «**اقترن**» نعت لعاطف.

**الشرح:**

يحكى العلم المجهُول العَين بلفظه: من بعد «مَن» عند الحجازيين فتقولُ لمن قال: رأيت زيدًا؛ من زيدًا بالنصب، ولمن قال: مررت بعمرٍو: من عمرٍو؟، ولمن قال: جاءني محمدٌ: مَن محمدٌ؟، ولا يحكى غير العلم فلا يقال لمن قال: رأيت غلام زيدٍ من غلام زيد بالحكاية، ولم يذكر المصنف هنا شروط العلم المحكي.

ولا تجرد مَن مِن عاطفٍ فلو اقترنت بعاطفٍ كقولك لمن قال: رأيتُ زيدًا، ومن زيد بطلت الحكايةً، وتعيّن الرفع، وَلهُ شرطان آخران:

**أحدهُمَا**: أن يكون العلمُ لعاقلٍ فلا يحكى أعلام غير العاقل كلاحق وشذقم.

**الثاني**: أن تتجرد من تابع فلو أُتبع العَلَمُ ببدلٍ أو تأكيد أوعطف بيان أو نسق بغير علم أو نعت بغير ابن مضاف إلى علمٍ نحو: رأيتُ زيدًا أَخاكَ،

أَو زَيْدًا نَفْسَهُ، أو زيدًا أبا عمرو، أو زيدًا وأخاه، أو زيدًا الكريم، لم تجز الحكاية في ذلك كله، وإن كان المنسوق علمًا نحو: رأيت زيدًا وعمروًا.

ففي جواز الحكاية قولان، ولو وصف المحكيُّ «بابن» مضاف إلى علم نحو: رأيت زيدًا ابن عمرٍو جازت الحكاية اتفاقًا [........][1].

الحكاية بالمبني كـ«مَنْ» اتباعٌ بلا خلاف، وأما المحكيُّ بالمعرب كأي، والمحكيُّ بالعلم ففيه ثلاثة أقوال:

أشهرها: أنه اتباع أيضًا، وليست حركات إعرابٍ، ولا حروفه.

وذهب الكوفيون إلى أنه إعرابٌ بعَاملٍ مقدّرٍ لائقٍ بالمعنى.

وقال المصنف في موضع: إِن الضمة في العلم الواقع بعد من نحو: من زيدٌ في حكاية من قال: جاءني زيدٌ إعراب بخلاف الفتحة والكسرة فإنها اتباع.

---

(١) بياض بالأصل مقدار كلمتين.

## التَّأْنِيثُ

**الشرح:**

وصف التذكير والتأنيث من خصائص الأسماء، والأصل فيها التذكير[1]، ولذلك استغنى عن علامة وأما التأنيث فلكونه فرعًا احتاج إلى علامة يعرف بها.

**عَلامَةُ التَّأْنِيث تَاءٌ أَوْ أَلِفْ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التّا كَالْكَتِفْ**

**وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ**

**الإعراب:**

«**علامة**» مبتدأ.

و «**التأنيث**» مضاف إليه.

و «**تاء**» خبر المبتدأ.

و «**أو ألف**» معطوف على تاء.

«**وفي أسام**» جمع أسماء التي هي جمع اسم فهي جمع الجمع على حذف الزيادة، قاله الشاطبي متعلق بقدروا.

و «**قدروا**» فعل ماض وفاعل والضمير للعرب أو للنحاة، قاله المكودي.

و «**التا**» مفعول قدروا.

و «**كالكتف**» خبر لمبتدأ محذوف.

والتقدير وتلك الأسامي كالكتف.

«**ويعرف**» فعل مضارع مبني للمفعول.

و «**التقدير**» نائب الفاعل به.

و «**بالضمير**» متعلق بيعرف.

---

(١) كما قال سيبويه في الكتاب (١/٧ – بولاق).
قال: واعلم أن المذكر أخفُّ عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنًا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، وينظر كتابه (٢/١٦١، ١٦٢).

«ونحوه» معطوف على الضمير.

و «كالرد» خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كالرد.

و «في التصغير» متعلق بالرد.

## الشرح:

للتأنيث علامتان:

**إحداهما**: تاء متحركة تتصل بالأسماء تدلُّ على تأنيثها. وأما التاء الساكنة التي تتصل بالأفعال فإنما تدلُ على تأنيث ما أُسندت إليه، والمتصلة ببعض الحروف كثمت، ورُبَّتْ زائدة.

**والثانية**: ألفٌ إما مفردة كحُبلى، وتسمى ألف التأنيث المقصورة، وهي أصل الممدُودة، وإما متصلة بمثلها فتقلب الثانية منهما همزة كحمراء وتسمى ألف التأنيث الممدودة، والياء هي الأصل في الدلالة على التأنيث، ولذلك قدروها دون الألف فيما هو مؤنث من الأسماء بغير علامة كيدٍ، ودم، وكتف، وعينٍ وأذن، ونارٍ، ودارٍ، ونحوها.

ويعرفً هذا التقديرُ بالضميرً العائد على الاسم نحو: ﴿**النار وعدها الله**﴾[1]. ﴿**حتى تضع الحرب أوزارها**﴾[2]. وبنحوها، وذلك أشياء:

**أحدها**: ردُّ التاءِ في التصغير، نحو: عيينة، وأذينة.

**الثاني**: الإشارة إليه نحو: ﴿**هذه جهنم التي**﴾[3]. ﴿**تلك الدار الآخرة**﴾[4]، وبصفته نحو:﴿**نار الله الموقدة التي تطلع**﴾[5].

ويجري مجراها الحال أو الخبر نحو: ﴿**فتلك بيوتهم خاوية**﴾[6].

---

(١) الحج: الآية (٧٢) وبقيتها: ﴿الذين كفروا وبئس المصير﴾ .

(٢) العنكبوت: الآية (٥٦) .

(٣) الرحمن: الآية (٤٣) .

(٤) القصص: الآية (٨٣) .

(٥) الهمزة: الآية (٦، ٧) .

(٦) النمل: الآية (٥٢) .

﴿إن أرضي واسعة﴾[1].

**الثالث:** اتصال الفعل المسند إليه بالتاء نحو: ﴿**ولما فصلت العير**﴾[2].

**الرابع:** سقوط التاء من عدده من الثلاثة إلى العشرة نحو: «**وَهِيِ ثَلاثُ أَذْرُعٍ وإِصْبَعُ**»[3].

**الخامس:** اطراد جمعه على أفعل مع كونه رباعيا كضاق وعقابٍ بخلاف ما لم يطرد فيه الغراب.

**وَلا تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولا　　أَصْلاً وَلا الْمِفْعَالَ وَالمفعيلا**
**كَذَاكَ مِفْعَلٌ ومَا تَلِيهِ　　تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ**

**الإعراب:**

«**ولا**» نافية.

---

(١) العنكبوت: ٥٦ .

(٢) يوسف: ٩٤ .

(٣) قائله: حميد الأرقط يصف قوسًا عربية

صدره: أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

البحر: الرجز

المصادر: الكتاب (٣٠٨/٢)، الخصائص (٣٠٧/٢)، جمهرة اللغة (٤٩١/٣)، إصلاح المنطق (٣١٠)، وشرح الجواليقي لأدب الكاتب (٣٥٣)، العيني (٥٠٤/٤)، التصريح (٢٨٦/١)، لسان العرب، (رمى، علا، فرع، ذرع) التصريح (٩/٥ - تحقيق بحيري)، المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٣٩٨)، الخزانة (١٠٤/١)، شرح التسهيل لابن مالك (١٦٠/٣، ٢٩٥) إيضاح شواهد الإيضاح (٥٠٢/١)، المخصص (٣٨/٦، ١٤/ ٦٥، ١٦/ ٨).

الشاهد فيه: استعمال (على) في موضع (عن). قوله: «أرمي عليها» وجعل بعضهم موضع الشاهد في أجمع، وكان وجه الكلام «جمعاء» لكنه حمله على المعنى لأن القوس عودٌ، وهو توكيد للضمير في قوله: «وهي فرح»، ويحتمل أن يكون «أجمع» هاهنا، بمعنى جميع أو مجتمع فيكون نعتًا للفرع.

و «**تلي**» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى التاء.

و «**فارقة**» حال من فاعل تلي.

و «**فعولا**» بفتح الفاء مفعول تلي.

و «**أصلا**» حال من فعول قاله المكودي والشاطبي وغيرهما.

«**ولا المفعال والمفعيلا**» بكسر الميم فيهما معطوفان على فعول وإعادة النفي لوجود الفصل.

«**كذاك**» خبر مقدم.

و «**مفعل**» بكسر الميم مبتدأ مؤخر.

«**وما**» موصول مبتدأ أول.

و «**تليه**» فعل ومفعول.

و «**تا**» بالقصر للضرورة فاعل تليه.

و«**الفرق**» مضاف إليه وجملة تليه تاء الفرق صلة ما وعائدها الهاء من تليه.

و «**من ذي**» متعلق بتليه والإشارة بذي إلى الأوزان المتقدمة.

و«**فشذوذ**» مبتدأ ثان.

و «**فيه**» خبره والجملة خبر المبتدأ الأول الذي هو ما ودخلت الفاء في خبر الموصول الذي صلته فعل لشبهه باسم الشرط في العموم والإبهام.

**الشرح:**

التاء المتحركة: ما تدخل في الأسماء للفرق بين مؤنثها ومُذكرها وقد تدخل لغير ذلك. ثم الفارقة[1] أكثر ما يكون في الصفات كمُسلم ومسلمة وقائم وقائمة، وما يجري مجراها كفتى وفتاة، ودخولها في أسماء الأجناس التي لا يشعر بوصفٍ إما قليل كامرئ وامرأة، وإنسان وإنسانة.

وإما نادر كقوله: «**لِمَ سألوا حُرمة الرجلة**» .

---

(١) الكتاب (٢/ ٢٠).

بل الأغلب فيها أن يوضع لكل واحدٍ من المذكر والمؤنث لفظ يختص به كرجل، وامرأة وجمل، وناقة، ثم التاء الفارقة يمتنع دخولها في خمسة أبنية من الصفات:

**أحدها**: فَعُولٌ بمعنى فاعل كصبُور، وشكُور بل يجريان على المذكر والمؤنث بغير تاء، ولذلك قالوا: «**ناقةٌ ذَلُولٌ**» . قال تعالى: ﴿**وما كانت أمك بغيا**﴾[1]، إذ أصله بغويا، ثم أدغمت الواو في الياء قولهم: «**امرأةٌ مَلُولٌ**»[2].

أما فعول بمعنى مفعول فتلحقه تاء الفرق.

قالوا: جَمَلٌ رَكُوبٌ.

حتى قالوا: حلوبة مع اختصاصها بالمؤنث.

**الثاني**: مِفْعَالٌ كمنجاد، ولذلك قالوا: امرأةٌ مِعْطَار ومقلات للتي لا تعيش لها ولد.

**الثالث**: مفْعيلٌ. كمعْطير.

**الرابع**: مَفْعَلٌ مِغْشَم، ومدعش كل هذه الأبنية كفعول في الإطلاق على المذكر والمؤنث بغير تاء، وما يليه التاء الفارقة من هذه الأوزان ففيه شذوذ إما من جهة القياس كقولهم: «**امرأة مِسْكينة**» ، وإما من جهة الاستعمال كقولهم: «**امرأة عَدُوَّةٌ**» . حملا على صديقة، وامرأة مصانة.

**وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعْ ... مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ**

**الإعراب:**

«**ومن فعيل**» متعلق بتمتنع.

و «**كقتيل**» قال المكودي: في موضع الحال من فعيل. اهـ.

و «**إن**» حرف شرط.

---

(١) سورة مريم آية (٢٨).

(٢) من الملل، بمعنى: مالُّه، وقد لحقته التاء، فالتاء فيه ليست للفصل، وإنما هي للمبالغة؛ بدليل دخولها في المذكر، نحو رَجُلٌ مَلُولَةٌ، التصريح (٥/١١ - بحيرى).

و «**تبع**» فعل الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

و «**موصوفه**» مفعول تبع.

و «**غالبا**» قال المكودي: حال من الضمير في تبع. اهـــ.

و «**التا**» بالقصر للضرورة مبتدأ حذف نعته.

وجملة «**تمتنع**» خبر التا.

وتقدير البيت: والتاء الفارقة تمتنع غالبًا من فعيل كقتيل إن تبع موصوفه.

**الشرح:**

هذا البناء الخامس ما يمنع تاء الفرق فيه، وهو فعيل بمعنى مَفْعُولٍ قبلها، كجريح لكن إنما يمتنع تاء الفرق منه إذا كان صفة وقد ذكر موصوفها قبلها كامرأةٍ جريح، وعين كحيل ولحية دهين.

وقوله: «**غالبًا**» احتراز من قولهم خصلة حميدة، وصفة ذميمة، وملحفة جديدة، وهي بمعنى مجدودة أي مقطوعة عن منوالها الذي نسجت عليه.

أما إن لم يذكر الموصوف دخلت التاء فتقول: مررت بقتيلة بني فلان خوف اللبس.

وقوله: والبطيحة قيل: لعدم ذكر الموصوف، وقيل: بل إخراجًا له عن الوصف، وإلحاقًا بالأسماء، وقيل: بل اتباعًا لما تقدمه من الصفات.

أما إن كان فعيل بمعنى فاعل فإنه تلحقه التاء عند التأنيث كامرأة رحيمة وظريفة، وقد يحمل على الذي بمعنى مفعُول فلا تلحقه.

ومنه: ﴿**من يحي العظام وهي رميم**﴾[1] و﴿**إن رحمة الله قريب**﴾[2].

على أحد التأويلات.

**وَأَلِفُ التَّأْنِيث ذَاتُ قَصْرِ      وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ**

---

(١) سورة يس آية (٧٨).

(٢) سورة الأعراف آية (٥٦).

والاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُولَى يُبْدِيه وَزْنُ أُرَبَى وَالطُّولى
وَمَرَطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعًا أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبْعى
وَكَحُبَارَى سُمَّهَى سِبَطْرَى ذِكرَى وَحُثِّيثَى مَعَ الكُفُرَّى
كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الشُّقَّارَى وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

**الإعراب:**

«**وألف**» مبتدأ.

و «**التأنيث**» مضاف إليه.

و «**ذات**» بمعنى صاحبة خبر المبتدأ.

و «**قصر**» مضاف إليه.

«**وذات مد**» معطوف على ذات قصر.

و «**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف.

و «**أنثى**» مضاف إليه.

و «**الغر**» جمع غراء مجرور بإضافة أنثى إليه.

و «**والاشتهار**» مبتدأ.

و «**في مباني**» جمع مبنى متعلق بالاشتهار، قاله الشاطبي.

و «**الأولى**» مضاف إليه ومنعوته محذوف ،تقديره: الألف الأولى.

و «**يبديه**» بضم الياء بمعنى يظهره فعل ومفعول.

و «**وزن**» فاعل يبديه والجملة خبر المبتدأ.

و«**أربى**» بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة بمعنى الداهية مضاف إليه.

«**والطولى**» بضم الطاء المهملة أنثى الأطول.

«**ومرطى**» بفتح الميم والراء والطاء المهملة نوع من المشي معطوفان على أربى.

«**ووزن**» معطوف على وزن أربى.

و «**فعلى**» بفتح الفاء وسكون العين مضاف إليه.

و «**جمعا**» حال من فعلى.

و «**أو مصدرًا أو صفة**» معطوفان على جمعا.

و «**كشبعى**» تأنيث شبعان خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وتلك الصفة كشبعى أو نعت لصفة.

«**وكحبارى**» بضم الحاء المهملة وبالباء الموحدة والراء اسم لطائر.

و «**سمهى**» بضم السين المهملة وتشديد الميم المفتوحة اسم للباطل، قال الشاطبي: ويقال أيضًا للهواء الذي بين السماء والأرض السمهى، ويقال: السمهى أيضًا للذي يقال له: مخاط الشيطان. اهــ.

و «**سبطرى**» بكسر السين المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون الطاء المهملة وبعدها راء اسم لمشية فيها تبختر، نقله الشاطبي.

و «**ذكرى**» بكسر الذال المعجمة وسكون الكاف مصدر ذكر.

و «**وحثيثى**» بكسر الحاء المهملة والثاء المثلثة المشددة، وبعدها ياء آخر الحروف، مصدر حث، وهذه الأربعة معطوفة على حبارى بإسقاط العاطف فيما عدا حثيثى.

و «**مع**» في موضع الحال من المذكورات قبله.

و «**الكفرى**» بضم الكاف والفاء وفتح الراء المشددة مضاف إليه، قال الشاطبي: والكفرى والكافور وعاء طَلِع النخل سمي بذلك لأنه يكفره أي يغطيه ويستره، والشيباني يجعله للطلع نفسه والفراء يجعله للطلْع حين يشقق، قال القالي: والأول هو الصحيح لأن الاشتقاق يدل على صحته. اهــ.

«**كذاك**» خبر مقدم.

و «**خليطى**» بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة بعدها ياء ساكنة مثناة تحت، مبتدأ مؤخر وهي من الاختلاط يقال: وقعوا في الخليطى إذا اختلط عليهم أمرهم.

و «**مع**» حال مما قبله.

و «**الشقارى**» بضم الشين المعجمة وتشديد القاف اسم نبت مجرور بإضافة مع إليه.

«**واعز**» فعل أمر بمعنى انسب.

و «**لغير**» متعلق باعز.

و «**هذه**» مضاف إليه.

و «**استندارا**» مفعول اعز واستندار استفعال من الندور والقلة.

**الشرح:**

قد سبق تمييز المقصور من الممدود من ألفي التأنيث، ومثل الممدود بأنثى الغُرّ، وهي غرًا فإن الغر جمع لمذكرها، وهو أغر ثم لكل واحدٍ ممّا يتصل به ألفا التأنيث أوزان كثيرة إلا أنه اقتصر على ذكر المشهور في مباني الأوُلى، وهي المقصورة اثني عشر وزنًا:

**الأولى: فُعلى، كأُرَبى**[1]، وهو من أسماء الداهية.

وقد أنكر على المصنف عدها في المشهورات بل بدأ بها؛ لأن ابن قتيبة قال: لم تجئ منها إلا ثلاثة أوزان لا رابع لها.

فالأخران: «**أُدَمى، وشُبَعى**» اسمان لموضعين[2]، والصواب خلاف ما قال

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك (٥/٧) للمرادي، وقال الخليل بن أحمد في كتاب العين (٢٩٠/٨): المؤاربة: مداهاة الرجل ومخاتلته، وفي الصحاح (٨٧/١ أرب) الأرب: الدهاء، وهو من العقل، يقال: هو ذو إرب، مقاييس اللغة (٩٠/١ أرب).

(٢) أُدَمَى: بضم أوله، وفتح ثانيه، قال ابن خالويه: ليس في كلام العرب فُعلى، بضم أوله، وفتح ثانيه، مقصور، غير ثلاثة ألفاظ: شُبعى: اسم موضع. وأُدمى: اسم موضع. وأُرَبى: اسم للداهية، معجم البلدان (١٢٦/١).

الشجى: هو ربوة من الأرض دخل في بطن فلج فشجى به الوادي وقال السكوني: والطريق من المدينة إلى البصرة يسلك من الشجى والرحيل في القُف ثم يؤخذ في الحزن على الوقباء. وبين الشجى وحفر أبي موسى ثلاثون ميلاً. وقيل: الشجى على ثلاث مراحل من البصرة، عن نصر، والشجى: ظربٌ قد شجى به الوادي

ابن قتيبة فقد جاء منه: «حُنقاءُ» اسم موضع، وجُعباء للكبار من النمل، وأُرنى بالنون لإناء يسخن فيه اللبن، ومع ذلك فليس في هذه الأوزان ما هو مشهور.

**وقد جاء منها بالمدعُو الثاني فُعْلى مخففًا**، وأكثر ما يكون صفة كطولى وقُصرى، وصُغرى وكُبرى ونحوه كثير، ويكون مصدرًا كرُجعى، وقد يجيء اسمًا كبُهْمى لبنتٍ وحُفْلا للدّعوة العامة. ويقال فيها: احْفلا من استعماله صفة حبذى.

**الثالث**: فَعَلَى: ويأتي بالمعاني الثلاثة، فمن استعماله مصدرًا مَرَطَى لضرب من المثنى، ومن استعماله اسمًا بَرَدَى لنهر معروف.

**الرابع**: **فعْلى**، وأكثر ما يأتي جمعًا كقَبْلى، وجَرحى، وهَلكى، ويجيء أيضًا مصدرًا كدعوى وصفة لمؤنث كشَبعى تأنيث شبعانَ وسَكْرَى، وغضبى، ونحوها، أما ما جاء منه اسمًا كأرطى[1] لشجر ينبت في الرمل، وعلقى[2] لشجر تدوم حضرته فيحتمل أن يكون الألف فيه للتأنيث، ويحتمل أن يكون للإلحاق.

**الخامس**: **فُعَالَى** مخففًا كحُبَارَى وسُمَانَى اسمين لطائرين، ولا يصحُّ قول الجوهري[3]: إن ألف حُبارى للإلحاق، للإجماع على منع صرفه مع فقد العلمية.

**السادس**: **فُعلى**: كسُمَهَا للباطل، وفي عدة من المشهورات نظر.

---

فلذلك سمي الشجى، معجم البلدان (٣/٣٢٦ شجى).

(١) وهو فَعْلَىَ.. وألفهُ للإلحاق لا للتأنيث، لأن واحدته أرطاة [الصحاح (٣/١١١٤ أرط)].

(٢) علقى: نبت. قال سيبويه: يكون واحدًا وجمعا، وألفه للتأنيث فلا ينوَّن [الصحاح (٤/١٥٣٢) علق].

(٣) قال الجوهري في الصحاح (٢/٦٢١ حبر): حبارى: ألفه للتأنيث لا للإلحاق، وإنما بني الاسم لها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا في نكرة أي لا ينون.

**السابع: فعَلّى** مشد نحو: سِبَطْرَى، ودفيقى[1]، لضربين من المشي.

**الثامن: فِعلَى.** مخففا: وأكثر ما يجيء ما مصدرًا كذِكْرَى وقد جاء منه جمعان لا ثالث لهما كحجلى جمع للطائر المسمى بالحجل، وظِرْبَى جمع ظربان بطاء مهملة مفتوحة إليها راء مُهملة مكسورة، وهو دويبة[2]، وما جاء منه اسم ففي ألفه من الاحتمالين ما في ألف فعلَى.

**التاسع: فعيلى:** بكسر أوله وثانيه كحثيثى للحثّ على الشيء، وخليفى للخلافة، وهجيرى المعادة، ويقال فيه أهجيراء بالمد، وحضيضى: للحضيض، وضم أوله نادرٌ، وما حكاه الكسائي من قوله هو ومن حضيضاء فوهمه بالمد شاذٌ.

**العاشر: فُعلّى:** بضم أوله وتشديد ثالثه.

كالكُفُرَّى لوعاء الطلع[3]، هذا الأشهر فيه، وفتح أوله وكسره لغتان، ومثله حذرَّى، وبُذرَّى من الحذر والتبذير.

**الحادي عشر: فُعيلى** بضم أوله:

كخليطى: للاختلاط، وقُبيطى للناطف ودحيلان بالمد.

**الثاني عشر: فُعالى:** بضم أوله وتشديد ثانيه كشُقَّارَى وخُبَّازى لنبتين معروفين.

وما عدا هذه الأوزان يُحكم بندوره كالأربعا بضم الهمزة، وفتح الباء

---

(١) لسان العرب (١٣٩٧/٢ دفق).

(٢) دويبة كالهرة منتنة الريح، تزعم العرب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب، شرح ابن عقيل (٣٢٣/٢، ٣٢٤).

(٣) قال أبو عمرو: الكافور: الطَّلْعُ، والفراء مثله، وقال الأصمعي: هو وعاء طلع النخل. وكذلك الكُفُرَّى. الصحاح (٨٠٨/٢ كفر)، وقال الخليل في العين (٣٥٨/٥) الكافور: الطَّلْع، وإذا أشوا قالوا: الكفرى، والجميع: الكوافير، يخرج من النخيل كأنه نعلان مطبقان، والحِمْلُ بينهما منضود والطرف ممدود.

قعدة المتربع، وكالخوزلى، والهيجنى لضربين من المشي وكالجليسرى للخسارة وحندقوقى لنبت، ومكورى لعظيم الأرنبة، وبهترى للباطل، وفوضوضى للمفاوضة في أوزان كثيرة.

**لِمَدِّهَا فعْلاَءُ أَفْعِلاءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَلاء**
**ثُمَّ فِعَالاَ فُعْلُلاَ فَاعُولاَ وَفَاعِلاَءُ، فِعْلِيَا مَفْعُولا**
**وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فِعَالاَ وَكَذَا مُطْلَقَ فَاء فَعَلاءُ أُخِذَا**

**الإعراب:**

«**لمدها**» خبر مقدم والمضاف إليه ضمير يرجع إلى ألف التأنيث من حيث هي.

و «**فعلاء**» بفتح الفاء وسكون العين نحو حمراء مبتدأ مؤخر.

و «**أفعلاء**» بفتح الهمزة وكسر العين نحو أربعاء معطوف على فعلاء بإسقاط العاطف.

و «**مثلث**» حال من أفعلاء.

و «**العين**» مضاف إليه.

«**وفعللاء**» بفتح الفاء واللام وسكون العين نحو عقرباء.

و «**ثم فعالا**» بكسر الفاء نحو قصاصاء معطوفان على أفعلاء.

و «**فعللا**» بضم الفاء واللام الأولى وسكون العين نحو قرفصاء.

و «**فاعولا**» بضم العين نحو عاشوراء.

«**وفاعلاء**» بكسر العين نحو رافقاء وراهطاء وقاصعاء أسماء لجحرة اليربوع.

و «**فعليا**» بكسر الفاء واللام مع سكون العين وبياء آخر الحروف نحو كبرياء بمعنى التكبر.

و «**مفعولا**» بضم العين نحو مشيوخاء لجماعة الشيوخ وهذه الأبنية معطوفة على ما قبلها بإسقاط العاطف فيما عدا فاعلاء.

و«**ومطلق العين**» بالنصب قال المكودي: حال من فعالا اهـ. فعلى هذا:

و «**فعالا**» بفتح الفاء معطوف على ما قبله وفي بعض النسخ بالرفع فيكون خبرًا مقدمًا وفعالا مبتدأ مؤخرًا. اهـــ. والأول أقعد.

و «**وكذا**» قال المكودي: متعلق بأخذا.

و «**مطلق فاء**» حال من الضمير المستتر في أخذ العائد على فعلاء.

و «**فعلاء**» مبتدأ.

و«**أخذا**» خبره انتهى مرتبًا وفعلاء بفتح العين وتثليث الفاء وأخذ مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى فعلاء والألف فيه للإطلاق.

والتقدير: وفعلاء أخذ كذا حال كونه مطلق فاء.

**الشرح:**

المشهور من مباني ما فيه ألف التأنيث الممدودة سبعة عشر وزنًا شملها كلام المصنف.

**أحدها: فعلاء** وتكون اسمًا كصحراء، وصفة كحمراء، وجمعًا كظرفاء، ومصدرًا كرغباء.

**الثاني والثالث والرابع: أفعُلاء**: مثلث العين بالحركات الثلاث وكسرها أكثر؛ كأصدقاء، وأنبياءَ وأَوْلياءَ. ومنه: أَشْيَاءَ لأن أصله أشياآء أو أربعا جمع ربيع، وهو النهر الصغير، والمضموم منه فالأربعاء لأحد عُمد الخيمة.

أما اليوم الرابع من أيام الأسبوع ففي عينه الحركاتُ الثلاث.

**الخامس: فعللا**: كعقربا: اسم موضع.

**السادس: فعالاء**: بكسر أوله كقصاصاء للقصاص.

**السَابِعُ: فعْلُلاء**: بضم أوله وثالثه: كقُرفُصآء: للجلسة المعروفة.

**الثامن: فَاعُولا**. كعاشورَا.

**التاسع: فاعلاء**. كقاصِعَاء، ونافقاء لجحر اليربوع.

**العاشر: فِعلياء**: ككبرياء.

**الحادي عشر: مفعولا** كمعبُودا ومأبونا جمع عَبدٍ، وأبّانٍ.

**الثاني عشر إلى الرابع عشر**: فعالاء، فعيلاء، فعولاء: مطلق العين بالحركات الثلاث فإن كانت مفتوحة فلا تقع بعدها إلا الألف كِبراكاء للبرُوك، وإن كانت مضمُومة لم يقع بعدها إلا الواو نحو: جَلُولاء لموضع.

وإن كانت مكسورة لم يقع بعدها إلا الياء كقريثاء وكريثاء لنوعين من البُسر. ويقال فيهما اقراثا واكراثًا.

والثلاثة المكملة للأبنية: فُعَلاء مطلق الفاء بالحركات الثلاث والمفتوح منه كَقَرمَا لموضع، وكَوَاثا للامة ، وقد جاء منه بالقصر حَنَقى: اسم موضع.

قال في «**المحكم**» وهو بالمدّ اسم موضع آخر، والمضموم منه إما مصدر كخُيلاء، وإما جمع كشُرفاء، وإما وصف كنُفساء، وإما اسم كرُخصاء، فمحكوم بندوره كهُنديا، وبُلكسا لنبتتين وحوصلا وهي الحوصلة وعُنصلاء بضم الصاد، وفتحها للفصل، ومُزيقيا لقب للملك من ملوك العرب.

وحجادباء وهو ضرب من الجراد، وزكريا وينابعا: اسم مكان وقد يفتح أوله.

وبرنسا وهو لغة من البرنساء والبراساء بمعنى الناس في أبنية غيرها.

## المقصور والممدود

**الشرح:**

القصر والمد من صفات الأسماء.

فالمقصور منها: «**المتمكن الذي في آخره ألف لازمة فبالقيد الأول يخرُج المبني كما الاسمية ، وذا، وتا**» .

وبالقيد الثاني يخرج الممدود والمنقوص الصحيح ما يجري مجراه، وبقيد اللزوم يخرج نحو: «**رأيتُ أَبَاكَ**»[1].

لأنها تتغير عند دخول الرافع، والجار.

والممدود منها: «**المتمكن الذي في آخره ألف زائدة**» فبالقيد الأوّل يخرج المبني هؤلاء، وبالقيد الثاني خرج مالا جزم في آخره من الصحيح والمعتل، وباشتراط سبقها بالألف خرج نحو: دفء وعبء، وتقييد الألف بكونها زائدة مخرج لنحو داءٍ إذ أصله دواء تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، ولا يسمى في الاصطلاح ممدودًا وينقسم كل واحدٍ من القصر والمد إلى قياسي ومرجعه إلى علم النحو وإلى سماعي ومرجعه إلى علم اللغة، وإنما تكلم المصنف على القسم الأوّل، وقد عرف بذلك أنّ الباب ثلاثة أقسام.

**إذا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِن قَبْلِ الطَّرَفْ ... فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ**

**فلِنَظِيرِه الْمُعَلّ الآخِرِ ... ثُبُوتُ قصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ**

**كِفَعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا ... كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى**

**الإعراب:**

«**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط.

و «**اسم**» فاعل بفعل محذوف يفسره استوجب على حد قوله تعالى: ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك**﴾ .

---

(١) لأن الألف في أباك غير لازمة.

و «**استوجب**» فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى اسم قبله.
و «**من قبل**» متعلق باستوجب.
و «**الطرف**» مضاف إليه.
و «**فتحا**» مفعول استوجب.
و «**وكان**» فعل ماض ناقص واسمه مستتر فيه.
و «**ذا**» بمعنى صاحب خبر.
و«**نظير**» مضاف إليه والجملة حالية من فاعل استوجب على إضمار قد.
و «**كالأسف**» خبر مبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كالأسف.
«**فلنظيره**» خبر مقدم.
و «**المعل**» نعت نظيره.
و «**الآخر**» مضاف إليه من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه.
و «**ثبوت**» مبتدأ مؤخر.
و «**قصر**» مضاف إليه وجملة المبتدأ والخبر جواب إذا، فلذلك اقترنت بالفاء، وقول المكودي: والفاء في قوله فلنظيره جواب إذا تجوز.
و «**بقياس**» متعلق بثبوت.
و «**ظاهر**» نعت لقياس.
«**كفَعل**» بكسر الفاء وفتح العين جمع لفِعلة: بكسرة الفاء نحو لحية ولحى خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كفعل.
«**وفُعَل**» بضم الفاء وفتح العين جمع فُعلة بضم الفاء نحو دمية ودمى معطوف على فعل.
و «**في جمع**» في موضع الحال من فِعَل وفُعَل.
و «**ما**» مضاف إليه وهي اسم موصول.
و «**كفعْلة**» بكسر الفاء صلة ما.
«**وفُعلَة**» بضم الفاء معطوف على فعلة بكسرها.

و «**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف.

و«**الدمى**» بضم الدال جمع دمية وهي الصورة من العاج ونحوه مضاف إليه.

**الشرح:**

بدأ بالكلام على القسم الأوّل، وهو «**المقصور**» بقياسٍ.

**وضابطه**: ما له نظير من الصحيح، بحيث فتح ما قبل طرفه فلنظيره من المعتل مقصورًا قياسًا وذلك أشياء ذكر المصنف منها ثلاثة:

**الأول**[1]: مصدر المعتل اللام كهَوَى وجَوَى وعَمَى فإن نظيرها من الصحيح الواجب فتح ما قبل آخره أسفَ وفَرِحَ.

**الثاني**: ما جاء على وزن فُعَل جمعًا لفَعلة كقُرى جمع قرية، ومُرَى جمع مرية. فإن نظيره من الصحيح يستحق الجمع على فعل بفتح ما قبل آخره كغُرْفَة وغُرَف، وعُدَّة وعُدد، وأما قُرى في جمع قَرْية ليس قصره بمقيس؛ لأن نظيره من الصحيح لا يستحق فعلاً.

**الثالث**[2]: اسم المفعول من المعْتل الزائد على ثلاثة أحرف كمعطى، ومُسْتَدْعٍ، فإن نظيره من الصحيح كمن يستحق أن يفتح ما قبل آخره.

نحو: «**مُكْرَمٌ ومُسْتَخْرَجٌ**».

**وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالمَدُّ في نَظِيرِه حَتْمًا عُرِفْ**
**كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ كارْعَوَى وكَارْتَأَى**

**الإعراب:**

«**وما**» مبتدأ وهي اسم موصول.

وجملة «**استحق**» صلتها.

و «**قبل**» متعلق باستحق.

---

(١) من وضع المحقق اقتضاهما تقسيم المصنف.

(٢) من وضع المحقق اقتضاهما تقسيم المصنف.

و «**آخر**» مضاف إليه.

و «**ألف**» مفعول استحق وقف عليه بإسقاط الألف على لغة ربيعة.

«**فالمد**» مبتدأ.

و «**في نظيره**» متعلق يعرف.

و «**حتما**» قال المكودي: حال من الضمير في عرف. اهـــ.

وجملة «**عرف**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ أو جملة المبتدأ وخبره خبر ما الواقعة مبتدأ أول البيت ولشبه الموصول بالشرط وقعت الفاء في خبره.

و «**كمصدر**» خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كمصدر.

و «**الفعل**» مضاف إليه.

و «**الذي**» نعت للفعل.

وجملة «**قد بدئا**» بالبناء للمفعول صلة الذي.

و «**همز**» متعلق ببدئا.

و «**وصل**» مضاف إليه.

و «**كارعوى**» بمعنى رجع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كارعوى.

«**وكارتأى**» معطوف على كارعوى وهو افتعل من الرأي بمعنى التدبير يقال: ارتأى في أمره إذا تدبره، ويقال: ارعوى عن القبيح إذا كف عنه. نقله الشاطبي.

**الشرح:**

هذا القسم الثاني، وهُو الممدُود قياسًا.

**وضابطه:** أن يكون له نظيرٌ من الصحيح يستحق قبل آخره ألفًا، وهو أشياء.

**أحدها:** ما ذكره المصنف: وهو أن يكون مصدرًا لفعل معتل قد افتتح همزة وصلِ كارْعُواء مصدر ارعوى، وارتَواء مصدر ارْتوى، ومثلهما اسْتقصاء مصدر استقصى؛ لأن نظيرها من الصحيح الآخر المفتتح همزة الوصل كانطلق واستمع، واستخرج يستحق مصدره أن يكون قبل آخره

ألف كما سبق ومنها أن يكون مصدرًا لأفعل المعتل كأعطى إعطاءً، وأسرى إسراءً. فإن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون قبل آخره ألف كالإكرام، والإحسان، ومنها أن يكون على فَعَال مصدرًا لفاعل كقوله[1]:

**إِذَا قُلْتُ: مَهْلاً غَارَتِ الْعَيْنُ بالْبكَا     غَرَاءَ ومَدَّتْهَا مَدَامِع نُهَّل[2]**

لأنه من غاريت بين الشئين إذا واليت بينهما إلا من غري بالشيء كما زعم ابن عصفور، وجعله من نادر المد.

- ومنها أن تكون من مصادر الثلاثي الدالة على الصوت كالبكاء، والثُّغاء، والرُّغاء، فإن نظيرها من الصحيح الصُّراخ.

- ومنها أن يكون مصدرًا دالاً على داء كالمكاءِ فإن نظيره من الصحيح الزُّكام، والسُّعال.

- ومنها أن يكون قد جُمع على أفعلة. ككساء وبناء، فإن أفعلة إنما يطردان بجمع على ما قبل آخره ألف كغُرابٍ، وحمارٍ.

ولذلك زعم الأخفش أن: أرحية وأقفية ليس من كلام العرب لأن مفرديها مقصوران فحقهما أرحاء وأقفاء كصدى وأصداء وندى وأنداء.

وأما قوله[3]:

---

(١) قائله: كثير عزة، ديوانه (ص٢٥٥).

(٢) البحر: الطويل.

المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٩/٦)، العيني (٥٠٦/٤)، الأشموني (١٠٦/٤)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٦١/٢) وفي الصحاح (٢٤٤٥/٦ غرا). غُري بالشيء-بالكسر-أي: أُولِع به، والاسم الغَراءُ بالفتح والمد. ثم علق الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٣٣/٥ بحيري): هذا قول ابن عصفور وموافقيه، وفيما قالوه نظر؛ لأن أبا عبيدة حكى عن خالد بن كلثوم الكلبي غاريت بين الشيئين غِراء، أي واليت بينهما ثم أنشده -أي: بيت كثير المتقدم-

(٣) قائله: مرة بن محكان التيمي.

في ليلة من جُمادى ذاتِ أنديةٍ ..................... [1]

فالصواب أنه جمع ندى، لأن الاجتماع في ليالى الشتاء يكثر لطُولها بخلاف ليالي الصيف فقيل جمع ندى على نداء كجمع جمل على جمال، ثم على أندية كحمار وأحمرة. وقيل: ضرورة.

**وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٌّ بِنَقْلٍ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا**

---

(١) عجزه:

..................... لا يُبْصِرُ الكلبُ مِنْ ظَلْمَائِها الطُّنُبَا

البحر: البسيط.

المصادر: المقتضب (٨١/٣)، الخصائص (٥٢/٣، ٥٣، ٢٣٧)، الروض الأنف (١٥٥/٢)، التصريح (٢٩٣/٢)، سر صناعة الإعراب حرف الواو، الأشموني (١٠٨/٤)، شرح القصائد السبع لابن الأنباري (٤٤٩)، الحماسة (١٥٦٣)، شرح سقط الزند (ص٤٤٩)، الشعر والشعراء (٦٦٧/٢)، شرح شواهد الشافية (٢٧٧)، المخصص (٥٥/٢، ١٠٩/١٥، ٢٠٢)، وفي الخصائص لابن جني (٥٢/٣، ٥٣): «ويدلك على أن فتحة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن محكان... البيت فتكسيرهم ندى على أندية يشهد بأنهم أجروا ندى-وهو فعل-مجرى فعال فصار لذلك ندى وأندية كغذاء وأغذية...

وقال في (٢٣٧/٣): وأجاز أبو الحسن أن يكون كسر ندى على نداء كجبل وجبال، ثم كسر نداء على أندية كرداء وأردية. وفي المقصور لابن ولاد (ص١٣٤) فلما قالوا: أندية علمنا أن حق أندية أن تكون جمعًا لممدود فتقديره أنه جمع على فعال كأنه ندى ونداء كقولهم في جبل: جبال، وفي جمل: جمال، ثم جمع الجمع على أفعلة...

وعند سيبويه في الكتاب (١٦٣/٢): وقالوا: ندى وأندية فهذا شاذ.

وقال المبرد في المقتضب (٨١/٣، ٨٢): فأما ندى: فهو فعلٌ، وجمعه الصحيح: أنداء، فاعلم. وذكر الشاهد. ثم قال عقبه: فقد قيل في تفسيره قولان: قال بعضهم: هو وجمع على غير واحد، مجازُه مجازُ الاسم الموضوع على غير الجمع، نحو: ملامح، ومذاكير، وليالي، لأن ليلة: فَعْلة، ولا تجمع على ليالي؛ ولمحة وذكرةٌ لا يُجْمَعان على مفاعل ومفاعيل. وقال بعضهم: إنما أراد جمع ندى، أي: نَدِيُّ القوم الذي يقيمون فيه، فيضيفون ويَفْخَرُونَ...

**الإعراب:**

«**والعادم**» مبتدأ.

و «**النظير**» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

و «**ذا قصر وذا مد**» حالان من الضمير في بنقل.

و «**بنقل**» خبر المبتدأ وتقديم الحال على عامله المضمن معنى الفعل دون حروفه إذا كان جارًا ومجرورًا نادر، كما نبه الناظم عليه بقوله وندر نحو سعيد مسقرا في هجر.

و«**كالحجا**» بالقصر على الأصل خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كالحجا.

و «**كالحذا**» بالذال المعجمة والمد قصره للضرورة معطوف على كالحجا، والحجا: العقل، ويقال: الستر أيضا وبه سمي العقل حجا؛ لأنه ستر لصاحبه من أن يظهر منه القبيح والحذاء بالذال: النعل ويقال للقد أيضًا: فلان جيد الحذاء أي جيد القد، ويقال لظلف الشاة وحافر الدابة وخف البعير: حذاء؛ نقل ذلك كله الشاطبي، والحاء من الحجا والحذاء مكسورة.

**الشرح:**

هذا القسمُ، وهُو ما ليس له نظير في المفرد الصحيح الآخر فإنما يدرك قصره، ومده بالسماع والنقل كالحجا، وهو العقل مقصُور، وكالحذاء وهو النَّعُل من المقصور نعلا الفتى، والسنا والثرى مرادًا بها واحد الفتيان، والضوء والتراب، وبمد مُرادًا بها حداثة السنّ-وَالشرف، وكثرة المال نحو: «**فقد ذَهَبَ المَسَرةَ وَالفتا**» .

وقوله: «**فإنَّ لَهُم في العالمين سناءُ**» .

وقوله: «**لَعَمْرُكَ مَا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى**»[1].

وللمصنف في المقصور والممدود قصيدة لم ينسج على منوالها.

---

(١) لم أقف عليه.

وَقَصْرُ ذِى المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْــهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

**الإعراب:**

«**وقصر**» مبتدأ.

و «**ذي**» بمعنى صاحب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

و «**المد**» مجرور بإضافة ذي إليه.

و «**اضطرارًا**» قال المكودي: مفعول له وهو تعليل لقصر.

و «**مجمع**» خبر المبتدأ وهو اسم مفعول.

و «**عليه**» نائب الفاعل به فهو في موضع رفع خلافًا لمن منع إقامة المجرور مقام الفاعل كالسهيلي وتلميذه الرندي، وقول المكودي متعلق بمجمع فيه إجمال.

«**والعكس**» مبتدأ.

و «**بخلف**» متعلق بيقع.

وجملة «**يقع**» خبر المبتدأ كما قاله المكودي.

«**كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعها**» بالجر عطفًا على تثنية و«تصحيحًا»: تمييز محول عن مضاف، والأصل: وكيفية تصحيح جمعها أو مصدر في موضع الحال من جمعها، والتقدير: وكيفية جمعها مصححًا.

**الشرح:**

ما استحق المدّ من الأسماء أو ما سمع ممدودًا جاز قصره في ضرورة الشعر بإجماع إذ هو انتقالٌ إلى الأخف نحو:

لا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرْ ........................(1)

---

(1) عجزه:

........................ وَإِنْ تَحَنّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ

=

وعكسه هو مَدُّ المقصور مختلف، والصحيح وقوعُه في الضرورة أيضًا كما ذهب إليه الكوفيون كقوله:

سَيُغْنِيني الَّذِي أَغْنَاكَ عَنّي فَلا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِنَاءُ[1]

وتأويله على أنه مصدر لغانيت بعيد على أنه لا تأويل في قوله[2]:

.......................... يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ[3]

---

=

البحر: من بحر الرجز المشطور.

مصادره:

المنقوص والممدود للفراء (٢٨)، وابن ولاد (٦٥)، والمقصور والممدود لأبي علي القالي (٣٣٧)، المخصص (١١١/١٥)، التصريح (٣٩/٥ بحيري) رقم (٥٢٩).

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢٩٣/٢)، بعد أن ذكر الشاهد: بقصر صنعا للضرورة، وجواب الشرط محذوف أي لابد منه وتحنى: من حنى ظهره إذا احدودب، والعود: بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الإبل، ودبر: بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبور إذا عقر ظهره.

(١) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢٩٣/٢): فمد «غنى» للضرورة مع أنه مقصور... وقال البصريون: الغناء في هذا البيت مصدرًا لغانيت؛ لأنه يقال غانيت غناء كقاتلت قتالاً لا مصدرًا لغنيت غنى كرضيت رضى، وهو متعسف.

البحر: الوافر.

المصادر: المنقوص والممدود للفراء (٢٨)، وابن ولاد (١٣١)، والمقصور والممدود للقالي (١٥٥)، الإنصاف (٧٥٠)، الأشموني (١١٠/٤)، اللسان: «غني» ، الدرر اللوامع (٢١٢/٢)، التصريح (٤١/٥ – بحيري) رقم (٥٣١).

(٢) نسب أبو عبد الله البكري في شرح الأمالي هذا البيت إلى أبي المقدام الراجز. وقال الفراء: هو لأعرابي من أهل البادية، ولم يسمه.

(٣) صدره: يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ ......................

اللغة: «شيشاء» بشينين معجمتين أولاهما مكسورة، وبينهما ياء مثناة ممدودة هو الشيص، وهو التمر الذي لم يشتد نواه لأنه لم يلقح. وقال ابن فارس: هو أردأ التمر. وقال الجوهري: الشيش، والشيشاء: لغة في الشيص، والشيصاء. «ينشب» أي: يعلق. و «المسعل» بفتحتين بينهما سكون–موضع السعال من الحلق، «واللهاء»

=

## كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا

**الشرح:**

كان حق هذا الباب أن يقدم عند حكم إعراب المثنى لكن لما لم يكن له تعلق بالإعراب أخر إلى تتمات النحو، ولا شك أن الأسماء خمسة أقسام:

**أحدها**: الصحيح كرجل وزيد.

**الثاني**: ما يجري مجراه كدلوٍ وظبيٍ.

**الثالث**: المنقوص كالقاضي.

**الرابع**: المقصور كالفتى.

**الخامس**: الممدود كصحراء.

**فأما الأقسام الثلاثة الأول** فلا تتغير أواخرها في التثنية بل يقالُ: رجلان ودلوان، وقاضيان، وقولهم: أليان، وخصيان بحذف الياء شاذ. وقيل: بل هما تثنية إلى وخصى لغة في ألية وخصية، وكذا يديان ودميان بإعادة المحذوف شاذ، وأما في جمع التصحيح فالقسم الأوّل كذلك كزيدون، ولم يجئ من القسم **الثاني** علم، ولا صفة حتى تجمع بالواو والنون، وأما **الثالث** فيجمع بحذف يائه، والقسمان الآخران هما المبوب عليهما.

**آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا　　　إِنْ كَانَ عَنْ ثَلاَثَةٍ مُرْتَقِيَا**

---

=

بفتح اللام وبالمد، وأصله القصر-هي هنة مطبقة في أقصى سقف الفم.

الإعراب: «يا» أصله حرف نداء، وقصد به هنا مجرد التنبيه. «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره مبتدأ محذوف، أي: يالك شيء، مثلا. «من تمر» بيان للكاف في لك. وقيل: إن «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. و «من» : زائدة، و «تمر» مبتدأ مؤخر. «ومن شيشاء» معطوف على من تمر. «ينشب» : فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه. «في المسعل» : جار ومجرور متعلق بينشب. «واللهاء» معطوف على المسعل.

الشاهد فيه: قوله: «واللهاء» حيث مده للضرورة، وأصله «اللها» بالقصر-كما ذكرناه آنفا- [شرح ابن عقيل (٢/٣٢٩) الشاهد رقم (٣٤٩)].

كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمتَى

**الإعراب:**

«**آخر**» منصوب على المفعولية بفعل محذوف يفسره اجعله.

و «**مقصور**» مضاف إليه.

و «**تثني**» فعل مضارع مسند إلى ضمير المخاطب وجملة تثني نعت لمقصور والرابط محذوف تقديره: تثنية.

و «**اجعله**» فعل أمر وفاعل والهاء المتصلة به العائدة إلى آخر المقصور مفعوله الأول.

و «**يا**» بالقصر للضرورة مفعوله الثاني.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**كان**» فعل الشرط واسمه مستتر فيه عائد إلى المقصور وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

و «**عن ثلاثة**» متعلق بمرتقيا.

و «**مرتقيا**» خبر كان.

و «**كذا**» خبر مقدم.

و «**الذي**» مبتدأ مؤخر.

و «**اليا**» بالقصر للضرورة مبتدأ.

و «**أصله**» خبره وبالعكس وجملة المبتدأ والخبر صلة الذي وعائدها الهاء من أصله.

و «**نحو**» خبر مبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف؛ جملة معترضة بين المتعاطفين.

و «**الفتى**» مضاف إليه.

«**والجامد**» معطوف على الذي.

و «**الذي**» نعت الجامد.

وجملة «**أميل**» بالبناء للمفعول صلة الذي.

و «**كمتى**» خبر مبتدأ محذوف تقديره: وذلك كمتى.

**الشرح:**

المقصور ينقسم إلى ما يجب قلب ألفه في التثنية ياء وإلى ما يجب قلبها في التثنية واوًا، فبدأ بالقسم الأوّل منه، وذكر أنه ينقلبُ ياء في ثلاثة مواضع:

**أحدها**: أن يجاوز ثلاثة أحرف سواء كان أصله الواو كملهى، أو الياء كمرمى، أو لم يكن لألفه أصل، وإنما هي للتأنيث كحبلى، أو للإلحاق كأرطى، فإنك تقلب ألفه ياء في ذلك كله فتقول: مَلهيَان ومرميان، وحُبلتان، وأرطيان.

وقوله: «**خوزلاء**[1] **قهقرى**» خوزلان[2] وقهقرى بالحذف شاذ.

**الثاني**: أن يكون أصل ألفه ياء سواء زاد على ثلاثة أحرف كما مثل أو كان ثلاثيًا كفتى وهدى.

قال تعالى: ﴿**ودخل معه السجن فتيان**﴾[3]، وقولهم: حمى حموان شاذ؛ لأنه من حَميت.

**الثالث**: أن تكون غير مبدلة من أصل، وهي التي عبّر عنها بالجمود إلا أنها قد أُميلت كمتى إذا سميت به، فإنك تقول فيه: متيان.

**فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الأَلِفْ وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ**

**الإعراب:**

«**في غير**» متعلق بتقلب.

و «**ذا**» اسم إشارة مضاف إليه ونعته محذوف تقديره: في غير هذا المذكور من قلب الألف ياء.

---

(١) الخوزلي والخيزلي: مشية فيها تفكك، الصحاح (٤/١٦٨٤ خزل).

(٢) هو الأحمق. توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٥/٢٣).

(٣) سورة يوسف الآية (٣٦).

و «**تقلب**» فعل مضارع مبني للمفعول متعد لاثنين.

و «**واوًا**» مفعوله الثاني.

و «**الألف**» مفعوله الأول مرفوع على النيابة عن الفاعل.

«**وأولها**» فعل أمر من أولى المتعدي إلى اثنين والهاء المتصلة به العائدة إلى الألف مفعوله الأول.

و «**ما**» مفعوله الثاني وهي اسم موصول.

و «**كان**» فعل ماض ناقص، واسمها مستتر فيها يعود إلى ما.

و «**قبل**» بالبناء على الضم متعلق بألف.

وجملة «**قد ألف**» بالبناء للمفعول خبر كان وكان ومعمولاها صلة ما.

**الشرح:**

هذا القسم الثاني، وهو ما يجب قلب ألفه واوًا في التثنية، وهو غير ما ذكر في المواضع الثلاثة فيدخل فيه شيئان:

**أحدهما**: ما كان ثلاثيًّا أصله الواو كعصى وقفى فيقول فيهما: عصوان وقفوانِ، ولذلك جاء تثنية -مبالغة- في المنّ الذي يوزن على المنوين؛ لأنه من منون بمعنى قدرت.

وقولهم: في رضى رضيَان شاذ لأنه من الرضوان.

**الثاني**: أن يكون من غير أصل، ولم تمل نحو: كذا، وذا فإنك تقول في تثنيتهما إذا سمعت بها كذوان وأذوان ثم الواو والياء يليان الحرف الذي كان قبل الألف على صفته من الحركة، وهي الفتحة، ولا تتغير حركته لأجل الياء ولا لأجل الواو.

**وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيا ... وَنَحْوُ عِلْبَاءِ كِسَاءٍ وَحَيَا**

**بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقلٍ قُصِرْ**

**وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلاَ**

**الإعراب:**

«**وما**» موصول اسمي مبتدأ.

و «**كصحراء**» صلته.

و «**بواو**» متعلق بثنيا.

وجملة «**ثنيا**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ.

«**ونحو**» مبتدأ.

و «**علباء**» بالصرف مضاف إليه.

و «**كساء وحيا**» بالقصر للضرورة معطوفان على علباء بحذف العاطف من كساء.

و «**بواو**» متعلق بمحذوف خبر نحو.

و «**أو همز**» معطوف على واو والتقدير: والذي كصحراء ثني بواو ونحو علباء وكساء وحياء ثنى بواو أو همز، والعلباء: عصبة في العنق صفراء.

و «**وغير**» مفعول مقدم بصحح.

و «**ما**» مضاف إليه وهو اسم موصول.

وجملة «**ذكر**» بالبناء للمفعول صلة ما.

و «**صحح**» فعل أمر.

«**وما**» موصول اسمي مبتدأ.

وجملة «**شذ**» صلة ما.

و «**على نقل**» متعلق بقصر.

وجملة «**قصر**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ والتقدير: وصحح غير الذي ذكر والذي شذ قصر على نقل.

«**واحذف**» فعل أمر.

و «**من المقصور في جمع**» متعلقان باحذف.

و «**على حد**» نعت لجمع.

و «**المثنى**» مضاف إليه.

و «**ما**» مفعول احذف وهي موصول اسمي.

و «**به**» متعلق بتكملا.

وجملة «**تكملا**» صلة وعائدها الهاء من به وفاعل تكملا ضمير مستتر فيه يعود إلى المقصور والألف للإطلاق، والتقدير: واحذف من المقصور في جمع كائن على حد المثنى الحرف الذي تكمل به المقصور.

**الشرح:**

هذا حكم تثنية الممدود، وقد قسمه إلى ثلاثة أقسام:

**الأول**: ما يجب قلب همزته واوًا، وهو ما كانت الهمزة في آخره بدلاً من ألف التأنيث كصحراء وحمراء ونحوهما فإنك تقول فيهما: صحراوان وحمراوان، واستثنى السيرافي من ذلك ما كان قبل ألفه واو كعشواء إذا وجب فيه التصحيح. وأجاز الكوفيون فيه الوجهين.

**الثاني**: ما يخير فيه بين تصحيح الهمزة وقلبه واوًا وهو شيئان:

**أحدهما**: ما كانت الهمزة فيه مبدلة من حرف الإلحاق كعلياء فإن أصله علياي بياء زائدة تلحقه بقرطاسٍ ثم أبدلت ياؤه همزة فلك أن تقول فيه علياوان بالواو وعلياءان بالهمزة.

**وثانيهما**: ما همزته بدل من أصلٍ سواء كان واوًا ككساء وسماء، فإن أصلهما: كساو وسماو، وياء كحياء، فإن أصله حياي، فلك أن تقول: في تثنيتهما: كساوان وسماوان، وحياوان بالواو ولك أن تقول: كساءان وسماءان، وحياءان بالهمزة، وهو الأرجح اتفاقًا.

وأما المبدل له من ألف الإلحاق فبالعكس عند الأكثرين وعند الأخفش أنها مثلها في رجحان التصحيح واجب.

**الثالث**: ما يجب تصحيح الهمزة، وهو غير ما ذكر، ولم يبق من الممدود إلا قسم واحد وهو ما همزته أصل: كقرا وهو الناسك فتقول فيه: قرانُ وما

شذ من هذه الأقسام فخرج عن القاعدة اقتصر فيه على المسموع ولم يقس عليه، فمما شذ من القسم الأوّل: عاشوران وخنفسان بحذف الهمزة.

وقول بعضهم حمرايان بقلبها ياء وفي القسم الثاني كسايان بقلبها.

**وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ**

**فَالألِفَ اقْلِبْ قَلْبَها فِي التَّثْنِيَه ... وَتَاء ذِي التَّا أَلْزِمَنْ تَنْحِيَهْ**

**وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاثِي اسْمًا أَنِلْ ... إِتبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ**

**الإعراب:**

«**والفتح**» مفعول مقدم بأبق.

و «**أبق**» بقطع الهمزة أمر من أبقى يبقي.

و «**مشعرًا**» قال الشاطبي: حال من الفتح أو من فاعل أبق ولم يتعرض له المكودي.

و «**بما**» متعلق بمشعر، وما اسم موصول.

وجملة «**حذف**» بالبناء للمفعول صلة ما.

«**وإن**» حرف شرط.

و «**جمعته**» فعل الشرط والهاء المتصلة به عائدة إلى المقصور قاله المكودي والشاطبي، ولو رجعاه إلى الاسم المختتم بالألف مطلقًا لشمل المقصور والممدود وطابق قوله في الترجمة وجمعها تصحيحًا أو إلى مطلق الاسم لشمل قوله والسالم العين الثلاثي اسما أنل ... الخ، ومر له مثله.

و «**بتاء**» متعلق بجمعته.

«**وألف**» معطوف على تاء .

«**فالألف**» مفعول مقدم باقلب.

و «**اقلب**» فعل أمر.

و «**قلبها**» مفعول مطلق مبين للنوع مضاف إلى مفعوله.

و «**في التثنية**» متعلق بقلبها وجملة اقلب ومعمولها جواب الشرط ولذلك

دخلت الفاء على معموله المتقدم عليه.

و «**وتاء**» مفعول أول بألزمن مقدم عليه.

و «**ذي**» بمعنى صاحب مضاف إليه.

و «**التاء**» مجرور بإضافة ذي إليه.

و «**ألزمن**» فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة.

و«**تنحيه**» مفعول ألزمن الثاني، والتنحية مصدر نحيت كذا جعلته في ناحية.

«**والسالم**» مفعول أول بأنل مقدم عليه.

و «**العين**» مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة الآتية على وزن فاعل إلى مرفوعها في المعنى كطاهر القلب وصافي الفؤاد.

و «**الثلاثي**» بدل من السالم.

و «**اسما**» حال من الثلاثي.

و «**أنل**» فعل أمر من أنال المتعدي إلى اثنين بالهمزة.

و «**اتباع**» مفعول أنل الثاني وتقدم أن السالم مفعوله الأول.

و«**عين**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول بعد حذف فاعله.

و «**فاءه**» مفعول اتباع الثاني.

و «**بما**» متعلق باتباع وما موصول اسمي.

وجملة «**شكل**» بالبناء للمفعول بمعنى حرك صلة ما والعائد محذوف والتقدير: بما شكل به وحذف العائد المجرور بحرف جر الموصول بمثله مع اختلافهما في المتعلق شاذ أو قليل وقول المكودي: والسالم مفعول بفعل مضمر يفسره أنل وهو اسم فاعل مضاف إلى فاعله معنى والثلاثي نعت للسالم. فيه نظر من وجوه أولها: أن أنل متعد لاثنين- كما قال الشاطبي- فلا حاجة إلى الإضمار. وثانيها: أن اسم الفاعل لا يضاف لفاعله معنى. وثالثها: أن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعرب المنعوت بدلا لا نعتا كما نص عليه ابن مالك.

**الشرح:**

هذا حكم المقصور في جمع المذكر السالم، وهو الذي أشار بقوله: على حد المثنى؛ لأنه مساويه في سلامة لفظ واحد، وفي ختمه بالنون، وفي إعرابه بحرفين أحدهما: خاص بالرفع، والآخر: مشترك بين الجر والنصب، وفي حذف آخره للإضافة، وحكم المقصور أن يحذف آخره، وهي الألف التي تكملت بها بنيته مطلقًا، وتبقى الفتحة التي قبلها مشعرة بها، ودالة عليها فتقول في مصطفى مصطفون، وفي موسى موسون .

قال تعالى: ﴿**وإنهم عندنا لمن المصطفين**﴾(١) ﴿**وأنتم الأعلون**﴾(٢).

بخلاف ياء المنقوص إذا حذفت؛ فإن الكسرة التي قبلها تحذف أيضًا.

ويحرك ما قبل حرف إعرابه بالحركة المتجانسة فتقول: جاء القاضون، ورأيت القاضين، والمؤنث منه اندرج حكمه فيما ذكر المصنف من حكم جمع المؤنث السالم، وشرع في الكلام عليه من عند قوله: «**وإن جمعته بتاء وألف**» ، والضمير في جمعته راجع إلى الاسم، أي: إن جمعت الاسم المؤنث بتاء وألف فهو منقسم إلى قسمين:

**أحدهما**: أن يكون مؤنثًا بالألف: إما المقصورة كحبلى وإما الممدودة كحمراء؛ فإن حكم ألفه في القلب حكمها في التثنية فتقول: حُبليات بقلبها ياء، وصحراوات بقلبها واوًا لأنك تقول في التثنية: حبليان لزيادته على ثلاثة أحرف، وصحراوان لأن ألفه للتأنيث.

**الثاني**: أن يكون مؤنثًا بالتاء فيلتزم في الجمع تنحية التاء أي حذفها منه مطلقًا فتقول في مسلمة: مُسِلماتٍ بخلاف التثنية فإنك تقول فيه مسلمتان فلو كان قبل يائه همزة أو ألف أجريت عليه بعد حذف التاء من الحكم ما

---

(١) سورة ص آية (٤٧).

(٢) سورة آل عمران آية (١٣٩)، سورة محمد آية (٣٥).

يستحقه في التثنية لو كان آخرًا فتقول في قراءةٍ: قراءاتٍ بتصحيح الهمزة لكونها أصلاً، وفي بناء بناءات بالتصحيح إن شئت، وبناوات بقلبها واوًا لأنها بدل من أصل كما تقول في كساء: كساءان، وكساوان.

وتقول في مصطفاة وفتاة: مُصطفيات وفتيات كما قال تعالى: ﴿**ولا تكرهوا فتياتكم**﴾(١).

وفي فتاة: فتوات؛ لأن أصل ألفه واوٌ، وإن كان قبل الياء حرف علة غير ألفٍ تركته على حاله فتقول في علاوة وحماية: علاوات وحمايات، وبقي من جمع المؤنث السالم ما لم يختم مفرده بعلامة تأنيث، وهو جار على حكم التثنية أيضًا فتقول في هندٍ وزينب: هندات وزينبات.

كما تقول: في التثنية: هندان وزينبان.

وتقول في سماء: سماوات، بقلب الهمزة واوًا، وإن شئت: سماءات بتصحيحها.

وبالأول نطق القرآن مع تصريحهم في التثنية أن الأرجح التصحيح كما سبق فلذلك قيل إن سماوات جمع سماوة لا سماء.

**إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا**
**وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا**
**وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ**

## الإعراب:

«**إن**» حرف شرط.

و «**ساكن العين مؤنثا**» حالان من فاعل بدا العائد على اسم.

و «**بدا**» فعل الشرط وجوابه محذوف.

و «**مختتما**» حال ثالثة من فاعل بدا.

---

(١) سورة النور آية (٣٣).

و «**بالتاء**» متعلق بمختتما.

و «**أو مجردا**» معطوف على مختتما ومتعلقه محذوف وبقي حال رابعة محذوفة والتقدير: إن بدا الاسم الساكن العين مؤنثًا مختتما بالتاء أو مجردًا عنها غير مضاعف فأنله إتباع عينه فاءه بما شكل به وجميع هذه الأحوال قيود في جواز الإتباع إلا قوله مؤنثًا فإنه قيد في جواز الجمع بالألف والتاء المتفرع عنه جواز الإتباع فليتأمل.

و «**وسكن**» بكسر الكاف المشددة فعل أمر وفاعله مستتر فيه.

و «**التالي**» مفعوله.

و«**غير**» بالنصب مفعول التالي قال المكودي: ويجوز جره بإضافة التالي إليه.

و «**الفتح**» مضاف إليه.

و «**أو خففه**» معطوف على سكن.

و «**بالفتح**» متعلق بخففه.

«**فكلا**» مفعول مقدم برووا.

و «**قد**» حرف تحقيق.

و «**رووا**» فعل وفاعل والضمير للنحاة.

«**ومنعوا**» فعل وفاعل والضمير للعرب.

و «**إتباع**» مفعول منعوا.

و «**نحو**» مضاف إليه.

و «**ذروة**» مضاف.

و «**زُبْيَة**» معطوف على ذروة.

«**وشذ كسر**» فعل وفاعل.

و «**جروه**» بكسر الجيم مضاف إليه على تقدير مضاف، والتقدير: نحو جروة وذروة الشيء أعلاه، والزبية: حفرة يحفرها الصائد لما يصاد من أسد وغيره، والزبية أيضا: الرابية لا يعلوها الماء، والجروة يجوز أن تكون أنثى الجرو وهو ولد الكلب والسباع أو هي الصغيرة من القثاء، قاله الشاطبي.

**الشرح:**

هذا نوع من المجموع بالألف والتاء، وهو ما كان اسمًا ثلاثيًّا، سالم العين من الإعلال والإدغام ساكنها مؤنثًا بالتاء كسدرة، أو بالمعنى كهندٍ ودعدٍ فقولنا: اسمًا احترازًا من الوصف كضخمة وعبلة.

وثلاثيا: احتراز مما نقص عنه كثبه، أو زاد عليه كسعا.

والسالم العين: احتراز من معتلها كحوزة أو مدغمها كحجة، وساكنها احتراز من متحركها كنفقة، ومؤنثها: احتراز من المذكر كعبد فما جمع هذه الشروط فإنه يتغير في جمعه بالألف والتاء فتجوز في عينه أن تتبع حركة فائه مطلقًا فتكسر إن كانت مكسورة كسدرات وتضم إن كانت مضمومة كغرفات، وتفتح إن كانت مفتوحة كجفنات، وإلى ذلك أشار بقوله: أنل إتباع عين فاءه بما شُكِل. ويجوز فيما عدا المفتوح ألفا وجهان آخران:

**أحدهما:** بقاؤها على أصلها من الإسكان.

**الثاني:** تخفيفه بالفتح فتقول: سدرات وغرفات بإسكان العين وفتحها، وبالأوجه الثلاثة قرئ:﴿**ولا تتبعوا خطوات الشيطان**﴾[1].

---

(١) سورة البقرة آية (١٦٨، ٢٠٨)، سورة الأنعام آية (١٤٢)، سورة النور آية (٢١)، قال أبو البقاء في التبيان (١/١٣٩): (البقرة: ١٦٨) «خُطُواتِ» يُقرأ بضم الطاء على إتباع الضمِّ الضمَّ، وبإسكانها للتخفيف. ويجوز في غير القرآن فتحُها.

وقرئ في الشاذ بهمز الواو لمجاورتها الضمة، وهو ضعيف. ويقرأ شاذًّا بفتح الخاء والطاء على أنْ يكون الواحد خطوة؛ والخَطوة -بالفتح: مصدر خَطْواتُ، وبالضم ما بين القدمين، وقيل: هي لغتان بمعنى واحد. وفي الكشف (١/٢٧٢)، والنشر (٢/٢٠٨)، قراءة ضم الطاء قرأها ابن عامر، والكسائي، وحفص، وقنبل بضم الطاء وحملاً على أصل الأسماء، لأن الأسماء يلزمها في الجمع الضم، نحو: غُرفة وغرفات، فضم خطوات على الأصل. وقرأ الباقون بإسكان الطاء تخفيفا.

وفي المحتسب لابن جني (١/١١٧) قراءة علي، والأعرج، ورويت عن عمرو بن عبيد «خطؤات» بضمتين وهمزة. قال: وهي مرفوضة وغلط، وقرأ أبو السمال =

وأما المفتوح الفاء فلا يجوز إسكان عينه إلا في الضرورة نحو:

**وَحُمِّلْتُ زَفْـرَاتِ الضُّحَى وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ**(١)

ويمتنع الإتباع في مسألتين:

**إحداهما:** أن تكون الفاء مكسورة واللام واوًا نحو: ذروة ورشوة فتجوز فيه: رشوات بالإسكان، ورَشَوات بالفتح، ويمتنع الإتباع، ولذلك حكم المصنفُ بشذوذ جروات بكسر العين الثانية عكسها، وهو أن تكون الفاء مضمومة واللام ياء كرنية ودُمية فإنه يمتنع فيهما الإتباع بضم العَين.

**وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لأُنَـاسٍ انْتَمَى**

---

=

«خطوات» بفتح الخاء والطاء.

(١) قائله: عروة بن حزام. أحد بني عذرة، من قصيدة له، يقولها في عفراء ابنة عمه رواها أبو علي القالي ومطلعها:

خَلِيلَيَّ مِنْ عُلْيَا هِلاَلِ بْنِ عَامِرٍ بِعَفْرَاءَ عُوجَا الْيَوْمَ وَانتَظِرَانِي

البحر: الطويل.

المصادر: المقرب (٨٢)، العيني (٥١٩/٤)، التصريح (٢٩٨/٢)، الهمع (٢٤/١)، الدرر (٦/١)، الأشموني (١١٨/٤)، ديوانه (٤)، أمالي أبي علي القالي (١٦٠/٣)، شرح ابن عقيل (٣٣٧/٢ رقم ٣٥٠).

اللغة: «زفرات» جمع زفرة، وهي إدخال النفس في الصدر والشهيق: إخراجه. وأضاف الزفرات إلى الضحى، ثم إلى العشي لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبائهم في هذين الوقتين «فأطقتها» استطعتها،وقدرت عليها، «يدان»: قوة وقدرة.

الإعراب: «وحُمِّلتُ» فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأوّل. «زفرات» مفعول ثان. «الضحى» مضاف إليه. «وما» الواو عاطفة، ما: نافية. «لي» :متعلق بمحذوف خبر مقدم. «بزفرات» متعلق بالخبر المحذوف. «العشي»: مضاف إليه. «يدان» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «زفرات» في الموضعين، حيث سكن العين لضرورة إقامة الوزن، وقياسها الفتح اتباعًا لحركة فاء الكلمة وهي الزاي.

**الإعراب:**

«**ونادر**» خبر مقدم.

و «**أو ذو**» معطوف على نادر.

و «**اضطرار**» مضاف إليه.

و «**غير**» مبتدأ مؤخر.

و «**ما**» اسم موصول مضاف إليه.

وجملة «**قدمته**» صلة ما.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**لأناس**» متعلق بانتمى.

وجملة «**انتمى**» بمعنى انتسب معطوفة على خبر المبتدأ ففي هذا البيت وقع الخبر مفردًا ومضافًا وجملة وتوسط المبتدأ بين الأخبار وعطف الأخبار بعضها على بعض وتقديم الأكثر وتأخير الأقل وعطف الجملة على المفرد بأو والكل جائز.

تقدير البيت: وغير الذي قدمته نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس والنادر هو: الذي جاء في الكلام المنثور قليلاً جدًا بحيث لا يبنى عليه لقلته.

وذو اضطرار: ما جاء في الشعر لضرورة الوزن، ولولا الوزن لتكلم به على ما يعطيه القياس. والذي «انتمى» هو ما كان لغة لبعض العرب، قاله الشاطبي.

**الشرح:**

ما خرج عن القاعدة المتقدمة في هذا النوع من جمع المؤنث السالم فإما نادر بخروجه عن القياس كندور الإتباع في قولهم: كهَلات جمع كهلة، لأنه وصف لا اسم، وهو عند قطرب مقيسٌ، وكندور سكون محرك العين نحو: سمرات ونمرات نحو: سمرة ونمرة، وهو في الندور نظير: «**يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الأكْرَمِينَ نَسبا**»[1].

---

(١) هذا بيت من مشطور الرجز لا يعلم قائله.

=

بسكون العين في المفرد: وكندور التحريك بالفتح في عيرات جمع عير، وهي الإبل التي تحمل الميرة مع أنه معتل العين، وليس هذا مما جاء بلغة هذيل.

وإما ضرورة كما تقدم في إسكان زفرات مع أن فاءه مفتوحة.

وإما مختص بلغة أناسٍ من العرب كما تفتح هذيل عين جوَزة، وبَيضة ونحوهما من المعتل العين، وفاؤه مفتوحة فتقولون: جوزات وبيضات وبه قُرئ شاذًّا: ﴿ثلاث عوَرات لكم﴾[1]، ومنه[2]:

---

=

ورد في شواهد العيني (٥٢٠/٤) على هامش الخزانة، التصريح على التوضيح (٦١/٥) رقم (٥٣٥)، وقال: بسكون السين.

(١) سورة النور آية (٥٨).

قال الفراء: «ثَلاث عَوْرَات لَكُمْ» فنصبها عاصم والأعمش، ورفع غيرهما. والرفع في العربية أحبُّ إليَّ، وكذلك أقرأ. والكسائي يقرأ بالنصب، لأنه قد فسرها في المرات، وفيما بعدها فكرهت أن تُكَرَّ ثالثة، واخترت الرفع لأن المعنى -والله أعلم- هذه الخصال وقتُ العورات ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهنَّ. فمعها ضمير يرفع الثلاث كأنك قُلت: هذه ثلاث خصال.

وفي الكشف (١٤٣/٢) قوله: ثلاث عورات، قرأه أبو بكر، وحمزة، والكسائي بالنصب على البدل من ثلاث مرات، على تقدير: أوقات ثلاث عورات، ليكون البدل والمبدل منه وقتًا. وقرأ الباقون بالرفع على إضمار مبتدأ؛ أي هذه ثلاث عورات؛ أي أوقات ثلاث عورات. وانظر: التبيان لأبي البقاء العكبري (٩٧٧/٢).

(٢) في التصريح (٢٩٩/٢): وقول الشاعر الهذلي في مدح جمله وقيل: في وصف ذكر النعام. وعجزه:

.......................... رفيــقٌ بِمسحِ الْمَنْكبينِ سَــبوحُ

البحر: الطويل.

المصادر: المحتسب (٥٨/١)، الخصائص (١٨٤/٣)، المنصف (٣٤٣/١)، ابن يعيش (٣٠/٥)، الخزانة، (٤٢٩/٣ بولاق)، (١٠٢/٨ رقم ٥٩٣ هارون)، العيني (٥١٧/٤)، التصريح (٢٩٩/٢)، شرح شواهد الشافية (١٣٢)، الهمع (٢٣/١).

قال البغدادي في الخزانة: بعد أن ذكر شطره الأوّل: على أن هذيلاً تفتح عين فَعْلة

=

=

الاسميِّ في الجمع بالألف والتاء كبيضات، بفتحات. صرح به ابن جني في الخصائص: بأنّ فتح حرف العلة في بيضات وجوزات لغة هذيل، فلا يكون من قبيل ضرورة الشعر. ولهذا لم يورده ابن عصفور في كتاب الضرائر، قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد في كتاب اليواقيت: قال أبو العباس: وأخبرني سلمة، عن الفراء قال: أنشدني بعض بني هذيل: أخو بيضات ... البيت. وكذا قال الزمخشري في المفصل: إذا اعتلّت عين فعلةٍ سكنت إلا في لغة هذيل، فعند غير هذيل يكون الفتح ضرورة. وقد أطلق ابن جني في شرح تصريف المازني فقال: وقد جاء في الشعر تحريك مثل هذا. قال الشاعر: أخو بيضات ... البيت. وهذا ليس بجيد ولابدَّ من التقييد. قال في المحتسب (١/٥٧، ٥٨): امتنعوا من تحريك العين في فَعْلة إذا كانت حرف علَّة، كجوزات وبيضات. ولو حرِّك لوجب أن يُعتذر من صحَّة العين مع حركتها، وانفتاح ما قبلها بأَنْ يقال: لو أُعلَّت لوجب القلب فيصير جازات وباضات فيلتبس ذلك بما عينه في الواحد ألفٌ منقلبة، نحو: قارة وقارات، وجارة وجارات. وإذا جاز إسكان العين الصحيحة نحو: تمرات وشفرات صار المعتلُّ أحرى بالصحة، وربما جاء الفتحُ في العين كما قال الهذلي: أخو بيضات رائحٌ متأوِّبٌ. وعذره في ذلك أنَّ هذه الحركة إنَّما وجبت في الجمع، وقد سبق العلم بكونها في الواحد ساكنة فصارت الحركة في الجمع عارضة فلم تُحفل. وفي هذا بعد هذا ضعفٌ ألا ترى أن هذه الألف والتاء تبنى الكلمة عليهما وليستا في حكم المنفصل. يدلُّك على ذلك صحَّة الواو في خُطُوات. ولو كانت الألف والتاء في حكم المنفصل لوجب إعلال الواو، لأنها لام وقبلها ضمة. قال أبو علي: يدلُّك على أن الكلمة مبنيةٌ على الألف والتاء اطّراد إتْباع الكسر للكسر في سِدرات وكسرات مع عزّة فِعِل في الواحد بكسرتين-في المحتسب: وإنما حكى سيبويه منه إبل لا غير-إلاَّ أنَّ ممَّا يؤنس بكون حركة العين غير لازمة، قولُ يونس في جِرْوة إذا قلت جِرِوات. فصحَّة الواو وهي لام بعد كسرة تدلُّك على قلة الاعتداد بها. أو يقال: إن هذا شاذ، يدلُّ على شذوذه امتناعهم أن يحرِّكوا عين كُلْيَةٍ ومُدْيَةٍ في هذا الجمع-وفي المحتسب: وأن يقولوا: كليات ومديات-لما كان يعقب ذلك من وجوب قلب الياء إلى الواو فدلَّنا ذلك على أنّ نحو جروات شاذٌ. فهذه أشياءٌ تراها متكافئة. وعلى كل حال فالاختيار خُطُوات بالإسكان. انتهى.

اللغة: الرائح: الذي يسير ليلاً، والمتأوب: الذي يسير نهارًا.

أخـــو بَيَضَات رائـــحٌ متأوِّبٌ ..........................

ويُوافقون جميع العرب في إسكان عين ما كان مكسور الفاء كبيعَة ومضمومها كعودَة.

## جمع التكسير

**الشرح:**

وهو ما دلَّ على أكثر من اثنين ممَّا ليس له واحد من لفظه، ولم يسلم فيه بناء الواحد، وبقي على إعرابه بالحركات[1].

فالقيدُ الأول: مخرج للمثنى. والثاني: مخرج لاسم الجمع كقومٍ ورهطٍ. والثالث: مخرج لجمع التصحيح.

وقولنا: أو أبقي على إعرابه بالحركات، مُدخل لما سلم فيه بناء الواحد وزيد عليه كصنوان جمع صنوٍ.

فإنه فارق جمع التصحيح ببقاء إعرابه بالحركات ثم تغير لفظًا لواحدٍ

---

(١) جمع التكسير هو: ما يدل على ثلاثة أو أكثر، وله مفرد-قد يكون حقيقيا أو تقديريًا، ولابد في هذا المفرد أن يكون خاليًا من التركيب ومن الإعراب بحرفين- يشاركه في معناه وفي أصوله، مع تغير حتمي يطرأ على صيغته عند الجمع.

وهذا التغير الطارئ على المفرد عند جمعه جمع تكسير:

١- قد يكون مقصورًا على ضبط بعض الحروف فقط، نحو: أسَد، والجمع أُسْد.

٢- وقد يكون مقصورًا على زيادة بعض الحروف فقط؛ نحو: أسَد، والجمع آساد.

٣- وقد يشتمل على الزيادة، وتغيير الضبط معًا، نحو: رجل ورجال.

٤- وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص بعض الأحرف، نحو: كتاب وكتُب.

٥- وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص الأحرف وزيادتها نحو: كبير وكبيرة. وجمعهما للتكسير هو: كبار... وهكذا؛ فلابد من تغيير محتوم يصيب المفرد عند جمعه تكسيرًا.

وهذا التغيير هو السبب في تسميته تكسيرًا؛ فكأنما أصابه الكسر عند جمعه ونقله من صيغة المفرد التي هو عليها إلى صيغة الجمع الجديدة. [النحو الوافي (٦٢٦/٤)].

فيه: تارة يكون بزيادة إما مع بقاء البنية كصنوان، وإما مع تغيرها كرجال.

وتارة يكون بنقص إما مع بقاء البنية أيضا ككلم، وإما مع تغيرها كفرش، وتارة يكون بتغير الحركات كأسد، وتارة بتقدير تغير كفلك ودلاص[1].

فإن المفرد من فُلك نظير قُفلٍ، والجمع منه كتب فيقدر نقل الضمة الدالة على المفرد إلى الضمة الدالة على الجمع، والمفرد من دلاصٍ نظير فراشٍ، والجمع منه نظير جمال فيقدر التغيير فيه أيضًا.

**أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ**

**الإعراب:**

«**أفعلة**» بكسر العين مبتدأ منون للضرورة؛ لأنه غير منصرف للعلمية على الوزن والتأنيث.

و «**أفعل**» بفتح الهمزة وضم العين.

و «**ثم**» بضم الثاء حرف عطف.

و «**فِعله**» بكسر الفاء وسكون العين.

و«**ثمت**» حرف عطف والتاء للتأنيث الحرفي وحركت بالفتح للتخفيف.

و «**أفعال**» بفتح الهمزة والأوزان الثلاثة معطوفة على أفعلة بحذف العاطف من أفعل.

و «**جموع**» خبر المبتدأ وما عطف عليه.

و «**قله**» مضاف إليه.

**الشرح:**

ينقسم جمعُ التكسير إلى موضوع للقلة[2]، بأن يكون مدلوله دون

(١) الدَلِيصُ والدِلاَصُ: الليِّن البرّاقُ، الصحاح (٣/١٠٤٠دلص).

(٢) القلة والكثرة المراد منهما المطرد ونحوه مما يقاس عليه، وغير المطرد ونحوه مما لا يصح القياس عليه. [النحو الوافي (٤/٦٢٦)].

العشرة وإلى موضوع للكثرة[1] وهو الدال على أكثر من ذلك.

فالقسم الأول له أربعة جُموع:

أ - أَفْعِلَةٌ: كأحمرة. ب - وأَفْعُلٌ: كأكلب.

جـ- وفِعْلَةٌ: كصبية. د - وأَفْعَالٌ: كأحمار.

**وَبَعْض ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي**

**الإعراب:**

«**وبعض**» مبتدأ.

و «**ذي**» اسم إشارة مضاف إليه.

و «**بكثرة**» متعلق بيفي.

و «**وضعا**» منصوب بنزع الخافض قاله المكودي، وقال الشاطبي: «مصدر في موضع الحال أي ذا وضع». اهـ. وقسيمه محذوف.

وجملة «**يفي**» خبر بعض.

و«**كأرجل**» بضم الجيم جمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم خبر مبتدأ محذوف.

«**والعكس**» مبتدأ.

وجملة «**جاء**» خبره ومتعلقه محذوف.

و «**كالصفي**» بضم الصاد المهملة وكسر الفاء جمع صفاة وهي الصخرة الملساء أصله صفوي أعل بقلب الواو ياء والضمة كسرة، وموضعه من الإعراب رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

وتقدير البيت: وبعض هذه الأوزان الأربعة قد يفي بكثرة في الوضع والاستعمال وذلك الموضع كأرجل والعكس جاء في الاستعمال والوضع وذلك المستعمل كالصفي والفرق أن حقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد

---

(١) القلة والكثرة المراد منهما المطرد ونحوه مما يقاس عليه، وغير المطرد ونحوه مما لا يصح القياس عليه. [النحو الوافي (٤/٦٢٦)].

البناءين استغناء بالآخر والاستعمال أن تكون وضعتهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر -قاله الشاطبي- والنوعان في التسهيل.

**الشرح:**

قد يأتي بعض جموع القلة دالاً على الكثرة لكون جمع ذلك القلة لم يوضع إلا على بناء جمع القلة كأرُجل جمع رجل، وأعناق وأَفْئِدة فإنهم لم يضعُوا لها شيئًا من أبنية الكثرة، وقد يأتي بالعكس، وهو الاستغناء بجمع الكثرة وضعًا عن جمع القلة كقلُوب.

وفي تمثيل المصنف بالصّفي جمع صفاة وتمثيل ابنه برجالٍ نظر؛ لأن الجوهري حكى في جمع صفا أصفا، وحكى غيره: ثلاث رجلة كثلاث فتية.

**لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا ايْضًا يُجْعَلُ**
**إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي مَدّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأحْرُفِ**

**الإعراب:**

«**لفعل**» بفتح الفاء وسكون العين متعلق بمحذوف خبر مقدم.

و «**اسما**» حال من فعل.

وجملة «**صح**» في موضع نصب نعت لاسما.

و «**عينا**» تمييز محول عن الفاعل والأصل صحت عينه.

و «**أفعل**» بفتح الهمزة وضم العين مبتدأ مؤخر.

«**وللرباعي**» في موضع المفعول الثاني ليجعل مقدم عليه.

و «**اسما**» حال من الرباعي.

و «**أيضا**» مفعول مطلق.

وجملة «**يجعل**» بالبناء للمفعول معطوفة على يجعل محذوف خبر أفعل وتقدير البيت: أفعل يجعل جمعا لفعل اسما صحيح العين ويجعل أيضًا جمعا للرباعي اسما.

«**إن**» حرف شرط.

و«**كان**» فعل الشرط وجوابه محذوف واسم كان مستتر فيها يعود إلى الرباعي.

و «**كالعناق**» بفتح العين خبر كان.

«**والذراع**» بكسر الذال معطوف على العناق.

و «**في مد**» متعلق بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على ما فيها من الخلاف أو في موضع الحال من اسم كان.

«**وتأنيث وعد**» معطوفان على مد.

و «**الأحرف**» مضاف إليه.

**الشرح:**

أفعُل من جموع القلة يجمع به شيئان:

**أحدهما:** ما كان اسمًا ثلاثيا صحيح العين بزنة فَعْل، ساكن العين مفتوح الفاء[1] نحو: كلب وفلسٍ وظبيٍ ودلوٍ.

ولا يجمع عليه ما كان صفة كضخم.

وقالوا في عبدٍ أعبد[2] لغلبة الاسمية، ولا ما زاد على الثلاثة: كتمرة، ولا محرك العين كنمر وأسد وعضد، ولا مكسور الفاء أو مضمومها كتبن وقفل، واشتهر في المسكور أجر جمع جروٍ[3].

(١) سواء أكان صحيح اللام أم معتلها وليست فاؤه واوًا كوقت. وليس مضعفًا كعمّ وجَدّ. فمثال الصحيح اللام: بحر وأبحر، ونهر وأنهر ومثال معتلها: ظبي وأظْبٍ، جَرْو، وأجْرٍ. وأصل أظْبٍ وأجْرٍ: أظبي، وأجرو، استثقلت الضمة على الياء في الكلمة الأولى فحذفت، فالتقى ساكنان، الياء والتنوين، فحذفت الياء للتخلص من الساكنين، كطريقة حذفها في المنقوص. أما في الكلمة الثانية فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة، ثم حذفت بالطريقة السابقة. [النحو الوافي (٤/٦٣٦)].

(٢) خزانة الأدب (٦/٤١٢).

(٣) قال الشاعر:

بأجريةٍ بُقعٍ عظام رءوسها ... لهنَّ إذا حرّكن في البطن أَزمَلُ

قال البغدادي في الخزانة (٨/٥٢)، فهذه جمع جَرْو. وأجرية أفعلة فألحق الهاء في أَفعُل.

وَغَيْـــرُ مَـــا أَفْعُلُ فِيْهِ مُطّرِدْ        مِنَ الثُّلاَثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدْ

**الإعراب:**

«**وغير**» مبتدأ.

و «**ما**» مضاف إليه وهو اسم موصول.

و «**أفعل**» مبتدأ.

و «**فيه**» متعلق بمطرد.

و «**مطرد**» خبر أفعل وأفعل وخبره صلة ما والعائد إليها الهاء من فيه.

و «**من الثلاثي**» حال من فاعل مطرد المستتر فيه.

و «**اسما**» حال من الثلاثي، وقال المكودي: «حال من الثلاثي متعلق بمطرد واسما حال من الموصول».

و «**بأفعال**» بفتح الهمزة متعلق بيرد وجملة.

«**يرد**» خبر غير.

**الشرح:**

أفعال من جموع القلة يجمع به كل اسمٍ ثلاثي، ولا يطرد جمعه على أفعل فدخل في ذلك ما كان معتل العين كسَيف، وصَيف، وضَيف، وَعَوُد، ونَاب.

وما كانت عينه متحركة، كعَمل، وكتف، وعَضُد، وما كان مكسور الفاء كصنف، أو مضمُومها كقُفل.

أو ما اجتمعت فيه كسرة الفاء أو ضمتها مع حركة العين كعنَب وإبل، وعُنق، فيقال في ذلك كله: أسياف، وأضياف، وأعواد وأنياب وأعمال، وأكتاف، وأعضاد، وأصناف، وأقفال، وأعناب، وآبال، وأعناق.

ولا يجئ في وصف كحسن، ولا فيما زاد على الثلاثة كنمرة.

وَغَالِبـــًا أَغْنَـــاهُمُ فِعْلاَنُ        فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

**الإعراب:**

«**وغالبا**» منصوب بنزع الخافض.

و «**أغناهم**» فعل ومفعول.

و «**فعلان**» بكسر الفاء وسكون العين فاعل أغناهم والضمير للعرب.

و «**في فعل**» بضم الفاء وفتح العين متعلق بأغناهم.

و «**كقولهم**» خبر مبتدأ محذوف.

و «**صردان**» خبر مبتدأ محذوف أيضًا والجملة مقولة لقولهم.

والتقدير: وذلك كقولهم في جمع صرد هذه صردان والصرد بضم الصاد المهملة وفتح الراء اسم طائر.

**الشرح:**

هذا مستثنى مما يستحق أفعالاً، وهو فُعَل كصُرَد وجُرَذَ[1] ونُغَرَ[2] فإنَّ حقها أن يجمع على أفعال لأن كل منها اسم ثلاثي لم يطرد جَمْعهُ على أفعل الضمة فائه، وحَركة عينه إلا أنهم استغنوا فيه غالبًا فجمع الكثرة عن جمع القلة فقالوا: صِرْدانٌ وجُرْذَانٌ، ونُغْرَانٌ.

واحترز بغالبا من قولهم: رُطبٌ وأَرطاب.

وقد جاء على أفعال[3] مما يستحق أفعل: حِمْلٌ وَأَحْمالَ .

قال تعالى: ﴿**وأولات الأحمال أجَلُهُنَّ**﴾[4].

وفَرْخ وأَفْرَاخ، وَزَند وأَزْنَاد.

**فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيّ بِمَدّْ ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ**

**وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ أوْ فِعَالِ مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ إِعْلاَلِ**

---

(١) ضرب من الفأر وتجمع جرْذان [التصريح (٥/٧٧-بحيري)].

(٢) نغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة. جمع نُغَرَة كهُمزة، وهو طائر كالعصافير، حُمر المناقير. (التصريح ٥/٧٧ بحيري) .

(٣) شمل قوله نحو: أرْطَاب أرْبَاعًا جمع رُبع، يس (٣٠٢/٢) والرُّبَع بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج في الربيع، القاموس: ربع.

(٤) سورة الطلاق الآية (٤).

**الإعراب:**

«**في اسم**» متعلق باطرد آخر البيت.

و «**مذكر رباعي**» نعتان لاسم.

و «**بمد**» حال من اسم أو نعت ثالث له.

و «**ثالث**» مضاف إليه ويحتمل أن يكون نعتًا لمد.

و «**أفعلة**» بفتح الهمزة وكسر العين مبتدأ على تقدير مضاف.

و «**عنهم**» متعلق باطرد والضمير للعرب.

وجملة «**اطرد**» خبر أفعلة قال المكودي ويحتمل أن يكون في اسم واطرد في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير: في اسم رباعي أفعلة في حال كونه مطردًا فيه والأول أظهر. اهـ

**وتقدير البيت:** على الأول وزن أفعلة قد اطرد عن العرب في اسم مذكر رباعي بمد ثالث.

«**والزمه**» بفتح الزاي فعل أمر والهاء المتصلة به مفعوله وهي عائدة على وزن أفعلة.

و «**في فعال**» بفتح الفاء متعلق بالزمه.

«**أو فعال**» بكسر الفاء معطوف على فعال بفتحها.

و «**مصاحبي**» بالتثنية قال الشاطبي: حال من المثالين.

و «**تضعيف**» مضاف إليه.

«**وإعلال**» معطوف على تضعيف.

**الشرح:**

أفعلة[1] من جموع القلة به كل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة إما ألف

---

(١) وهو مقيس في كل مفرد يكون اسما، لا وصفًا، مذكرًا رباعيًّا، قبل آخره حرف مد. مثل: لسان وألسنة، وبناء وأبنية [النحو الوافي (٤/٦٣٦)].

كحمار وَغُراب وَطعام، وإما ياء كرَغِيف، وأما واو كعمُود فيقال فيها أحْمِرَة وأَغْرِبة، وأَطْعِمَة وَأَرْغِفة وَأَطْعِمة وَأَعْمِدَة.

والتُزم هذا البناء فيما كانت مدَتهُ ألفًا، وهو مفتوح الفاءِ على فَعال أو مكسُورها على فعال بشرط أن يكونا مضاعفي اللام العين بتَات وزمَام.

أو معتليها كقباء وبناء فإن أصل الأوّل قباو، وأصل الثاني بناو، وقالوا فيهمَا أبتية وأزمة وأقبية وأبنية، ولم يوضع لها جمع كثرة إلا شذوذًا كعنَاق وعتز، ولم يرد أَفْعِلَةٌ في الصفات كجبان، ونحيل، وصبوء، ولذلك حكم بشذوذ شحة لأن شحيحًا صفة لا اسم.

ومثله في الشذوذ أضنية جمع ضنين بمعنى بخيل.

ولا في مؤنث إلا ما حكاه ابنُ سيده من قولهم: عقاب وأعقبة، ولا في غير الرباعي إلا شذوذا، فمن وروده في الثلاثي قولهم: نجد وأنجده، وقدح وأقدحه، وصلب وأصلبه، ومن وروده في الزائد على الرباعي قولهم: أَرْمِضَة في جمع رمضان، وأَنْضِضَة في جمع نضيض[1] وهي المطرة القليلة.

ولا في رباعي ليس قبل آخره مدّة إلا شذوذًا كأجرة في جمع جرة، وهو الصوف المجزوز عن الشاة.

**فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقلٍ يُدْرَى**

**الإعراب:**

«**فعل**» بضم الفاء وسكون العين مبتدأ.

و «**لنحو**» خبره.

و «**أحمر**» بالصرف للضرورة مضاف إليه.

«**وحمرا**» معطوف على أحمر.

«**وفعلة**» بكسر الفاء وسكون العين مبتدأ.

---

(١) وأَخْوِنَة: جمع خوان [التصريح (٥/٨٣ بحيري)].

و «**جمعا**» مفعول ثان بيدرى.

و «**بنقل**» متعلق بيدري.

و «**يدري**» بالبناء للمفعول مضارع درى المتعدى لاثنين ونائب الفاعل مفعوله الأول مستتر فيه وتقدم الثاني والجملة خبر فعلة.

والتقدير: وفعلة يدرى جمعا بنقل، هذا حاصل إعراب المكودي.

**الشرح:**

نبدأ بالكلام على عجز البيت؛ لأنه تمام الكلام على جموع القلة الأربعة، وهو فعلة، ولا يطرد في شيء من المفردات، وإنما يعرف بالسماع[1] والنقل[2]، ولذلك زعم بعضهم أنه سمع جمع لأجمع فمما سُمع منه: فتية، وصبية، وشيحة، وخصية جمع خُصى وعليه في ألفاظ كثيرة، وأما جُموع الكثرة فذكر المُصنف من أبنيتها ثلاثة وعشرين:

**الأوّل**: ما تضمنه صدُر البيت وهو:

فُعْل: بضم الفاء، وسكون العين، وهو جمع لشيئين:

أحدهما: أَفْعَل[3] الذي مؤنثه فعلاء كأحمر وأسود، ولما لا مقابل له في

---

(١) السماع: هو أن يسمع الراوي من لفظ شيخه، سواء أحدثه الشيخ من كتاب يقرأه، أم من محفوظاته، أم أملى عليه، أم لم يُمْل، ويقال في هذا الحديث: سمعت فلانا، أو سمعنا فلانا، وقد يقال: حدثني أو حدثنا، وأخبرني، أو أخبرنا، ولكن سمعت وسمعناه أقوى. والسماع: أعلى مراتب تحمل الحديث ونقله.
الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها (٥٣٢) طبع دار العودة بيروت طبعة ثانية سنة ١٩٨٥م. وهو أخذ اللغة من العرب الذين يوثق بكلامهم، وعاشوا في منتصف القرن الثاني للهجرة بالنسبة لعرب الأمصار، وفي نهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة للأعراب من أهل البادية. والسماع مما يحتج به في ميدان الصرف والنحو واللغة. [المعجم المفصل في النحو (٥٥٤/١) إعداد د/عزيزة فوّال] طبع دار الكتب العلمية بيروت طبعة أولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

(٢) النقل: التعدية، السماع: الوقف بالنقل الإعلال بالتسكين [المعجم المفصل في النحو (١١٢٨/٢)].

(٣) أَفْعَل: وصف لمذكر. وقد استثنى ابن هشام كما نقل عنه الصبان أربعة من ألفاظ =

المؤنث، لمانعٍ خلقي كأكم وأدسر، أو لمانع استعمالي كاليا لعظيم الأليتين، فإن المعنى موجود في مقابله من المؤنث إلا أنهم استغنوا فيه لعجز الثاني فعلاء صفة مقابله لا فعل كحمراء وصفراء، وغير مقابلة له لمانع خلقي كرتقا وعضلا، أو استعمالي كعجزاء، ولا يجمع عليه أفعل الذي مقابله فُعلى كأصغر وأكبر وآخر.

ولا فعلاء غير صفة كصحراء.

**وَفُعُــلٌ لاسْـــمٍ رُبَــاعِيٍّ بِمَدْ … قَــدْ زِيدَ قَبْــلَ لامٍ اعْلالا فَقَدْ**

**مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأعمِّ ذُو الألِفْ … وَفُعَــلٌ جَمْعًا لِفُعْلَة عُــرِفْ**

**وَنَحْــوِ كُبْــرَى وَلِفُعْلَةٍ فِعَلْ … وَقَــدْ يَجِئ جَمْعُهُ عَلَى فُعَــلْ**

**الإعراب:**

«**وفعل**» بضم الفاء والعين مبتدأ.

و «**لاسم**» خبره.

و «**رباعي**» نعت لاسم.

و «**بمد**» حال من اسم أو نعت ثان له والباء للمصاحبة.

وجملة «**قد زيد**» بالبناء للمفعول نعت لمد ونائب فاعل زيد مستتر فيه يعود إلى مد.

و «**قبل**» متعلق بزيد.

و «**لام**» مضاف إليه.

---

=

التوكيد المعنوي هي: أجمع-أكتع-أبتع-أبصع، مصرحًا بأنها لا تجمع جمع تكسير، وإنما تجمع جمع سلامة فقط. ولكن الأمثلة التي عرضتها المراجع النحوية المختلفة في باب التوكيد اشتملت على جمعها للتكسير على صيغة «فُعَل» ، ولم تقتصر على جمع السلامة. فلعل المراد هو منع تكسيرها على «فُعْل»[النحو الوافي (٤/ ٦٤١ مسألة ١٤١)].

و «**اعلالا**» مفعول مقدم بفقد.

وجملة «**فقد**» من الفعل والفاعل المستتر فيه العائد إلى اللام نعت لام.

و «**ما**» مصدرية ظرفية قال المكودي والعامل فيها الاستقرار الذي يتعلق به الاسم الواقع خبرا في البيت قبله انتهى.

و «**لم**» حرف نفي وجزم.

و «**يضاعف**» بالبناء للمفعول مجزوم بلم.

و «**في الأعم**» متعلق بيضاعف.

و «**ذو**» مرفوع على النيابة عن الفاعل بيضاعف.

و «**الألف**» مضاف إليه والتقدير: وفعل ثابت لاسم رباعي مصاحب مد زائد قبل لام فاقدة اعلالا مدة عدم مضاعفة ذي الألف في الأعم.

«**وفعل**» بضم الفاء وفتح العين مبتدأ.

و «**جمعا**» حال من الضمير في عرف وقال المكودي مفعول ثان لعرف وقد مر عنه أنه أعرب معتلاً في باب النكرة والمعرفة من قول الناظم فمعتلا عرف حالا لا مفعولا ثانيا لعرف لأن عرف لا يتعدى إلى اثنين.

و «**لفعلة**» بضم الفاء وسكون العين متعلق بجمعًا قال المكودي ويجوز أن يكون متعلقًا بعرف انتهى.

و «**عرف**» بالبناء للمفعول خبر فعل والتقدير: وفعل عرف جمعًا لفعله.

«**ونحو**» معطوف على فعلة.

«**كبرى**» بضم الكاف مضاف إليه.

«**ولفعلة**» بكسر الفاء وسكون العين خبر مقدم.

و «**فعل**» بكسر الفاء وفتح العين مبتدأ مؤخر.

«**وقد**» حرف تقليل هنا.

و «**يجئ**» فعل مضارع.

و «**جمعه**» فاعل يجئ والضمير المضاف إليه يعود إلى فعلة وتذكير الضمير

على إرادة الوزن.

و«**على فعل**» بضم الفاء وفتح العين متعلق بجمعه وقال المكودي متعلق بيجئ.

**الشرح:**

هذه الأبيات دالة على الثاني والثالث والرابع من أبنية التكسير الدالة على الكثرة.

**فالثاني**: «**فُعُل**» بضم فائه وعينه، ويجمع به اطرادًا كل اسم رباعي آخره اللام قبلها مدة زائدة، واللام صحيحة مطلقًا غير مضاعفة بعد الألف خاصة سواء كان مفتوح كـ قذالٍ وأتانٍ، أو مضمومها كقراد وكُراع.

أو مكسُورها كذراعٍ، وكتاب، وسواء كانت مدّتة ألفًا كما مثل، أو واوًا كعمُود، وذلول.

أو ياء كسرير وجديد قال تعالى:﴿**كل آمن بالله وملائكته وكتبه**﴾[1]، ﴿**في عُمُد ممددة**﴾[2]، ﴿**فاسلكي سبل ربك ذللا**﴾[3]، ﴿**على سرر مصفوفة**﴾[4].

ولا يجمع عليه نحو: قتل، ولا نحو: زيتون ومال، ولا نحو: صفاه، ولا نحو: درهم، ولا نحو: كساء، ولا نحو: سنان لفقد الاسمية في الأوّل والزيادة على أربعة أحُرفٍ في الثاني، والنقص عنها في الثالث، وكون اللام ليست أخرًا في الرابع، وعدم المدّ في الخامس، ووجُود إِعلال اللام في السادس وتضعيفها بكونها موافقةً للعين بعد الألف في السابع، أما لو ضُوعفت بعد الياء كشتيْت أو بعد الواو أو كسُلول لم يمتنع ذلك من جمعها على فُعل.

وقول المصنف: «ما لم تضاعف في الأعَم ذو الألف» يعني به في

---

(١) سورة البقرة آية (٢٨٥).

(٢) سورة الهمزة آية (٩) . كذا في قراءة بعضهم.

(٣) سورة النحل آية (٦٩).

(٤) سورة الطور آية (٢٠).

الأغلب، وإلا فقد جاء منه نادرًا عنان وعنن، وحِجاج وحجج[1]، كما ندر منه خُشن، وصُحف جمع خشن وصحيفة.

ويطرد أيضًا في كل وصفٍ على فعُول بمعنى فاعل كصبُور وغفورٍ ورسُول، وأما ما كان منهُ على فعيلٍ فلا يجمع إلا أنه قد ندرَ كنذيرٌ ونُذر[2].

**الثالث**: من أبنية الجموع «**فُعَل**» بضم الفاء، وفتح العين، وهو مطرد في شيئين:

**أحدهما**: كل اسم على فعْله سواء كان صحيح اللام كغُرْفه[3] وقُرْبه[4] أو معتلها كمُديه وزُبيه[5]، أو مضعفها كدره وعُده.

**الثاني**: ما كان نحو: كبرى في كونه وصفًا على فُعلى مؤنثة أفعل كصُغْرى وفُضْلَى، وطُولى، ومنه: السَّبْعُ الطُّوَلُ[6].

(١) قال الفيروزآبادي: الحُجُجُ: بضمتين الطُّرُقُ المحفرة والجِراحُ. القاموس المحيط (١/١٨٨ حجّ).

(٢) القاموس المحيط (٣/١٤٥، ١٤٦ نذر).

(٣) قال الفيروزآبادي: الغُرْفَةُ-بالضم-العُلْيَّةُ جمعه غُرُفاتٌ بضمتين وبفتح الراء وبسكونها وكصُرَدٍ... إلخ، القاموس المحيط (٣/١٨٦ غرف).

(٤) وجمعها: قُرَبْ .

(٥) القاموس المحيط (١/٨٠، ٨١ - زيب) .

(٦) السَّبْعُ الطُّوَلُ من سور القُرْآن: سَبْعُ سُوَر، وهي سورة البقرة، وسورة آل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام والأعراف، فهذه ستُّ سور متوالياتٌ.

واختلفوا في السابعة فمنهم من قال: السابعة الأنفال وبراءةٌ وعدها سورة واحدة.

ومنهم من جعل السابعة سورة يونس، والطول: جمع طولى، يقال: هي السورة الطولى، وهُنَّ الطُّولُ. قال ابن برى: ومنه قرأت السبع الطول.

وقال الشاعر:

سَكَّنْتُهُ بَعْدَمَــا طَــارَت نَعامَتُهُ بسُورَةِ الطُّورِ كمَّا فاتَني الطُّوْلُ

وفي الحديث: «أوتيتُ السَّبْعَ الطُّوَلَ». هي بالضم جمع الطولى وهذا البناء يلزمه الألف واللام أو الإضافة. لسان العرب (٤/٢٧٢٦ - طول).

فقد شذَّ ورُودُه في: تُهْمة وقُرْبة، ورئيا.

الرابع: «فِعَل» بكسر الفاء وفتح العين، وهو مُطرد في كل اسم على فعله منقسمًا بأقسام فعله ككسرة، وديمة، وعِده.

ومنه: ﴿ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾[1] لأنها جمعُ حجة بالكسر لغة في الحجة.

ويندر في نحو: ذكرى، وقصعة ودربة.

وقد يجئ فِعْلَة على فُعَل قالوا: لِحْيَة ولُحى[2] وحلية وحُلى.

**في نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ ... وَشَاعَ نَحْوُ كامِلٍ وكَمَلَهْ**

**الإعراب:**

«**في نحو**» قال المكودي: «متعلق بفعل محذوف يدل عليه اطراد ولا يجوز أن يكون متعلقًا باطراد لأنه مضاف إليه ذو». اهـ يعني والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ويجاب عنه بأن المعمول ظرف فيتوسع فيه لا سيما في محل الضرورة.

و «**رام**» مضاف إليه.

و «**ذو**» خبر مقدم.

و «**اطراد**» مضاف إليه.

و «**فعله**» بضم الفاء وفتح العين مبتدأ مؤخر.

«**وشاع**» فعل ماض.

---

(١) سورة القصص آية (٢٧).

قال أبو البقاء العكبري في التبيان (١٠١٩/٢): ثماني: ظرف.

قال الفيروزآبادي: الحج: القصد والكف والقدوم، وشبر الشجة بالحجاج للمسبار والغلبة بالحجة وكثرة الاختلاف والتردد، وقصد مكة للنسك، وهو حاج وحاجج وجمعه: حجاج وحجيج وحج وهي حاجة من حواج وبالكسر الاسم والحجة المرة الواحدة شاذ؛ لأن القياس بالفتح والسنة...إلخ القاموس المحيط(١٨٨/١ حج).

(٢) قال ابن دريد في الاشتقاق (ص١٧٦): لحيا البعير والإنسان معروفان بفتح اللام. واللِّحية معروفة.

و «**نحو**» فاعل شاع.

و «**كامل**» مضاف إليه.

«**وكمله**» معطوف على كامل.

**الشرح:**

هذان الخامس والسادس من أبنية الجموع وهما:

٥- فُعَلة-بضم أوله، وفتح ثانيه[(١)].

٦- وفَعله بفتحها[(٢)]، وهما مطردان في كل وصفٍ لعاقل على فاعلٍ إلا أن الأوّل يختص بما كان معتل اللام كرامٍ وهادٍ، وقاضٍ.

يقال فيها: رُماة، وهُداة، وقضاة.

---

(١) وهو مقيس في كل وصف لمذكر عاقل، على وزن فاعل، معتل اللام بالياء أو الواو. [(النحو الوافي (٤/٦٤٥)].

(٢) وهو مقيس في كل وصف على وزن فاعل، لمذكر عاقل، صحيح اللام نحو: كامل وكمله، وكاتب وكتبه، وبار وبَرَرَة، فلا يجمع هذا الجمع ما كان غير وصف نحو: واد وعاد، اسمين:

- ولا ما كان وصفًا على غير فاعل، نحو: حذر.
- ولا ما كان وصفًا لمؤنث نحو: طالق، وحامل «بمعنى حبلى» .
- ولا ما كان وصفًا لغير العاقل نحو: صاهل، ولاحق. وسابق من أوصاف الحصان.
- ولا ما كان وصفا معتل اللام نحو: ساعٍ، وداعٍ، فأوصاف المفرد هنا هي أوصاف في الصيغة السابقة إلا أن اللام هنا صحيحة، وهناك معتلة. النحو الوافي (٤/٦٦٥).

قال الأستاذ عباس حسن-رحمه الله-في النحو الوافي (٤/٦٤٥) تعليقا على بيت ابن مالك في الألفية: واكتفى-أي ابن مالك-بالمثال «رامٍ» ، فلم يذكر الشروط الخاصة بجمع هذا المفرد على: فُعَلة، لأن الشروط التي سردناها متحققة في المثال.

كما استغنى بالمثال: «كامل» الذي قياس جمعه للتكسير «فعلة» عن سرد الشروط، لأن المثال جامع لها. والمراد بالشيوع في الشطر الثاني من البيت: الشيوع الذي يفيد الاطراد لأن بعض الأشياء الشائعة لا تكون مطردة عند فريق من قدامى النحاة مع ملاحظة أن المجمع اللغوي بالقاهرة قرر أن الشيوع والاطراد في كلام القدماء بمعنى واحد وكلاهما يقاس عليه.

**وأصله**: رموة قلبت واوه ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها.

**الثاني**: يختص بما كان صحيح اللام ككامل وكملة، وكاتب وكتبة، وسافر وسفرة ليس بمطرد فيه، بل قد جاء منه ناقصٌ ونقص وعابد، وعباد، وشاهد وأشهاد، قال تعالى: ﴿**ويوم يقوم الأشهاد**﴾[1].

وجاء على فعله غيره كسرى وسراة، وسيد وسادة.

**فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ     وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ**

**الإعراب:**

و «**فعلى**» بفتح الفاء وسكون العين والقصر مبتدأ.

و «**لوصف**» خبره.

و «**كقتيل**» خبر لمبتدأ محذوف.

«**وزمن**» قال المكودي والهواري مبتدأ.

«**وهالك وميت**» معطوفان عليه.

و «**به**» متعلق بقمن والهاء فيه عائدة إلى الجمع المذكور.

و «**قمن**» بمعنى حقيق خبر المبتدأ وما عطف عليه ثم قال المكودي: «وينبغي أن يضبط قمن بفتح الميم لكونه خبرًا عن أكثر من اثنين فإن قمن المفتوح الميم يخبر به عن الواحد والمثنى والمجموع». اهـ وظاهر حل الشاطبي أن قمن بكسر الميم خبر عن ميت فقط حيث قال: وقوله: «وميت به قمن» أي هذا اللفظ حقيق بهذا الجمع. اهـ. فعلى هذا زمن وهالك مجروران بالعطف على قتيل. اهـ.

**الشرح:**

هذا السابع من أبنية الجموع وهو «**فَعْلَى**» بفتح أوله وسكون ثانيه، ويجمع عليه كل وصفٍ دلَّ على آفة من فعيل بمعنى مفعول، كقتيل وجريح

---

(١) سورة غافر (٥١).

أو فَعِل كزَمِنْ[1]، فتقول فيها: قتلى وجرحى وزمنى، ويندرُ في فعل بمعنى فاعل كمريض ومرضى.

وما دلَّ على آفة من وصف على فاعل كهالك، أو فعيل كميت فهو قمن أي حقيق ولا يطَّرد فيه كقولهم: فيهما هالكون وأموات وحمل عليهما أيضًا «ما دلَّ على آفة»[2] من وصف على أفعَل: كأحمق، وعلى فَعْلان كسكران فيقال فيهما: حمقى وسكرى.

**لِفُعْلٍ اسْمــًا صَحَّ لاَمًا فِعَلَهْ وَالْوَضْعُ فِيْ فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ**

**الإعراب:**

«**لفعل**» بضم الفاء وسكون العين خبر مقدم.

و «**اسما**» حال من فعل.

وجملة «**صح**» نعت اسمًا.

و «**لامًا**» تمييز محول عن الفاعل والأصل صحت لامه.

و «**فعله**» بكسر الفاء وفتح العين مبتدأ مؤخر والتقدير: وفعله ثابت لفعل حال كونه اسما صحيح اللام.

«**والوضع**» مبتدأ و«أل» خلف عن المضاف إليه.

و «**في فعل**» بفتح الفاء متعلق بقلله.

«**وفعل**» بكسر الفاء معطوف على فعل والعين ساكنة في المعطوف والمعطوف عليه.

و «**قلله**» فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى الوضع والهاء مفعول به تعود إلى فعلة على إرادة الجمع والجملة خبر الوضع والتقدير: ووضع العرب قلل جمع فعلة في فعل وفعل أي جعله قليلاً.

---

(١) زَمِنْ وزَمِينْ جمعها زَمنون وَزَمْنى. القاموس المحيط (٢٣٠٤/٤ زمن).

(٢) هذان الوزنان يدلان على نقص وعيب.

**الشرح**[1]:

هذا الثامن من أبنية الجموع وهُو فِعَله -بكسر الفاء وفتح العين- وهو جمع لفُعْل مضموم الفاء ساكن العين بشرطين:

**أحدهما**: أن يكون اسمًا.

**الثاني**: أن يكون صحيح اللام بمعنى أنها ليست معتلة، ولا مُدغمًا فيها نحو: قرط وقرطه، ودرح ودرحة، أما لو كان مصدرًا كبغض، ومعتل اللام كعلو، أو مدغمًا فيه كحب للإناء وسد لم يجمع على ذلك إلا ندورًا كدُب وذئبة.

وتمثيل ابنه له في المطرد وهمٌ. وقلَّ مجيء فِعَلَه في فِعْل، وهو في فَعْل بكسر الفاء وفتحها، فمن الأول: قِرْد وقِرَدة.

ومن الثاني: غِرْد وغِرَدة، وهو المُطرب بصَوته، ومما شذ فيه فَعلَة كتف، وذكر لضد الأنثى، وهاذر وخَطره، وهو الغصن.

**وَفُعَّلٌ لِفَاعِـلٍ وَفَاعِـلَهْ وَصَفْيَنِ نَحْوُ عَاذِل وعَاذِلَهْ**
**وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ فِيمَـا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لامًا نَدَرَا**

**الإعراب**:

«**وفعل**» بضم الفاء وفتح العين المشددة مبتدأ.

و «**لفاعل**» بكسر العين خبره.

«**وفاعله**» معطوف على فاعل.

و «**وصفين**» حال من فاعل وفاعله.

و «**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف.

و «**عاذل**» مضاف إليه.

---

(١) شرح هذا البيت الأستاذ/عباس حسن-رحمه الله-في النحو الوافي (٦٤٧/٤) فقال: الوضع العربي، وهو وضع العرب بصيغها ومعانيها الواردة عنهم-قلل أن يكون وزن فِعَلة جمعًا لاسم على وزن: فَعْل أو فَعْل أو فِعْل؛ فكلمة الوضع مبتدأ، خبره الجملةَ الفعلية: قلّله.

«**وعاذله**» معطوف على عاذل.
«**ومثله**» خبر مقدم والضمير المضاف إليه يعود إلى فعل بتشديد العين.
و «**الفعال**» بضم الفاء وتشديد العين مبتدأ مؤخر.
و «**فيما**» متعلق بمثل لما فيها من معنى المماثلة وما اسم موصول.
وجملة «**ذكرا**» بتشديد الكاف والبناء للمفعول صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في ذكر النائب عن الفاعل والألف للإطلاق.
«**وذان**» اسم إشارة مبتدأ.
و «**في المعل**» متعلق بندرا.
و «**لاما**» تمييز محوَّل عن نائب الفاعل.
وجملة «**ندرا**» خبر ذان وألف ندرا ضمير تثنية عائد إلى ذان.

**الشرح:**

هذا التاسع والعاشر من أبنية الجمُوع، وهما فُعَّل وفُعَّال-بضم الفاء وفتح العين- مشدّدة، ويطردان في كل وصف لمذكر على فاعل صحيح اللام نحو: عاذل وعُذَّل، وعُذَّال، وصايم وصُوَّم وصوَّام، ونائم ونُيَّم ونُوَّام.

وجاء في جمع فاعله إلا أنه نادر نحو:

**أَبصَارُهُنَّ إِلى الشُّبَّانِ مَائلَـةٌ ... وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ**[1]

---

(١) قائله: القطامي.
البحر: البسيط.
المصادر: التصريح (٢/٣٠٨)، (٥/١٠١ بجيري)، المساعد (٣/٤٣٧)، ديوان القطامي (٧)، النحو الوافي (٤/٦٤٧)، العيني (٤/٥٢١)، ابن عقيل (٢/٤٢٤)، الأشموني (٤/١٣٣)، لسان «صدد»، ومجالس العلماء للزجاجي (ص١٢٠) مجلس (١٣٠)،
قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح: قال الموضح في الحواشي: لا أعلم أحد ذكر مجيئه في فاعله للمؤنث إلا في هذا البيت، وحكايته مشهورة بين الأصمعي وابن الأعرابي «أبي عبد الله محمد بن زياد» والظاهر أن الضمير المؤنث للأبصار لا =

ويمكن أن يكون جمع صَاد، ويكون الضمير للأبصار التي تقدم ذكرها في أول البيت وهو قوله: «**أَبْصَارُهُنَّ إلى الشُّبّان شائلةٌ**»(١).

ويطرد الأوّل منهما في فاعله وصفًا لمؤنث كحائض وحُيَّض إلا أنه محكوم بندوره.

ولا يجئ هذان الجمعان فيما كان معتل اللام من فاعل كعارٍ أو فاعله ككاسيه إلا نادرًا، وفيه: سُرَّاء في جمع سار.

ومن نوادر هذين الجمعين: خريدة وخُرَّد، ونفساء ونُفَّس.

**فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فعَالٌ لَهُمَا … وَقَلَّ فِيما عَيْنُهُ الْيَا منْهُمَا**
**وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ فعَالُ … مَا لَمْ يَكُنْ فِي لاَمه اعْتلاَلُ**
**أَوْ يَكُ مُضعَفًا وَمِثْلُ فَعلِ … ذُو التَّا، وَفِعْلٌ مَعَ فُعَلٍ فَاقْبَلِ**
**وَفِي فَعيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ … كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ**
**وَشَاعَ فِي وصفٍ عَلَى فَعْلاَنَا … أَوْ أُنْثَيَيْه أَوْ عَلَى فُعْلاَنَا**
**وَمِثْلُهُ فُعْلانَةٌ وَالزَمْهُ فِي … نَحْوِ طَويلٍ وَطَوِيلَةٍ تفِي**

**الإعراب:**

«**فعل**» بفتح الفاء وسكون العين مبتدأ أول.

«**وفعلة**» بفتح الفاء وسكون العين أيضًا معطوف على فعل.

و «**فعال**» بكسر الفاء مبتدأ.

---

=

للنساء، لأنه يقال: بصر صاد، كما يقال بصر حاد، فهو جمع صاد لا جمع صادة، لأن قياس فعال يجب أن يكون جمع فاعل لا فاعله. انتهى.

ثم علق على هذا الرأي قائلا: «ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر، وعود الضمير على غير المحدث عنه»».

(١) مائلة: رواية التصريح. والبيت منقول عنه في صدره لا المخطوطة، وهو كذلك في مجالس العلماء.

و «**لهما**» خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول.

«**وقل**» بفتح القاف فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى فِعال.

و«**فيما**» متعلق بقل وما موصول اسمي واقع على فعل وفعلة اليائيُّ العين.

و «**عينه**» مبتدأ.

و «**اليا**» خبره وبالعكس والجملة صلة ما والعائد إليها الهاء في عينه.

و «**منهما**» في موضع الحال من ما.

و «**فَعَلُ**» بفتح الفاء والعين، مبتدأٌ أول.

«**أيضًا**» مفعول مطلق.

و «**له**» خبر مقدم.

و «**فعال**» بكسر الفاء مبتدأ ثان مؤخر وهو وخبره خبر الأول.

و «**ما**» ظرفية مصدرية.

و «**لم يكن**» جازم ومجزوم.

و «**في لامه**» خبر يكن مقدم على اسمها.

و «**اعتلال**» اسمها مؤخر.

«**أو يك**» بحذف النون للتخفيف معطوف على يكن بإثباتها واسمها مستتر فيها يعود إلى فَعَل.

و «**مضعفا**» خبرها.

و «**ومثل**» خبر مقدم.

و «**فعل**» بفتح الفاء والعين، مضاف إليه.

و «**ذو**» بمعنى صاحب مبتدأ مؤخر.

و «**التا**» مضاف إليه.

«**وفعل**» بكسر الفاء وسكون العين، معطوف على ذو.

و «**مع**» حال .

و «**فعل**» بضم الفاء وسكون العين مضاف إليه.

«**فاقبل**» بفتح الباء أمر من قبل يقبل، والتقدير: وذو التاء وفعل مع فُعْل مثل فَعَل.

«**وفي فعيل**» بفتح الفاء وكسر العين، متعلق بورد.

و «**وصف**» حال من فعيل.

و «**فاعل**» مضاف إليه.

و «**ورد**» فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى فعال.

و «**كذاك في أنثاه**» متعلقان باطرد.

و «**أيضًا**» مفعول مطلق.

و «**اطرد**» فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى فِعَال أيضًا.

«**وشاع**» فعل ماض وفاعله ضمير يرجع إلى فعال أيضًا.

و «**في وصف**» متعلق بشاع.

و «**على فعلانا**» بفتح الفاء وسكون العين، نعت لوصف.

و «**أو أنثييه**» معطوف على فعلانا.

«**أو على فعلانا**» بضم الفاء وسكون العين، معطوف على مجموع على فعلانا، وفعلا، وفعلانا ممنوعان من الصرف للعلمية والزيادة والألف فيهما للإطلاق.

«**ومثله**» خبر مقدم.

و «**فعلانة**» بضم الفاء وسكون العين، مبتدأ مؤخر.

«**والزمه**» بفتح الزاي فعل أمر والهاء المتصلة به مفعوله تعود إلى فعال.

و «**في نحو**» متعلق بالزمه.

و «**طويل**» مضاف إليه.

«**وطويلة**» معطوف على طويل.

و «**تفي**» بالتاء الفوقانية مجزوم في جواب الأمر والياء للإشباع.

**الشرح:**

هذا الحادي عشر من أبنية الجموع، وهو فِعَال، ويبنى عليه خمسة عشر بناء:

**الأوّل:** فَعْل: سواء كان اسما ككعب، أو صفة كضخم وصعب.

**الثاني:** فَعْلَةٌ: في حالتي فعل كقصعة وقصَاع وجذلة وجذال، ولا فرق بين أن يكون عينهما صحيحة كما مثل، ومعتلة على غير الياء كثوبٍ وثياب.

وقل وروده فيما عينه ياء من فَعْل: كضيف، أو فَعْله: كضيعةٍ فإنه سمع فيهما: ضياف وضياع.

**والثالث:** فَعَل: بفتح الفاء والعين يشترط سلامته من اعتلال اللام أو تضعيفها كجمل وجمال، وجبل وجبال .

**الرابع:** ذو التاء منه وهو فَعَل بالشرطين كرقبة ورقاب، وثمرة وثمار.

أما المعتل منهما كعمى أو صفاء، أو المضعف كشَرَر وعضه فلا يجمع عليه.

**الخامس:** فُعْل كدُهن، ورُمح يجمعان على دهان ورماح قال تعالى: ﴿**وكانت وردة كالدهان**﴾(١).

**السادسُ:** فَعْل: كذيب وَذياب.

**السابعُ:** ما جاء على فعيل: ككريمٍ وكرام، وشريف وشراف.

**الثامن:** مؤنثه، وهُو فعيله بمعنى فاعله: كظريفة وظراف، ومريضة ومراض.

**التاسع:** ما جاء من الصفات على فَعْلان، نحو: غضْبان، وغِضَاب، وعَطْشان وعطَاش.

**العاشر والحادي عشر:** مؤنثا فعلان، وهُما فَعْلى: كَنْدمى، ونِدامٍ من النَّدم، أو فعلانة كندمانة، ونِدام من المُنَادمة.

**الثاني عشر:** فُعلانٌ بضم الفاء.

**الثالث عشر:** أنثاه فعلانه، كخُمْصَانٍ وخُمْصَانة، قالوا في جمعها خِمَاص.

---

(١) سورة الرحمن آية (٣٧).

**الرابع عشر والخامس عشر:** طويلة وطويل[1]، ونحوهما من كل وصف على فعيل أو أُنثاه فعيله، وهو صحيح اللام، واويُّ العين كقويم وقويمة، وهو ملتزم فيهما بخلاف الأبنية المتقدمة فإنه غير ملتزم فيها.

- إذ قد جاء من الأول: عبد وعبيد.
- ومن الثاني: ثَمَرَة وَثَمَر.
- ومن الثالث: عَمل وأَعْمَال، وليس بجمع قلة، بل مُستغنٍ بوزنه عن جمع الكثرة.
- ومن الرابع: شَجَرَةْ[2] وَشَجَر.
- ومن الخامس: عود وعيدان..
- ومن السادس: علم وعُلُوم.
- ومن السابع: شرَيف وشُرفا.
- ومن الثامن: قصيدةُ وقصَائد.
- ومن التاسع والعاشر: سُكَارى.
- ومن الحادي عشر: نَدَامى أيضًا.
- وكذلك من الثاني عشر والثالث عشر: وما جاء على فعال من غير الأوزان المذكورة فشاذ: كِرعَاء في جمع راعٍ، وإمام في جمع أم، وعليه حمل بعضهم: ﴿**يوم ندعو كل أناس بإمامهم**﴾[3]، وقيام، ونيام، وعجاف في جمع أعجف.
- وجِيَاد في جمع: جواد.
- وخِيَار في جمع: خيِّر.

---

(١) قال ابن سيده في المحكم: قال ابن جني: لم يأت فعيل صفةً عينه واو، وفاؤه ولامه صحيحان إلا في ثلاث كلمات: طويل، وقويم وصويب من قولهم: سهم صويب، أي صائب، التصريح (١٠٦/٥ بجيري).

(٢) كذا بالأصل، وهو بالوقف هكذا، وتنقط التاء وتعرب عند الوصل فتقول: شجرة وشجر.

(٣) سورة الإسراء آية (٧١).

- وبِطَاح في جمع: بطحاء.
- وقلاص في جمع: قُلوص.

| | |
|---|---|
| وَبِفُعُولٍ فَعِــلٌ نَحْوُ كَبِدْ | يُخَصُّ غَالبــًا، كَذَاكَ يَطّــرِدْ |
| في فَعْلٍ اسْمًا مُطلَقَ الفا وَفَعَلْ | لَــهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلانٌ حَصَلْ |
| وَشَاعَ في حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا | ضاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا |

**الإعراب:**

«**وبفعول**» بضم الفاء والعين متعلق بيخص.

و «**فعل**» بفتح الفاء وكسر العين مبتدأ.

و «**نحو**» خبر مبتدأ محذوف لا نعت لفعل لأنه نكرة وفعل معرفة بالعلمية على الوزن.

و «**كبد**» مضاف إليه.

وجملة «**يخص**» بالبناء للمفعول خبر فَعِل.

و «**غالبًا**» حال من الضمير المستتر في يخص.

و «**كذاك**» متعلق بيطرد.

و «**يطرد**» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى فَعُول.

«**في فعل**» بتثليث الفاء وسكون العين متعلق بيطرد.

و «**اسما مطلق**» حالان من فَعْل.

و «**الفا**» بالقصر للضرورة مضاف إليه.

«**وفعل**» بفتح الفاء والعين قال المكودي مبتدأ.

و «**له**» خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر الأول والضمير في له عائد على الأول، تقديره: وفعل له فُعُول، ويحتمل أن يكون له خبرا عن فَعَل ولا حذف والضمير في له عائد إلى فعول.

والتقدير: وفَعَل لفُعُول أي من المفردات التي تجمع على فعول ويحتمل أن يكون فَعَل معطوفًا على فَعْل الأول وله منقطع عنه ويكون قد تم الكلام

عند ذكر فعل ثم استأنف فقال: «له وللفعال فعلان» فيكون قد شرَّك فَعَل وفُعَال في الجمع على فِعْلان وقد جاء جمع فعل على فِعْلان نحو فتى وفتيان وأخ وإخوان. اهـ. وقال الشاطبي: «وفَعَل له راجع إلى فُعُول» كأنه قال: «وفعل ثابت لفعول» وهذا هو التحقيق في هذا الموضع بعد أن قال: «يحتمل أن يكون راجعًا إلى حكم فِعلان» وكان الكلام قد تم على فعول، ثم ابتدأ الكلام على فِعلان اهـ.

«**وللفُعَال**» بضم الفاء متعلق بحصل.

و «**فِعْلان**» بكسر الفاء وسكون العين مبتدأ.

وجملة «**حصل**» خبره.

«**وشاع**» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى فعلان.

و «**في حوتٍ**» متعلق بشاع.

«**وقاعٍ**» معطوف على حوت.

و «**مع**» حال.

و «**ما**» مضاف إليه وهو موصول اسمي.

وجملة «**ضاهاهما**» من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما والعائد إلى ما فاعل ضاهى المستتر فيه وضمير التثنية عائد إلى حوت وقاع والقاع المستوي الأرض وعينه واو وجمعه للقلة أقواع.

«**وقل**» فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى فعلان.

و «**في غيرهما**» متعلق بقل.

**الشرح:**

هذان الثاني عشر والثالث عشر من أبنية الجموع.

فالثاني عشر: فُعُول-بضم فائه وعينه-ويجمع عليه أربعة أشياء:

**الأوّل**: فَعِل: نحو: كبِد وكبُود، ونمر ونُمور، ووَعِل ووعُول، وهو مختص به في الغالب إلا ما ندر من قولهم: نمار وأنمار ونمر.

كقوله[1]: «**فيها عَيايِلُ أُسُودٌ ونُمُرْ**» .

والثلاثة الباقية فعل مطلق الفاء، ساكن العين أي محركها.

أما الحركات الثلاث: فمنه في المفتوح: فَلْس وفلُوس، ووَعْد ووعُود، وسَهْل وسهُول، ومنه في المكسور: حِمْل وحمول، وضِرْس وضُرُوس.

ومنه في المضموم: برد وبرود، وجُنْد وجُنود.

ويشترط في الثلاثة صحة عينها. ولامها. وكونها غير مضاعفة كما مثل، ولا يُجمع عليه ما كان مُعتل العين كعيد وباب، وكوز ولا ما كان معتل اللام كمْدى، ولا مضاعفها كمدٍّ وجصٍّ. وقد جاء منه شذوذًا: حُصّ وحُصُوص. وجاء على فعول شذوذًا: أسد وشجن[2] .

---

(١) قائله: حكيم بن معية الربعي.

البحر: الرجز.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٥٧٤/٣)، هذا باب تكسير الواحد للجمع، المقتضب (٢٠٣/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٨/٥، ٩١/١٠، ٩٢)، المقرب (٩٤، ١٠٨)، شرح شواهد الشافية (٣٧٦-٣٨١)، العيني (٥٨٦/٤)، التصريح (٣١٠/٢، ٣٧٠)، الأشموني (٢٩٠/٤)، لسان العرب: «عيّل» .

قال المبرد في المقتضب (٢٠١/٢): وقالوا: أُسُد ونُمُر واستشهد به الرضي في شرح الشافية (١٣٢/٣) على أن عيائيل جمع عيّل كسيّد، ثم أشبعت الكسرة فتولدت ياء والأصل عيائل، فلم يعتد بهذه الياء فاصلة كما اعتد بها في طواويس.

أسود: بالجر بالإضافة، ورويت بالرفع فتكون بدلاً من عيائيل، وصف قناة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر.

وقال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٣١٠/٢): «أنشده سيبويه». فقال ابن الصائغ أراد نمر بسكون الميم، ثم نقل أو أتبع. وقال غيره: قد يكون. مقصورًا أي مختصرًا من نُمور فحذفت الواو للضرورة، وقالوا أيضًا في جمعه: «أنمار على غير القياس فتحصل في جمعه أربعة أوزان، واحد قياسي، وهو نمور، وثلاثة على غير القياس، وهي نمار وأنمار ونمر، والعيايل جمع عيّل واحد العيال» قاله الصغاني.

(٢) والجمع منهما: أسود وشجون.

**الثالث عشر**: فِعْلان: ويطرد في أربعة أشياء:

**الأوّل**: فعل كصُرَدْ وصردان[1]،ونُغَر ونغران وجرذ وجرذان.

**الثاني**: فعال كغلام وغلمان، وذباب وذبان.

**الثالث**: ما اعتلت عينه من فُعْل بسكون العين كحوق وعود.

**الرابع**: ما كانت عينه ألفًا من فعل كقام، وتاج، وخال، وجار، وجاء فعلان قليلا في غير ما ذكر فمنه: غزال، وخروف، وحائط، وظليم وصنوارح، ولا يطرد في شيء من ذلك.

**وفَعْـــلاَ اسْمـــًا وَفَعيلاً وَفَعَلْ ... غَيْرَ مُعلِّ العَيْـــن فُعْلاَنٌ شَمَلْ**

**الإعراب:**

«**وفعلا**» بفتح الفاء وسكون العين مفعول مقدم بشمل آخر البيت.

و «**اسما**» حال من فعلا.

«**وفعيلا**» بفتح الفاء وكسر العين.

«**وفعل**» بفتحهما معطوفان على فعل أول البيت وقف على فعل بحذف الألف في النصب على لغة ربيعة.

و «**غير**» حال من فعل بفتح الفاء والعين.

و «**معلّ**» مضاف.

---

(١) قال سيبويه-رحمه الله-في الكتاب (٥٧٤/٣): وما كان على ثلاثة أحرف، وكان فعلا، فإن العرب تكسره على فعلان، وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه، واستغنوا به كما استغنوا بأفْعُل وأفعال فيما ذكرت لك، فلم يجاوزوه في القليل والكثير. وذلك قولك: صُرَد وصِرْدان، ونِغْرَ ونِغْران، وجُعل وجْعلان، وخرز وخرزان. وقد أجرت العرب شيئا منه مجرى فعلٍ، وهو قولهم: رُبَعٌ، وأرباع، ورطب وأرطاب، كقولك: جمل وأجمال.

وانظر: المقتضب (٢٠٣/٢)، شرح اللمع لابن الدهان (ق١٦٤/أ، ق١٦٤/ب).

و «**العين**» مجرور بإضافة المعل إليه من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه في المعنى بعد تحويل إسناده إلى ضمير الموصوف به.

و «**فعلان**» بضم الفاء وسكون العين مبتدأ.

وجملة «**شمل**» خبره.

وتقدير البيت: وفُعْلان شمل حال كونه غير معل العين فقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ للضرورة.

**الشرح:**

هذا الوزن الرابع عشر من أبنية الجموع، وهو فُعلان بضم أوله، ويجمع به ثلاثة أوزان:

**الأوّل**: فَعْل: مفتوح الفاء، ساكن العين إذا كان اسمًا: كظهر وظُهْران، وعَبْد وعُبْدان.

**الثاني**: فعيل: إذا كان اسمًا أيضًا: كرغيف ورغفان، وكثيب وكثبان.

**الثالث**: فَعَل: بفتح أوله وثانيه إذا كان اسمًا أيضًا كجَمَل وجُملان، وذَكَر وذكران، ويقل في غير هذه الأوزان: كُركْبان في جمع راكب، وسُودان في جمع أسود.

**وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَــلاَ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ**

**الإعراب:**

«**ولكريم**» خبر مقدم.

«**وبخيل**» معطوف على كريم.

و «**فعلا**» بضم الفاء وفتح العين مقصور للضرورة مبتدأ مؤخر.

و «**كذا**» في موضع المفعول الثاني لُجعلا.

و «**لما**» متعلق بجعلا، وما اسم موصول.

وجملة «**ضاهاهما**» صلة ما والعائد إليها ضمير مستتر في ضاهى مرفوع على الفاعلية وضمير التثنية عائد إلى كريم وبخيل.

و «**قد**» حرف تحقيق.

و «**جعلا**» فعل ماض مبني للمفعول متعد لاثنين ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل والألف فيه للإطلاق والتقدير: وقد جعل فعلاء للذي ضاهى كريما وبخيلا كذلك والمضاهأة بالهمز، وتركه المشاكلة، وما في النظم بغير همزة.

**الشرح:**

هذا الخامسُ عشر من أبنية الجمُوع، وهو فُعلاء ممدودًا بضم الفاء، وفتح العين.

ويَطَّرد في نحو: كريم وبخيل وماضاهاهما مما جاء على فعيل بمعنى فاعل دال على وصف كالعزيز غير معتل اللام، ولا مُضعَف كشريف وشُرفاء، وبصير وبُصراء.

وقلَّ في نحو: جبان ورسول وخليفة، وسمح.

واطرد فيما جاء من صفات العقلاء على فاعل، وهو مضاهٍ لفعيل في كونه كالغريزه كعالم وصَالِحٍ وشاعرٍ.

**وَنَـابَ عَنْهُ أَفْعِلاء فِي الْمُعلّ ... لامًا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ**

**الإعراب:**

«**وناب**» فعل ماض.

و «**عنه**» متعلق بناب.

و «**أفعلاء**» بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين وبالمد فاعل ناب.

و «**في المعل**» متعلق بناب أيضًا.

و «**لاما**» تمييز محول عن نائب الفاعل.

«**ومضعف**» معطوف على المعل.

«**وغير**» مبتدأ.

و «**ذاك**» مضاف إليه.

وجملة «**قل**» بفتح القاف خبر المبتدأ.

وجملة المبتدأ وخبره مستأنفة.

## الشرح:

السادس عشر من أبنية الجموع أَفْعِلاَء، وهو مطرد فيما لا يجمع على فُعَلاء من فَعِيل بمعنى فاعل لكونه معتل اللام كنَبِيّ وَوَلِيٍّ، وَوَصيٍّ، أو مضاعفًا كشديد، وخصيص، وصحيح فهو كالنائب عن فعلاء، وقل مجيئه في غير ذلك كصديق، ونصيب ورهين.

**فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَـــاعِلٍ ... وَفَاعِلاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ**

**وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ ... وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ**

## الإعراب:

«**فواعل**» بكسر العين والصرف للضرورة مبتدأ.

و «**لفواعل**» خبر.

«**وفاعل وفاعلاء**» بكسر العين فيهما والمد في الثاني معطوفان على فواعل.

و «**مع**» حال مما قبله.

و «**نحو**» مضاف إليه.

و «**كاهل**» مجرور بإضافة نحو إليه.

«**وحائض وصاهل وفاعله**» معطوفات على كاهل.

«**وشذ**» فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى فواعل.

و «**في الفارس**» متعلق بشذ.

و «**مع**» حال من الفارس.

و «**ما**» موصول اسمي مضاف إليه.

وجملة «**ماثله**» من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما وعائدها الضمير المستتر في الفعل المرفوع على الفاعلية والهاء المتصلة به تعود على الفارس.

**الشرح:**

السابع عشر من أبنية جموع الكثرة فَواعل، ويَطَّرد في سبعة أشياء:

**الأوّل:** فوعل: كجوهر، ويلتحق مؤنثه بالتاء كصومعة وزوبعة.

**الثاني:** فاعل: بفتح العين كَخَاتَم لما يلبس في اليد، وقالب وبَاشَق.

**الثالث:** فاعلا: نحو: فاصعًا وراهطًا ونافعًا.

**الرابع:** كاهِل: ونحوه مما جاء اسمًا على فاعل كعانق.

**الخامس:** ما جاء من صفات المؤنث على فاعِل كحائض، وطالق وقاعِد للتي يئست من النكاح.

**السادس:** ما جاء على فاعل من صفات ما لا يعقل كصاهلٍ، وشاهقٍ وسائغٍ.

**السابع:** ما جاء على فاعلة، سواء كان اسم جنس، كناصية، أو علما كفاطمة، أو وصفا: ككاذبة.

وشذ في: فارس وما ماثله وزنًا ومعنى من صفات المذكر العاقل: كهالك وناكس.

ومما شذَّ جمعُه على فواعل: حَاجة ودخان قالوا فيه: دواخن(١).

**وَبفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ     وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ**

**الإعراب:**

«**وبفعائل**» متعلق باجمعن والباء بمعنى على.

و «**اجمعن**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

و «**فعاله**» بفتح الفاء والعين مفعول اجمعن.

«**وشبهه**» بالنصب معطوف على فعاله.

و «**ذا تاء**» قال المكودي: حال من شبهه.

و «**أو مزاله**» معطوف على ذا تاء والهاء في مزاله هاء الضمير وهو عائد

---

(١) كذا بالأصل، والجمع الشاذ من حاجة: حوايج.

على التاء، وذُكِّر لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثان لمزال والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على فعالة والتقدير: ذا تاء أو مزال التاء ويحتمل أن تكون تاء تأنيث وقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير: ذا تاء أو وزنا مزالة منه ويحتمل أن يكون «أو مزاله» معطوفا على محذوف والتقدير: تاء تأنيث أو مزالة وهو أظهر انتهى. وقال الشاطبي: «قوله ذا تاء منصوب على الحال من فعالة أي حال كون فعالة ذا تاء أي مؤنثًا بالتاء وقوله: أو مزاله الهاء الموقوف عليها ضمير عائد على تاء كأنه قال ذا تاء «أو مزال» التاء والحروف تذكر وتؤنث». اهـ.

**الشرح:**

الثامن عشر من أبنية الجموع فعائل، ويطرد في بناءين:

**أحدهما:** فَعَاله: وما أشبهه في كونه رباعيًا ثالثه مدّة، وقد ختم بتاء التأنيث، سواء كان مفتوح الفاء: كسحابة، أو مكسورها: كرسالة، أو مضمومها: كذُبالة.

وسواء كانت مدته ألفًا كما مُثل، أو ياء كصَحِيفة، أو واوًا كحَلُوبة.

**الثاني:** ما لم يختم بتاء التأنيث إلا أنه مؤنث بالمعنى،منه الرباعي الذي ثالثه مدة: كشمال وعَصْيد وَعَجُوز.

**وَبالْفَعَالِي وَالْفعَالَى جُمِعا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسُ اتْبعَا**

**الإعراب:**

«**وبالفعالي**» بفتح الفاء وكسر اللام متعلق بجمعا والباء بمعنى على.

«**والفعالى**» بفتح الفاء واللام معطوف على الفعالى.

و «**جمعا**» فعل ماض مبني للمفعول.

و «**صحراء**» بالمد مرفوع على النيابة عن الفاعل بجمعا وألف جمعا للإطلاق.

«**والعذراء**» معطوف على صحراء.

«**والقيس**» بفتح القاف مفعول مقدم بأتبعا، وهو مصدر قِسْتُ الشيء قَوسًا وقَيسًا وقياسًا إذا قدرتُهُ.

و «**أتبعا**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفًا.

**الشرح:**

هذان التاسع عشر والعشرون من أبنية الجموع وهما:

فعالي وفَعَالَى مقصور، ويشتركان في جمع ما جاء على فَعْلاء من اسم كَصْحراء، أو صفة لا مذكر لها كعذراء.

يقال في كل منهما: صحارَى وصحارِي، وعذرَاى وعذاري.

ويشتركان أيضًا في ثلاثة أشياء:

**أحدها:** ما فيه ألف التأنيث المقصورة: كحُبْلىَ.

**الثاني:** ما فيه ألف الإلحاق المقصورة: كذفرى.

**الثالث:** ما رُخِّم في الجمع، بحذف أحد زائديه نحو: حبنطَى وقلنسوة.

قالوا في جمعهما: حباطي وحَباطَى، وقلاسِيّ وقلاسَى ويختص الأوّل بأربعة أبنية:

**الأوّل:** فَعْلاه: كَمَرْماه.

**الثاني:** فَعْلاه: بكسر الفاء كسعلاة.

**الثالث:** فَعْلُوة: كترقُوة.

**الرابع:** فعْليّه: كهبْريّة.

**وَاجْعلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذي نَسَبْ ... جُدِّدَ كالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ العَرَبْ**

**الإعراب:**

«**واجعل**» فعل أمر.

و«**فعالي**» بفتح الفاء والعين وكسر اللام وتشديد الياء، مفعول أول باجعل.

و «**لغير**» في موضع المفعول الثاني باجعل.

و «**ذي**» بمعنى صاحب مضاف إليه.

و «**نسب**» مجرور بإضافة ذي إليه.

وجملة «**جدد**» بالبناء للمفعول، نعت نسب.

و «**كالكرسي**» حال من غير ذي نسب.

و«**تتبع**» بفتح التاء الفوقانية، مجزوم في جواب الأمر، وكسر لالتقاء الساكنين.

و «**العرب**» مفعول بتتبع.

**وتقدير البيت**: واجعل فعالي جمعا لغير صاحب نسب مجدد حال كونه كالكرسي توافق العرب.

**الشرح:**

الحادي والعشرون من أبنية الجمُوع فعاليّ، ويطرد في كل ما آخره ياء مشددة لا تدل على تجدد نسبٍ: ككُرْسّي، وتَحْتي، وقِمْريّ.

فلو دلت الياء المشددة على تجددٍ نسب: كبصري وكوفي، لم يجمع بذلك، ولذلك ذهب المحققون إلى أناسيّ جمع إنسانٍ لا أنسى، وأصله أناسين فأبدلوا النون ياء، ثم أدغموا إحدى اليائين في الأخرى.

**وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا ... فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى**
**مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي ... جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ**
**وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ ... يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ**
**وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفهُ ما ... لَمْ يَكُ لَيِّنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا**

**الإعراب:**

«**بفعالل**» بكسر اللام متعلق بانطقا.

«**وشبهه**» معطوف على فعالل.

و «**انطقا**» فعل أمر والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

و «**في جمع**» متعلق بانطقا.

و «**ما**» موصول اسمي مضاف إليه.

و «**فوق**» متعلق بارتقى.

و «**الثلاثة**» مضاف إليه.

وجملة «**ارتقى**» صلة ما وعائدها الضمير المرفوع على الفاعلية.

وتقدير البيت: وانطق بفعالل وشبهه في جمع الذي ارتقى فوق الثلاثة.

«**من غير**» قال المكودي: «في موضع نصب على الحال من ما». اهـ

و «**ما**» اسم موصول مضاف إليه.

وجملة «**مضى**» صلتها.

«**ومن خماسي**» متعلق بانف.

وجملة «**جرد**» بالبناء للمفعول نعت لخماسي.

و «**الآخر**» بالنصب مفعول مقدم بانف.

و «**انف**» فعل أمر مبني على حذف الياء والمراد به احذف.

و «**بالقياس**» متعلق بانف، والتقدير: انف الآخر من خماسيٍّ مجرد.

«**والرابع**» مبتدأ.

و «**الشبيه**» نعت له.

و «**بالمزيد**» متعلق بالشبيه.

وجملة «**قد يحذف**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ.

و «**دون**» متعلق بيحذف.

و «**ما**» موصول اسمي مضاف إليه.

و «**به**» متعلق بتم.

و «**تم**» بفتح المثناة فوق، فعل ماض.

و «**العدد**» فاعله والجملة صلة ما والعائد الهاء من به.

«**وزائد**» مفعول بفعل محذوف يفسره احذفه.

و «**العادي**» مضاف إليه قال الشاطبي: «وهو اسم فاعل من عدا الشيء يعدوه إذا جاوزه».

و «**الرباعي**» منصوب بالعادي لكنه حذف إحدى ياءي النسب للضرورة ومن ثم لم تظهر الفتحة فيه أيضًا فارتكب ما هو في الشعر كثير نحو قول النابغة «**ردت عليه أقاضيه**» بإسكان الياء. اهـ. وقال المكودي: «والرباعي مفعول بالعادي ويجوز أن يكون مضاف إليه».

و «**احذفه**» فعل أمر وفاعل ومفعول.

و «**ما**» ظرفية مصدرية.

و «**لم**» حرف نفي وجزم.

و «**يك**» بحذف النون للتخفيف مجزوم بلم واسم يك مستتر فيها يعود إلى الزائد.

و«**لينا**» قال المكودي: «خبر يك وهو مخفف من لَيِّن، كقولهم في هَيِّن هين».

و «**إثره**» ظرف وهو خبر مقدم.

و «**اللذ**» لغة في الذي وهو مبتدأ مؤخر.

وجملة «**ختما**» صلة اللذ، والعائد محذوف مجرور بالباء وإن لم تتوفر شروطه ضرورة أي ختم الكلمة فلا إشكال. اهـ. وعلى البناء للفاعل أعرب المكودي فقال: «ومفعول ختم محذوف، والتقدير: ما لم يكن الزائد لينا الذي ختم الكلمة بعده». اهـ

**الشرح:**

هذان الثاني والعشرون، والثالث والعشرون من أبنية الجموع وهما: فَعَالِلَ: وشبهه، وأما فَعَالِلَ فيطرد في أربعة أشياء:

**أحدها**: الرباعي المجرد.

**الثاني**: الرباعي المزيد، وإليه أشار بقوله: «**في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى**» من غير ما مضى فالمجرد كجعفر ودرهم، والمزيد فيه كدحرج ومُتَدحْرَج(*)

---

(*) شرح التصريف للثمانيني (ص١٩٤).

فتقول فيهما دَحَارج.

**الثالث**: الخماسي المجرد: كَسَفَرْجَلٍ[1]، وَجَحْمَرِش[2] فتجمعه على فَعَالِلَ، وتنفي آخره، أي تحذفه قياسًا فتقول فيهما: سفارج وجحامر.

فإن كان رابعه شبيهًا بالمزيد لكونه مما يزداد: كنون خورنق، أو من مخرج ما يزداد: كدال فرزدق التي هي من مخرج الياء فقد تحذف هو دون ما تمَّ به العددُ، وهُو الحرف الخامس فتقول فيهما خوارق وفرازق.

والأجود طردُ القاعدةِ فيه بحذف الخامس فتقول: خوارن، وفرازد.

فإن كان في العادي الرباعي -وهو الخماسي- حرفٌ مزيدٌ حذف دون آخره إلا أن يكون المزيد حرف لينٍ قبل الآخر، وهو مُراده بقوله: «**ما لم يك لينا إثرهُ قد حتما**» أي ما لم يكن لينًا بعده الحرف الخامس الذي ختم الكلمة فإنه لا يحذفُ حينئذ لكن تبقى على حاله إن كان ياء كقنديل، وتقلبُ إليها إن كان ألفًا، أو واوًا نحوٍ محراب، وعصفور فتقول فيهما قناديل ومحاريب وعصافير.

**الرابع**: الخماسي المزيد فيه نحو: قَرْطَبُوس[3] وخَنْدَرِيس، وقد دخل في قول المصنف «**في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى**» وحكمه أن تحذف خامسه مع المزيد فيه فتقول فيهما: خنادر، وقراطب، وأما شبه فعالل فالمراد به: ما كان من الجموع ثالثه ألفٌ بعدها حرفان، ويطَّرد «**فيما ارتقى فوق الثلاثة**» من

---

(١) شرح التصريف (ص٢٠٨) لعمر بن ثابت الثمانيني ت٤٤٢هـ، طبع مكتبة الرشد- الرياض.

الجحمرات: الثقيلة السمجة من النساء، انظر: المقاصد والمسالك للمرادي (٧٧/٥)، أوضح المسالك (١٨٩)، همع الهوامع (١٨١/٢)، الأصول لابن السراج (٢٢٥/٣).

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) شرح التصريف للثمانيني (ص٢٥٤، ٢٦٣).

القرطبوس: بفتح القاف الداهية، وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة (لسان العرب: ١٧٣/٦).

مزايداتها غير ما تقدم من الأبنية.

ثم إن كان زيادته حرفًا واحدًا لم تحذف كمسجد، وجوهر، وصَيْرفَ[1] وأفضل ،وعلقى، وتحذف ما زاد على الحرف الواحد نحو: فضيلة وفضائل.

**والسِّينَ والتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ إذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ**

**وَالميمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا والهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إنْ سَبَقَا**

**الإعراب:**

«**والسين**» مفعول مقدم بأزل.

«**والتا**» بالمثناة فوق معطوف على السين.

و «**من كمستدع**» متعلق بأزل، والكاف هنا اسم بمعنى مثل لدخول من عليها. قال الشاطبي: «وذلك خاص بالضرورة إذ لا يقال مررت بكالأسد».

و «**أزل**» أمر من أزال يزيل.

و «**إذ**» أداة تعليل وهل هي اسم أو حرف قولان.

و «**ببنا**» متعلق بمخل.

و «**الجمع**» مضاف إليه.

و «**بقاهما**» بالقصر للضرورة مبتدأ.

و «**مخل**» خبره.

**وتقدير البيت**: أزل السين والتاء من مثل مستدع إذ بقاؤهما مخل ببناء الجمع.

«**والميم**» مبتدأ.

و «**أولى**» خبره.

و «**من سواه بالبقا**» متعلقان بأولى وأدخل «من» على «سوى» لكونها متصرفة عنده والهاء المضاف إليها سوى تعود إلى الميم.

«**والهمز**» مبتدأ.

---

(١) شرح التصريف للثمانيني (ص٢٣٣، ٢٧٠).

«**واليا**» بالياء المثناة تحت، معطوف على الهمز.

و «**مثله**» خبر المبتدأ وما عطف عليه، والمضاف إليه ضمير[1] الميم.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**سبقًا**» فعل شرط والألف ضمير تثنية تعود إلى الهمزة والياء وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

**الشرح:**

هذا من تمام الكلام على ما يجمع على شبه فعالل من مزيد الثاني.

فإنه قد تقرّر أنك لا تحذف زائده إلا إن كان حرفًا واحدًا، وإن كان أكثر من حرف أبقيت حرفًا واحدًا منها، وحذف الثاني إلا أنك تراعي الميم مطلقًا فلا تحذفها فتقول في جمع مستدع، ومستقبل، ومستخرج، مداع، ومقابل، ومخارج بحذف السين والتاء؛ لأن بقاءها مخل ببناء الجمع إذ نهاية أبنية الجموع فعالل أو فعاليل.

ولما كانت فائدة الإتيان بهما الدلالة على الاستفعال تنزل منزلة الحرف الواحد، فلم يحذف إحديهما دون الأخرى، فلم تقولوا: سَداع، ولا تداع مع ما تقرر من مراعاة الميم، ولمراعاة حال الميم تقول في جمع منطلق مَطالق، وفي جمع مقعنسس مقاعس[2].

وخالف المبرد في هذا فقال: إنما يقال في قعاسس بحذف الزوائد، وإبقاء الأصول، والهمزة والياء إذا سبقا في أول الكلمة فهما كالهمزة في استحقاقها

---

(١) كذا بالأصل وتمام المعنى: أنه ضمير يعود إلى....

(٢) «قعس» القاف والعين والسين أصل صحيح يدل على ثبات وقوة. ويتوسعون في ذلك على معنى الاستعارة، فيقال للرجل المنيع العزيز: أَقْعَس...

وعزة قعساء: ثابتة لا تزول أبدًا...

يقال: تقاعس، واقعنسس اقعنساسًا. مقاييس اللغة (١١٠/٥)، خزانة الأدب (٣٢٤/١، ٢١٢/٩).

البقاء دون غيرهما من الزوائد فتقول في: ألندد ويلندد الأدد ويلأدد بحذف النون دونهما.

**وَالْيَاءَ لاَ الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا ... كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا**

**وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَي ... وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالعَلَنْدَي**

**الإعراب:**

«**والياء**» المثناة تحت، مفعول مقدم باحذف.

و «**لا**» حرف عطف.

و «**الواو**» معطوف على الياء.

و «**احذف**» فعل أمر.

و «**إن جمعت**» شرط حذف جوابه.

و «**ما**» موصول اسمي، مفعول جمعت.

و «**كحيزبون**» بفتح الحاء المهملة، وسكون الياء المثناة تحت، وفتح الزاي وبعدها باء موحدة، وهي: العجوز في موضع صلة ما.

«**فهو**» مبتدأ.

و «**حكم**» خبره.

وجملة «**حتما**» بالبناء للمفعول نعت لحكم والجملة مستأنفة.

«**وخيروا**» فعل وفاعل والضمير للعرب.

و «**في زائدي**» بفتح الدال المهملة متعلقة بخيروا.

و «**سرندي**» بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون مضاف إليه.

«**وكل**» بالجر معطوف على سرندي.

و «**ما**» معرفة ناقصة أو نكرة موصوفة مضاف إليه.

وجملة «**ضاهاه**» بمعنى شاكله صلة ما على الأول، وصفتها على الثاني.

و «**كالعلندي**» بفتح العين المهملة واللام والنون الساكنة، خبر مبتدأ

محذوف تقديره: وذلك كالعلندى وهو الجمل الضخم والأنثى: علنداة، وقال الأصمعي: «العلندى الضخم من كل شيء والعلندي أيضا نبت والسرندي من الرجال: الشديد ويقال الجريء والأنثى: سرنداة».

**الشرح:**

هذا من تمام الكلام في المسألة أيضًا وهو ما إذا كان معك مزيدان، وليس أحدهما ميمًا ولا همزة أو ياء مبدوءًا بها، فإن كان حذف أحد الزائدين مغن عن حذف الآخر دون العكس تعين الحذف فيه، وذلك كالياء والواو في حيزبون، فإن إنك حذفت الواو فإما أن تقول: حيازب أو حيازبن، وكلاهما غير مغن عن حذف الياء بل يجب حذفها أيضًا فتقول: حزابن لئلا يخرج بقاؤها إلى عدم النظير بوقوع ثلاثة أحرف قبل ألف التكسير أو وقوع ثلاثة بعدها أوسطها ساكن، وليس معتلاً، وكلاهما لا نظير له بخلاف ما إذا حذفت الياء فإنك تستغني به عن حذف الواو فتقول: حزايين بقلب الواو ياء كما في عصافير، وإما إن تكافأت الزيادتان في الحذف كنون سرندي وعلندي وألفهما، فلك أن تحذف أيهما شئت فتقول في حذف النون سرادى وعلادى، وفي حذف الألف سراند وعلاند.

## التصغير(*)

**الشرح:**

الحامل عليه غالبًا.

١- التحقير.

٢- وقد يحمل عليه الحب فيسمى تصغير التحبيب نحو(١):

يا ابنَ أُمِّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ(٢)

---

(*) يرد ذكره أحيانًا في الكتب القديمة باسم: «التحقير» .
وقد تكرر هذا في كتاب سيبويه (٢/١٠٥) والتعبير عنه بالتصغير أنسب، لأن هذا الغرض هو الغالب فيه، بخلاف التحقير، وغير المصغر يسمى «المكبَّر» .
تعريفه: تغيير يطرأ على بنية الاسم وهيئته، فيجعله على وزن «فُعَيْل» أو «فُعَيْعِل» أو «فُعَيْعِيل» بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير... وتسمى الأوزان الثلاثة: «صيغ التصغير». لأنها مختصة به، وليست جارية على نظام الميزان الصرفي العام. الكتاب لسيبويه (٣/٤١٥)، هذا باب: التصغير.

(١) قائله: أبو زبيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر في مرثية أخيه.

(٢) البحر: الخفيف.
المصادر: الكتاب (١/٣١٨ بولاق، ٢/٢١٣ تحقيق هارون)، أمالي ابن الشجرى (٢/٧٤، ١٣١)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٢)، العيني (٤/٢٢٢)، التصريح (٢/١٧٩)، الأشموني (٣/١٥٧)، جمهرة القرشي (٢٦٢)، ديوان أبو زبيد (٤٨)، الدرر اللوامع (٢/٧٠)، همع الهوامع (٢/٥٤).
شُقَيْق: مصغر شَقيق وهو الأخ، صغره دلالة على قربه من نفسه، ولطف محله من قلبه. وأصله: من هذا شقيق هذا، إذا انشق بنصفين.
الشاهد فيه: إثبات الياء في «أمي» لأنها غير مناداة، فجرت في إثبات الياء مجرى المضاف إليه في قولك: يا ابن زيد في إثبات التنوين. قال سيبويه-رحمه الله-في الكتاب (٢/٢١٣): «هذا باب ما تُضيف إليه ويكون مضافًا إليك قبل المضاف إليه. وتثبت فيه الياء، لأنه غير منادى، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء. فذلك قولك: يا ابن أخي، ويا ابن أبي، يصير بمنزلته في الخبر، وكذلك يا غلام غلامي ثم

٣- وقد يرد مرادًا به التعظيم كقوله(١):

---

=

ذكر البيت.

(١) قائله: لبيد بن ربيعة العامري ﷺ.

البحر: الطويل.

المصادر: ديوانه (٢٥٦)، أمالي ابن الشجري (٢٥/١، ٤٩/٢، ١٣١)، الإنصاف (١٣٩/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٤/٥)، شرح شواهد الشافية (٨٥)، شرح شواهد المغني (٥٥، ١٣٧، ١٨٣)، العيني (٥٣٥/٤)، الهمع (١٨٥/٢)، الأشموني (١٥٧/٤). قال البغدادي في خزانة الأدب (١٥٩/٦ هارون) رقم (٤٤٩): «على أن تصغير «دويهية» للتعظيم، فإنه أراد بها الموت، ولا داهية أعظم منها، والتصغير غير مناسب لذكر الموت، والدليل على أَنَّهُ أراد بها الموت قوله: «تصفرُّ منها الأنامل» والمراد من الأنامل الأظفار، فإن صفرتها لا تكون إلا بالموت». وقال الطوسي في «شرح ديوان لبيد» : «إذا مات الرجل أو قُتل اصفرَّت أنامله واسودَّت أظافره». و لم يرتضيه الشارح المحقق في «شرح الشافية» فإنه قال: قيل: مجيء التصغير للتعظيم، فيكون من باب الكناية، يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية، لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضدَّهُ. وقريب منه قول الشاعر:

وكلُّ أناسٍ سوفَ تدخُل بينهم ... دُويهيةٌ تصفرُّ مِنْها الأنَامِلُ

الشاهد: ورُدَّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها، وتهاونهم بها؛ إذ المراد بها الموت، أي يجيئهم ما يحتقرونه، مع أنه عظيم في نفسه تصفرّ منه الأنامل، واستدل بقوله:

فُويق جُبيلٍ سَامِقِ الرَّأس لَمْ تَكُنْ ... لتبلغَــه حتَّى تِكــلَّ وتَعمَلا

* كذا في الأصل. وورد في الأشموني «شامخ الرأس» (١٥٧/٤).

[وهو لأوس بن حجر في ديوانه (ص٨٧)، وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش (١١٤/٥)]. ورُدّ بتجويز كون المراد دقَّة الجبل وإن كان طويلا، وإذا كان كذا فهو أشدُّ لصعوده. اهــ.

وكذلك الجاربرديُّ لم يرتضه وأوَّله بوجهين: أحدهما: أن التصغير فيه لتقليل المدَّة. وثانيهما: بأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظائم فحتف النفوس قد يكون بالأمر الصغير الذي لا يُؤبه به.

وقال الفالي في «شرح اللباب» هذا على العكس، كتسمية اللديغ سليمًا ونظائره،

=

وَكُلُّ أُنَاسٍ سوفَ تدخُل بَيْنَهُم     دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

* * *

**فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاَثِيَّ، إِذَا     صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ في قَذَى**

**الإعراب:**

«**فعيلا**» بضم الفاء وفتح العين مفعول ثان باجعل.

و «**اجعل**» فعل أمر بمعنى صير.

و «**الثلاثي**» مفعوله الأول، قاله المكودي والشاطبي، وفي بعض النسخ لثلاثي بلام الجر مع التنكير فعلى هذا يكون المفعول الأول فعيلا، والثاني لثلاثي، وهو أنسب بما بعده. ولم ينبه المكودي ولا الشاطبي على هذه النسخة واقتصرا على نسخة التعريف.

و «**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط.

وجملة «**صغرته**» مضاف إليها مراعى فيها معنى الإرادة كقوله تعالى: [**فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله**] والمعنى: إذا أردت تصغير الثلاثي فاجعل الثلاثي فعيلا على النسخة المشهورة وعلى الثانية فاجعل فعيلا الثلاثي

=

إطلاقًا لاسم الضِّدِّ على الضِّدِّ.

وقد أورده المرادي في «شرح الألفية» : بأن الكوفيين استدلوا به على مجئ التصغير للتعظيم. وأنشده ابن هشام في أربعة مواضع من «المغني» في: أمْ، وفي: رُبَّ، وفي: كلّ، وفي: حذف الصلة من الباب الخامس.

والداهية: مصيبة الدهر، مشتقة من الدَّهْي، بفتح الدال، وسكون الهاء، وهو النُّكْر، فإن كل أحد ينكرها ولا يقبلها، ودهاهُ الأمر يدهاه إذا أصابه بمكروه.

ورواه ابن دريد في «الجمهرة» : «خُويخَية تصفرُّ منْها الأنَاملُ». وقال: الخويخية: الداهية، وهي بخائين معجمتين: مصغَّر الخَوخَة بالفتح، وهي الباب الصغير.

ورواها الطوسي أيضًا عن أبي عمرو، وقال: يقول: ينفتحُ عليهم بابٌ يدخل منه الشر. وسوف: هنا للتحقيق والتأكيد.

وجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

و «**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف.

و «**قذى**» بضم القاف وفتح الذال المعجمة مضاف إليه.

وجملة «**في قذى**»[1] حال من المضاف إليه على تقدير مضاف بين الجار والمجرور،والتقدير: في تصغير قذى.

**الشرح:**

قاعدة الاسم المصغر: أن تضم أوله مطلقًا فيقَرُّ على ضمه في نحو: قُفل، ويُرد إليه في نحو: عَبد، وعِلْج، وبفتح ثانيه مع ضم أوله فيُقَرُّ على الفتح في نحو: حُمَل، ويحرك به إن كان ساكنًا كالمُثل المتقدمة.

ويرد إليه إن كان مكسورًا كَنمِر أو مضمومًا كرجُل.

ولا يزاد على ذلك في الثلاثي إلا باجتلاب ياء التصغير، وهي ياء ساكنة تقع ثالثة المصغر فيصير بزنة: فُعَيْل تعدى ليعلم أنه لا فرق في الثلاثي المصغر بين كونه صحيحًا ومُعتلاً.

**فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعيلٍ لِمَـا فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِما**

**الإعراب:**

«**فعيعل**» بضم الفاء وفتح العين الأولى وكسر الثانية مبتدأ وتقدم أنه عَلَمُ على وزنٍ خاص.

و «**مع**» في موضع الحال من الضمير في لما.

و «**فعيعيل**» بزيادة الياء قبل اللام مضاف إليه.

و «**لما**» خبر فعيعل.

---

(١) القذى: الجسم الصغير-كالهباء-الذي يقع في العين فيؤلمها. وتصغيره قُذَيّ: بإرجاع الألف إلى أصلها الياء، وإدغام التصغير فيها، لأن التصغير-كالتكسير-يرد الأشياء إلى أصولها. [النحو الوافي (٦٨٩/٤)].

«**وما**» اسم موصول.

وجملة «**فاق**» صلتها، وعائدها الضمير المستتر في فاق المرفوع على الفاعلية، ومفعول فاق محذوف.

والتقدير: فعيعل مصاحبًا لفعيعيل ثابت للذي فاق الثلاثي.

و «**كجعل**» خبر لمبتدأ محذوف وَجْعلُ مصدر جَعَلَ المتعدي لاثنين.

و «**درهم**» بكسر الدال وفتح الهاء، مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول.

و «**دريهما**» بالتصغير مفعوله الثاني.

**الشرح:**

ما فاق الثلاثي أي زاد عليه يعمل فيه ما عمل في الثلاثي من ضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء التصغير ثالثه؛ إلا أنه يزاد كسر ما بعد ياء التصغير، وهو الحرف الثالث من مكبرّه نحو: دريهم وجعيفر في تصغير: درهم وجعفر. فإن كان ما يلي هذا الحرف المكسور حرف مدٍّ ولين أثبته ياءً إن كان إيّاها نحو: قنديل[1]، وإن كان ألفًا أو واوًا قلبتهما إليها، وكَقَلْب عصيفير، ودنينير، وثبت بذلك انحصارُ بناء ما زاد على الثلاثي في فُعَيْعِيل وفُعَيْعِلٍ[2].

---

(١) الكتاب (٤/٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢).

(٢) قال سيبويه-رحمه الله-في الكتاب (٣/٤١٥) هذا باب التصغير: اعلم أنَّ التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعيل.

وعلق السيرافي على كلام سيبويه فقال: لو ضم إلى هذا وجهًا رابعًا لكان يشتمل على التصغير كله، وذلك: أفيعال، نحو قولنا: أجمال وأجيمال، وأنعام وأنيعام، وسائر ما كان على أفعال من الجمع. وأما فعيلان وفعيلاء وفعيلى، وما كان في آخره هاء التأنيث، فصدور هذه الأشياء من الثلاثة التي ذكرها، وإنما النقص في أفيعال.

فإن قيل: لم وجب الضم أول المصغر؟ قيل: لأنا إذا صغرنا فلابد من تغيير المكبر بعلامة تلزم للدلالة على التصغير، وكان الضم أولى لأنهم قد جعلوا الفتحة للجمع في قولهم: مساجد وضوارب وقناديل.. وما أشبه ذلك. فلم يبق إلا الكسر والضم،

=

فاختاروا الضم لأن الياء علامة التصغير، ويقع بعد الياء حرف مكسور فيما زاد على ثلاثة أحرف كقولهم: عقيرب وعنيق، فلو كسروا أوله لاجتمعت كسرتان وياء، فعدلوا عنها لثقل ذلك. اهـــ. قال الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله: ثم نقل السيرافي من بعض النحاة توجيهين آخرين، فارجع إليه. ثم قال سيبويه رحمه الله عقب ما سبق:

١- فأما «فُعَيْلٌ» فلما كان عدّةُ حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغَّرٌ على أقلّ من فُعَيْلٍ، وذلك نحو: قُيَيْسٍ، وجُمَيْلٍ، وجُبَيْلٍ، وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف.

٢- وأما «فُعَيْعلٌ» فلما كان على أربعة أحرف، وهو المثال الثاني، وذلك نحو: جُعَيْفِر ومُطَيْرِفَ، وقولك في: سِبَطْرٍ، سُبَيْطِرٌ، وغُلامٍ: غُلَيمٌ، وعُلَبط: عُلَيْبطٌ، فإذا كانتَ العدة أربعة أحرف صار التصغير على مثال: فُعَيْعِلٍ، تحرَّكْنَ جمع أو لم يَتَحركن؛ اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن، كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثة على مثال فُعَيْلٍ، تحركن جمع أو لم يتحركن اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن.

٣- وأما «فُعيْعيلٌ» فلما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واوًا أو ألفًا أو ياءً. وذلك نحو قولك في: مصْباحٍ: مُصَيْبيحٌ، وفي قنْديل: قُنَيْديلٌ؛ وفي كُرْدُوسٍ: كُرَيْديسٌ، وفي قَربُوس: قُرَيْبيسٌ، وفي حَمَصيص: حُمَيْصِيصٌ. لا تبالى كثرة الحركات ولا قلتها ولا اختلافها.

واعلم أن تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مكسَّره للجمع في التحرك والسكون، ويكون ثالثهُ حرف اللين، كما أنك إذا كسرته للجمع كان ثالثه حرف اللين، إلا أن ثالث الجمع ألف، وثالث التصغير ياء، وأول التصغير مضموم، وأول الجمع مفتوح.

وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسَّرته للجمع، ويكون خامسه ياء قبلها حرف مكسور، كما يكون ذلك لو كسَّرته للجمع، ويكون ثالثه حرف لين كما يكون ثالثه في الجمع حرف لين، غير أن ثالثه في الجمع ألف، وثالثه في التصغير ياء، وأوله في الجمع مفتوح، وفي التصغير مضموم. وإنما فعل ذلك لأنك تكسِّر الاسم في التحقير كما تكسِّر في الجمع، فأرادوا أن يفرقوا بين علم التصغير والجمع.

**الإعراب:**

«**وما**» قال المكودي: مبتدأ ومفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهي موصولة.

و «**به لمنتهى**» متعلقان بوصل.

و «**الجمع**» مضاف إليه.

و «**وصل**» بالبناء للمفعول صلة ما والضمير العائد على الموصول الهاء من به.

و «**به**» الثاني.

و «**إلى أمثلة التصغير**» متعلقان بصل. اهـــ.

و «**صل**» فعل أمر في موضع رفع على الخبرية على الأول ولا موضع له على الثاني؛ لأنه مفسر.

وتقدير البيت: والطريق الذي وصل به إلى منتهى الجمع في التكسير صل به إلى أمثلة التصغير.

**الشرح:**

يتوصل في رد الزائد على الرباعي إلى بناء فُعَيْعِلٍ أو فُعَيْعِيلٍ بما توصل به إلى بنيتي منتهى الجموع وهما زنة: فعالل أو فعاليل من حذف آخر الخماسي المجرد نحو: سفيرج[1].

والتخيير بينه وبين حذف رابعه إن كان شبيهًا بالمزيد نحو: فريزق، وفُرَيْزِدٌ[2] وحذف زائده إن لم يكن لينا يليها الآخر كمدحرج فإنك تقول

(١) الأصول لابن السراج (٣/٣٩).

(٢) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٣/٤١٧): هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف، ولم يكن رابعه شيئا مما كان رابع ما ذكرنا مما كان عدة حروفه خمسة أحرف، وذلك نحو: سَفَرْجَلٍ، وفَرَزْدَق، وقَبَعْثَرَى، وشَمَرْدَل، وجَحْمَرِشٍ، وصَهْصَلِقٍ. فتحقير العرب هذه الأسماء: سُفَيْرِجٌ، وفُرَيْزِدٌ، وشُمَيْرِدٌ، وقُبَيْعِثٌ، وصُهَيْصِلٌ. =

فيه: دحورج، ورده إلى الياء إن كان لينا يليه الآخر كما مُثّل، وحذف السين والتاء دون الميم من مستخرج ونحوه فتقول: مخيرج، وحذف النون دون الميم، والهمزة والياء من منطلق، والندد ويلندد فتقول فيهما: مطيلق وأُليدد ويُليدد، وحذف الياء دون الواو من حيزبون فتقول فيه: حزيبين بقلبها ياء لما سبق، وبالتخيير بين حذف النون أو الألف من نحو: سرندا فتقول: سريند إن شئت، وإن شئت سُريدًا.

**وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ**

**الإعراب:**

---

=

المعاني: القبعثرى: الجمل الضخم، والبعير المهزول، والشمردل من الإبل: القوي السريع الفتي، الحَسَنُ الخلق. والجَحْمَرش من النساء: العجوز الكبيرة، والثقيلة السمجة، ومن الإبل الكبيرة السن، ومن الأرانب: الضخمة، والمرضع، والشديدة الصوت. والصهصلق: العجوز الصخابة، وكذا رجل صهصلق: شديد الصوت، وأصله: الصهصلق، وهو الصوت الشديد].

وإن شئت ألحقت في كلِّ اسم منها ياءً قبل آخر حروفه عوَضا. وإنما حملهم على هذا لأنهم لا يحقرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلاَّ على زنته، وحاله لو كسروه للجمع، إلا أن نظير حرف اللين الثالث الذي في الجمع الياء في التصغير، والجمع بمترلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين، وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث، وانفتاحه قبل حرف اللين إلا أن أوّل التصغير، وحرف لينه كما ذكرت لك، فالتصغير والجمع من باب واحد، وإنما منعهم أن يقولوا: سفيرجل أنهم لو كسروه لم يقولوا: سفارجل، ولاَ فرازدَق، ولا قباعثر، ولا شماردل.

وسأبين لك إن شاء الله لم كانت هذه الحروف أولى بالطرح في التصغير من سائر الحروف التي من بنات الخمسة. وهذا قول يونس، وقال الخليل: لو كنت محقرًا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئًا، كما قال بعض النحويّين، لقلت: سفيرجل كما ترى، حتى يصير بزنة دُنَيْنيرٌ. فهذه أقرب، وإن لم يكن من كلام العرب. انظر المراجع الآتية: المقتضب (٢/٢٥٤)، شرح جمل الزجاجي (٢/٢٩٤)، علل النحو للوراق بتحقيقي فقرة (٣٠٩).

«**وجائز**» خبر مقدم.

و «**تعويض**» مبتدأ مؤخر.

و «**يا**» بالقصر للضرورة مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

و «**قبل**» متعلق بتعويض.

و «**الطرف**» بفتح الراء مضاف إليه.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**كان**» فعل الشرط.

و «**بعض**» اسم كان.

و «**الاسم**» مضاف.

و «**فيهما**» متعلق بالحذف.

وجملة «**الحذف**» خبر كان وجواب الشرط محذوف.

**الشرح:**

يجوز لك في التصغير والتكسير إذا حذفت بعض الاسم أن تعوض من المحذوف قبل الطرف، وهو آخر الاسم ياء فتقول في تصغير سَفَرْجَلٍ سفيريج[1].

وفي تكسيره: سفاريج، فإن كان قبل الآخر مدّة كانطلاق واحرنجام[2]،

---

(١) الكتاب (٤١٧/٣) هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف، الأصول لابن السراج (٣٩/٣).

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١١٢/٤) هذا باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت: فَعِلَ قولك: استغفر فأنت تستغفرُ، واحرنجم فأنت تحرنجم، واعدودن فأنت تعدودن، واقعنسس فأنا أقعنسسُ.

وقال في موضع آخر من كتابه (٢٣٠/٤): فالكلام على ثلاثة أحرف، وأربعة أحرف، وخمسة لا زيادة فيها، ولا نقصان، والخمسة أقل الثلاثة في الكلام. والأربعة تبلغ هذا؛ نحو: احْرِنجامٍ.

- وهو يتكلم عن زيادة النون فيها في الكتاب (٢٨٧/٤).

- وقال في موضع آخر من كتابه (٣٠٠/٤): «وتلحق النون ثالثة ويسكن أول

واستخراج لم يكن للتعويض اشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف.

**وَحَائِدٌ عَــنِ الْقِيَاسِ كُــلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْما رُسِمَا**

**الإعراب:**

«**وحائد**» بالحاء المهملة خبر مقدم.

و «**عن القياس**» متعلق بحائد.

و «**كل**» مبتدأ مؤخر.

و «**ما**» مضاف إليه ويحتمل أن يكون معرفة ناقصة أو نكرة موصوفة.

وجملة «**خالف**» صلة ما على الأول وصفة لها على الثاني.

و «**في البابين**» متعلق بخالف.

و «**حكما**» مفعول خالف.

وجملة «**رسما**» بالبناء للمفعول نعت لحكما.

وتقدير البيت: وكل ما خالف البابين حكما مرسومًا حائد عن القياس والحائد عن الشيء هو: الذي مال عنه وعدل عنه.

**الشرح:**

ما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفًا لما رُسم لهما من الأحكام فهو حائد، أي خارج عن القياس يقتصر في الوارد منه على السماع.

فمن ذلك في التكسير شبه فعالل في جمع مكان وكراع قالوا فيهما: أماكن وأكارع.

---

=

الحرف فيلزمه ألف الوصل في الابتداء، ويجري مجرى استفعل، وعلى مثاله في جميع ما صُرِّف فيه. وذلك نحو: احرنجم، فهذه النون بمنزلة النون في انطلق. واحْرَنجم في الأربعة نظيرُ انطلق في الثلاثة فيجري مجراه كما جرى تدحرج مجرى تفعلل».

وقال سيبويه (٣٢١/٤): فكما جعلت النونات فيما كان على مثال احرنجم زائدة لأنه لا يكون إلا بحرف الزيادة. كذلك جعلت النون في هذا «جُنْدبٌ» زائدة. وانظر الكتاب (٤٢٥/٤، ٤٢٦).

وشبه فعالل في جمع حديث وباطل قالوا فيهما: أحاديث وأباطيل في شواذ كثيرة سبقت في باب التكسير من باب التصغير قولهم: مغيربان في تصغير مَغْرِب، وعشيشان في جمع: عَشَاء، وعشيشية في تصغير عَشِيَّة.

ورويجل في تصغير: رجل.

وأنيسان في تصغير: إنْسَان.

وأبينون في تصغير: بَنين.

وأغيلمة في تصغير: غُلْمَة.

**لِتِلْوِيَا التَّصْغِيرِ مِـــنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تَأْنِيث أَوْ مَدَّته الْفَتْحُ انْحَتَمْ**

**كَذَاكَ مَـــا مَدَّةَ أَفْعَـــالٍ سَبقْ ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ**

**الإعراب:**

«**لتلو**» بمعنى تال متعلق بانحتم.

و «**يا**» بالقصر للضرورة مضاف إليه.

و «**التصغير**» مجرور بإضافة يا إليه.

و «**من قبل**» حال من تلو.

و «**علم**» بفتح العين واللام بمعنى علامة، مضاف إليه.

و «**تأنيث**» مجرور بإضافة علم إليه.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**مدته**» معطوف على علم قاله المكودي.

و «**الفتح**» مبتدأ.

وجملة «**انحتم**» خبره.

**وتقدير البيت**: والفتح انحتم لتالي ياء التصغير من قبل علامة تأنيث أو مدته.

و «**كذاك**» خبر مقدم.

و «**ما**» اسم موصول مبتدأ مؤخر.

و «**مدة**» مفعول مقدم بسبق.

و «**أفعال**» بفتح الهمزة مضاف إليه.

وجملة «**سبق**» صلة ما، قاله المكودي، ووهم الشارح فجعل «سبق» في موضع الحال من أفعال لأنه جعل قيدًا للجمع. اهـ

و «**أو**» حرف عطف.

و «**مد**» معطوف على مدة.

و «**سكران**» مضاف إليه وهو غير منصرف للوصفية والزيادة.

«**وما**» موصول اسمي في محل جر بالعطف على سكران.

و «**به**» متعلق بالتحق.

وجملة «**التحق**» صلة ما.

**وتقدير البيت**: والذي سبق مدة أفعال أو مد سكران والذي التحق به كذلك.

**الشرح**:

هذه المسألة مستثناة من القاعدة المتعدية في كسر ما بعد ياء التصغير مما زاد على الثلاثي؛ فإنه يبقى على فتحه إن كان مفتوحًا، ويحرك به إن كان ساكنًا.

ويرد إليه إن كان مكسورًا، أو مضمومًا وذلك في أربعة مواضع:

**أحدها**: أن يليه تاء التأنيث نحو: ثمرة وتمرة، وفاطمة، فإنك تقول: ثميرة، وتميرة، وفطيمة.

**الثاني**: أن يليه مدة التأنيث، والمراد بها ألفه سواء كانت مقصورة مثل حُبلى[1]، أو ممدودة نحو: حمراء.

فتقول فيهما: حُبَيلَى وحُميراء بفتح ما بعد التصغير.

**الثالث**: أن يكون الحرف الواقع بعد ياء التصغير قد سبق في المكبَّرِ مدة أفعال: كأحمال. فإنك تقول فيه: أُحيمال.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (٣/٤١٨) هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف. وذلك نحو: حُبْلَى، وَبُشْرَى، وَأُخْرَى، فتقول: حُبَيْلى وبشيرى، وَأُخَيْرَى.

**الرابع**: أن يسبق مدّ سكران، وما التحق به من فعلان[1] الذي لا يُجمع على فَعَالين نحو: عثمان وعمران[2]، فتقول في تصغيرهما: سُكيران، وعثيمان، وعُميران.

أما ما جمع منه على فعالين فإنك تقول في تصغيره: فعيلين بكسر ما بعد الياء كسرحان، وسلطان، وشيطان[3].

وَأَلفُ التَّأْنيث حَيْثُ مُـدَّا ... وَتَـاؤُهُ مُنْفَصلَين عُـدَّا
كَذَا المزيدُ آخرًا للنَّسب ... وَعَجُـزُ الْمُضَاف والمرَكَّب
وهَكَـذا زِيادَتـا فَعْلانـا ... منْ بَعْـدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفرَانـا
وَقدِّرِ انْفصَالَ مَـا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحيحٍ جَلاَ

**الإعراب:**

«**وألف**» مبتدأ.

و «**التأنيث**» مضاف إليه.

و «**حيث**» متعلق بمحذوف حال من ألف على رأي من أجازه.

وجملة «**مدا**» بالبناء للمفعول مجرورة بحيث والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى ألف التأنيث.

و «**وتاؤه**» معطوف على ألف التأنيث والضمير المضاف إليه يعود إلى التأنيث.

و «**منفصلين**» مفعول ثان لعُدَّ بعده ومتعلقه محذوف.

و «**عدا**» فعل ماض مبني للمفعول متعد لاثنين والألف مفعوله الأول قائم مقام الفاعل وهي ضمير تثنية عائد إلى ألف التأنيث وتائه وتقدم مفعوله الثاني عليه والجملة خبر ألف التأنيث وما عطف عليه.

---

(١) فَعْلان أو فُعْلان بفتح الفاء وضمها مثل: سَكران وعُثْمان.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه (٣/٤٢١).

(٣) فتقول: سريحين، وسليطين، وشُيَيْطِين.

**وتقدير البيت:** وألف التأنيث الممدودة وتاء التأنيث عدا منفصلين عما قبلهما.

«**كذا**» خبر مقدم.

و «**المزيد**» مبتدأ مؤخر.

و «**آخرا**» متعلق بالمزيد وهو اسم مفعول من زاده ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو مفعوله الأول.

و «**للنسب**» متعلق بالمزيد أيضا على أنه في موضع مفعوله الثاني.

«**وعجز**» معطوف على المزيد ويحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة الأول عليه.

و «**المضاف**» مضاف إليه.

«**والمركب**» معطوف على المضاف.

«**وهكذا**» خبر مقدم.

و «**زيادتا**» مبتدأ مؤخر.

و «**فَعْلاَنَا**» مضاف إليه.

و «**من بعد**» متعلق بزيادة أو في موضع الحال من الضمير في الخبر.

و «**أربع**» مضاف إليه.

و «**كزعفرانا**» خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كزعفران.

«**وقدّر**» فعل أمر وفاعله مستتر فيه.

و «**انفصال**» مفعول قدّر.

و «**ما**» اسم موصول مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.

وجملة «**دل**» صلة ما.

و «**على تثنية**» متعلق بدَلَّ.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**جمع**» معطوف على تثنية.

و «**تصحيح**» مضاف إليه.

وجملة «**جلا**» بالجيم، قال الشاطبي: في موضع الصفة لجمع أي لجمع تصحيح جلي بمعنى ظاهر كزيدون احترازًا عن مثل السنين، وقال المكودي: جمع مفعول مقدم بجلا فإذا عطفت جلا ومعموله على دل ومعموله فهو من عطف الجمل. اهــ.

**وتقدير البيت** - على هذا - وقدر انفصال ما دل على تثنية أو جلا جمع تصحيح.

**الشرح:**

هذه المسألة مستثناة مما تقرر من ردّ المزيد في التصغير إلى صيغة فُعيعيل بما يتوصل به إلى نهاية أمثلة التكسير وذلك في أشياء يقدَّرُ بعضها كالمنفصل ثم يُصَغَّر ما عداه، ويلحق به ذلك البعض بعد التصغير، والذي يقدر انفصاله تسعة أشياء شملها النظم:

**الأوّل**: ألف التأنيث الممدودة، فإنه يقدَّرُ انفصالها مطلقًا فيصغر ما قبلها إن كان ثلاثة على فعيل، وإن كان أربعة على فعيعل، ثم يلحقها ألف التأنيث فتقول: حُمَيْرَاءُ[1]، وَقُرَيْفُصَاء.

**الثاني**: تاء التأنيث فيفعل بها ذلك أيضًا فتقول في: تمرة: تميرة، وفي حنظلة: حنيظلة.

---

(١) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٣/٤١٩، ٤٢٠): هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف، ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف:
اعلم أنَّ تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، ولحقته ألف التأنيث لا تَكْسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، ولا تُغيِّر الألفان عن حالهما قبل التصغير لأنهما بمنزلة الهاء. وذلك قولك: حُمْيرَاءُ، وصُفَيْراءُ، وفي طَرْفاءَ: طُرَيْفاءُ.
وكذلك فَعْلاَنُ الذي له فعلى عندهم، لأن هذه النون لَّما كانت بعد ألف، وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكَّر صار بمنزلة الهمزة التي في حَمْراءَ، لأنَّها بدل من الألف، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كانوا يُجرون على الألف، كما كان يُجْرَى على الهمزة ما كان يجري على التي هي بدلٌ منها.

**الثالث**: الياء المزيدة آخر النسب فتسلك بها مسلك فتقول: في مصري وعبقري: مصيري، وعبيقري.

**الرابع**: عجز المضاف كعبد الله.

**الخامس**: عجز التركيب مزجًا كبعلبك.

**السادس**: الألف والنون المزيدتان من أربعة أحرف كزعيفران.

أما المزيدان بعد ثلاثة أحرف كسرحان وسكران فقد سبق حكمهما[1].

**السابع**: علامة التثنية كجعفرين، تقول: فيه جُعيفرين.

**الثامن**: علامة جمع التصحيح للمذكر نحو: نكدين[2].

**والتاسع**: علامة جمعه تصحيح المؤنث كمسلمات، وأما في التكسير فإنك تقدر هذه الزوائد متصلة فتحذفها، وترد الجمع إلى مثال مفاعل أو مفاعيل إن أمكن تكسيره، إلا أن المضاف يكسر بلا حذف فتقول: عبيد الله، وأما رأي القيس؛ لأنهما كلمتان كل منهما مفردة يحكمهما من الإعراب.

**وألفُ التَّأْنيثِ ذُو القَصْرِ مَتَى ... زَادَ على أربعةٍ لَنْ يَثْبُتَا**

**وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ ... بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ والحُبَيِّرِ**

**الإعراب:**

«**وألف**» مبتدأ.

و «**التأنيث**» مضاف إليه.

و «**ذو**» بمعنى صاحب نعت ألف.

و «**القصر**» مضاف إليه.

و «**متى**» اسم شرط متعلق بزاد.

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/٤٢٠): هذا باب: تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف.

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/٢٠٦، ٢٢٠، ٢٢٢ ط. بولاق).

و «**زاد**» فعل الشرط.

و «**على أربعة**» متعلق بزاد.

و «**لن**» حرف نفي ونصب.

و «**يثبتا**» فعل مضارع منصوب بلن وفاعله مستتر فيه والجملة خبر المبتدأ وجواب الشرط محذوف ويجوز أن يكون «لن يثبتا» جواب الشرط على إضمار الفاء للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدأ اهـ.

«**وعند**» متعلق بخبر، قال المكودي: والظاهر في عند هنا أنها بمعنى في. اهـ.

و «**تصغير**» مضاف إليه.

و «**حبارى**» بضم الحاء المهملة وبالباء الموحدة والراء المفتوحة، اسم طائر مجرور بإضافة تصغير إليه.

و «**خير**» بكسر الياء التحتانية المشددة فعل أمر من خير.

و «**بين**» متعلق بخير.

و «**الحبيرى**» بضم الحاء وفتح الموحدة مضاف إليه.

و «**فادر**» فعل أمر وفاعل، جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه المشددة معطوف على الحبيرى.

**الشرح:**

إذا صغر ما فيه ألف التأنيث المقصورة:

- فإن كانت رابعة: كحُبلى، وسَلمى[1]، تركتها، فلم تحذفها، وهذا

---

(١) الكتاب (٤١٨/٣) هذا باب: تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدَّته مع الزيادة أربعة أحرف.
وذكر: حُبْلَى وصغرها على حُبَيْلى.
وكذلك سَلْمَى تصغر على سُلَيْمَى.
انظر: المقتضب (٢٥٩/٢)، الأصول (٤٠/٣)، علل النحو للوراق بتحقيقي باب: التصغير.

قد فهم من كلامه تلقيبه حذفها بالزيادة على أربع فإنها متى زادت على أربعة أحرف قبلها حذفت مطلقًا سواء كانت خامسة كقرقرى، أو سادسة كقبعثرى فتقول فيهما قريقر[(١)] وقبيعث؛ لأن بقاءها يخرج الاسم عن أمثلة التصغير.

فإن تقدم في الاسم قبل الخامس مدّة زائدة كحُبارى[(٢)] جاز لك في تصغيره أن تحذف المدة فتبقى الألف لكونها صارت رابعة فتقول: حُبَيْرى.

وأن تحذف الألف لكونها خامسة فتقول: حُبَيِّر[(٣)] بقلب الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها.

**وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ فَقِيمَــةً صَيِّر قُوَيْمَــةً تُصِبْ**

**الإعراب:**

«**واردد**» فعل أمر متعد لاثنين.

و «**لأصل**» متعلق باردد ساد مسد، مفعوله الثاني.

---

(١) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٣/٤١٩): «هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف، ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف.

«واعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حذفت، وذلك قولك في قرقرى: قريقر». وانظر الكتاب (٣/٤٢٤)، (٢/٣٣٨ بولاق).

(٢) الحُبارى: بضم المهملة بعدها موحدة وبالقصر. طائر على شكل الاوزة برأسه وبطنه غبرة، ولون ظهره وجناحيه كلون الشماني غالبًا. كذا في المصباح. [خزانة الأدب (١١/٤٤٧)]، حياة الحيوان للدميري (١/٢٠٤، ٢٠٥).

(٣) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٣/٤٣٦) هذا باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف إحداهما تحذف أيهما شئت: ... ومما لا يكون الحذف ألزم لإحدى زائدتيه منه للأخرى حُبارى، وإن شئت قلت: حبيرى كما ترى، وإن شئت قلت: حبيِّر، وذلك لأن الزائدتين لم يجيئا لتلحقا الثلاثة بالخمسة، وإنما الألف الآخرة ألف التأنيث... إلخ.

انظر: [المقتضب للمبرد (٢/٢٦، ٢٦٢)]، الكتاب (٢/٨، ١٢، ٢٠، ١٣٧، ٧٨، ١١٥، ١٣٦، ٢٢٣، ٣٨٥، ٣٢٠ بولاق)، علل النحو للوراق بتحقيقي. باب: التصغير.

و «**ثانيا**» مفعوله الأول.

و «**لينا**» قال المكودي: نعت لثانيا، وقال الشاطبي: لينا يحتمل أن يكون حالا من الضمير في قلب وأن يكون بدلا من ثانيا.

و «**قلب**» نعت لينا. اهـ. وقال المكودي: قلب في موضع النعت لثان وأقول: لينا مفعول ثان بقلب مقدم عليه على تقدير مضاف ومفعول قلب الأول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وجملة قلب ومفعوليه نعت لثانيا، والتقدير: واردد ثانيا قلب حرف لين الأصل.

«**فقيمة**» مفعول أول بصيرٍّ.

و «**صير**» بكسر الياء التحتانية المشددة فعل أمر متعد لاثنين.

و «**قويمة**» بالتصغير مفعوله الثاني.

و «**تصب**» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر.

**الشرح:**

أي إذا كان ثاني الاسم المصغر حرف لينٍ منقلبًا عن أصلٍ رددته إلى أصله فترد الياء في قيمة وميزانٍ، والألف في بابٍ إلى الواو لأنها أصلهن فتقول قُويمة[1] ومويزين، وبُويب، وترد الواو في مُوقنٍ والألف في ناب إلى الياء لأنهما أصلهما فتقول مييقن لأنه من اليقين ونُييبٍ[2].

فإن لم يكن حرف اللين منقلبا بل كان باقيًا على أصله، فإن كان واوًا أو ياء تركهما على حالهما فتقول في ثوب: ثويب، وفي بيت: بُويت[3]، وأما الألف المزيدة فيأتي حكمها هذا كله إذا كان منقلًبا عن لينٍ كما مُثِّلٍ، فأما إن كان منقلبًا عن غير لين كألف: آدم[4]؛ فإنها منقلبة عن همزةٍ فإنك تردها

---

(١) الكتاب (٢/٢٠٧ بولاق).

(٢) الكتاب (٢/١٨٨ بولاق).

(٣) الكتاب (٢/١٩٩ بولاق).

(٤) الكتاب (٣/٦٤٣) .

واوًا فتقول: أويدم.

وإن كان الثاني منقلبًا عن لين كمُتَّهبٍ فإنه مفتعل من وهبَ، قلبت الواو ياءً، وأدغمت في تاء الافتعال.

فذهب الزجاج إلى أنه يُرد إلى أصله فيقال فيه: مُوهَب.

والأكثرون على أنه يترك على حاله فيقال ميتهب.

**وَشَــذَّ فِي عِيــدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِــمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ**

**الإعراب:**

«**وشذ**» فعل ماض.

و «**في عيد**» متعلق بشذ.

و «**عييد**» بالتصغير فاعل شذ.

«**وحتم**» فعل ماض مبني للمفعول.

و «**للجمع من ذا**» متعلقان بحتم.

و «**ما**» موصول اسمي مرفوع المحل على النيابة عن الفاعل بحتم.

و «**لتصغير**» متعلق بعلم.

و «**علم**» بالبناء للمفعول صلة ما والعائد ضمير مستتر في علم مرفوع على النيابة عن الفاعل، والتقدير: وحتم للجمع من هذا ما علم لتصغيره.

**الشرح:**

صغرت العربُ عِيدا على عُيَيْدٌ(١)، وهو شاذ لخروجه عن القاعدة في رد ثاني الاسم المصغر إذا كان لينا إلى أصله، إلا أن الحامل لهم على ذلك خوف الالتباس بمصغر عُود، وما ثبت رده إلى الأصل في التصغير، وجب رده

---

(١) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٤٥٨/٣): هذا باب: تحقير كل حرف كان فيه بدل: ... فأما عيدٌ فإن تحقيره عُيَيد؛ لأنهم ألزموا هذا البدل، قالوا: أعْيادٌ، ولم يقولوا: أعوادٌ كما قالوا: أقوالٌ، فصار: بمنزلة همزةٍ قائلٍ، لأن همزة قائل بدلٌ من واو.

إليه في التكسير فتقول في مِيْزَان، وباب موازِينُ[1]، وأبواب، بالرد إلى الواو، وأثياب بالرد إلى الياء، وأثواب وأبياتٍ بالترك على حاله ويشذ، داعيا، وخوف الالتباس بجمع عود إلا أنه يُرد على إطلاقه عند الرد إلى الأصل في: قيم ودَيم[2] فينبغي أن نقيد ذلك بما إذا كان التكسير بتغيير أول الاسم.

**وَالأْلِــفُ الثَّانِي المزِيــدُ يُجْعَلُ واوًا، كَذَا ما الأَصْلُ فِيه يُجْهَلُ**

**الإعراب:**

«**والألف**» مبتدأ.

و «**الثاني**» نعت للألف.

و «**المزيد**» نعت بعد نعت.

و «**يجعل**» فعل مضارع مبني للمفعول ونائب الفاعل مفعوله الأول مستتر فيه.

و «**واوا**» مفعوله الثاني وجملة يجعل مع معموليه خبر المبتدأ.

و «**كذا**» خبر مقدم.

و «**ما**» موصول اسمي مبتدأ مؤخر.

و «**الأصل**» مبتدأ.

و «**فيه**» متعلق بيجهل.

---

(١) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٤٥٨/٣): هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدلٌ: فإنك تحذف ذلك البدل، وترد الذي هو من أصل الحرف، إذا حقرته كما تفعل ذلك إذا كسَّرته للجمع. فمن ذلك: ميزانٌ وميقاتٌ وميعادٌ، تقول: مُوَيْزِينٌ، وَمُوَيْعيدٌ وَمُوَيْقيتٌ. وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستثقلون رد الحرف إلى أصله. وكذلك فعلوا حين كسَّروا للجمع، قالوا: مَوازِين ومواعِيدُ ومواقيتُ.

(٢) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٤٥٨/٣): فإن قلت: فقد يقولون ديم فإنما فعلوا ذلك كراهية الواو بعد الكسرة، كما قالوا في الثور: ثيرة، فلو كسروا ديمة على أفعل أو أفعال لأظهروا الواو، وإنما أعياد شاذ.

وجملة «**يجهل**» خبر الأصل، والأصل وخبره صلة ما والعائد إلى الموصول الضمير المجرور بفي. وصلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

**الشرح:**

قد سبق أن الألف إذا وقع ثانيًا ردَّ إلى أصله، فإن كان زائدًا لا أصل له كقائم، وقاعد، ومجهول الأصل كعَجَاج فإنه يجعل واوًا فتقول في تصغيرها: قويم[1]، وقويعد[2]، وعويج[3].

وتقول في تكسيره: قايمة قوايم، واعواج[4].

**وَكَمِّلِ الْمَنْقُوص فِي التَّصْغِيرِ مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ الَّتاءِ ثَالِثًا كَمَا**

**الإعراب:**

«**وكمل**» بكسر الميم المشددة فعل أمر.

و «**المنقوص**» مفعول بكمل.

و «**في التصغير**» متعلق بكمل، كما قال الشاطبي.

و «**ما**» ظرفية مصدرية، كما قال المكودي.

و «**لم**» حرف نفي وجزم.

و «**يحو**» مضارع حوى مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء، وفاعله مستتر فيه يعود إلى ما.

و «**غير**» قال المكودي: منصوب على الحال لأنه نعتُ نكرةُ تقدم عليها والتقدير: ما لم يحو ثالثًا غير التاء. اهـــ.

و «**التاء**» بالمثناة فوق مضاف إليه.

---

(١) الكتاب (٢/٢٠٧ بولاق).

(٢) الكتاب (٢/١٩٥ بولاق).

(٣) الكتاب (٢/٩٠ بولاق).

(٤) الكتاب (٢/٩٠ بولاق).

و «**ثالثًا**» مفعول يحو.

و «**كما**» خبر لمبتدأ محذوف، و«ما» قال المكودي: يحتمل الاسمية والحرفية وحكمهما في ذلك واحد. اهـ.

**الشرح:**

قاعدة التصغير: «**أنه يرد الأشياء إلى أصلها**»[(١)].

ألا تُرى أنك تقول في ابن واسمٍ بني وسمى، برد لامه، وإسقاط الهمزة التي عُوضت عنها.

وفي عدة وهبة: وُعَيدة، ووُهَيبة، برد الفاء إلا أنك تبقي تاء التأنيث وإن كان عوضًا عنها؛ لأن لها فائدة أخرى، وهي الدلالة على التأنيث، وتقول في تصغير ماء: مُويه.

فعلى هذه القاعدة إذا صغرت ما نقص بحذف لامه كيد[(٢)] ودم[(٣)] وأب وأخ.

قلت فيها: دُمَيّ، وأُبَيّ، وأُخَيّ، برد اللام فتقول في يد يُدَيْة. فتلحقها علامة التأنيث إذ هو ردٌّ إلى الأصل من التأنيث بالعلامة.

وتقول في تصغير جرح؛ جُريح، هذا كله إذا كان قد بقي بعد الحرف على حرفين كما مثل، أو زيد على الحرفين تاء التأنيث، وإليه أشار بقوله: ما لم يحو غير التاء ثالثا: كسنة[(٤)] وشفة، فتقول في تصغيرها: سنيهة، وشفيهة بإبقاء التاء لما تقرر في هبة.

وقوله: «**كما**» يشير[(٥)] إلى أن المنقوص، لا فرق بين أن يكون وضع

---

(١) الأصول لابن السراج (٣/٣٦)، النكت للأعلم (٧٠٠)، همع الهوامع (٦/١٣٠)، علل النحو للوراق بتحقيقي باب التصغير، الكتاب (٢/١٢٢ بولاق).

(٢) الكتاب (٢/٦٢، ٨٠ بولاق).

(٣) انظر السابق.

(٤) قال سيبويه (٣/٤٧٩) هذا باب ما يحقر لدُنوه من الشيء، وليس مثله: «واعلم أنَّ اليوم، والشهر والسنة والساعة يحقّرن...»

(٥) من وضع المحقق يحتاج إليها السياق.

على أصلٍ ثم نقص منه كما مثل، أو كان معوضًا على حرفين كما، ولَوْ وهلْ إذا سميت بها ثم صغرتها فإنك تكملها بحرف ثالث فتقول في مَا: مُوى، وفي لو: لُوى، ولك في هل وجهان:

**أحدهما**: أن تكمله بحرف علة، فتقول: هُلَىّ.

**الثاني**: التي تكمله بالتضعيف فتقول: هُلَيْل.

**وَمَــنْ بترخيْــمٍ يُصَغَّــرُ اكتفى اكْتَفَىَ بِالْأَصْلِ: كالعُطَيفِ يَعِني المعْطفا**

**الإعراب:**

«**ومن**» بفتح الميم قال المكودي: مبتدأ وهي موصولة.

و «**بترخيم**» متعلق بيصغر.

و «**يصغر**» صلة من.

و «**اكتفى**» خبر المبتدأ.

و «**بالأصل**» متعلق باكتفى، انتهى. وقال الشاطبي: «من فيه شرطية ويصغر مجزوم والجواب: اكتفى وهو جواب بالفعل الماضي بعد كون فعل الشرط مضارعًا وهو جائز عند الناظم ويحتمل أن تكون موصولة واكتفى خبرها لأنها في موضع الابتداء والباء في «بترخيم بمعنى: مع»».

**وتقدير البيت**: والذي يصغر مع ترخيم اكتفى بالأصل.

و «**كالعطيف**» بضم العين وفتح الطاء خبر مبتدأ محذوف.

و «**يعني**» بفتح الياء فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى من أول البيت، قاله الشاطبي.

و «**المعطفا**» مفعول يعني، قال الشاطبي: والمعطف في اللغة: العطف، وهو الجانب من كل شيء، وعطفا الرجل: جانباه من لدن رأسه إلى وركيه، وقال المكودي: «المعطف بكسر الميم هو الكساء».

**الشرح:**

يعني الترخيم في التصغير: أن تعمد إلى زوائد الكلمة فتحذفها ثمَّ تصغر

الأصول على مقتضى القياس، فتقول في تصغير معطف: عُطيف بحذف الزائد، وهو الميم، وصوغه على زنة فُعيل لأنه قد بقي ثلاثيًا، وتقول في تصغير: أحمد، وحامد، ومحمود: حُميد بحذف زوائدها وتقول في تصغير قُرْطاسٍ[1]: قُريطس بحذف ألفه ورده إلى أصوله الأربعة.

ولا يتأتى في تصغير الترخيم زنة فعيعيل لثبوت الزيادة فيه، وكذلك لا يتأتى في مجرد من الزوائد كجعفر، وسفرجل، وحذف خامسه في التصغير ليس من باب الترخيم، وإنما هو من باب الرد إلى صيغة فعيعل.

وتقول في تصغير إبراهيم[2]، وإسماعيل بريه، وسميع على غيرها قياس.

**وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرتَ مِنْ ... مــؤُنثٍ عَــارٍ ثُلاثيٍّ كسِنّْ**
**مَا لَمْ يَكُنْ بالتَّا يُرَى ذَا لَبَسٍ ... كَشَجَــرٍ وَبَقَــرٍ وَخَــمْس**
**وَشَذَّ تَرْكٌ دَوْنَ لَبْسٍ وَنَدَرْ ... لحَــاقُ تَــا فِيمَا ثُلاثِيًّــا كَثَرْ**

## الإعراب:

«**واختم**» فعل أمر.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٤/٢٩٥): هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل، (٤/٣٠٤) هذا باب ما أعرب من الأعجمية.

(٢) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٣/٤٤٦): هذا باب ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع: وإن حقرتَ إبْراهيم، وإسماعيل قلت: بُرَيْهيمُ، وسميعيل بحذف الألف؛ فإن حذفتها صار ما بقي يجيء على مثال فعيعيل.

وجاء بهامش الكتاب: قال السيرافي: كان المبرد يرد هذا ويقول: أبيريه، وأسيميع. واحتج في ذلك بأن الهمزة لا تكون زائدة أولاً وبعدها أربعة أحرف أصول فهي أصلية، والكلمة على خمسة حروف أصول، فإن احتجنا إلى حذف شيء منها في التصغير حذفنا من آخرها، فيقال: أبيريه بحذف الميم، وأسيميع بحذف اللام كما قيل: سفيريج بحذف اللام، والذي قاله سيبويه هو الصواب، وقد كفينا الاحتجاج له بتصغير العرب لذلك، بحذف الهمزة كما رواه أبو زيد وغيره عن العرب: أنها تصغر إبراهيم بريهيم، وحكى سيبويه عن الخليل عنهم في باب تصغير الترخيم في إبراهيم وإسماعيل: بُريه وسُميع.

و «**بتا**» متعلق باختم.

و «**التأنيث**» مضاف إليه.

و «**ما**» موصول اسمي منصوب المحل على المفعولية باختم.

وجملة «**صغرت**» صلة ما والعائد محذوف تقديره: صغرته.

و «**من مؤنث**» متعلق بصغرت.

و «**عار ثلاثي**» نعتان لمؤنث.

و «**كسن**» خبر مبتدأ محذوف تقديره: وذلك كسن.

«**ما**» ظرفية مصدرية.

و «**لم**» حرف نفي وجزم.

و «**يكن**» مضارع كان الناقصة واسمها مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل وهو المفعول الأول.

و «**ذا**» بمعنى صاحب المفعول الثاني.

و «**لبس**» بسكون الباء الموحدة، مضاف إليه.

و «**كشجر**» خبر مبتدأ محذوف.

«**وبقر وخمس**» معطوفان على شجر.

«**وشذ**» فعل ماض.

و «**ترك**» فاعل شذ.

و «**دون**» حال من ترك.

و «**لبس**» مضاف إليه.

و «**ندر**» فعل ماض.

و «**لحاق**» فاعل ندر.

و «**تا**» بالقصر للضرورة مضاف إليه.

و «**فيما**» متعلق بندر وما موصول اسمي.

و «**ثلاثيا**» مفعول كثر مقدم عليه.

و «**كثر**» بفتح الثاء المثلثة لا بضمها لأنه من أفعال المغالبة تقول كاثَرتُه فكثَّرتُه أكثره أي غلبته في الكثرة ومعنى «كثر» ثلاثيًا غلبه في الكثرة وفاعل كثر ضمير مستتر فيه يعود إلى ما والجملة صلة ما.

**الشرح:**

إذا صغرت ما ليس فيه تاء التأنيث من مؤنث بالمعنى ختمْته بتاء التأنيث بشرطين:

**أحدهما**: أن يكون ثلاثيًا إما في الحال: كنارٍ ودارٍ وسنٍّ وإما في الأصل كيد. وإما لأن التصغير رده إلى الثلاثة كسماء وحمراء وحبلى إذا صُغِّروا ترخيما؛ فإنك تحذف زوائدهما وتلحقهما تاء التأنيث لمصيرها إلى الثلاثة مع التأنيث المعنوي فتقول في ذلك كله: دُويرة[1]، ونويرة، وسنينة، ويدية، وسُمية[2]، وحُمَيرة، وحبيلة، ويندر لحاق التاء فيما كثر على الثلاثي أي زاد عليه.

ومنه قولهم في تصغير إمام: أميمة[3]، وفي تصغير قدام قُديمة.

**الشرط الثاني**: أن يؤمن بلحاقِ التاء اللبسُ فلو أوقع لحاقُها في لبسٍ كشجر، وبقر إذا صغرهما على لغة من يؤنثهما فإنك لا تلحقهما التاء خوف الالتباس بمصغر المفرد، وكخمس وست وغيرهما من أسماء العدد الذي يفرق مذكره من مؤنثه بالتاء فإنك لو ألحقتها العدد المؤنث لالتبس بعدد المذكر وتركها دون حصول اللبس شاذ أي خارج ..............[4].

وقولهم: دُريع، وحُريب وفُعيل.

**وَصَغرُّوْا شذُوذًا الَّــذِي الَّتي          وذَا مَعَ الفُروع: مِنْهَا تَا وتِي**

(١) الكتاب (٢/٣٦٩، ٣٧٥ بولاق).

(٢) الكتاب (٢/١٩٣، ١٩٤ بولاق).

(٣) الكتاب (٢/١٩١ بولاق).

(٤) مقدار سطر لم يظهر من المخطوطة.

**الإعراب:**

«**وصغروا**» فعل وفاعل والضمير للعرب.

«**شذوذا**» قال المكودي: مصدر في موضع الحال من الواو.

و «**الذي**» مفعول به لصغروا.

و «**التي وذا**» معطوفان على الذي بإسقاط العاطف من التي.

و «**مع**» حال مما قبله، وقال المكودي: متعلق بصغروا.

و «**الفروع**» مضاف إليه.

و «**منها**» خبر مقدم.

و «**تا**» بالقصر اسم إشارة مبتدأ مؤخر.

و «**تي**» معطوف على تا وقدم الخبر الذي هو معمول للمبتدأ لإفادة الحصر، ومن لبيان الجنس لا للتبعيض فلا اعتراض.

**الشرح:**

التصغير كما اختص بالأسماء، فهو مختص للتمكن منها، إذ هو نوع من التصرف فيها.

وكذلك أُجمع على تصغير فعل التعجب في قوله:

يـــا أُميلحَ غِزْلانـــاً شَدَنَّ لَنَا ........................[1]

---

(١) عجزه:

........................ مــِن هَؤُلَيّائِكُنّ الضــالِ والسَّمرِ

قائله: العَرْجيّ: اسمه عبد الله، وهو أمويٌّ، وإنما لقب العرجي لأنه كان يسكن العرج، قال الجوهري في الصحاح: والعرج منزل بطريق مكة، وإليه ينسب العرجي الشاعر، ولم يكن له نباهة في أهله، مات في حبس محمد بن هشام بن إسماعيل المخزومي، وهو وخال هشام بن عبد الملك، وكان واليًا بمكة بعد ضربٍ كثير، وتشهير في الأسواق، لأنه شبَّب بأمه ليفضحه، لا لمحبةٍ كانت بينه وبينها.

وقال في حبسه قصيدته التي منها:

=

=

كأنّي لم أكن فيهم وسيطًا ... و لم تك نسبتي من آل عمرو

أضاعوني وأيَّ فتى أضاعوا ... ليومِ كريهـــةٍ وسدادِ ثغرِ

وكان من الفرسان المعدودين مع مسلمة بن عبد الملك بأرض الروم، وقيل: هذا البيت للمجنون، ولذي الرُّمة، وللحسين بن عبد الله، والله أعلم.

مصادر البيت: خزانة الأدب (٩٣/١) رقم (٦)، المغني (١٩٢/٢-الباب الثامن)، شرح شواهد المغني للسيوطي (٣٢٤). قال البغدادي رحمه الله في الخزانة: أورده على أن التصغير في فعل التعجب راجع إلى المفعول المتعجب منه، أي هنّ مليحات، والتصغير للشفقة. وأنشده في باب التعجب أيضًا على أن الكوفيين غير الكسائي زعموا اسميته. واستدلوا عليها بتصغيره في نحو البيت. وهذا جواب سيبويه.

قال الشاطبي: وعلل ذلك سيبويه (١٣٥/٢) بأهم أرادوا تصغير الموصوف بالملاحة، كأنك قلت: مُلَيِّح لكنهم عدلوا عن ذلك، وهم يعنون الأول، ومن عادهم أن يلفظوا بالشيء وهم يريدون شيئًا آخر. وقد ذكر ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف جميع أدلة الكوفيين مع أجوبة البصريين عنها فقال: ومن جملة أدلتهم أهم استدلُّوا على اسميته بالتصغير، وأجاب عنه بثلاثة أوجه: أحدها: أن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء فإنه على اختلاف ضروبه من التحقير، والتقليل، والتقريب، والتحزن، والتعطف كقوله ﷺ: «أصيحابي، أصيحابي» ، والتعظيم كقوله: «دويهية تصفر منها الأنامل».

صدره: وكل أناس سوف تدخل بينهم وهو لبيد بن ربيعة في ديوانه (٢٨).

والتمدُّح كقوله: «أنا جذيلها المحكك» ، الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام (١٠٣) رقم (٢٤٥)، المستقصى للزمخشري (٣٧٧/١)، مجمع الأمثال للميداني (٣١/١)، فإنه يتناول الاسم لفظًا ومعنى، والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظًا لا معنى، من حيث كان متوجهًا إلى المصدر، وإنما رفضوا ذكر المصدر هاهنا، لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر، لأنه خرج عن مذهب الأفعال؛ فلما رفضوا المصدر، وآثروا تصغيره صغروا الفعل لفظًا، ووجهوا التصغير إلى المصدر، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله لأن الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره لأنه يدل عليه بلفظه؛ ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله، وإن لم يجز له ذكر فكما يجوز عود الضمير إلى المصدر، وإن لم يجز له ذكر، استغناء بذكر

=

لأن الكوفيين، وإن قالوا: يا سمّية فهو قابل للتصغير لعدم تمكنه، وقد شذّ أيضًا تصغير أسماء غير متمكنة في بابي الموصولات.

---

=

فعله، فكذلك يجوز أن يتوجه التصغير اللاحق لفظ الفعل إلى مصدره، وإن لم يجز له ذكر. ونظيره إضافة أسماء الزمان إلى الفعل نحو:﴿**هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم**﴾. وإنما جاز لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره، من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره، فكما أن هذه الإضافة لفظية لا اعتداد بها فكذلك التصغير لفظي لا اعتداد به. الوجه الثاني: إنما دخله التصغير حملاً على باب أفعل التفضيل، لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنك تقول: ما أحسن زيدًا-لمن بلغ الغاية في الحسن-كما تقول: زيد أحسن القوم، فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضله عليهم. والثالث: إنما دخله التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة، فأشبه بذلك الأسماء، فدخله بعض أحكامها، وحملُ الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسمًا؟ وكذلك المضارع محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً. اهـ. «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، أي يا صاحبي ونحوه: «ملاحة» البهجة:وحسن المنظر، وفعله: ملُح الشي بالضم ملاحة، ومَلح الرجل وغيره مَلحًا من باب تعب: اشتدت زرقته، وهو الذي يضرب إلى البياض، فهو أملح، وهي ملحاء، والاسم: المُلحة كغُرفة. والغزلان: جمع غزال، وهو ولد الظبية، قال أبو حاتم: الظبي أوّل ما يولد هو طلا، ثم هو غزال والأنثى غزالة، فإذا قوي وتحرك فهو شادن، فإذا بلغ شهرًا فهو شَعَر-بمعجمة ومهملة مفتوحين-فإذا بلغ ستة أشهر أو سبعة فهو جدَاية-بفتح الجيم للذكر والأنثى، وهو خشْف أيضا. والرشأ: الفتى من الظباء، فإذا أثنى فهو ظبي، ولا يزال ثنيا حتى يموت، والأنثى ثَنِّية وظبية. والثني: الذي يلقى ثنيتَّه: أي سنه-من ذوات الظّلْف والحافر-في السنة الثالثة؛ يقال: أثنى فهو ثنيٌّ، فعيل بمعنى فاعل، وشدن: ماضي شدن الغزال بالفتح يشدُن بالضم شدونًا، قوي وطلع قرناه، واستغنى عن أمه... وجملة شدن صفة غزلان، «ولنا» ومن: متعلقان بشدن.
وقوله: من هؤليائكن: هو مصغر هؤلاء شذوذًا، وأصله: أُولا بالمد والقصر، وها: للتنبيه، وهو اسم إشارة يشار به إلى جمع سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، عاقلاً أم غير عاقل، والكاف: حرف خطاب، والنون: حرف أيضًا كجمع الإناث.

وأسماء الإشارة لأنها أشبهت للتمكن في كونها توصف، ويوصف بها.

وذكر المصنف أنه تصغير الذي والتي من الموصولات، وذا[1] من أسماء الإشارة.

وقوله: «**مع الفروع**» الظاهر أنه أراد فروع النوعين.

وقد سُمع في فروع الذي والتي في تثنيتهما، وجمع الذي وصُوَرِه -هو وابنه- في اللاتين واللاتي، واللائي، واللوائي، ولم يسمع في شيء من ذلك، وأما «ذا» فلم يسمع في أكثر فروعه، إلا أن بعضهم حكى الاتفاق على أنه لا تصغر «ذي» لئلا يلتبس بالمذكر. والأكثرون على أنه لا تصغر في استغناء عنه بتصغير تا، ثم تصغير هذه الأسماء مخالف لتصغير غيرها في حكمين:

**أحدهما**: أنه لا يضم أوله بل يبقى على حركته.

**الثاني**: أنه يزاد في آخرها ألف عوضًا عن ضم الأوّل فتقول: اللذيا واللتيا وذيا وتيا. فإن ختمت بعلامة تثنية أو جمع لما تقرر من أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولحاق ياء التصغير، وياء الجمع ....................[2]. أو التثنية وألفها

وإذا صغرت جمع التي رددتها إلى المفرد، وصغرتها كما سبق ثم جمعتها، والتاء فقلت: التيات، كذا قال المصنف وابنه، ولم يسمع ذلك عن العرب.

---

(١) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٣/ ٤٨٧، ٤٨٨): «هذا باب تحقير الأسماء المبهمة: اعلم أن التحقير يضُمّ أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر؛ وذلك لأن لها نحوًا في الكلام ليس لغيرها- وقد بينا ذلك- فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها.

وذلك قولك في هذا: هُذَيَّا، وذاك: ذَيَّاك، وفي أُلا: أُليَّا، وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك. قلت: فما بال ياء التصغير ثانية في ذاحين حقّرتَ؟ قال: هي في الأصل ثالثة، ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءاتُ وإنما حذفوها من ذَيَّا. وأما تَيَّا فإنما هي تحقير تا، وقد استعمل ذلك في الكلام.. ومثل ذلك الذي والتي تقول اللّذَيَّا واللّتَيَّا.

(٢) مقدار سطر غير واضح بالأصل.

# النسب(*)

**الشرح:**

**معنى النسب**: أن يضيف شيئًا إلى شيء فتصير منسوبًا إليه.

١- ثم قد يكون النسب إلى جنس: كأنسيٍ وعربيٍ.

٢- وقد يكون إلى قبيلة: كقرشي.

٣- وإلى أب: كهاشمي.

٤- وإلى أم: كفاطمي.

٥- وإلى مكان: كبصري، وحجازي.

٦- وإلى صناعة: كحريري.

٧- وإلى شيخ: كأحمدي.

٨- وإلى زي: كصوفي.

٩- وإلى اعتقاد: كقدري... وغير ذلك مما تصح النسبة إليه.

**يَاءٌ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادوا للنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ**

**الإعراب:**

«**ياء**» معمول مقدم بزادوا.

و «**كيا**» بالقصر للضرورة قال المكودي في موضع الصفة لياء.

---

(*) جرى سيبويه على تسمية هذا الباب: بالإضافة، أو النسبة، وعقد له في كتابه (٢/٦٩) بابًا مستقلا عنوانه: «هذا باب الإضافة، وهو: باب النسبة» كما سمى الياء المشددة الخاصة بالنسب: «ياء الإضافة» وقال النحاة عن هذه الإضافة: إنها إضافة معكوسة كالإضافة الفارسية التي يتقدم فيها المضاف إليه على المضاف.
وذلك أن من يقول: «غلام على» يجعل الغلام هو المضاف، وعلى هو المضاف إليه.
ومن يقول عن الغلام: «عَلَوَي» يجعل: «عليا» هو المنسوب إليه: والياء المشددة للنسب قائمة مقام الرجل المنسوب، وهو الغلام [النحو الوافي (٤/٧١٤)].
وسماه ابن الحاجب باب: النسبة [شرح التصريح على التوضيح (٢/٣٢٧)]، وانظر الكتاب لسيبويه (٣/٣٣٥)، المقتضب (٣/١٣٤)، شرح جمل الزجاجي (٢/٣٠٩).

و «**الكرسي**» مضاف إليه.
و «**زادوا**» فعل وفاعل والضمير للعرب.
و «**للنسب**» متعلق بزادوا.
«**وكل**» مبتدأ.
و «**ما**» موصول اسمي مضاف إليه.
وجملة «**تليه**» من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما والعائد إليها الهاء من تليه وفاعل تليه ضمير مستتر فيه يعود إلى الياء.
و «**كسره**» مبتدأ.
و «**وجب**» خبره وجملة المبتدأ خبر كل وعائدها الهاء من كسره.

**الشرح:**

الاسم المنسوب إليه يزاد في آخره ياء مشددة كياء الكرسي ويجب كسر ما قبلها، وتصير الياء حرف إعرابه[1].

**وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ، وَتَا تَـأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَـهُ لاَ تُثْبِتَا**

---

(١) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/٣٢٧): وفائدتها: -أي الإضافة أو النسب- فائدة الصفة، وإنما افتقرت إلى علامة لأنها معنى حادث فلابد لها من علامة، وكانت من حروف اللين لخفتها، ولكثرة زيادتها. وإنما ألحقت علامتها بالآخرة لأنها بمترلة الإعراب من حيث العروض.
فموضوع زيادتها هو الآخر، وإنما لم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديريًا، ولا الواو لثقلها. وإنما كانت مشددة لتدل على نسبة إلى المجرد عنها، وانظر: الكتاب (٣/٣٣٥)، المقتضب (٣/١٣٣)، الأصول (٣/٦٣)، التكملة (٢٣٨). التغيرات التي تحدث بالنسب: يحدث بالنسبه ثلاثة تغيرات: أولها: لفظي: وهو ثلاثة أشياء: أ- إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه. ب- وكسر ما قبل الياء. جـ- نقل إعرابه إليها. ثانيها: المعنوي: وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له. ثالثها: حكمي: وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه المضمر والظاهر باطراد. شرح التصريح على التوضيح (٢/٣٢٧)، النحو الوافي (٤/٧١٥).

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا واوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ
لِشِبْهِهَا: الْمُلْحَقِ، والأَصْلِيِّ-مَا لَهَا، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

**الإعراب:**

«**ومثله**» مفعول مقدم باحذف والضمير المضاف إليه يعود إلى ياء النسب.

و «**مما**» متعلق باحذف وما اسم موصول.

وجملة «**حواه**» من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما والعائد إليه الضمير المستتر في حواه المرفوع على الفاعلية والهاء المتصلة به عائدة على الياء. قاله المكودي والشاطبي، ثم قال المكودي: «ويجوز أن تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير المستتر في حواه عائد على الاسم الحاوي الياء ومن على الوجه الأول للتبعيض وعلى الثاني لبيان الجنس. اهـ

و «**احذف**» فعل أمر.

«**وتا**» مفعول تثبتا.

و «**تأنيث**» مضاف إليه.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**مدته**» معطوف على تا.

و «**لا**» ناهية.

و «**تثبتا**» بضم التاء وكسر الموحدة مضارع أثبت مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفًا.

«**وإن**» حرف شرط.

و«**تكن**» فعل الشرط واسمها مستتر فيها يعود إلى مدة التأنيث المقصورة.

و «**تربع**» بفتح التاء والباء الموحدة مضارع ربع الثلاثة إذا صيرهم أربعة وفاعله مستتر فيه يعود إلى ما عاد عليه اسم تكن.

و «**ذا**» بمعنى صاحب مفعول تربع.

و «**ثان**» مضاف إليه.

وجملة «**سكن**» نعت لثان وجملة تربع ومعموليها في موضع نصب خبر تكن.

«**فقلبها**» مبتدأ وهو مصدر قلب المتعدي إلى اثنين مضاف إلى مفعوله الأول، والفاعل محذوف.

و «**واوا**» مفعوله الثاني.

و «**حذفها**» معطوف على فقلبها.

و «**حسن**» خبر المبتدأ وما عطف عليه وأفرد الخبر على معنى ما ذكر وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط ولذلك قرنت بالفاء ولو قال وقلبها واو أحسن وحذفها أحسن لكان أولى.

و «**لشبهها**» خبر مقدم.

و «**الملحق**» نعت لشبهها.

«**والأصلي**» معطوف على الملحق.

و «**ما**» موصول اسمي في محل رفع مبتدأ مؤخر.

و«**لها**» صلة ما والتقدير: الذي استقر لها مستقر لشبهها الملحق والأصلي.

«**وللأصلي**» خبر مقدم.

و «**قلب**» مبتدأ مؤخر.

وجملة «**يعتمى**» بالبناء للمفعول بمعنى يختار، نعت قلب يقال: اعتميت الشيء إذا اخترته وهو بالعين المهملة.

**الشرح:**

إذا حوى المنسوب إليه مثل ياء النسب إن كان في آخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها(١).

أما للنسب كالشافعي، وإما لغيره كَنَحيّ، فإنك تحذف الياء التي في

---

(١) انظر: الكتاب (٣/٣٤٤)، المقتضب(٣/١٤٠)، علل النحو للوراق بتحقيقي (٥٣) باب: النسب.

آخره استغناء عنها بياء النسب، فتقول في النسب إليهما شافعي وَنِحْيّ[1]، فيستوي فيه لفظ المنسوب إليه إلا أنهما يختلفان تقديرًا. وكذلك لا ينصرف بخاتي جمعًا، ولا مسمى به، لأنه بزنة مفاعيل.

وتصرفه إذا نسب إليه لزوال أثر به. وإنما يكون مثل ياء النسب إذا كانت رابعة فأكثر.

أما لو كانت ثالثة كنبيّ لم تحذف كلها بل تحذف الأولى فقط، وتقلب الثانية واوًا فتقول: نَبَويّ.

ولذلك قيل في أمية: أُمَوِيّ[2]. ويحذف لياء النسب أيضًا تاء التأنيث مطلقًا سواء كانت ثالثة أو أكثر فتقول في النسب إلى مكة مكيّ، وإلى حنظلة حنظلي، ولذلك لحن المتكلمون في قولهم: الذاتي والعرضي [*] بإثبات الياء في الذاتي. وإنما حقه أن يقال: ذووي، ومن لحن العامة قولهم: خليفتي.

وتحذف له أيضًا مدة التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة لكنها إنما يجب حذفُها إذا زادت على أربعة أحرف كحُبارى وعاشوراء-أو كانت رابعة لكن ثاني ما هي فيه متحرك كحَبلى وكراثا فتقول في النسب إلى ذلك: حُبارِيّ[3] وعاشوري[4]، وحُبلي[5]، وكراثي بحذف ألف التأنيث.

فإذا وقعت رابعة في كلمة ثانيها ساكن فللعرب فيها لغتان حسنتان:

---

(١) الكتاب (٣/٣٤٦)، المقتضب (٣/١٣٧)، شرح جمل الزجاجي (٢/٣١٧)، التكملة (٢٤٥).

(٢) ينظر: الكتاب (٣/٣٤٤)،المقتضب (٣/١٤٠)، شرح الكافية الشافية(٤/١٩٤٥).

(*) الكتاب (٢/٣٢٣ بولاق) .

(٣) الكتاب (٣/٣٥٤) هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفًا، وكان على خمسة أحرف.

(٤) الكتاب (٢/٩، ٣١٨، ٣٢٤ بولاق).

(٥) الكتاب (٣/٣٥٤، ٣٥٥).

**إحداهما:** حذفها.

**والثانية:** قلبها ياء. فتقول في النسب إلى حُبْلَى[1] وحمراء. حبلي وحمريّ، وعلى الثانية حُبَلوِيٌّ، وإن شئت حُبْلاوِي، وحَمْرَاوِي.

والحذف في المقصورة أحسن من القلب.

والممدودة بالعكس. وحكم ما أشبه ألف التأنيث من ألف الإلحاق، والألف المنقلبين عن أصل، وهي التي عبّر عنها المصنف بالأصلي في ذلك حكم ألف التأنيث فتحذفان إن زاد على ثلاثة أحرف كحبركى، ومصطفى، ولا يوجدان رابعًا في متحرك الوسط كعلقى وملهى ففيهما من الحذف والقلب إلى الواو ما في نحو: «حبلى» إلا أن الأصلية كألف «ملهى» يعتمى قلبها أي يختار، بخلاف التي للإلحاق، فإن المختار حذفها.

| | |
|---|---|
| **وَالأَلِفَ الْحَائِزَ[2] أَرْبَعًا أَزِلْ** | **كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ** |
| **وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رابِعًا أَحَقُّ مِنْ** | **قَلْب، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ** |
| **وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا، وَفَعِلْ** | **وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ** |

**الإعراب:**

«**والألف**» مفعول مقدم بأزل.

---

(١) قال ابن الوراق في علل النحو: باب النسب: إن كانت الألف للتأنيث، فالوجه فيها الحذف، كقولك في حُبْلَى: حُبْلِيٌّ، وإنما كان حذفها الوجه من وجهين: أحدهما: أنها من حيث كانت علامة التأنيث ضارعتها التأنيث، فكما يجب حذفها وأعني الهاء في النسب، فكذلك أيضًا يجب حذف ألف التأنيث. والوجه الثاني: أن ألف التأنيث الساكنة، وليست مما أصله الحركة كالألف الأصلية، وألف الإلحاق فحذفها لسكونها الياء الأولى من ياء النسب.
وقال المبرد في المقتضب (١٤٧/٣): فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل: أجودها وأحقها بالاختيار وأكثرها وأصحها وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف.
وانظر: التكملة (٢٤٣)، شرح المفصل (١٤٩/٥)، الكتاب (٣٥٣/٣، ٣٥٢).

(٢) وفي رواية الأشموني وابن عقيل «الجائز».

و «**الحائز**» نعت الألف.

و «**أربعا**» مفعول الحائز.

و «**أزل**» فعل أمر والتقدير أزل الألف الحائز أربعا قال الشاطبي والحائز للشيء هو: الذي يضمه إلى نفسه وكل من ضم إلى نفسه شيئا فقد حازه حوزًا وحيازة فالألف الحائز في كلامه هو الذي جمع إليه أربعة أحرف فيكون هو الخامس». اهـــ. وهذا بناء منه على أن الحائز بالحاء المهملة، ولا يتعين ذلك بل يجوز ضبطه بالجيم على معنى المجاوز أربعة.

و «**كذاك**» متعلق بعزل.

و «**يا**» بالقصر للضرورة مبتدأ.

و «**المنقوص**» مضاف إليه.

و «**خامسًا**» حال من الضمير في عزل.

وجملة «**عزل**» بالبناء للمفعول، خبر المبتدأ ونائب فاعل عزل مستتر فيه يعود إلى ياء المنقوص ومعنى عزل نحن وأزيل يقال عزلته عن العمل والولاية إذا أزلته ونحيته عنهما.

«**والحذف**» مبتدأ.

و «**في اليا**» متعلق بالحذف.

و «**رابعا**» حال من الياء.

و «**أحق**» خبر المبتدأ.

و «**من قلب**» متعلق بأحق.

«**وحتم**» خبر مقدم.

و «**قلب**» مبتدأ مؤخر.

و «**ثالث**» مضاف إليه.

وجملة «**يعن**» بفتح الياء وكسر العين بمعنى يعرض نعت لثالث يقال عن الشيء لي يَعِن بالكسر ويَعُن بالضم عَنَا أي اعترض لي.

«**وأول**» بسكون الواو فعل أمر من أولى المتعدية لاثنين.

و «**ذا**» بمعنى صاحب مفعوله الأول.

و «**القلب**» مضاف إليه.

و «**انفتاحا**» مفعوله الثاني.

«**وفَعِل**» بفتح الفاء وكسر العين مبتدأ.

«**وفُعَل**» بضم الفاء وكسر العين معطوف على المبتدأ.

و «**عينهما**» مفعول مقدم بافتح.

وجملة «**افتح**» خبر المبتدأ وما عطف عليه.

«**وفعل**» بكسر الفاء والعين معطوف على الضمير المجرور بالإضافة من غير إعادة الجار، وهو جائز عند الناظم، وقال المكودي: على بعض النسخ: «وفَعِل مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره افتح وفُعِل معطوف على فَعِل بحذف العاطف و«افتح» أمر خبر فَعِل إن جعل مبتدأ و«عين» مفعول بافتح وهما ضمير تثنية يعود على «فَعِل وفُعَل» الأولين «وفَعِل» الآخر مبتدأ محذوف الخبر» والتقدير وفعل كذلك أي مثلهما في وجوب فتح العين. اهـ ولا يخلو من نظر.

**الشرح:**

ألف المقصور: إذا زادت على أربعة أحرف حذفت مطلقًا كما سبق في مصطفى، ومستدعى، ومنقاضا، ونحوه وإن كانت رابعة فقد سبق التفصيل فيها.

وأما الثالثة كفتى ورحى فليس فيها إلا القلب. ومثلها في الحكم ياء المنقوص فإنها تحذف إن وقعت خامسة كمهتدى.

وإن وقعت رابعة كالقاضي والمعطي ففيها وجهان:

**أحدهُما**: حذفها

**والثاني**: قلبها واوًا فتقول على الأول قاضي، وعلى الثاني قاضوي. والمختار الأوّل، وإن وقعت ثالثة كالشجي تعين فيها القلب.

ثم حيث قلبت الياء والألف واوًا فلابد من فتح ما قبلها، وحيث حذفها كسرته من أجل النسب.

ثم استطرد من ذلك إلى ما يغير في النسب فيعطى غير حركته، وهو ما كانت عينه المكسورة، من مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كإبل، أو مضمومها كدُؤَلْ فإنك إذا نسبت إليها فتحت أعينها فقلت: نمري، وإبلي، ودُؤَلي لأن ما قبل ياء النسب قد كسر من أجلها، والياء بالكسر فكرهوا توالي الأمثال فحققوه بفتح العين.

**وَقِيْلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ　　　وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِم مَرْمِيُّ**

**الإعراب:**

«**وقيل**» فعل ماض مبني للمفعول.

و «**في المرمي**» متعلق بقيل.

و «**مرموي** » نائب فاعل قيل على إرادة اللفظ.

«**واختير**» فعل ماض مبني للمفعول.

و «**في استعمالهم**» متعلق باختير.

و «**مرمى**» نائب فاعل اختير.

**الشرح:**

هذه المسألة مستثناة مما سبق من وجوب حذف ما في آخر المنسوب إليه من ياء شبيهة بياء النسب، وهو ما إذا كانت إحدى الياءين المشددتين منقلبة فيه على أصل كمرمي، فإن أصله مَرْمُوي.

ثم قلبت الضمة كسرة فانقلبت لذلك الواو ياء وأدغمت في مماثلتها.

فالمختار فيه تشبيهها ياء كرسي في حذفها للنسب فيقال فيه: مرَمي كالمنسوب إليه.

وبعض العرب يقتصر على حذف الياء الأولى، وتبقى الثانية لأصالتها إلا أنه يقلبها واوًا كما تقلب واو مُعطي من نسب إليه دون حذفها فيقال مرموى.

وَنَحْوُ: حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ ... وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

**الإعراب:**

«**ونحو**» مبتدأ أول.

و «**حي**» مضاف إليه.

و «**فتح**» مبتدأ ثان.

و «**ثانيه**» مضاف إليه.

و «**يجب**» خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول.

«**وارددة**» فعل أمر متعد لاثنين والهاء المتصلة به مفعوله الأول.

و «**واوا**» مفعوله الثاني.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**يكن**» فعل الشرط وجواب الشرط محذوف ضرورة، قال الشاطبي فيه : «من الضرورة إتيانه بفعل الشرط مضارعا مع تقدم ما يدل على الجواب». اهـ.

و «**عنه**» متعلق بقلب.

و «**قلب**» فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه والجملة خبر يكن وضمير اردده البارز وضمير يكن وقلب عائد على ثانيه وضمير عنه عائد إلى الواو، والتقدير: واردد ثاني نحو «حيّ» واوا إن يكن ذلك الثاني منقلبا عن الواو.

**الشرح:**

إذا كان آخر المنسوب إليه ياء مشددة إلا أنها بعد حرفٍ واحدٍ كما في: حيّ وطيّ.

فإنك لا تحذف واحدة منهما بل تقلب الثانية واوًا مُطلقا وأما الأولى فإنك تحركها بالفتح وتردها إلى أصلها؛ فإن كان أصلُها واوًا ردَدتها إليها فتقول في طيّ طووى، وإن كان أصلها ياء رددتها إليها فتقول في حيّ حيوي.

وَعَلَـمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ      وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

**الإعراب:**

«**وعلم**» بمعنى علامة، مفعول مقدم باحذف.

و «**التثنية**» مضاف إليه.

و «**احذف**» فعل أمر.

و «**للنسب**» متعلق باحذف ومتعلق النسب محذوف والتقدير واحذف علم التثنية للنسب إلى مفرده.

«**ومثل**» مبتدأ.

و «**ذا**» اسم إشارة مضاف إليه.

و «**في جمع**» متعلق بوجب.

و «**تصحيح**» مضاف إليه.

وجملة «**وجب**» خبر المبتدأ.

والتقدير: ومثل هذا الحذف واجب في جمع تصحيح.

**الشرح:**

مما يحذف للنسب أيضًا علامة التثنية، وعلامة جمع التصحيح لمذكر فتقول في النسب إلى زيدان، وزيدين: زيدي، كما ينسب إلى المفرد.

وأما جمع التصحيح المؤنث فظاهر كلام المصنف أن حكمه حكم تصحيح المذكر، وفيه تفصيل، وهو أن التاء تحذف منه مطلقًا.

وأما الألف فإن كان قبلها أربعة أحرُفٍ حذفت أيضًا: كمُسلمات وسُرادقات.

وإن كان قبلها ثلاثة أحرف وثانيهما ساكن كصخرات فلك فيها ما في ألف حُبلى من الحذف، والقلبِ واوًا هذا كلُّه ما دام الجمعُ والتثنية باقية على حالها.

إما أن تقلب إلى العلميّةِ. ولذلك عند من تركها على إعرابها في الجمعية والتثنية.

وإما على لغة من يجري المثنى في الإعراب بالحركات مجرى سلمان.

وجمع المذكر السالم مجرى غسلين[1]، ويعرف جمع المؤنث غير منصرفٍ، فإنه ينسب الأولين على لفظهما فتقول في النسب إلى رجل اسمه زيدان: زيداني، وفي النسب إلى رجل اسمه: زيدين: زيديني.

وأما الثالث: فإن تاءه تحذف مطلقًا لأنه تاء تأنيث، ويبقى ألفه بمنزلة ألف المقصور على ما سبق لها من الأحكام.

**وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ**

**الإعراب:**

«**وثالث**» مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه نعتا لمحذوف.

و «**من نحو**» متعلق بحذف.

و «**طيب**» مضاف إليه.

وجملة «**حذف**» بالبناء للمفعول، خبر المبتدأ، والتقدير: وحرف ثالث حذف من نحو طيب.

«**وشذ**» فعل ماض.

و «**طائيٌّ**» فاعل شذ.

و «**مقولا**» حال من طائي.

و «**بالألف**» متعلق بمقولا.

**الشرح:**

إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسورة مُدغم فيها مثلها كما في نحو: طيّب، وهيّن، وميّت، حذفت الياء المكسورة، وهي الحرف الثالث من هذه الأمثلة، وأبقيت التي قبلها ساكنة فقلت: طيبي، وهيني، وميتي، تخفيفًا

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (٤/٢٦٩): ... ويكون على «فِعْلِينٍ» وهو قليل، قالوا: غِسْلِينٌ. وهو اسم.

لكراهة توالي الكسرات، وكان مقتضى القاعدة أن يقال في النسب إلى طيّء طيئيّ إلا أنهم قلبوا الياء الأولى ألفًا فقالوا: طائي وعلى غير قياس.

أما لو كانت الياء المشددة مفتوحة لهبح[1] أو مفعولة له من الآخر كَمُهَيَّم تصغير مهَيام لم تحذف.

**وَفَاعِل[2] في فَعِيلَةَ الْتُزِمْ وَفُعَلِيٌّ في فُعَيْلَةٍ حُتِمْ**

**الإعراب:**

«**وفعليّ**» بفتح الفاء والعين وتشديد الياء، مبتدأ.

و «**في فعيلة**» بفتح الفاء وكسر العين والمنع من الصرف متعلق بالتزم.

وجملة «**التزم**» بالبناء للمفعول، خبر فعلي.

«**وفُعليّ**» بضم الفاء وفتح العين وتشديد الياء مبتدأ.

و «**في فعيلة**» بضم الفاء وفتح العين والمنع من الصرف متعلق بحتم.

وجملة «**حتم**» بالبناء للمفعول، خبر المبتدأ، وهذا البيت مما وافق صدره عجزه في الإعراب.

**الشرح:**

إذا نسبت إلى فَعِيلة كنَخِيلة وحَنِيفة، أو إلى فُعَيلة كجُهينة ومُزينة فإنك تحذف تاء التأنيث ثم تحذف الياء، ثم إن كان ما قبلها مفتوحًا كجُهينة تركته على حاله فقلت: جهنيّ، وإن كان مكسورًا كحنيفة فتحته فقلت: حنفي، وشذّ عن ذلك قولهم: سِليقيّ منسوب إلى السليقة، ورديني منسوب إلى رُدينة.

وفعولة في هذا الباب ملحق بفعيلة فتقول في النسب إلى شنوءة شنائيّ.

---

(١) كذا بالأصل/ وفي شرح ابن عقيل والأشموني «هبيخ» والهبيخ: الغلام الممتليء والأنثى هبيخة.

(٢) في المطبوعة: فَعِليٌّ.

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لاَمٍ عَرِيَا    مِنَ المِثَالِيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

**الإعراب:**

«**وألحقوا**» فعل وفاعل والضمير للعرب.

و «**معل**» مفعول ألحقوا.

و «**لام**» مضاف إليه.

وجملة «**عريا**» نعت لمعل، ومتعلقه محذوف.

و «**من المثالين**» قال المكودي: متعلق بالمعل. اهـ؛ والظاهر أنه حال من معل لام.

و «**بما**» متعلق بألحقوا، وما موصولة.

و «**التا**» بالقصر للضرورة مفعول ثان لأُوليا مقدم عليه.

و «**أوليا**» فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وهو مفعوله الأول وجملة أوليا صلة ما والعائد إليها مرفوع أوليا المستتر فيه والألف للإطلاق.

**وتقدير البيت**: وألحقوا معل لام عري من الياء حال كونه من المثالين بالذي أولى التاء.

**الشرح:**

إذا كان مثال فُعيل أو فَعيل غير مختتم بتاء التأنيث، فإن كان صحيح اللام كتميم وسُلول، ونُعيم فقياس النسب إليه أن يختم بياء النسب من غير حذف شيء منه فيقال: تميمي، وسلولي، ونعيمي.

ولهذا كان ثقفي وقرشي، معدود من شاذ النسب.

وأما إن كان معتل اللام كعليّ وقصيّ، وهي مسألة الكتاب[1] فإنهما

---

(١) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٣/٦٠٨): باب: تكسير ما عدّة حروفه أربعة أحرف للجمع: «... والقُصوى والقُصي، والعليا والعلي...»

=

يلحقان في حذف الياء منهما، وفتح ما قبل ياء النسب بما ختم بالتاء فتقول في النسب إليهما: علوي، وقصوي.

فتحذف الياء الأولى، وتفتح ما قبل اللام فتقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تقلب الألف واوًا لكونها ثالثة.

**وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةْ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَه**

**الإعراب:**

«**وتمموا**» فعل وفاعل والضمير للعرب.

و «**ما**» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بتمموا.

و «**كان**» فعل ماض واسمها مستتر فيها.

و«**كالطويله**» خبرها، والجملة صلة ما، والعائد إليها اسم كان المستتر فيها.

«**وهكذا**» خبر مقدم.

و «**ما**» موصول اسمي مبتدأ مؤخر.

جملة «**كان كالجليلة**» من كان واسمها وخبرها صلة ما والعائد إليها اسم كان المستتر فيها.

**الشرح:**

إذا كانت العين من فعيلة معتلة: كطويلة، ورويثة، أو مضعّفة تكون اللام مماثلة كجليلة، وهُريرة؛ فإنك تتمها في النسب بترك حذف بأيهما لما يلزم في الأولى من كثرة التغيير، فإنك إذا حذفت الياء من طويلة مثلاً لزم قلب الواو ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير.

---

=

وقال في موضع آخر (٤/٣٨٩): هذا باب ما تقلب فيه الياء واوًا ليفصل بين الصفة والاسم: «فإذا قلت فُعْلى من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة، وهو أجدر أن يجيء على الأصل، إذ قالوا القُصْوى فأجروه على الأصل وهو اسم، كما أخرجت فعلى من بنات الياء صفة على الأصل».

وفي الثاني من التقاء المثلين بزوال الياء الفاصلة بينهما.

**وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ  مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ**

**الإعراب:**

«**وهمز**» مبتدأ.

و «**ذي**» مضاف إليه، وهو نعت لمحذوف، ومضاف أيضًا إلى مد.

و «**مد**» مضاف إليه لا غير.

و «**ينال**» قال المكودي: يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو في موضع الخبر للمبتدأ.

و «**في النسب**» متعلق بينال.

و«**ما**» مفعول ثان بينال أن ضم ياؤه وفي ينال ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الأول، وأن كان ينال بفتح الياء فما مفعول وهي موصولة.

و «**كان**» صلتها.

و «**في تثنية له**» متعلقان بانتسب.

و «**انتسب**» في موضع خبر كان. اهـ. وفي بعض النسخ: «وجب» مكان «انتسب»، واقتصر الشاطبي على الفتح؛ «والنيل»: الإصابة، يقال نال فلان خيرًا يناله إذا أصابه.

**وتقدير البيت:** وهمز اسم ذي مد ينال في النسب ما كان انتسب له في تثنيته.

**الشرح:**

إذا كان آخر المنسوب إليه همزة ممدودة فحكمها في سلامتها، وقلبها واوا جوازًا لوجهين ما سبق من حكمها في التثنية فتصححها إن كانت أصلاً: كقُرَّائي(١).

---

(١) الكتاب (٣/٣٥١، ٣٥٢)، المقتضب (٣/١٤٩)، شرح المفصل (٥/١٥٥).

وتقلبها واوًا إن كانت للتأنيث: كصحراوي.

ويجوز فيها الوجهان إن كانت للإلحاق كعِلْبَاوِي[1]، أو بدلاً من أصل: كَكِسَائي[2].

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَة، وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجًـا، وَلِثَانٍ تَمَّمَا
إضافَـةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ اَبْ ... أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بالثَّانِي وَجَبْ
فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأشْهَلِ

**الإعراب:**

«**وانسب**» بضم السين فعل أمر.

و «**لصدر**» متعلق بانسب.

و «**جملة**» مضاف إليه.

«**وصدر**» معطوف على صدر الأول.

و «**ما**» اسم موصول مضاف إليه وقال المكودي: ما مصدرية.

و «**ركب**» بالبناء للمفعول، صلتها.

و «**مزجا**» مصدر منصوب على حذف مضاف، والتقدير: ركب تركيب مزج. اهـ. وقال الشاطبي: مزجًا منصوب على المصدر بفعل مضمر على حد قولهم: تبسمت وميض البرق على تقدير «مزج مزجا». اهـ. ويحتمل أن يكون في موضع الحال من مرفوع ركب والتقدير: وصدر الذي ركب ممزوجا على حد قولهم قتلته صبرا أي مصبورًا، والمزج الخلط.

«**ولثان**» معطوف على لصدر.

و «**تمّما**» بفتح التاء بمعنى كملّ بالتشديد، في موضع النعت لثان، وألفه للإطلاق.

---

(١) التكملة (٢٤٨)، شرح الشافية للرضي (٢/٥٤)، شرح المفصل (٥/١٥٥، ١٥٦).

(٢) انظر السابق.

«**إضافة**» مفعول بتمم.

و «**مبدوءة**» نعت إضافة.

و «**بابن**» متعلق بمبدوءة.

و «**أواب**» معطوف على ابن.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**ما**» اسم موصول، قال المكودي: معطوف على ثان.

و «**له**» متعلق بوجب.

و «**التعريف**» مبتدأ.

و «**بالثاني**» متعلق بالتعريف.

و «**وجب**» خبر المبتدأ، والجملة صلة ما. اهـ. وقال الشاطبي ما معطوفة على ابن في قوله ابن أو أب، والضمير في له عائد على ما، وصلتها الفعل الذي هو وجب إن جعلتها موصولة، وإن جعلتها نكرة، فصفتها وجب وله متعلق به وبالثاني متعلق بالتعريف، والتقدير: وثان تمم إضافة مبدوءة بما وجب له من التعريف بالثاني، والأول أولى.

«**فيما**» متعلق بانسبن، وما موصول اسمي.

و «**سوى**» صلتها.

و «**هذا**» مضاف إليه.

و «**انسبن**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

و «**للأول**» متعلق بانسبن.

و «**ما**» ظرفية مصدرية.

و «**لم**» حرف نفي وجزم.

و «**يخف**» فعل مضارع مبني للمفعول.

و «**لبس**» مرفوع بالنيابة عن الفاعل بيخف.

و «**كعبد**» خبر مبتدأ محذوف.

و «**الأشهل**» مضاف إليه.

**الشرح:**

هذا حكم النسب إلى المركب، وهو ثلاثة أقسام:

أ- مركب تركيب إسنادٍ: وهو المعبر عنها بالجملة.

ب- وتركيب مزج.

جـ- وتركيب إضافة.

فأما الأول فينسب إلى صدرهما فتقول في تأبط شرًا، وبرق نحره: تأبطي، وبرقي.

**وأما الثاني**: وفي حضرموت، وبعلبك: حضري، وبعلي.

وفي معد يكرب وجهان: كما في القاضي فتقول: معدي، ومعدوي لأن ياءه رابعة.

وأما الثالث وهو المركب تركيب إضافة، وإن كان مبدوءًا بابن: كابن عمر، أو بأب: كأبي بكر، وكان الأوّل فيه معرفًا بالثاني: كغلام زيد.

وليس هذا التقسيم مستقيمًا له، ولو كان إضافة مبدوءة بأم أو أب لكان قد شمل نوعي الكنية، وانفصل عن الإيراد الوارد عليه في التقسيم.

والقصد أنك تنسب في ذلك كله إلى الثاني فتقول: عمري، وبكري، وكلثومي في المنسوب إلى أم كلثوم، وزبيري[1].

وفي ما سوى هذا من أنواع المضاف ينسب إلى الأوّل إن لم يخف لبس فتقول في امرإ القيس: امرئيّ فإن خيف لبس لحصول الاشتراك في الأوّل كعبد الأشهل، وعبد الدار نسبت إلى الثاني فتقول: أشهلي، وداري.

وبعض العرب يبني من جزء المضاف المركب تركيب مزج كلمة على فعلل، ثم تنسب إليها فتقول في النسب إلى عبد شمسٍ وعبد الدار، وتيم

(١) في المنسوب إلى ابن الزبير، وزيديّ في المنسوب إلى غلام زيد.

اللات[1]، وبعلبك، وحضرموت: عَبَشْمَيّ[2]، وعَبْدَرِيّ[3]، وبعلكي، وتَيْمَلِيّ، وحضرمي.

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَوَازًا انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ، أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ... وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

**الإعراب:**

«**واجبر**» بضم الباء الموحدة فعل أمر.

و «**برد**» متعلق باجبر.

و «**اللام**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

و «**ما**» موصول اسمي منصوب المحل على المفعولية باجبر لا مفعول برد، خلافا للمكودي.

و «**منه**» متعلق بحذف.

وجملة «**حذف**» بالبناء للمفعول صلة ما والعائد إليها الضمير المجرور بمن والضمير المستتر في حذف المرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى اللام.

و «**جوازا**» قال المكودي: «مصدر والظاهر أنه نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف، والتقدير: واجبر جبر ذا جواز. اهـ. وجزم به الشاطبي فقال: «جوازًا مصدر على حذف المضاف أي ذا جواز». اهـ ويحتمل أن يكون في موضع الحال من المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: واجبر حال كون الجبر جائز أو نعتا لمصدر محذوف لا على تقدير مضاف بل على سبيل

(١) اللات: اسم لصنم.

(٢) قال سيبويه عقبهما في الكتاب (٣/٣٧٦): هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء: «وليس هذا بالقياس» . وانظر: المقتضب (٣/١٤٢-١٤٣)، الأصول لابن السراج (٣/١٩)، شرح الشافية (٢/٧٦)، وعلل النحو بتحقيقي باب: النسب إلى الاسم المضاف.

(٣) انظر السابق .

المبالغة أو على التأويل بالمشتق.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**لم**» حرف نفي وجزم.

و «**يك**» فعل الشرط مجزوم بلم وجواب الشرط محذوف للضرورة لكون الشرط مضارعًا.

و «**رده**» اسم يك.

وجملة «**ألف**» بالبناء للمفعول في موضع نصب خبر يك.

«**في جمعي**» بالتثنية متعلق بألف.

«**التصحيح**» مضاف إليه.

و «**أو في التثنية**» معطوف على جمعي التصحيح.

«**وحق**» بفتح الحاء المهملة مبتدأ.

و «**مجبور**» مضاف إليه.

و «**بهذي**» متعلق بتوفيه.

و «**توفيه**» خبر المبتدأ وأصل الجبر: الإصلاح والإزالة، يقال: جبرت العظم أجبره، إذا أصلحته وأزلت كسره.

**الشرح:**

ما نقص بحذف اللام منه إذا نسبْتَ إليه ردَدْتَ إليه اللام المحذوفة جوازًا لا وجوبًا، إن لم يعهد رد اللام في جمع التصحيح لمذكرٍ، أو مؤنث، أو في التثنية، فتقول في النسبة إلى يدٍ وابنٍ: يَدَوِى، وَبنوى، برد اللام جوازًا، وإن شئت: يَديٌّ[1]، وابني؛ لأنه لم يعهد رد اللام فيهما في تثنية، ولا جمع تصحيح إلا في يدٍ شذوذًا كما سبق، وإنْ كان جُبِر يرد لامه في هذه المواضع الثلاثة أعني التثنية،

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (٣/٣٥٨): فمن ذلك قولهم في دمٍ: دَميٌّ، وفي يدٍ: يديٌّ وإن شئت قلت: دَمَويٌّ، ويَدَوي.

انظر الأصول (٣/٧٦)، شرح الشافية للرضي (٢/٦٠)، المقتضب (٣/١٥٣)، مجالس العلماء (ص٢٥٠) مجلس رقم (١٤٧).

وجمعي التصحيح فحقه التوفية في النسب بأن ترد لامه وجوبًا فتقول في النسب إلى أب: أبوي، لأن المعهود رد لامه في التثنية؛ لأنهم قالوا: أَبَوان.

وتقول في النسبة إلى سَنة: سَنَويٌّ، وإن شئت سَنَهِيٌّ[(١)] لأنهم ردوا اللام في الجمع بالألف، والتاء كذلك فقالوا: سنوات على المشهور.

وبعضهم يقول: سنهات.

ونقول في النسبة إلى «**ذو**» : ذووي؛ لأنهم ردّوها في جمع التصحيح فقالوا: ذووي حساب.

ويجب رد اللام أيضًا إذا كانت اللام معتلة، وإن لم ترد فيما ذكر فتقول في النسبة إلى شَاه: شاهي عند سيبويه، وشوهي عند الأخفش.

**وَبِـــأَخٍ أُختًـــا، وَبِابْـــنِ بِنْتَا  أَلْحِـــقْ، وَيُونُسٌ أَبى حَذْفَ التَّا**

**الإعراب:**

«**وبأخ**» متعلق بألحق.

و «**أُختًا**» مفعول ألحق.

«**وبابن**» معطوف على بأخ.

و«**بنتا**» معطوف على أختا من العطف على معمولين لعامل واحد وذلك جائز اتفاقًا، وقال المكودي: «وبنتا معطوف على أختا وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو بابن وهو جائز خلافا للفارسي». انتهى.

و «**ألحق**» بقطع الهمزة وكسر الحاء فعل أمر، والتقدير: وألحق أختا بأخ وبنتا بابن.

«**ويونس**» بالتنوين للضرورة، مبتدأ.

و «**أبى**» بمعنى منع فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى يونس.

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٢/٢٦٠)، التكملة لأبي علي الفارسي (٢٥٢)، علل النحو بتحقيقي باب: النسب إلى الاسم المضاف.

و «**حذف**» مفعول أبى.

و «**التا**» بالقصر للضرورة، مضاف إليه، والجملة خبر يونس، ويونس هذا هو يونس بن حبيب يكنى أبا عبد الرحمن، أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء وعن حماد بن سلمة تُوفي سنة اثنتين وثمانين ومائة.

**الشرح:**

أي أخت وبنت يلحقان في رد لامهما في النسب بأخٍ وابنٍ فتقول في النسب إليهما: أخويٌّ[1] وبنوي برد اللام، وإسقاط التاء التي هي عوض منها.

ويونس[2] لا يجيز حذف التاء منهما بل يقول: بنتيٌّ وأختيٌّ.

**وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ... ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَلاَ ولاَئي**

**الإعراب:**

«**وضاعف**» فعل أمر.

و «**الثاني**» مفعول ضاعف.

و «**من ثنائي**» في موضع الحال من الثاني.

و «**ثانيه**» مبتدأ.

و «**ذو**» خبره.

و «**لين**» بكسر اللام مضاف إليه، وجملة «ثانيه ذو لين»: نعت لثاني،

---

(١) قال الوراق في علل النحو، باب: النسب إلى الاسم المضاف (بتحقيقي): فتقول في النسب إلى أخٍ: أخَويٌّ.

(٢) يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري، أبو عبد الرحمن. قال السيرافي: بارع في النحو، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء. وروي عن سيبويه فأكثر، وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها. ولد سنة ٩٠هـ ومات سنة ١٨٢هـ.

انظر: بغية الوعاة (٢/٣٦٥ ت ٢٣٠٦)، سير أعلام النبلاء (٨/١١١ ت ٢٩)، مرآة الجنان (١/٣٨٨)، المزهر (٢/٢٣١)، البيان والتبيين (١/٧٧)، معجم الأدباء (٢٠/٦٤)، وفيات الأعيان (٧/٢٤٤)، تهذيب التهذيب (٥/٣٤٦)، تاريخ الطبري (٧/٢٣)، المعارف (٥٤١).

وقال المكودي: لثنائي.

و «**كلا**» بفتح الكاف، خبر مبتدأ محذوف.

«**ولائي**» معطوف على لا المجرور بكاف التشبيه، والأصل: لائي بتشديد الياء لكنه خففه في الوقف كما يخفف الروي المشدد.

**الشرح:**

إذا سميت بحرفٍ ثنائي الوضع ثانيه بتشديد إن كان واوًا أو ياءً، أو بمدّة إن كان ألفًا فتقول في رجل سميته بـــ «لو» جاء لوٌّ، و في رجل سميته بـــ«كي» رأيت كيًا. وفي رجل سميته بـــ «لا» مرَرت بلاءٍ. فإذا نسبت إليه أبقيته على حاله إن كان واوًا فتقول: لوي. وقلبت ثانيه واوًا إن كان ياء فتقول: كيوي، كما تقول: حيوي.

ولك في الآخر وجهان كما في «كسا» لاشتراكهما في كون الهمزة بدلاً من أصل فتقول: لايّ، ولاوي.

**وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَـــا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ، وَفَتْحُ عَيْنِــهِ الْتُــزِمْ**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

و «**يكن**» فعل الشرط.

و «**كشية**» خبر يكن، مقدم على اسمها.

و «**ما**» موصول اسمي في موضع رفع، على أنه اسم يكن مؤخر.

و «**الفاء**» بالقصر للضرورة، مفعول مقدم بعدم.

وجملة «**عدم**» صلة ما، وعائدها الضمير المستتر في عدم.

«**فجبره**» مبتدأ.

«**وفتح**» معطوف على جبره.

و «**عينه**» مضاف إليه.

وجملة «**التزم**» بالبناء للمفعول، خبر المبتدأ وما عطف عليه وأفرد

الضمير في التزم على معنى ما ذكر، وضمير جبره وعينه عائد على مدلول ما وهو الاسم المحذوف الفاء، وجملة «فجبره» إلى آخرها جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء.

**وتقدير البيت:** وإن يكن الذي عدم الفاء مثل شية فجبره وفتح عينه التزاما، والشية: كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره.

**الشرح:**

إذا نسبت إلى ما حذفت فاؤه، وعوض منها تاء التأنيث، فإن كان لـ «عده»، و«صفة» في كونه صحيح اللام، لم يُرد إليه المحذوف بل تحذف تاءُ التأنيث، وتفتح العين كراهية لتوالي الكسرات فتقول: عَدَيّ، وصَفيٌّ[1].

فإن كان معتل اللام كشية[2] لزم جبره برد الفاء، وفتح عينه أيضًا، ويسمى هذا مذهب سيبويه، والأخفش يوافقه به على ردّ الفاء إلا أنه يخالفه في فتح العين، بل يسكنها فتقول: وشْيِيّ [3].

**وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ ... إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضعِ**

**الإعراب:**

«**والواحد**» مفعول مقدم باذكر.

و «**اذكر**» فعل أمر.

و «**ناسبا**» حال من فاعل اذكر المستتر فيه.

و «**للجمع**» متعلق بناسبا.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**لم**» حرف جزم.

و «**يشابه**» فعل الشرط مجزوم بلم، وجواب الشرط محذوف مع كون

---

(١) الكتاب لسيبويه (٥٧٢/٣)، هذا باب تكسير الواو للجمع.

(٢) خزانة الأدب (٢٣٤/١، ٤٨٥/١٠).

(٣) وتقول بفتح العين: وشَيِيّ على مذهب سيبويه.

الشرط مضارعًا للضرورة.

و «**واحدًا**» مفعول يشابه.

و «**بالوضع**» متعلق بيشابه، والباء بمعنى في.

**الشرح:**

إذا نسبت إلى لفظة دالة على الجمع اكتفيت بواحدة إن لم يشبه لفظُه لفظ الواحد، سواء كان جمع تصحيح كما تقدم، أو جمع تكسير كفرائض، وقبائل وحمر.

فتقول: فرضيٍ، وقبليٍ، وأحمريٍ، إن قدرته جمع مذكر، وإن قدرته جمع مؤنث قلت: حمراوي.

وأما أنمارى، وكلابى، فليس من النسب إلى جمع، بل من النسب إلى الواحد لأن أنمارًا، وكلابًا المنسوب إليهما علمان.

أما إن كان لفظ الجمع شبيهًا بلفظ الواحد، بأن يكون اسم جمع كرهط[1]، واسم جنس كشجر، أو لا واحد له كأبابيل، أو جاريًا مجرى العلم كأنصار، فإنك تنسب إليه على حاله فتقول: رهطي، وشجري، وأبابيلي وأنصاري.

**وَمَـــعَ فَــاعِـلٍ وَفَعّالٍ فَعِلْ      فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ**

**الإعراب:**

«**ومع**» قال الشاطبي: «ظرف متعلق بأغنى، وقد يكون في موضع الحال من فعل». ا.هـــ.

و «**فاعل**» مضاف إليه.

«**وفعال**» بتشديد العين، معطوف على فاعل.

و «**فعل**» بفتح الفاء وكسر العين مبتدأ.

---

(١) الكتاب (٣/٦١٦).

و «**في نسب**» متعلق بأغنى.

وجملة «**أغنى**» بالعين المعجمة خبر المبتدأ.

و «**عن اليا**» متعلق بأغنى.

وجملة «**فقبل**» بضم القاف وكسر الباء الموحدة والبناء للمفعول، مستأنفة.

وتقدير البيت: وفَعِل مع فَاعِلٍ وفَعّال، أغنى في النسب عن الياء، فقبل عند النحاة.

## الشرح:

يستغنى عن النسب عن لحاق الياء المشددة برد المنسوب إلى صيغة فعل، مع صيغة فاعل، وفعّال.

فمن الأوّل قولهم في النسب إلى الطعام: طَعِم، وفي النسبة إلى اللبن: لَبِن. وفي النسب إلى النهار: نَهِر.

كقوله[1]:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهِرْ ....................[2]

---

(١) لا يعرف له قائل.

(٢) عجزه:

.................... لا أُدْلِجُ اللَّيْلَ، وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ

المصادر: نوادر أبي زيد (٢٤٩)، المخصص (٩/٥١)، المقرب (٨٢)، العيني (٥٤١)، التصريح (٢/٣٣٧)، الأشموني (٤/٢٠١)، اللسان (ليل، نهر)، الكتاب لسيبويه (٣/٣٨٤).

قال سيبويه: فقولهم: نَهِرٌ في نَهارىٌّ يدلُّ على أن عَملاً، كقوله: عَمَليٌّ لأن في عَملَ من المعنى ما في نَهِرٍ، وقَولٌ كَذلك لأنه في معنى قولِيّ.

اللغة: «ليل» معناه منسوب إلى الليل، ويريد به صاحب عمل في الليل «نهر» بفتح فكسر أي: صاحب عمل بالنهار. وهذه الصيغة إحدى التي إذا بُني الاسم عليها استغنى عن إضافة ياء مشددة في آخره للدلالة على النسب. «أدلج» أسير من أول الليل، والادّلاج على زنة الافتعال، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالاً. السير =

ومن الثاني قولهم: تامر[1] ولابن[2]، وطاعم[3] وكاس[4]، ومن الثالث قولهم: نّجار وعطّار، وعوّاج، للذي يبيع العاج.

ونقل في غير الحرف كقوله[5]:

.......................... وَلَيْسَ بِذِي سَيْف وَلَكِنِي نبّال[6]

---

=

في آخر الليل، «أبتكر» : أدرك النهار من أوله.

المعنى: يصف الشاعر نفسه بالشجاعة، وعدم المبالاة، ويذكر أنه إذا أراد أن يغير على قوم لم يأت حيهم ليلاً وهم نائمون، ولم يسر إليهم خفية كما يسير اللصوص، ولكنه يذهب إليهم بالنهار، ثم بين أنه يختار من بين أوقات النهار أوله ليكون رجال الحي موجود لم يخرجوا لأعمالهم.

الإعراب: «لست» فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه. «بليليّ» الباء زائدة، ليليًّ، خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. «ولكني» حرف استدراك ونصب، وياء المتكلم اسمه. «نهر» خبر لكن. «لا» نافية. «أدلج» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر. «الليل» منصوب على الظرفية الزمانية بأدلج. «ولكن» حرف استدراك. «أبتكر» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه وجوبًا.

الشاهد فيه: قوله: «نهر» حيث بناه على فَعِل-بفتح فكسر-وهو يريد النسب، فكأنه قال: ولكني نهاريّ، كما قال: لست بليليّ. [انظر شرح ابن عقيل (٢/٣٧٧)، الشاهد رقم (٣٥٢)].

(١) تامر: ذي تمر.

(٢) لابن أي: ذي لبن.

(٣) وطاعم أي: ذي طعام.

(٤) وكاس أي ذي كسا.

(٥) القائل: امرؤ القيس.

(٦) صدره:

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنُني به ..........................

رواية الكتاب لسيبويه (٣/٣٨٣) لعجزه:

وليس بذي سيفٍ وليس بنبّال

=

أي: بذي نبل، وجعل بعضهم منه: ﴿**وما ربك بظلام للعبيد**﴾[1].

**وغَيْــرُ مَــا أَسْلَفْتُهُ مُقَــرَّرا عَلَى الَّذِي يُنْقَــلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا**

**الإعراب:**

«**وغير**» مبتدأ.

و «**ما**» مضاف إليه، وهو موصول اسمي.

وجملة «**أسلفته**» من الفعل والفاعل والمفعول، صلة ما، وعائدها الهاء من أسلفته.

و «**مقررا**» بفتح الراء، حال من الهاء في أسلفته وبكسرها حال من التاء. اهــ واقتصر المكودي على الأول.

و «**على الذي**» متعلق باقتصر.

وجملة «**ينقل**» بالبناء للمفعول، صلة الذي.

و «**منه**» في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل بينقل، وضمير منه يعود إلى الذي، وهو الرابط بين الصلة والموصول.

وجملة «**اقْتُصرا**» بالبناء للمفعول، خبر غير، والألف للإطلاق، ويحتمل

=

وقال عقبة: يريد: وليس بذي نبْل

البحر: الطويل.

المصادر: ديوانه (٣٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤/٦)، المقتضب (١٦٢/٣)، شرح شواهد المغني (١١٧)، العيني (٥٤٠/٤)، التصريح (٣٣٧/٢)، الأشموني (٢٠٠/٢)، والمعنى: يصف رجلاً بلغه أنه توعده، فقال: إنه ليس من أصحاب السلاح والحرب فلا أبالي وعيده.

الشاهد فيه: «نبّال» وبناؤه على فعّال. والمستعمل في هذا نابل أي ذو نبل، ولكنه أجراه مجرى صاحب الصنعة، كما قيل: بغّال وسيَّاف.

قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٣٨٢/٣): وقالوا: بغّالٌ لصاحب البَغْل، شبهوه بالأوّل، حيث كانت الإضافة لأنهم يشبِّهون الشيء بالشيء وإن خالفه.

(١) سورة فصلت آية (٤٦).

أن يكون اقتصرا فعل أمر، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة.

وتقدير البيت: وغير الذي أسلفته مقررا اقتصر على الذي ينقل منه.

**الشرح:**

ما جاء من النسب على غير ما سلف تقريره في هذا الباب، فهو من شاذ النسب يقتصر فيه على المنقول، ولا يقاس عليه.

وينقسم الشاذ على أقسام:

**الأول**: ما يغير فيه الحركة، كقولهم في النسب إلى الدهر: دُهري-بضم أوله-وفي النسب إلى البصرة: بِصري-بالكسر.

وفي النسبة إلى أميّة: أَموي.

**الثاني**: ما يزاد في حروفه، كقولهم في النسب إلى مرو: مروزي، وفي النسب إلى بحر: بحراني. وفي الرى: راري[1].

**الثالث**: ما نقص من حروفه، كقولهم في النسب إلى حرور[2]: حروري.

**الرابع**: ما أبدل فيه حرف بغيره كقولهم في النسب إلى صنعاء: صنعاني.

**الخامس**: أن ينقل الحرف عن محله، كقولهم في النسب إلى البادية: بدوي إلى غير ذلك مما تقدم في شاذ النّسب.

---

(١) وفي الأشموني: رازي.

(٢) وفي الأشموني: حروراء.

## الوقف

**الشرح:**

الوقف، أو حال كونك واقفًا.

**تَنْوينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احذِفَا**

**الإعراب:**

«**تنوينا**» مفعول أول باجعل.

و «**اثر**» قال المكودي: «متعلق باحذف»، وقال الشاطبي: «متعلق باجعل». اهـــ. ويحتمل أن يكون متعلقًا بمحذوف، نعت لتنوينا لما تقرر من أن الظرف بعد النكرة المحضة نعت لها.

و «**فتح**» مضاف إليه.

و «**اجعل**» فعل أمر متعد لاثنين.

و «**ألفا**» بكسر اللام مفعول ثان لاجعل.

و «**وقفا**» قال المكودي: «مصدر في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في اجعل أو مفعول له». اهـــ. والثاني أنسب بالبيت بعده نعم في قوله في موضع نصب تجوز لأنه منصوب لفظا، ويحتمل أن يكون منصوبًا على نزع الخافض كما سيجيء.

«**وتلو**» قال الشاطبي: «بمعنى تال أي: تابع وهو مفعول باحذف على حذف الموصوف أي: احذف تنوينا تالي غير الفتح». اهـــ.

و «**غير**» مضاف إليه من الإضافة إلى المفعول.

و «**فتح**» مجرور بإضافة غير إليه.

و «**احذفا**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفا.

**وتقدير البيت:** اجعل تنوينا كائنا اثر فتح ألفا في وقف أو لأجل الوقف.

**الشرح:**

للموقوف عليه أحوال:

**أحدها**: أن يكون منونا، فإن كان تنوينه يلي فتحة، فالأحسن فيه أن يبدل تنوينه ألفا نحو: ﴿**وكان الله غفورا رحيما**﴾[1]. ولذلك رسم بالألف. وبعض العرب يقف عليه بحذف التنوين، كما يقف على المرفوع.

فعلى هذه اللغة يرسم بغير ألف.

وقوله: «**إثر فتح**» أعم من أن يكون الفتح إعرابا، كما مثل، أو بناء، كما في نحو: أيها، وويها، وإن كان التنوين يلي غير الفتح من كسر وضم حذفته ووقفت عليه بالسكون في أرجح اللغات نحو: ﴿**والله بكل شيء عليم**﴾[2].

**واحـــذف لوقف في ســـوى اضطرار صلـــة غير الفتح في الإضمار**

**الإعراب:**

«**واحذف**» فعل أمر.

و «**لوقف في سوى**» متعلقان باحذف.

و «**اضطرار**» مضاف إليه.

و «**صلة**» مفعول احذف.

و «**غير**» مضاف إليه.

و «**الفتح**» مجرور بإضافة غير إليه.

و «**في الإضمار**»، قال المكودي: متعلق بصلة. اهـــ.

**الشرح:**

إذا وقفت على ما في آخره هاء الضمير حذفت صلتها، وهو حرف اللين الذي يليها، إن كان صلة لغير المفتوحة من مكسورة نحو: ﴿**لتستووا**

---

(١) سورة الأحزاب آية (٥).

(٢) سورة البقرة آية (٢٨٢).

**على ظهوره﴾**[1].

ومضمومة نحو: ﴿**واعبدوه واشكروا له**﴾[2].

وقد تبيَّنتَ صلتهما في الضرورة، فمن الأول: تجاوزت هندًا رغبة قتاله.

ومن الثاني: ومهمه مغبرة أرجاؤه.

وأما صلة المفتوحة، وهو الألف فلا تحذف نحو: ﴿**جنات عدن يدخلونها**﴾[3]، صلة الهاء الضمير في الوقف.

**وَأَشْبَهتْ إذًا مُنَوَّنـــًا نُصِـــبْ فَأَلِفـــًا فِي الْوَقفِ نُونُهـــا قُلِبْ**

**الإعراب:**

«**واشبهت**» فعل ماض والتاء للتأنيث.

و «**إذًا**» فاعل أشبهت.

و «**منونا**» مفعول أشبهت.

وجملة «**نصب**» بالبناء للمفعول، نعت لمنونا.

«**فألفا**» بكسر اللام، مفعول ثان بقلب المتعدي لاثنين لا حال من الضمير في قلب، خلافًا للمكودي.

و «**في الوقف**» متعلق بقلب.

و «**نونها**» مبتدأ، ومضاف إليه.

وجملة «**قلب**» بالبناء للمفعول، خبره.

**وتقدير البيت:** وأشبهت إذًا منونا منصوبا فنونها قلب في الوقف ألفا، ودخلت الفاء لإفادة معنى السببية، وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز في الضرورة.

---

(١) سورة الزخرف آية (١٣).

(٢) سورة العنكبوت آية (١٧).

(٣) سورة الرعد آية (٢٣).

**الشرح:**

مذهب الأكثرين أنه يوقف على «**إذن**» بقلب نونها ألفا.

تشبيها لها بالمنون المنصوب.

وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون، لموافقة الرسم، واختاره ابن عصفور.

**وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لـــم ينصب اولى مـــن ثبوت فاعلما**

**الإعراب:**

«**وحذف**» مبتدأ.

و «**يا**» بالقصر للضرورة، مضاف إليه.

و «**المنقوص**» مجرور بإضافة يا إليه.

و «**ذي**» بمعنى صاحب، نعت لمنقوص.

و «**التنوين**» مضاف إليه.

و «**ما**» ظرفية مصدرية.

و «**لم**» حرف نفي وجزم.

و «**ينصب**» بالبناء للمفعول، مجزوم بلم.

و «**اولى**» اسم تفضيل مرفوع بضمة مقدرة على أنه خبر حذف.

و «**من ثبوت**» متعلق باولى.

و «**فاعلما**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفا.

**الشرح:**

المنقوص ينقسم ثلاثة أقسام:

**أحدها**: ما يجوز حذف يائه، وإثباتها في الوقف إلا أن الحذف أرجح.

**الثاني**: عكسه.

**الثالث**: ما يتعين إثبات يائه، **فالأول**: ما سلم من حذف من منون غير

منصوب سواء كان مرفوعا نحو: ﴿**ولكل قوم هاد**﴾[1]. أو مجرورًا نحو: ﴿**وما لهم من دونه من وال**﴾[2]. والأكثرون يقفون عليهما بالسكون، وابن كثير وقف عليهما بإثبات الياء.

**والثاني**: ما كان مرفوعًا أو مجرورًا مما هو غير منون نحو: ﴿**ومن آياته الجواري**﴾[3]. ﴿**مهطعين إلى الداعي**﴾[4]. الأرجح الوقف عليها بالياء، وعليه هو السبعة.

**وأما الثالث**: فشيئان:

**أحدهما**: المنصوب سواء كان منونًا نحو: ﴿**سمعنا مناديا**﴾[5]، أو غير منون نحو: ﴿**بلغت التراقي**﴾[6].

**وثانيهما**: مرًّا ونحوه مما حذفت منه العين فإن أصله: مري اسم فاعل من أري حذفت عينه، وهي الهمزة تخفيفًا بعد نقل حركتها إلى الراء، ثم حذفت الياء من أجل التنوين. فإذا وقفت عليه حذفت التنوين، وأعدت الياء المحذوفة وجوبًا؛ لأن حذفها إجحافٌ بكثرة الحذف.

ومثله في ذلك ما حذفت منه الفاء من نحو: «**يعي**» مضارع وعى مسمى به لما ذكرنا.

| | |
|---|---|
| **وَغَيْرُ ذِي التّنوِينِ بِالْعَكسِ، وَفِي** | **نَحوِ مُرٍ لزوم رَدِّ اليـــا اقْتُفِي** |
| **وغَيرهَـــا التَّأْنيث مِـــنْ مُحَرَّك** | **سَكّنَـــهُ أَو قِفْ رَائِمَ التَّحرُّكْ** |
| **أَو اشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضْعِفَاً** | **مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا** |

(١) سورة الرعد آية (٧) .

(٢) سورة الرعد آية (١٠) .

(٣) سورة الشورى آية (٣٢).

(٤) سورة القمر آية (٨) .

(٥) سورة آل عمران آية (١٩٣).

(٦) سورة القيامة آية (٢٦).

**الإعراب:**

«**وغير**» مبتدأ.

و «**ذي**» مضاف إليه.

و «**التنوين**» مجرور بإضافة ذي إليه.

و «**بالعكس**» خبر المبتدأ.

«**وفي نحو**» متعلق باقتفى.

و «**مر**» بضم الميم وكسر الراء مع التنوين، اسم فاعل من أري مجرور بإضافة نحو إليه وأصله مرئي نحو مكرم أعل بالنقل والحذف.

و «**لزوم**» مبتدأ.

و «**رد**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.

و«**اليا**» بالقصر للضرورة، مجرور بإضافة رد إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

وجملة «**اقتفي**» بالبناء للمفعول بمعنى اتبع خبر لزوم، والتقدير: لزوم رد الياء اقتفى في نحو مر، فقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ للضرورة.

«**وغير**» مفعول بفعل محذوف يفسره «سكنه» على أرجح الوجهين في باب الاشتغال.

و «**ها**» بالقصر للضرورة، مضاف إليه.

و «**التأنيث**» مجرور بإضافة ها إليه.

و «**من محرك**» متعلق بسكنه.

و «**سَكِّنْه**» فعل أمر، والهاء المتصلة به مفعوله وهي عائدة إلى غير.

و «**أو**» حرف عطف وتخيير.

و «**قف**» فعل أمر من وقف معطوف على سَكِّنْه.

و «**رائم**» اسم فاعل من «رام» منصوب على الحال من فاعل «قف» المستتر فيه.

و «**التحرك**» مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله.

«**أو**» حرف عطف وتخيير كما مر.

و «**اشمم**» أمر من اشم معطوف على قف.

و «**الضمة**» مفعول اشمم.

و «**أوقف**» معطوف على أشمم.

و «**مضعفا**» بكسر العين، اسم فاعل من أضعف منصوب على الحال من فاعل قف.

و «**ما**» موصول اسمي منصوب المحل على المفعولية بمضعفا.

و «**ليس**» فعل ماض، واسمه مستتر فيه.

و «**همزًا**» خبره.

و «**أو عليلاً**» معطوف على همزًا وجملة ليس وما بعدها صلة ما، والعائد إليها اسم ليس المستتر فيها.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**قفا**» بمعنى تبع فعل الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه.

**الشرح:**

إذا وقفت على متحرك غير هاء التأنيث ففي الوقف عليه خمسة أوجه:

**أجودها**: إسكانه وهو الأصل، وقد أجمع عليه.

**الثاني**: أن يوقف عليه بروم الحركة، وهو إخفاء الصوت بها، والنحاة على جوازه في الحركات الثلاث.

والقراء يمنعونه في الفتحة، وهو اختيار الفراء.

**الثالث**: أن يوقف عليه بالإشمام، وإن كان مضمومًا، ومعنى الإشمام: الإشارة بالتعيين إلى الضمة من غير صوت فلا يدركه الأعمى بخلاف الروم.

**الرابع**: أن يوقف عليه بالتضعيف، وهو يشبه بدل الحرف الآخر، نحو: هذا محمد يأكل.

وذكر للتضعيف ثلاثة شروط:-

**أحدها:** أن يكون الحرف الأخير غير همزة.

**الثاني:** أن لا يكون معتلاً بالياء أيًا كان أو معتلاً بالواو كيدعو، وبالألف كوشى.

**الثالث:** أو تاليا لحرف ساكن، إما معتل كزيه أو غير معتل كعمر، امتنع التضعيف.

**الخامس:** من وجوب الوقف نقل حركة آخر الموقوف عليه إلى ما قبله وله أربعة شروط:

**أحدها:** ما كان قبل الآخر ساكنًا.

**الثاني:** أن لا يحصل أي ممتنع ومنه قوله:

«أيا ابن كاذبة ادخل النقر» أصله النفر[1].

وقرأ بعضهم: ﴿**وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِر**﴾[2].

فإن كان الحرف الذي يليه الآخر متحركا نحو: جعفر، امتنع النقل إليه لاستقلاله بحركته وكذا لو تعذر بحركة لكون ألفا نحو: الكتاب، ومدغما نحو الريّ. واستثقل لكونه واوًا أو ياءً تليان حركة مجانسة نحو: يقولُ، ويبيعُ.

**مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتُ انْقُلاَ لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ**

**وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لاَ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلاَ**

**الإعراب:**

«**محرَّكا**» بفتح الراء المشددة، مفعول قفا، قال الشاطبي: «قوله أن قفا محركا ارتكب فيه التضمين القبيح في القوافي وهو تعلق قافية البيت بما بعده

---

(١) النفر: كذا بالأصل.

(٢) سورة العصر آية (٣).

قال أبو البقاء في التبيان (١٣٠٢/٢): الجمهور على إسكان باء «الصَّبْر»، وكسرها قوم، وهو على لغة من ينقل الضمة والكسرة في الوقف إلى الساكن قبلها حرصًا على بيان الإعراب.

والأحسن في التضمين تعلق أول البيت بأول البيت الثاني».انتهى.

و «**و**» حرف عطف.

و «**حركات**» مفعول مقدم بانقلا.

و «**انقلا**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفا.

و «**لساكن**» متعلق بانقلا.

و «**تحريكه**» مبتدأ، ومضاف إليه.

وجملة «**لن يحظلا**» بالظاء المشالة والبناء للمفعول بمعنى يمنع، خبر المبتدأ.

«**ونقل**» مبتدأ، ويجوز أن يكون منصوبًا بفعل محذوف يفسره يراه، كما هو في بعض النسخ.

و «**فتح**» مضاف إليه.

و «**من سوى**» متعلق بنقل.

و «**المهموز**» مضاف إليه.

و «**لا**» نافية.

و «**يراه**» من الرأي بمعنى المذهب، متعد إلى واحد والهاء المتصلة به مفعوله يعود إلى نقل.

و «**بصري**» فاعل يراه وجملة لا يراه بصري خبر المبتدأ على الأول ولا محل لها على الثاني.

«**وكوف**» بحذف ياء النسب للضرورة، مبتدأ.

وجملة «**نقلا**» بألف الإطلاق، خبر كوف.

**الشرح:**

هذان الشرطان الآخران من شروط الوقف ينقل الحركة.

**أحدهما**: مختلف فيه، وهو أن يكون حركة الموقوف عليه فتحه، وهو غير مهموز كما في نحو: اشتريت العبد.

فإن البصريين يمنعون النقل فيه، والكوفيون يجيزونه.

**الثاني**: أن يؤدي النقل عدم النظر كما في نحو: هذا علم، فإنك لو نقلت ضمة الميم إلى اللام أدى إلى بناء فعل، وهو مهمل في الكلام.

وكذا يمتنع النقل في نحو: نظرت إلى قفل، على قول من لم يثبت في أوزان الاسم فعل بضم الفاء، وكسر العين.

وهذان الشرطان يختصان بغير المهموز.

وأما المهموز فلا يمتنع النقل فيه مع كون الحركة فتحة اتفاقا، ولا مع الخروج إلى عدم النظير، فيجوز النقل في نحو: ﴿**يخرج الخبء**﴾[1].

وفي نحو: رداء، وإلى ذلك أشار بعجز البيت الثاني.

**والنقل إن يعدم نظير ممتنع ... وذاك في المهموز ليس يمتنع**

**في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل ... إن لم يكن بساكن صح وصل**

**وقل ذا في جمع تصحيح وما ... ضاهى، وغير ذين بالعكس انتمى**

**الإعراب:**

«**والنقل**» مبتدأ.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**يعدم**» بالبناء للمفعول، فعل الشرط، وجوابه محذوف للضرورة لكون الشرط مضارعا.

و «**نظير**» نائب فاعل يعدم.

و «**ممتنع**» خبر النقل، ويحتمل أن يكون خبر المبتدأ محذوف على إضمار الفاء للضرورة، والجملة جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ.

«**وذاك**» مبتدأ، ونعته محذوف.

و «**في المهموز**» متعلق بيمتنع.

و «**ليس**» فعل ماض، واسمها مستتر فيها.

---

(١) سورة النمل آية (٢٥).

وجملة «**يمتنع**» خبرها، وليس وما بعدها خبر ذاك، والتقدير، وذاك النقل ليس بممتنع في المهموز، فقدم معمول خبر ليس عليها وهو ممتنع عند الجمهور إلا أن يقال بجوازه في الظروف على حد قوله تعالى: ﴿**ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم**﴾ .

«**في الوقف**» متعلق بجعل.

و «**تا**» مبتدأ.

و «**تأنيث**» مضاف إليه.

و «**الاسم**» مجرور بإضافة تأنيث إليه.

و «**ها**» مفعول ثان بجعل مقدم عليه.

و «**جعل**» مبني للمفعول، ونائب الفاعل مفعوله الأول مستتر فيه، وجملة جعل ومعمولية خبر المبتدأ، والعائد إلى المبتدأ الضمير المستتر في جعل.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**لم**» حرف جزم.

و «**يكن**» فعل الشرط مجزوم بلم، واسم، يكن مستتر فيها يعود إلى تا.

و «**بساكن**» متعلق بوصل.

و «**صح**» فعل ماض.

وجملة «**وصل**» بالبناء للمفعول، خبر يكن، وجواب الشرط محذوف للضرورة.

**وتقدير البيت**: وتاء تأنيث الاسم جعل هاء في الوقف إن لم يكن موصلا بساكن صحيح.

«**وقل**» بفتح القاف، فعل ماض.

و «**ذا**» فاعله، ونعته محذوف.

و «**في جمع**» متعلق بقل.

و «**تصحيح**» مضاف إليه.

«**وما**» اسم موصول مجرور المحل بالعطف على جمع.

وجملة «**ضاهى**» صلة ما، والعائد محذوف، والتقدير: وقل هذا الجعل المذكور في جمع تصحيح والذي ضاهاه.

«**وغير**» مبتدأ.

و «**ذين**» مضاف إليه، والإشارة بذين إلى جمع التصحيح ومضاهية.

و «**بالعكس**» متعلق بانتمى أو حال من فاعل انتمى.

وجملة «**انتمى**» بمعنى انتسب خبر المبتدأ وانتمى مطاوع نميت الحديث إلى فلان: رفعته إليه ونميت الرجل إلى أبيه: نسبته، والتقدير: وغير جمع تصحيح ومضاهية انتسب إلى العرب بالعكس أو معكوسًا.

**الشرح:**

تاء التأنيث إن كانت ساكنة كالتي في الفعل، فالوقف عليها على حالها، وإن كانت متحركة كالتي في الاسم، فالوقف عليها بحذف الحركة لا يجوز فيه شيء من وجوه الوقف على المحرك غير هذا.

ثم مسألة الكتاب أن تاء التأنيث يوقف عليها بإبدالها هاء بثلاثة شروط:

**أحدها**: أن يكون في الاسم.

فلو كانت في الفعل نحو: قامت.

أو في الحرف نحو: ربت. لم يوقف عليها إلا بالتاء.

**الثاني**: أن لا يكون الحرف الذي قبلها صحيحًا ساكنًا، فلو كان كذلك كبنتٍ وأختٍ لم يتعين إبدالها بل يجوز فيها الوجهان بخلاف: مسلمة، وفتاه.

فإن الأولى قبلها متحركة. والثانية: قبلها ساكنا إلا أنه معتل.

**الثالث**: أن لا يكون ما اتصلت به جمع تصحيح: كمسلمات، أو مضاهيها له في اللفظ: كهيهات؛ فإن كان كذلك فالأكثر الوقف عليه بالتاء، ويقل الوقف عليه بالهاء، ومنه ما حكى عن بعضهم: «**دفن البنات من**

**المكرمات**»[1]، وهي في شبيه الجمع أشهر منها في الجمع، وبه، قرأ الكسائي ﴿هيهاه﴾[2].

---

(١) الحديث: موضوع.

في المخطوطة «البناة» بالتاء المربوطة، عزاه السيوطي للطبراني عن ابن عمر، كنز العمال (٤٤٩/١٥) رقم (٤٤٥٣٧٧)، وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢٣٥/٣): باب: دفن البنات. قال: أنبأنا أبو منصور القزاز، أنبأنا أبو بكر أحمد ابن علي، أنبأنا أبو محمد الحسن بن بدر بن عبد الله مولى الموفق بالله، حدثنا أبو القاسم أنس بن محمد بن علي الطحان، حدثنا محمد بن بشر الأرنطاني، حدثنا محمد بن عمر، حدثني حميد عن مسعر بن كدام، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ : ... الحديث ثم قال: أما حديث ابن عمر فتفرد به محمد بن معمر، عن حميد بن حماد، قال ابن عدي: حميد تحدث عن الثقات بالمناكير. انظر: تاريخ بغداد (٦٧/٥، ٢٩١/٧)، الكامل لابن عدي (٦٩٣/٢)، سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٨٥، ١٨٦). وفي التصريح (٢٥٩/٥) ذكر بلفظ: «دفن البناه من المكرماه» وقال: حكاه قطرب عن طيئ بإبدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيهًا بتاء التأنيث الخالصة. وجاء بهامش التصريح (٢٥٩/٥ بحيري): في الممتع (٤٠٢/٢): و«حكى قطرب عن طيئ أنهم يفعلون ذلك بالتاء من جمع المؤنث-يعني قلبها هاء-فيقولون: كيف الإخوةْ والأخواهْ، وكيف البنون والبناهْ . اهـ. وفي شرح الألفية لابن الناظم (ص٨١١): وقد يفعل ذلك بتاء التصحيح للمؤنث وما أشبهها كقول بعضهم: دفن البناهْ من المكرُماهْ، يريد: دفن البنات من المكرمات. اهـ.

(٢) سورة المؤمنون آية (٣٦).

وفي التصريح (٢٦٠/٥ بحيري): وقرأ الكسائي والبِزِّيّ-هو أحمد بن محمد بن عبد الله المتوفى سنة ٢٥٠هـ راوي قراءة ابن كثير بالواسطة [غاية النهاية (١١٩/١)]، والمنقول عن الكسائي: أن من كسر التاء وقف عليها بالهاء، ومن نصبها وقف بالتاء والهاء. وانظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن (٨١/٢) «وقفا ووصلاه». و «ووقفا» قال في الغيث: (ص٢٩٩): «ليس بمحل وقف»، والتبيان للطوسي (٣٢٤/٧)، التيسير للداني (٦٠)، تفسير القرطبي

وغير هذين أي غير جمع التصحيح، وما ضاهاه بالعكس فالوقف عليه بالإبدال هاء أشهر من إبقائها على حالها، ومن الإبقاء قراءة نافع، وابن عامر: ﴿إن شجرة الزقوم﴾[1]. و ﴿امرأة نوح﴾[2]. ومنه قوله[3]:

كَانتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغلصَمَةْ[4] وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعى أَمَتْ

---

=

(١٢/١٢٣)، الكشف للقيسي (١/١٣١)، معاني القرآن للفراء (٢/٢٣٦)، التفسير الكبير للفخر الرازي (٢٣/٩٨)، والنشر لابن الجزري (٢/١٣١). وهي قراءة: أبو عمرو، ابن كثير، البزي، قنبل، ومجاهد عيسى بن عمر.

(١) سورة الدخان آية (٤٣).

وبالوقف بالهاء قراءة ابن كثير، وأبوعمرو، والكسائي، ويعقوب.

انظر إتحاف فضلاء البشر (ص٣٨٨).

(٢) سورة التحريم آية (١٠).

(٣) قائله: أبو النجم.

البحر: الرجز.

(٤) كذا في المخطوطة والأشهر بالتاء المفتوحة للوزن، وقبل هذا الرجز:

والله أنجاك بِكَفّي مسلمتْ من بعد ما وبعد ما وبعد

المصادر: الخصائص (١/٣٠٤)، سر صناعة الإعراب (١/١٦٠)، شرح ابن يعيش (٥/٨٩، ٩/٨١)، شرح شواهد الشافية (ص٢١٨، ٢٢٢)، العيني (٤/٥٥٩)، مجالس ثعلب (ص٢٧٠)، التصريح (٢/٣٤٤)، منهج السالك للأشموني (٤/٢١٤)، خزانة الأدب (٢/١٤٨)، همع الهوامع (٢/٢٠٩)، الدرر اللوامع (٢/٢١٤، ٢٣٥)، لسان العرب (ما). قال الشيخ خالد في التصريح (٢/٣٤٤)، فلم تبدل التاء فيهن. والمراد بقوله: «بعد مت» بعد ما، فأبدل في التقدير من الألف الهاء، تاء لتوافق بقية القوافي في هذا تعليل الجاربردي، وذكر ابن جني في «الخاطريات»: أنه أبدل الألف هاء، ثم الهاء تاء تشبيهًا لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء. وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبي علي-الفارسي-فقبله، والغلصمة: رأس الحلقوم، وهو الموضع الناتئ في الحلقوم.

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّْ   بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَاكَعِ أَوْ   كَيَعِ مَجْزُومًا فَرَاعِ ما رَعَوْا

**الإعراب:**

«**وقف**» فعل أمر.

و «**بها**» بالقصر للضرورة، متعلق بقف.

و «**السكت**» مضاف إليه.

و «**على الفعل**» جار ومجرور.

و «**المعل**» نعت للفعل.

و «**بحذف**» جار ومجرور.

و «**آخر**» مضاف إلى بحذف في محل نصب مفعول به.

و «**كأعط**» الكاف جارة لقول محذوف، وأعط فعل أمر من أعطى المتعدي لاثنين.

و «**من**» بفتح الميم، مفعوله الأول.

وجملة «**سأل**» صلة من مفعوله الثاني محذوف، والجملة مقولة لذلك القول المحذوف، والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك أعط الذي سأل سؤله.

«**وليس**» فعل ماض، واسمها مستتر فيها يعود إلى إلحاق الهاء.

و «**حتما**» خبر ليس.

و «**في سوى**» متعلق بحتما.

و «**ما**» موصول اسمي، مضاف إليه.

و «**كع**» في موضع صلة ما.

و «**أو كيع**» معطوف على كع.

و «**مجزوما**» حال من يع.

و «**فراع**» فعل أمر من راعى يراعي مبني على حذف الياء.

و «**ما**» موصولة، مفعول براع.

وجملة «**رعوا**» بفتح العين، صلة ما، والعائد محذوف، والفاعل ضمير العرب والتقدير: فراع الذي رعوه. قال: «الشاطبي والمراعاة الملاحظة، وكان الأولى أن يقول فارع ما رعوا أو فراع ما راعوا، لتوافق الفعلين.

**الشرح:**

من خصائص الوقف أن يزاد في الموقوف عليه هاء ساكنة تُسمى هاء السكت[1]، وتلحق في ثلاثة مواضع:

**أولها:** هُو الفعل المعتل إذا حذف آخره سواء حذف لجزم نحو: لم يعزُه، ولم يرمه، ولم يخشه وليس منه قولُه: ﴿**لم يتسنه**﴾[2].

لأن الهاء، لام الكلمة من قولهم: تسنه الشيء إذا تغيّر، لمرِّ السنين عليه.

أو لأجل البناء نحو: أخِّرْهُ، أو ارمه، واخشه.

قال تعالى: ﴿**فبهداهم اقتده**﴾[3]، وليس زيادة هذه التاء حتمًا أي واجبًا إلا في مسألة واحدة هي: «**كل فعل لم يبق منه إلا حرف واحد**» .

إما مجرد كالأمر من وعى، ووقى، فإنك تقول فيهما: عِ الكلام، وقِ[4] عرْضَك. فإذا وقفت عليه عه وقه.

وإما زائد عليه حرف المضارعة.

وهذا وهم عجب من المصنف رحمه الله تعالى، فإنه لا يعرف أحد من

---

(١) التصريح (٥/٢٦٣).

(٢) سورة البقرة آية (٢٥٩).

أي: لم يتغير بمرور الزمن التصريح (٥/٢٦٤ بحيري) بحذف الهاء في الوصل وإثباتها في الوقف، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف.

انظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن للعكبري (١/٦٤)، البحر المحيط (٢/٢٩٢)، التبيان للطوسي (٢/٢٩٢)، التيسير للداني (٨٢)، السبعة لابن مجاهد (١٨٩).

(٣) سورة الأنعام آية (٩٠).

«اقتده» هي قراءة هشام، وابن عباس.

انظر: إتحاف فضلاء البشر (٢١٣)، إعراب القرآن للنحاس (١/٥٦٤)، إملاء ما من به الرحمن (١/١٤٦)، البحر المحيط (٤/١٧٦)، غيث النفع (٢١٢)، التبيان للطوسي (٤/٢١١)، تفسير القرطبي (٧/٣٦).

(٤) في المخطوطة «في» .

القراء وقف على قوله: ﴿وَمَنَ تَقِ السَّيِّئاتِ﴾[1].

﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[2]، بزيادة الهاء.

| | |
|---|---|
| وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ | أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ |
| وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا | باسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى |

**الإعراب:**

«**وما**» مبتدأ.

و «**في الاستفهام**» قال المكودي: الظاهر أنه متعلق بمحذوف تقديره أعني. اهـ. ويحتمل أن يكون في موضع النعت لما، تقديره: ما المستعملة في الاستفهام.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**جرت**» بالبناء للمفعول، فعل الشرط.

و «**حذف**» بالبناء للمفعول، جواب الشرط.

و «**ألفها**» نائب فاعل حذف، والشرط وجوابه خبر المبتدأ.

«**وأولها**» فعل أمر من أولى المتعدي لاثنين، والهاء المتصلة به مفعوله الأول.

و «**الها**» مفعوله الثاني.

و «**إن تقف**» شرط حذف جوابه للضرورة لكون الشرط مضارعًا.

---

(١) سورة غافر آية (٩).

(٢) سورة مريم آية (٢٠).

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٥/٢٦٥ بحيري).

قال الناظم في النظم وغيره تبعا لغيره: «(وكذا» يجب هاء السكت في الفعل «إذا بقي» بعد الحذف على حرفين أحدهما زائد، نحو: (لم يعه) انتهى كلام الناظم وهذا الذي قاله الناظم مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف إذا أراد أن يقف على النحو، وذكر الآيتين بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب.

«**وليس**» فعل ماض، واسمها مستتر فيها يعود على الإيلاء المفهوم من قوله أولها، وقال المكودي: «يعود إلى إلحاق الهاء».

و «**حتما**» خبر ليس.

و «**في سوى**» متعلق بحتما.

و «**ما**» اسم موصول، مضاف إليه.

وجملة «**انخفضا**» صلة ما.

و «**باسم**» متعلق بانخفضا.

و «**كقولك**» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كقولك.

و «**اقتضاء**» بالمد، مفعول مطلق مقدم على عامله وجوبًا بالإضافة إلى ما له صدر الكلام.

و «**م**» مضاف إليه.

و «**اقتضى**» فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، والاقتضاء، طلب القضاء، قال الشاطبي: «فقوله اقتضاء م اقتضى تقديره: اقتضاء أي شيء اقتضى، وجوابه يسر أو عسر أو تعجيل أو مطل أو نحو ذلك مما يقع عليه ما وقد يكون جوابه اقتضاء زيد أو عمرو». اهـ.

**الشرح:**

هذا الموضع الثاني من المواضع التي تزاد فيها هاء السكت، وهو «**ما**» الاستفهامية إذا حذفت ألفها لدخول الجار عليها فرقًا بينها، وبين الخبرية، فإنها يوقف عليها بالهاء(1) حفظًا لحركة الميم الدالة على الألف، ثم زيادة الهاء

---

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٨٢٠/٢): ما الاستفهامية إن جُرّت بالإضافة وجبت الهاء تقول: مجيء مه، إذا وقفت، أو بحرف اختيرت فتقول: عمَّه ولِمَهْ .
انظر: شرح الشافية للرضي (٢٩٦/٢)، المساعد (٣٢٥/٤)، شرح الكافية الشافية (١٩٩٩/٤)، والتصريح (٣٤٥/٢، ٢٦٦/٥ بحيري)، المقرب (٣٨٤/٢)، الكتاب (١٦٤/٤، ١).

عليها ينقسم إلى: جائز، ولازم، وهو الذي أراد بقوله: حتمًا، فالجائز فيما كان الخافض حرفًا نحو: ﴿**عم يتسآءلون**﴾[1].

فتقول في الوقف عليه: «**عَمَّهْ**» .

ولذلك قالت العرب: «**كَيْمَه**» .

واللازم حتما إذا كان الخافض اسمًا مضافًا إلى ما، كقولك: اقتضام: اقتضاء.

فإنك إذا وقفت على ما وجب أن تقول: اقتضامه.

**وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا**

**وَوَصْلُها بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا**

**الإعراب:**

«**ووصل**» مفعول مقدم بأجز.

و «**ذي**» مضاف إليه.

و «**الهاء**» نعت ذي.

و «**أجز**» فعل أمر.

و «**بكل**» متعلق بأجز.

و «**ما**» موصول اسمي، أو نكرة موصوفة.

وجملة «**حرك**» بالبناء للمفعول، صلة ما أوصفتها.

و «**تحريك**» مفعول مطلق مبين للنوع.

و «**بناء**» بالمد، مضاف إليه.

وجملة «**لزما**» نعت بناء، وهذا البيت يوجد في بعض النسخ.

«**ووصلها**» مبتدأ والمضاف إليه يعود إلى هاء السكت.

و «**بغير**» متعلق بوصلها.

---

(١) سورة النبأ آية (١) .

و «**تحريك**» مضاف إليه.

و «**بنا**» بالقصر للضرورة، مجرور بإضافة تحريك إليه.

وجملة «**أديم**» بالبناء للمفعول، نعت بنا.

وجملة «**شذ**» خبر وصلها.

و «**في المدام**» بضم الميم متعلق باستحسنا، و(**استحسنا**) فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفعل ضمير مستتر فيه قال الشاطبي: «عائد على وصل» وهو على حذف العاطف، المدام على حذف الموصوف.

**والتقدير**: «وفي نحو تحريك البناء المدام استحسن وصل هاء السكت». اهـــ.

**الشرح:**

هذا الموضع مما يتصل فيه هاء السكت بآخر الموقوف عليه محركًا بحركة بناء، ثم هو منقسم إلى شاذ «**وهو ما لم يكن حركة بنائه لازمة**». نحو: لا رجل، ويا زيدُ، وصعدت إلى فوقَ فلا يتصل الهاء بذلك لكون البناء عارضا لا لازمًا.

وقوله[1]: أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلَهْ

---

(١) في التصريح (٥/٢٧١ بحيري) لأبي مروان، وقبله: يا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لاَ أُظَلَّلُهْ البيتان من الرجز المشطور، والمشهور لأبي ثروان كما في العيني (٤/٥٤٥)، وهما لأبي الهجنجل في مجالس ثعلب (٤٩٨)، شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٠٠)، وشواهد التوضيح (١٠٦)، وشرح التسهيل (٢/٢٤٥، ٣/١٧٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٨٧)، المغني (١/١٠٤)، الهمع (١/٢٠٣، ٢/٢١٠)، الأشموني (٢/٢٧١، ٤/٢١٨)، الدرر (١/١٧٢، ٣٥٢). قال الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم في تحقيقه للتصريح (٥/٢٧١): «وقد تعدد موضع الشاهد فيهما عند النحاة: فجاء «يا رُبَّ يوم...» شاهد على أن الصحيح أن ما يصدر برب لا يلزم كونه ماضي المعنى، بل يجوز مضيه وحضوره واستقباله، وقد انفرد الاستقبال في قوله: يا رب يوم... وجاء «أظلله» على أن الضمير مفعول به على التوسع، والأصل: أظلل فيه..=

شاذ، وإلى مستحسن، وهو ما كانت الحركة فيه لبناء لازم، كياء المتكلم، والياء من هي، والواو من هو، ومنه: ﴿**وما أدراك ماهيه**﴾[1].

﴿**اقرؤا كتابيه**﴾[2]. ﴿**ملاق حسابيه**﴾[3].

ويستثنى منه ذلك ما إذا كان المبني شبيهًا بالمعرب كضرب فإنه شبيه بالمضارع.

أما تحريك الإعراب، وسكونه، كجاء زيد، و لم يضرب، وسكون البناء كاضرب، فلا يتصل بها هاء السكت.

**وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا ... لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا**

**الإعراب:**

«**وربما**» حرف تقليل.

و «**أعطى**» فعل ماض، مبني للمفعول متعد لاثنين.

و «**لفظ**» نائب الفاعل بأعطي وهو مفعوله الأول.

و «**الوصل**» مضاف إليه.

و «**ما**» مفعوله الثاني، وهو اسم موصول.

و «**للوقف**» في موضع صلة ما.

و «**نثرا**» قال المكودي: «منصوب على إسقاط الخافض، والتقدير: في نثر».

«**وفشا**» معطوف على أعطي.

---

=

وجاء «من عله»، شاهدا على أن هاء السكت لحقت كلمة «عَلُ» وهي كلمة مبنية بناءً عارضا، وذلك شاذ، لأنها إنما تلحق ما كان مبنيا بناءً دائمًا كالضمائر».

(١) سورة القارعة آية (١١).

(٢) سورة الحاقة آية (١٩).

(٣) سورة الحاقة آية (٢٠).

و «**منتظما**» حال من الضمير المستتر في فشا انتهى وقال الشاطبي: نثرا مصدر في موضع الحال من لفظ أي حال كونه ذا نثر أي واقعا في النثر وقوله: «**فشا**» الضمير فيه عائد على الإعطاء المفهوم، من أعطي على حد قوله: ﴿**وإن تشكروا يرضه لكم**﴾ و«منتظمًا» حال منه. أي: فشا إعطاء لفظ الوصل حكم الوقف حال كونه منتظمًا، ولا يعود إلى لفظ، ولا على الوصل، ولا على الوقف إذ لا يصح له معنى مستقيم، والعبارة الجارية في النظم أن يقول منظومًا لا منتظمًا لكن المعنى حاصل به. اهـــ.

**الشرح:**

يكثر في الشعر إعطاء الوصل حكم الوقف ومنه(١):

مِثْلُ الْحَرِيقِ، وَافَقَ الْقَصَبَّا

فشدد الباء على لغة من يضعفُ الحرف الأخير في الوقف، ثم زاد حرف الإطلاق، وأبقى التضعيف على حاله، وقد يفعل ذلك في النثر، وبه قرأ الجمهور: ﴿**فبهداهم اقتده**﴾.

---

(١) قائله: رؤبة بن العجاج، كذا نسبه سيبويه في الكتاب ونسبه أبو حاتم في كتاب الطير إلى أعرابي، ولم يسمه، ونسبه الجرمي إلى ربيعة بن صبح.

البحر: الرجز.

قبله: كأنه السيل إذَا اسْلَحَبَّا

المصادر: المحتسب (٧٥/١)، شرح ابن يعيش (٩٤/٣، ٣٩، ٦٨/٩)، العيني (٤/ ٥٤٩)، التصريح (٣٤٦/٢)، ملحقات ديوان رؤبة (١٦٩).

اللغة: «كأنه» الضمير يعود إلى الجدب الذي خشيه الراجز، وتوقعه في أول هذه الكلمة في قوله: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا

«اسلحبا» أي: يمتد، وينبطح، ويريد بذلك أنه يملأ البطاح، ويعم الأودية. «الحريق» أراد به النار. «القصبا» هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا.

الإعراب: «مثل» بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هو مثل الحريق مضاف إليه. «وافق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الحريق. «القصبا» مفعول.

الشاهد فيه: قوله: «القصبا» حيث ضعف الباء مع كونها موصولة بألف الإطلاق.

شرح ابن عقيل على الألفية تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (٣٨٦/٢، ٣٨٧).

## الإمالـــة[1]

**الشرح:**

وهو عبارة عن تليين الألف حتى تقرب من الياء، وتليين الفتحة التي قبلها حتى تقرب من الكسرة.

قال المصنف: وفيه نظر فإن الممال إنما هو الفتحة وحدها، ولزم عن ذلك تليين الألف، ألا ترى أن إمالة الفتحة قد يوجد دون الياء كما يأتي.

**الأَلِفَ الْمُبَدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ**

**دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ، وِلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا**

**الإعراب:**

«**الألف**» مفعول مقدم بأمل.

و «**المبدل**» نعت الألف.

و «**من يا**» متعلق بالمبدل.

و «**في طرف**» نعت ليا.

---

(١) تعريف الإمالة: هي أن تلفظ الفتحة ذاهبًا بها إلى جهة الكسرة مثل «نعْمَة» وإذا كان بعد الفتحة «ألف» ، فاذهب بها إلى جهة الياء كقوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾ [الفاتحة: ٤] فتلفظ كلمة مالك بإمالة الفتحة لجهة الياء لأن بعدها ألفًا. [المعجم المفصل في النحو العربي (١/ ٢٤٠)]. وقال أبو حيان: الإمالة أن يُنحى بالألف نحو الياء، فيلزم أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة، وأصحاب الإمالة: تميم، وقيس، وأسد، وعامة أهل نجد، وأصحاب الفتح الحجازيون إلا في مواضع قليلة، ومحل الإمالة غالبًا الأسماء المتمكنة والأفعال وأسبابها: الكسرة والياء، وانقلاب الألف عن الياء، أو ما لها إليها في حال ما، وتشبيه بالألف المنقلبة عن الياء، وشبه بالألف المشبهة الألف المنقلبة... إلخ. اقرأ: شرح الشافية للرضي (٣/٤)، الكتاب (٣/ ١٢٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ٥٣، ٥٤)، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٥/ ١٨٦)، شرح الجمل لابن عصفور (٦١٣)، النشر في القراءات العشر، إبراز المعاني لأبي شامة (١٥٢)، الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٢٠)، إتحاف فضلاء البشر (١/ ٢٤٧)، معجم تيمور (١/ ٢٩).

و «**أمل**» فعل أمر.

و «**كذا**» خبر مقدم.

و «**الواقع**» مبتدأ مؤخر جار على منعوت محذوف.

و «**منه**» قال المكودي: متعلق بالواقع، وأل موصولة.

و «**اليا**» فاعل بالواقع، والضمير في منه عائد على أل.

و «**خلف**» حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. أهـ.

وقال الشاطبي: ومنه متعلق بخلف وفصل بينه وبين ما يتعلق به بأجنبي، وهو غير جائز، لكنه هنا أسهل لكون المعمول حرف جر. انتهى.

«**دون**» قال المكودي متعلق بخلف أو بالواقع. اهـ

و «**مزيد**» مضاف إليه.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**شذوذ**» معطوف على مزيد.

«**ولما**» خبر مقدم، وما موصول اسمي.

وجملة «**تليه**» صلة ما.

و «**ها**» بالقصر للضرورة فاعل تليه.

و «**التأنيث**» مضاف إليه.

و «**ما**» موصول اسمي مبتدأ مؤخر على حذف مضاف، ومتعلقه محذوف.

و «**الها**» بالقصر للضرورة، مفعول مقدم بعدم.

وجملة «**عدما**» صلة ما.

**وتقدير البيتين**: أمل الألف المبدلة من ياء متطرفة والألف الذي وقع بعد الياء خلفا منه دون مزيد أو دون شذوذ كذلك، وحكم الذي عدم الهاء من الإمالة ثابت للذي تليه هاء التأنيث.

**الشرح:**

تقع الإمالة في ستة مواضع:

**أحدها**: الألف المُبدلة من ياء في طرف الكلمة سواء كانت اسمًا نحو: هدى، وفتى. أو فعلا: كرمى واشترى .

**الثاني**: الألف التي تخلفها الياء في بعض التصانيف، وإن لم يكن أصلا لها كالمقصورة المجاوزة ثلاثة أحرف نحو: حُبلى، وغُربى، ومغزى[1] فإن الفاء يرد في التثنية والجمع ياء كما سبق. وكالذي يرجع إليها في حال نيابة للمفعول كغزي ودعي فإنك تقول فيهما: غزي القوم، ودُعي الله وحده.

ويشترط لإمالة هذا شرطان:

**أحدهما**: أن يكون الرجوع إلى الياء دون شذوذ فلا تمال «عصي» وقفًا.

**ثانيهما**: إن رجعا إلى الياء عند التصغير فقيل، عصّية وقفي، أو عند التكسير على فعول كعُصي وقفي، أو بسبب ممازجة ياء التصغير واو فعول المزيدتين.

**والثالث**: شاذًا إذا كثر العرب على خلافه كما سبق فإن اتصل بالاسم المستحق الإمالة لأحد هذين الوصفين هاء التأنيث قدرت بمترلة المنفصل فلم يمنع من الإمالة في نحو فتاة، لأن الأصل ألفه الياء.

وفي نحو: مرماه لأن ألفه ترد إلى الياء إذا قدر انفصالها من ياء التأنيث.

**وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ ... يَؤُلْ إِلَى فِلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ**

**الإعراب:**

«**وهكذا**» خبر مقدم.

---

(١) انظر: الكتاب (١٢٠/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٨/٩)، المقتضب (٤٥/٣)، اللمع لابن جني (٣١٢، ٣١٣)، الأصول(١٦١/٣-١٦٢)، الأشموني (٢٢٢/٤)، شرح المكودي (٤٢١)، النكت الحسان (٢٧٣)، التصريح (٣٤٧/٢)، التكملة (٥٢٨).

و «**بدل**» مبتدأ مؤخر.

و «**عين**» مضاف إليه.

و «**الفعل**» مجرور بإضافة عين إليه.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**يؤل**» فعل الشرط وحذف جوابه للضرورة لكون الشرط مضارعا.

و «**إلى فلت**» بكسر الفاء متعلق بيؤل.

و «**كماضي**» خبر لمبتدأ محذوف.

و «**خف**» مضاف إليه وهو أمر من خاف يخاف.

«**ودن**» بكسر الدال المهملة أمر من دان يدين معطوف على خف.

**الشرح:**

هذا الموضع الثالث مما يسوغ فيه الإمالة، وهي الألف المُبدلة من عين الفعل بشرط أن تؤول عند الإسناد إلى ياء المتكلم إلى زنة فلت سواء كانت مُبدلة من واو نحو: خاف، ومن ياء نحو: باع، ودان فإنك تقول فيهما: خفت، ودنتُ، وبعتُ بخلاف: قال، وكان نحوه، فإنه إنما يؤول عند الإسناد إلى الياء إلى زنة فُلت بضم الفاء.

وفي «مات» وجهان كقولهم في إسناده إلى الياء، مِتُ، وَمتُ.

وضابط ما يؤُول إلى فلتُ: أن يكون عينه ياء مطلقًا كباب وغاب، وسار، وما زاد واوًا مكسورة ككاد وخافَ، فإن أصلهما: كود، وخوفَ نقلت الكسرة عن الواو إلى ما قبلها لثقلها عليها، ثم حذفت الواو لسكونها مع ملاقاة الساكن بعدها، وقيل: إن سبب الإمالة في خاف وقوع الألف بعد الكسرة المقدرة.

ويشبه في دان كون الألف ياء في التقدير فهي أجدر بالإمالة من الواقعة بعد الياء.

**كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، والْفَصْلُ اغتُفِرْ بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا: كَجَيْبَهَا أدِرْ**

**الإعراب:**

«**كذاك**» خبر مقدم.

و «**تالي**» مبتدأ مؤخر.

و «**الياء**» مضاف إليه.

«**والفصل**» مبتدأ.

و «**اغتفر**» بالبناء للمفعول خبره.

و «**بحرف**» قال المكودي: متعلق بالفصل.

و «**أو مع ها**» معطوف على مقدر والتقدير: بحرف وحده أو مع هاء وقصرها للضرورة. اهـ. وقال الشاطبي: «معطوف على حرف لكن على تقدير أو وحرف مع هاء كأنه قال بحرف واحد أو حرف مع هاء». اهـ.

و «**كجيبها**» الكاف جارة لقول محذوف، وجيبها مفعول مقدم بأدر.

و «**أدر**» فعل أمر من أدار يدير قال الشاطبي: «ومعنى أدر جيبها أي جيب القميص». اهـ وجملة أدر جيبها مقولة لذلك القول المحذوف الواقع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك أدر جيبها.

**هذا الموضع الرابع**: من مواضع الإمالة، وهو أن تقع الألف ثالثة للياء إما متصلة بها: كعيال، أو منفصلة منها بحرف: كشيطان ويداك، أو بحرفين حدهما الهاء: كحينها وبيتها ونحوهما.

**كَذَاكَ مَا يَلِيه كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي**
**كَسْرًا، وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدْ فدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمْلهُ لَمْ يُصَدْ**

**الإعراب:**

«**كذاك**» خبر مقدم.

و «**ما**» موصول اسمي مبتدأ مؤخر.

وجملة «**يليه كسر**» من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما، والعائد إليها الهاء من يليه.

و «**أو يلي**» معطوف على يليه، وعائدها فاعل يلي المستتر فيه.

و «**تالي**» مفعول يلي.

و «**كسر**» مضاف إليه.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**سكون**» معطوف على كسر.

و «**قد**» حرف تحقيق.

و «**ولي**» فعل ماض، وفاعله مستتر فيه يعود إلى سكون.

و «**كسرا**» مفعول ولي وجملة ولي كسرا نعت لسكون.

«**وفصل**» مبتدأ.

و «**الها**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.

و «**كلا فصل**» متعلق بيعد.

وجملة «**يعد**» بالبناء للمفعول، خبر فصل والتقدير: وفصل الهاء يعد كلا.

«**فدرهماك**» مبتدأ، ومضاف إليه.

و «**من**» بفتح الميم شرط في موضع رفع بالابتداء.

و «**يمله**» مجزوم به على أنه فعل الشرط، وجملة الشرط في موضع رفع خبر من.

وجملة «**لم يصد**» بالبناء للمفعول جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر درهماك، وعائده الهاء في يمله، ومرفوع يمله ويصد عائد على من.

**الشرح:**

هذان الخامس والسادس من مواضع الإمالة:

**فالخامس:** أن تلي الألف كسرة: كعالِم، وشارِب، وقاعِد.

**والسادس:** أن يلي كسرة قد فصل بينها وبينه الياء بحرف واحد نحو: كتاب أو بحرفين الأول منهما ساكن نحو: شمراح، ونحو: زيدان.

وفصل الهاء في الصورتين لا يُعد فصلاً فنحو: يضربها، مفصول من الكسرة بحرف واحد، ونحو: درهماك، مفصول بحرفين أولهما ساكن فتجوز الإمالة فيهما، ولا يُعتد بالهاء كما لم يُعتد بفصلهما مع الحرف في الرابع، وللإمالة محل سابع لم يذكره المصنف هنا وهو: وقوع الألف قبل الياء نحو: بايعته وسايرته.

وَحَرْفُ الاسْتِعْلا يكُفُّ مُظْهَرا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ را

إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

**الإعراب:**

«**وحرف**» مبتدأ.

و «**الاستعلا**» مضاف إليه.

و «**يكف**» مضارع كف، وفاعله مستتر فيه.

و «**مظهرا**» مفعول يكف، وجملة يكف مظهرا خبر حرف الاستعلاء.

و «**من كسر**» قال المكودي: متعلق بمظهرا اهـ. والظاهر أنه تفسير لمظهرا فيتعلق بيكف.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**يا**» معطوف على كسر.

«**وكذا**» متعلق بتكف بعده.

و «**تكف**» فعل مضارع.

و «**را**» بالقصر للضرورة فاعل تكف.

«**إن**» حرف شرط.

و «**كان**» فعل الشرط، وجوابه محذوف.

و «**ما**» اسم كان، وهي موصولة.

وجملة «**يكف**» صلتها، وعائدها فاعل يكف المستتر فيه.

و «**بعد**» قال المكودي: في موضع خبر كان، وهو مقطوع عن الإضافة

والتقدير: بعده أي بعد الألف الممالة.

و «**متصل**» خبر بعد خبر وقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة.

و «**أو بعد حرف**» معطوف على بعد الأولى.

و «**أو**» للتقسيم.

و «**بحرفين**» متعلق بفصل.

و «**فصل**» معطوف على ما قبله. اهـ. فقوله: وقف عليه بحذف التنوين يعني: من غير إبداله ألفا في النصب.

**الشرح:**

يمنع من الإمالة مع وجود المقتضى لها شيئان:

**أحدهما**: حروف وهي: الخاء المعجمة، والصاد، والقاف وما بينهما إلا العين المُهملة.

ويكف حرف الاستعلاء ما كان مقتضيًا للإمالة من كسرة أو ياء ظاهرة سواء وجد قبل الحرف الممال: كخاطبٍ وصاحبٍ، وضامنٍ، وطالبٍ، وظاهرٍ، وغالبٍ، وقاسمٍ.

أو بعده: كحاطبٍ، وحاظنٍ، وناغبٍ، وناظرٍ.

واجتمع الأمران كحاطب هذه مثل كف الكسرة، والياء كونهما مظهرتين ليتحرر من الإمالة للكسرة المقدرة.

والياء في نحو: خاف ودان، فإن ذلك لا يمنع الإمالة لوجود المستعلى بل تجوز الإمالة في نحو: طاب، وحاق، وراغ، فإن السبب المقدر هنا لكونه موجودًا في نفس الألفاظ الممالة أقوى من الظاهر، لأنه إما متقدم عليها، وإما متأخر عنها.

**الثاني**: من موانع الإمالة الراء، وحكمها في كف الإمالة حكم حروف الاستعلاء فلا يمال نحو: فراش: ولا نحو: راشد، وفارس، ولا نحو: ديار، وسرابيل.

ولا تمنع الإمالة في نحو: ران ومارٍ لأن الياء المقتضية للإمالة مقدرة لا ظاهرة.

وقد يجتمعان[1] المانعان كالطراف أمَّا غير الكسرة، والياء من مقتضيات الإمالة كالسببين الأولين، فلا يكفه شيء من ذلك فلك أن تميل في نحو: طوى، وغوى لأن الإمالة إنما هو كون الألف يقلب ياء في بعض التصاريف وهو ما إذا بني للمفعول كما سبق، ثم شرط ما يكف الإمالة مع التقدم إن كان راء: أن تتصل به الألف بلا خلاف فلا تمتنع الإمالة في نحو: شاد.

وأما حرف الاستعلاء فلا يشترط فيه الاتصال كما يأتي، وإن كان متأخرًا، فلا فرق بين أن يتصل: كديار ورباط أو ينفصل بحرف: كساحرٍ وشاهقٍ أو بحرفين: كمواثيق ودنانير، وكذا ذكر المصنف. وفيه نظر.

فإن هذا مستقيم في حرف الاستعلاء إلا أن بعض العرب يميل نحو: مواثيق لبعد حرف الاستعلاء عن الألف، وأما الراء فالجمهور على أنها إنما تكف مع الاتصال، ولا أعلم أن أحدًا وافقه على أن المفصولة بحرفين كدنانير تكف، والأكثرون على أن المفصولة بحرف ككافر لا تكف.

**كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كالْمِطْوَاعَ**

**الإعراب:**

«**كذا**» قال المكودي: متعلق بمحذوف تقديره يمال كذا. اهـ.

و «**إذا**» ظرف زمان مستقبل متعلق بقدِّم لخلوه عن معنى الشرط.

و «**قدم**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى المانع.

و «**ما**» ظرفية مصدرية.

و «**لم**» حرف نفي وجزم.

---

(١) كذا بالأصل. والقاعدة أن تقول أو قد يجتمع المانعان.

و «**ينكسر**» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله مستتر فيه يعود إلى المانع.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**يسكن**» معطوف على ينكسر.

و «**اثر**» متعلق بيسكن.

و «**الكسر**» مضاف إليه.

و «**كالمطواع**» الكاف جارَّة لقول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، والمطواع بكسر الميم مبالغة في المطيع، مفعول مقدم بمر.

و «**مر**» بكسر الميم وسكون الراء المهملة، أمر من مار الطعام يميره والميرة الطعام. قال الشاطبي: «وقد يكون من قولك مار غيره إذا أعطاه مطلقًا كأنه يقول أعط المطواع وهذا المعني أظهر وأنسب». اهـــ.

**الشرح:**

أي هكذا يكف ما قدم من راء، أو حرف استعلاء كما تقدم، لكن شرط كفِّه مع التقدم أن لا يكون مكسورًا، ولا يتصور ذلك في الراء لما تقدم من أن شرط الكف بها مع التقدم أن تكون متصلة.

ولا يتصور كسرها وبعدها ألف. نعم يتصور في حرف الاستعلاء نحو: خلاف وصيام وخيام؛ فإن ذلك لا يمنع الإمالة لكونه مكسورًا مع التقدم، وكذا لو كان حرف الاستعلاء ساكنًا بعد كسرة، كالمطواع، والمصباح، والمقلاب: وهي المرأة التي لا يعيش لها ولد، فإن الأكثرين على عدم إمالته، وبعضهم يميله.

**وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرًا يَنْكَفُّ　　　بِكَسْرِ را كَغَارِمًا لا أَجْفُو**

**الإعراب:**

«**وكفُّ**» مبتدأ.

و «**مستعل**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

«**ورا**» بالقصر والتنوين للضرورة، معطوف على مستعل، قال الشاطبي:

«كل ما جاء من هذا النحو في كلام الناظم بغير الإضافة والألف واللام فإنه منون لابد من هذا كما قال العربي: شربت مًا، وكثير من الناس يظنونه في الوصل بغير تنوين وهو خطأ». اهـ

وجملة «**ينكف**» خبر كف مستعل.

و «**بكسر**» متعلق بينكف.

و «را» بالقصر للضرورة، مضاف إليه.

و «**كغارما**» الكاف جارة لقول محذوف، وغارمًا مفعول مقدم بأجفو.

و «**لا**» نافية.

و «**أجفو**» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، قال الشاطبي: «ومعنى لا أجفو غارما لا أطالبه مطالبة الجفاء بل مطالبة الرفق والتيسير». اهـ.

**الشرح:**

يمتنع تأثير المقتضي لكف الإمالة بمجاوزة الراء المكسورة للألف فينكف بها كف حرف الاستعلاء نحو: غارمًا.

ونحو قوله تعالى: ﴿**إذ هما في الغار**﴾ ، ﴿**على أبصارهم**﴾ ، وكف الراء نحو: ﴿**إن كتاب الأبرار**﴾ ، ﴿**دار القرار**﴾ .

فتجوز الإمالة في نحو ذلك كله مع تقدم حرف الاستعلاء، وتقدم الراء المتصلة بالألف لوجود الراء المكسُورة، ولا تأثير للراء المفتوحة، ولا المضمومة.

فحكم الكف باق في نحو: «**فارَق**» ، ونحو: «**قارُون**» ، ثم الراء المكسورة المقتضية لكف مانع الإمالة لم تسمع إلا بعد الألف.

ولم يشرط المصنف فيها الاتصال بحرف، وذكر أنه سُمع الإمالة في نحو[1]:

عَسَى اللّهُ يُغْنِي عن بِلادِ بن قادِرٍ ........................[2]

---

(١) قائله: سماعة النعامي يهجو رجلاً من بني نمير بن قادر، وقيل قائله: هدبة بن الخشرم.

(٢) عجزه:

=

وَلا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

**الإعراب:**

«**ولا**» ناهية.

«**تمل**» مضارع أمال، مجزوم بلا الناهية.

و «**لسبب**» متعلق بتمل.

وجملة «**لم يتصل**» نعت لسبب.

«**والكف**» مبتدأ.

و «**قد**» حرف تقليل.

و «**يوجبه**» فعل مضارع، ومفعول.

و «**ما**» فاعلة، وهي موصول اسمي.

وجملة «**ينفصل**» صلة ما، وعائدها فاعل ينفصل المستتر فيه، وجملة قد يوجبه إلخ الكف، والعائد منها إلى المبتدأ الهاء من يوجبه.

**الشرح:**

مراد المصنف الاتصال والانفصال ههنا: أن يكون الممال في كلمة

---

=

........................ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكوبِ

البحر: الطويل.

المصادر: الكتاب (٤٧٨/١ بولاق، ١٥٩/٣ هارون)، المقتضب (٤٨/٢، ٦٩)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٨/٧، ٦٢/٩)، التصريح (٣٥١/٢)، الأشموني (٢٢٩/٤).

اللغة: المنهمر: السائل، والجون: الأسود. الرباب: ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه، السكوب: من السكب، وهو الصب. قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (١٥٨/١ هارون): هذا باب: من أبواب أن التي تكون الفعل، والفعل بمنزلة مصدر: «واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ موضع الاسم المنصوب في قوله: عسى الغوير أبؤسا» [وهو من قول الزباء في قصتها المشهورة، حين قيل لها: ادخلي الغار الذي تحت قصرك، فقالت: المثل. أي: إن فررت من بأس واحد فعسى أن أقع في أبؤس]، ثم قال سيبويه تعليقًا على المثل: فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان.

السبب المقتضي لإمالته في كلمة أخرى، أو سبب الإمالة في كلمة والمقتضى لكفه في كلمة أخرى.

فأما المسألة الأولى وهو كون السبب المقتضي للإمالة غير متصل، فإنه لا يبيح الإمالة، فلا يمال لزيد مالٌ لوقوع الألف بعد الياء لكون السبب منفصلاً.

ويمتنع الإمالة في نحو: كتابُ خالد، وإن كانت الألف قد وليت تالي كسرٍ لوجود ما يكف بعدها، وهو حرفٌ الاستعلاء، ولا يضر كونه منفصلاً في كلمةٍ أخرى، ومثل المصنف وابنه هذا بنحو: «**أتى قاسم**» .

وفي هذا التمثيل نظر لما تقدم من أن المانع من الإمالة إنما تؤثر إذا كان سبب الإمالة كسرة أو ياء ظاهرتين، وهنا سبب الإمالة إنما هو وقوع الألف طرفًا، فلا يؤثر فيها المانع لو كان متصلاً كما في نحو: غوى، فإن لا يؤثر فيها المنفصل أولى.

**وَقَدْ أَمَالُــوا لِتَنَاسُــبٍ بِــلاَ دَاعٍ سِــواهُ كَعِمَادَا وَتَلا**

**الإعراب:**

«**وقد**» حرف تحقيق.

و «**أمالوا**» فعل وفاعل، والضمير للعرب.

و «**لتناسب بلا داع**» متعلقان بأمالوا.

و «**سواه**» نعت لداع.

و «**كعمادا**» الكاف جارة لقول محذوف، وعمادا مقول لذلك المحذوف على إرادة اللفظ.

«**وتلا**» معطوف على عمادا.

**الشرح:**

من الأسباب الحاملة على الإمالة: طلب التناسب بأن تكون الألف مصاحبة لألف ممالة لسبب من الأسباب المتقدمة، إما في كلمتها كقولك رأيت عمادًا، فإن الألف الأولى تستحق الإمالة لوقوعها بعد تالي الكسرة، وتمال الثانية طلبًا للتناسب.

وكذلك حمار تمال منه الثانية لردها إلى الياء في التثنية، وتمال الأولى لمناسبتها.

وإما في كلمة مجاورة لكلمتها كما أُميلت: -أبو عمرو ، وغيره[1] - ألف «**والضحى**» ، مع أنها منقلبة عن واو لتناسب ألف «**سجى**» و«**ما**» .

وأما تمثيل المصنف له بـــ«**تلا**» مشيرًا إلى قوله: ﴿**والقمر إذا تلاها**﴾ . قد أميل لمناسبة الإمالة في «**جلاها**» ففيه نظر، لأن ألف تلا ترد إلى الياء في حال البناء للمفعول، وذلك من مقتضيات الإمالة ففيه داعٍ للإمالة سوى التناسب[2].

**وَلا تمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمكُّنَا ... دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ «هَا» وَغَيْرَ «نَا»**

**الإعراب:**

«**ولا**» ناهية.

و «**تمل**» فعل مضارع مجزوم بلا.

و «**ما**» اسم موصول في محل نصب على المفعولية بتمل.

و «**لم**» حرف نفي وجزم.

و «**ينل**» مجزوم بلم، وفاعله مستتر فيه.

و «**تمكنا**» مفعوله، وجملة لم ينل تمكنا صلة ما، وعائدها فاعل ينل المستتر فيه.

و «**دون**» متعلق بتمل أول البيت.

و «**سماع**» مضاف إليه.

و «**غير**» أداة استثناء منصوبة على الحال، وقال المكودي: «على الاستثناء وهو مشكل على رأي الناظم».

---

(١) والمعنى: في قراءة أبي عمرو وغيره من القراء.

(٢) كذا وردت بالمخطوطة وسياق الكلام يقتضي أن يقول: فليس فيه داع للإمالة سوى التناسب.

و «**ها**» ضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه.

«**وغير**» معطوف على غير الأولى.

و «**نا**» بالنون ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه، مضاف إليه.

**الشرح:**

تعبير المصنف عما لا يمال اطرادا بكونه غير متمكن مع اطراد إمالة الفعل الماضي في نحو: هوى، وغوى، وما أشبهها غير محرر.

وإنما العبارة المحررة أن يقال: لا تطرد الإمالة في الحرف، ولا فيما أشبهه من الأسماء.

فلا تدخل الإمالة في نحو: إلى، وعلى، وإن كانت ألفهما ترجع إلى الياء في نحو: إليه، وعليه، مع زيادة تال يسبق الكسرة، ولا في نحو: إذا، وإياك، وإن تقدمتها كسرة، فإن سمعت الإمالة في شيء من ذلك اقتصر فيه على السماع لشذوذه.

فمن ذلك إمالتهم متى، وبلى، وإني، ولا، في قولهم: إمالا وأكثر ونحوها من فواتح السور، وكل ذلك يقتصر فيه على المسموع إلا ها، ونا من الضمائر فإنهم طردوا الإمالة في ألفهما إذا وجد سبب مقتضى لذلك نحو: مر بها، ونظر إليها، ومر بنا، ونظر إلينا.

**والفتح قبل كسر راء في طرف ... أمل كللأيسر مل تكف الكلف**

**كذا الذي تليه ها التأنيث في وقف ... وقف إذا ما كان غير ألف**

**الإعراب:**

«**والفتح**» مفعول مقدم بأمل.

و «**قبل**» متعلق بأمل.

و «**كسر**» مضاف إليه.

و «**راء**» مجرور بإضافة كسر إليه.

و «**في طرف**» نعت للراء.

و «**أمل**» بقطع الهمزة أمر من أمال.

و «**كللأيسر**» الكاف جارة لقول محذوف كما مر غير مرة للأيسر متعلق بمل، والأيسر نعت لمحذوف.

و «**مل**» بكسر الميم أمر من مال يميل.

و «**تكف**» بالبناء للمفعول مضارع كفى المتعدية لاثنين مجزوم في جواب الأمر، ومفعوله الأول مستتر فيه أقيم مقام الفاعل.

و «**الكلف**» جمع كلفة مفعوله الثاني، والتقدير: مل للأمر الأيسر أي الأخف تكف الكلف أي المشاق.

«**كذا**» خبر مقدم.

و «**الذي**» مبتدأ مؤخر.

و «**تليه**» فعل، ومفعول.

و «**ها**» بالقصر للضرورة، فاعل تليه.

و «**التأنيث**» مضاف إليه.

و «**في وقف**» متعلق بتليه، وجملة تليه وما بعدها صلة الذي، والعائد إليها الهاء في تليه.

و «**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط منصوب بجوابه، وقول المكودي: «واسم كان عائد على ما قبل هاء التأنيث». اهـ. وتردد الشاطبي فيه فقال ما حاصله: «ويحتمل أن يكون الفتح وأن يكون الحرف».

و «**غير**» خبر كان.

و «**ألف**» مضاف إليه، والله أعلم.

## الشرح:

هذان الموضعان تمال الفتحة فيهما، وإن لم يتعقبها ألف، وذلك في موضعين:

**أحدهما**: أن تكون سابقة لراء مكسورة متطرفة نحو: مِلْ للأيسر.

ومثله: ﴿**إنها لإحدى الكُبر**﴾ ﴿**ترمي بشررٍ**﴾ ﴿**غير أولي الضرر**﴾ .

ولا فرق بين كون الراء متصلة بالفتحة كما مُثِّل، أو مفصولة منها بساكن نحو: أخذته من عمرٍو.

ويشترط في الفتحة أن تكون في غير حرف العلة، فلو كانت في واو كالصور، أو في الياء كالعير لم يُمَل.

واشتراط المصنف كون الراء مُتطرفة مع نص سيبويه على إمالة رأيت خيط رماح مشكل.

**الثاني**: أن تكون سابقة لهاء التأنيث عند الوقف عليها: كرحمة، ونعمة، وحسُن ذلك شَبه تاء التأنيث بألفه لموافقتها لها في المخرج، والمعنى والزيادة والتطرف والاختصاص بالأسماء. وقوله: «**إذا ما كان غير ألف**» يريد أن الألف السابقة لهاء التأنيث لا تختص إمالتها بالوقف، بل تمال وقفًا ووصلاً كما سبق.

وألحق الكسائيُّ بذلك هاء السكت فأمال نحو: ﴿**كتابيه**﴾ ﴿**حسابيه**﴾، والجمهور على منعه.

## التصريـــف[1]

**الشرح:**

ويتعلق بالمفردات كما يتعلق علم الإعراب بالمركبات، وكان حقه أن يقدم علم الإعراب لسبق المفرد على المركب إلا أنهم أخروا عنه لأمرين:

**أحدهما:** أنه أدق من علم الإعراب فجعلوه مقدما عليه ليصل إليه الناظر فيه بعد تمرين، وتدريب.

**الثاني:** أن علم الإعراب أتم.

وحقيقة التصريف: تغيير بنية الكلمة لغرض، إما معنوي: لتحويل المصدر إلى الفعل الوصف، وتحويل المفرد إلى التثنية والجمع وكزيادتي النسب، والتصغير.

وإما لفظي: وهو المبوب عليه، وهو العلم بأحكام بنية الكلمة وما لحروفها أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك.

**حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصرِيفٍ حَرِي**

**الإعراب:**

«**حرف**» مبتدأ وسوغ ذلك عطف «**وشبهه**» عليه.

و «**من الصرف**» متعلق ببري.

و «**بري**» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وصح ذلك لأنه على وزن فعيل وأصله بريء بالهمز فخففه، وفعيل يجوز الإخبار به عن أكثر من واحد، قال تعالى: ﴿**والملائكة بعد ذلك ظهير**﴾، وقول المكودي: «ويجوز أن يكون فعلا ماضيا»، ليس بجيد لعدم مطابقة الخبر الفعلي للمبتدأ وما عطف عليه.

«**وما**» موصول اسمي مبتدأ.

---

(١) التصريف: هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب. (التعريفات للجرجاني ص٥٢) .

و «**سواهما**» في موضع صلة ما.

و «**بتصريف**» متعلق بحرى.

و «**حري**» بمعنى حقيق، خبر المبتدأ، وأصله: حريّ بتشديد الياء فخفف بحذف إحدى الياءين للضرورة.

**الشرح:**

التصريف ما يختص بالمتمكن من الأسماء، والمتصرف من الأفعال فلا حظَّ للحروف فيه، ولا لما أشبهها من الأسماء المتوغلة في البناء: كمه ومتى، والأفعال التي لا تتصرف: كنعم وعسى.

**وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرا**

**الإعراب:**

«**وليس**» فعل ماض.

و «**أدنى**» قال المكودي: اسم ليس.

و «**من ثلاثي**» متعلق بأدنى.

و «**يرى**» بالبناء للمفعول، في موضع خبر ليس.

و «**قابل تصريف**» مفعول ثان بيرى، ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه عائد على أدنى، ويجوز أن يكون قابل مرفوعا على أنه اسم ليس، وأدنى منصوبا على أن يكون مفعولاً ثانيا ليرى، والتقدير: ليس قابل تصريف يرى أدنى من ثلاثي.

و «**سوى**» استثناء.

و «**ما**» موصولة.

و «**غيرا**» صلتها. اهـــ. وقال الشاطبي: «في هذا الاستثناء نظر وهو أن ما صيغة من صيغ العموم فيكون التقدير: إلاّ كُل المتغيرات فإنها توجد أدنى من ثلاثي، وهذا التعميم غير صحيح فإنه ليس كل متغير يكون أدنى من ثلاثة أحرف بل المتغير يكون رباعيًا وغيره»، ثم قال: «والجواب أن ما بمعنى شيء

نكرة موصوفة لا موصولة والنكرة في سياق الإثبات لا تفيد العموم وإذا لم تفد فيصدق على كل متغير ما يرى أدنى من ثلاثة وهو صحيح». ا.هـ.

**الشرح:**

لما تقرر أن الحرف وشبهه لا ينصرف امتنع التصريف فيما كان أقل من ثلاثة أحرف من الأسماء لشبهه بالحرف، ولا يمتنع فيما صار بالتغيير إلى أقل من ثلاثة أحرف: كيدٍ ودمٍ، في الأسماء.

وقم وبع، وقِ في الأفعال.

إذ أصلها: يديٌ، ودميٌ، وقوم، وبيع.

وكان قياس «قِ» أوقى، إلا أن الياء في الأولين حُذف تخفيفًا.

وحذفت اللام من قم، وبع، لملاقاتها الساكن بعدها، وصارت إلى ذلك مما يأتي تقريره.

**وَمُنْتَهى اسْمٍ خَمْسٌ إنْ تَجَرَّدا وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا**

**الإعراب:**

«**ومنتهى**» مبتدأ.

و «**اسم**» مضاف إليه على تقدير مضاف.

و «**خمس**» خبر المبتدأ.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**تجردا**» فعل الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

«**وإن**» حرف شرط.

و «**يزد**» بالبناء للمفعول، فعل الشرط.

و «**فيه**» متعلق بيزد.

و «**فما**» الفاء رابطة وما نافية.

و «**سبعا**» مفعول مقدم بعدا.

و «**عدا**» فعل ماض بمعنى جاوز، وجملة فما سبعا عدا جواب الشرط،

والتقدير: وإن يزد فما جاوز سبعا.

**الشرح:**

يوضع الاسم على حرفٍ كتاء الضمير، وألفه وواوه على حرفين كنا وهم فلا يدخلها تصريف كماً سبق، ولا يقابل بوزن، وما زاد على ذلك دخله التصريف، وقوبل بالوزن، ثم هو منقسم إلى: ما هو مجرد من الزيادة، وإلى مزيد فيه، فالمجرد من الزيادة إما ثلاثي: كفلس، وإما رباعي: كجعفر، وإما خماسي: كسفرجل، وهو نهايته.

والمزيد فيه: إما ثلاثي: كاسمٍ، فإن همزته مزيدة، وزنته إما: افعٌ على مذهب البصريين. وإما: اعِلٌ على مذهب الكوفيين.

وإما رباعي: كضارب، وإما خماسي: كمنطلق، وإما سداسي: كانطلاق، وإما سباعي كاستخراج وهو نهايته:

**وَغَيْرَ آخرِ الثُّلاَثِي افْتَحْ وَضمّْ ... وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيه تَعُمّْ**

**وَفِعُلٌ أُهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلّْ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ**

**الإعراب:**

«**وغير**» مفعول مقدم بافتح.

و «**آخر**» مضاف إليه.

و «**الثلاثي**» مضاف إليه أيضا.

و «**افتح**» فعل أمر.

«**وضم واكسر**» فعلا أمر معطوفان على افتح، ومفعولهما محذوف مماثل لمفعول افتح وليس من التنازع في المتقدم على الأصح.

و «**زدْ**» فعل أمر.

و «**تسكين**» مفعول زد.

و «**ثانيه**» مضاف إليه.

و «**تعم**» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر.

«**وفعل**» بكسر الفاء وضم العين، مبتدأ.

وجملة «**أهمل**» بالبناء للمفعول، خبره.

«**والعكس**» مبتدأ.

وجملة «**يقل**» بفتح المثناة تحت، خبره.

و «**لقصدهم**» متعلق بيقل، والضمير المضاف إليه فاعل بقصد.

و «**تخصيص**» مفعول قصد.

و «**فعل**» بكسر الفاء وسكون العين، مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله.

و «**بفُعِل**» بضم الفاء وكسر العين متعلق بتخصيص.

**الشرح:**

هذا تبيين لأوزان الثلاثي، وحقها أن تكون اثنى عشر لأن آخره لا اعتبار به لكون حركته مطلوبة لعامل الإعراب، وغير آخره وهو أوله وثانيه محركان بالحركات الثلاث، ويزيد ثانيه التسكين الذي لا يتصور في الأوّل لتعذر الابتداء بالساكن.

فإذا ضربنا الأحوال الثلاثة التي لأوّله في الأربعة الثابتة كانت اثنى عشرة منها مشهورة أمثلتها: عُنُق وجُرَدٌ، وقُفْلٌ، وعَضُدٌ، وكَتِفُ، وفَلْس، وإِبِل، وعِنَب، وعَلَم. وواحد مهمل وهو فِعُل بكسر الفاء، وضم العين لثقله، ولا يثبت النقل بقراءة: ﴿**ذات الحِبُك**﴾[1].

وعلى تقدير ثبوتها فقيل: كسرت الحاء اتباعًا لكسرة التاء قبلها، ولا يضر فصل أل، وقيل: بل على تداخل اللغتين، لأنه يقال حِبِك بكسرتين، وحُبُك بضمتين.

وأما عكسه، وهو وفُعِل بضم الفاء، وكسر العين فيقل في الأسماء لقصدهم تخصيص الأفعال: كضرب ونحوه، وذهب بعضهم إلى أنه مهمل في

---

(١) سورة الذاريات آية (٧).

الأسماء أيضا.

وأجابوا عن دُيِل[1] ، وهو دويَّبة كالثعلب، وبه سميت القبيلة المعروفة، وهم حيٌّ من كنانة.

ويرده قولهم في الوعل، وعل[2] مع عدم النقل.

**وافْتَحْ وَضُمَّ واكْسِرِ الثّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلاَثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ: ضُمِنْ**

**الإعراب:**

«**وافتح**» فعل أمر.

«**وضم واكسر**» فعلا أمر معطوفان على افتح.

و «**الثاني**» مفعول باكسر، وهو مطلوب من جهة المعنى لافتح وضم على سبيل التنازع.

و «**من فعل**» حال من الثلاثي.

و «**ثلاثي**» نعت لفعل.

«**وزد**» بكسر الزاي أمر من زاد.

و «**نحو**» مفعول زاد.

و «**ضمن**» بالبناء للمفعول، مضاف إليه.

**الشرح:**

أوزان الفعل الثلاثي أربعة لأن آخره مبني على الفتح، وأوله مفتوح في الغالب، وإنما تختلف أبنيته باختلاف حركة وسطه، وهو إما مفتوح: كَضَرَبَ، وإما مضموم: كفَقُهَ، وإما مكسور: كَعَلِمَ، والوزن الرابع نحو: ضُمِنَ وضُرِبَ بضم أوله، وكسر ثانيه.

---

(١) كذا بالأصل وورد في الأشموني (٤/ص٢٣٩): «والذي جاء منه دُئل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهي التي ينسب إليها أبو الأسود الدؤلي وإلى هذا أشار كعب بن مالك: ما كان إلا كَمُعْرَس الدُئل، والرُّئيم اسم للاست.اهـ.

(٢) الكتاب (٣/٥٧٢، ٥٧٣).

وقيل: هذا ليس بوزنٍ أصليّ، وإنما هو مُحَوَّلٌ، والصحيح إثباته لوروده في بهتٍ وزُهيٍ علينا، وعُني بحاجتي مع أنها لم تستعمل إلا لذلك.

**وَمُنْتَهَــاهُ أربــعٌ إِنْ جُــرِّدَا وَإِنْ يُــزَد فِيْــهِ فَمَــا سِتًّا عَدَا**

**الإعراب:**

«**ومنتهاه**» مبتدأ، والضمير المضاف إليه يعود إلى الفعل.

و «**أربع**» خبر المبتدأ.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**جردا**» بالبناء للمفعول فعل الشرط، وجوابه محذوف.

«**وإن**» حرف شرط.

و «**يزد**» بالبناء للمفعول، فعل الشرط.

و «**فيه**» متعلق بيزد.

و «**فما**» الفاء رابطة، وما نافية.

و «**ستا**» مفعول مقدم بعدا.

و «**عدا**» بمعنى جاوز، فعل ماض، وجملة فما ستا عدا جواب الشرط.

**الشرح:**

أقل أوزان الفعل الثلاثي، ولا ينقص عنها إلا ما عبر كما سبق، وينقسم إلى: مجردٍ، ومزيدٍ فيه، ولم يبلغ فيهما أبنية الاسم بل جعلوا نهاية المجرد أربعة: كَضَرَبَ، ودَحْرَجَ.

ونهاية المزيد فيه ستة: كاستْخَرج، ودونه إما خماسي: كانْطَلَقَ، وإما رباعي: كأعْطَى.

ولا يوجد فيه ثلاثي مزيد فيه بخلاف الاسم.

**لاســمٍ مُجَّــرد رُبــاعٍ فَعْلَلُ وفِعْــلِلٌ وَفِعْــلَلٌ وَفُعْــلُلُ**

**وَمَــعْ فَعِــلٍ فُعْلَلٌ وَإِنْ عَــلا فَمَــعْ فَعَــلِّلٍ حَــوَى فَعْلَلِلاَ**

كـــذا فُعَـــلِّلٌ وفِعْـــلَلٌ وَمَـــا غَايَـــرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقصِ انْتَمَى

**الإعراب:**

«**لاسم**» خبر مقدم.

و «**مجرد**» نعت لاسم.

و «**رباع**» بحذف ياء النسب للضرورة، نعت بعد نعت.

و «**فَعْلَل**» بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى، نحو جعفر مبتدأ مؤخر.

«**وفِعْلِل**» بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام الأولى، نحو. زِبْرِج.

«**وفِعْلَل**» بكسر الفاء وفتح الثالث، نحو: دِرْهَم.

«**وفُعْلُل**» بضم الأول والثالث، نحو جُرْهُم الثلاثة[1] معطوفات على المبتدأ.

«**ومع**» في موضع الحال مما قبله.

و «**فِعَلّ**» بكسر الأول وفتح الثاني وتشديد الثالث، نحو: قمطر، مضاف إليه.

و «**فُعْلَل**» بضم الأول وفتح الثالث، نحو: طُحْلَب، معطوف بإسقاط حرف العطف على مدخول مع.

«**وإن**» حرف شرط.

و «**علا**» فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الرباعي.

«**فمع**» الفاء رابطة، ومع حال من فَعْلَللا.

و «**فَعَلَّل**» بفتح الأول والثاني والثالث مدغم فيه، نحو: سفرجل، مضاف إليه.

---

(١) هكذا ورد في تمرين الطلاب في صناعة الإعراب للشيخ خالد الأزهري ومقتضى السياق: فالثلاثة أي فِعْلِل وفِعْلَلُ وفُعْلُلُ- معطوفات على المبتدأ.

و «**حوى**» جواب الشرط على إضمار قد، ولذلك دخلت الفاء على معمول الماضي.

و «**فَعْلَلِلا**» بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع، نحو جَحْمَرِش، مفعول حوى، والتقدير: وإن علا الرباعي- أي زاد على أربعة- فقد حوى فَعْلَلِلا مع فَعَلَّل.

«**كذا**» خبر مقدم.

و «**فُعَلِّل**» بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث مشددًا، نحو: قُذَعْمِل مبتدأ مؤخر.

و «**فِعْلَلّ**» بكسر الأول وإسكان الثاني وفتح الثالث وبعده لام مشددة نحو: قِرْطَعْب، معطوف على المبتدأ.

«**وما**» اسم موصول، مبتدأ.

وجملة «**غاير**» صلتها.

و «**للزيد**» بفتح الزاي مصدر زاد متعلق بانتمى.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**النقص**» معطوف على الزيد.

وجملة «**انتمى**» بمعنى انتسب، خبر المبتدأ.

**الشرح:**

لما كانت أبنية المزيد من الأسماء كثيرة اقتصر على أبنية المجرد منها.

وقد تقدم الكلام على أبنية الثلاثي، وذكر هنا أبنية الرباعي، والخماسي فله ستة أمثلة: خمسة منها تختلف باختلاف أوله، وثالثه، وهي فَعْلَل بفتحهما كجعفر، وفِعْلِل بكسرهما: كَزِبْرِج للذهب، وفِعْلَل بكسر الأول، وفتح الثالث: كدرهم، وفُعْلُل بضمهما كَدُمْلُجْ، وهو السواد.

وفُعْلَل بضم أوله، وفتح ثالثه: كجُخْدَب، وطُحْلَب، ذكره الكوفيون والأخفش.

ولم يذكره سيبويه في الأبنية، لأنه عنده فرع على المضموم الثالث، وإنما فتح تخفيفًا. وله مثال سادس لم يذكره المصنف، وهو: فِعْلُل، حكى ابن جني في زِيرِ الثوب: زِئْبُر، وفي الضِّئْبِل، وهو الداهية: ضِئْبُل فواحد يختلف باختلاف أوله وثانيه، وهو: فِعَلّ بكسر أوله وفتح ثانيه: كهِمَطْرٍ وفِطَحْلٍ، وهو اسم لدهر، قيل: إنه الزمن الذي خرج فيه نوح من السفينة.

وإنما أدغم وزن هذا فقيل: فعل لسكون الأوّل من الاسمين مع ملاقاة أمثلتها، وأما سَرخْس، وبِلَخْش فأعجميان.

وإن علا الاسم عن الرباعي فله أربعة أوزان: فَعَلَّل: كَسفَرْجَلٍ حوى- أي جمع معه- فَعْلَلِل: كجَحْمَرِش، وهي العجوز الكبيرة الغليظة، ويقال للناقة المسنة، صهصلق: للمرأة الشديدة الصوت؛ ولا يعرف لهما ثالث.

وفُعَلِّل: كـــ «قُذَعْمِل» للجمل الضخم.

وفِعْلَلّ: كـــ «قِرْطَعْب» للأحمق. وبالياء للشيء الحقير.

وأما «السِّفْرَفْع»(١) : لشراب يشربه أهل الحجاز بحبشية(٢).

وأما الفعل فليس للرباعي المجرد منه إلا وزن واحد وهو فُعْلِلَ كدُحْرِجَ. والخلاف في إثبات دُحْرِجَ كالخلاف في إثبات ضُرِبَ، ومن أثبته احتج بنحو أُولِعَ بكذا وأُهْدِرَ دمه... ونحوهما، مما لم يسمع إلا مبنيًا للمفعول، فجميع الأوزان المجردة المتفق عليها والمختلف فيها، ثمانية وعشرون، للأسماء منها اثنان وعشرون، للثلاثي أحد عشر، وللرباعي سبعة، وللخماسي أربعة، وللأفعال منها ستة، للثلاثي أربعة، وللرباعي اثنان، المتفق عليه منها أربعة وعشرون إذا أسقطت المتداخل منها بقيت عشرون؛ لأن الثلاثة المتفق عليها في ثلاثي الأفعال موازنة للمتفق عليه من ثلاثي الأسماء، ودحرج موازن جعفر.

---

(١) هكذا وردت بالأصل.

(٢) هكذا وردت بالأصل.

وما غاير هذه الأوزان فهو إما بزيادة: كمنطلقٍ ومُستخرجٍ، وإما بنقص: كيد ودم.

**وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِي ... لا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي**

## الإعراب:

«**والحرف**» مبتدأ.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**يلزم**» فعل الشرط.

و «**فأصل**» بسكون الصاد، خبر مبتدأ محذوف، تقديره: فهو أصل، والجملة جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب خبر الحرف.

«**والذي**» مبتدأ.

وجملة «**لا يلزم**» صلة الذي.

و «**الزائد**» خبر المبتدأ.

و «**مثل**» بالرفع، خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك مثل، وبالنصب حال من الضمير المستتر في الزائد، قاله المكودي.

و «**تا**» بالقصر للضرورة، مضاف إليه، ومضاف أيضا باعتبار ما بعده.

و «**احتذي**» بالبناء للمفعول، مضاف إليه. قال المكودي: «ومعنى احتذى اقتفى»، وقال الشاطبي: «معناه اقتدى، يقال: احتذيت مثاله أي اقتديت به». اهـــ.

## الشرح:

هذا ضابطٌ يعرف به الأصل من الزائد، وهو أن يُنظَرَ إلى حروف الكلمة، فما لزم منها في جميع التصاريف، وهو أصل: كحروف دحرج.

وما سقط منها في بعض التصاريف مثل تاء احتذى فهو زائدٌ، وفي هذا الضابط نظر طردًا وعكسًا.

**أما الأوّل**: فلأن الواو من كوكب، والنون من قرنفل، معدودان في

المزيد مع لزومهما.

**وأما الثاني**: فلأن الواو من وعد، والواو من قول، والْيَاءَ مِن ترمِيَ أُصولٌ، مع عدم لزومهما، ولا أعني بعدم لزوم واو قول وياء رَميَ انقلابهما إلى الألف، وإنما أعني به حذفهما في نحو: قل وارمِ فينبغي أن يقيد طرده بأن يكون في محل يصلح فيه للأصالة فيخرج الأولان، ويقيد عكسه بأن يصحب أكثر من أصلين ليخرج البواقي.

**بضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي**

**الإعراب:**

«**بضمن**» متعلق بقابل.

و «**فعل**» بفتح الفاء والعين، واقتصر المكودي على فتح العين، مضاف إليه قال الشاطبي: «والمراد بفعل نفس لفظه وضمنه مضمنه، وهو ما تضمنه من الحروف» ثم قال: «والذي في ضمن فعل هو الفاء والعين واللام». اهـ.

و «**قابل**» بكسر الباء الموحدة، فعل أمر من المقابلة.

و «**الأصول**» جمع أصل، مفعول قابل.

و «**في وزن**» متعلق بقابل.

«**وزائد**» مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه نعتًا لمحذوف، أي: وحرف زائد.

«**بلفظه**» متعلق باكتفى.

وجملة «**اكتفي**» بالبناء للمفعول، خبر المبتدأ.

**الشرح:**

هذا ذكر لكيفية الوزن، ويسمى التمثيل، ومعناه: أن تعمد إلى أصول الكلمة فتقابلها بالفاء والعين واللام، تقدمت: كمرطى أو تأخرت: كمستخرج، أو توسطت: كَخُيولاَء، وسواء اتصل بعضُها ببعضٍ، أو انفصل كما مثل. وتُراعِي في الموازنة للحرف من حركةٍ وسكونٍ، كما تقول في

وزن ضَرَبَ: فَعَلَ، ووزن عَلِمَ: فَعِلَ، وتراعي الفك والإدغام، بل يُزَن: ردّ ومد بـــ«فَعَلَ» مفكوكًا لعدم المقتضي لإدغامه وهو المماثلة، وتزن قمطر بـــ«فَعَّلَ» مدغمًا للمماثلة مع سكون، الأوّل، والإبدال والسكون العارض بسبب الإعلال، بل تزن: قال وباع بـــ«فَعَلَ» محرك الوسط، وتزن اصطبر وادّكر بـــ«افْتَعَلَ» لأنه أصلهما.

وما كان في الكلمة من زائد أتيت به بلفظه كما تقول: وزن أكرم أفعل، ووزن ضَارب فَاعِل، ووزن يَضْرِبُ: يَفْعِل، ووزن مَسْجِد: مَفْعِل ووزن أهراق أَهْفَعْلَ، ووزن طَيْشَل: فَعْلَل، بلام زائدة لسقوطها في الطيش.

ووزن استخراج: استفعال، فهذه الحروف العشرة هي حروف الزيادة يجمعها قولك: «**سألتمونيها**» ، وقد جمعها المصنف أربع مرات في قوله:

هناءٌ وتسليمٌ تلي يومَ أُنسهِ ... نهايةَ مسئولٍ أمانٌ وتسهيلُ

**وَضَاعِفِ اللاَّمَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاء جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ**

**الإعراب:**

«**وضاعف**» فعل أمر.

و «**اللام**» مفعول ضاعف.

و «**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط.

و «**أصل**» فاعل بفعل محذوف يفسره بقي، على حد قوله تعالى: ﴿**إذا السماء انشقت**﴾ .

و «**بقي**» بكسر القاف، فعل ماض.

و «**كراء**» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كراء.

و «**جعفر**» مضاف إليه.

«**وقاف**» معطوف على راء.

و «**فستق**» مضاف إليه. قال المكودي: «وهو اسم جمع، واحدهُ فستقة، اسم شجرة، وهو فارسي معرب». اهـــ.

**الشرح:**

إذا استوفيت وزن أصول الكلمة بالفاء والعين واللام، ولم يكن ما بقي منها زائدًا، كررت اللام، فتزن نحو: جَعْفَر، وفُستُق بفعلل[1] بلامين ونحو: جَحْمَرِش فَعْلَلِل بثلاث لامات، وتزن دَحْرَج وعَلَّم: بفَعْلَل.

**وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

و «**يك**» فعل الشرط.

و «**الزائد**» اسم يك.

و «**ضعف**» خبرها.

و «**أصل**» مضاف إليه.

و «**فاجعل**» جواب الشرط.

و «**له**» في موضع المفعول الثاني لاجعل.

و «**في الوزن**» متعلق باجعل.

و «**ما**» اسم موصول في محل نصب، مفعول اجعل الأول.

و «**للأصل**» صلة ما.

**وتقدير البيت**: وإن يكن الحرف الزائد ضعف حرف أصلي فاجعل الذي ثبت للأصل في الوزن ثابتًا له.

**الشرح:**

المراد بالزائد هنا: ما جاوز ثلاثة أحرف، لا ما كان من حروف الزيادة. ولا يختص ذلك بحروف معينة، وقد سبق أنه إذا لم يكن ضعف أصل قابلْته باللام، وإن كان ضعف أصل بأن تكرر فاء الكلمة أو عينها أو لامها

---

(١) وزن جعفر مضبوطًا: فَعْلَل، وأما فستق: فُعْلُل.

جعلت للحرف المضاعف في الوزن ما للأصلي فتزن نحو: اغْدَوْدَنَ: افْعَوْعَلَ، ونحو: عَقَنْقَلَ: فَعَنْعَل، ونحو مرمريس: فَعْفَعِيل بَتكرار الفاء والعين، ونحو: علّم: فعّل بتكرار[1] العين، ونحو: جَلْبَبَ فعلل بتكرار اللام.

ونحو: ضَمَجْمَجَ: فَعَلْعَلَ.

**وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ        وَنَحْوِه، وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ**

**الإعراب:**

«**واحكم**» فعل أمر.

و «**بتأصيل**» متعلق باحكم.

و «**حروف**» مضاف إليه.

و «**سمسم**» بكسر السين، مجرور بإضافة حروف إليه.

«**ونحوه**» معطوف على سمسم.

«**والخلف**» قال الشاطبي: «مجرور بالعطف على تأصيل، والتقدير: واحكم بالخلف في كلملم». اهـ. فعلى هذا.

«**في كلملم**» بكسر اللام الثانية متعلق بالخلف، ويحتمل أن يكون الخلف مبتدأ، وفي كلملم في موضع الخبر فيتعلق بمحذوف تقديره: والخلف ثابت في كلملم، والكاف في كلملم اسم بمعنى مثل، ولهذا دخلت عليها في، ولملم أمر من لَملَم الكتيبة أي ضَمَّها وجعل بعضها إلى بعض. قاله الشاطبي.

**الشرح:**

إذا تكرر في الكلمة مماثل لفائها، ولم يتكرر معه العين فالجميع أصول وليس المتكرر ما ضعفت به الفاء، سواء تماثل ما بعد المتكرر كسمسم في الاسم، وزلزل في الفعل أو لم يتماثل: كُقرُقفَ وسُنْدُس.

وإلى هذا أشار بقوله: ونحوه: فإن كان الرباعي المركب: من حرفين

(١) والمعنى الأوضح: بتشديد العين.

فقط مما يصح إسقاط ثالثه: كلملم الشيء، ولَمُّهُ، ودَكْدَكَ الشيء، ودَكَّه، ففيه خلاف من النحاة.

أكثر البصريين، على أن حروفه كلها أصل كسِمْسِم فوزنه: فِعْلِل.

وعند الكوفيين، أن الثالث مماثل للثاني فوزنه: فِعَّل.

وعند الزجاج، أنه زائد غير مبدل.

فوزن لَمْلِم: فَعْلِل، اللام الأولى زائدة، ولا يستقيم له ذلك؛ لأن الدال ليست من حروف الزيادة.

**فَأَلِفٌ أَكْثَــرَ مِــنْ أَصْلَــيْنِ ... صَاحَــبَ زَائِــدٌ بِغَيْرِ مَيْــنِ**

**الإعراب:**

«**فألف**» مبتدأ.

و «**أكثر**» مفعول مقدم بصاحب.

و «**من أصلين**» متعلق بأكثر.

و «**صاحب**» بفتح الحاء المهملة فعل ماض، وفاعله مستتر فيه يعود إلى ألف، وجملة صاحَبَ ومتعلقه نعت لألف وهو الذي سوغ الابتداء به.

و «**زائد**» خبر ألف.

و «**بغير**» متعلق بزائد.

و «**مين**» بفتح الميم وسكون الياء المثناة تحت، مضاف إليه، والمين: الكذب والجمع: ميون، يقال: أكثر الظنون ميون.

**الشرح:**

أخذ في الكلام على مجال حروف الزيادة العشرة فتعْرَفُ زيادةُ الألف بمصاحبتها لثلاثة أصول فأكثر.

إما بعد الفاء: كضارب، وإما بعد العين: كعماد، وإما بعد اللام كسكرى، فإن لم يكن معها إلا أصلان كقال، ورمي فليست زائدة.

**وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَــمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَــا فــي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا**

**الإعراب:**

«**واليا**» مبتدأ.

و «**كذا**» خبره.

«**والواو**» يحتمل أن يكون معطوفا على الياء، ويحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة الأول عليه، أي: والواو كذا. قاله المكودي.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**لم**» حرف جزم.

و «**يقعا**» فعل الشرط مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون، وجواب الشرط محذوف ضرورة.

و «**كما هما**» قال المكودي: «في موضع الحال من الألف في يقعا». اهـ. ويحتمل أن يكون نعتا لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها، والتقدير: إن لم يقعا وقوعا كوقوعهما فحذف المضاف وعوض عنه ما فانفصل الضمير.

و «**في يؤيؤ**» بضم الياءين وسكون الهمزة الأولى، متعلق بالمضاف المحذوف، أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على رأي من أجاز تعلق المجرور بحروف المعاني.

«**ووعوعا**» معطوف على يؤيؤ، وهو من عطف الفعل على الاسم عند الشاطبي، حيث قال: «ومثل ذلك بمثال من الاسم ومثال من الفعل دلالة على أن ذلك يكون في الجنين لا يختص بواحد منهما، فالذي للاسم: يؤيؤ، وهو طائر من الجوارح يشبه الباشق وجمعه يآيئ، والذي للفعل: وعوع، وهو من قولهم: وعوع الذئب وعوعة صوت، والوعوعة صوته. اهـ. وعند الهواري من عطف الاسم على مثله، حيث قال: «واستثني الياء والواو إذا كانتا مكررتين نحو يؤيؤ اسم طائر ووعوع مصدر وعوع إذا صوت». اهـ. والتحرير مع الأول وإلا لجره، واقتصر المكودي على تفسير الوعوعة لا غير.

**الشرح:**

تعرف زيادة الياء والواو بما تعرف به زيادة الألف من مصاحبة الأصول الثلاثة بشرطين:

**أحدهما:** أن لا تكون الكلمة من باب سمسم، في كونه رباعيًا.

**الثاني:** أن لا يتصدرا في الكلمة؛ وقد ينضم الشرطان نحو: يؤيؤ، ووعوعة، وهي...[1] فإن الواو والياء فيهما متصدران ومتكرران مع حرف آخر مماثل فيحكم بزيادتهما في نحو: صيرف وجوهر، وقيل، وصبور، وحدرة، وترقوة، وبعدم الزيادة في نحو: سوط، وبيت، لمصاحبة أقل من ثلاثة أصول.

وفي يؤيؤ ووعوعة؛ لأنه من باب سمسم.

وفي نحو ورنتل وهو ...[2] ويستعور[3] لتصدرهما، ويستثنى من هذه الياء المتصدرة في المضارع: كيضرب.

**وَهَكَذا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ... ثَلاثَةً تَأْصِيلُهَا تُحُقِّقَا[4]**

**كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ ... أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ**

**الإعراب:**

«**وهكذا**» خبر مقدم.

و «**همز**» مبتدأ مؤخر.

«**وميم**» معطوف على همز.

و «**سبقا**» بألف التثنية، فعل وفاعل.

---

(١) سقط في المخطوطة.

(٢) سقط في المخطوطة. قالوا وفي «ورنتل» زائدة على سبيل الندور لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة؛ لأنه يؤدي إلى بناء «وفنعل» وهو مفقود.

(٣) هو اسم مكان بالحجاز وهو أيضا اسم شجر يستاك به (الأشموني-٢٥٩).

(٤) وفي بعض النسخ: «تَحَقَّقَا» بالبناء للفاعل.

و «**ثلاثة**» مفعول سبقا، وجملة «سبقا ثلاثة» نعت لهمز وميم.

و «**تأصيلها**» مبتدأ ومضاف إليه.

وجملة «**تحققا**» بالبناء للمفعول خبر تأصيلها، وتأصيلها وخبره، نعت ثلاثة.

«**كذاك**» خبر مقدم.

و «**همز**» مبتدأ مؤخر.

و «**آخر**» قال المكودي: نعت لهمز. وقال الشاطبي: وجدته في نسختي وهي فيما أظن أصح ما يوجد من هذا النظم كذاك همز آخر. بإضافة همز إلى آخر ثم قال: «وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة نحو قوله تعالى: ﴿**ولدار الآخرة**﴾». اهـ.

و «**بعد**» قال المكودي: نعت بعد نعت، يعني لهمز.

و «**ألف**» مضاف إليه.

و «**أكثر**» مفعول مقدم بردف.

و «**من حرفين**» متعلق بأكثر.

و «**لفظها**» مبتدأ.

وجملة «**ردف**» إلى آخرها خبر لفظها، والجملة في موضع النعت أيضا قاله المكودي. وظاهره أنها نعت ثالث لهمز، وقال الشاطبي: في موضع الصفة لألف» والتقدير: بعد ألف ردف لفظها أكثر من حرفين. اهـ.

**الشرح:**

هذان البيتان يتضمنان محل زيادة الميم، ومحل زيادة الهمزة.

فأما الميم فلا تزاد إلا في موضعٍ واحدٍ، وهو أن تُسْبَقَ أي تتصدر في ابتداء الكلمة-، ويتبعها ثلاثة أصول: كمسجد، ومقبرة، ومنطلق- فلو لم يسبق كعماد، وضرغام، ولم يقع بعدها إلا أصلان: كَمْهدٍ ومَهْرٍ حُكم بأصالتها، ولزيادتها شرط ثالث لم يذكره هنا وهو أن لا تلزم في التصاريف. فلو لزمت كمرعزي فإنهم قالوا: ثوب ممرعزٌ لم تكن زائدة.

وأما الهمزة فذكر لزيادتها موضعين:

**أحدهما**: حيث تزاد الميم: كأفضل وأحمر، فيحكم بأصالتها في نحو: تامر، وقَرَاء، لعدم التصدُّر.

وفي نحو: أكل لعدم مصاحبته ثلاثة أصول، وفي نحو: إصطبل، للزومها في التصاريف.

**الثاني**: أن تقع آخرًا بعد ألفٍ قد ردت أكثر من أصلين[1] كما في نحو: حمراء، وعاشوراء، في جملة أمثلة ألف التأنيث الممدودة، بخلاف نحو: ما، وابنا إذ لم يتقدم الألف في الأوّل إلا أصل واحد، وفي الثاني أصلان.

**وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي**

**الإعراب:**

«**والنون**» مبتدأ.

و «**في الآخر**» قال المكودي: الظاهر أنه متعلق بأعني محذوفًا. اهـ. ويحتمل أن يكون حالا من فاعل الظرف بعده على حد «سعيد مستقرًّا في هجر» ومثله نادر.

«**كالهمز**» خبر المبتدأ، وأل في الهمز للعهد المتقدم في قوله «كذاك همز آخر» فلا حاجة لدعوى الحذف من الثاني؛ لدلالة الأول عليه، على أن الأصل: «والنون في الآخر»، كالهمز في الآخر خلافًا للشاطبي.

«**وفي نحو**» متعلق بكفي.

و «**غضنفر**» مضاف إليه.

و «**أصالة**» قال المكودي: «مفعول ثان بكُفى». اهـ. وفي كُفي ضمير مستتر عائد على النون وهو والمفعول الأول بكفي. اهـ.

و «**كفي**» فعل ماض مبني للمفعول والتقدير: «وكفى النون أصالة في

(١) هكذا بالأصل ويفهم من سياق الكلام: وقد وردت بعد أكثر من أصلين.

نحو: غضنفر، ومعنى كفي: صرف، يقال: كفاك الله الشر، بمعنى صرفه عنك، فمعنى أصالة كفى أي منع الأصالة وصرفت عنه، والغضنفر الأسد. قاله الشاطبي.

**الشرح:**

لزيادة النون محلان:

**أحدهما**: أن تكون آخرًا، ويشترط لزيادتها ما يشترط لزيادة الهمزة من وقوعها بعد ألف تالية لثلاثة أحرف، كما في نحو: سكران وعمران، ولا يحكم بزيادتها في نحو: عربون؛ لأنه لم يسبقها ألف، ولا في نحو: عنانٍ وسنانٍ لأنه لم يسبق الألف ثلاثة أحرف.

**الثاني**: أن يقع وسطًا كما في نحو: غضنفر.

ومعنى قوله: أصالة كفي أي رفع عنها الأصالة كما تقول: كُفِي فلان الشر، أي: دفع عنه، ولزيادتها في الوسط ثلاثة شروطٍ جمعها المثال:

**أحدها**: أن تكون ساكنة.

**الثاني**: أن تكون غير مدغمة.

**الثالث**: أن يتقدمها حرفان، ويتأخر عنها حرفانٍ فيحكم بزيادتها في نحو: عقنقل، وقرنفل، وحبنطى. بخلاف: غرينق فإنه فقد فيه الشرط الأوّل، وعَجَنَّس فإنه فقد فيه الثاني، وعنبر فإنه فقد فيه الثالث.

ولزيادتها محل ثالث: وهو وقوعها أولاً في المضارعة.

**وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَةْ ... وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةْ**

**الإعراب:**

«**والتاء**» قال المكودي: مبتدأ والخبر محذوف أي: والتاء مطردة الزيادة، أو فاعل بفعل مضمر تقديره وتزاد التاء.

و «**في التأنيث**» متعلق بالخبر إن قدر التاء مبتدأ، وبالفعل إن قدرتها فاعلاً. اهـــ. واقتصر الشاطبي على الأول إلا أنه قدر الخبر كذا وهو أنسب

بما قبله من التشبيه وزاد على حذف مضاف تقديره في ذي التأنيث. اهـــ.

«**والمضارعة ونحو**» معطوفان على التأنيث.

و «**الاستفعال**» مضاف إليه.

و «**المطاوعة**» معطوف على الاستفعال.

**الشرح:**

ذكر لزيادة التاء أربعة مواضع:

**أحدها**: التأنيث سواء كان في اسم أو فعل نحو: فاطمة، وقامت.

**الثاني**: المضارعة نحو: تقوم، وتقعد، وعليه فيهما مؤاخذة.

أما تاء التأنيث فإنها كلمة مستقلة. وأما حروف المضارعة فهو لم يذكر زيادة الياء، والنون منها، فإن كان تركهما لكون حروف المضارعة كل منها زائدٌ مستقل، فلم ذكر التاء؟ وإن لم يجعلها مستقلة، فلم أهمل ذكر النون والياء؟

**الثالث**: الاستفعال ونحوه من الافتعال كاستخرج، واقتدر وتصاريفهما.

**الرابع**: المطاوعة كَتَعلَّم، وتَدَحْرَجَ، وفرعهما.

**وَالْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ ... وَاللاَّمُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ**

**الإعراب:**

«**والهاء**» مبتدأ أو فاعل بمقدر كما مر في التاء.

و «**وقفا**» قال المكودي: مصدر في موضع الحال من الهاء أي موقوفًا عليها أو مفعولا له. اهـــ. ويحتمل أن يكون منصوبًا على إسقاط الخافض أي في وقف.

و «**كلمه**» الكاف جارة لقول محذوف، واللام حرف جر وما اسم استفهام حذفت ألفها وعند دخول الجار فرق بينها وبين الخبرية والهاء للسكت جئ بها لبيان الحركة في الوقف ومجموع لمه مقول للقول المحذوف.

«**ولم تره**» معطوف على لمه.

«**واللام**» قال المكودي: معطوف على الهاء فيجيء فيه ما تقدم في الهاء.

و «**في الإشارة**» متعلق بالخبر إن قدرت اللام مبتدأ، وبالفعل إن قدرتها فاعلا كما مر في قوله والتاء في التأنيث.

و «**المشتهرة**» قال الشاطبي: يحتمل أن يكون مرفوعًا نعتًا للام وكأنه قال: واللام الشهيرة في الإشارة، وأن يكون مجرورًا نعتا للإشارة، وهو أظهر. اهـ. فعلى الاحتمال الأول يكون قوله في الإشارة متعلقًا بالمشتهرة، وعلى الاحتمال الثاني يأتي فيه الاحتمالان السابقان.

**الشرح:**

هذا ذكر محل زيادة الهاء، واللام فذكر أن محل زيادتها الهاء في الوقف، إما على اسم كـ«لمه»، وإما على فعلٍ كـ«لم تره»، فإن محل زيادتها اللام مع الإشارة كـ«ذلك» وتلك وفيهما نظر.

إذ كل من هاء السكت واللام الدالة على البُعد كلمة مستقلة؛ لكن ذكر غيره أن الهاء زائدة في نحو: أمهات، وأُهْرَاق لاشتقاقهما من الأمومة، والإراقة، وأن اللام زائدة في نحو: طيشل، وهو الكثير الطيش، ولم يفرد السين بذكر محل زيادتها لدخولها في الاستفعال، ولا تقع زائدة إلا فيه، ولا تُعَهدُّ من حروف الزيادة. والطاء والدال لخروجهما عن الأصالة في: اصطبر، وازداد، ونحوهما لأنهما مبدلان من الزائد، وهو تاء الافتعال، وكذلك يوزن المثال بالتاء لأيهما فيقال: وزن ازداد: افتعل.

**وَامْنَعْ زِيَادَةً بِـلا قَيْـدٍ ثَبَتْ ... إِنْ لَمْ تبيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظَلَتْ**[1]

**الإعراب:**

«**وامنع**» فعل أمر.

---

(١) وفي بعض النسخ بكسر الظاء فيقال: حظِلت.

و «**زيادة**» قال المكودي: مفعول بامنع.

و «**بلا قيد**» متعلق بزيادة.

و «**ثبت**» في موضع الصفة لقيد.

و «**إن لم تُبَين**» شرط ويجوز ضبط تَبَيَّنَ بفتح التاء مبنيا للفاعل، والأصل: تتبين فحذفت إحدى التاءين.

و «**حجة**» على هذا فاعل تبين، وبضم التاء على أنه مضارع مبني للمفعول مضارع بين وحجة على هذا نائب الفاعل. اهـ.

و «**كحظَلَت**» بفتح الظاء المشالة، خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول بين الكاف ومدخولها وهو من قولهم حظلت الإبل إذا أكثرت من أكل الحنظل فهي حظلة، وأصله: حنظلت فحذفت النون.

**الشرح:**

ما خلا عن القيود المذكورة من الحروف العشرة امتنع الحكم بزيادتها ما لم يدل على الزيادة دليل، والذي يدل على ذلك شيئان:

**أحدهما:** ما ذكره المصنف من سقوطه في بعض التصاريف فلذلك حكم بزيادة نون حنظل، وسنبل لقولهم: حظلت الإبل إذا أكلته فآذاها، وأسبل الزرع، وكذلك حُكم بزيادة الهمزة في احنبطاء؛ لسقوطها في الحبط.

وبزيادة التاء في ملكوت؛ لسقوطها في الملك، وبزيادة الميم في ابنم، لسقوطها في البنوة، وبزيادة السين في قدوس؛ لسقوطها في القدم.

**الثاني:** إفضاء الحكم بالأصالة إلى وزن مهمل، ولذلك حكم بزيادة النون في نَرْجِس، وهدلع، وهو نبتٌ معروفٌ لفقد فَعْلِل، وفُعْلُل في كلامهم، وبزيادة التاء في نتصب لفقد فَعَلَل.

## فَصْــلٌ

## فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصَلِ

**الإعراب:**

«**فصل**» بمعنى فاصل: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا فصل.

و «**في زيادة**» متعلق بكائن، نعت فصل.

و «**همزة**» مضاف إليه.

و «**الوصل**» مجرور بإضافة همزة إليه.

**لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يَثْبُتُ      إِلا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا**

**الإعراب:**

«**للوصل**» خبر مقدم.

و «**همز**» مبتدأ مؤخر.

و «**سابق**» نعت همز.

وجملة «**لا يثبت**» نعت لهمز بعد نعت.

و «**إلا**» قال المكودي: إيجاب للنفي.

و «**إذا**» معمول ليثبت.

و «**ابتدي**» ماض مبني للمفعول.

و «**به**» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بابتدي، والجملة في موضع جر بإضافة إذا إليها.

و «**كاستثبتوا**» خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول بعد الكاف، قال المكودي: ويجوز ضبط استثبتوا بضم التاء الأولى مبنيا للمفعول، فتكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل، وبفتحها فيكون فعل أمر والواو ضمير الفاعل، وبهذا الأخير جزم الشارح وقال: أمر الجماعة بالاستثبات وهو تحقيق الشيء. اهـــ.

**الشرح:**

همزة الوصل مختصة بأوائل الكلم، وسميت بذلك لسقوطها في الوصل، فإنها لا تثبت إلا إذا ابتدئ بها.

وأما ثبوتها في نحو:

**أَلا لا أَرَى اثْنَينِ أَحْسَنَ شِيمَةً ... عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مني وَمِنْ جُمْلِ**(١)

فضرورة.

**وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى**

**وَالأَمْرِ وَالمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا**

**الإعراب:**

«**وهو**» -أي الهمز- مبتدأ.

و «**لفعل**» خبره.

و «**ماض**» نعت لفعل.

وجملة «**احتوى**» نعت بعد نعت لفعل.

و «**على أكثر**» متعلق باحتوى.

و «**من أربعة**» متعلق بأكثر.

و «**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف.

و «**انجلى**» بالجيم بمعنى انكشف، واتضح مضاف إليه على إرادة اللفظ.

«**والأمر والمصدر**» قال المكودي: «مجروران بالعطف على فِعْلٍ، والتقدير

---

(١) قائله: جميل.
البحر: الطويل.
المصادر: الخصائص (١/٧٩)، ديوان جميل بثينة (١٨٢)، الصناعتين (٥٧)، الموشح (١٥٠)، سمط اللآلئ (٩٦)، المحتسب (١/٢٤٨)، اللسان «ثنى» ، نوادر أبي زيد (٢٠٤)، العيني (٤/٥٦٩)، الأشموني (٤/٢٧٣)، قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/٣٦٦): فأثبت همزة اثنين لضرورة، وفي التصريح (٥/٣٥٧ بحيرى)، بدلا من «منه» منّي، «شيمته» خليقة وسجيّة، «حدثان الدهر» أي: صروف الدهر وأحداثه «جمل» اسم امرأة.

وهو لفعل صفته كذا والأمر والمصدر منه». اهـــ. وقال الشاطبي: «ينبغي أن يكون قوله: والأمر مخفوضا عطفا على فعل، وقد رأيته مرفوعًا في بعض النسخ ووجه الرفع فيه تكلف». اهـــ.

«**منه**» في موضع الحال من الأمر وما عطف عليه ومن بمعنى اللام والهاء المجرورة بها تعود إلى فَعْلٍ.

«**وكذا**» خبر مقدم.

و «**أمر**» مبتدأ مؤخر.

و «**الثلاثي**» مضاف إليه.

و «**كاخش**» خبر لمبتدأ محذوف.

«**وامض وانفذا**» فعلا أمر معطوفان على اخش، وألف انفذا بدل من نون التوكيد الخفيفة.

**الشرح:**

همزة الوصل تدخل في الكلم الثلاث، ودخولها في الحرف أقل لأنها لا تدخل إلا على أل خاصة كما سيأتي.

وأما الأفعال فلا دخول لها في المضارع منها، وأما الماضي فلا تدخل إلا فيما احتوى على أكثر من أربعة أحرف، وهو الخماسي كانجلى وانطلق، والسداسي كاستخرج ولا يوجد إلا بهمزة الوصل، وأما التي في الثلاثي كأمر أو في الرباعي كأكرم فليست همزة وصل.

وأما الأمر فتدخل فيما دخلت في ماضيه، وهو الخماسي والسداسي نحو: انطلق، واستخرج.

وفي أمر الثلاثي إذا تعذر الابتداء به دونها لكون ما يلي حرف المضارعة منه ساكنًا كيضربُ، ويعلم، ويقعد.

وهي مطابقة لُمثلُ المصنف الثلاثة، وإنما مثل بها ليبين أن حركة همزة الوصل الكسر، وكذلك تكسر فيما عين مضارعه مفتوحة كيخشى، ويعلم،

أو مكسورة كيمضي، ويضرب، وينطلق، ويستخرج.

وفي الماضي المبني للفاعل مطلقًا، وإنما يضم في موضعين:

**أحدهما**: أن تكون عين مضارعه مضمومة كينفد: ويقعد ثم هذا الضم لازم إن كانت ضمة العين أصلية كما مُثل.

فإن كانت ضمتها عارضة كامشوا، واقضوا بالهمزة مكسورة، ولو عرض للمضمومة الأصل كسر: كاغزي فقال أبو علي في «**التكملة**» : يجب ضم الهمزة، وإشمام الكسرة التي قبل الياء، وذكر المصنف أنهما يُشَمَّان معًا، وذكر ابنه أن ما قبل الياء يكسر وأن الهمزة يجوز فيها الكسر والضم، وهو أرجح.

**الثاني**: فيما بني للمفعول من الماضي الذي دخلت عليه: كانْطُلِق واستُخرج، ثم هذا الضم واجب فيما ضمت عينه، لزومًا كالمثالين.

فأما ما جاز في عينه في الأحوال الثلاثة[1].

وأما الاسم فينقسم دخولها فيه إلى قسمين: مطرد ومسموع، فالمطرد مصادر الماضي المفتتح بها: كانطلاق، واقتدار، واستخراج، والمسموع ما ذكره المصنف بعد هذا بقوله:

**وَفِي اسْمٍ اسْتَ ابْنِ ابْنِمٍ سُمِعْ ... وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ، وَتَأْنِيث تَبِعْ**

**وَايْمُن هَمْزُ أَلْ كَـذَا وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فــي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ**

**الإعراب:**

«**وفي اسم**» متعلق بسمع.

و «**است ابن ابنم**» الثلاثة معطوفات على اسم بإسقاط حرف عطف.

و «**سمع**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى همزة الوصل.

---

(١) هكذا بالأصل وسياق المعنى: فأما ما جاز في عينه جاز في الأحوال الثلاثة.

«**واثنين وامرئ وتأنيث**» الثلاثة معطوفات على ما قبل سمع، وإطلاق التأنيث على المؤنث من إطلاق المصدر على اسم المفعول.

وجملة «**تبع**» نعت لتأنيث، ومفعول تبع محذوف.

«**وايمن**» قال الشاطبي: «معطوف على اسم است إلخ فهو في موضع خفض، وأتى به على حكاية رفعه اللازم له إذ هو مما لزم الابتداء فلا يدخله جر ولا نصب». اهـــ.

و «**همز**» مبتدأ.

و «**أل**» مضاف إليه.

و «**كذا**» خبره.

«**ويبدل**» فعل مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل مفعوله الأول مستتر فيه يعود إلى همزة أل.

و «**مدا**» مفعوله الثاني على تقدير مضاف.

و «**في الاستفهام**» متعلق بيبدل.

و «**أو**» حرف عطف وتخيير.

و «**يسهل**» بالبناء للمفعول، معطوف على يبدل، قال المكودي: «وصح دخول أو التي للتخيير على المضارع لكونه هنا في معنى الأمر كأنه قال أبدلها أو سهلها». اهـــ.

**وتقدير البيتين**: وسمع همز الوصل في اسم واست وابن وابنم واثنين وامرئ ومؤنث تبع مذكره منها وايمن وهمز أل كذا ويبدل في الاستفهام همز أل حرف مد أو يسهل بين الألف الممالة والهمزة.

**الشرح:**

هذه الأسماء العشرة هي التي سمعت فيها همزة الوصل، وهي اسم، واست وابن وابنم، واثنان، وتأنيثه وهو اثنتان، وامرؤ وتأنيثه، وهو امرأة وايمن وهو المخصوص بالقسم، وينبغي أن يزاد على ذلك: «**ايم الله**» : بمعنى

ايمن الله، ولا يقال إنها بعض ايمن لأنهم قد ذكروا ابنًا مع ابنم، وإطلاق المصنف همز أل يشمل الحرفية المعرفة، والزائدة، والاسمية الموصولة فتصير الأسماء التي تدخلها همزة الوصل اثنى عشر، وتكسر فيها كلها إلا أل فإنها فيها مفتوحة، وفي اسم لغة بضمها، وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة كهمزة أل ففيها وجهان:

**أحدهما**: إبدالها مدة، وهو الأرجح.

**الثاني**: تسهيلها وبهما قرئ في نحو: ﴿**آلذكرين حرم**﴾ الآية[1]. ولا يجوز حذفها فتقول في المضمومة: استخرج المال، وفي الانكسار، وفي المكسورة انطلاق زيد غدًا، وبه قرأ الأكثرون ﴿**أتخذناهم سخريا**﴾[2].

﴿**أستغفرت لهم**﴾[3].

وبعضهم يبدلها مدة، وبعضهم يسهلها، -وهو «انذر البلا»[4]- ولا يجوز تحقيقها لأنها لا تثبت في الوصل إلا ضرورة.

---

(١) سورة الأنعام آية (١٤٣).

تسهيل الهمزة الثانية بين بين: إتحاف فضلاء البشر (٢١٩)، الغيث للصفاقسي (٢١٩)، وانظر: الأشموني (٢٧٨/٤)، شرح التصريح (٣٦٦/٢).

(٢) في قراءة أبي عمرو والآخرين، سورة ص آية (٦٣).

(٣) سورة المنافقون آية (٦)، في قراءة الجميع والكسر هو الأصل، التصريح (٣٥٦/٥).

(٤) هكذا بالأصل.

## الإبْـــدَالُ(*)

أَحْرُفُ الابْدَالِ هَدَأْتَ مُوطِيَا ... فأبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي ... فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

**الإعراب:**

«**أحرف**» مبتدأ.

و «**الإبدال**» مضاف إليه.

و «**هدأت**» بالهمز فعل وفاعل.

و «**موطيا**» بالياء المثناة تحت، قال المكودي: «حال من التاء في هدأت ومعنى هدأت سكنت والياء في موطيا بدل من الهمزة لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطيئًا ويحتمل أن يكون موطيًا مفعولا لهدأت لأنه يستعمل متعديا، يقال هدَّأتَ: الصَّبيَّ إذا ضربْتَ عليه لينام والأول أظهر». اهـــ.

---

(*) قال ابن فارس في كتابه «فقه اللغة» : من سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض، يقال: مدحه ومدهه، وفرس رفن ورفل وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء. [مقدمة كتاب الإبدال لابن السكيت (ص٤٨)]. وجاء في كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر ص(١) لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت ٣٣٧هـــ. الإبدال بالكسر: التبادل كالإعقاب والتعاقب والمعاقبة والاعتقاب كلها بمعنى التداول.. وأما الإبدال بالفتح فجمع بدل كمثل وأمثال ويراد بها الحروف المتبادلة. وجاء في المعجم المفصل في النحو العربي (٤٨/١): الإبدال هو: جعل حرف مكان حرف آخر، ولا يكون الإبدال في الحروف الأربعة، أي: الألف، الواو، الياء، الهمزة، بل يكون حرفًا غيرها مثل: الطاء، التاء، الهاء، والإبدال نوعان:
١- صرفي: هو وضع حرف مكان آخر لتسهيل اللفظ، وحروف الإبدال الصرفي اثنا عشر حرفًا تجمعها عبارة: «طال يوم أنجدته» وعدها بعضهم تسعة حروف تجمع على: «هدأت موطيا» .
٢- لغوي: ويكون بين لفظتين متناسبتين في المعنى مختلفتين في حرف واحد بشرط أن يكون الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج، ومترادفين، وتجمعهما وحدة القبيلة، مثل: «نَعِقَ وَنَهِقَ» «طَنَّ ودَنَّ» والإبدال اللغوي أعم من الصرفي وأكثر حروفًا.

وجملة هدأت موطيا خبر أحرف على حذف مضاف والتقدير أحرف الإبدال أحرف هدأت موطيا.

«**فأبدل**» فعل أمر.

و «**الهمزة**» مفعول أبدل.

و «**من واو**» متعلق بأبدل.

و «**ويا**» بالقصر للضرورة، معطوف على واو.

«**آخرًا اثر**» منصوبان على الظرفية بمحذوف، وكلا الظرفين في موضع النعت لواو ويا.

و «**ألف**» مضاف إليه.

وجملة «**زيد**» بكسر الزاي والبناء للمفعول، نعت الألف، والتقدير فأبدل الهمزة من واو وياء كائنين آخرًا اثر ألف زائد هذا حاصل إعراب المكودي. وقال الشاطبي: «قوله آخرًا يحتمل أن يكون منصوبًا على الحال من الواو والياء، وإن كانتا نكرتين لكنه قليل، وإن كان حقه إذ ذاك أن يقول آخرين لأنه حال منهما، ويحتمل أن يكون نصبا على الظرفية والعامل فيه اسم فاعل وهو صفة لواو وياء، واثر ألف بدل من آخرًا أعلى أنه صفة أو حال كما تقدم». اهـــ.

«**وفي فاعل**» متعلق باقتفي على تقدير مضاف.

و «**ما**» مضاف إليه وهي موصول اسمي.

وجملة «**أعل**» بالبناء للمفعول، صلة ما.

و «**عينا**» تمييز محول عن نائب فاعل أعل المستتر فيه العائد إلى ما الموصولة.

و «**ذا**» اسم إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة محله رفع على الابتداء وجملة (**اقتفى**) بالبناء للمفعول خبره والتقدير وهذا الابدال اقتفى أي اتبع في عين فاعل الفعل الذي أعلت عنيه فقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ

ضرورة أو توسعا في المجرورات.

**الشرح:**

الأحرف التي يبدل بعضها من بعض إبدالاً مطردًا تسعة جمعها قوله: «**هدأت موطيا**» ومعناه: سكنت في حالٍ كوني موطيا فراشًا، أي جاعله وطيا يقال: أوطأته ووطأته ثم قلبت الهمزة في اسم الفاعل ياء لما يأتي، ومن أسقط منها الهاء جمعهما بقوله: طويت دائمًا يقوله: لأن الإبدال -الهاء من الياء-، إنما يطرد في الوقف، وهو عارض.

وإبدالها من الهمزة في نحو: هَرَقْتُ الماء، ونحو: «**لَهِنَّك من عَبْسيَّة لَوَسِيمَةٌ وهَرَدْتُ**» كذا بمعنى أردته فليس بمطرد بل هو نظير إبدال اللام من النون في قوله:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلالا أُسَائلها .....................[1]

---

(١) قائله: النابغة.

عجزه:

......................... أَعْيَتْ جَوابًا وما بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ

البحر: البسيط.

المصادر: الكتاب (١/٣٦٤ بولاق) (٢/٣٢١ هارون)، معاني القرآن للفراء (١/٢٨٨)، المقتضب (٤/٤١٤)، الإنصاف (١/١٧٠، ٢٦٩، ٢/٦٣٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٨٠، ٨/١٢، ٩/١٤٣، ١٠/٤٥، ٤٦)، العيني (٤/٥٧٨)، التصريح (٢/٢٦٧)، الهمع (١/٢٢٣، ٢٢٥)، الدرر اللوامع (١/١٩١)، الأشموني (٤/٢٨)، ديوانه (١٦).

وقبله:

يا دارَمَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ أَقْوَتْ وطال عليها سالِفُ الأبَدِ

وبعده:

إلاَّ أوارِيُّ لأْيًا ما أُبَيِّنُهَا والنُّؤْيُ كالحَوْض بالمَظْلومة الجَلَدِ

ذكره سيبويه أصيلانًا، ومعناه مصغر أصيل شذوذًا، أو هو مصغر أُصلان بالضم، وهذا جمع أصيل، أو هو مفرد، كرمان وقربان، والأصيل العشي، عيَّتْ: عجزت، ولم

يريد أصيلانًا: تصغير أصيل، وهو آخر النهار، وإبدال الجيم من إحدى اليأين في الوقف على عليّ، وتسمى جعجعة قضاعة، قال شاعرهم[1]:

=

تستطع الجواب، وجوابًا: تميز منقول من عيَّ جوابها، على المجاز و «الأوريُّ»: محابس الخيل، واحدها آري، وهو من تأريت بالمكان: تحبست به، لأيًا: بطئًا. ومعناه: أبينها بعد لأي لتغيرها، والنؤي: حاجز حول الخباء يدفع عنه الماء من نأى: بعد، وشبهه في استدارته بالحوض. والمظلومة: أرض حُفِرَ فيها الحوض لغير إقامة لأنها في فلاة، فظُلِمَت لذلك. والظلم: وضع الشيء في غير موضعه، عني: أن حفر الحوض لم يعمق، فذلك أشبه للنؤي به. الجَلَد: الصلبة، ولذا لم يتيسر تعميق الحفر.
والشاهد فيه: كما في الكتاب: رفع «أواريُّ» على البدل من الموضع. والتقدير: ما بالربع أحد إلا أوري، على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعًا ومجازًا. قال سيبويه رحمه الله: وأهل الحجاز ينصبون. قلت: وذلك على الاستثناء المنقطع، لأنها من غير جنس الأحدين.

(١) في التصريح (٣٦٧/٢): لأعرابي من البادية.
البحر: الرجز.
المصادر: الكتاب (٢٨٨/٢ بولاق) (١٨٢/٤ هارون)، المحتسب (٧٥/١)، المنصف (١٨٨/٢، ٧٩/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٩، ٥٠/١٠)، المقرب (١٠٨)، العيني (٥٨٥/٤)، الأشموني (٢٨١/٤)، التصريح (٣٦٧/٢)، أمالي أبو علي القالي (٧٧/٢)، شرح شواهد الشافية (٢١٢)، لسان العرب: برن. أبو عَلج: يعني أبو علي. وبعده كما في الكتاب (١٨٢/٤ هارون): وبالغداة فِلَقَ البَرْنِجِّ ، وفي رواية الكتاب (١٨٢/٤) بدلا من اللحم: الشحم. قال سيبويه: يريد بالعشي، والبرني. فزعم أنهم أنشدوه هكذا، الفِلَق: جمع فَلَقة بالكسر: وهي ما قطع من التمر بعد تكتله في جلله، أي قفاف تعينه. والبرني: بفتح الباء، ضرب من التمر أصغر مدور، وهو أجود التمر قال أبو حنيفة في «كتاب النبات» : «أصله فارسي، إنما هو بارني»، فالبار: الحَمْل، وني: تعظيم ومبالغة.
والشاهد في الرجز: إبدال الجيم من الياء في علي والعشي، والبرني لأن الياء خفية، وتزداد خفاء بالسكون للوقف فأبدلوا مكانها الجيم، لأنها من مخرجها، وأنها أبين منها.
وقال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٣٦٧/٢) بعد أن ذكر الرجز: يريد «أبو علي، والعشى» فأبدل الجيم من الياء المشددة، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف،
=

خَالِي عُوَيْفٌ وأبو عَلجٍّ المُطْعِمانِ التمر بالعَشِجِّ

وإبدال اللام من الضاد في قوله[1]: مَالَ إِلى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجِعْ

يريد فاضطجع.

فهذا ونحوه لم يذكره النحاة في حروف الإبدال لعدم اطراده، ثم أخذ يتكلم على كل حرف، ومن أي حرفٍ يبدل، ومحل إبداله منه فذكر أن الهمزة لا تبدل إلا من حروف اللين.

ويبدل من الواو والياء خاصة في مسألتين:

**الأولى**: أن تقع إحداهما آخر الكلمة بعد ألفٍ زائدة، ويكثر ذلك في الواو نحو: كساء وسماء ودعاء، وأبناء.

ومنه في الياء بنآء لأنه من بنيت، فلو لم تقع آخرًا كما في نحو: قاول،

---

=

قاله السيد في شرح الشافية، وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة، قال الجوهري: «وعجعجةٌ في قضاعة يحولون الياء جيمًا مع العين، يقولون هذا راعج خرج معج أي هذا راعي خرج معي. اهـ وقد يحولون الياء جيما، وإن لم تجتمع مع العين.

(١) القائل: منظور بن حية الأسدي.

قبله: لَمَّا رَأَى أَنْ لا دَعَهْ، وَلاَ شِبَعْ

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٣٦٤/٥): الدعه: سعة العيش، والهاء عوض عن الواو، والأرطأة: شجرة من شجر الرمل، والحقف: المعوج من الرمل، والجمع حقاف، وأحقاف. فالطجع: قال المازني: بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين، ويبدل مكان الضاد أقرب الحروف إليها وهي اللام. يُنظر: المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني (٣٢٩/٢)، وكتاب سيبويه (٢/ ٤٢٩). البيتان من مشطور الرجز كما في العيني (٥٨٤/٤)، الخصائص (٦٣/١، ٣٥٠/٢، ١٦٣/٣، ٣٢٦)، المحتسب (١٠٧/١)، المنصف (٣٢٩/٢)، واستشهد بهما الرضي في شرح الشافية في موضعين: الأول (٣٢٣/٢) على إجراء الوصل مجرى الوقف في قوله: «ولا دعه»، والموضع الثاني (٢٢٦/٣) على إبدال اللام من الضاد في «الطجع»، وقال: وهو رديء، وشرح شواهد الشافية (٢٧٤)، والأشموني (٢٨٠/٤، ٣٣٢).

وبايع أو لم يتقدمها ألف كعدوٍ ورميٍ، أو تقدمها ألف غير زائدة نحو: واوٍ، وآيٍ لم تبدل. **الثانية** أن تقع إحداهما عينًا لاسم فاعل قد أعلت في فعله نحو: قائم وصائم وخائف في الواو، وبائع وبائن فلو لم تعل في فقله كعور، قلت في اسم فاعله: عاور، بغير إبدال.

**وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ ... هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلائِدِ**

**كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا ... مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعٍ نَيِّفَا**

**الإعراب:**

«**والمد**» مبتدأ.

وجملة «**زيد**» بالبناء للمفعول.

و «**ثالثا**» حال من الضمير في يُرى فيكون من قبيل الأحوال المترادفة ويحتمل أن يكون ثالثًا حالا من الضمير في زيد فيكون من قبيل الأحوال المتداخلة.

و «**في الواحد**» متعلق بزيد.

و «**همزًا**» مفعول ثانٍ ليرى مقدم عليه إن كانت علمية أو حال إن كانت بصرية.

وجملة «**يرى**» بالبناء للمفعول، خبر المد والرابط بينهما نائب فاعل يرى المستتر فيه.

و «**في مثل**» متعلق بيرى.

و «**كالقلائد**» مضاف إليه والكاف زائدة بين المضاف والمضاف إليه.

**وتقدير البيت**: والمد يري همزًا في مثل القلائد حال كون المد زائدًا في الواحد ثالثًا، والقلائد جمع قلادة.

«**كذاك**» خبر مقدم.

و «**ثاني**» مبتدأ مؤخر.

و «**لينين**» مضاف إليه.

وجملة «**اكتنفا**» بمعنى أحاطا، نعت لينين.

و «**مد**» مفعول اكتنفا.

و «**مفاعل**» مضاف إليه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع.

و «**كجمع**» بالتنوين، خبر مبتدأ محذوف.

و «**نيفا**» بفتح النون وكسر الياء آخر الحروف مع تشديدها مفعول جمع لأنه مصدر جمع مقدر بأن والفعل كقوله تعالى: ﴿**أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما**﴾ قاله الشاطبي، وفي المكودي نحوه: «وهذا أحد المواطن التي يجوز فيها حذف الفاعل» والتقدير: وذلك كجمعهم نيفا، والنيف: الزيادة، كما قاله الشاطبي.

**الشرح:**

تبدل الهمزة من المد سواء كان واوًا أو ياءً أو ألفًا في مسألتين أيضًا:

**إحداهما:** أن تزاد المدة ثالثة في المفرد ثم تجمع على موازنة مفاعل نحو: عجوز، وعجائز، وسليق وسلائق، وشمال وشمائل، وسواء كان المفرد متجردًا من تاء التأنيث كما مثل أو متلبسا بها كرعوفة ورعائف، وصحيفة وصحائف، وقلادة وقلائد.

أما لو كانت الياء والواو في المفرد غير مدة لتحركها كاسود وهيج، أو كانت المدة فيه غير زائدة كمعيشة، فإن وزنها مَفعِلة إذ هي من العَيْش، أو كانت غير ثالثة: كصيرف وعوسج، وحائض ومِفتاح وقنديل، ومكوك، لم تبدل همزًا في شيء من ذلك وشذَّ في الإبدال: مصائب، ومنائر مع كون المدّ غير زائد.

**الثانية:** أن تقع المدة ثانية حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كانا ياءين كنيائف في جمع نيف، أو واوين كأوائل في جمع أوَّل؛ أو مختلفين كسيائد في جمع سيد إذ أصلهُ سَيُود، ولا يتصرف ذلك في الألف فكان ينبغي أن تذكر هذه المسألة مع «اسم فاعل ما أعل عينًا» لاختصاص الحكم فيهما

بالواو والياء فيذكر مع المسألة الأولى من هذا القسم المسألة الأولى من الذي قبله لأن الألف مشاركة للواو والياء في إبدال الهمزة منها، إذا تطرفت بعد مدة زائدة كما في حمراء ونحوه، فإن أصله حَمْرِيّ كَسَكْرِيّ فزيدت الألف قبل الآخر للمد كما في غلام وفراش فأبدلت الثانية همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، وتبدل الواو بعدها همزة في موضع واحد يأتي ذكره.

**وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلْ — لاَمًا، وفِي مِثْلِ هراوةٍ جُعِلْ**
**وَاوًا، وَهَمْزًا أَوّلَ الْوَاوَينِ رُدّ — فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْه وُوفِي الأَشُدّ**
**وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ — كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وائْتُمِنْ**
**إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فتحٍ قُلِبْ — وَاوًا، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِب**
**ذو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمْ — وَاوًا أصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّ**
**فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا وَأَؤُمّ — وَنَحْوُهُ وَجْهَينِ فِي ثَانِيهِ أُمّ**

**الإعراب:**

«**وافتح**» فعل أمر.

«**ورد**» فعل أمر أيضا معطوف على افتح.

و «**الهمز**» مفعول أول لرد، وهو مطلوب أيضا لافتح من جهة المعنى على سبيل التنازع.

و «**يا**» مفعول ثان.

و «**فيما**» متعلق برد، وما اسم موصول.

وجملة «**أعل**» بالبناء للمفعول صلتها.

و «**لاما**» تمييز محول عن نائب فاعل أعل.

«**وفي مثل**» متعلق بجعل.

و «**هراوة**» مضاف إليه.

«**وجعل**» فعل ماض، مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الهمزة وهو مفعوله الأول.

و «**واوا**» مفعوله الثاني، والتقدير: واجعل الهمز واوا في مثل هراوة.

«**وهمزا**» بالتنوين مفعول ثان لرد.

و «**أول**» مفعول أول لرد.

و «**الواوين**» مضاف إليه.

و «**رد**» فعل أمر.

و «**في بدء**» متعلق برد.

و «**غير**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

و «**شبه**» مجرور بإضافة غير إليه.

و «**ووفي**» فعل ماض مبني للمفعول من وافى، كما قاله الشاطبي مضاف إليه شبه على إرادة اللفظ.

و «**الأشُد**» بضم الشين نائب فاعل ووفي، قاله المكودي: «قال ابن عباس «الأشد ثلاث وثلاثون سنة». اهـ

«**ومدا**» بفتح الميم مفعول ثان بأبدل.

و «**أبدل**» فعل أمر متعد لاثنين.

و «**ثاني**» مفعول أول لأبدل.

و «**الهمزين**» مضاف إليه.

و «**من كلمة**» بكسر الكاف وفتحها وسكون اللام متعلق بمحذوف حال من الهمزين.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**يَسْكُن**» بفتح الياء وسكون السين، فعل الشرط وجوابه محذوف للضرورة لكونه مضارعًا.

و «**كآثر**» الكاف جارة لقول محذوف، وآثر بفتح الهمزة الممدودة وكسر الثاء المثلثة مفعوله. قال الشاطبي: «وهو أمر من آثره بكذا يؤثره به إذا فضله به على غيره». اهـ

«**وائتمن**» فعل ماض مبني للمفعول معطوف علىآثر.

«**إن**» حرف شرط.

و «**يفتح**» بالبناء للمفعول فعل الشرط، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ثاني الهمزين.

و «**آثر**» ظرف متعلق بيفتح.

و «**ضم**» مضاف إليه.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**فتح**» معطوف على ضم.

و «**قلب**» بالبناء للمفعول جواب الشرط، ونائب الفاعل بقلب مفعوله الأول.

و «**واوا**» مفعوله الثاني.

و «**ياء**» مفعول مقدم بينقلب لاحال من فاعل ينقلب المستتر فيه، خلافًا للمكودي لما سيجيء.

و «**إثر**» ظرف متعلق بينقلب.

و «**كسر**» مضاف إليه.

و «**ينقلب**» مضارع انقلب مطاوع قلب المتعدي لاثنين فيتعدى إلى واحد.

**وتقدير البيت**: إن يفتح ثاني الهمزين اثر ضم أو فتح قلب واوا وينقلب اثر كسر ياء.

«**ذو**» مبتدأ والمنعوت به محذوف.

و «**الكسر**» مضاف إليه.

و «**مطلقا**» حال من الضمير المنتقل إلى الظرف بعده بعد حذف الاستقرار العامل فيه على الأصح، وقول المكودي: «حال من الضمير المستتر في الاستقرار تخريج على مقابل الأصح».

و «**كذا**» في موضع خبر المبتدأ.

«**وما**» اسم موصول في محل نصب مفعول أول بأصر.

وجملة «**يضم**» بالبناء للمفعول، صلة ما على تقدير حال محذوفة.

و «**واوا**» مفعول ثان بأصر.

و «**أصر**» فعل أمر.

و «**ما**» ظرفية مصدرية.

و «**لم**» حرف نفي وجزم.

و «**يكن**» مضارع كان الناقصة مجزوم بلم واسمها مستتر فيها.

و «**لفظا**» خبرها.

و «**أتم**» بالتاء المثناة فوق، نعت لفظا.

«**فذاك**» مبتدأ.

و «**ياء مطلقا**» حالان من فاعل جا. وجملة «**جا**» خبر لمبتدأ.

«**وأؤم**» فعل مضارع بمعنى أقصد، مبتدأ.

«**ونحوه**» معطوف على المبتدأ.

و «**وجهين**» مفعول بأم.

و «**في ثانيه**» متعلق بأؤم.

و «**أم**» بضم الهمزة وتشديد الميم، أمر من أَمَّ بمعنى قصد، وجملة أم ومعموله، خبر المبتدأ وما عطف عليه من الإسناد إلى اللفظ، قال المكودي: «ويجوز أن يكون أؤم ونحوه بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو أحسن». اهـ.

**وتقدير البيتين**: وثاني الهمزين ذو الكسر مستقر كذا مطلقا وأصر الهمز الثاني الذي يضم واوا مطلقا مدة عدم كون ثاني الهمزين لفظا تاما أي متطرفا فذلك المتطرف جاء ياء مطلقا وأؤم ونحوه أم أي: اقصد في ثانيه وجهين التحقيق والقلب.

**الشرح:**

لما فرغ من ذكر إبدال الهمزة من حروف المدّ أخذ في الكلام على عكسه، وهو إبدال حروف المد من الهمزة إلا أنه ذكر فيه محل إبدال الواو من الهمزة استطرادًا، وتفويتًا للترتيب بقصد الاختصار فنبدأ بالكلام عليه ليتصل الكلام على محل إبدال الهمزة، ومحل ما أشار إليه بقوله: وهمزًا أول الواوين رد..... البيت، ومعناه أنه إذا اجتمع في ابتداء الكلمة واوان ثانيهما غير منقلبة عن أصل، فإنك ترد الأولى منهما همزة فتقول: أواصل، وأواقي في جمع واصلة وواقية، وأصلهما وواصل، وواقي.

وسواء كانت الثانية متحركة كما مثل أو ساكنة كـ«أَوْلَى» فإن أصله: وُولى فعل من وَالَ.

أما لو لم يكونا في ابتداء الكلمة كما في نحو: هَوَوِيّ، ونَوَوِيّ منسوبين إلى الهوى وإلى نوى بلدة معروفة[1]؛ فإنه يمتنع الإبدال وكذا لو كانا في الابتداء إلا أن الثانية بدل من أصل.

إما ألف كما أشار إليه المصنف في بدء غير شبهٍ، «ووفي الأشد»، فإن واوه منقلبة عن ألف فاعل لما يأتي ومثله، «ووصل زيد».

وإما همزة كوولي مخففة من وُؤلى فعلى من آل إذا رجع ولجأ، فإنك لا تبدل التي قبلها همزة كما فعلت في أُولَي تأنيث أول رجعنا إلى إبدال حروف المد من الهمزة ويقع ذلك في موضعين:

**أحدهما**: ما بدأ به المصنف من إبدالها ياءً أو واوًا إلا أنه رحمه الله أبعد النجعة في بيانه بحيث صار أبلغ من الألغاز فلا يكاد يتترل مراده على كلامه،

---

(١) «نوا» بلفظ جمع نواة التمر، وقيل: بليدة من أعمال حوران، وقيل: هي قصبتها، وهي مترل أيوب عليه السلام، وبها قبر سام بن نوح.
ونوا أيضا: من قرى سمرقند، على ثلاثة فراسخ منها بقرى وذار. [مراصد الإطلاع (٣/ ١٣٩١)، باب: النون مع الواو].

ويظهر ذلك بشرحنا له إن شاء الله وهو أن الجمع الموازن لما عُلّ إذا وقع بعد ألفه همزة مبدلة من مدة لما سبق، وكانت لامه معتلة فتحتَ الهمزة، ورددْتَها ياءً إلا إذا كانت الواو واوًا أصلية يشمل ذلك ثلاث صور:

**أحدها**: أن تكون اللام ياء نحو: قضايا، فإن أصلها: قضايي بياءين أولاهما ياء فعلية، والثانية لام الكلمة؛ لأنه من قَضَيْتُ أبدلت الأولى همزة لما سبق في صحائف، ثم قلبت كسرتها فتحة تخفيفًا كان من قاعدتهم تخفيف الكسر إلى الفتح، ثم في مثل هذا مع الصحة كما قالوا: عذارى في جمع عذراء، فمع الاعتلال أولى ثم قلبت الياء الثانية ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها فبقي قضاءا بألفين بينهما همزة، والهمزة شبيهة بالألف فصار كاجتماع ثلاث ألفات، فأبدلت الهمزة ياء تنبيهًا على أن اللام ياء ففيه أربعة أعمال.

**الثانية**: أن تكون اللام همزة كما في خطايا، فإن أصله خطايي أبدلت الياء همزة، لما سبق، ثم الهمزة ياء لتطرفها بعد همزة كما يأتي، ثم بقية العمل فيه كالذي قبله ففيه خمسة أعمال.

**الثالثة**: أن تكون اللام ياءً مبدلة من واو كما في مطايا فإنه جمع مطية فأصلها مطيوة فعيلة من المطي، وهو الظهر، قلبت الياء واوًا ثم أدغمت فيها الياء كما فعل مثل ذلك سيد وميت فقياس جمعها مطاوو، قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها بعد كسرة كما فعل ذلك في الغازي، والداعي ثم قلبت الياء الأُولى همزة لما سبق في عجائز، ثم بقية العمل فيه كالأول ففيه خمسة أعمال أيضًا أما إذا كانت اللام واوًا أصلية قد سلمت في الواحد كما في نحو هراوةٍ فإن الهمزة ترد في الجمع إلى الواو كما أشار إليه المصنف بقوله: «**وفي مثل هراوة**» جعل واوًا ويظهر ذلك بخمسة أعمال أيضا لأنك تقلب الألف همزةً كما في رسائل، ثم الواو ياء لتطرفها بعد كسرة، ثم فتحت الكسرة تخفيفًا فقلبت الواو ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها ثم اجتمع شبيه بثلاث ألفاتٍ فردّت الهمزة إلى الواو تنبيهًا على أن أصل اللام واو.

**الموضع الثاني:** مما تُبْدَل الهمزة مدًّا، وهو: ما إذا التقى همزتان، وينقسم ذلك إلى ما الثانية فيه ساكنة، وإلى ما الثانية فيه متحركة.

ففي القسم الأول تبدل الثانية مدةً من جنس حركة الأولى فتبدلها ألفًا بعد المفتوحة كآثر واوًا بعد المضمومة كَايتمُنَ فلان على كذا إذ أصله اؤتمن، وياء بعد الكسرة كإيمان.

ونقل ابن الأنباري عن الكسائي أنه أجاز أن تبدأ نحو: أئتمن بهمزتين و لم يواف عليه، واتفق على قراءة: «**إألا فهم**» ، بتخفيف الهمزتين.

ومقتضى هذا أن يُرْوَى حديث عائشة رضي الله عنها كان رسول الله ﷺ : «يأتزر، وأنا حائض»[1] بمدة بعد الهمزة، وتاء مخففة؛ لأنه افتعل من الإزار ففاؤه همزة قلبت ألفًا لسكونها بعد همزة مفتوحة.

وأكثر المحدثين يروونه أتزر-بتشديد التاء-من غيرٍ مد، وبعضهم يروونه بتحقيق الهمزتين، ولا وجه لواحد منها، أما لو كانت أولىً الهمزتين استفهامًا لم يكونا من كلمةٍ واحدةٍ فلا يجب الإبدال نحو: «**أنذرهم**»[2].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٦-كتاب: الحيض، ٢-باب: مباشرة الحائض (٣٠٢)، ومسلم (٢٤٢/١)، ٣-كتاب: الحيض، ٦- باب مباشرة الحائض فوق الإزار، أبو داود (٦١/١)، كتاب الطهارة، باب: في الرجل يصيب منها ما دون الجماع (٢٧٤)، الترمذي كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في مباشرة الحائض، الدارمي (٢٤٤/١)، ١-كتاب: الطهارة، ١٠٧-باب: مباشرة الحائض، ابن ماجه (٣٤٦/١ بتحقيقي)، ١-كتاب: الطهارة وسننها، ١٢١-باب: ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضًا (٦٣٥، ٦٣٦)، تحفة الأشراف (١٦٠٠٨)، ولفظه عند ابن ماجه: عن عائشة قالت: كانت إحدانا إذا كانت حائضًا أمرها النبي ﷺ أن تأتزر في فور حيضتها، ثم يباشرها، وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه. والرواية أعلاه «يأتزر» هكذا في الأصل.

(٢) قرأ ابن محيصن: سواء عليهم أنذرهم، لهمزة واحدة يريد: «أأنذرهم» سورة البقرة آية (٦). انظر القراءة: مختصر شواذ القرآن (١٠)، وإعراب القرآن للنحاس (١٨٤/١)، ارتشاف الضرب (٢٠٠٧/٤).

**وأما القسم الثاني**: وهو ما إذا كانت الهمزة الثانية متحركة فلها ثلاثة أحوال باعتبار الحركات الثلاث:

فإن كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة قلبت واوًا كتصغير آدم، وتكسيره، فإنك تقول: أويدم وأوادم.

وأصلهما: أُأَيْدِم، وأأادم بهمزة مفتوحة في التكسير خففت بإبدالها واوًا، وإن كانت إثر مكسورة قلبت ياء كما إذا بنيت من «آم» مثال إصبع -بكسر الهمزة وفتح الباء- فإنك تقول فيه: إِأْم لأنك تبتدئه بهمزتين أولاهما مكسورة والثانية ساكنة فتنتقل إلى الثانية حركة الياء لتتمكن من إدغامها، ثم تبدلها ياء فتقول: إِيَمّ.

وأما قراءة ابن عامر: ﴿**وجعلناهم أإمة**﴾[1].

بالتحقيق، فمما يوقف عنده، ولا يتحاسر على الحكم بشذوذه، وإن كانت الهمزة مكسورة أبدلتها ياء سواء تطرفت أو لم تتطرف، وسواء وقعت بعد فتحٍ أو كسرٍ أو ضم مثل ذلك أن تبتنى مثل إصْبِع مكسورة الباء مع تحريك همزتها بالحركات الثلاث؛ فإنك تقول أإم، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها لما سبق، ثم تقلب الهمزة ياءًا فتقول: أيم وأيمٌّ، وإلى هذا أشار بقوله: «**ذو الكسر مطلقًا**» .

كذا أي: مثل المفتوحة بعد الكسرة في انقلابها ياء، ثم قال: «**وما يضم واوًا ما لم تكن متطرفة**» قد أُتمت لفظه الكلمة، سواء تقدمها مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة مثال ذلك أن تبني من أم مثل إصُبع -مضموم الباء- مع تثليث الهمزة الثانية لما سبق، ثم تقلبها واوًا لأنها مضمومة غير متطرفة وأما المتطرفة فإنها تقلب ياء مطلقًا سواء كانت مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة مع اختلاف حركات التي قبلها كذلك.

(١) سورة الأنبياء آية (٧٣)، القصص آية (٤١).

ومثال ذلك أن تبني من قرأ مثال بُرثن، وجعفر وزبرج.

واختلف في إعراب الأحوال الثلاثة فإنك تقول في الأولى قراي، ورأيت قرآيا، ومررت بقراي.

وكذلك المثالان الآخران، وإلى هذا أشار بقوله: «**مَا لَمْ يَكُن لَفْظًا أَتم فَذَاكَ يَاء مُطْلقا جَاءَ**» .

وأما تمام البيت فمعناه أنه إذا كانت الهمزة الأولى من المتحركين دالة على المضارعة كما إذا بنيت فعلاً مضارعًا مفتتحًا بهمزة المتكلم من أيمت، وأتيت فلك في ثاني همزتيه الإبدال فتقلبها في الأول واوًا فتقول: أوم لكون الهمزة مضمومة غير متطرفة وفي الثاني ياء فتقول: أين لكونها مكسورة، ولك تحقيقها فتقول فيها أإم وأإن تشبيهًا لهما بهمزة الاستفهام لاشتراكهما في الدلالة على معنى.

**وَيَاءً اقْلِبْ أَلفًا كَسْرًا تَلاَ ... أَوْ يَاءَ تَصْغِير بِوَاوٍ وذَا افْعَلا**

**فِي آخرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنيث أَوْ ... زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ، ذَا أَيْضًا رَأَوْا**

**فِي مَصدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنا وَالْفِعَلْ ... مِنْهُ صَحِيحٌ غَالبًا نَحْوُ الْحِوَلْ**

**الإعراب:**

«**وياء**» مفعول ثان باقلب.

و «**اقلب**» فعل أمر.

و «**ألفا**» مفعول أول لاقلب.

و «**كسرا**» مفعول مقدم بتلا.

وجملة «**تلا**» نعت لألف.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**ياء**» معطوف على كسرا.

و «**تصغير**» مضاف إليه.

و «**بواو**» متعلق بافعلا.

و «**ذا**» إشارة إلى القلب ياء، موضعه نصب على المفعولية بافعلا.

و «**افعلا**» فعل أمر، وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

«**في آخر**» نعت لواو لا متعلق بافعلا خلافًا للمكودي.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**قبل**» معطوف على آخر.

و «**تا**» بالقصر للضرورة مضاف إليه.

و «**التأنيث**» مجرور بإضافة تا إليه.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**زيادتي**» معطوف على تا.

و «**فعلان**» مضاف إليه مجرور بالفتحة للعلمية والزيادة.

و «**ذا**» إشارة إلى قلب الواو ياء، موضعه نصب على المفعولية برأوا.

و «**أيضًا**» مفعول مطلق.

و «**رأوا**» فعل وفاعل والضمير للعرب.

«**في مصدر**» متعلق برأوا لأن الرؤية هنا مذهبية تتعدى إلى واحد فقط وقال المكودي: في مصدر في موضع المفعول الثاني لرأوا.

و «**المعتل**» بمعنى المعل مضاف إليه والمنعوت به محذوف.

و «**عينًا**» تمييز محول عن فاعل مرفوع.

«**والفعل**» بكسر الفاء وفتح العين، مبتدأ.

و «**منه**» حال من فاعل صحيح المستتر فيه لا من الفعل الواقع مبتدأ خلافًا للمكودي لأن الابتداء لا يعمل في الحال.

و «**صحيح**» خبر الفعل.

و «**غالبًا**» حال من فاعل صحيح أيضا.

و «**نحو**» بالرفع، خبر مبتدأ محذوف، وبالنصب منصوب بعامل محذوف.

و «**الحول**» بكسر الحاء المهملة وفتح الواو مضاف إليه.

**وتقدير الأبيات الثلاثة:** اقلب الألف التالي كسرًا وياء تصغير ياء وافعل بواو كائنة في آخر أو قبل تاء التأنيث أو قبل زيادتي فعلان هذا القلب ورأوا هذا القلب أيضا في مصدر الفعل المعل عينه والفعل صحيح منه غالبا وذلك نحو الحِوَل.

**الشرح:**

أخذ في ذكر إبدال حروف العلة الثلاثة بعضها من بعض وهو عبارة عن باب الإبدال، و لم يرتبه المصنف هنا، وهو ينقسم إلى أقسام:

**الأول:** إبداله الياء من الألف فذكر له موضعين:

**أحدهما:** أن يقع بعد كسرة كما في نحو: جمع[1]. مفتاح ومصباح وتصغيرهما.

**الثاني:** أن يقع بعد ياء التصغير نحو: عليم.

ويفعل ذلك أي الإبدال ياءً بالواو، وهو القسم الثاني من إبدال حروف العلة بعضها من بعض، وينقسم إلى قسمين:

**أحدهما:** أن تلي كِسرة، وذلك في خمسة مواضع:

**الأول:** أن تقع آخر الكلمة إما في اسم كالداعي والتالي، وإما في فعل كقوي ورضي.

**الثاني:** أن تقع في محل يشبه الآخر، لكون ما بعده في تقدير الانفصال كوقوعها قبل تاء التأنيث كأكسية وأضحية، فإن أصلها: أضحوية وكعارية وعريقية.

-أو قبل زيادتي فعلان: وهما الألف والنون.

كما إذا بنيت على مثال: قطران من الغزو فإنك تقول فيه: غزيان بقلب الياء واوًا لوقوعها آخرًا بعد كسرة ومَقَاتِوَة بمعنى خدام، شاذ.

---

(١) ليست بالمخطوط والسياق يقتضيها.

**الثالث:** أن تقع عينًا لمصدر قد اعتلت في فعله وبعدها في المصدر ألف نحو: صيام، وقيام واعتياد وانقياد فلو كانت العين في اسمٍ كسواك، أو لم تعل في الفعل كلواذ وجوار في مصدر: لاوذ، وجاور، أو لم يتعقبها ألف كحال حولاً، وعاد المريض عودًا، وعاج عوجًا، امتنع قلبها ياء في ذلك كله.

وإلى الآخر أشار بقوله: «**والفعْلَ مِنْهُ صَحِيحٌ**» ، وقيده بالغلبة ليحترز من قلبها ياء في نحو[1]:

........................[2] وإن بليت وإن طالت بك الطيل

---

(١) قاله مصعب: الزبيري القطامي وهو عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك وكان واليا في المدينة لمروان بن محمد، وقال عنه ابن الكلبي وابن حبيب: هو عبد الواحد ابن الحارث بن الحكم بن أبي العاص بن عبد شمس بن عبد مناف.

(٢) صدره: إِنَّا مُحَيوكَ فاسلم أَيُّها الطَّللُ ..................

كما ذكره صاحب خزانة الأدب (٦/٤٨١، ٤٨٢)، بعد ذكر الشاهد رقم (٤٩١) من قصيدة مدح بها أبا عثمان عبد الواحد وعدد أبياتها ٤١ بيتًا، وقال بعده بستة أبيات كما ذكر البغدادي في الخزانة:

والنَّاسُ مَنْ يَلْقَ خَيْرا قَائِلُونَ لَهُ ... مَا يُشْتهي، ولأِمِّ المخطئ، الهبَلُ

قد يُدرك المتأنِّي بعضَ حاجتِه ... وقد يكونُ مع المستعجِل الزَّلَلُ

ثم وصف الإبل التي توصله إلى حبيبته عُلَيَّة بأبيات منها:

يمشين زهوًا فلا الأعجاز خاذلة ... ولا الصُّدورُ على الأعجاز تَتَّكِلُ

المعاني: «إنا محيوك» أي داعون لك بالتحية، وهي البقاء، والطلل: ما شخص من آثار الديار، والطيل، بالكسر: جمع طيلة، وهي الدهر.

وقوله: والناس من يلق، إلخ يقول: من أخطأ قيل: لأمِّه الثُّكل! وهو الهبل، ومن يلق خيرًا، أي من أصاب عوضًا من الدنيا قالوا: ما أرجله، لله أبوه، ما أعقله! ومن أخطأه الرزق قالوا: أماله الله ما أعجزه! وقوله: قد يدرك المتأني إلخ. المتأني: صاحب الأناة والوقار والحلم، وزل عن الأرض يزل زللاً، إذا عثر، وقوله: «يمشين زهوا» إلخ: أي على هُنيتها، يقال: فعل ذلك راهيًا أي ساكنًا سهلا.

=

فإنه شاذ.

كما شذ التصحيح مع استيفاء شروط الإعلال في قولهم: «**نَارَ البعيرُ نَوّارًا**» بمعنى نفر[1].

**وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ ... فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ**

**وَصَحَّحُوا فِعَلَةً، وَفِي فِعَلْ ... وَجْهَانِ، وَالإِعْلالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ**

**الإعراب:**

«**وجمع**» مبتدأ.

و «**ذي**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

و «**عين**» مجرور بإضافة ذي إليه.

وجملة «**أعل**» بالبناء للمفعول نعت لعين.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**سكن**» معطوف على أعل.

و «**فاحكم**» الفاء زائدة واحكم فعل أمر.

و «**بذا**» متعلق باحكم.

و «**الإعلال**» عطف بيان على اسم الإشارة أو نعت له.

و «**فيه**» و «**حيث**» متعلقان باحكم.

---

=

وأورده صاحب الكشاف-الزمخشري-عند قوله تعالى: ﴿واترك البحر رَهْوًا﴾ [سورة الدخان: ٢٤] على أن الرهو: السير السهل الساكن.

(١) قال ابن منظور في لسان العرب (٦/٤٥٧٤ نور): والنئور والنَّوَار: المرأة النفور من الرِّيبة، والجمع نور، غيُره النُّورُ جمع نوار، وهي النُّفُرُ من الظباء والوحش وغيرها.. وقد نارت تنور نَوْرًا ونوارًا ونسوَة نور، أي نفر من الرِّيبة وهو فُعُل مثل قذال وقذل إلا أنهم كرهوا الضمة على الواو؛ لأن الواحدة نوار وهي الفرور.. وامرأة نوار: نافرة عن الشر والقبح. والنَّوارُ: المصدر، والنِّوار: الاسم، وقيل: النِّوار النِّفارُ من أي شيء كان، وقد نارها ونَّورها واستنارها.. وبقرة نوار: تنفر من الفحل.

و «**عن**» بمعنى عرض فعل ماض، وفاعله مستتر فيه وجملة فاحكم إلخ في موضع رفع خبر المبتدأ، وإنما قلنا بزيادة الفاء لأن دعوى أصالتها مشكل على مذهب سيبويه لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ولذا قال في قوله، وقائله «خولان: فانكح فتاهم»، ان التقدير: «هذا خولان»- وحكم على قوله فانكح فتاهم بالاستئناف فلا جرم. قال الشاطبي: «وجمع ذي عين منصوب بإضمار فعل من باب الاشتغال يفسره قوله فاحكم لأنه قد اشتغل بضميره المجرور كأنه قال إن أعل جمع ذي عين احكم بهذا الإعلال فيه، والفاء في قوله فاحكم دالة على معنى الشرط كأنه قال في تقديره مهما يكن من شيء فاحكم بهذا الإعلال في جمع ذي عين أعل أو سكن». اهـ. وهو مشكل أيضا لأن ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وجوز المكودي أن يكون جمع مبتدأ وفاحكم خبره وأن يكون منصوبًا بفعل مضمر يفسره احكم.

«**وصححوا**» فعل وفاعل والضمير للعرب.

و «**فعلة**» بكسر الفاء وفتح العين مفعول صححوا.

«**وفي فعل**» بكسر الفاء وفتح العين خبر مقدم.

و «**وجهان**» مبتدأ مؤخر.

و «**الإعلال**» مبتدأ.

و «**أولى**» خبره.

و «**كالحيل**» بكسر الحاء المهملة وفتح الياء آخر الحروف، خبر مبتدأ محذوف تقديره: وذلك كالحيل.

**الشرح:**

هذا الموضع الثالث مما تبدل فيه الواو التالية للكسر ياء، وهي أن تقع في موضع العين من جمع تكسير، قد أعلت في مفرده، أو شبهت بالمعتل لسكونها فالأول: كدارٍ، وديار، والثاني: كسوط وسياط، إلا أن شرط هذا الثاني أن

يليها ألف كما في المصدر فلذلك أعلت في ثياب، وحياض، ورياض.

وصححت في فِعلة لعدم الألف كقولهم: عود وعودة للمسن من الإبل، وكوز وكوزة-بالمعجمة والمهملة.

وأما القسم الأول فما وليها فيه ألف تعين إعلالها كمياه، وشياهٍ، وما لم يليها فيه ألف كِفعَل فذكر المصنف فيه وجهين:

**أولهما:** الإعلال، وغيره يقول: يتعين الإعلال فيه لكثرة وروده كالحِيَل[(١)]، والدِّيَم[(٢)]، والقِيَم[(٣)] في جمع قيمة أو قامة، ويحكم على ما جاء منه مصححًا كحوج في جمع حاجة بالشذوذ كما حكم بشذوذ ثيرة[(٤)] لعدم الألف بعده، وطيال[(٥)] في جمع طويل لصحة العين وتحركها في المفرد.

وأما ﴿**الصافنات الجياد**﴾[(٦)]. فالحق أنه جمع جيدٍ لا جمع جوادٍ.

---

(١) حيل: حال، ديم: ديمة، وقام قيم، في هذه الأمثلة تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا تيسير الإعلال والإبدال ص(٣٤).

(٢) انظر السابق.

(٣) انظر السابق.

(٤)وفي شرح الألفية لابن عقيل (٢/٤١٥).
«... شذ ثور وثيرة»

(٥)قال ابن منظور في لسان العرب (٤/٢٧٢٥ طول) «... وحكى اللغويون: طيال، ولا يوجبه القياس، لأن الواو قد صحت في الواحد فحكمها أن تصح في الجمع، قال ابن جني: لم تقلب إلا في بيت شاذ وهو قوله:

تبين لي أن القماءة ذِلّةٌ وأن أعزاء الرجالِ طيالُها

(٦)سورة ص آية (٣١).

الصافنات: جمع صافنة، وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد أو رجل، وهي من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون إلا في العراب الخُلَّص.

الجياد: جمع جواد، وهو الذي يسرع في جريه، وقيل: الذي يجود بالركض، وصفها

وله شرط آخر لم يذكره المصنف، وهو أن لا تعل لام مفردة، ولذلك صححت في نحو: «رِوَاء، وخِوَاء» جمع راوٍ[1] من الماء، وخار كراهيته لتوالي الإعلال هذا كله فيما إذا كانت الواو متحركة كما مثل، أما إذا سكنت فإنها تبدل ياءً بعد الكسرة مطلقًا سواء كانت في موضع الفاء كميعاد، وميزان، أو في موضع العين كثيران وحيان ونحوهما مما صححت في مفرده، وشرط ذلك أن لا يكون سكونها عارضًا لأجل الإدغام، فلذلك امتنع القلب، اجْلِواذٍ[2]، واعْلِواطٍ[3].

وهذا هو الموضع الخامس و لم يذكره المصنف مع شهرته.

وَالْوَاوُ لامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ كالْمُعْطَيَان يُرْضَيَان، وَوَجَبْ
إبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِن أَلِفْ وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ
وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَهْيَمَا»

**الإعراب:**

«**الواو**» مبتدأ.

---

=

بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة، وجاريةً يعني: إذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها، وإذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها. وكان القياس: الجواد بالتصحيح لأن الواو محركة في الواحد، وقيل: الجياد في الآية ليس شاذا، وإنما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد.
[التصريح (٥/٤٠٦، ٤٠٧ بحيرى)].

(١) والأصل: راوي، وجواو أبدلت الياء والواو همزة، لتطرفهما إثر ألف زائدة. [التصريح (٥/٤٠٧ بحيرى)].

(٢) اجلواذ: بالجيم، والذال المعجمة، وهو دوام السير مع السراعة.

(٣) اعلواط: بالعين والطاء المهملتين، وهو التعلق بالعنق، يقال: اعلوط بعيره إذا تعلق بعنقه وعلاه لأن الواو فيهما مشددة لا مفردة وافر، التصريح (٥/٤١٠، ٤١١ بحيرى)، سر صناعة الإعراب ص(٥٧٦، ٥٨٧).

و«**لاما**» قال المكودي: «حال من الضمير المستتر في انقلب»، وقال الشاطبي: «حال من الواو والعامل فيها إما الفعل بعدها وإما مقدر أي إذا كان لاما». اهـ. وهذا مبني على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبها والأصح خلافه فما قاله المكودي أولى.

و «**بعد**» متعلق بانقلب.

و «**فتح**» مضاف إليه.

و «**يا**» بالقصر للضرورة قال الشاطبي: «منصوب بانقلب على المفعولية به» وقال المكودي: «حال من ضمير انقلب» وما قاله الشاطبي متعين لأن انقلب مطاوع قلب المتعدي إلى اثنين فيتعدى إلى واحد.

وجملة «**انقلب**» خبر الواو.

و «**كالمعطيان**» بفتح الطاء، خبر لمبتدأ محذوف على تقدير القول بين الكاف ومدخولها.

و «**يرضيان**» معطوف بإسقاط العاطف على المعطيان، ويحتمل أن يكون المعطيان مبتدأ ويرضيان خبره، والجملة مقولة لذلك القول المحذوف، والتقدير: وذلك كقولك «المعطيان يرضيان» وقال الشاطبي: «الكاف في موضع نصب على الحال من ضمير انقلب أي انقلب ياء حالة كونه بالصفة التي في المعطي ويرضى». اهـ. أي من كون الواو طرفا ورابعة والفتحة التي قبلها محولة من كسر؛ فإذن جميع الشروط استفيدت من النظم.

«**ووجب**» فعل ماض.

و «**إبدال**» فاعل وجب آخر البيت قبله، ومثل هذا يسمى تضمينا.

و «**واو**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله.

و «**بعد ضم من ألف**» متعلقان بإبدال.

«**ويا**» بالقصر للضرورة قال المكودي: «مبتدأ ويجوز أن يكون مفعولا بمضمر يفسره اعترف».

و «**كموقن**» مضاف إليه. اهـ.
و «**بذا لها**» متعلقان باعترف ونعت ذا محذوف.
و «**اعترف**» فعل أمر في موضع رفع خبر يا على الرفع ولا محل له على نصبها، والتقدير: ووجب إبدال واو من ألف بعد ضم وياء كموقن اعترف لها بهذا الإبدال، والاعتراف الإقرار، وفيه نصرة لمذهب الأخفش ومخالفة سيبويه والجمهور في ذلك كما قاله الشاطبي.
«**ويكسر**» فعل مضارع مبني للمفعول.
و «**المضموم**» نائب الفاعل بيكسر.
و «**في جمع**» متعلق بيكسر.
و «**كما**» الكاف حرف جر، وما المصدرية.
وجملة «**يقال**» بالبناء للمفعول صلتها.
و «**هيم**» بكسر الهاء وسكون الياء نائب فاعل يقال.
و «**عند**» بمعنى في متعلق بيقال.
و «**جمع**» مضاف إليه.
و «**أهيما**» بفتح الهمزة والياء التحتانية، مجرور بإضافة جمع إليه بالفتحة.
والتقدير: وذلك كقولهم هيم في جمع أهيم، وهو من الهيام، وهو أشد العطش، والهيام أيضًا داء يأخذ البعير فيهيم أي يذهب في الأرض لا يرعى نقله الشاطبي.

**الشرح:**

هذا القسم الثاني مما تبدل فيه الواو ياء، وإن لم يتقدمها كسرة، ويقع ذلك في ستة مواضع:

**أحدها**: هذا، وذلك إذا وقعت لامًا للكلمة، وقبلها فتحة سواء كان ذلك في اسم كالمعطيان، أو في فعل كيرضيان، ومثلهما: أعطيت، وزكيت، ويشترط لذلك أن تكون الواو رابعة فأكثر، ولذلك لم تنقلب في نحو:

كسوت، وزكوت، مع كونها لاما تالية لفتحها بخلاف تداعيا، وتعاديا، وما تقدم، ثم ذكر القسم الثالث والرابع من إبدال حروف العلة بعضها من بعض.

**فالثالث**: إبدال الواو من الألف، ويجب في الواقعة بعد ضمة كما في بويع وعود.

قال تعالى: ﴿**ما ووري عنهما**﴾ ، ولا يقع ذلك إلا في هذه المسألة خاصة.

**والرابع**: إبدال الواو من الياء، ويكون في أربعة مواضع:

**أحدها**: أن تقع بعد ضمة أيضًا كما في موقن.

وشرطها: أن تكون ساكنة لغير الإدغام في غير جمع، فلو تحركت نحو: الهيام، أو كان سكونها للإدغام كحيضت هند أو كانت في جمع كبيض وهيم في جمع أهيم، امتنع الإبدال، إلا أنه يتعين في الجمع ما ذكره المصنف من كسر المضموم قبلها.

قال تعالى: ﴿**فشاربون شرب الهيم**﴾[١]. ﴿**جدد بيض**﴾[٢].

**وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتى أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تا**
**كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ**

**الإعراب:**

«**وواوا**» مفعول ثان لرد.

و «**اثر**» متعلق برد.

و «**الضم**» مضاف إليه.

و «**رد**» بضم الراء، فعل أمر من رَدَّ بمعنى صير المتعدى لاثنين.

و «**اليا**» بالقصر للضرورة مفعوله الأول وجوز المكودي أن يكون رد

---

(١) سورة الواقعة آية (٥٥).

(٢) سورة فاطر آية (٢٧).

فعلا ماضيا مبنيا للمفعول والياء مرفوع به. اهـ.

و «**متى**» اسم شرط في محل نصب بألفى.

و «**ألفي**» بالبناء للمفعول فعل الشرط، وهو بمعنى وجد المتعدي لاثنين ومرفوعه المستتر فيه العائد إلى الياء مفعوله الأول.

و «**لام**» مفعوله الثاني.

و «**فعل**» مضاف إليه.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**من قبل**» قال المكودي: «معطوف على لام فعل»، وقال الشاطبي: «معطوف على معنى لام فعل لأن معناه في موضع اللام». اهـ

و «**تا**» بالقصر للضرورة، مضاف إليه وهو أيضا مضاف لمحذوف تقديره: من قبل تاء تأنيث، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

«**كتاء**» بالتاء المثناة فوق والمد خبر لمبتدأ محذوف.

و «**بان**» اسم فاعل من بني مضاف إليه.

و «**من رمى**» متعلق ببان.

و «**كَمَقْدُرَه**» بفتح الميم وضم الدال، قال المكودي: متعلق ببان، وقال الشاطبي: «الكاف هنا في موضع الصفة لتاء كأنه قال أو من قبل تاء هذه صفتها، فالمثال فيه تقييد ضروري بكونها في مثال لم يسمع له مذكر». اهـ. ملخصا

و «**كذا**» قال المكودي: متعلق بصيره اهـ. والظاهر أنه متعلق بمحذوف دل عليه رد في البيت قبله.

و «**إذا**» متعلق بصيره.

و «**كسَبُعان**» بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة، في موضع المفعول الثاني لصيره.

و «**صيره**» فعل ماض، وفاعله مستتر فيه يعود إلى بان والهاء المتصلة به

مفعوله الأول. قال المكودي: «عائدة على لفظ الرمي المفهوم من رمى». وقال الشاطبي: «عائدة إلى البناء من الرمي». اهـ. والتقدير: كذا ترد الياء اثر الضم واوا إذا صير الباني لفظ الرمي مثل سَبُعَان.

**الشرح:**

هذا الموضع الثاني مما تبدل فيه الواو من الياء، وذلك أن تقع إثر ضمةٍ في ثلاث مسائل:

**الأولى:** أن تكون لاما كقَضُو الرجل، ونَهُو[1] مرادًا بهما التعجب من قضائه وعقله.

**الثانية:** أن تكون لامًا لاسمٍ ختم بتاء بُنِيَت الكلمة عليها: كأن تبني من رمى مثل مقدرة، فإنك تقول فيه: مرموة بإبدال الياء واوًا، فلو لم تبنى الكلمة على الياء بل لحقت بها للدلالة على معنى المرة نحو: توانية من التواني سلمت الياء كما تسلم في المجرد منها، فإن أصله: توانيا بضم العين كالتقاعُد والتكاسُل فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء.

**الثالثة:** أن تكون لاما لاسم ختم بالألف والنون المزيدتين كما إذا بنيت من رمى مثل سَبُعان[2] اسم موضع، وهو مراد المصنف.

ولذلك أبقى الألف مع دخول الجار أو بنيته سَبُع، فإنك تقول فيه: رَمُوَان بإبدال الياء واوًا.

**وَإنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفَا       فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

---

(١) نُهوّ: بضم النون والهاء، وتشديد الواو... والقياس: نِهُيّ، لأن أصله نُهُويُ، لأنه فُعُول من النهى. [التصريح (٤١٧/٥ بحيرى)].

(٢) في ديار بكر. مراصد الاطلاع لابن عبد الحق الإشبيلي (٦٨٩/٢).

و «**تكن**» فعل الشرط، واسمها مستتر فيها يعود إلى الياء.

و «**عينا**» خبرها.

و «**لفعلى**» بضم الفاء وسكون العين، قال المكودي: «متعلق بتكن والظاهر أنه في موضع النعت لعينا».

و «**وصفا**» حال من فعلى.

«**فذاك**» مبتدأ.

و «**بالوجهين**» في موضع المفعول الثاني ليلفى.

و «**عنهم**» متعلق بيلفى.

و «**يلفى**» بالبناء للمفعول، مضارع ألفى المتعدي لاثنين ونائب الفاعل مفعوله الأول المستتر فيه، وجملة يلفى ومعمولاه خبر فذاك، والمبتدأ وخبره جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء.

**الشرح:**

هذا الموضع الثالث مما تبدل فيه الياء واوا، وهو ما إذا وقعت عينًا لفعلى، ثم هذا الإبدال ينقسم إلى لازم وجائز، فاللازم فيما إذا كان فعلى اسما أو مصدرًا، وهذا مفهوم من كلام المصنف ليقيد الجائز بما إذا كان وصفًا، ويصح تمثيل القسمين بطوبى لأنها إما اسم لشجرة في الجنة[1]، فإنه يجوز فيه إبدال الياء واوًا، وإبقاء ضمة الفاء، وعلى ذلك جاء الطُّوبى، والكُوسَى،

---

(١) أخرج أبو نعيم في صفة الجنة (ص١٥٥) طبعة مكتبة التراث الإسلامي رقم ٤٠٩ عن شهر بن حوشب قال: «طوبى شجرة في الجنة، كل شجر الجنة منها، أغصانها من وراء سور الجنة» ، عزاه السيوطي في الدر المنثور (٤/٦٠)، لابن جرير الطبري في تفسيره (١٣/١٤٧)، وأبو الشيخ. وأخرج أبو نعيم في صفة الجنة ص١٥٥ رقم ٤١٠، عن مجاهد قال في قوله: «طوبى لهم» ، قال: «شجر في الجنة، حملها أمثال ثدي النساء، فيه حلل أهل الجنة»، وقال أبو البقاء العكبري في الكليات (٣/ ١٦٣): «طوبى: فرح، وقرة عين» وعن ابن عباس: اسم الجنة بالحبشية.

والخورى مؤنثات أطيب وأكيس وأخير[1].، وتصحيح الياء، وقلب الضمة كسرة، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿**قسمة ضيزى**﴾[2]. أي جائرة، وقولهم: «**مشية حيكى**» وهي التي يتحرك فيها المنكبان. هذا تقدير كلام المصنف. وقال غيره: إن كانت الصفة جارية مجرى الأسماء كتأنيث أفعل التفضيل فالإبدال، وإلا فالتصحيح .

## فصل

**من لام فعلى اسما أتى الواو بدل ياء كتقوى غالبا جا ذا البدل**

**بالعكس جاء لام فعلى وصفا وكون قصوى نادرا لا يخفى**

**الإعراب:**

«**من لام**» متعلق ببدل.

و «**فعلى**» بفتح الفاء وسكون العين مضاف إليه.

و «**اسما**» حال من فعلى.

و «**أتى**» فعل ماض.

و «**الواو**» فاعل أتى.

و «**بدل**» حال من الواو.

و «**ياء**» مضاف إليه.

---

(١) في المخطوط: «وخيرة».

(٢) سورة النجم آية (٢٢). قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٢٨١/١): وتبدل واو آخر الفعل نحو: لقضو، وقبل زيادتي فعلان كرموان [شفاء العليل (١٠٩٠/٣)] أو تأنيث بنيت الكلمة عليها كبنائك من الرمي.... وإذا كان فعلى يائي العين، فذهب سيبويه: الكتاب (٣٦٤/٤)، الإيضاح في شرح المفصل (٥٦٦/١)، الرضي (٨٦/٣، ٢١٤)، شفاء العليل (١٠٩٠/٣)، إلى أنه إذا كان صفة، قلبت الضمة كسرة لتصح الياء، وحكى امرأة حيكى، ومنه عنده «قسمة ضيزي» ، وإذا كان اسما قلبت الياء واوا لضمة ما قبلها قالوا: الطوبى والكوسى. ثم قال: وهما عنده حكمهما حكم الأسماء، وكذا قال أهل التصريف. انظر: المتمع (٤٩٣/٢)، شفاء العليل (١٠٩٠/٣)، شرح الشافية للرضي (٢١٣/٣، ٢١٤)، المقتضب (١٩٤/١).

و «**كتقوى**» خبر لمبتدأ محذوف.

و «**غالبا**» حال من فاعل جا.

و «**جا**» فعل ماض.

و «**ذا**» اسم إشارة، في موضع رفع على الفاعلية بجاء.

و «**البدل**» عطف بيان لذا، أو نعت له.

**وتقدير البيت**: أتى الواو بدل ياء من لام فعلى حال كونه اسما وذلك كتقوى جاء هذا البدل غالبًا.

«**بالعكس**» في موضع الحال من لام فعلى الآتي بعده.

و «**جاء**» فعل ماض.

و «**لام**» فاعل جاء.

و «**فُعْلى**» بضم الفاء وسكون العين مضاف إليه.

و «**وصفا**» حال من فُعْلى لا من لام فُعْلى، خلافا للمكودي، والتقدير: «وجاء لام فعلى حالة كون فُعْلى، وصفا معكوسًا».

«**وكون**» مبتدأ.

و «**قُصْوى**» بضم القاف وسكون الصاد المهملة مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه.

و «**نادرا**» خبره.

وجملة «**لا يخفى**» خبر المبتدأ.

**الشرح:**

الموضع الرابع مما تبدل فيه الياء واوًا ما إذا وقعت لاما لِفَعْلَى اسمًا كالتقوى والفتوى والشروى أصلها: تقي لأنك تقول في الفعل: اتَّقَيتُ فقلبوا الياء واوًا ليفرقوا بين الاسم والصفة، فإنهم قالوا في الصفة: امرأة خزيا وصديا[1].

---

(١) ارتشاف الضرب (١/٢٨٢).

وخصوا الاسم بالإعلال لخفته، ثم إعلاله غالب كما ذكر المصنف لا لام؛ لأنه جاء في الأسماء ريًا، وسقيًا لمكان، وطغيا(١): اسم لولد البقرة الوحشية.

وفي جزم القاعدة بهذا نظر:

**أما الأول:** فهو في الأصل وصف قالوا: رائحة ريا أي ممتلئة طيبا.

**وأما الثاني والثالث:** فالأشهر فيهما ضم الفاء؛ فاستصحب التصحيح على لغة الفتح لعروضه.

وأما فُعْلَى المضموم الفاء؛ فما كان منه وصفًا فقد جاء بالعكس فتقلب واوه ياء كالحياة الدنيا، ودرجة عليا، وهو الموضع الثاني مما تبدل فيه الواو ياءً دون تقدم الكسرة عليها، وكون قصوى نادرًا(٢) مع تقرر هذا الأصل لا يخفى على متأمله، لأنه وصف، ولذلك يقول فيه بنو تميم: قصيي على القياس، وما كان منه اسمًا لم تبدل واوه بل تصحح كرُضْوَى وحُزْوَى(٣) مكانين.

## فصل

إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمًا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

**الإعراب:**

«**إن**» حرف شرط.

---

(١) والأكثر في طغيا بضم الطاء وورد بضم السين في سقيا أيضًا.

(٢) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٢٩٢/١): القصوى: في لغة الحجاز فإن كان اسما صح كحزوى هذا مذهب الفراء. [الأشموني (٣١٣/٤)، وابن السكيت إصلاح المنطق (١٣٩/١)، والمقصور والممدود لابن السكيت (٦٦)، وتهذيب إصلاح المنطق (٣٤٦)، المسائل البصريات (٥٥٨/٢) والفارسي عن ناس من اللغويين.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي (١٧٩/٣)، سر صناعة الإعراب (٧٣٦/٢)، ارتشاف الضرب (٢٩٢/١).

و «**يسكن**» فعل الشرط.

و «**السابق**» فاعل يسكن.

و «**من واو**» بيان السابق، متعلق بيسكن.

«**ويا**» بالقصر للضرورة معطوف على واو.

«**واتصلا**» قال المكودي: معطوف على فعل الشرط.

«**ومن عروض**» متعلق بعريا.

«**وعريا**» معطوف على اتصلا، والعروض مصدر عرض وألف اتصلا وعريا للتثنية. اهـــ. ويحتمل أن يكون اتصلا وما عطف عليه في موضع الحال من واو وياء على إضمار قد، غاية ما في الباب أنه حال من نكرة وهو قليل.

«**فياء**» مفعول ثان لاقلبن.

و «**الواو**» مفعول أول لاقلبن.

و «**اقلبن**» فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة، وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط.

و «**مدغما**» بكسر الغين المعجمة، حال مقدرة من فاعل اقلبن المستتر فيه ومتعلقه محذوف والتقدير: «إن يسكن السابق من واو وياء وقد اتصلا وعريا من عروض فاقلبن الواو ياء حال كونك مدغما الياء في الياء بعد القلب».

«**وشذ**» فعل ماض.

و «**معطي**» فاعل شذ وهو اسم مفعول متعد لاثنين، ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل به.

و «**غير**» مفعوله الثاني.

و «**ما**» اسم موصول مضاف إليه.

وجملة «**قد رسما**» بالبناء للمفعول، صلة ما.

**الشرح:**

هذا الموضع الثالث مما تبدل فيه الواو ياء دون تقدم الكسرة، وهي أن تلتقي مع الياء في كلمة واحدة، ويسكن السابق منهما ويعريان عن عروض.

**أحدهما:** ذاتا أو سكونا؛ فإنك تقلب الواو ياء، ثم تدغمها في الياء التي تليها، سواء كانت الواو سابقة كطيّ ولي مصدر طويت، ولويت، فإن أصلهما: طوي، ولوي، لأن فَعِل متعدِّي .......[1]، غالبًا كالضرب والقتل، أو بالعكس كسيّد وهين إذ أصلهما: سَيْوِد وهيون فَيعْل من ساد يسود، وهان يهون.

ولا يفعل ذلك مع عدم التقائهما كزيتون، ولا مع التقائهما في كلمتين نحو: كيلي وافٍ ويدعو ياسرٍ، ولا مع تحرك السابق منهما كطويل، وعويمر، وغيور، ولا مع عروض أحد الحرفين ذاتا كروية مخففة من رؤية، وبويع فإن الأول: بدل من الهمزة.

وفي الثاني: بدل من الألف لا أصلية، ولا مع عروض السكون، نحو: نُوِى مخففًا من نُؤِي على لغة من يقول: عُلِم في عَلْمَ بسكون وسطه.

وما جاء معطى غير ما قد رسم له من التصحيح أو الإعلال على الوجه المذكور فشاذ.

فمما شذ إعلاله مع عدم استيفاء شروطه في قراءة بعضهم: ﴿**إن كنتم للرُويَّا تعبرون**﴾[2].

بالقلب والإدغام مع عروض الواو لكونها بدلاً من الهمزة تخفيفًا.

ومما شذ تصحيحه مع استيفاء شروط الإعلال: «**وَجَا بن حَيْوة**»، وقولهم: «**يَوْمٌ أَيْومُ**» ، وقالوا: «**اعْوَىَ الْكَلْبُ عَوْية**» .

---

(١) كلمتين غير واضحتين بالأصل.

(٢) سورة يوسف آية (٤٣).

مع أنه حسن الأول خوف الالتباس بالنقل من «حيَّة».

**والثاني**: خوف الالتباس بالأيم التي لا روح لها.

**والثالث**: خوف الالتباس بالمرة من عييّ بمعنى تعب، ومما شذ إعلاله على خلاف القاعدة وقولهم: ﴿**نُهُوا عن المنكر**﴾[1].

بقلب الياء واوًا وإدغامها في الواو.

وقالوا: اعوى الكلب عَوْية.

ويستثنى من هذا النوع ما كانت الياء فيه للتصغير مما يكسر على مثال مفاعل، فإنه اطرد فيه التصحيح والإبدال قالوا في تصغير جدول وأسود مرادًا به الحية: جديول وجديل، وأسيود وأسيد.

والمواضع الثلاثة الأُخر الإبدال فيها جائز لا واجب، ويأتي في آخر الفصل الذي بعده.

**مِنْ يَاءٍ أوْ وَاوٍ بتَحْرِيك أصلْ ... أَلفًا ابْدلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ**

**إنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإنْ سُكِّنَ كَفّ ... إعْلاَلَ غَيْرِ اللامِ وَهْيَ لا يُكَف**

**إعْلاَلُهَا بِسَاكِـنٍ غَيْـرِ أَلِـفْ ... أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قد أُلِفْ**

**الإعراب:**

«**من ياء**» متعلق بأبدل.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**واو**» معطوف على ياء.

و «**بتحريك**» في موضع النعت لياء أو واو.

وجملة «**أصل**» بالبناء للمفعول، نعت لتحريك.

«**ألفا**» مفعول أبدل.

و «**أبدل**» فعل أمر.

---

(١) سورة الحج آية (٤١).

و «**بعد**» متعلق بأبدل.

و «**فتح**» مضاف إليه.

و «**متصل**» نعت لفتح.

«**إن**» حرف شرط.

«**حرك**» بالبناء للمفعول، فعل الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

و «**التالي**» نائب فاعل حرك، وتقدير الكلام: وأبدل ألفا من ياء أو واو متحركين بتحريك مؤصَّلٍ كائنين بعد فتح متصل إن كان التالي متحركا.

«**وإن**» حرف شرط.

و «**سكن**» بالبناء للمفعول، فعل الشرط، ونائب الفاعل به ضمير مستتر يعود إلى التالي.

و «**كف**» جواب الشرط.

و «**إعلال**» مفعول كف.

و «**غير**» مضاف إليه.

و «**اللام**» مجرور بإضافة غير إليه.

«**وهي**» مبتدأ قال الشاطبي: «عائد على الواو والياء وأعاد ضمير المفرد لأن العطف فيهما بأو»، وقال المكودي: «في حله يعني أن لام الكلمة إذا كان واو أو ياء فأعاد هي إلى لام الكلمة وهو قريب مما قبله».

و «**لا**» حرف نفي.

و «**يكف**» فعل مضارع مبني للمفعول.

و «**إعلالها**» مرفوع على النيابة عن الفاعل بيكف.

و «**بساكن**» متعلق بيكف.

و «**غير**» نعت لساكن.

و «**ألف**» مضاف إليه.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**ياء**» معطوف على ألف.

و «**التشديد**» مبتدأ.

و «**فيها**» متعلق بألف.

وجملة «**قد ألف**» بالبناء للمفعول، خبر التشديد، والتشديد وخبره نعت لياء، وجملة لا يكف إعلالها إلخ خبر وهي، والتقدير: «ولام الكلمة الواو والياء لا يكف إعلالها بساكن غير ألف أو ياء مشددة تشديدا مألوفا».

**الشرح:**

هذا القسم الخامس من الإبدال الواقع في حروف العلة، وهو إبدال الألف من أختيها: الواو، والياء، يختص ذلك بأن تكون إحداهما متحركة تحريكًا أصليًا، وقد تقدمتها فتحة اتصلت بها وما بعد إحداهما متحركان كانا في محل العين نحو: قَام، وبَاع، ورَمَى، وغزى .

فإن أصلها: قوم، وبيع، ورمي، وغزي، فلو كانت إحداهما ساكنة كبيت، وثوب، أو كانت حركتها عارضة كحيل وتوم مخففين من حيئل وتوءمٍ أو لم يتقدمها فتحة كالسور، والغير والعوض، أو كانت الفتحة غير متصلة بها لكونها في كلمة أخرى كضرت واصل[1]. كخورنق، وبنانٍ امتنع الإعلال لفقد شرطه فلو كانت إحداهما في محل اللام لم تكف إعلالها بسكون ما بعدها إلا في مسألتين:

**إحداهما:** أن يكون الساكن ألفا كرميا، وغزوا، وفتيان، وعصران.

الثانية: أن يكون الساكن ياءً أدغمت في مثلها كعلوي وعدوي، فلو كانت طرفا كَرَمَا ودَعَا أو بعدها ساكن غير ما ذكر، كيخشون، فإن أصله يخشيُون قلبت الياء ألفا، ثم حذفت الألف لملاقاتها الساكن، لم يمنع ذلك من إعلالها،

---

(١) كذا بالأصل.

ويستثنى من الشرط الثالث ما إذا تقدمها سكون نحو: استقام، واستراد ومصدريهما فإن أصلهما استقوم، واستزيد بقلب فتحة الواو والياء إلى ما قبلها فتحركت أصلا، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وسيأتي تحريره.

**وصَــحَّ عَيْــنُ فَعَــلٍ وَفَعِــلا ذَا أَفْعَــلٍ كَأغْيَــدٍ وَأَحْــوَلا**

**الإعراب:**

«**وصح**» فعل ماض.

و «**عين**» فاعل صح.

و «**فعل**» بفتح الفاء والعين والتنوين مصدر، مضاف إليه.

«**وفعلا**» بفتح الفاء وكسر العين، فعل ماض معطوف على فعل المصدر والألف فيه للإطلاق.

و «**ذا**» بمعنى صاحب منصوب على الحال من فعل المكسور العين.

و «**أفعل**» بفتح الهمزة والعين مضاف إليه، وظاهر حل الشاطبي أن ذا حال من فَعَل وفَعِل معا حيث قال: «وكان الأولى للناظم أن يقول ذوي أفعل لأنهما اثنان فَعَل وفَعِل لكنهما لما كانا كالشيء الواحد لأن أحدهما جار على الآخر مأخوذ منه وملازم له غير مفارق من حيث أنهما فعل ومصدره فكانا كقوله تعالى: لموسى وهارون ﴿**فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين**﴾[1] لما كانا في حكم واحد جعلهما كالواحد». اهـ.

و «**كأغيد**» بالصرف للضرورة، خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كأغيد.

و«أحولا» معطوف على أغيد.

**الشرح:**

استثني مما اجتمعت فيه شروط قلب الواو والياء ألفا أربع مسائل

---

(١) سورة الشعراء آية (١٦) .

صححا فيها:

**الأولى**: هذه وهي أن تقع إحداهما عينا لمصدر أو فعل الوصف منه على أفعل كحول حَوَلاً فهو أحول، وعَوِرَ عَوَرا فهو أعْور، وغَيِد غَيَدًا فهو أَغْيَد، وهَيِف هيَفًا فهو أَهْيَف، وأشار إلى المصدر بفعل وإلى الفعل بفعلا.

**وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ      وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

و «**يبن**» مضارع بان بمعنى ظهر فعل الشرط.

و «**تفاعل**» بضم العين فاعل يبن، قال الشاطبي: «وهو على حذف مضاف تقديره: يبن معنى تفاعل لأن لفظ التفاعل لا يبنى من لفظ الفعل». اهـــ.

و «**من افتعل**» متعلق بيبن.

«**والعين**» مبتدأ.

و «**واو**» خبره، والجملة حالية مرتبطة بواو الحال.

و «**سلمت**» جواب الشرطـــ، وفاعل سلمت ضمير مستتر فيه يعود إلى العين.

وجملة «**ولم تعل**» بالبناء للمفعول، حال مؤكدة لعاملها من فاعل سلمت والرابط فيها الواو والضمير.

**الشرح:**

هذه المسألة الثانية مما تصحح فيه الواو مع اجتماع شروط الإعلال، وهو افتعل إذا بان منه معنى التفاعل، وهو التشارك في الفاعلية والمفعولية، وكانت عينه واوًا، فإنها تسلم كاشْتَورَ القومُ، أما لو لم تدل على التفاعل كاعتاد واختار وابتاع، أو دل على التفاعل (وعينه)(١). كاستاف القومُ أي تضاربوا بالسيوف لم يمنع ذلك من الإعلال، وتصحيحه في نحو قول أنس ﷺ «فاجتوت المدينة»،

---

(١) كذا بالأصل.

لما يلزم عن إعلاله من قلب الواو الثانية همزة لتطرفها عد الألف.

**وَإنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الاعْلاَلُ اسْتُحِقّْ صُحِّح أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ**

**الإعراب:**

«**وإن**» حرف شرط.

و «**لحرفين**» متعلق باستحق.

و «**ذا**» اسم إشارة، في محل رفع على الفاعلية بفعل محذوف يفسره استحق.

و «**الإعلال**» بالرفع عطف بيان لذا، أو نعت له.

و «**استحق**» فعل ماض وفاعل والجملة مفسرة.

و «**صحح**» بالبناء للمفعول جواب الشرط.

و «**أول**» نائب فاعل صحح.

و «**عكس**» مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه مضافًا لمحذوف تقديرًا على حد: سلام عليك على تقدير: سلامي عليك على أحد الوجهين.

وجملة «**قد يحق**» خبر المبتدأ، قال الشاطبي: والمضارع هنا في معنى الماضي أي قد ثبت قليلاً فهو كقوله تعالى: ﴿**قد نعلم أنه ليحزنك**﴾[1] أي قد علمنا. اهـــ.

**وتقدير البيت:** وإن استحق هذا الإعلال لحرفين صحح أول وعكسه قد يحق.

**الشرح:**

هذه المسألة الثالثة مما يصحح فيه الواو والياء مع وجود شروط الإعلال، وهو أن يكون بعد إحداهما حرف استحق الإعلال أيضًا، فإنه يجب تصحيح إحداهما، والغالب تصحيح الأول نحو: الحياة، والهوى.

فإن أصلهما: حيوة، وهوي، وذلك صحيح في نحو: حيوان، لأن المستحق للإعلال هو الثاني، وإعلاله ممتنع؛ لأنه لام وليها ألف وقد يجيء عكسه، وهو تصحيح الثاني وإعلال الأول كآية على قول من جعل أصلها آيية وكغاية، وثاية لأحجار يضعها الراعي عند متاعه.

(١) سورة الأنعام آية (٣٣).

وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخُصُّ اَلاِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

**الإعراب:**

«**وعين**» مبتدأ.

و «**ما**» اسم موصول مضاف إليه.

و «**آخره**» منصوب على الظرفية متعلق بزيد.

وجملة «**قد زيد**» بالبناء للمفعول صلة ما.

و «**ما**» اسم موصول أيضا في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بزيد.

وجملة «**يخص الاسم**» من الفعل والفاعل والمفعول، صلة ما الثانية.

و «**واجب**» خبر عين.

و «**أن يسلما**» بفتح الهمزة، فاعل واجب، وجوز المكودي أن يكون واجب خبرا مقدما، وأن يسلما مبتدأ مؤخرا، والجملة خبر عين.

**وتقدير البيت**: وعين الاسم الذي قد زيد في آخره الزيد الذي يخص الاسم واجب سلامتها.

**الشرح:**

هذه المسألة الرابعة، وهو أن يكون إحداهما عينًا لما في آخره زيادة تختص بالأسماء كالألف والنون في الجولان والهيمان، وكألف التأنيث في صَوَرَى وحيدى.

أما تاء التأنيث فليست مختصة بالأسماء فلا يمنع الإعلال، فلذلك أعل في نحو: باعة، وحاكة، وتصحيح خولة خارج عن القياس.

وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إِذَا ... كَانَ مُسكَّنا كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

**الإعراب:**

«**وقبل**» متعلق باقلب.

و «**با**» بالباء الموحدة مقصورة للضرورة، مضاف إليه.

و «**اقلب**» فعل أمر متعد لاثنين.

و «**ميما**» مفعوله الثاني.

و «**النون**» مفعوله الأول.

و «**إذا**» ظرف للمستقبل مضمن معنى الشرط منصوب بجوابه عند الأكثرين.

و «**كان**» فعل ناقص، واسمها مستتر فيها يعود إلى النون.

و «**مسكنا**» خبرها، والجملة في موضع جر بإضافة إذا إليها وجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

و «**كمن**» الكاف جارة لقول محذوف كما مر والجملة بعدها مقولة والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف ومن الداخلة عليها الكاف في اللفظ اسم شرط.

و «**بث**» بالباء الموحدة والثاء المثلثة فعل الشرط.

و «**انبذا**» جواب الشرط على إضمار الفاء ضرورة، وهو فعل أمر والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة ومفعوله محذوف.

**وتقدير البيت**: واقلب النون إذا كان مسكنا ميما قبل باء وذلك كقولك: من بث فانبذه، قال الشاطبي: «ومعنى الكلام من بث أسرارك فانبذه ولا تصحبه» ثم قال: «ويقال نبذت الشيء أنبذه بالكسر إذا ألقيته من يدك». اهـ.

**الشرح:**

هذه المسألة معترضة في أثناء الكلام على إبدال حروف العلة، وهي مسألة إبدال الميم من النون، وذلك إذا وقعت ساكنة قبل الياء سواء كان انبذا في الكلمة أو في كلمتين كمن بثّ.

## فصـــل

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأبِنْ

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلامٍ عُلِّلَا

**الإعراب:**

«**لساكن**» متعلق بانقل.

وجملة «**صح**» نعت لساكن.

و «**انقل**» فعل أمر.

و «**التحريك**» بمعنى الحركة مفعول انقل.

و «**من ذي**» متعلق بانقل، وذي بمعنى صاحب.

و «**لين**» مضاف إليه.

و «**آت**» اسم فاعل من أتى نعت للين، وقال المكودي: «نعت لذي».

و «**عين**» حال من الضمير المستتر في آت.

و «**فعل**» بكسر الفاء مضاف إليه.

و «**كأبن**» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كأبن.

«**ما**» ظرفية مصدرية.

و «**لم**» حرف نفي وجزم.

و «**يكن**» فعل مضارع مجزوم بلم واسمه مستتر فيه يعود على الفعل.

و «**فعل**» خبره.

و «**تعجب**» مضاف إليه.

«**ولا**» الواو عاطفة بمعنى أو ولا زائدة بين العاطف والمعطوف لتوكيد النفي، على حد قوله تعالى: ﴿**ولا الضالين**﴾[1].

و «**كابيض**» معطوف على خبر يكن.

---

(١) سورة الفاتحة آية (٧).

و «**أو**» حرف عطف.

و «**أهوى**» معطوف على ابيض.

و «**بلام**» متعلق بعللا.

وجملة «**عللا**» بالبناء للمفعول، نعت أهوى.

**وتقدير البيت**: مدة عدم كونه فعل تعجب أو مثل ابيض أو مثل أهوى معتل اللام.

**الشرح:**

هذا الفصل يشتمل على مسائل مستثناة من القاعدة المتقدمة في الإبدال الواقع في حروف العلة، مع عدم استيفاء شروطه، وذلك ما إذا كان حرف العلة متحركًا، وقبله صحيح ساكن؛ فإنك تنقل حركة حرف العلة إلى الساكن قبله، وتعامله بعد النقل بما تقتضيه القواعد لو كانت الحركة المنقولة أصلية، وله أربعة مواضع كلها مختصة بالعين:

**الموضوع الأول**: أن يأتي حرف العلة عينًا لفعل وله ثلاثة شروط:

**أحدها**: أن لا يكون فعل تعجب نحو: ما أَقْوَمَ زيد وأقومِ به.

**الثاني**: أن لا يكون مضعَّفا.

**الثالث**: أن لا يكون معتل اللام كأَهْوَى وأَحْيَى، وعند استيفاء هذه الثلاثة يتعين النقل مع سكون السابق، وصحته.

ولا نقل مع حركته، ولا مع سكونه معتلاً نحو: بايع وساوم، وبعد النقل يعامل حرف العلة بمقتضى القواعد السابقة فيصح إن كانت الحركة مجانسة له نحو: يقول، ويبيع، أصلهما: يقول، ويبيع كيضرب نقلت الحركة عن حرف العلة إلى الساكن قبله.

وتقلب إن لم يجانسها إلى حرف تجانسها فتنقلب ألفا في نحو: يخاف أصله يخوف كيذهب.

نقلت حركة العين إلى الفاء في الأصل، وانفتح ما قبلها الآن فيقلب

ألفًا، وتقلب ياء في نحو: يخيف أصله يخْوِف كيلزم نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها فقلبت ياء لسكونها بعد كسرة.

**وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلاَلِ اسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيْهِ وَسْمُ**

**الإعراب:**

«**ومثل**» خبر مقدم.

و «**فعل**» مضاف إليه.

و «**في ذا**» متعلق بمثل لما فيها من معنى المماثلة.

و «**الإعلال**» عطف بيان على ذا أو نعت له.

و «**اسم**» مبتدأ مؤخر، وجوز المكودي العكس.

وجملة «**ضاهى مضارعا**» من الفعل والفاعل والمفعول نعت لاسم وهو الذي سوغ الابتداء به.

«**وفيه**» خبر مقدم.

و «**وسم**» مبتدأ مؤخر، والجملة نعت بعد نعت لاسم والوسم العلامة الفارقة بين الاسم والفعل.

**الشرح:**

**هذا الموضع الثاني** مما ينقل فيه حركة العلة، وهو الاسم المضاهي للمضارع، إذا كانت عينه فضلة، وشرطه: أن تكون المشابهة في أحد خاصيتي المضارع.

- أما الوزن المجرد عن الزيادة كمقام أصله: مَقْوَم، بوزنَ يذْهَب، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت ألفًا.

- وأما الزيادة المجردة عن الوزن مثل أن يبنى من البيع، أو القول موازن تِحْلِئ مكسور الأول مهموز الآخر فإنك تقول فيهما: يبيع، ويقيل بكسرتين بعدهما ياء لأنك تنقل كسرة الياء واوًا إلى الساكن قبلها فتصح الياء، وتنقلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة.

- أما المشابه له في الوزن والزيادة نحو: ابيض واسود، والمخالف له فيهما كمسواك ومخياط فلا تقل في واحد منهما، وإنما أعل بزيد مع مشابهة الوزن والزيادة؛ لأنه نقل من الفعل بعد الإعلال فاستمر.

أَزِل لِذَا ٱلْإِعْلَالِ، وَالتّا الْزَمْ عِوَضْ     وَحَذْفُهَا بِالنَّقلِ نادرًا عَرَض
وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ     وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسِتِفْعَالِ

**الإعراب:**

و «**أزل**» بفتح الهمزة وكسر الزاي فعل أمر.

و «**لذا**» جار ومجرور متعلق بأزل.

و «**الإعلال**» عطف بيان لذا أو نعت له.

«**والتا**» بالقصر للضرورة مفعول مقدم بالزم.

و «**الزم**» بفتح الزاي فعل أمر.

«**وعوض**» حال من التاء وقف عليها بإسقاط الألف على لغة ربيعة.

«**وحذفها**» مبتدأ.

و «**بالنقل**» متعلق بعرض.

و «**نادرًا**» حال من الضمير المستتر في[1] «**عرض**» وجملة عرض خبر حذفها وفي بعض النسخ ربما عرض وعليها شرح الشاطبي.

«**ومفعل**» بكسر الميم وفتح العين مبتدأ.

وجملة «**صُحِّحَ**» بالبناء للمفعول خبره.

و «**كالمفعال**» حال من الضمير في صحح المرفوع على النيابة عن الفاعل أو في موضع النعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومجرورها والتقدير: ومفعل صحح تصحيحًا كتصحيح المفعال.

«**وألف**» مفعول مقدم بأزل.

---

(١) ربما في نسخة، وفي نسخة أخرى نادرًا.

و «**الإفعال**» بكسر الهمزة مضاف إليه.

«**واستفعال**» معطوف على الإفعال.

**الشرح:**

قد تقدم أن مخياطًا ومِسْوَاكًا ونحوهما يصححان لعدم مشابهة المضارع.

وحمل عليه في ذلك مِفْعَل نحو: مَخْيَط، مع شبهه للمضارع في الوزن، فإنه شبيه بتعلم على لغة من يكسر التاء، فكان حقه الإعلال كمقام إلا أنهم ألحقوه بمخياط لشبهه به لفظًا.

ومعنى هذا ما قرن ابن المصنف: وفيه نظر، بل الصواب أن يقال: إن مخيطًا كمخياط في عدم مشابهة المضارع، ولو كان ما ذكره موجبا لإعلاله لكان موجبا لتصحيح نحو: ما بني من القول على مثال: تِحلِئ لاجتماع شبه المضارع في الزيادة والوزن فاعرفه.

ثم ذكر الموضع الثالث من مواضع النقل: وهو المصدر الموازن لأفعال كأقوام أو لاستفعال كاستقوام؛ فإنك تنقل فتحة الواو فيهما إلى الساكن قبلها فتقلب ألفا ثم تزال ألف الأفعال، والاستفعال، وهي الثانية منهما لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف من عين الفعل لزيادتها وقربها من الطرف.

ولأن حذف الأولى بعد إعلالها إجحاف بها ثم يؤتى بتاء التأنيث عوضا من الألف المحذوفة فيقال فيهما: إقامة واستقامة.

وتلزم لكونها عوضا من محذوف، وقد يعرض حذفها فتقتصر فيه على النقل والسماع.

وهو في الإضافة كقوله: أقام الصلاة أحسن منه دونها، كقولهم: أجاب إجابًا.

**وَمَا لإفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِن**

**نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرْ ... تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ**

**الإعراب:**

«**وما**» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء.

و «**لإفعال**» قال المكودي: صلة ما.

و «**من النقل**» متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار.

«**ومن حذف**» معطوف على من النقل وفي نسخة الشاطبي من الحذف ومن نقل.

«**فمفعول**» مبتدأ.

و «**به**» متعلق بقمن.

و «**أيضا**» مفعول مطلق.

و «**قمن**» بمعنى حقيق خبر مفعول وهو وخبره خبر عن ما والرابط بينهما الهاء من به ودخلت الفاء في خبر المبتدأ الموصول لشبهه باسم الشرط.

**وتقدير البيت**: والذي ثبث لإفعال من الحذف والنقل فمفعول قمن به أيضًا.

«**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك نحو.

و «**مبيع**» مضاف إليه.

«**ومصون**» معطوف على مبيع.

«**وندر**» فعل ماض.

و «**تصحيح**» فاعل ندر.

و «**ذي**» بمعنى صاحب مضاف إليه ومنعوته محذوف.

و «**الواو**» مجرور بإضافة ذي إليه.

«**وفي ذي**» متعلق باشتهر على تقدير حذف الموصوف بذي.

و «**اليا**» بالقصر للضرورة مضاف إليه.

و «**اشتهر**» فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى التصحيح ومتعلقه محذوف.

وتقدير البيت: وندر تصحيح الفعل ذي الواو واشتهر التصحيح في الفعل ذي الياء عند تميم.

**الشرح:**

هذا الموضع الرابع من مواضع النقل، وهو صيغة «**مفعول**» مما اعتلت عينه فإنك تعامله بما عاملت المصدر الوارد على أفعال من نقل حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم حذف الساكن بعدها لملاقاتها نحو: مبيع ومصون فإن أصلهما مبيوع ومصوون نقلت حركة الياء والواو إلى ما قبلها، ثم حذفت الساكنة لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف لما سبق وقلبت الضمة التي قبل كسرة لتسلم الياء من قلبها واوًا فتلتبس بواوي العين كمصون ومصوغ هذه قاعدة العرب في ذلك، وندر تصحيح ما عينه واو، سمع من بعضهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود، واشتهر هذا التصحيح فيما عينه ياء، وهي لغة تميم تقول: مبيوع، ومعيوب، ومخيوط، وعليه جاء: «**وَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ**»(١).

.......................(٢) وإخالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيونُ

---

(١) ذكرها صاحب لسان العرب. (٢٧٣٢/٤ طيب): وقال: جاءت على الأصل كمخيوط. وهذا مطرد. وقال الشيخ خالد الأزهري في [شرح التصريح على التوضيح (٣٩٥/٢)]: بنو تميم تصحح اليائي دون الواوي لأن الياء أخف عليهم من الواو فيقولون: مبيوع ومخيوط كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم قال شاعرهم يصف الخمرة... وذكره. ثم علق عليه قائلا: وكان القياس أن يقول: مطيبة كمبيعة ولكنه أتى به على الأصل. وجاء بهامش التصريح المحقق (٤٦٢/٥ بحيري). وبهامشه: نصف بيت من بحر الكامل لا يعرف قائله، و لم أعثر على تمامه. وجاء في تصريف المازني (٢٨٦/١) ما نصه: قال أبو عثمان: وسمعت الأصمعي يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: سمعت في شعر العرب... وأنشده. وينظر: المقتضب (١٠١/١)، والخصائص (٢٦٠/١، ٢٦١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨٠/١٠).

(٢) قائله: العباس بن مرداس.

=

وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرّ الأَجْوَدَا

**الإعراب:**

«**وصحح**» فعل أمر.

و «**المفعول**» مفعول صحح على تقدير مضاف.

و «**من نحو**» في موضع الحال من المفعول.

و «**عدا**» مضاف إليه على إرادة اللفظ.

«**وأعلل**» فعل أمر معطوف على صحح ومفعوله ضمير محذوف يعود إلى المفعول.

و «**إن**» حرف شرط.

و «**لم**» حرف نفي وجزم.

و «**تتحر**» بمعنى تقصد فعل مضارع مجزوم بلم وهو فعل الشرط.

و «**الأجودا**» مفعول تتحر وجواب الشرط محذوف.

---

=

صدره:

قَد كَانَ قومُك يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا ..................

البحر: الكامل.

المصادر: الحيوان للجاحظ (١٤٢/٢)، المقتضب (١٠٢/١)، التصريح (٤٦٣/٥ بجيري)، درة الغواص للحريري (٣٦)، وشرحها للخفاجي (٦٣)، أمالي ابن الشجري (١١٣/١، ٢١٠)، الخصائص (٢٦١/١)، شرح شواهد الشافية (٢٨١، ٣٧٨)، الأغاني (٨٩/٤)، الوحشيات (٢٣٨)، العيني (٤٥٧/٤)، التصريح (٢/ ٣٩٥)، اللسان: عين، الأشموني (٣٢٥/٤)، معاهد التنصيص (١٣/١)، حاشية الشيخ ياسين (١٦٨/٢). قال الجاحظ: ويقال: إن فلانا لعيون: إذا كان يتشوف للناس ليصيبهم بعين، ويقال: عنت فلانا أعينه عينا: إذا أصبته بعين، ورجل معين ومعيون: إذا أصيب بالعين، وقال عباس بن مرادس... وذكره ثم علق عليه قائلا: ويقال للعيون: إنه لنفوس، وما أنفسه، أي ما أشد عينه، وقد أصابته نفس أو عين. ومعيون رواها ابن الشجري في أماليه (١١٣/١) مغيون بالغين.

**وتقدير البيت**: وصحح اسم المفعول حال كونه من فعل ثلاثي على فعل بفتح العين واوي اللام معتلها نحو عدا وأعلله إن لم تقصد الأجود من الوجهين.

**الشرح:**

هذه المسألة استطرادًا من التي قبلها، فإنه لما ذكر حكم بناء المفعول مما عينه معتلة استطرادًا إلى حكم بنائه مما لامه معتلة، وينقسم إلى قسمين:

**أحدهما**: ما لامه ياء كالمبني من رمى وحمى ورضى، ولم يذكره المصنف لمجيئه على قاعدة اجتماع الواو والياء، وسبق إحداهما بالسكون فإنك تقول فيه مرمى ومحمى.

والأصل: مرموي، ومحموي، ومرضوي اجتمعت الواو والياء مع سبق إحديهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء وتحولت الضمة كسرة لصيانة الياء من انقلاب آخر الثاني ما لامه واو، وينقسم إلى قسمين أيضا:

**أحدهما**: ما عينه مفتوحة نحو: غزا وهي مسألة الكتاب والأولى فيه التصحيح فيقال فيه: معزوو ومغزوو ومدعوو، والإعلال فيه شاذ.

ولذلك قال «**وأعلل إنْ لَمْ تَتحر الأجْوَدَا**» .

ومنه قوله(١):

**وَقد عَلِمَتْ عرسى مُلَيْكَةُ أَنَّني ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلي وَعَادِيَا**

---

(١) قائله: عبد يغوث بن وقاص الحارثي.

البحر: الطويل.

المصادر: الكتاب (٢/٣٨٢ بولاق)، (٤/٣٨٥ هارون)، المحتسب (٢/٢٠٧)، شرح ابن يعيش للمفصل (٥/٣٦، ١٠/٢٢، ١١٠)، المقرب لابن عصفور (١١٢)، الأشموني (٤/٣٢٦)، المفضليات (١٥٨)، شرح شواهد الشافية (٤٠٠)، المنصف (١/١١٨، ٢/١٢٢)، أمالي القالي (٣/١٣٢)، العيني (٤/٥٨٩).

اللغة: العرس: بالكسر: زوجة الرجل، ينعت نفسه بالشجاعة.

الشاهد: في قلب معدو إلى معدي استثقالا للضمة والواو وتشبيهًا له مما يلزم قلبه من الجمع، وبعض النحويين يجعل معديا جاريا على عُدِي في القلب والتغيير.

**الثاني**: ما عينه مكسورة كرضي وقوي فهو عكس الذي قبله الأفصح أن يعل بقلب واوه ياء، وتدغم في الياء المنقلبة عن واو مفعول فيقال: مرضي عنه، ومقوي عليه، وهو موضع (.......)[1].

وتصحيحه في قراءة بعضهم: ﴿**رَاضِيَةً مَرْضَوِيَّةً**﴾[2] شاذ.

**كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنْ**

**الإعراب:**

«**كذاك**» متعلق بجاء.

و «**ذا**» بمعنى صاحب منصوب على الحال من المفعول.

و «**وجهين**» مضاف إليه.

و «**جا**» بالقصر للضرورة فعل ماض.

و «**الفعول**» بضم الفاء والعين فاعل جاء.

و «**من ذي**» قال المكودي: متعلق بجاء، وقال الشاطبي: متعلق باسم فاعل حال من الفعول أي حال كونه من هذا الجنس. اهـ

و «**الواو**» مضاف إليه.

و «**لام**» حال من الواو باتفاقهما، ثم قال الشاطبي: ويحتمل أن يكون لام جمع ظرفا العامل فيه يعن أي يعن في هذا الموضع. اهـ

و «**جمع**» مضاف إليه.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**فرد**» معطوف على جمع.

و «**يعن**» بمعنى يعرض، قال المكودي: في موضع النعت لفرد.

**الشرح:**

هذا الموضع الخامس مما تبدل فيه الواو ياء، وإن لم يتقدمها كسرة، وهو

(١) سطر غير واضح.
(٢) سورة الفجر آية (٢٨).

ما إذا كانت الياء لاما لفعول، فإن فيها الوجهين التصحيح فتدغم فيها واو فعول والإعلال.

فقلب واو فعول ياء وتدغم فيها، وظاهر كلام المصنف أن الوجهين على السواء في الجمع، والمفرد، وليس كذلك بل الأشهر في الجمع الإعلال نحو: فقى، وعصى، ودلي في جمع دلوٍ.

وفي التنزيل: ﴿**فألقوا حبالهم وعصيهم**﴾[1].

وتصحيحه قليل نحو: أبو، أخو في جمع الأب، والأخ ونحو في جمع نحو، وهو السحاب الذي هراق ماءه، والمفرد بالعكس، بل تصحيحه واجب عند الأكثرين.

نما المال نموا، وسما زيد سموا.

وفي التنزيل: ﴿**وعتو عتوا**﴾[2]، لأنه بدون علوا.

ولم يسمع من إعلاله إلا عسى عسيا، وفتى فتيا، ﴿**وقد بلغت من الكبر عتيا**﴾[3].

**وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمِ ۞ وَنَحْوُ نُيَّام شُذُوذُهُ نُمِي**

**الإعراب:**

«**وشاع**» فعل ماض.

و «**نحو**» فاعل شاع.

و «**نيم**» مضاف إليه.

و «**في نوم**» حال من نيم أو متعلق بشاع.

«**ونحو**» مبتدأ أول.

و «**نيام**» مضاف إليه.

---

(١) سورة طه آية (٦٦).

(٢) سورة الفرقان آية (٢١).

(٣) سورة مريم آية (٨).

و «**شذوذه**» مبتدأ ثان.

وجملة «**نمي**» بمعنى نسب بالبناء للمفعول خبر الثاني وهو خبره خبر الأول والرابط بينهما الضمير في شذوذه.

**الشرح:**

هذا خاتمة المواضع التي تبدل فيها الواو ياء، وهو ما إذا كانت عينا لفعل صحيح اللام كنايم، وصايم، وجمع على فعل فإنه يجوز في عينه التصحيح، وهو الأكثر فيقال: نوّم، وصوّم، وقوّم، وعوّد. والإعلال بقلب الواو ياء حملا على المفرد فيقال: نيم وصيم. وإنما جعله المصنف شائعا بالنسبة إلى نيام لا بالنسبة إلى التصحيح فلو كان فاعل معتل اللام، كساد، وعاد تعين التصحيح، فيقال: شوى وعوى كراهة لتوالي الإعلالين.

وكذا إن جمع على فعال يتعين التصحيح، فيقال: نوّام وصوّام لبعدها من الطرف ونحو:

........................(١) وهَم أَرَّقَ النيّامَ إلا كَلامُهَا

## فصل

**ذو اللّينِ فَا تَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلاَ وَشَذّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلاَ**

**الإعراب:**

«**ذو**» بمعنى صاحب مبتدأ.

---

(١) قائله: أبو النجم الكلابي.
صدره: أَلا طَرَقَتْنَا مَيّةُ ابنةُ مُنْذِر .............
اللغة: «طرقتنا» جاءتنا ليلا، والطرق هو قرع البَاب بأطراف الأصابع، «أرق» : أسهد، وأطار النوم عن الأجفان، «النيام» جمع نائم.
الإعراب: «ألا» أداة تنبيه، «طرقتنا» فعل ماض، والتاء للتأنيث ونا: مفعول، «مية» فاعل، «ابنة» نعت، «منذر» مضاف إليه، «فما» الفاء عاطفة، «ما» نافية، «أرق» فعل ماض، «النيام» مفعول، «إلا» أداة استثناء ملغاة، «كلامها» فاعل أرق، وهاء: مضاف إليه.
الشاهد فيه: قوله: «النيام» في جمع نائم، حيث أعل بقلب الواو ياء، وكان قياسه «النوام» بالتصحيح.

و «**اللين**» مضاف إليه.

و «**فا**» بالقصر للضرورة قال المكودي والشاطبي: حال من ذو اللين مع اتفاقهما على أن ذو اللين مبتدأ ولما كان عامل ذو اللين وهو الابتداء لا يصلح أن يعمل في الحال، قال الشاطبي: العامل فيها أبدل. اهـ وهذا إنما يتمشى على القول بجواز تخالف عامل الحال وصاحبها والصحيح خلافه ولو جعلاه حالا من ضمير أبدل العائد إلى ذو اللين لكان أحسن.

و «**تا**» بالمثناة فوق مقصور للضرورة مفعول ثان لأبدلا.

و «**في افتعال**» قال المكودي: متعلق بأبدل. اهـ وعندي أنه متعلق بمحذوف نعت لتاء.

وجملة «**أبدلا**» بالبناء للمفعول خبر ذو اللين والتقدير: على ما اخترناه ذو اللين أبدل تاء حال كونه فاء كائنا في افتعال.

«**وشذ**» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الإبدال المفهوم من أبدل.

و «**في ذي**» متعلق بشذ.

و «**الهمز**» مضاف إليه.

و «**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك نحو.

و «**ائتكلا**» مضاف إليه على إرادة اللفظ.

**الشرح:**

وصل هذه المسألة بالكلام على إبدال حروف العلة بعضها من بعض لكونها مما أبدلت فيه حروف العلة، وإن كان المبدل منها غير معتل.

ومعنى ما ذكره أن ذا اللين إذا كان فاء الكلام أبدل في الافتعال تاء، ثم أدغم في تاء الافتعال، ولا يتصور ذلك في الألف، وإنما يتصور في الواو نحو: اتعد، واتقد، واتصل، واتزن. قال تعالى: ﴿**والقمر إذا اتسق**﴾[1].

---

(١) سورة الانشقاق آية (١٨).

أو الياء لأنه من اليسر، ويجري ذلك في جميع تصاريف الافتعال فتقول في المضارع يتعد.

قال الشاعر[1]:

فَإِنْ تَتعَدَّنِي أَتَّعِدْ كَ بِمِثْلِهَا ........................[2]

وقال آخر[3]:

فإنَّ الْقَوَافِي يتَّلِجْنَ مَوَالِجا تضَايقُ عنْهَا أنْ تَولَّجَهَا الإِبَرْ

وتقول في الأمر: اتزن، وفي المصدر: اتعادا، وفي اسم الفاعل: متعد، وشذ هذا العمل فيما فاؤه همزة نحو: اتكل في الأكل، وإنما اتخذ فاؤها هو

---

(١) الأعشى: ميمون بن قيس يهدد علقمة بن علاثة.

(٢) عجزه:

........................ وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَاتِ الْقَوَارِصَا

البحر: الطويل.

المصادر: ديوانه (ص١٥١)، سر صناعة الإعراب (١/١٤٧)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٣٧)، العيني (٤/٥٧٩). قال الشيخ خالد في التصريح (٥/٤٤٢، ٤٤٣ بحيري): أصل تتعداني، وأتعدك: تَوْتَعِدْنِي، وَأَوْتَعِدْكَ من الوعد، أبدلت الواو تاء، وأدغمت في التاء، والقوارص: جمع قارصة، وهي الكلمة المؤذية.

(٣) قائله: طرفة بن العبد، ونسبه عبد السلام هارون في معجم الشواهد الشعرية للأخطل (١/١٦١).

البحر: البسيط.

المصادر: الخصائص لابن جني (١/١٥)، ديوان الأخطل (١٠٥)، المخصص (١٤/ ١٨٤)، لسان العرب: ولج. قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/٣٩٠): أصل يتلجن يوتلجن من الولوج-بالجيم-وهو الدخول، أبدلت الواو تاء، وأدغمت في التاء لما مر، والمولج جمع مولج موضع الولوج. وتولجها تدخلها، «والإبر» جمع إبرة الخياط، «تضايق» أصله: تتضايق، فحذفت إحدى التاءين.

ومعناه: أن القوافي والقصائد والأشعار تدخل في مضايق الأمكنة التي لا يستطيع والج أن يلج فيها.

افتعل من تخذ، أدغمت إحدى التاءين في الأخرى كاتبع، وزعم الجوهري[1] أنه من الأخذ.

**طَا تَا افْتِعَالِ رُدَّ إثْــرَ مُطْبَــقِ          في ادّانَ وازدَدْ وادَّكِرْ دَالاً بَقِي**

**الإعراب:**

و «**طا**» مفعول ثان برد.

و «**تا**» بالقصر للضرورة قال المكودي: مبتدأ.

و «**افتعال**» مضاف إليه.

و «**رد**» خبره وهو فعل ماض مبني للمفعول وفي رد ضمير مستتر عائد على تا افتعال وهو المفعول الأول ويجوز أن يكون رد فعل أمر وتا افتعال مفعوله الأول وطا مفعوله الثاني.

و «**إثر**» متعلق برد على الوجهين. اهـ

و «**مطبق**» بفتح الباء الموحدة مضاف إليه والمنعوت به محذوف والتقدير: رد تاء الافتعال طاء إثر حرف مطبق.

و «**في ادان**» بالدال المهملة والتشديد بمعنى أخذ الدين متعلق ببقي.

«**وازداد**» بالزاي فعل أمر من زاد.

«**وادكر**» فعل أمر من ادكر معطوفان على ادان.

و «**دالا**» حال من فاعل بقي العائد إلى تاء الافتعال قاله المكودي ويحتمل أن يكون منصوبا ببقي على تضمنه معنى صار.

و «**بقي**» بكسر القاف فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى تاء الافتعال والتقدير: بقي تاء الافتعال في ادان وازداد وادكر دالا.

**الشرح:**

أي تبدل تاء الافتعال طاء بعد حروف الإطباق، وهي الصاد والثلاثة

---

(١) الصحاح: (٢/٥٥٩، ٥٦٠ أخذ) .

التي تليها في عدد حروف الهجاء فتقول في افتعل من الصبر (.........)[1].

في الإدغام واجب في الثالث المماثلة، وجائز في الرابع، إما مع إبدال الأول من جنس الثاني فتقول: اظلم.

وإما مع عكسه فتقول: اظلم والأوجه الثلاثة.

روى قوله[2]:

هو[3] الجَوَادُ الَّذي يُعْطيكَ نَائلَهُ عَفْوًا[4] وَيظلم أَحْيانًا فيظطلم[5]

ويمتنع الإدغام في الأول لأن الصاد من حروف الصفير، وهي لا تدغم إلا في مثلها، وفي الثاني لأن الضاد حرف مستطيل.

وأما عجز البيت فالمراد به أن تاء الافتعال تنقلب وألا تعد ثلاثة أحرف دون مثلها أو بعد أختها، وبعد الزاء فتقول في افتعل من الدين (....)[6] إذا

---

(١) سطر غير مقروء (ص٢٠٥) بالمخطوط .

(٢) قائله: زهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان المزني.

(٣) رواية الكتاب (٤٦٨/٤) «فَيَظلم» .

اللغة: النائل: العطاء، يظلم: يسأل في حال العسر، فيكلف ما ليس في وسعه، ويظلم: بالتشديد، يحتمل ذلك الظلم ويتكلفه.

البحر: الطويل.

مصادره: ديوان زهير (١٥٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٧/١٠، ١٤٩)، شرح شواهد الشافية (٤٩٣)، سر صناعة الإعراب (٢١٩/١)، التصريح (٣٩١/٢، ٥/ ٤٤٨ بحيري)، الكتاب (٤٦٨/٤)، لسان العرب: ظلم، شرح الشافية للجاربردي (ص٩٧٨)، المنصف (٣٢٩/٢)، العيني (٥٨٢/٤)، شرح الألفية للمرادي (٨٢/٦)، الخصائص (١٤١/٢).

الشاهد فيه: قلب الظاء من يظلم طاء مهملة، لأن حكم الإدغام أن يدغم الأول في الثاني، ولا يراعى فيه أصل ولا زيادة، ويروى أيضا «فيظلم» بظاء معجمة مشددة، وفيه مراعاة لقلب الأصل إلى موضع الزائد، والزائد إلى موضع الأصلي وأصل الطاء في مظطلم تاء زائدة.

(٤) رواية الكتاب (٤٦٨/٤) «هذا» بدلاً من هو.

(٥) سقطت من المخطوطة. فوضعت من التصريح (٣٩١/٢) لاستقامة الوزن.

(٦) كلمتان غير واضحتين.

ذكر الله أكبر اذّكر ومن الزيادة ازداد ثم الإدغام واجب في الأول للمماثلة (....)[1] الثاني أيضا لكن بعد قلب المعجمة مهملة أيضا نحو: واذّكر بعد (....)[2] يعكس.

وبها قرئ في غير السبعة: ﴿**فهل من مُذَّكِر**﴾[3].

ويمتنع الأول عن الثالث لأن الراء من حروف الصفير، وفي القرآن: ﴿**مجنون**﴾[4].

---

(١) انظر السابق.

(٢) انظر السابق.

(٣) سورة القمر آية (٢٢).

بقراءة «مذَّكِر» عن قتادة انظرها في إعراب القرآن للنحاس ( ٣/٢٨٦)، البحر المحيط (٨/١٧٨)، إملاء ما من به الرحمن للعكبري (٢/١٣٤)، الكشاف للزمخشري (٤/٣٨).

وقراءة: مذتكر: انظرها في البحر المحيط (٨/١٧٨)، الكشاف (٤/٣٨).

قراءة مُذَّكِر: عن قتادة انظرها في البحر المحيط (٨/١٧٨)، وقال في التصريح (٥/ ٤٤٩ بحيري) شاذة.

(٤) انظر السور الآتية: الصافات (٣٦)، الدخان (١٤)، الذاريات (٣٩، ٥٢)، الطور (٢٩)، القمر (٩).

## فصل

**الشرح:**

علم بما ذكر أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبدل، ويبدل منه كالهمزة، وحروف الإعلال الثلاثة، وكالهاء فإنها (.......)[1] من الهمزة أو لا كهراق[2].

وتبدل الهمزة منها آخرًا كياء. فإن أصله: موه، والواو تبدل ولا يبدل منه، وهو الياء.

أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام، فلم يعدوه في باب الإبدال لعروضه.

**فا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ ... احْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطّرَدْ**

**الإعراب:**

«**فا**» مفعول مقدم باحذف.

و «**أمر**» مضاف إليه.

و «**أو**» حرف عطف.

و «**مضارع**» معطوف على أمر.

و «**من كوعد**» في موضع الحال من أمر أو مضارع والكاف هنا اسم بمعنى مثل لدخول حرف الجر عليها، قاله الشاطبي.

---

(١) كلمة غير واضحة .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٢٤٣/١).

وجاء بهامشه: الفرق لقطرب (٨٠).

وقال الرضي: اعلم أن اللغة المشهورة أراق يريق، وفيها لغتان أخريان: هراق بإبدال الهمزة هاء، يهريق بإبقاء الهمزة مفتوحة، لأن الأصل يؤريق: حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس... إلخ.

انظر: شرح الشافية للرضي (٣٨٤/٢-٣٨٥)، المساعد (١٨٩/٤).

و «**احذف**» فعل أمر.

«**وفي كعدة**» متعلق باطرد ويجري في الكاف ما تقدم عن الشاطبي.

و «**ذاك**» مبتدأ وتابعه محذوف.

وجملة «**اطرد**» خبر المبتدأ.

وتقدير البيت: احذف فاء أمر أو مضارع من مثل وعد وذلك الحذف اطرد في مثل عدة فقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ للضرورة.

**الشرح:**

علم التصريف ينقسم إلى زيادة وحذف، وإبدال وإدغام فلما بدأ بالزيادة عقبها بالإبدال؛ لأنه أغلب من الحذف، ثم أفرد هذا الفصل للحذف، وقسمه ثلاثة أقسام:

**الأول**: ما تحذف منه الفاء، وهو المضارع، والأمر من كل فعل كوعد في كونه ثلاثيًّا مفتوح العين فاؤه واو نحو عد، وزن، ويعد، ويزن.

قال تعالى: ﴿**لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها**﴾[1].

﴿**وإذ يعدكم الله**﴾[2]. ﴿**فهب لي من لدنك وليا**﴾[3].

واطرد ذلك في المصدر بشرط تعويض الياء في آخره من المحذوف نحو: عدة، وزنة وسمة فلو لم تأتِ بالياء قلت: وعدًا، ووزنا نحو[4]:

---

(١) سورة النساء آية (١٩).

(٢) سورة الأنفال آية (٧).

(٣) سورة مريم آية (٥).

(٤) قائله: أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب.

صدره: إنّ الخليطَ أَجَدُّوا البين فانْجَرَدُوا

البحر: البسيط.

المصادر: الخصائص (١٧١/٣)، ارتشاف الضرب (٢٤٠/١)، الأشباه والنظائر (٣/ ١٨٢)، شرح شواهد الشافية (٦٤)، شرح التسهيل لابن مالك (٢٢٤/٣)، العيني (٥٧٣/٤)، إعراب القرآن للنحاس (١٤٠/٣)، التصريح (٣٩٦/٢)، الكشاف (١ =

...................... وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

شاذ، وحذفت التاء للإضافة، وأما: ﴿**ولكل وجهة**﴾[1].

فليس من هذا الباب، لأنه اسم للجهة لا مصدر بمعنى التوجيه.

وأما وثب زيد وثبة بالياء فيه للدلالة على المرة لا عوض من الفاء.

**وَحَذْفُ هَمزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ، وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ**

**الإعراب:**

«**وحذف**» مبتدأ.

و «**همز**» مضاف إليه.

و «**أفعل**» مجرور بإضافة همز إليه وعلامة جره الفتحة لأنه غير منصرف للعلمية والوزن.

وجملة «**استمر**» خبر حذف.

و «**في مضارع**» متعلق باستمر.

«**وبنيتي**» تثنية بنية بمعنى الصيغة معطوف على مضارع.

و «**متصف**» مضاف إليه.

---

=

/٣٢٣)، الأشموني (٢/٢٣٧، ٤/٣٤١)، أوضح المسالك (٤/٤٠٧)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/٩٠١) شفاء العليل (٢/٧٠٢)، معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٥٤). جاء في التصريح (٢/٣٩٦، ٣٩٧) قال الفراء: أراد عدة الأمر فحذفت تاء التأنيث عند الإضافة شذوذًا. وخرجه خالد بن كلثوم على أن عدا جمع عدوة، والعدوة الناحية، كأنه أراد نواحي الأمر.

(١) سورة البقرة آية (١٤٨).

قال أبو البقاء العكبري في التبيان (١/١٢٦): الوجهة مصدر في معنى المتوجه إليه، كالخلق: بمعنى المخلوق، وهي مصدر محذوف الزوائد، لأن الفعل توجه، أو اتجه، والمصدر التوجه، أو الاتجاه، ولم يستعمل منه وجه كوعد. و «وجهة» جاء على الأصل؛ والقياس جهة، مثل عدة وزنة.

## الشرح:

هذا القسم الثاني من الحذف، وهو حذف الزائد، وهو المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، وهو مراد المصنف بقوله: «**وبنيتي متصف**» من كل فعل ماضيه على أفعل فتحذف فيها الهمزة تقول: يكرم فهو مكرم. ولا تحذف في الماضي، ولا في الأمر، ولا في المصدر فتقول: أكرم إكراما، وفي الأمر: أكرم، وإثباتها في نحو:

**.................... فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا**(١)

شاذ.

**ظَلْتُ وظِلْتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتُعْمِلاَ ... وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلا**

## الإعراب:

و «**ظلت**» بفتح الظاء المشالة مبتدأ.

«**وظلت**» بكسرها معطوف على المبتدأ.

---

(١) هذا رجز منسوب لأبي حيان الفقعسي في التصريح (٣٩٦/٢)، وبلا نسبة في الإنصاف (١١/١)، شفاء العليل (١١٠٦/٣)، الأصول (١١٥/٣)، والمقتضب (٩٦/٢)، والخصائص (١٤٤/١)، وضرورة الشعر للسيرافي (٢٢٢)، والتبصرة والتذكرة للصيمري (٧٥١/٢)، ارتشاف الضرب (٢٤١/١)، الأشموني (٣٤٣/٤)، خزانة الأدب (٣١٦/٢)، الدرر اللوامع (٢٣٩/٢)، كشف المشكل (٣٠٠/٢)، وأوضح المسالك (٤٠٦/٤)، والتنبيه لابن بري (٨٧/١). وقال البغدادي في شرح الشافية (٥٨/٤): وأنشد بعده، وهو الشاهد الثالث والعشرون على أنه شاذ والقياس: يكرم بحذف الهمزة، وهذا المقدار أورده الجوهري في صحاحه في مادة: كرم، غير مفرد إلى قائله، ولا كتب عليه ابن بري شيئا في أماليه ولا الصفدي في حاشيته عليه، وهو مشهور في كتب العربية قلما خلا عنه كتاب. يقول الدكتور رجب عثمان محمد في تحقيقه للارتشاف الذي نال عليه شهادة الدكتوراه: وقد بالغت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته. وفي عبارة البغدادي مبالغة إذ لم يعد التصريح من مظانه لأن الأزهري نسبه لأبي حيان الفقعسي، وبلا نسبة أيضا في الصحاح (٢٠٢٠/٥ كرم).

و «**في ظللت**» متعلق باستعملا.

وجملة «**استعملا**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ وما عطف عليه والألف ضمير تثنية والتقدير: ظلت وظلت استعملا في ظللت.

«**وقرن**» بكسر القاف مبتدأ.

و «**في اقررن**» متعلق بنقلا.

و «**قرن**» بفتح القاف معطوف على المبتدأ.

وجملة «**نقلا**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ وما عطف عليه والألف للتثنية أيضا والتقدير: وقرن وقرن نقلا في اقررن ففصل بين المعطوف والمعطوف عليه بمعمول الخبر للضرورة، وقال المكودي: وقرن مبتدأ وخبره في اقررن والتقدير: وقرن منقول في اقررن وقرن، نقلا مبتدأ وخبر ويجوز أن يكون وقرن الأخير مبتدأ محذوف الخبر أي وكذلك قرن يعني أنه استعمل، ويكون نقلا جملة في موضع الحال من قرن المفتوحِ القاف أي نقل سماعا فلا يقاس عليه والأول أظهر. اهـــ وفيه نظر أما أولاً فلأن الخبر إذا وقع جارا ومجرورا تعلق بالاستقرار لا بقوله منقول وأما ثانيا فلأن المناسب على الاحتمال الثاني أن تقول وقرن كذلك يعني أنه منقول ولا تقول وكذلك قرن يعني أنه مستعمل وحيث فسر كذلك بمستعمل فينبغي أن يقول أي استعمل منقولا لا نقل سماعا. اهـــ فليتأمل.

**الشرح:**

هذا القسم الثالث من الحذف وهو لتعليق تعين الفعل، وذلك أن الثلاثي الذي عينه ولامه من جنس واحدٍ إذا كان مكسور العين نحو: شمَّ، وظلّ، وقرّ، ومصّ، فإن أصلها: شمم، وظَلل، وقرر، ومصص. فإنه إذا أسند الماضي منه إلى ضمير متحرك جاز فيه ثلاثة أوجه:

أ- إثبات عينه، وهو الأصل، لتعذر الإدغام بسكون اللام.

ب- وحذف عينه مع نقل حركتها إلى الفاء فتقول: ظلت.

جـ- وحذفها مع عدم النقل، وهي لغة القرآن قال تعالى: ﴿**ظلت عليه عاكفا**﴾[1]. ﴿**فظلتم تفكهون**﴾[2].

أما إن أسند إلى ضمير ساكن، أو إلى الظاهر فليس فيه إلا الإدغام.

وكذلك في الأمر، والمضارع إلا إذا أسند إلى نون الإناث، فإن في الأمر الأوجه الثلاثة أيضًا.

ومن إثبات العين، ومن حذفها من غير نقل لحركتها: ﴿**وَقِرْنَ في بيوتكن**﴾[3]، على قراءة نافع، وعاصم.

ومن حذفها مع النقل قراءة الباقين: ﴿**وقرن في بيوتكن**﴾[4].

وقيل: بل فتح الفاء على لغة قررت بفتح العين، وأن النقل في المكسور متعين.

وأما المضارع فيتعين فيه إثبات العين نحو: ﴿**فيظللن رواكد**﴾[5]، لأن العين مفتوحة.

وكذلك تعين في الماضي نحو: ﴿**قل إن ظللت**﴾ .

وفي نحو: قررن عينا، وَنَقْلُ المصنف وابنه التخفيف في المضارع لا يعرف به سماع.

---

(١) سورة طه آية (٩٧) .

(٢) سورة الواقعة آية (٦٥).

(٣) سورة الأحزاب آية (٣٣).

قرأ نافع وعاصم بفتح الفاء، وقرأ الباقون بالكسر، الكشف (١٩٧/٢). قال أبو البقاء في التبيان (١٠٥٦/٢): فيه وجهان: أحدهما: هو من وَقَر يَقر، ومنه الوقار، والفاء محذوفة. الثاني: هو من قَرَّ يَقرَّ، ولكن حذفت إحدى الراءين، كما حذفت إحدى اللامين في «ظلت»، فرارا من التكرير. ومن قرأ بالفتح، وهو من قر لا غير، وحذفت إحدى الراءين، وإنما فتحت القاف على لغة في قررت أقر في المكان.

(٤) انظر السابق.

(٥) سورة الشورى آية (٣٢).

## الإدغــام

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِمْ لاَ كَمِثْلِ صُفَفْ
وَذُلُــلٍ وَكِلَــلٍ وَلَبَــبِ وَلا كَجُسَّسٍ ولا كاخْصُصِ
ابي وَلا كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلِلْ وَنَحْــوِهِ فَــكٌّ بِنَقْــلٍ فَقُبِلْ

**الإعراب:**

«**أول**» مفعول مقدم بادغم.

و «**مثلين**» مضاف إليه.

و «**محركين**» نعت مثلين.

و «**في كلمة**» بسكون اللام مع كسر الكاف وفتحها هنا يحتمل أن يكون حالا من مثلين لوصفهما بمحركين ويحتمل أن يكون نعتا ثانيا لمثلين وعليه اقتصر المكودي، ثم قال ويجوز أن يكون متعلقا بادغم والأول أظهر. اهــ.

و «**ادغم**» فعل أمر.

و «**لا**» قال المكودي: عاطفة والمعطوف عليه محذوف.

**والتقدير**: ادغم أول مثلين محركين في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان، ويجوز أن تكون لا ناهية.

و«**كمثل**» مفعول بفعل محذوف والتقدير: لا تدغم كمثل صفف والكاف في قوله كمثل زائدة كزيادتها في قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾[1] اهــ والأول أولى لأن حذف الفعل المجزوم بلا الناهية مخصوص بالضرورة فلا يحسن التخريج عليه إذا أمكن غيره.

و «**صفف**» بضم الصاد المهملة وفتح الفاء جمع صفة مضاف إليه.

«**ذلل**» بضم الذال المعجمة واللام جمع ذلول وهو ضد الصعبة يقال دابة

---

(١) سورة الشورى آية (١١).

ذلول بينة الذل بكسر الذال، قاله المكودي.

و «**كلل**» بكسر الكاف وفتح اللام جمع كلة والكلة نوع من الثياب معروف.

و «**لبب**» بفتح اللام والباء الموحدة موضعُ القلادة من كل شيء والجمع ألباب، واللبب أيضا ما يشد على صدر الدابة يمنع الرحل من الاستئخار ولغير ذلك، والثلاثة معطوفة على صفف.

«**ولا كجسس**» بضم الجيم وفتح السين المهملة مع التشديد جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء إذا لمسه ومن جس الخبر إذا فحص عنه.

«**ولا كاخصص**» فعل أمر وهو وما قبله معطوفان على كمثل، ولا زائدة فيهما.

و «**ابي**» بنقل حركة الهمزة إلى الصاد قبلها وحذف الهمزة مفعول اخصص ومضاف إليه.

«**ولا كهيلل**» بفتح الهاء وسكون الياء المثناة تحت وفتح اللامين إذا أكثر من قول لا إله إلا الله وهو فعل ماض ملحق بدحرج معطوف على ما قبله.

«**وشذ**» فعل ماض.

و «**في ألل**» بفتح الهمزة وكسر اللام الأولى متعلق بشذ، وألل فعل ماض، يقال: ألل السقاء إذا تغيرت رائحته.

«**ونحوه**» معطوف على ألل.

و «**فك**» بفتح الفاء مصدر مرفوع على الفاعلية بشذ.

و «**بنقل**» قال المكودي: متعلق بفك.

وقال الشاطبي: في موضع الصفة لفك أو في موضع الحال منه أي متلبس بنقل أو حال كونه متلبسا بنقل. اهـــ.

والأولى أن يكون نعتا لفك والباء بمعنى مع ويجوز أن يكون متعلقا بقبل والباء للسببية والتقدير: وشذ في ألل ونحوه فك وقبل بسبب نقل.

و «**فقبل**» مبني للمفعول من القبول معطوف على شذ ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى فك.

**الشرح:**

إذا اجتمع حرفان متماثلان انقسم حال الأول منهما إلى واجب الإدغام في الثاني، وإلى ممتنعة، وإلى جائزة.

**فالقسم الأول:** في مسألتين:

**إحداهما:** أن يسكن أول المثلين، ولا شرط له نحو: ﴿**وقد دخلوا**﴾[1]، ﴿**ألم نجعل له عينين**﴾[2].

لأن ذلك يجب في المتقاربين نحو: ﴿**ألم نخلقكم**﴾[3]، ﴿**قل ربي**﴾[4].

ففي المتماثلين أولى.

**الثانية:** وهي مسألة المصنف ما إذا تحرك المثلان وسلما من واحدٍ من الموانع التي ذكرها سواء كان :

أ- في اسم نحو مدٍّ، وحبّ، وشدّ.

ب- أو في فعل نحو: ردّ يردّ.

جـ- أو في حرف نحو: إنّ ولعلّ.

فإن سمع شيء من ذلك بالفك قِبُلَ المنقول منه وعد شاذاً كما أشار المصنف في البيت الأخير فمنه:

ألل: السِّقاء إذا تغيرت رائحته.

وضَبَبَ المكان: إذا كثر ضبا.

وصَكَكَ الفرس: إذا اصطكت عرقوباه.

في ألفاظ يسيرة، وقيد ذلك بكونهما في كلمة ليتحرز من نحو: «**جعل لك**» ، فإنه من القسم الثالث كما يأتي.

---

(١) سورة المائدة آية (٦١).

(٢) سورة البلد آية (٨).

(٣) سورة المرسلات آية (٢٠).

(٤) سورة الكهف آية (٢٢).

**القسم الثاني**: الممتنع إدغامه مع ملاقاة مثله

وذلك إذا وجد فيه مانع من الموانع المذكورة وهي ستة[1].

**أحدها**: أن تكونا في اسم على فعل مضموم الفاء، مفتوح العين كصفف، ودرر، وجدد، جمع: صفه، ودرةٍ، وجدة، وهي الطريق في الجبل.

**الثاني**: أن تكونا في اسم على فعل بضم الفاء والعين كذُلُل في جمع ذلول، وجُدُد في جمع جديد.

**الثالث**: أن يكونا في اسمٍ على فَعَل مكسور الفاء، مفتوح العين ككِلَل، ولِمَم في جمع كلةٍ، ولمة.

**الرابع**: أن تكونا في اسم على فعل بفتحتين كللب، وظلل، ومدد.

**الخامس**: لا يكون ثانيهما عارضه كاحصص أي اكفف أمر فإنهما مبنيان على السكون، ولذلك فك الإدغام، فلما حرك الآخر بالفاء حركة الهمزة على الصاد في الأول تخفيفا وتحرك الثاني لالتقاء الساكنين بقي الفك على حاله لأن الحركة عارضة.

**السادس**: أن تكون في ملحق سواء كان حرف الإلحاق أحدهما كَقَرْدَدٍ أو هما كاقعنسس، أو غيرهما كهيلل إذا أكثر من قول: «**لا إله إلا الله**» .

**السابع**: وبقي مانع آخر لم يذكره المصنف وهو ما إذا كان الحرف الأول فاء الكلمة نحو: ددن.

**وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمِ دُونَ حَذَرْ ... كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ**

**الإعراب:**

«**وَحَيِيَ**» بكسر الياء الأولى مفعول مقدم بافكك.

و «**افكك**» بضم الكاف الأولى فعل أمر.

---

(١) في المخطوطة ذكر أنها سبعة، والصواب أنها ستة، والمانع السابع استدركه الشارح.

«**وادغم**» بفتح الدال مع التشديد فعل أمر من ادغم بتشديد الدال معطوف على افكك ومفعوله محذوف مماثل لمفعول أفكك والتقدير: وادغم حيي لا من التنازع في المتقدم خلافا للمكودي لأن الناظم شرط في هذا النظم أن يكون المتنازع فيه متأخرا عن العاملين.

و «**دون**» في موضع الحال من الفك والإدغام المدلول عليهما بالفعل.

و «**حذر**» بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة مصدر حذر يحذر كفرح يفرح بمعنى الخوف مجرور بإضافة دون إليه.

و «**كذاك**» خبر مقدم.

و «**نحو**» مبتدأ مؤخر.

و «**تتجلى**» مضاف إليه.

«**واستتر**» معطوف على تتجلى.

**الشرح:**

**هذا القسم الثالث**: وهو ما فيه الإدغام جائز

وذلك في خمس مسائل:

**الأولى**: أن يكون المثلان ياءين لازمي الحركة نحو: حيي المكان، وعيي زيد، فإنه يجوز فيهما الفك والإدغام فتقول: حي، وعيّ، وبهما قرئ: ﴿**ليحي من**﴾[1]، ﴿**ليحيا من حي عن بينة**﴾[2].

والأشهر فيه الفك، ولذلك قدمه المصنف.

**الثانية**: نحو: ﴿**تتجلى**﴾[3]، «**تتذكر**» .

---

(١) سورة الأنفال آية (٤٢).
في الكشف (٤٩٢/١): قرأ نافع، وأبو بكر، والبزي بياءين ظاهرتين، وقرأ الباقون بياء واحدة مشددة مفتوحة. وانظر: مشكل القرآن (٣٤٧/١)، التبيان لأبي البقاء العكبري (٦٢٥/١، ٦٢٦) .

(٢) انظر السابق .

(٣) سورة الأعراف آية (١٨٧)، سورة يس آية (٢) .

مما افتتح بتاءين مزيدتين فقياسه الفك لتصدر المثلين كما سبق.

ويجوز فيه الإدغام، وبه يقرأ البزّي إلا أن ذلك لا يكون إلا مع الوصل لتعذر الابتداء بالساكن نحو: ﴿**ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض**﴾[1].

﴿**ولقد كنتم تمنون الموت**﴾[2].

ولا يضره سكون حرف اللين السابق للمدغم لأن مده يقوم مقام الحركة مع أنه قد يدغم.

قال المصنف وابنه على الإدغام فتجلب له همزة الوصل فتقول: اتجلى.

والظاهر أنه إنما أراد أنك تجلب همزة الوصل في الأمر على لغة الإدغام لسكون ثاني المضارع بخلافه على لغة الفك، فإنك لا تحتاج إلى اجتلابها لحركة ثاني المضارع بل تقول: تجلى، وإلا فمن دونهما لا يخفى عليه أن همزة الوصل لا محل لها في المضارع .

وأما نحو: تذكرون، فإنه ليس من باب إدغام أحد المثلين في الآخر، ولا من باب الإدغام في الابتداء، وإنما هو إدغام للتاء.

**الثانية:** في الحرف الذي بعدها، وكذلك لا يختص بأن يكون المضارع مفتتحا بالتاء بل تقع بعد حروف المضارعة نحو: اذكر، واتذكر، وتذكر، ونتذكر، ويتذكر .

ولذلك إنما تدغم الفاء في الحرف المقارب لها بخلاف نحو: يتعلم؛ فإنه إنما يجوز فيه الحذف لإدغام.

**الثالثة:** أن يكون المثلان تاءين في افتعل نحو: استتر، واقتتل.

فإن قياسه الفك أيضًا لما يروى إليه الإدغام من التقاء الساكنين، وهما الحرف المسكن للإدغام مع ما قبله، وتجوز فيه الإدغام، لكن بعد نقل حركة

---

(١) سورة النساء آية (٣٢) .

(٢) سورة آل عمران آية (١٤٣) .

الياء الأولى إلى الساكن قبلها فسقط همزة الوصل حينئذٍ للاستغناء عنها فتقول: ستر، وقتل.

ثم تصرفهما على ذلك إلا أنك تقول في مضارعهما يستر بفتح أوله نظر إلى الأصل، وفي المصدر: ستار.

انظر إلى ما آل إليه، وبعضهم يدغم من غير نقل.

**وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ**

**الإعراب:**

«**وما**» اسم موصول مبتدأ جارية على محذوف.

و «**بتاءين**» متعلق بابتدي.

وجملة «**ابتدي**» بالبناء للمفعول صلة ما.

وجملة «**قد يقتصر**» بالبناء للمفعول خبر ما الواقعة مبتدأ.

و «**فيه**» قال المكودي: في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله متعلق يقتصر، ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل عائدًا على ما والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفي. اهـ

«**على تا**» متعلق بيقتصر .

و «**كتبين**» بفتح الياء التحتانية وتشديدها فعل مضارع مرفوع.

و «**العبر**» بكسر العين المهملة وفتح الباء الموحدة جمع عبرة فاعل تبين.

**الشرح:**

ذكر هذا الحكم هاهنا استطرادًا بذكر الوجه الثالث من الأوجه الجائزة في المفتتح تباين وإلا فمحله عند ذكر مسائل الحذف المتقدمة وذلك أن المفتتح تباين لك مع ترك إدغامه أن تحققه بحذف إحدى التاءين.

قال تعالى: ﴿**فأنذرتكم نارا تلظى**﴾[1].

---

(١) سورة الليل آية (١٤) .

﴿ولقد كنتم تمنون الموت﴾[1].

وهل وجد في الأولى والثانية؟ فيه قولان، وذكر بعضهم أنه يعامل بذلك ما ابتدئ بنونين، وحمل عليه قراءة عاصم، وابن عامر: ﴿وكذلك نُنجي المؤمنين﴾[2] وهو سهو، إذ لو كان من حذف إحدى النونين لم تشدد الجيم.

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ، وَفِي ... جَزْمٍ، وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

**الإعراب:**

«**وفك**» بضم الفاء قال المكودي: فعل أمر ومفعوله محذوف أي فك المدغم فيه أو فك الإدغام، ويحتمل أن يكون فك فعلا ماضيا مبنيا للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما تقدم.

و «**حيث**» متعلق بفك.

و «**مدغم**» مبتدأ وسوغ الابتداء به عمله فيما بعده.

و «**فيه**» في موضع رفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله بمدغم.

و «**سكن**» خبر المبتدأ والجملة مضاف إليها حيث.

و «**لكونه**» متعلق بفك.

و «**بمضمر**» متعلق باقترن.

و «**الرفع**» مضاف إليه.

و «**اقترن**» في موضع نصب خبر الكون. اهـ مع زيادة إعراب حيث والرفع.

«**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف.

---

(١) سورة آل عمران آية (١٤٣).

(٢) سورة الأنبياء آية (٨٨).

وجملة «**حللت**» من الفعل والفاعل مقول لذلك المحذوف.

و «**ما**» اسم موصول في موضع نصب على المفعولية بحللت.

وجملة «**حللته**» من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما والعائد إليها الهاء من حللته والتقدير: وذلك نحو قولك حللت الذي حللته.

«**وفي جزم**» خبر مقدم.

«**وشبه**» معطوف على جزم.

و «**الجزم**» مضاف إليه من إقامة الظاهر مقام المضمر والمراد بشبه الجزم الوقف.

و «**تخيير**» مبتدأ مؤخر.

وجملة «**قفي**» بالبناء للمفعول بمعنى تبع نعت تخيير والأصل تخيير متبوع في جزم وشبهه وهذا أولى من جعل قفي خبر تخيير، وفي جزم متعلق بقفي لعدم مسوغ الابتداء بالنكرة وتقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ.

**الشرح:**

قد علم مما تقدم أنه لا يتصور الإدغام إلا مع حركة الثاني من المثلين، فلا إدغام مع أصالة سكونه.

وأما إن عرض له السكون، فإن كان لاتصاله بضمير الرفع الذي يسكن لأجله آخر الفعل، وهو المتحرك تعين الفك نحو: حللت ما حللتُه.

وقوله: ﴿**فرددناه إلى أمه**﴾[1]، ﴿**ولئن رددت إلى ربي**﴾[2]، ﴿**فيظللن رواكد**﴾[3].

وإن كان سكونه للجزم، أو شبه الجزم، وهو بناء فعل الأمر جاز فيه الوجهان وهي المسألة الرابعة من القسم الثالث:

---

(١) سورة القصص آية (١٣).
(٢) سورة الكهف آية (٣٦).
(٣) سورة الشورى آية (٣٣).

والفك لغة أهل الحجاز[1]، وبها قرأ الأكثرون: ﴿**يرتدد منكم عن دينه**﴾[2]، وأجمع عليها في: ﴿**واغضض من صوتك**﴾[3]، والإدغام لغة تميم[4]، ثم لك في الأمر المضموم الأول إذا لاقى آخره ساكنا انضم اتباعا، والفتح تخفيفًا، والكسر على أصل التقاء الساكنين وبهما يروى[5]:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ........................[6]

---

(١) عنون له سيبويه في كتابه (٥٣٢/٣): هذا باب اختلف العرب في تحريك الآخر؛ لأنه لا يستقيم هو والأول، من غير أهل الحجاز، وذكر أمثلة فانظرها فيه.

(٢) سورة المائدة آية (٥٤) .

(٣) سورة لقمان آية (١٩) .

(٤) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٤٠١/٢): «إذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها». وحكى الكسائي أنه سمع من عبد القيس اردد واغضض وافرر بهمزة الوصل، و لم يحك ذلك أحد من البصريين.

(٥) شعر جرير يقوله للراعي النميري.

(٦) عجزه:

........................ فلا كعبا بلغت ولا كلابا

البحر: الوافر.

المصادر: الكتاب (١٦٠/٢ بولاق)، المقتضب (١٨٥/١)، شرح ابن يعيش على المفصل (١٢٨/٩)، شرح شواهد الشافية (١٦٣)، العيني (٤٩٤/٤)، التصريح (٤٠١/٢)، الهمع (٢٢٧/٢)، الدرر اللوامع (٢٤٠/٢)، الأشموني (٢٥٢/١)، ديوان جرير (٧٥)، حاشية الشيخ يس (٢٨٩/٢)، المصون لأبي أحمد العسكري (٣٩).

الشاهد فيه: الفتح في غض: المضعف. قال شيخ العربية سيبويه رحمه الله في الكتاب (٥٣٣/٣) وتحت عنوان هذا باب: اختلف العرب في تحريك الآخر؛ لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز، ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال، إلا في الألف واللام والألف الخفيفة. فزعم الخليل أنهم شبهوه بأين، وكيف وسوف وأشباه ذلك وفعلوا به إذ جاءوا بالألف واللام، والألف الخفيفة مما فعل الأولون وهم بنو أسد، وغيرهم من بني تميم، وسمعناه ممن ترضى عربيته...

=

**المسألة الخامسة:** من الإدغام الجائز ما إذا كان المثلان في كلمتين نحو: ﴿**جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا**﴾[1]، قرأ بالفك والإدغام.

**وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ     وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُمْ**

**الإعراب:**

«**وفك**» مبتدأ.

و «**أفعل**» بكسر العين مضاف إليه.

«**في التعجب**» حال من أفعل.

وجملة «**التزم**» بالبناء للمفعول خبر فك.

«**والتزم**» فعل ماض مبني للمفعول.

و «**الإدغام**» نائب فاعل التزم.

و «**أيضا**» مفعول مطلق.

و «**في هلم**» بفتح الهاء وضم اللام متعلق بالتزم.

**الشرح:**

يستثنى مما يخبر فيه بسكون آخره بتاء مسألتان:

**إحداهما:** يمنع فيها الإدغام وهو: أفعل التعجب نحو: أشدد بقوةِ فلانٍ، فإن فكه لازم، وعليه جاء قوله: «**وأَحْبب إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا**» .

**الثانية:** عكسها يجب فيها الإدغام وهي: «**هلم**» ، فإنهم التزموا فيها الإدغام لثقلها بالتركيب من الحرف والفعل؛ إذ أصلها: هل أم. ولذلك التزموا في آخرها الفتح دون نظائرها من المدغم.

---

=

ومنهم من يدعه إذا جاء بالألف واللام على حاله مفتوحًا، يجعله في جميع الأشياء كأين وزعم يونس أنه سمعهم يقولون... وذكر الشاهد.

(١) سورة الفرقان آية (١٠) .

وَمَا بجمعهِ عُنِيْتُ قَدْ كَمُلْ          نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهمات اشْتَمِل
أحصى مِنَ الكافيةِ الخلاصهْ          كَمَا اقْتَضى غِنًى بِلاَ خَصاصه

**الإعراب:**

«**وما**» اسم موصول في محل رفع على الابتداء.

و «**بجمعه**» متعلق بعنيت.

و «**عنيت**» قال الشاطبي مبني للمفعول وهو أحد ما التزم فيه البناء للمفعول في أفصح اللغات، ثم قال: والفاعل هو الأمر أو الحاجة وأصله عناني وحكي عن بعض العرب عنيت بحاجتك على وزن فعلت مبنيا للفاعل فأنا أعتنى بها فعلى هذا قول المكودي: ويلزم بناؤه للمفعول فيه مسامحة، وجملة عنيت بجمعه صلة ما والعائد إليها الضمير المجرور بجمع.

وجملة «**قد كمل**» خبر ما الواقعة مبتدأ.

و «**نظما**» قال المكودي: حال من الهاء من به ولعله من الهاء في بجمعه إذ ليس في هذا البيت هاء مجرورة بالباء، وقال الشاطبي: يحتمل وجهين أحدهما أن يكون تمييزا منقولا من الفاعل كقوله تعالى: ﴿**واشتعل الرأس شيبا**﴾[1] أي شيب الرأس وتقدير كلامه قد كمل نظمه.

والثاني أن يكون حالا من ضمير كمل أي كمل حال كونه نظمًا وعلى الوجهين فالضمير المستتر في كمل عائد على ما وهي موصولة واقعة على العمل المودع في رجزه. اهـ

وهذا أولى من جعله حالا من الهاء كما قاله المكودي لسلامته من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي ثم الأولى أن يكون تمييزًا لأن وقوع المصدر حالا موقوف على السماع عند الجمهور.

و «**على جل**» بضم الجيم بمعنى معظم متعلق باشتمل.

---

(١) سورة مريم آية (٤) .

و «**المهمات**» جمع مهمة مضاف إليه، قال الشاطبي: وهو على حذف الموصوف، والتقدير: على معظم المسائل المهمات. اهـ

وجملة «**اشتمل**» بمعنى احتوى نعت نظما.

«**أحصى**» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى نظما.

و «**من الكافية**» متعلق بأحصى.

و «**الخلاصة**» مفعول أحصى، وجملة أحصى وما بعده نعت ثان لنظما.

و «**كما**» الكاف جارة وما مصدرية.

وجملة «**اقتضى**» صلة ما.

و «**غنى**» مفعول اقتضى.

و «**بلا خصاصة**» متعلق بغنى.

**وتقدير البيتين**: والذي عنيت بجمعه قد كمل نظما مشتملا على جل المسائل المهمات محصيا الخلاصة من الكافية كاقتضائه غنى بغير خصاصة، وخلاصة الشيء ما صفا منه وتخلص عن الشوائب والخلاصة والنقاوة يرجعان إلى شيء واحد والخصاصة ضد الغنى.

**الشرح:**

«**أحصى**» أفعل تفضيل من قولك: أحصيت الشيء إذا جمعته وحفظته فهو على نحو: أعطاهم الدراهم، مراده بالكافية: «**كافية ذو الأدب**» التي صنفها ابن الحاجب لا كافيته هو.

وقوله: «**بلا خصاصة**» أي بلا فقر، ولا حاجة.

قال تعالى: ﴿**ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة**﴾[1].

**فَأَحْمَــدُ اللهَ مُصَلِّيــاً عَلَــى ... مُحَمَّدٍ خَيْــرِ نَبِــيٍّ أُرْسِــلاَ**

**وَآلِهِ الغُرِّ الْكِـرَامِ الْبَــرَرَهْ ... وَصَحْبِــهِ الْمُنتخبِـينَ الخِيَرَهْ**

---

(١) سورة الحشر آية (٩) .

**الإعراب:**

«**فأحمد الله**» الفاء للسببية كما قاله الشاطبي وما بعدها فعل وفاعل ومفعول.

و «**مصليا**» حال من فاعل أحمد، وتحقيق الكلام فيه مر في صدر الخطبة.

و «**على محمد**» متعلق بمصليا.

و «**خير نبي**» قال الشاطبي والمكودي: بدل من محمد زاد الشاطبي: ولا يكون عطف بيان لأن عطف البيان يشترط فيه موافقة المعطوف عليه في التعريف والتنكير، وخير نبي نكرة، ومعنى خير نبي: خير الأنبياء، لكن وضع الاسم المفرد النكرة موضع الجمع المعرف اختصارا. اهـ

وجملة «**أرسلا**» بالبناء للمفعول في موضع النعت لنبي.

«**وآله**» معطوف على محمد.

«**الغر**» جمع أغر نعت أول لآله.

و «**الكرام**» جمع كريم نعت ثان لآله.

و «**البرره**» جمع بار نعت ثالث لآله.

«**وصحبه**» معطوف على آله، قال الشاطبي: وهو اسم جمع صاحب وليس بجمع له على القياس على مذهب سيبويه والجمهور ومثله راكب وركب. اهـ

و «**المنتخبين**» بفتح الخاء المعجمة جمع منتخب بمعنى المختار نعت لصحبه.

و «**الخيره**» بكسر الخاء المعجمة وفتح الياء المثناة تحت على وزن العنبة اسم المصدر من قولك اختاره الله قال الجوهري ونقل المكودي عن الزبيدي أنه صرح بأنه مصدر ثم قال فعلى ما قال الزبيدي يكون نعتا للمنتخبين لأن المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع وقد جاء الإخبار به عن المفرد كقولهم محمد ﷺ خيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضا بالتسكين. اهـ

وقال الشاطبي بعد أن نقل أنه اسم مصدر: ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خير فقد حكى الفراء قوم خيرة بررة. اهـ ولعله مثل بررة وعلى كل تقدير فالخيرة نعت ثان لصحبه، لا للمنتخبين خلافا للمكودي وهذا آخر ما أردنا جمعه في هذا المختصر والحمد لله رب العالمين على إتمامه.

«**قال المؤلف**» ووافق الفراغ منه يوم الإثنين المبارك السابع والعشرين من شهر رمضان المعظم قدره وحرمته سنة ست وثمانين وثمانمائة.

«**قال مؤلفه أيضا**» ومن أعجب ما وقع لي أنني حين فرغت من مسودته قارن ذلك أذان المؤذن لصلاة الظهر فرجوت أن يكون مقبولا عند الله تعالى وما علي من إعراض الحاسدين عنه في حال حياتي فسيتلقونه بالقبول إن شاء الله تعالى بعد وفاتي كما قال بعضهم:

ترى الفتى ينكر فضل الفتى ... لؤما وخبثا فإذا ما ذهب
لج به الحرص على نكته ... يكتبها عنه بماء الذهب

والحمد لله الذي هدانا لهذا الإعراب وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله الملك الوهاب، وصلى الله وسلم على سيد الأحباب وعلى آله السادة الأنجاب صلاة وسلاما دائمين إلى يوم المآب.

**الشرح:**

«**مصليا**» حال من المستكن في أحمد.

«**الغر**» جمع أغر، وهو الأبيض.

و «**البررة**» جمع بارٍ.

و «**الخيرة**» جمع خيِّر تتريلاً له مترلة فاعل.

والله سبحانه وتعالى الموفق

كمل التعليق المختصر على كتاب الخلاصة

والله المسئول أن ينفع به قارئه وكاتبه والناظر فيه

وألهمه الكف والإغضاء عن عيوبه ومساوئه

آخر

ما نقل من كتابه

كتاب إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك

وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة

في يوم الثاني عشر من ربيع الآخر سنة.. [1]

---

(١) طمس بالأصل مقدار كلمتين.

# فهرس الموضوعات